



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد
عمران

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

المليح

في عهد الاماميه

تأليف

شيخنا العلامة الفاضل في جمعنا محمد بن الحسين بن علي الطوسي

مكتبة مشرقية - المكتبة المشرفية
لانتاج الامارات العربية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبسوط : فى فقه الاماميه

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه المرتضويه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	المبسوط : فى فقه الاماميه المجلد ١
١١	اشاره
١١	مقدمه
١٥	[كتاب الطهاره]
١٥	فصل فى ذكر حقيقه الطهاره و جهه وجوبها و كيفيه أقسامها
١٦	فصل (المياه و أحكامها):
١٦	الماء على ضربين: طاهر و نجس.
١٧	و أما المياه الواقفه فعلى ضربين:
٢١	و الأستار على ضربين:
٢٢	و الماء المستعمل على ضربين:
٢٤	(فصل) (حكم الأوانى و الأوعيه و الظروف إذا حصل فيها نجاسه).
٢٧	فصل فى ذكر مقدمات الوضوء
٢٧	مقدمات الوضوء على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض
٢٩	و أما المسنونات:
٣٠	فصل: فى ذكر وجوب النيه فى الطهاره
٣١	فصل: فى كيفيه الوضوء و جملة أحكامه
٣٥	فصل: فى ذكر من ترك الطهاره متعمدا أو ناسيا
٣٧	فصل: فى ذكر ما ينقض الوضوء
٣٨	فصل: فى ذكر غسل الجنابه و أحكامها
٤١	فصل: فى ذكر التيمم و أحكامه
٤٦	فصل: فى تطهير الثياب و الأبدان من النجاسات
٥١	فصل: فى ذكر الأغسال

- ٥٢ فصل: في ذكر الحيض و الاستحاضه
- ٥٤ فصل: في ذكر الاستحاضه و أحكامها
- ٥٤ اشاره
- ٥٨ و أما إذا كانت المرأه لها عاده فلها أيضا أربعة أحوال:
- ٥٨ اشاره
- ٥٨ فالقسم الأول: و هي التي لها عاده فيما مضى
- ٥٩ و أما القسم الثاني: و هي التي لها عاده و تمييز
- ٦٠ و أما القسم الثالث: و هي التي كانت لها عاده فنسيتها
- ٦١ و أما القسم الرابع: و هي التي لا يتميز لها صفه الدم
- ٧٧ من مسائل التلفيق:
- ٧٨ و المستحاضه لها ثلاثه أحوال:
- ٧٩ فصل: في ذكر النفاس و أحكامه
- ٨١ كتاب الصلاه
- ٨١ اشاره
- ٨١ فصل: في ذكر أقسام الصلاه، و بيان أعدادها و عدد ركعاتها في السفر و الحضر
- ٨٣ فصل: في ذكر المواقيت
- ٨٨ فصل: في ذكر القبله و أحكامها
- ٩٣ فصل: فيما يجوز الصلاه فيه من اللباس
- ٩٥ فصل: في ذكر ما يجوز الصلاه فيه من المكان و ما لا يجوز
- ٩٨ فصل: في ستر العوره
- ١٠٠ فصل: فيما يجوز السجود عليه، و ما لا يجوز
- ١٠١ فصل: في حكم الثوب و البدن و الأرض إذا أصابته نجاسه و كيفيه تطهيره
- ١٠٦ فصل: في ذكر الأذان و الإقامه و أحكامهما
- ١١٠ فصل: فيما يقارن حال الصلاه

- ١١١ فصل: في ذكر القيام و بيان أحكامه
- ١١٢ فصل: في ذكر النيه و بيان أحكامها
- ١١٣ فصل: في تكبيره الافتتاح و بيان أحكامها
- ١١٦ فصل: في ذكر القراءه و أحكامها
- ١٢٠ فصل: في ذكر الركوع و السجود و أحكامهما
- ١٢٦ فصل: في ذكر التشهد و أحكامه
- ١٢٨ فصل: في ذكر تروك الصلاه و ما يقطعها
- ١٢٨ تروك الصلاه على ضربين: مفروض و مسنون، فالمفروض
- ١٢٩ و أما التروك المسنونه
- ١٣٠ فصل: في أحكام السهو و الشك في الصلاه
- ١٣٦ فصل: في حكم قضاء الصلوات و حكم تاركها
- ١٤٠ فصل: في ذكر صلاه أصحاب الأعدار: من المريض و المتوحد و العريان، و من كان في السفينه
- ١٤٢ فصل: في ذكر النوافل من الصلاه
- ١٤٤ فصل: في ذكر النوافل الزائده في شهر رمضان
- ١٤٥ فصل: في ذكر صلاه الاستسقاء
- ١٤٧ كتاب صلاه المسافر
- ١٤٧ السفر على أربعة أقسام:
- ١٥٢ و يستحب الإتمام في أربعة مواطن في السفر:
- ١٥٤ كتاب صلاه الجمعه
- ١٥٤ اشاره
- ١٥٤ و شروطها على ضربين: أحدهما:
- ١٥٤ فأما الشروط الراجعه إلى صحه الانعقاد
- ١٦٣ كتاب صلاه الجماعه
- ١٧٤ كتاب صلاه الخوف

- ١٨٠ كتاب صلاه العيدين
- ١٨٣ كتاب صلاه الكسوف
- ١٨٥ كتاب الجنائز
- ٢٠١ كتاب الزكاه
- ٢٠١ فصل: في حقيقه الزكاه و ما يجب فيها و بيان شروطها
- ٢٠٢ فصل: في زكاه الإبل
- ٢٠٨ فصل: في زكاه البقر
- ٢٠٩ فصل: في زكاه الغنم
- ٢٢٠ فصل: في زكاه الذهب و الفضة
- ٢٢٥ فصل: في زكاه الغلات
- ٢٣١ فصل: في مال التجاره هل فيه زكاه أم لا؟
- ٢٣٨ فصل: في وقت وجوب الزكاه و تقديمها قبل وجوبها أو تأخيرها
- ٢٤٣ فصل: في اعتبار النيه في الزكاه
- ٢٤٥ فصل: في مال الأطفال و المجانين
- ٢٤٥ فصل: في حكم أراضى الزكاه و غيرها
- ٢٤٧ فصل: في ذكر ما يجب فيه الخمس
- ٢٥٠ كتاب الفطره
- ٢٥٥ كتاب قسمه الزكاه و الأخماس و الأنفال
- ٢٥٥ المستحق للزكاه
- ٢٦٥ الفصل الثاني: في أحكامهم
- ٢٦٦ الفصل الثالث: في بيان من يأخذ الصدقه مع الغنى و الفقر، و من لا يأخذها إلا مع الفقر
- ٢٧٣ فصل: في ذكر قسمه الأخماس
- ٢٧٤ فصل: في ذكر الأنفال و من يستحقها
- ٢٧٦ كتاب الصوم

- ٢٧٦ فصل: في ذكر حقيقه الصوم و شرائط وجوبه
- ٢٧٨ فصل: في ذكر علامه شهر رمضان و وقت الصوم و الإفطار
- ٢٨٠ فصل: في ذكر ما يمسك عنه الصائم
- ٢٨٧ فصل: في ذكر النيه و بيان أحكامها في الصوم
- ٢٩٠ فصل: في ذكر أقسام الصوم
- ٢٩٤ فصل: في حكم المريض و المسافر و المغمى عليه و المجنون و غيرهم من أصحاب الأعذار
- ٢٩٧ فصل: في حكم قضاء ما فات من الصوم
- ٣٠٠ كتاب الاعتكاف
- ٣٠٠ فصل: في حقيقه الاعتكاف و شروطه
- ٣٠٠ فصل: في أقسام الاعتكاف
- ٣٠٣ فصل: فيما يمنع الاعتكاف منه و ما لا يمنع
- ٣٠٥ فصل: فيما يفسد الاعتكاف و ما يلزمه من الكفاره
- ٣٠٧ كتاب الحج
- ٣٠٧ فصل: في حقيقه الحج و عمره و شرائط وجوبها
- ٣١٧ فصل في ذكر أنواع الحج و شرائطها
- ٣٢٢ فصل: في ذكر المواقيت و أحكامها
- ٣٢٥ فصل: في ذكر كيفية الإحرام
- ٣٢٨ فصل: فيما يجب على المحرم اجتنابه
- ٣٣٣ فصل: في ذكر الاستيجار للحج
- ٣٣٨ فصل: في حكم العبيد و المكاتبين و المدبرين في الحج
- ٣٣٩ فصل: في ذكر حكم الصبيان في الحج
- ٣٤١ فصل: في ذكر حكم النساء في الحج
- ٣٤٣ فصل: في حكم المحصور و المصدود
- ٣٤٧ فصل: في ذكر ما يلزم المحرم من الكفاره بما يفعله من المحظورات عمداً أو ناسياً

- ٣٦٦ فصل: في ذكر دخول مكة و الطواف بالبيت
- ٣٧٢ فصل: في السعي و أحكامه
- ٣٧٥ فصل: في ذكر الإحرام بالحج و نزول منى و عرفات و المشعر
- ٣٧٩ فصل: في ذكر نزول منى بعد الإفاضه من المشعر و قضاء المناسك بها
- ٣٩١ فصل: في ذكر النفر بمنى و وداع البيت و دخول الكعبة
- ٣٩٣ فصل: في ذكر تفصيل فرائض الحج
- ٣٩٥ فصل: في الزيارات من فقه الحج
- ٣٩٨ كتاب الضحايا و العقيقه
- ٣٩٨ فصل: في ذكر حقيقه الضحيه و جمل من أحكامها
- ٤٠٥ فصل: في ذكر العقيقه و أحكامها
- ٤٠٧ تعريف مركز

المبسوط : فى فقه الاماميه المجلد ١

اشاره

سرشناسه : طوسى، محمد بن حسن، ٤٦٠ - ٣٨٥ ق

عنوان و نام پديدآور : المبسوط : فى فقه الاماميه / تاليف ابى جعفر محمد الحسن بن على الطوسى؛ صححه و علق عليه محمد تقى الكشفى.

مشخصات نشر : طهران: المكتب المرتضويه، [١٣٦٣؟].

مشخصات ظاهرى : ٨ ج.

شابك : ٣٥٠٠ ريال (دوره كامل) ؛ ٦٠٠٠ ريال: ج. ٣ ؛ ٦٠٠٠ ريال: ج. ٤.

يادداشت : تصحيح و تعليق جلد ٣ - ٨ توسط محمد الباقر البهوى

يادداشت : ج ٣، ٤ (چاپ دوم: ١٣٧٣).

يادداشت : ج. ١ (چاپ دوم: ١٣٧٨ ق. = ١٣٣٦).

يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس.

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ٥ ق.

شناسه افزوده : كشفى، محمد تقى، ١٣٠٤ - ، مصحح

شناسه افزوده : بهبودى، محمد باقر، ١٣٠٨ - ، مصحح

رده بندي كنگره : BP١٥٨/٥ ط ٩ م ٢ ١٣٦٣

رده بندي ديويى : ٢٩٧/٣٤٢

شماره كتابشناسى ملي : م ٦٣-٢٥٥٨

ص: ١

مقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَ بِهِ نَسْتَعِينُ وَ عَلَيْهِ التَّكْلَانِ

الحمد لله الذى أوضح لعباده دلائل معرفته، وأنهج سبيل هدايته، وأبان عن طريق توحيده و حكمته، و سهل الوصول إلى ثواب جنته، و يسر الخلاص من أليم عقابه و سطوته بما خلق فيهم من العقول السليمة و العلوم الجليلة، و نصب لهم من الأدله الواضحه، و الحجج اللائحه، و البراهين الراجحه، و خلق لهم من القدر الممكنه، و الاستطاعه المتقومه [المتعوله خ ل]، و سهل عليهم طاعته بالأطاف المتقربه [المقربه خ ل] و الدواعى المسهله، و انبعث إليهم أنبياء جعلهم سفراء بينه و بينهم يدعونهم إلى طاعته و يحذرونهم من معصيته، و يرغبونهم فى جزيل ثوابه، و يرهبونهم من شديد عقابه لئلا يكون للناس على الله حجه بعد الرسل، و صلى الله على خاتم أنبيائه، و سيد أصفياؤه محمد النبى صلى الله عليه، و على أهل بيته الطاهرين النجوم الزاهره، و الحجج اللامعه الذين جعلهم الله أعلاما لدينه، و أمناء لتوحيده، و خزنه لوحيه، و تراجمه لكتابه، و أودعهم علم جميع ما يحتاج إليه خلقه ليلجأوا إليهم فى الملمات، و يفزعوا إليهم فى المشكلات، و لم يكلهم فى حال من الأحوال إلى الآراء المضله، و المقاييس إليهم فى المشكلات، و لم يكلهم فى حال من الأحوال إلى الآراء المضله، و المقاييس المبطله، و الأهواء المهلكه [المهمله خ ل] و الاجتهادات المخزيه بل جعل أقوالهم الحججه، و أفعالهم القدوه، و جعلهم معصومين من الخطاء مأمونين عليهم السهو و الغلط ليأمن بذلك من يفرع إليهم من التغيير و التبديل و الغلط و التحريف فيكون بذلك واثقا بدينه قاطعا على وصوله إلى الحق الذى أوجه الله تعالى عليه و ندبه إليه.

أما بعد فإنى لا أزال أسمع معاصر مخالفينا من المتفقهه و المنتسبين إلى علم الفروع

يستحقرون فقه أصحابنا الإماميه، ويستنزرونه، وينسبونهم إلى قله الفروع و قله المسائل، ويقولون: إنهم أهل حشو و مناقضه، وإن من ينفى القياس و الاجتهاد لا طريق له إلى كثره المسائل و لا التفريع على الأصول لأن جل ذلك و جمهوره مأخوذ من هذين الطريقين، و هذا جهل منهم بمذاهبنا و قله تأمل لأصولنا، و لو نظروا فى أخبارنا و فقهنا لعلموا أن جل ما ذكره من المسائل موجود فى أخبارنا و منصوص عليه تلويحا عن أئمتنا الذين قولهم فى الحجة يجرى مجرى قول النبى صلى الله عليه و آله إما خصوصا أو عموما أو تصريحاً أو تلويحاً.

و أما ما كثروا به كتبهم من مسائل الفروع. فلا فرع من ذلك إلا و له مدخل فى أصولنا و مخرج على مذاهبنا لا على وجه القياس بل على طريقه يوجب علما يوجب العمل عليها و يسوغ الوصول [المصيرخ ل] إليها من البناء على الأصل، و براءة الذمه و غير ذلك مع أن أكثر الفروع لها مدخل فيما نص عليه أصحابنا، و إنما كثر عددها عند الفقهاء لتركيبهم المسائل بعضها على بعض و تعليقها و التدقيق فيها حتى أن كثيرا من المسائل الواضحة دق لضرب من الصنعة و إن كانت المسئلة معلومه واضحة، و كنت على قديم الوقت و حديثه منشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك تتوق نفسى إليه فيقطعنى عن ذلك القواطع و شغلنى [تشغلنى خ ل] الشواغل، و تضعف نيتى أيضا فيه قله رغبه هذه الطائفه فيه، و ترك عنايتهم به لأنهم ألقوا الأخبار و ما رووه من صريح الألفاظ حتى أن مسئله لو غير لفظها و عبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا [تعجبوا خ ل] منها و قصر فهمهم عنها، و كنت عملت على قديم الوقت كتاب النهايه، و ذكرت جميع ما رواه أصحابنا فى مصنفاتهم و أصولها من المسائل و فرقوه فى كتبهم، و رتبته ترتيب الفقه و جمعت من النظائر، و رتبته فى الكتب على ما رتبته للعله التى بينتها هناك، و لم أتعرض للتفريع على المسائل و لا لتعقيد الأبواب و ترتيب المسائل و تعليقها و الجمع بين نظائرها بل أوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقوله حتى لا يستوحشوا من ذلك، و عملت بآخره مختصر جمل العقود فى العبادات سلكت فيه طريق الإيجاز و الاختصار و عقود الأبواب فيما يتعلق بالعبادات، و وعدت فيه أن أعمل كتابا فى الفروع

خاصه يضاف إلى كتاب النهاية، و يجتمع معه يكون كاملا كافيا فى جميع ما يحتاج إليه ثم رأيت أن ذلك يكون مبتورا يصعب فهمه على الناظر فيه لأن الفرع إنما يفهمه إذا ضبط الأصل معه فعدلت إلى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقه التى فصلوها الفقهاء و هى نحو من ثلاثين [ثمانين خ ل] كتابا أذكر كل كتاب منه على غايه ما يمكن تلخيصه من الألفاظ، و اقتصرت على مجرد الفقه دون الأدعيه و الآداب، و أعقد فيه الأبواب، و أقسم فيه المسائل، و أجمع بين النظائر، و أستوفيه غايه الاستيفاء، و أذكر أكثر الفروع التى ذكرها المخالفون، و أقول: ما عندى على ما يقتضيه مذاهنا و يوجبه أصولنا بعد أن أذكر جميع المسائل، و إذا كانت المسئله أو الفرع ظاهرا أفنع فيه بمجرد الفتيا و إن كانت المسئله أو الفرع غريبا أو مشكلا أومئ إلى تحليلها و وجه دليلها ليكون الناظر فيها غير مقلد و لا- مبحث، و إذا كانت المسئله أو الفرع مما فيه أقوال العلماء ذكرتها و بينت عللها و الصحيح منها و الأقوى، و أنبه على جهه دليلها لا على وجه القياس و إذا شبهت شيئا بشيء فعلى جهه المثال لا على وجه حمل إحداهما على الأخرى أو على وجه الحكايه عن المخالفين دون الاعتبار الصحيح، و لا أذكر أسماء المخالفين فى المسئله لئلا يطول به الكتاب، و قد ذكرت ذلك فى مسائل الخلاف مستوفى، و إن كانت المسئله لا- ترجيح فيها للأقوال و تكون متكافيه و قفت فيها و يكون المسئله من باب التخيير، و هذا الكتاب إذا سهل الله تعالى إتمامه يكون كتابا لا نظير له لا فى كتب أصحابنا و لا فى كتب المخالفين لأنى إلى الآن ما عرفت لأحد من الفقهاء كتابا واحدا يشتمل على الأصول و الفروع مستوفى مذهبنا بل كتبهم و إن كانت كثيره فليس تشتمل عليهما كتاب واحد، و أما أصحابنا فليس لهم فى هذا المعنى ما يشار إليه بل لهم مختصرات، و أوفى ما عمل فى هذا المعنى كتابنا النهاية و هو على ما قلت فيه، و من الله تعالى أستمد المعونه و التوفيق و عليه أتوكل و إليه أنيب.

[كتاب الطهارة]

فصل في ذكر حقيقة الطهارة ووجه وجوبها وكيفيه أقسامها

الطهارة في اللغة: هي النظافة. وفي الشريعة عبارة عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصه على وجه مخصوص يستباح بها الدخول في الصلاة: وهي على ضربين: طهارة بالماء و طهارة بالتراب. فالطهارة بالماء على ضربين:

أحدهما: يختص بالأعضاء الأربعة فتسمى وضوء، والآخر يعم جميع البدن فتسمى غسلًا، والتي بالتراب يختص عضوين فقط على ما سنينيه.

و الوضوء على وجهين: واجب و ندب. فالواجب هو الذي يجب لاستباحه الصلاة و الطواف و لا وجه لوجوبه إلا هذين، و الندب فإنه مستحب في مواضع كثيرة لا تحصى، و أما الغسل فعلى ضربين أيضا: واجب و ندب. فالواجب يجب للأمرين اللذين ذكرناهما و لدخول المساجد، و مس كتابه القرآن، و ما فيه اسم الله تعالى و غير ذلك، و أما المندوب فنذكره في موضعه إنشاء الله تعالى، و أما ما يوجب الوضوء أو الغسل فسنينيه فيما بعد إنشاء الله، و الطهارة بالماء هي الأصل و إنما يعدل عنها إلى الطهارة بالتراب عند الضرورة و عدم الماء، و تسميه التيمم بالطهارة حكم شرعي لأن النبي صلى الله عليه و آله، قال:

جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا، و أخبارنا مملوه بتسميه ذلك طهارة (١) فليس لأحد أن يخالف فيه، و ينبغي أو لا أن نبدأ بما به يكون الطهارة من المياه و أحكامها.

ثم نذكر بعد ذلك كيفيه فعلها و أقسامها، ثم نعقب ذلك بذكر ما ينقضها و يبطلها، و الفرق بين ما يوجب الوضوء و الغسل. ثم نعود بعد ذلك إلى أقسام التيمم على ما بيناه، و نحن نفعل ذلك و نذكر في كل فصل ما يليق و لا نترك شيئا قيل و لا يمكن أن يقال إلا و أذكره إلا ما لعله يشذ منه من النادر اليسير و التافه الحقيق. إذ الحوادث لا تضبط و الخواطر لا تحصر غير أنه لا يخلو أن يكون في جملة المسطور ما يمكن ان يكون جوابا عنه إنشاء الله.

ص: ٤

١ - ١) منها ما رواه الشيخ في التهذيب ص ٤٠٥ ج ١ ح ١٢٧٤ عن سماعة قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته قال: يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء فان الله - عز و جل - جعلهما طهورا الماء، و الصعيد.

فصل (المياه و أحكامها):

الماء على ضربين: طاهر و نجس.

فالنجس هو كل ماء تغير أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحه بنجاسه تحصل فيه قليلا كان أو كثيرا أو حصل فيه نجاسه و إن لم يتغير أحد أوصافه متى كان قليلا و لا يراعى فيه مقدار، و ما هذا حكمه لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره على ما سنبينه، و الطاهر على ضربين: مطلق و مضاف. فالمضاف كل ما استخرج من جسم أو اعتصر منه أو كان مرقه نحو ماء الورد و الخلف و الآس و الزعفران و ماء الباقلي. فهذا الضرب من المياه لا يجوز استعماله في رفع الأحداث بلا خلاف بين الطائفة، و لا في إزالة النجاسات على الصحيح من المذهب، و يجوز استعماله فيما عدا ذلك مباح التصرف فيه بسائر أنواع التصرف ما لم يقع فيه نجاسه فإذا وقعت فيه نجاسه لم يجز استعماله على حال سواء كان قليلا أو كثيرا، و سواء كانت النجاسه قليله أو كثيره تغير أحد أوصافه أو لم يتغير، و لا طريق إلى تطهيرها بحال إلا أن يختلط بما زاد على الكر من المياه الطاهره المطلقه، ثم ينظر فيه فإن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز أيضا استعماله بحال، و إن لم يسلبه إطلاق اسم الماء و غير أحد أوصافه إما لونه أو طعمه أو رائحته فلا يجوز أيضا استعماله بحال، و إن لم يتغير أحد أوصافه و لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقه فيه، و إن اختلطت المياه المضافه بالماء المطلق قبل حصول النجاسه فيها نظر فإن سلبها إطلاق اسم الماء لم يجز استعمالها في رفع الأحداث و إزالة النجاسات و إن لم يسلبها إطلاق ذلك جاز استعمالها في جميع ذلك.

و المياه المطلقه طاهره مطهره يجوز استعمالها في رفع الأحداث و إزالة النجاسات و غير ذلك ما لم تقع فيها نجاسه تمنع من استعمالها على ما سنبينه، و هي على ضربين:

جاريه و راكده. فالجاريه لا ينجسها إلا ما يغير أحد أوصافها لونها أو طعمها أو رائحتها

قليلا كان الماء أو كثيرا فإن تغير أحد أوصافها لم يجز استعمالها إلا عند الضرورة للشرب لا غير، والطريق إلى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية و رفعها حتى يزول عنها التغير، ومياه الحمام حكمها حكم المياه الجارية إذا كان لها مادة من المجرى فإن لم يكن لها مادة كان حكمها حكم المياه الواقفه، ومياه الموازيب الجارية من المطر حكمها حكم الماء الجارى سواء.

و أما المياه الواقفه فعلى ضربين:

مياه الآبار، والركايا التي لها نبع من الأرض و إن لم يكن لها جريان، ومياه غير الآبار من المصانع والغدران والحياض والأواني المحصورة. فمياه غير الآبار على ضربين: قليل وكثير. فللكثير حدان: أحدهما: أن يكون مقداره ألف رطل و مأتى رطل (١) و فى أصحابنا من يقول: بالعراقى (٢) و فيهم من يقول: بالمدنى (٣) و الأول أصح. والحد الآخر أن يكون مقداره ثلاثة أشبار و نصفاً طولاً فى عرض فى عمق فما بلغ هذا المقدار لا- ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا ما يغير أحد أوصافه من اللون أو الطعم أو الرائحة فإن تغير أحد أوصافه بنجاسه تحصل فيه فلا يجوز استعماله إلا عند الضرورة للشرب لا غير، والطريق إلى تطهيره أن يطء عليه من المياه الطاهره المطلقة ما يرفع ذلك التغير عنها فحينئذ يجوز استعمالها، و إن ارتفع التغير عنها من قبل نفسها أو تراب تحصل فيها أو بالرياح التي تصفحها أو بجسم طاهر يحصل فيها لم نحكم بطهارته لأنه لا دليل على ذلك و نجاستها معلومه. فإن كان تغير هذه المياه لا ينجسه بل من قبل نفسها أو بما يجاورها من الأجسام الطاهره مثل الحمأ و الملح أو ينبت فيها مثل الطحلب و القصب و غير ذلك أو لطول المقام لم يمنع ذلك

ص: ٦

- ١- ١) اختلفت رواياتنا فى كميته كرمها: مقدار ألف و مائتا رطل، ومنها: ثلاثة أشبار و نصفاً فى مثله ثلاثة أشبار و نصف ذكرهما الشيخ هنا، و منها ثلاثة أشبار فى ثلاثة أشبار فاختره الصدوق فى الهدايه، و منها ما يسع حب من حباب المدينة كما أشار إليه الامام و منها، ستمائة رطل، و منها، مقدار قلتين، و هذه الثلاثة مأوله عند الأصحاب بإحدى الثلاثة الأول
- ٢- ٢) قال المفيد فى المقنعه، و إن كان كرا، و قدره ألف و مائتا رطل بالعراقى
- ٣- ٣) و هو مختار الصدوقان و المرتضى، و نقل عليه الإجماع فى الانتصار.

من استعمالها بحال، و حد القليل ما نقص عن الكر الذى قدمناه مقداره و ذلك ينجس بكل نجاسه تحصل فيها قليله كانت النجاسه أو كثيره تغيرت أو صافها أو لم يتغير إلا ما لا يمكن التحرز منه مثل رؤوس الإبر من الدم و غيره فإنه معفو عنه لأنه لا يمكن التحرز منه، و متى نجست هذه المياه فإنه لا يجوز استعمالها إلا عند الضروره فى الشرب لا غير حسب ما قدمناه، و الطريق إلى تطهير هذه المياه أن يطرأ عليها كر من ماء مطلق و لا يتغير مع ذلك أحد أو صافها فحينئذ يحكم بطهارتها، و إن تمت كرا بالمياه الطاهره المطلقه لم يرفع عنها حكم النجاسه بل ينجس الكل، و فى أصحابنا من قال: إذا تمت بطاهر كرا زال عنها حكم النجاسه و هو قوى لقولهم عليهم السلام: إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجاسه. فأما إذا تمت كرا بنجاسه فلا شك أنه ينجس الكل و إن كان مقدار الكر فى موضعين طاهرا و نجسا ثم يجمع بينهما لم تزل عنهما حكم النجاسه لأنه لا دليل عليه، و فى أصحابنا من قال: يزول ذلك للخبر (١) و هو قوى على ما قلناه: و لا يزول عنه حكم النجاسه بما يقع فيه من الأجسام الطاهره سواء كانت جامده أو مائعه لأنها إن كانت مائعه فإنها تنجس و إن كانت جامده فليس لها حكم التطهير، و الماء الذى يطرأ عليه فيطهره لا فرق بين أن يكون نابعا من تحته أو يجرى إليه أو يغلب فيه فإنه إذا بلغ ذلك مقدار الكر طهر النجس.

و الكر من الماء إذا وقعت فيه نجاسه لم يغير أحد أو صافه جاز استعمال جميع ذلك الماء و إن علم أن فيها نجاسه لأنها صارت مستهلكه، و جاز أيضا استعمال ذلك الماء من أى موضع شاء سواء كان بقرب النجاسه أو بعيدا منها، و تجنب موضع النجاسه أفضل. فأما إذا استقى منه دلوا و فيه نجاسه حكم بنجاسه ذلك الدلو لأنه ماء قليل و

ص: ٧

١ - ١) للأصحاب فى المسئله ثلاثه أقوال، الأول: عدم زوال النجاسه، و هو مختار الشيخ فى الخلاف، و العلامه فى كتبه و كذا الشهيد الثانى، زوال النجاسه إن تم كرا بطاهر نسبه فى الذكرى إلى بعض الأصحاب. الثالث، زوال النجاسه بإتمامه بطاهر أو نجس كرا، و ادعى عليه فى السرائر الإجماع، و استدل عليه بقوله صلى الله عليه و آله، إذا بلغت الماء كرا لم يحمل خبثا، و رده المحقق بأننا لم نعر عليه فى كتب الأصحاب.

فيه نجاسه، و إذا حصلت النجاسه الجامده فى الماء الذى مقدار كر سواء ينبغى أن يخرج النجاسه أولا. ثم يستعمل ذلك الماء فإن استقى منه شىء و بقيه النجاسه فيما بقى و قد نقص عن الكر حكم بنجاسته لأنه صار أقل من كر و فيه نجاسه، و إذا كانت النجاسه مائعه لا- يمكن إخراجها منه حكم باستهلاكها و جاز استعمال جميعه على كل حال، و لا- ينجس الماء بما يقع فيه من الأجسام الطاهره، و إن غيرت أحد أوصافه و لا- يمنع من رفع الحدث به إذا لم يسلبه إطلاق اسم الماء مثل القليل من الزعفران أو الكافور أو العود إذا أصاب يد الإنسان نجاسه فغمسها فى ماء أقل من كر فإنه ينجس الماء و لا تطهر اليد.

فإن كان كرا لا ينجس الماء فإن زالت النجاسه عن اليد فقد طهرت و إلا فلا، و إذا كان معه إنا آن أو أكثر من ذلك فوقع فى واحد منهما نجاسه لم يستعمل شيئا منهما بحال و لا يجوز التجزى فإن خاف العطش أمسك أيهما شاء و استعمله حال الضروره، و إذا كان معه إناء ان أحدهما ماء و الآخر بول لم يستعمل واحدا منهما، و إن كان أحدهما نجسا و الآخر طاهرا و انقلب أحدهما لم يستعمل الآخر، و إن كان أحدهما طاهر مطهرا و الآخر ماء مستعملا فى الطهاره الصغرى استعمل أيهما شاء، و إن كان المستعمل فى غسل الجنابه استعمل كل واحد منهما على الانفراد لأن المستعمل ليس بنجس، و إن كان أحدهما ماء و الآخر ماء ورد منقطع الرائحه فاشتبهها استعمل كل واحد منهما منفردا لأنه يتيقن عند ذلك حصول الطهاره، و إن اختلط الماء بالماء ورد المنقطع الرائحه حكم للأكثر. فإن كان الأ- كثر ماء الورد لم يجز استعماله فى الوضوء، و إن كان الماء أكثر جاز و إن تساويا ينبغى أن يقول: يجوز استعماله لأن الأصل الإباحه، و إن قلنا: استعمل ذلك و تيمم كان أحوط، و إذا أخبره عدل بأن النجس أحدهما لا يجب عليه القبول منه لأنه لا دليل عليه و المعلوم نجاسه أحدهما، و إذا ورد على ماء فأخبره رجل أنه نجس لم يجب عليه القبول منه سوى أخبره بسبب النجاسه أو لم يخبره لأن الأصل طهاره الماء و لا- دليل على وجوب القبول منه، و إذا شهد شاهدان بأن النجاسه فى أحد الإنائين، و شهد آخر ان أنه وقع فى الآخر على وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القبول منهما، و الماء على أصل الطهاره أو النجاسه فأيهما

كان معلوما عمل عليه، و إن قلنا: إذا أمكن الجمع بينهما قبل شهادتهما و حكم بنجاسه الإنائين كان قويا لأن وجوب قبول شهادته الشاهدين معلوم فى الشرع و ليسا متنافيين و حكم الأعمى فى هذا الباب حكم البصير سواء، و إذا كان معه ماء متيقن الطهاره فشك فى نجاسته لم يلتفت إلى الشك، و كذلك إذا كان معه إناء نجس فشك فى تطهيره لم يلتفت إلى ذلك، و وجب عليه تطهيره، و كذلك إذا وجد ماء متغيرا و شك فى هل تغيره بنجاسه أو من قبل نفسه بنى على أصل الطهاره، و كذلك إذا اشتبه طعام طاهر و طعام نجس لا يجوز له التجزى و وجب عليه الامتناع من استعماله، و إذا كان معه إناء ان مشتبهان و إناء متيقن الطهاره وجب أن يستعمل الطاهر المتيقن، و لا يستعمل المشتبهين ماء كان أو مائعا آخر أو طعاما، و يجوز الوضوء بماء البحر و الثلج إذا تندی بمقدار ما يجرى على العضو و إن كان يسيرا مثل الدهن، و العضو الممسوح لو ترك عليه قطعه ثلج أو برد فتندی مقدار الواجب فى المسح لم يجز لأن المسح لا يكون إلا بفضل نداوه الوضوء و الماء المسخن يجوز التوضى به و الشمس يكره التوضى به غير أنه مجز سواء قصد ذلك أو لم يقصد، و لا يجوز الوضوء بشيء من المائعات غير الماء المطلق مثل النخل و المرى و اللبن و غير ذلك، و لا يجوز الوضوء بنبيذ التمر سواء كان مطبوخا أو نيا مع وجود الماء و مع عدمه، و إذا اختلط بالماء ما يغير أحد أو أوصافه مثل العنبر و المسك و العود و الكافور يجوز الوضوء به، و كذلك إذا تغير لقربه من موضع النجاسه لا بأس باستعماله، و كذلك الدهن إذا وقع فيه مثل أدهن البان و البنفسج فغير رائحته و إذا غلب على لونه طاهر مثل اللبن أو على رائحته مثل ماء الورد و سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز الوضوء به و إن لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله، و إذا جرى الماء على الورق أو الطحلب أو أرض النوره و الكحل و الكبريت فيغير أحد أوصافه جاز استعماله، و كذلك إذا طرح فى الماء ملح كثير حتى يتغير طعمه جاز استعماله سواء كان الملح جبليا أو معدنيا أو جمدا من الماء ثم ذاب فيه، و إذا كان معه مثلا رطلان من ماء و احتاج فى طهارته إلى ثلاثة أرطال و معه ماء ورد مقدار رطل فإن طرحه فيه لا يغلب عليه و لا يسلبه إطلاق اسم الماء فينبغى أن يجوز استعماله، و إن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز استعماله فى رفع

الأحداث إلا أن هذا وإن كان جائزاً فإنه لا يجب عليه بل يكون فرضه التيمم لأنه ليس معه من الماء ما يكفي له طهارته، ولا يجوز إزاله النجاسات إلا بما يرفع الحدث.

و الأسرار على ضربين:

سؤر ما يؤكل لحمه و ما لا- يؤكل لحمه.فما يؤكل لحمه لا- بأس بسؤره على كل حال إلا ما كان جلالاً و يكره سؤر ما شرب منه الدجاج خاصه على كل حال، و ما لا يؤكل لحمه على ضربين: آدمي و غير آدمي.فسؤر الآدمي كله طاهر إلا من كان كافراً أصلياً أو مرتداً أو كافراً مله، و لا يجوز استعمال ما شربوا منه أو بشروه بأجسامهم من المياه و سائر المائعات، و كذلك ما كان أصله مائعاً فجمد أو جامداً فغسلوه بأيديهم و جففوه فلا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره فيما يمكن تطهيره من غسل الثياب و ما عداه فإنه يجتنب على كل حال، و يكره سؤر الحائض، و لا بأس بفضل وضوء الرجل و المرأة.

و سؤر غير الآدمي على ضربين: أحدهما: سؤر الطيور و الآخر سؤر البهائم و السباع.فسؤر الطيور كلها لا بأس بها إلا ما كان في منقاره دم أو يأكل الميتة أو كان جلالاً- فأما غير الطيور فكل ما كان منه في البر فلا بأس بسؤره إلا الكلب و الخنزير و ما عداهما فمرخص فيه، و ما كان منه في الحضر فلا يجوز استعمال سؤره إلا ما لا يمكن التحرز منه مثل الهر و الفاره و الحيه و غير ذلك لا بأس باستعمال سؤر البغال و الدواب و الحمير لأن لحمها ليس بمحظور و إن كان مكروهاً لكرهيه لحمها، و إذا أكلت السنور فاره. ثم شربت من الماء لا بأس باستعمال ما بقى منه سواء غابت عن العين أو لم تغب لعموم الخبر (١) و كلما مات في الماء و له نفس سائله فإنه ينجس الماء إذا كان قليلاً، و إن لم يكن له نفس سائله لم ينجس الماء و إن تغير أحد أوصافه، و كذلك كل المائعات و ذلك مثل الزنابير و الخنافس و بنات وردان، و يكره ما مات

ص: ١٠

١- (١) و هو ما رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٢٥ ح ٦٤٧ [الطبعة الحديثه] عن معاوية بن شريح قال: سأل عذافر أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن سؤر السنور و الشاه و البقره و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه؟ أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم اشرب منه و توضأ. إلخ.

فيه الوزغ و العقرب خاصة.

و الماء المستعمل على ضربين:

أحدهما: ما استعمل في الوضوء و في الأغسال المسنونه فما هذا حكمه يجوز استعماله في رفع الأحداث، و الآخر ما استعمل في غسل الجنابه و الحيض فلا يجوز استعماله في رفع الأحداث و إن كان طاهرا. فإن بلغ ذلك كرا زال حكم المنع من رفع الحدث به لأنه قد بلغ حدا لا يحتمل النجاسه، و إن كان أقل من كر كان طاهرا غير مطهر يجوز شربه و إزاله النجاسه به لأنه ماء مطلق و إنما منع من رفع الحدث به دليل و باقى الأحكام على ما كانت هذا إذا كانت أبدانها خاليه من نجاسه و إن كان عليها شىء من النجاسه فإنه ينجس الماء و لا يجوز استعماله بحال.

و أما مياه الآبار فإنها تنجس بما يقع فيها من النجاسات قليلا كان الماء أو كثيرا ثم هى على ضربين: إما أن يتغير أحد أوصافها أو لا يتغير فإن تغير أحد أوصافها فلا يجوز استعمالها إلا بعد نزع جميعها و إن تعذر استقى منها إلى أن يزول عنها حكم التغير، و إن لم يتغير أحد أوصافها فما وقع فيها على ضربين: أحدهما: يوجب نزع الجميع، و الآخر لا يوجب ذلك. فما يوجب نزع الجميع الخمر و كل مسكر و الفقاع و المنى و دم الحيض و النفاس و الاستحاضه، و البعير إذا مات فيه فإن كان الماء غزيرا لا يمكن نزع جميعه تراوح على نزعها أربعة رجال من الغداه إلى العشى و قد طهرت، و ما لا يوجب نزع الجميع فعلى ضربين: أحدهما: يوجب نزع كر و هو موت الحمار و البقره و ما أشبههما فى قدر جسمها، و الآخر ما يوجب نزع دلاء فأكبرها الإنسان إذا مات فيه نزع منها سبعون دلوا سواء كان صغيرا أو كبيرا سميئا أو مهزولا، و على كل حال و إن مات فيها كلب أو شاه أو ثعلب أو سنور أو غزال أو خنزير و ما أشبهها نزع منها أربعون دلوا، و إن وقع فيها كلب و خرج حيا نزع منها سبع دلاء للخبر (١) و إن مات فيها حمامه أو دجاجه و ما أشبههما نزع منها سبع دلاء و فى

ص: ١١

١- ١) رواه فى الاستبصار ج ١ ص ٣٨ ح ١٠٣ عن أبى مريم قال، حدثنا جعفر عليه السلام قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: إذا مات الكلب فى البئر نزحت، و قال جعفر عليه السلام، إذا وقع فيها ثم أخرج منها حيا نزع منها سبع دلاء.

العصفور و ما أشبهه دلو واحد، و إن مات فيها فاره نرح منها ثلاث دلاء إذا لم تنفسخ فإذا تفسخت نرح منها سبع دلاء، و إن بال فيها رضيع لم يأكل الطعام نرح منها دلو واحد فإن أكل الطعام نرح منها سبع دلاء، و إن بال فيها رجل نرح منها أربعون دلو، و إن وقعت فيها عذره و كانت رطبه نرح منها خمسون دلو، و إن كانت يابسه نرح منها عشرة دلاء، و إن وقعت فيها حيه أو وزغه أو عقرب فماتت نرح منها ثلاثه دلاء، و إن ارتمس فيها جنب نرح منها سبع دلاء و لم يطهر هو، و إن وقع فيها دم و كان كثيرا نرح منها خمسون دلو، و إن كان قليلا نرح منها عشرة دلاء، و روث و بول ما يؤكل لحمه إذا وقع في الماء لا ينجسه إلا ذرق الدجاج خاصة فإذا وقع فيها نرح خمس دلاء، و متى وقع في البثر ماء حالطته شيء من النجاسات مثل ماء المطر و البالوعه و غير ذلك نرح منها أربعون دلو للخبر، و كل نجاسه تقع في البثر و ليس فيها مقدر منصوص فالاحتياط يقتضى نرح جميع الماء، و إن قلنا: بجواز أربعين دلو منها لقولهم عليهم السلام:

ينرح منها أربعون دلو، و إن صارت مبخره (١) كان سائغا غير أن الأول أحوط، و الدلو المراعى فى النرح دلو العاده الذى يستقى به دون الدلاء الكبار لأنه لا يقيد فى الخبر، و لا تجب النيه فى نرح الماء و إن يقصد به التطهير لأنه لا دليل عليها، و ليست من العبادات التى تراعى فيها النيه بل ذلك جار مجرى إزاله أعيان النجاسات التى لا يراعى فيه النيه، و على هذا لو نرح البثر من تصح منه النيه و من لا تصح منه النيه من المسلم و الكافر و الصبى حكم بتطهير البثر، و متى نزل إلى البثر كافر و باشر الماء بجسمه نجس الماء و وجب نرح جميع الماء لأنه لا دليل على مقدر، و الاحتياط يقتضى

ص: ١٢

١-١) نقل الشهيد عبارته الشيخ فى غايه المراد ثم قال: و الحجه منظور فيها فان هذا الحديث المرسل غير معروف فى نقل، و لا موجود فى أصل، و إنما الروايه المتضمنه لفظ مبخره نقلها الشيخ و غيره عن ابن أبى عمير و محمد بن زكرياء عن كردويه سأل أبا الحسن عليه السلام عن بثر يدخلها ماء المطر فيه البول و العذره و خراء الكلاب قال: ينرح منها ثلاثون دلو فان كانت مبخره إلى أن قال: و وجد بخط الشيخ فى نسخه بالاستبصار، مبخره بضم الميم و سكون الباء و كسر الخاء و معناها: الممتنه، و يروى بفتح الميم و الخاء و معناها: موضع النتن.

ما قلناه، و الماء النجس لا يجوز استعماله في رفع الأحداث و إزاله النجاسات، و لا في الشرب و غيره مع الاختيار، و يجوز شربه عند الخوف من تلف النفس، و متى استعمله مع العلم بذلك و توضأ و غسل الثوب و صلى أو غسل الثوب و جب عليه إعادة الوضوء و الصلاة و غسل الثوب بماء طاهر، و إن لم يكن علم أنه نجس نظر فإن كان الوقت باقياً أعاد الوضوء و الصلاة و إن كان الوقت خارجاً لم يجب عليه إعادة الصلاة و يتوضأ لما يستأنف من الصلاة، و أما غسل الثوب فلا بد من إعادته على كل حال، و إن علم حصول النجاسة فيه ثم نسيه فاستعمله و جب عليه إعادة الوضوء و الصلاة، و ان استعمله في عجين الخبز لم يجز استعمال ذلك الخبز فيما أن يباع على مستحل الميتة أو يدفنه أو يطرحه في الماء للسمك، و قد روى رخصه في جواز استعماله و إن النار طهرته، و الأول أحوط و يستحب أن يكون بين البثر و البالوعه سبعة أذرع إذا كانت الأرض سهله و كانت البثر تحت البالوعه، و إن كانت صلبه أو كانت فوق البالوعه فليكن بينها و بينه خمسة أذرع، و العيون الحميه لا بأس بالوضوء منها، و يكره التداوى بها، و إذا حصل عند غدیر و ليس معه ما يعرف به الماء أخذه بيده إذا كانت يده طاهره، و إن كانت نجسه فلا يدخل يده في الماء إلا إذا كان كرا فما زاد لئلا يفسد الماء.

(فصل) (حكم الأواني و الأوعية و الظروف إذا حصل فيها نجاسة)

أواني الذهب و الفضة لا- يجوز استعمالها في الأكل و الشرب و غير ذلك، و المفضض لا- يجوز أن يشرب أو يؤكل من الموضع المفضض و يستعمل غير ذلك الموضع، و كذلك لا يجوز الانتفاع بها في البخور و التطيب و غير ذلك لأن النهي عن استعماله عام يجب حمله على عمومه، و من أكل أو شرب في آنية ذهب أو فضه فإنه يكون قد فعل محرماً و لا- يكون قد أكل محرماً إذا كان المأكول مباحاً لأن النهي عن الأكل فيه لا يتعدى إلى المأكول و إن توضأ منها أو اغتسل كان وضوءه صحيحاً، و اتخاذ الأواني من الذهب و الفضة لا يجوز و إن لم يستعمل لأن ذلك تضييع و النبي صلى الله عليه و آله نهى عن

إضاعه المال غير أنه إذا فعل ذلك سقط عنه زكاته لأن المصاغ و النقار و السبائك لا زكاه فيها على مذهب أكثر أصحابنا، و على مذهب كثير منهم لا يسقط. فأما الحلّى فلا بأس باستعمالها إذا كان حلياً مباحاً و يسقط عنها الزكاه، و أما أواني غير الذهب و الفضة فلا بأس باستعمالها قلت أثمانها أو كثرت سواء كانت كثيره الثمن لصنعتها [لصنعه فيها خ ل] مثل المخروط و الزجاج و غير ذلك أو لجوده جوهره مثل البلور و غير ذلك.

و أواني المشركين ما يعلم منها استعمالهم لها في المائعات لا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها و إذا استعمالوها في مائع طاهر و باشروها بأجسامهم جرى ذلك مجرى الأول لأن ما باشروه بأجسامهم من المائعات ينجس بمباشرتهم و ما لم يستعملوها أصلاً أو استعمالوها في شيء طاهر و لم يباشروها بأجسامهم فلا بأس باستعماله، و حكم سائر الكفار في هذا الباب سواء كانوا عباد الأوثان و أهل الذمه أو مرتدين أو كفار مله من المشبهه و المجسمه و المجبره و غيرهم.

و الكلب نجس العين نجس السؤر نجس اللعاب لا يجوز أكل و شرب شيء و لغم فيه الكلب أما المائع فإن كان ماء فلا يجوز استعماله إذا كان أقل من الكر و وجب إهراق الماء و غسل الإناء ثلاث مرات أولاًهن بالتراب، و إن كان غير الماء فإنه ينجس قليلاً كان أو كثيراً، و لا يجوز استعماله على كل حال، و إذا تكرر ولوغ الكلب في الإناء يكفي غسل ثلاث مرات، و كذلك إذا و لغم فيه كلبان أو ما زاد عليهما و إذا و لغم الكلب في الإناء فغسل دفعه أو دفعتين. ثم وقعت فيه نجاسه تمم العدد و قد طهر لأن الدفعه الأخيره يأتي على باقى العدد و على غسل من النجاسه هذا على الروايه التى يقول: إنه يكفي في سائر النجاسات غسل الإناء مره واحده، و متى قلنا: يحتاج إلى غسل ثلاث مرات اعتد بواحد و تم الباقي، و إذا و لغم الكلب في الإناء. ثم وقع الإناء في ماء ينقص عن الكر نجس الماء و لا يطهر الإناء، و إن كان الماء كرا فصاعداً لم ينجس الماء و يحصل للإناء غسله واحده. ثم يخرج و يتمم غسله و إذا لم يوجد التراب لغسله جاز الاقتصار على الماء، و إن وجد غيره من الأشنان و ما يجرى مجراه كان ذلك أيضاً جائز، و إن وقع الإناء في ماء جارى و جرى الماء عليه لم يحكم

بالثلاث غسلات لأنه لم يغسله و لا دليل على طهارته بذلك، و الماء الذى ولغ فيه الكلب نجس يجب إزالته عن الثوب و البدن، و لا يراعى فيه العدد، و إن أصاب من الماء الذى يغسل به الإناء من ولوغ الكلب خاصة ثوب الإنسان أو جسده لا يجب غسله سواء كان من الغسله الأوله أو الثانيه أو الثالثه، و ما ولغ فيه الخنزير حكمه حكم الكلب سواء لأنه يسمى كلبا، و لأن أحدا لم يفرق بينهما و يغسل الإناء من سائر النجاسات ثلاث مرات و لا يراعى فيها التراب، و قد روى غسله مره واحده و الأول أحوط، و يغسل من الخمر و الأشربه المسكره سبع مرات، و روى مثل ذلك فى الفأره إذا ماتت فى الإناء (١).

جلد الميتة لا- ينتفع به لا- قبل الدباغ و لا- بعده سواء كان جلد ما يؤكل لحمه أو ما لا يؤكل لحمه، و لا يباع و لا يشتري و لا يجوز التصرف فيه بحال، و ما لا يؤكل لحمه إذا ذكى لا ينتفع بجلده إلا بعد الدباغ إلا الكلب و الخنزير فإنهما لا يطهران بالدباغ و إن كان ذكيا و لا- يجوز الانتفاع به على حال، و لا يجوز الدباغ إلا بما يكون طاهرا مثل الشث و القرظ و قشور الرمان و غير ذلك، و أما خرد الكلاب و ما يجرى مجراه من النجاسات فلا يجوز الدباغ به على حال.

الشعر و الصوف و الوبر طاهر من الميتة إذا جز، و كذلك شعر ابن آدم طاهر ما أخذ حال الحياه و بعد الوفاة، و أما الكلب و الخنزير فلا ينتفع بشيء من شعره و لا يطهر بالغسل و غير ذلك، و أواني الخمر ما كان قرعا أو خشبا منقورا روى أصحابنا أنه لا يجوز استعماله بحال، و أنه لا يطهر و ما كان مقيرا أو مدهونا من الجرار الخضر أو خزفا فإنه يطهر إذا غسل سبع مرات حسب ما قدمناه، و عندى أن الأول محمول على ضرب من التغليظ و الكراهه دون الحظر.

ص: ١٥

١- ١) و هو روايه طويله نقلها الشيخ فى التهذيب ص ٢٩٤ ج ١ ح ٨٣٢ عن عمار الساباطى عن أبى عبد الله. إلى أن قال: اغسل الإناء الذى تصيب فيه الجرذ ميتا سبع مرات إلخ

فصل فى ذكر مقدمات الوضوء

مقدمات الوضوء على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض

ألا- يستقبل القبلة ولا- يستدبرها ببول ولا- غائط فى الصحراء ولا فى البنيان فإن كان الموضع مبنيًا كذلك و أمكنه الانحراف عنه وجب عليه ذلك، وإن لم يمكنه لم يكن عليه شىء بالجلوس عليه، والاستنجاء فرض من مخرج النجوس و مخرج البول، ولا- يجب الاستنجاء من غير هذين الحدثين، وإذا أراد الاستنجاء من مخرج النجوس كان مخيرًا بين الاستنجاء بثلاثة أحجار و إزالته بالماء، و الجمع بينهما أفضل يبدأ بالأحجار. ثم يغسل بالماء، و الاقتصار على الماء أفضل منه على الأحجار لأنه مزيل للعين و الأثر، و الحجر لا يزيل الأثر و إن كان مجزيًا فإن كان الماء استعمال إلى أن ينقى ما هناك و ليس لذلك الماء حد فإن رجع من الماء الذى يستنجى به على بدنه أو ثيابه و كان متغيرًا بنجاسه نجس الموضع و وجب غسله، و إن لم يكن متغيرًا لم يكن عليه شىء، و متى تعدت النجاسة مخرج النجوس فلا يزيل حكمه غير الماء، و إن أراد استعمال الأحجار استعمال ثلاثة أحجار بكر لم تستعمل فى إزالته النجاسة فإن نقى الموضع بها و إلا استعمال الزائد حتى تزول النجاسة، و يستحب ألا يقطع إلا على وتر، و إن نقى الموضع بدون الثلاث استعمال الثلاثة عباده، و لا يجوز الاستجمار إلا بما يزيل العين مثل الحجر و المدر و الخرق و غيرها فأما ما لا يزيل عين النجاسة مثل الحديد الصقيل و الزجاج و العظم فلا- يستنجى به، ولا- يستنجى بما هو مطعوم مثل الخبز و الفواكه و غير ذلك، و لا بخرق غير طاهره و لا بحجر غير طاهر، و إذا استنجى بحجر ثم غسل الموضع بمائع غير الماء لم يكن لذلك حكم فإن المائع الذى ليس بماء لا يزيل حكم النجاسة و أثر النجاسة معفو عنه، و إن استنجى بمائع غير الماء من غير أن يستنجى بالحجر أو ما يقوم مقامه لم يجز. فأما الآجر فإنه لا بأس بالاستجمار به و إن كان قد وقع فى طينه شىء نجس لأن النار قد طهرته، و لأجل ذلك تجوز الصلاة عليه عندنا، و أما الحجر الذى كان نجسًا و تقادم عهده و زال عين النجاسة عنه فلا يجوز الاستنجاء به لأن حكم النجاسة باق فيه و كذلك إن غسله بمائع غير الماء لم يطهر و إن كان حكم النجاسة باقيا، و إن كانت النجاسة التى أصابه الحجر أو

المدر مائعه مثل البول وغيره ثم جففته الشمس فإنه يظهر بذلك و جاز الاستنجاء به و إن جففته الريح أو جف فى الفىء فلا يجوز الاستنجاء به لأن حكم النجاسة باق فيه، و الحجر إذا كانت له ثلاثة قرون فإنه يجزى عن ثلاثة أحجار عند بعض أصحابنا (١) و الأحوط اعتبار العدد لظاهر الأخبار و كلما قلنا: إنه لا يجوز استعماله فى الاستنجاء إما لحرمة أو لكونه نجسا إن استعمل فى ذلك و نقى به الموضوع ينبغى أن يقول: إنه لا- يجزى لأنه منهى عنه، و النهى يدل على فساد المنهى عنه، و إذا استعمل الأحجار الثلاثة فى الاستنجاء ينبغى أن يستعمل كل حجر منها على جميع موضع النجاسة، و لا يفرد كل واحد منها بإزاله جزء من النجاسة ليكون قد استعمل ظاهر الخبر هذا هو الأحوط و لو استعمل كل حجر فى إزاله جزء منه لم يكن به بأس لأن الغرض إزاله النجاسة و استنجاء البكر من البول مثل استنجاء الثيب لا يختلف الحال فيه فإنه لا يجزئهما غير الماء، و من أجاز بالخرق قال: حكمهما سواء غير أنه إن نزل إلى أسفل من موضع البول و بلغ موضع البكاره لا يجزيها غير الماء.

و أما الاستنجاء بالجلود الطاهرة، و كل جسم طاهر مزيل للنجاسة فإنه جائز للخبر الذى قال فيه: ينقى ما ثمه و هو عام فى كلما ينقى إلا ما استثناه مما له حرمة فإذا شك فى حجر هل هو طاهر أم لابنى على الطهاره لأنها الأصل، و إذا استنجى بخرقه من جانب لم يجز أن يستنجى بها من الجانب الآخر لأن النجاسة تنفذ فيها و إن كانت صفيقه لا ينفذ فيها أو طواها جاز الاستنجاء بما يبقى منها طاهرا. فأما مخرج البول فلا يطهره غير الماء مع الاختيار فإن كان هناك ضروره من جرح أو قرح أو لا يوجد ماء جاز تنشيفه بالمدر و الخرق، و إذا أراد ذلك مسح من عند المقعد إلى تحت الأثنين ثلاث مرات، و مسح القضيب و ينتره ثلاث مرات. ثم غسله بمثل ما عليه من الماء فصاعدا و إن رأى بعد ذلك بللا لم يلتفت إليه، و إن لم يفعل ما قلناه من الاستبراء

ص: ١٧

١ - ١) نسب ذلك القول إلى المفيد فى غير المقنعه، و مال إليه المصنف فى النهايه و الخلاف و عبارته فى الخلاف هكذا، حد الاستنجاء أن ينقى الموضوع من النجاسة سواء كان بالأحجار أو بالماء فإن نقى بدون الثلاثة استعمل الثلاثة سنه.

ثم رأى بللا انتقض وضوءه، وينبغي أن يستنجى بيساره و يتولى غسل الفرجين به مع الاختيار. فأما عند الضرورة فلا بأس بخلافه.

و ما يخرج من أحد السبيلين على ضربين: معتاد، و غير معتاد. فالمعتاد على ضربين: أحدهما: يوجب الغسل و هو المنى و الحيض و الاستحاضه و النفاس فلا يجوز فيها غير الماء، و ما لا يوجب الغسل على ضربين: أحدهما: يوجب الوضوء و هو البول و الغائط، و لا يجوز فيهما غير الماء أو الحجاره في الاستنجاء خاصه على ما قلناه، و ما لا يوجب الوضوء من المذى و الودى و الدود و الدم الذى ليس بمعتاد فإنه لا يجب إزالته و لا غسله إلا الدم خاصة فإنه نجس، و لا يجوز إزالته عن الموضع إلا بالماء إذا زاد على الدرهم فإن كان دونه فهو معفو عنه.

و أما المسنونات:

فأن يستر عن الناس عند قضاء الحاجة و إذا أراد التخلّى قدم رجله اليسرى إلى المكان فإذا خرج قدم رجله اليمين، و يتعوذ بالله من الشيطان، و يكون مغطى الرأس، و لا- يستقبل الشمس و القمر ببول و لا- غائط، و لا الريح ببول، و يجتنب عند البول و الغائط شطوط الأنهار، و مساقط الثمار، و المياه الجارية، و الراكده، و أفنيه الدود و الطرق المسلوكة، و فى النزال و المشارع و المواضع التى يتأذى المسلمون بحصول النجاسه فيها، و لا- يطمح ببوله فى الهواء، و لا- يبولن فى جحره الحيوان و الأرض الصلبه، و يقعد على الموضع المرتفع عند البول و لا- يستنجى باليمين مع الاختيار، و لا باليسار و فيها خاتم عليه اسم من أسماء الله أو أسماء أنبيائه و الأئمه عليهم السلام، و لا إذا كان فضه من حجر له حرمه، و لا يقرأ القرآن على حال الغائط إلا آيه الكرسي، و يجوز أن يذكر الله بما شاء فيما بينه و بين نفسه، و لا- يستاك حال الخلاء فأما فى غير هذا الحال فإنه مندوب إليه غير واجب و لا بأس به للصائم، و أفضل أوقاته عند كل صلاه، و فى الأسحار، و لا يكره آخر النهار للصائم، و لا يتكلم حال الغائط إلا عند الضروره، و لا يأكل و لا يشرب، و يستحب الدعاء عند غسل الفرجين و عند الفراغ من الاستنجاء و عند دخوله الخلاء و الخروج منه.

فصل: في ذكر وجوب النية في الطهارة

النية واجبه عند كل طهاره وضوء كانت أو غسلا أو تيمما و هي المفعوله بالقلب دون القول، و كيفيتها أن ينوى رفع الحدث أو استباحه فعل من الأفعال التي لا يصح فعلها إلا بطهاره مثل الصلاه و الطواف فإذا نوى استباحه شيء من ذلك أجزاءه لأنه لا يصح شيء من هذه الأفعال إلا- بعد الطهاره، و متى ينوى استباحه فعل من الأفعال التي ليس من شرطه الطهاره لكنها مستحبه مثل قراءه القرآن طاهرا و دخول المسجد و غير ذلك. فإذا نوى استباحه شيء من هذا لم يرتفع حدثه لأن فعله ليس من شرطه الطهاره، و حكم الجنب في هذا الباب حكم المحدث سواء إلا أن في حق الجنب في بعض أفعاله بشرط الطهاره مثل دخول المسجد فإنه ممنوع منه و لا يجوز منه إلا بعد الغسل و ليس كذلك المحدث فإذا نوى الجنب استباحه دخول المسجد و الجلوس فيه ارتفع حدثه، و أما الاختيار فيه فحكم الجنب و حكم المحدث فيه سواء، و إذا اجتمعت أغسال من جملتها غسل الجنابه فإذا نوى بالغسل الجنابه أو رفع الحدث أجزاءه، و إن نوى به غسل الجمعه لم يجزئه لأن غسل الجمعه لا- يقصد به رفع الحدث بل المقصود به التنظيف فأما وقت النية فالمستحب أن يفعل إذا ابتدأ في غسل اليدين، و يتعين وجوبها إذا ابتدأ بغسل الوجه في الوضوء أو الرأس في غسل الجنابه، و لا يجزى ما يتقدم على ذلك و لا يلزم استدامتها إلى آخر الغسل و الوضوء بل يلزمه استمراره على حكم النية، و معنى ذلك ألا ينتقل من تلك النية إلى نية تخالفها فإن انتقل إلى نية تخالفها و قد غسل بعض أعضاء الطهاره ثم تم لم يرتفع الحدث فيما غسل بعد نقل النية و نقضها. فإن رجع إلى النية الأولى نظرت فإن كانت الأعضاء التي وضأها نديه بعد بنى عليها، و إن كانت قد نشفت استأنف الوضوء كمن قطع الموالاه، فأما في غسل الجنابه فإنه يبنى على كل حال لأن الموالاه ليست شرطا فيها، و متى نوى بطهارته رفع الحدث و التبرد كان جائزا لأنه فعل الواجب و زياده لا تنافيها، و إذا نوى استباحه صلاه بعينها جاز له أن يستبيح سائر الصلوات نفلا كانت أو فرضا، و التسميه عند الوضوء مستحبه غير واجبه

و الكافر لا تصح منه طهاره تحتاج إلى نيه لأنه ليس من أهل النيه.

فصل: في كيفية الوضوء و جملة أحكامه

إذا أراد الوضوء فليضع الإناء على يمينه، و يذكر الله تعالى عند رؤيه الماء، و يغسل يده من النوم و البول مره، و من الغائط مرتين، و من الجنابه ثلاثا قبل إدخالها الإناء سنه مؤكده. ثم يبدأ فيتمضمض ثلاثا و يستنشق ثلاثا سنه و عبادته، و يذكر الله عندهما، و ليسا بواجبين في الطهارتين و لا واحد منهما، و لا يكونان أقل من ثلاث و لا فرق بين أن يكونا بغرفه واحده أو بغرفتين، و لا يجوز تقديم الاستنشاق على المضمضه و الأفضل المتابعه بينهما مثل أعضاء الطهاره، و لا يلزم أن يدير الماء في لهواته و لا أن يجذبه بأنفه، و إدخال الماء في العين ليس من الوضوء لا سنه و لا فرضا. ثم يأخذ كفا من الماء فيغسل به وجهه، و وحده من قصاص شعر الرأس في أغلب العادات و لا يراعى فيه حكم الأقرع و الأصلع إلى محادر شعر الذقن، و عرضه ما بين الإبهام و الوسطى و السبابه و البياض الذي بين الاذن و اللحيه ليس من الوجه، و لا- ما أقبل من الأذنين، و لا يلزمه تخليل شعر اللحيه سواء كانت خفيفه أو كثيفه أو بعضها خفيفه و بعضها كثيفه و يكفيه إمرار الماء عليها، و ما استرسل من اللحيه لا- يلزم إمرار الماء عليه، و أهذاب العينين و العذار و الشارب و العنقه إذا غسلها أجزاءه، و لا- يجب عليه إيصال الماء إلى ما تحتها و ينبغي أن يبتدئ بغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى المحادر فإن خالف و غسل منكوسا خالف السنه، و الظاهر أنه لا يجزيه لأنه خالف المأمور به، و في أصحابنا من قال: يجزيه (١) لأنه يكون غاسلا، و الدعاء عند غسل الوجه مستحب. ثم يأخذ كفا من الماء فيغسل به يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع إن كان رجلا بدأ بظاهر اليد، و إن كانت امرأه بدأت بباطن الذراع هذا في الغسله الأولى، و في الثانيه

ص: ٢٠

١ - ١) و هو مختار السيد، و جوز النكس ابنا إدريس و سعيد و صاحب المعالم في اثني عشره، و نسبه في الحدائق إلى جمع من المتأخرين، و إليه مال البهائي و صاحب المدارك و الذخيره.

يبدأ الرجل بباطن ذراعيه، والمرأه بظاهرها، ويكون الابتداء من المرافق إلى رؤوس الأصابع، ولا يستقبل الشعر فإن خالف و غسلها فالظاهر أنه لا يجزيه، و في أصحابنا من قال: يجزيه لأنه غاسل، و يجب غسل المرافق مع الذراعين. ثم يغسل يده اليسرى مثل ما غسل يده اليمنى سواء، و الدعاء عند غسل اليدين سنه، و من كانت يده مقطوعه من المرافق أو دونها و جب عليه أن يغسل ما بقى من العضو إلى المرفق مع المرفق، و إن كانت مقطوعه من فوق المرفق فلا يجب عليه شيء، و يستحب أن يمسحه بالماء، و من خلقت له يدان على ذراع واحد أو مفصل واحد و له أصابع زائده أو على ذراعه جلده منبسطة فإنه يجب عليه غسله إذا كان ذلك من المرفق إلى أطراف الأصابع و إن كان فوق المرفق لا يجب عليه ذلك لأن الله تعالى أوجب الغسل من المرفق إلى أطراف الأصابع، و لا يستثنى الزائد من الأصلي ثم يمسح ببقية النداهه رأسه، و لا يستأنف لمسحه ماء جديدا و لا لمسح الرجلين سواء كانت النداهه من فضله الغسله الأوله التي هي فرض أو من الثانيه التي هي سنه فإن لم يبق معه نداوه أخذ من لحيته أو أشفار عينيه و حاجبيه فإن لم يبق فيهما نداوه أعاد الوضوء.

و المسح يكون بمقدم الرأس دون غيره فإن خالف و مسح على غير المقدم لم يجزه، و الواجب من المسح ما يقع عليه اسم المسح، و لا يتحدد ذلك بحد، و الفضل في مقدار ثلاث أصابع مضمومه، و لا يستحب مسح جميع الرأس فإن مسح جميعه تكلف ما لا يحتاج إليه، و لا يستقبل شعر الرأس في المسح فإن خالف أجزاءه لأنه ما سح و ترك الأفضل، و في أصحابنا من قال: لا يجزيه، و إذا كان على رأسه شعر جاز أن يمسح عليه و إذا مسح عليه ثم حلق لم يبطل وضوءه، و كذلك القول في اللحية إذا حلقت أو نتفت بعد غسلها في الوضوء، و إذا كان على بعض رأسه شعر و بعض لا شعر عليه فالفرض عندنا يتعلق بالمقدم فليمسح عليه سواء كان عليه شعر أو لم يكن، و من كان على رأسه جمه في موضع المسح فأدخل يده تحتها و مسح على جلده رأسه أجزاءه لأنه مسح على رأسه، و من غسل رأسه لم يجزه عن المسح لأنه غير الغسل، و من كان على رأسه شعر في موضع

المسح و نزل عن رأسه أو جمعه في وسط رأسه. ثم مسح عليه لا- يجزيه لأنه لم يمسح على رأسه، ولا يجوز المسح على حائل بين العضو الذي يمسح به، وبين الرأس من العمامة و المقنعة و غير ذلك، و رخص للنساء إدخال الإصبع تحت المقنعة في ثلاث صلوات: الظهر و العصر و العشاء الآخرة، فأما في الغداء و المغرب فلا بد لهن من وضع القناع، و الدعاء عند مسح الرأس مندوب إليه فإذا نبت للمرأة لحيه لم يجب عليها إيصال الماء إلى ما تحتها سواء كانت خفيفه أو كثيفه كما أن ذلك غير واجب في الرجال. ثم يمسح على الرجلين يبتدئ من رؤوس الأصابع إلى الكعبين و هما النابتان في وسط القدم، و يكون ذلك ببقية نداوه الوضوء دون أن يكون ماء جديداً، و متى خالف و مسح من الكعبين إلى رؤوس الأصابع كان أيضاً جائزاً، و الواجب من المسح مقدار ما يقع عليه اسم المسح و الفضل في أن يمسح بكفه كله، و لا يجب عليه استغراق العضو بالمسح ظاهراً و باطناً و لا يمسحه إلى عظم الساق فإن كانت رجله مقطوعه أو بعضها سقط عنه فرض المقطوع و ما بقى يمسح عليه فإن لم يبق إلى موضع الكعبين شيء لم يلزمه شيء، و لا يجوز غسل الرجلين للوضوء مع الاختيار، و يجوز عند التقية و الخوف فإن أراد غسلهما للتنظيف غسلهما قبل الوضوء أو بعده، و لا يجوز المسح على الخفين و لا- على شيء يحول بين العضو و بين المسح مع الاختيار، و يجوز المسح على النعل العربي و لا- يجوز على غيره من النعال، و يجوز المسح على الخفين عند التقية و الضرورة فإذا ثبت ذلك سقط عنا جميع المسائل المفرعة على جواز ذلك، و إذا أجزأه عند الضرورة أجزأه على أي صفة كان للحائل سواء وضعه على طهاره أو غير طهاره فإنه ما دام الضرورة باقية يجوز المسح عليهما، و متى زالت الضرورة أو نزع الخف و كان قد مسح عليهما للضرورة و جب عليه استيناف الوضوء لأنه لا يثبت له الموالاه مع البناء على ما تقدم.

و الترتيب واجب في الوضوء يبدأ بغسل الوجه. ثم باليد اليمنى، ثم باليسرى ثم يمسح الرأس. ثم يمسح الرجلين فإن خالف ذلك لم يجزه، و إن قدم شيئاً من الأعضاء على شيء رجع فقدم ما آخر و أعاد على ما بعده، و الأفضل أن يستنجى أولاً

ثم يغسل الأعضاء فإن خالف فغسل الأعضاء. ثم استنجى كان جائزاً، وكذلك القول في التيمم والاستنجاء بعده، والمواياه واجبه في الوضوء و هي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار فإن خالف لم يجزه، وإن انقطع عنه الماء انتظره فإذا وصل إليه و كان ما غسله عليه نداوه بنى عليه، وإن لم يبق فيه نداوه مع اعتدال الهواء أعاد الوضوء من أوله، والفرض في الوضوء مره ومره واحده في الأعضاء المغسولة والممسوحة، والثانية سنة في المغسولة لا- غير، والثالثة بدعه، ولا يجوز تكرار المسح بحال، والدعاء عند مسح الرأس و الرجل مستحب غير واجب، وأقل ما يجزى من الماء في الوضوء ما يكون به غاسلاً للوجه واليدين و إن كان مثل الدهن بعد أن يكون جارياً على العضو، والفضل في كف ماء للوجه واليدين، والإسباغ في مد من الماء، و من كان في إصبعه خاتم أو في يده سير و منع من إيصال الماء إلى ما تحته نزعته، وإن لم يمنع من ذلك جاز تركه، و يكفي تحريكه و إن رجع من الماء الذي يتوضأ به عليه أو على يديه [بدنه خ ل] و ثوبه كان جائزاً، وكذلك إن وقع على الأرض و يرجع عليه إلا أن يقع على نجاسه، ثم يرجع عليه، والتمنديل بعد الفراغ من الوضوء جائز و تركه أفضل، و يجوز أن يجمع بين صلوات كثيره بوضوء واحد، و تجديد الوضوء عند كل صلاة أفضل، و إن كان على أعضاء الوضوء جائر أو جرح و ما أشبههما و كانت عليه خرقه مشدوده فإن أمكنه نزعها، و إن لم يمكنه مسح على الجائر سواء وضعت على طهر أو غير طهر، والأحوط أن يستغرق جميعه فإذا فعل ذلك جاز أن يستريح به جميع الصلوات ما لم يحدث أو يزول العذر فإذا زال استأنف الوضوء و لم يكن عليه إعادته شيء من الصلوات، و متى أمكنه غسل بعض الأعضاء و تعذر في الباقي غسل ما يمكنه غسله و مسح على حائل ما لا يمكنه غسله، و إن أمكنه وضع العضو الذي عليه الجائر في الماء وضعه فيه، و لا يمسح على الجائر، و يكره أن يستعين بغيره في صب الماء عليه، بل يتولاه بنفسه، و لا يجوز أن يوضيه غيره مع الاختيار، و يجوز ذلك عند الضرورة فإن وضأه غيره مع الاختيار لم يجزه، و يكره للمحدث مس كتابه المصحف، و على هذا ينبغي أن يكون ذلك مكروها للصبيان في الكتاتيب لأنه لا يصح منهم الوضوء، و

ينبغي أن يمنعوا من مباشره المكتوب من القرآن و إن قلنا: إن الصبيان غير مخاطبين ينبغي أن يقول: بجواز ذلك فيخص العموم لأن الأصل الإباحه.

فصل: في ذكر من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً

من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً و صلى أعاد الصلاة، و من تيقن الحدث و شك في الوضوء أعاد الوضوء، و من تيقن الوضوء و شك في الحدث لم يلزمه إعادته الوضوء، و من تيقن الوضوء و الحدث معا و لم يعلم أيهما سبق أعاد الوضوء، و من شك في الوضوء و هو جالس على حال الوضوء أعاد الوضوء، و إن شك في شيء من أعضاء الطهارة في هذا الحال أعاد عليه و على ما بعده، و متى شك فيه أو في شيء منه بعد انصرافه من الوضوء لم يلتفت إليه، و من ترك الاستنجاء بالماء و الأحجار معا متعمداً أو ناسياً و صلى أعاد الاستنجاء، و أعاد الصلاة و لم يلزمه إعادته الوضوء، و كذلك إن ترك غسل إحليله من البول بالماء عامداً أو ناسياً أعاد غسله دون الاستنجاء و دون أعضاء الطهارة و إن كان قد صلى أعاد الصلاة، و من ترك عضواً من أعضاء الطهارة متعمداً أو ناسياً و صلى. ثم ذكر أعاد الوضوء و الصلاة، و من شك في غسل الوجه و قد غسل اليدين أعاد غسل الوجه. ثم غسل اليدين فإن شك في غسل اليدين و قد مسح برأسه غسل يده ثم مسح برأسه فإن شك في مسح رأسه و قد مسح رجله مسح على رأسه. ثم على رجله بما بقى في يديه من النداهه فإن لم يبق فيهما نداوه أخذ من أطراف لحيته أو من حاجبيه أو أشفاره عينيه و مسح برأسه و رجله فإن لم يبق في شيء من ذلك نداوه أعاد الوضوء فإذا انصرف من حال الوضوء. ثم شك في شيء من ذلك لم يلتفت إليه، و من توضأ و صلى الظهر. ثم توضأ و صلى العصر. ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين قبل أن يصلى توضأ و أعاد الصلوتين معا لأنه ما أدى واحدا منهما بيقين، و من توضأ ثم أحدث و توضأ و صلى العصر ثم علم أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة. ثم لا يدرى من أى الطهارتين كان فإنه يعيد الوضوء و الصلوتين لمثل ما قلناه أولاً فإن صلى الظهر بطهاره و لم يحدث و جدد الوضوء. ثم صلى العصر. ثم ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء

الطهارة و لا يدري من أى الطهارتين كان كانت صلوته الثانية صحيحه و أعاد الأولى بطهاره مستأنفه لأنه إن كان قد ترك من الطهارة الأولى فطهارته الثانية صحيحه فصح له صلاه العصر، و إن كان قد ترك من الطهارة الثانية فطهارته الأولى صحيحه و صحت الصلاتان معا فالعصر صحيحه على كل حال، و إنما يجب عليه إعادة الأولى، و من توضع للصلاه. ثم جدد الطهارة قبل أن يصلى و صلى عقيبهما. ثم ذكر أنه كان قد أحدث عقيب واحده من الطهارتين أعاد الوضوء و الصلاه لأنه لا يعلم أداها بيقين من الطهارة فإن توضع و لم يحدث. ثم جدد الوضوء و صلى عقيبه. ثم ذكر أنه كان ترك عضوا من الأعضاء فى إحدى الطهارتين كانت صحيحه لأنه أى الطهارتين كانت كامله صحت الصلاه لصحتها سواء كانت الأولى أو الثانية، و من توضع و صلى الظهر. ثم توضع و صلى العصر ثم توضع و صلى المغرب. ثم توضع و صلى العشاء الآخره. ثم توضع و صلى الغداه ثم ذكر أنه كان أحدث عقيب واحده من هذه الطهارات لا غير و لا يدري ما هى قبل أن يصلى توضع و أعاد الصلاه كلها لأنه لا يقطع على أنه صلى واحده منها بيقين لأنه إن كان أحدث عقيب وضوء الظهر كانت صلاه الظهر باطله و باقى الصلاه صحيحه، و إن كانت عقيب وضوء العصر كانت صلاه العصر باطله و ما بعده و قبله صحيحه، و كذلك القول فى المغرب و العشاء الآخره و الغداه فلا. صلاه منها إلا. و هى معرضه لأن يكون أداها مع الوضوء و مع الحدث و لا تبره ذمته بيقين. فإن كان لم يحدث عقيب واحده منها إلا أنه ذكر أنه ترك عضوا من أعضاء الطهارة و لا يدري من أى الطهارات كانت أعاد الوضوء و الظهر لا غير و باقى الصلاه صحيحه لأنه إن كان قد ترك من وضوء الظهر فباقى الطهارات صحيحه و صحت بصحتها الصلاه، و إن كان قد ترك من وضوء غير الظهر من الصلاه فوضوء الظهر صحيح و صحت بصحته الصلاه كلها فالمشكوك فيه الظهر لا. غير. فإن ذكر أنه ترك عضوا من طهارتين أعاد الصلاه الأولى و الثانية فإن ذكر أنه ترك ذلك من ثلاث طهارات أعاد ثلاث صلوات، و إن ذكر أنه ترك ذلك من أربع طهارات أعاد أربع صلوات، و إن ذكر أنه ترك من خمس طهارات أعاد الخمس صلوات فإن توضع و صلى. ثم أحدث. ثم توضع لكل صلاه وضوء و صلى. ثم أحدث عقيب كل صلاه.

ثم ذكر أنه كان قد ترك عضوا من أعضاء واحد من الطهارات أعاد الوضوء و جميع الصلاة لأنه لا يسلم له إذا صلاه منها بيقين من الطهارات، وهذا منهج هذا الباب يحتاط أبدا للعباده حتى يعلم بيقين أنه أداها مع الطهاره.

فصل: في ذكر ما ينقض الوضوء

ما ينقض الوضوء على ثلاثة أضرب: أحدهما: ينقضه و لا- يوجب الغسل، و ثانيها ينقضه و يوجب الغسل، و ثالثها: إذا حصل على وجه نقض الوضوء لا- غير، و إذا حصل على وجه آخر أوجب الغسل. فما أوجب الوضوء لا غير: البول و الغائط و الريح و النوم الغالب على السمع و البصر، و كل ما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر أو غير ذلك، و ما يوجب الغسل فخروج المنى على كل حال، و التقاء الختانين و الحيض و النفاس و مس الأموات من الناس بعد بردهم بالموت و قبل تطهيرهم بالغسل على خلاف بين الطائفة، و القسم الثالث دم الاستحاضه فإنه إذا خرج قليلا- لا يثقب الكرسف نقض الوضوء لا غير و إن ثقب أوجب الغسل، و لا ينقض الوضوء شيء سوى ما ذكرناه، و إنما نذكر مما لا ينقض الوضوء ما فيه خلاف بين العلماء أو فيه اختلاف الأخبار عن الأئمة عليهم السلام فمن ذاك الودي و المذي و القيح و الرعاف، و كل دم خارج من البدن من غير السيلين معتادا كان أو غير معتاد خرج بنفسه أو بآله، و ما يخرج من السيلين من الدماء فلا- ينقض غير الدماء التي ذكرناها، و من ذلك القيء و النخامه قليلا كان أو كثيرا، و الدود الخارج من أحد السيلين إلا أن يكون ملطخا بالعدره، و حلق الشعر، و مس الزهومات و مس النجاسات، و تقليم الأظفار و القبلة، و استدخال الأشياء و الحقنه و خروجهما إلا- أن يكون ممزوجا بنجاسه، و مس الفرجين داخلهما و خارجهما إلا- أن تعلق بمس داخله نجاسه فيخرج به فينقض الوضوء، و مس المرأة لا ينقض الوضوء، و كلما يتفرع عليه سقط عنا من مس الصغيره و الكبيره ذات الرحم أو غير ذات الرحم و مس الرجل المرأة أو المرأة المرأة، و مس الخنثى أو الخنثى بعضهم بعضا، و غير ذلك على ما قلناه، و مس الذكر لا ينقض الوضوء سواء مس ذكر نفسه أو ذكر غيره من

الناس أو البهيمه ذكر الصغير كان أو الكبير بباطن الكف أو بظاهره، و غير ذلك من المسائل فإنها تسقط عنا لبطلان هذا الأصل، و الغائط و البول إذ أخرجنا من غير السبيلين من جرح أو غيره فإن خرجنا من موضع في البدن دون المعده نقض الوضوء لعموم قوله تعالى «أَوْ لَجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» (١) و ما روى من الأخبار أن الغائط ينقض الوضوء يتناول ذلك (٢) و لا يلزم ما فوق المعده لأن ذلك لا يسمى غائطا، و المسلم إذا توضأ ثم ارتد، ثم رجع إلى الإسلام قبل أن يحدث ما ينقض وضوءه بنفس الارتداد، و كذلك لا ينقض الوضوء شيء من الكبائر التي تستحق بها النار.

فصل: في ذكر غسل الجنابه و أحكامها

الجنابه تكون بشيئين: أحدهما إنزال الماء الدافق الذي هو المنى في النوم و اليقظه بشهوه و غير شهوه و على كل حال، و الآخر التقاء الختانين و إن لم يكن هناك إنزال، و حد التقاء الختانين أن يدخل ذكره في الفرج حتى تغيب الحشفه فتكون موضع القطع منه محاذيا لموضع القطع منها و إن لم يتضاما (٣) فإن مضامتهما لا يمكن لأن مدخل الذكر أسفل فرج المرأة و هو موضع خروج دم الحيض و المنى و أعلا منه ثقبه مثل الإحليل للذكر يكون منه البول، و فوق ذلك لحم نابت كعرف الديك، و هو الذي يقطع و هو موضع الختان من المرأة فإذا أولج ذكره في فرج المرأة فلا- يمكن أن يلاصق ختانه ختانها لأن بينهما فاصلا لكن يكون موضع الختان منه محاذيا لموضع الختان منها فيقال: التقتا بمعنى تحاذيا و إن لم يتضاما. فإذا حصل ذلك وجب الغسل على الرجل و المرأة، و كذلك في خروج المنى يشترك الرجل و المرأة في وجوب الغسل عليهما عند ذلك، فأما إذا أدخل ذكره في دبر المرأة أو الغلام فلأصحابنا

ص: ٢٧

١- (١) النساء: ٤٣.

٢- (٢) روايات الباب بعضها مقيدة بما يخرج من طرفين الأسفلين، و بعضها مطلق كما نقل الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٠ ح ١٨ عن زكريا بن آدم قال: سئلت الرضا عليه السلام عن الناصور فقال: إنما ينقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الريح.

٣- (٣) أى لم يجتمعا من قولهم: ضممته ضما جمعته. مجمع البحرين.

فيه روايتان: إحداهما يجب الغسل عليهما، والثانية لا يجب عليهما (١) فإن أنزل واحد منهما وجب عليه الغسل لمكان الإنزال فأما إذا أدخل ذكره في فرج بهيمه أو حيوان آخر فلا نص فيه فينبغي أن يكون المذهب ألا يتعلق به غسل لعدم الدليل الشرعي عليه، والأصل براءة الذمه، وإذا أدخل ذكره في فرج ميته وجب عليه الغسل والحد لقولهم: إن حرمة الميت كحرمة الحي، وإذا وجد الرجل في ثوبه نيبا و لم يذكر وقت خروجه منه فإن كان ذلك الثوب يلبسه هو وغيره فلا يجب عليه الغسل ويستحب له أن يغتسل احتياطا، وإن كان لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل لأنه يتحقق خروجه منه، وينبغي أن نقول: إنه يستحب له أن يغتسل ويعيد كل صلاة صلاها من أول نومه نامها في ذلك الثوب، والواجب أن يغتسل ويعيد الصلوات التي صلاها من آخر نومه نامها فيه لأنه لا يقوم إلى صلاة إلا مع غلبه ظن أن ثوبه طاهر، ولو قلنا: إنه لا يجب عليه إعادة شيء من الصلاة كان قويا، وهو الذي أعمل به لأن إيجاب إعادة يحتاج إلى دليل شرعي ولأنه قد ثبت أن من صلى في ثوب نجس، و لم يسبق علمه بحصول النجاسة فيه لا يجب عليه إعادة ما صلى فيه إلا ما كان في وقته بعد فأما ما مضى وقته فلا إعادة عليه هذا فيما يرجع إلى حكم الثوب فأما ما يرجع إلى كونه جنبا فينبغي أن نقول: يجب أن يقضى كل صلاة صلاها من عند آخر غسل اغتسل من جنبه أو من غسل يرفع حدث الغسل، والكافر إذا أسلم يستحب له أن يغتسل ولا يجب عليه ذلك فإن كان فعل ما يجب عليه به الغسل أو الوضوء حال كفره وجب عليه الغسل أو الوضوء لذلك فإن تطهر أو اغتسل في حال كفره لم يجزه أصلا لأنها عبادة تحتاج إلى نية، ولا تصح من الكافر نية على حال.

و تتعلق بالجنابه أحكام محظوره و مكروهه:

ص: ٢٨

١- ١) قال في النهاية: لا غسل في الجماع في غير الفرج مع عدم الإنزال، وقال مجلسي في مرآت العقول: اختلف الأصحاب في وجوب الغسل بوطن دبر المرأة فالأكثرون ومنهم: السيد و ابن الجنيد و ابن حمزه و ابن إدريس و المحقق و العلامة في جملة من كتبه على الوجوب، و الشيخ في الاستبصار و النهاية، و كذا الصدوق و سلار إلى عدم الوجوب

فالمحرمات: قراءه العزائم من القرآن، و دخول المساجد إلا عبر سبيل، و وضع شىء فيها، و مس كتابه المصحف أو شىء عليه اسم الله أو أسماء أنبيائه أو أئمه عليهم السلام.

و المكروهات: الأكل و الشرب إلا بعد المضمضه، و الاستنشاق، و النوم إلا بعد الوضوء، و الخضاب، و المسجد الحرام، و مسجد النبي صلى الله عليه و آله لا يدخلهما على حال و إن كان فى واحد منهما فأصابه احتلام خرج منهما بعد أن تيمم من موضعه، و يكره من مس المصحف غير الكتابه، و يجوز أن يقرأ من القرآن ما شاء غير العزائم، و الاحتياط ألا يزيد على سبع آيات أو سبعين آيه، و يجوز أن يمس أطراف الأوراق فإذا أراد الاغتسال وجب عليه إن كان رجلا الاستبراء بالبول أو الاجتهاد فإن لم يفعل و اغتسل ثم رأى بعد ذلك بلا وجب عليه إعادته الغسل و إن استبرأ لم يلزمه ذلك ثم ينوى رفع الحدث على ما قدمناه فى باب النيه و يغسل جميع جسده يبدأ بالرأس ثم بميامن الجسد ثم مياسره، و أقل ما يجزیه من الماء ما يكون جاريا على جميع الجسد و يبيل أصل كل شعره و إن كان قليلا مثل الدهن و الإسباغ بتسعه أرتال.

و الترتيب واجب فى غسل الجنابه على ما بيناه، و يقدم غسل يده ثلاث مرات استحبابا، و إن كان على بدنه نجاسه أزالها، ثم اغتسل فإن خالف و اغتسل أولا فقد ارتفع حدث الجنابه، و عليه أن يزيل النجاسه إن كانت لم تزل بالغسل، و إن زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها، و الموالاه غير واجبه فيه، و المضمضه و الاستنشاق ستان فيه، و إيصال الماء إلى أصل كل شعره واجب على الرجال و النساء سواء كان شعرهما خفيفا أو كثيفا فإن كان فى رأسهما شىء يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر و بشره الرأس وجب إزالته و إيصال الماء إلى أصل الشعر فى البشره، و إن ارتمس فى الماء ارتماسه واحده أو قعد تحت المجرى أو وقف تحت المطر أجزأه، و يسقط الترتيب فى هذه المواضع، و فى أصحابنا من قال: يترتب حكما (١) و متى غسل رأسه من الجنابه

ص: ٢٩

١ - ١) قال فى المختلف: و هو اختيار سلار، و قال الشيخ فى الاستبصار: بعد ما أورد أجزاء الارتماس: فلا ينافى ما قدمناه من وجوب الترتيب لأن المرتمس يترتب حكما و ان لم يترتب فعلا - لأنه إذا خرج من الماء حكم له أولا بطهاره رأسه ثم جانبه الأيمن ثم جانبه الأيسر فيكون على هذا التقدير مرتبا.

ثم أحدث ما ينقض الوضوء أعاد الغسل من الرأس. ولم يبين عليه، وفي أصحابنا من قال: يبنى عليه ويتوضأ لاستباحه الصلاة (١) والغسل كاف بانفراده لاستباحه الصلاة، ولا يحتاج معه إلى وضوء لا قبله ولا بعده، ومتى كان عليه شيء يمنع من وصول الماء إلى جسمه مثل السير والدملوج حركه ليصل الماء إلى ما تحته وإلا نزعته، وكلما عدا غسل الجنابه من الأغسال فلا بد فيه من الوضوء ليستباح به الصلاة فرضاً كان الغسل أو نفلاً إما قبله أو بعده، وتقديمه أفضل، ومتى لم يتوضأ لم يستبح به الدخول في الصلاة.

فصل: في ذكر التيمم و أحكامه

التيمم طهاره ضروره ولا يجوز فعله إلا بأحد ثلاثه شروط: إما عدم الماء أصلاً مع الطلب سواء كان في سفر قصير أو طويل أو في الحضر، وعلى كل حال أو عدم ما يتوصل به إليه من ثمن أو آله أو الخوف على النفس إما من عدو أو سبع أو مرض يضر به استعمال الماء مثل القروح والكسور والجدرى والحصبه وغير ذلك من الجراح أو برد شديد يخاف معه التلف أو يلحقه مشقه عظيمه. فإن لم يكن شيء من ذلك لم يجز له التيمم، ومتى وجد الماء بالثمن وجب عليه شراؤه إذا كان ذلك لا يضر به سواء كان ذلك ثمن مثله في موضعه أو غير موضعه، ومن كان معه ماء يسير يحتاج إليه للشرب أو كان معه ماء لا يكفيه لطهارته أو كان يكفيه فأراقه ولا يقدر على غيره أو يحتاج إليه للشرب أو يخاف التلف إن استعمله كان فرضه التيمم، وسواء كان عليه وضوء أو غسل، ومتى تيمم و صلى لم يجب عليه إعادة الصلاة في هذه المواضع إلا من خاف البرد في غسل جنابه تعمداً على نفسه فإنه يصلى بتيمم ثم يعيد الصلاة فأما من لم يتعمد الجنابه فلا يجب عليه الإعادة، والميت إذا لم يوجد الماء لغسله أو وجد و منع من استعماله

ص: ٣٠

١ - ١) وهو مختار سيد المرتضى، وتبعه عدة من الأصحاب منهم المحقق في كتبه الثلاثه والشهيد الثاني والمولى الأردبيلي والفاضل البهائي والشيخ نجيب الدين

مانع بالغاسل تيمم كما يتيمم الحي و يتيمم من يؤممه ثم يغتسل فيما بعد. إذا وجد الماء لغسل الميت بالثمن وجب شراؤه من تركته فإن لم يخلف شيئاً لم يجب على أحد ذلك، و من حضر يوم جمعه في الجامع و أحدث ما ينقض الوضوء و لم يمكنه الخروج من موضعه لكثرة الناس فأقيمت الصلاة تيمم و صلى ثم أعاد الصلاة بوضوء، و من لم يجد إلا الثلج، و لا يقدر على الماء فيتوضأ و لا على أرض فيتيمم تطهر بالثلج بأن يعتمد على الثلج حتى يتندى يده و يغسل أعضائه في الوضوء أو جميع جسده إن كان عليه غسل فإن لم يتمكن من ذلك آخر الصلاة إلى أن يجد ماء فيتوضأ أو تراباً فيتيمم و لا- يجوز التيمم إلا في آخر الوقت و عند الخوف من فوت الصلاة فإن تيمم قبل دخول الوقت أو بعده في أول الوقت لم يجز أن يستيحب به الصلاة فإن صلى بذلك أعاد الصلاة بتيمم مستأنف أو وضوء إن وجد الماء، و الطلب واجب قبل تضيق الوقت في رحله و عن يمينه و عن يساره و سائر جوانبه رميه سهم أو سهمين إذا لم يكن هناك خوف فإن خاف لم يلزمه ذاك، و لا يتعدى المكان الذي هو فيه، و إن تيمم قبل الطلب مع التمكن لم يعتد بذلك التيمم فإن نسي الماء في رحله و قد طلبه فلم يجده لم يلزمه إعادته الصلاة و إن كان فرط في الطلب أعاد الصلاة، و يلزمه أن يسأل رفقاءه عن الماء و يستدل عليه من يغلب في ظنه أنه يعرفه، و إن غلب في ظنه أنه متى طلب من غيره بذله له من غير أن يدخل عليه في ذلك ضرر و جب عليه الطلب، و إن أعطاه بالثمن إما عاجلاً- أو آجلاً و لا يضر به ذلك الثمن و جب عليه قبوله لأنه متمكن من الماء، و إن كان على رأس بئر و ليس معه ما يستقي به و معه عماه يمكنه أن يدلها و يلبها بالماء. ثم يعصرها قدر ما يحتاج إليه في وضوءه و جب عليه ذلك، و كذلك إن كان في مركب و لا يقدر على الماء تيمم، و إذا كان محبوساً بالقيود و الرباط أو مصلوباً على خشبه أو يكون في موضع نجاسه و لا يقدر على موضع طاهر يسجد عليه و لا ما يتيمم به فإما أن يؤخر الصلاة أو يصلي و كان عليه الإعادة لأنه صلى بلا- طهاره و لا- تيمم، و لا- يجوز التيمم إلا- بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً سواء كان عليه تراب أو كان حجراً أو جصاً أو غير ذلك، و الأرض إذا أصابها نجاسه فلا تخلو أن تكون جامده أو مائعه فإن كانت جامده لا تخلو

أن تكون يابسه أو رطبه فإن كانت يابسه أزيلت و جاز التيمم منها و السجود عليها، و إن كانت رطبه و لم تختلط بأجزاء الأرض أزيلت و صب الماء على موضعها حتى يكسرها بالماء فيطهر الأرض، و إن اختلطت بأجزاء الأرض فإنها لا تطهر بأن تكاثر الماء عليها لأن الماء ينجس بذلك، و إنما تطهر بشيئين: أحدهما: أن يطرح عليه تراب طاهر حتى تندرس النجاسة أو ينقل النجاسة التي اختلطت الأرض من موضعها إلى أن تبلغ إلى الموضع الطاهر، و إن كانت النجاسة مائعه فإنها تطهر بأن يتكاثر عليها الماء أو تطلع عليها الشمس فتجففها فتتول عين النجاسة. فحينئذ يجوز التيمم به و السجود عليه فإن جففتها غير الشمس لم تطهر بذلك. فأما تراب القبر فإنه يجوز التيمم به سواء كان منبوشاً أو غير منبوش إلا- أن يعلم أن فيه شيئاً من النجاسة لعموم الآيه، و إذا اختلط التراب بالذيريه أو الكحل أو النوره أو غير ذلك لم يجز التيمم به لأنه ليس بتراب و لا أرض مطلق إلا أن يكون قدراً مستهلكاً، و إن اختلط به مائع طاهر غلب عليه لم يجز التيمم به لأن المائع إذا كان غير الماء لم يجز الوضوء به و لا التيمم به لأنه ليس بتراب و لا أرض، و إن خالطه و لم يغلب عليه لم يجز أيضاً التيمم به لأنه ليس بتراب و لا- أرض، و أما التراب المستعمل في التيمم فإنه يجوز التيمم به لعموم الآيه و صورته أن يستعمل المتيمم و يجمع ما ينتشر من تيممه فتيمم به فأما إذا تيمم من موضع و تنحى و جاء آخر و تيمم من ذلك الموضع فإنه يجوز بلا- خلاف، و لا- يجوز التيمم بشيء من المعادن، و يجوز التيمم بالحجر و إن لم يكن عليه غبار، و يكره التيمم بالرمل و السبخه و مع ذلك فإنه مجز، و متى كان في أرض و حله و لا يقدر على التراب و لا على الماء و معه ما ينفضه من ثوب أو لبد دابه أو عرفها نفض ذلك و يتيمم بغباره، و إن لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه على الرحل ثم فركهما و تيمم به، و يستحب أن يكون التيمم من ربا الأرض و عواليها دون مهابطها فإن خالف و كان الموضع طاهراً أجزاءه، و أرض الجص و النوره يجوز التيمم به، و لا- يجوز التيمم بالرماد و لا الأسنان و الزرنوخ و غير ذلك عن الأشياء المنسحقه. فإذا أراد التيمم وضع

يديه معا على الأرض مفرجا أصابعه و يفضهما و يمسح إحداهما بالأخرى. ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه. ثم يضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى و يمسح بها من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى فيمسحها من الزند إلى أطراف الأصابع مره واحده هذا إذا كان تيممه بدلا من الوضوء، و إن كان بدلا من الغسل ضرب ضربتين: إحداهما: للوجه و الأخرى لليدين، و الكيفية على ما بيناه، و إذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم، و يستحب أن يمسح ما بقي لأن ما أمر الله بمسحه قد عدم فيجب أن يسقط فرضه، و إذا تيمم تيمما صحيحا جاز أن يؤدي به ما شاء من الصلوات نوافلها و فرائضها على الجمع و الافتراق أداء كان أو قضاء، و لا ينتقض تيممه بخروج الوقت إلا بحدث ينقضه و هي النواقض التي قدمناها في الوضوء، أو يتمكن من استعمال الماء فإنه ينتقض تيممه بذلك فإن عدم الماء فيما بعد استأنف التيمم لأن الأول قد انتقض بالتمكن من استعمال الماء. فإذا وجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة انتقض تيممه، و إن وجده و قد دخل في الصلاة بتكبيره الإحرام مضى في صلواته و لم ينتقض تيممه، و إن وجده و قد دخل في الصلاة بتكبيره الإحرام مضى في صلواته و لم ينتقض تيممه، و لا- يجب عليه الرجوع، و قد روى أنه يرجع فيتطهر ما لم يركع و إن ركع مضى (١) و ذلك محمول على الاستحباب. فأما إذا ركع فلا يجوز له الرجوع أصلا بل تم تلك الصلاة و إذا تمها و الماء باق تطهر لما يستأنف من الصلاة فإن فقدته استأنف التيمم لما يستأنف من الصلاة لأن تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستقبله، و هو الأحوط، و متى تيمم لصلاة نافله جاز أن يصلى فريضه به، و يجوز أن يدخل به في نافله فإن دخل في النافله. ثم وجد الماء أتم الركعتين و انصرف و توطأ، و إن فقد الماء استأنف التيمم، و متى تيمم لصلاة نافله في غير وقت فريضه أو لقضاء فريضه في غير وقت صلاة حاضره جاز له

ص: ٣٣

١- ١) روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٠٤ ح ٥٩١ عن عبد الله بن عاصم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم في الصلاة فجاء غلام فقال: هو ذا الماء فقال: إن كان لم يركع فليصرف و ليتوطأ و إن كان ركع فليمض في صلاته.

ذلك، ويجوز له أن يصلي به فريضه إذا دخل وقتها لعموم الأخبار التي وردت في جواز الصلوات الكثيره بتيمم واحد، وإذا تيمم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج في فعله إلى الطهاره مثل دخول المسجد و سجود التلاوه و مس المصحف و الصلاه على الجنائز و غير ذلك.

إذا اجتمع جنب و حائض و ميت أو جنب و حائض أو جنب و محدث، و معهم من الماء ما يكفي أحدهم و لم يكن ملكاً لأحدهم كانوا مخيرين في استعمال من شاء منهم فإن كان ملكاً لأحدهم كان أولى به. إذا تيمم الكافر و أسلم لم يعتد بذلك التيمم إجماعاً فإن تيمم. ثم ارتد. ثم رجع إلى الإسلام لم ينتقض تيممه بنفس الارتداد لأنه لا دليل عليه. العاصي بسفره إذا فقد الماء تيمم و صلى و لا إعادته عليه لعموم الآيه و الأخبار. من كان جنباً و عدم الماء تيمم لاستباحه الصلاه فإن أحدث بعد ذلك ما ينقض الوضوء و وجد من الماء ما يكفيه لطهارته أعاد التيمم و لم يتطهر لأن حكم الجنابه باق و لا تأثير للحدث الموجب للوضوء، و إذا نوى بتيممه رفع الحدث لم يجز له أن يدخل به في الصلاه لأن التيمم لا يرفع الحدث، و إذا نوى استباحه الدخول في الصلاه جاز له أن يصلي به ما شاء من الصلوات نوافلها و فرائضها على ما قدمناه، و إذا ثبت أن التيمم لا يرفع الحدث كان الحدث باقياً سواء كان حدث الوضوء أو حدث الجنابه، و إذا وجد الماء فعل ما وجب عليه، و متى أراد التيمم وجب عليه الاستنجاء أولاً و ينشف مخرج البول.

و الترتيب واجب في التيمم يبدأ بالوجه. ثم باليد اليمنى. ثم اليسرى، و كذلك تجب فيه الموالاه، و يكره أن يؤم المتيمم المتوضين، و لا يكره أن يأتهم بهم و لا- أن يؤم بالمتيممين. إذا تيمم الجنب بنيه أنه تيمم بدلاً من الوضوء لم يجز له أن يدخل في الصلاه لأن النيه الواجبه ما حصلت فيه، و إن نوى به استباحه الصلاه جاز له ذلك، و قد بينا أن كل مرض يخاف معه من استعمال الماء فإنه يسوغ معه التيمم، و إن لم يخف معه التلف و خيف الزيادة في المرض مثل ذلك، و إن لم يخف التلف و لا الزيادة فيه و خاف أن يشينه و يشوه به كان مثل ذلك، و إن لم يخف شيئاً من ذلك و خاف أن يؤثر فيه أثراً قليلاً لم يجز له التيمم بلا خلاف، و كل مرض لا يخاف معه

التلف و لا الزيادة فيه مثل الصداع و وجع الضرس لم يجز معه التيمم، و إن خاف استعمال الماء لشده البرد و أمكنه إسخانه و جب عليه ذلك. و إلا- تيمم و صلى و لا إعاده عليه مسافرا كان أو مقيما، و من كان في بعض جسده أو بعض أعضاء طهارته ما لا ضرر عليه و الباقي عليه جراح، أو عليه ضرر في إيصال الماء إليه جاز له التيمم و لا يجب عليه غسل الأعضاء الصحيحه و إن غسلها و تيمم كان أحوط سواء كان الأكثر صحيحا أو عليلا فإذا حصل على بعض أعضاء طهارته نجاسه و لا يقدر على غسلها لألم فيه أو قرح أو جرح تيمم و صلى و لا إعاده عليه.

يجوز أن يتيمم لصلاه الجنازه مع وجود الماء، و يجوز أن يصلى عليها و إن لم يتيمم أيضا، و إن كان جنبا و معه من الماء ما يكفي الوضوء لا غير تيمم، و لا يجب عليه استعمال ذلك الماء في بعض الأعضاء. المسافر إذا جامع زوجته و عدم الماء فإن كان معه من الماء ما يغسل به فرجه و فرجها فعلا ذلك و تيمم للصلاه و صلوا و لا إعاده عليهما لأن النجاسه قد زالت، و التيمم يستباح به الصلاه عند عدم الماء فإن لم يكن معهما ماء أصلا تيمم و صلوا، و لا إعاده عليهما لقوله تعالى «أَوْ لَمْ يَسْتِئْذِنُوا فَاسْتَأْذِنُوا فَمَا أَكْبَرُ فَاتَّخِذُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» و لم يفصل، و الأحوط أن يقول: يجب عليهما الإعاده، و كذلك من كان على بعض بدنه نجاسه و لا يقدر على ماء يزيل به ذلك تيمم و صلى. ثم يعيد فيما بعد إذا غسل الموضع. الحائض إذا انقطع دمها جاز للرجل و طيها قبل أن تستيحي الصلاه بغسل أو تيمم إذا ترك شيئا من الموضع الذي يجب مسحه في التيمم من الوجه أو اليدين لم يجزئه قليلا كان أو كثيرا و يعيد التيمم من أوله.

فصل: في تطهير الثياب و الأبدان من النجاسات

النجاسه على ضربين: أحدهما: دم و الآخر غير دم. فالدماء على ثلثه أقسام: أحدها يجب إزاله قليله و كثيره، و هي ثلاثه: دم الحيض و الاستحاضه و النفاس، و الثاني: لا- يجب إزاله قليله و لا- كثيره و هي خمسه أجناس: دم البق و البراغيث و السمك و الجراح اللازمه و القروح الداميه، و الثالث: ما يجب إزالته إذا بلغ مقدار الدرهم فصاعدا في

السعه و هو المضروب من درهم و ثلث، و ما نقص عنه لا يجب إزالته و هو باقى الدماء من سائر الحيوان سواء كان فى موضع واحد من الثوب أو فى مواضع كثيرة بعد أن يكون كل موضع أقل من مقدار الدرهم، و إن قلنا: إذا كان جميعه لو جمع كان مقدار الدرهم و جب إزالته كان أحوط للعباده، و ما ليس بدم من النجاسات يجب إزاله قليله و كثيره و هى خمسه أجناس: البول و الغائط من آدمى و غيره من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه و ما أكل لحمه فلا بأس ببوله و روثه مثل البغال و الحمير و الدواب و إن كان بعضه أشد كراهيه من بعض، و فى أصحابنا من قال بول البغال و الحمير و الدواب و أرواثها نجس يجب إزاله قليله و كثيره (١) و المنى نجس من كل حيوان يجب غسله و لا يجرى فيه الفرق، و الخمر نجسه بلا خلاف أو كل مسكر عندنا حكمه حكم الخمر، و ألحق أصحابنا الفقاع بذلك، و كل نجاسه يجب إزاله قليله و كثيرها فإنه يجب إزالتها عن الثياب و الأبدان أدركها الطرف أو لم يدركها إذا تحقق ذلك. فإن لم يتحقق ذلك و شكك لم يحكم بنجاسه الثوب إلا ما أدركه الحس فمتى لم يدركها فالثوب على أصل الطهاره، و إذا تحقق حصول النجاسه فى الثوب و لم يعلم موضعه بعينه و جب غسل الثوب كله و إن علم أنه فى موضع مخصوص و جب غسل ذلك الموضع لا غير، و لا يتعدى إلى غير ذلك الموضع سواء كانت الرطبه أو يابسه، و إن علم أن النجاسه حصلت فى أحد الكمين و لم يتميز غسلهما معا و لم يجر له التجزى، و إن قطع أحد الكمين و جب عليه غسل الكم الآخر و لا يجب عليه غسل جميع الثوب.

الماء الذى و لغ فيه الكلب أو الخنزير إذا أصاب الثوب و جب غسله لأنه نجس و إن أصابه من الماء الذى يغسل به الإناء لا يجب غسله سواء كانت من الغسله الأوله أو الثانيه، و إن قلنا: إنه يغسل من الغسله الأوله كان أحوط. فأما الوضوء به فلا يجوز

ص: ٣٦

١- ١) قال فى مفتاح الكرامه: و عن أبى على و الشيخ فى النهايه القول بالنجاسه، و إليه مال الأردبيلي و تلميذه السيد صاحب المدارك

لما روى من أن الماء الذي يزال به حكم النجاسة لا يجوز استعماله في الوضوء (١) و كل نجاسة يجب غسلها لا يكفي صب الماء عليها إلا- بول الصبي خاصة قبل أن يطعم، و إذا ترك تحت الثوب النجس إجماله و صب عليها الماء و جرى الماء في الإجماله لا يجوز استعماله لأنه نجس، و إذا أصاب الثوب نجاسة فغسل نصفه فإنه يطهر ذلك النصف و لا يتعدى إليه النجاسة من النصف الآخر. ما مس الكلب و الخنزير و الثعلب و الأرنب و الفاره و الوزغ سائر أبدانها إذا كانت رطبه أو أدخلت أيديها أو أرجلها في الماء و جب غسل الموضع و إراقه ذلك الماء، و لا- يراعى في غسل ذلك العدد لأن العدد يختص بالولوغ فإن كانت يابساً رش الموضع بالماء فإن لم يتعين الموضع غسل الثوب كله أو رش و كذلك إن مس بيده شيئاً من ذلك و كان واحد منهما رطبا و جب غسل يده و إن كان يابساً مسحه بالتراب، و قد رويت رخصه في استعمال ما يشرب منه سائر الحيوان في البراري سوى الكلب و الخنزير (٢) و ما شربت منه الفأرة في البيوت و الوزغ أو وقع فيه و خرجا حين لأنه لا- يمكن التحرز من ذلك. إذا صافح ذمياً أو محكوما بكفره من أهل الملة كان حكمه حكم ما ذكرناه من النجاسات، و إذا أصاب ثوبه ميت من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهيره بالغسل أو غيره من الأموات و جب غسل الموضع الذي أصابه فإن لم يتعين الموضع غسل كله، و إن مس بيده ميتاً من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهيره بالغسل أو مس قطعه منه فيها عظم أو مس ما قطع من حي و فيه عظم و جب عليه الغسل و إن كان بعد الغسل أو قبل برده لم يجب ذلك، و إن كان ما مسه به من القطعه لا عظم فيه لم يجب عليه الغسل بل يجب عليه غسل يده، و إن كان الميت من غير الناس غسل ما مسه به حسب، و لا بأس بعرق الجنب و الحائض إذا كانا خاليين من نجاسة فإن كان على بدنهما نجاسة و عرقا نجس الثوب الذي عرقا فيه، و إن كانت

ص: ٣٧

١- ١) روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٢١ ح ٦٣٠ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال، لا بأس أن يتوضأ بالماء المستعمل، و قال: الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه. إلخ
٢- ٢) مضى منا ذكر هذا الخبر في ص ١٠.

الجنابه من حرام و جب غسل ما عرق فيه على ما رواه بعض أصحابنا (١) و عرق الإبل الجلاله يجب إزالته، و كل نجاسه أصابت الثوب أو البدن و كانت يابسه لا يجب غسلهما و إنما يستحب مسح اليد بالتراب أو نضح الثوب، و إذا أصاب الأرض أو الحصى أو الباريه بول و طلعت عليه الشمس و جففته فإنه يطهر بذلك و يجوز السجود عليه و التيمم به و إن جففته غير الشمس لم يطهر، و لا يطهر غير ما قلناه من الثياب بطلوع الشمس عليه و تجفيفه غير أنه يجوز الوقوف عليه في الصلاه إذا كان موضع السجود طاهرا و لم تكن النجاسه رطبه فيتعدى إليه، و لا- يجوز إزاله شيء من النجاسات بغير الماء المطلق من سائر المائعات و لا- يحكم بطهاره الموضع بذلك، و في أصحابنا من أجازه و من صلى في ثوب فيه نجاسه مع العلم بذلك بطلت صلوته و إن علم أن فيه نجاسه.

ثم نسيها و صلى كان مثل الأول عليه الإعادة، و إن لم يعلم و صلى على أصل الطهاره ثم علم أنه كان نجسا و الوقت باق أعاد الصلاه و إن مضى الوقت فلا إعاده عليه فإن رأى النجاسه في الصلاه على ثوبه رمى بذلك الثوب و تمم الصلاه فيما بقي، و إن لم يكن عليه غيره طرحه فإن كان بالقرب منه ما يستر عورته به أخذه و ستر به العوره و صلى و إن لم يكن بالقرب منه شيء و لا عنده من يناوله قطع الصلاه و أخذ ثوبا يستر به العوره و يستأنف الصلاه، و إن لم يملك ثوبا طاهرا أصلا تم صلوته من قعود إيماء، و المدى و الودى طاهران لا- يجب إزالتها فإن أزالهما كان أفضل، و القىء ليس بنجس و في أصحابنا من قال: هو نجس (٢) و الصديد و القيح حكمهما حكم القىء سواء، و إذا أصاب خفه أو تكته أو جوربه أو قلنسوته أو ما لا تتم الصلاه فيه منفردا شيء من النجاسه لم يكن بالصلاه فيه بأس و إزالته أفضل.

و ما لا نفس له سائله من الميتات لم ينجس الثوب و البدن، و لا المائع الذي يموت

ص: ٣٨

١- ١) قال المجلسي في مرآت العقول: اختلفوا في نجاسه عرق الجنب عن الحرام فذهب ابنا بابويه و الشيخان و ابناهما إلى النجاسه بل نسب بعضهم هذا القول إلى الأصحاب، و المشهور بين المتأخرين الطهاره.
٢- ٢) قال في المختلف: لا أعرف فيه مخالفا إلا ابن الجنيد.

فيه ماء كان أو غيره و إن تغير أحد أوصاف الماء به إلا الوزغ و العقرب فإنهما إذا ماتا في الماء يستحب إراقته، و طين الطريق لا بأس به ما لم يعلم به نجاسه فإذا مضى عليه ثلاثه أيام أزيل استحبابا.

و إذا أصاب الثوب ماء المطر و قد خالطه شيء من النجاسه فإن كان جاريا من الميزاب فلا ينجس الثوب و لا البدن ما لم يتغير أحد أوصافه الماء لأن حكمه حكم الماء الجارى.

و الماء الذى يستنجى به أو يغتسل به من جنبه إذا رجع عليه أو على ثوبه لم يكن به بأس فإن انفصل منه و وقع على نجاسه. ثم رجع عليه و جب إزالته و إذا حصل معه ثوبان: أحدهما نجس و الآخر طاهر و لا يتميز الطاهر صلى فى كل واحد منهما على الانفراد، و روى أنه يتركهما و يصلى عريانا (١) و الأول أحوط، و إن كان معه ثوب نجس و لا يقدر على الماء نزعه و صلى عريانا فإن لم يتمكن من نزعه خوفا من البرد صلى فيه، و إذا تمكن نزعه أو غسله و أعاد الصلاة.

و بول الخشاف نجس و بول الطيور كلها و ذرقها طاهر سواء أكل لحمها أو لم يؤكل.

المرأه المربيه للصبى إذا كان عليها ثوب واحد لا تملك غيره يصيبه نجاسه فى كل وقت و لا يمكنها التحرز منه غسلت الثوب كل يوم مره واحده و صلت فيه، و بول الصبى قبل أن يطعم يكفى أن يصب الماء عليه، و بول الصبى لا بد من غسله على كل حال، و إذا مس الثوب أو البدن كافر محكوم بكفره سواء كان كافر أصل أو كافر مله أو كافر رده و كان الثوب رطبا أو جسمه رطبا و جب غسل الثوب، و إن كان يابس رش الموضع بالماء و على هذا كل ثوب قصره كافر أو صبغه أو غسله أو غزله أو سقاه أو بله عند العمل

ص: ٣٩

١ - ١) قال الحلى فى السرائر، و إذا حصل معه ثوبان: أحدهما نجس و الآخر طاهر و لم يتميز له الطاهر و لا- يتمكن من غسل أحدهما. قال بعض أصحابنا: يصلى فى كل واحد منهما على الانفراد و جوبا، و قال بعض منهم: نزعهما و يصلى عريانا و هذا الذى يقوى فى نفسى و به أفتى.

فإنه لا يجوز الصلاة فيه إلا بعد غسله و تطهيره. و ما استعمله شارب مسكر أو فقاع و لا نعلم أنه أصابه شيء من ذلك استحباب غسله. و إن أصابه شيء من المسكر أو الفقاع و جب غسله و لا يجوز الصلاة فيه على حال قبل ذلك.

فصل: في ذكر الأغسال

الأغسال على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض ستة أغسال: غسل الجنابه و الحيض و الاستحاضه على بعض الوجوه، و النفاس، و غسل الأموات، و غسل من مس ميتا من الناس بعد برده بالموت و قبل تطهيره بالغسل، و المسنونات ثمانية و عشرون غسلًا: غسل يوم الجمعة و وقته من طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى وقت الزوال، و قد رخص في تقديمه يوم الخميس لمن خاف الفوت، و يستحب قضاؤه لمن فاتته إما بعد الزوال أو يوم السبت، و كلما قرب من الزوال كان أفضل، و إذا اجتمع غسل جنابه و غسل يوم الجمعة و غيرها من الأغسال المفروضات و المسنونات أجزأ عنها غسل واحد إذا نوى به ذلك فإذا نوى به غسل الواجب دون المسنون أجزأ عن الجميع، و إن نوى المسنون دون الواجب لم يجزئه، و إن لم ينو شيئًا أصلاً لم يجزئه عن شيء من ذلك، و غسل ليله النصف من رجب، و غسل يوم السابع و العشرين منه، و ليله النصف من شعبان و أول ليله من شهر رمضان، و ليله النصف منه، و ليله سبع عشره منه، و تسع عشره منه، و إحدى و عشرين منه، و ثلاث و عشرين منه، و ليله الفطر، و يوم الفطر، و يوم الأضحى، و غسل الإحرام، و غسل دخول الحرم، و غسل دخول المسجد الحرام و عند دخول الكعبه، و عند دخول المدينة، و عند دخول مسجد النبي صلى الله عليه و آله، و عند زياره النبي صلى الله عليه و آله، و عند زياره كل واحد من الأئمه عليهم السلام، و غسل يوم الغدير، و يوم المباهله و هو يوم الرابع و العشرين من ذى الحجه، و غسل المولود، و غسل قاضى صلاه الكسوف إذا احترق القرص كله و تركها متعمداً، و عند صلاه الحاجه، و عند صلاه الاستخاره فهذه الأغسال كلها مسنونه، و إن كان بعضها أكد من بعض، و غسل التوبه، و الكافر إذا أسلم لا يجب عليه الغسل بل يستحب له ذلك اللهم إلا أن يكون

وجب عليه الغسل للجنبه و غيرها فإنه إذا أسلم يجب عليه الغسل لأنه في حال كفره لا يصح منه الغسل لأنه لا تصح منه النيه.

فصل: في ذكر الحيض و الاستحاضه

الحيض و المحيض عبارتان عن معنى واحد، و هو الدم الأسود الخارج بحراره على وجه يتعلق به أحكام مخصوصه، و لقليله حد، و إن شئت قلت: هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العده على وجه إما بظهوره أو بانقطاعه، و يتعلق به عشرون حكما: لا يجب عليها الصلاه، و لا يجوز منها فعل الصلاه، و لا يصح منها الصوم، و يحرم عليها دخول المساجد إلا عابره سبيل، و لا يصح منها الاعتكاف، و لا يصح منها الطواف، و يحرم عليها قراءه العزائم، و يحرم عليها مس كتابه القرآن، و يحرم على زوجها وطبها، و يجب على من وطئها متعمدا الكفاره إن كان في أوله دينار، و إن كان في وسطه نصف دينار، و إن كان في آخره ربع دينار، و يجب عليه التعزير، و هل الكفاره واجبه أو مندوب إليها؟ فيه روايتان: إحداهما و هي الأظهر أنها على الوجوب، و الثانيه أنها على الاستحباب (١)، و إن تكرر منه الوطى فلا نص لأصحابنا فيه معين، و عموم الأخبار يقتضى أن يكون عليه بكل دفعه كفاره، و إن قلنا: إنه لا يتكرر لأنه لا دليل عليه و الأصل براءه الذمه كان قويا.

ص: ٤١

١-١) روايات الباب بعضها ظاهره في الوجوب كروايه محمد بن مسلم المرويه في الوسائل الباب-١٣- من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات ح-١- من كتاب الحدود قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل أتى المرأة و هي حائض قال: يجب عليه في استقبال الحيض دينار، و في وسطه نصف دينار. و بعضها ظاهره على عدم الوجوب كصحيحه العيص بن القاسم المرويه في الوسائل باب-٢٩- من أبواب الحيض سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته و هي طامث قال: لا يلتمس فعل ذلك قد نهى الله أن يقربها. قلت فان فعل أ عليه كفاره؟ قال: لا- أعلم فيه شيئا يستغفر الله و لا يعود. نعم ما نقل عن الدعائم: من أتى حائضا فقد أتى ما لا يحل له، و يستغفر الله و يتوب من خطيئته، و إن تصدق مع ذلك فقد أحسن إن لم يشكل بضعف سنده ظاهر في الاستحباب.

و يجب عليها الغسل عند الانقطاع، و لا يصح طلاقها، و لا يصح منها الغسل و لا الوضوء على وجه يرفعان الحدث، و لا يجب عليها قضاء الصلاة، و يجب عليها قضاء الصوم، و يكره لها قراءه ما عدا العزائم، و مس المصحف و حمله، و يكره لها الخضاب و لا يجوز أن ترى المرأة دم الحيض قبل أن تبلغ تسع سنين فإن رأت قبله لم يكن دم حيض، و إن رأت لتسع سنين فصاعداً جاز أن يكون دم حيض، و تئس المرأة من الحيض إذا بلغت خمسين سنة إلا- إذا كانت امرأة من قريش فإنه روى أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنة (١) و متى رأت بعد ذلك لم يكن دم حيض.

و ينقسم الحيض ثلاثة أقسام: قليل و كثير و ما بينهما فحد القليل ثلاثة أيام متتابعات، و في أصحابنا من قال ثلاثة أيام في جملة العشرة، و هو الذي ذكرناه في النهايه و الأول أحوط (٢)، و الكثير عشرة أيام، و ما بينهما بحسب عادة النساء فإذا ثبت هذا فأول ما ترى المرأة الدام ينبغي أن تمتنع من الصوم و الصلاة فإن استمر بها ثلاثة أيام متتابعه قطعت على أنه دم حيض و لم يكن عليها شيء، و إن رأت أقل من ذلك قطعت على أنه دم حيض و قضت الصلاة و الصوم، و على الروايه الأخرى إذا رأت الثلاثة أيام في جملة العشرة دما لم يلزمها قضاء الصلاة، و إذا قلنا: لا يكون أقل من ثلاثة أيام متواليات فمتى رأت ثلاثة أيام تركت الصلاة و الصوم فإن رأت بعد ذلك الطهر صلت و صامت. و إن رأت بعد ذلك دما قبل أن يستوى عشرة أيام على أي صفة كان الدم أسود كان أو أحمر أو أصفر و على كل حال كان ذلك كله حيضاً و لم يكن عليها فيما صلت و صامت شيء غير أنها تقضى فيما بعد الصوم، و إن رأت بعد أن تمضى لها عشرة أيام دما قطعت على أنه ليس بدم حيض و أنه من الاستحاضه، و سنذكر حكمه، فإن رأت الصفرة و الكدره في مده العشره أيام حكم

ص: ٤٢

١- (١) المرويه في الوسائل-الباب-٣١-من أبواب الحيض ح-٢-٩.

٢- (٢) ما هو المشهور بين الأصحاب اشتراط التتابع، و لكن نقل عن بعض عدمه كما عن النهايه و الاستبصار و المهذب و ظاهر مجمع البرهان و صريح كشف اللثام.

بأنها من الحيض و إن رأت الدم ثلاثه أيام حكم لها بأنه دم حيض ثم رأت يوم الحادى عشر أو الثانى عشر أو الثالث عشر من وقت ما رأت الدم الأول كان ذلك كله محكوما بأنه دم استحاضه. فإن رأت يوم الرابع عشر دما كان ذلك كله من الحيضه المستقبليه لأنها قد استوفت أقل الطهر و هو عشره أيام هذا إذا رأت الطهر فيما بين الدمين فأما إذا اتصل بها الدم فله حكم مفرد سنذكره إن شاء الله. فإن رأت الدم ثلاثه أيام. ثم رأت الطهر بعده أياما. ثم رأت الدم قبل أن تخرج من العشره أيام كان ذلك من الحيضه الأولى. فإن انقطع عنها و رأت الطهر عدّه أيام الطهر من وقت انقطاع الدم الأخير و تستوفى عشره أيام إلى أن تستقر لها عادته، و يستقر عادته المرأه بأن يمر لها شهران أو ثلاثه أشهر ترى فيها الدم أياما معلومه فى وقت معلوم فيصير ذلك عاداتها تعمل عليها و ترجع إليه إن استحاضت، و متى استقر لها عادته. ثم تقدمها الحيض بيوم أو يومين أو تأخر بيوم أو يومين حكمت بأنه من الحيض، و إن تقدم بأكثر من ذلك أو تأخر بمثل ذلك إلى تمام العشره أيام حكم أيضا بأنه دم حيض فإن زاد على العشره لم يحكم بذلك فإن اختلط عليها أيامها فلا يستقر لها على وجه واحد تركت الصوم و الصلاه كلما رأت الدم، و كلما رأت الطهر صلت إلى أن تستقر عاداتها لما ذكرناه من اتفاق الشهرين و الثلاثه على أيام معلومه و أوقات معينه، و متى اشتبه دم الحيض بدم العذره أدخلت قطنه فإن خرجت منغمسه بالدم فذلك دم حيض، و إن خرجت متطوقه فذاك دم عذره، و إن اشتبه بدم القرع أدخلت إصبعها فإن كان الدم خارجا من الجانب الأيمن فذاك دم قرع، و إن كان خارجا من الجانب الأيسر فهو دم حيض، و إن اشتبه بدم الاستحاضه فلدّم الاستحاضه صفه نذكرها، و الصفرة و الكدره فى أيام الحيض و فى أيام الطهر طهر سواء كانت أيام حيضها التى جرت عاداتها أن تحيض فيه أو الأيام التى كان يمكن أن يكون حائضا مثال ذلك أن تكون المرأه المبتدأه إذا رأت الدم مثلا خمسّه أيام ثم رأت إلى تمام العشره أيام صفره أو كدره فالجميع حيض لأنه فى أيام الحيض، و كذلك إن جرت عاداتها أن تحيض كل شهر خمسّه أيام ثم رأت فى بعض الشهور خمسّه أيام دما. ثم رأت بعد ذلك إلى تمام العشره صفره أو كدره حكمتنا

بأنه حيض، و كذلك إذا كانت عادتها أن ترى أياما بعينها دما. ثم رأت في بعض الشهور في تلك الأيام الصفرة أو الكدره حكمننا بأنه من الحيض، فإن رأت عقيبه دما حكمننا بأنه من الحيض إلى تمام العشره أيام فإن زاد على ذلك حكمننا بأنه دم استحاضه، و كذلك إذا رأت أول ما يبلغ الصفرة أو الكدره و قد بلغت حدا يجوز أن يكون حائضا حكمننا بأنه من الحيض لأنه وقت الحيض، و كذلك إذا رأت دم الحيض أياما قد جرت عادتها فيه. ثم طهرت و مر بها أقل أيام الطهر، و هي عشره أيام.

ثم رأت الصفرة و الكدره حكمننا بأنها من الحيض لأنها قد استوفت أقل أيام الطهر و جاءت الأيام التي يمكن أن يكون حائضا فيها، و إنما قلنا، بجميع ذلك لما روى عنهم عليهم السلام من أن الصفرة في أيام الحيض حيض و في أيام الطهر طهر فحملناها على عمومها (١) و إذا انقطع الدم عنها فيما دون العشره و لم تعلم أهي بعد حائض أم لا؟ أدخلت قطنه فإن خرجت و عليها دم و إن كان قليلا فهي بعد حائض و إن كانت نقيه فقد طهرت فلتغتسل، و يجوز للزوج وطؤها قبل الغسل إذا تيقنت الطهر سواء كان الطهر في أكثر مده الحيض أو فيما دونه و بعد الغسل أفضل، و لا- يفعل ذلك إلا بعد أن تغسل فرجها فإذا طهرت اغتسلت، و كيفية غسلها مثل غسل الجنابه سواء، و يلزمها تقديم الوضوء ليسوغ لها استباحه الصلاه على الأظهر من الروايات فإن لم تتوض قبله فلا بد منه بعده، و في أصحابنا من قال يجزيها الغسل (٢) و الأول أحوط فإذا اغتسلت قضت الصوم، و لا يلزمها قضاء الصلاه. فإن رأت الدم و قد دخل وقت صلاه و مضى مقدار ما يمكنها أداء تلك الصلاه، و لم تكن قد صلت و جب عليها قضاء تلك الصلاه، و إن رأت الدم قبل ذلك لم يلزمها القضاء، و إن طهرت في وقت صلاه و أخذت في تأهب الغسل فخرج الوقت لم يجب عليها القضاء و إن توات عن الغسل حتى خرج الوقت و جب

ص: ٤٤

١- ١) رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٥٧ ح ٤٥٣ عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام.
٢- ٢) هذا مختار السيد، و وافقه الكاتب و الأردبيلي و تلميذه فقالوا: لا يجب الوضوء مع الغسل.

عليها القضاء. فإن طهرت بعد زوال الشمس إلى بعد دخول وقت العصر قضت الصلوتين معا وجوبا، ويستحب لها قضاؤهما إذا طهرت قبل مغيب الشمس بمقدار ما تصلى خمس ركعات فإن لم تلحق إلا بمقدار ما تصلى فيه أربع ركعات لزمها العصر لا غير، وإن لحقته قبل المغرب مقدار ما تصلى فيه ركعة لزمها العصر، وإذا طهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف الليل لزمها قضاء العشائين، ويستحب لها أيضا قضاؤهما إذا طهرت إلى قبل الفجر بمقدار ما تصلى خمس ركعات فإن لم تلحق أكثر من أن تصلى فيه أربع ركعات لم يلزمها أكثر من العشاء الآخرة، ويلزمها قضاء الفجر إذا طهرت قبل طلوع الشمس بمقدار ما تصلى فيه ركعة فإن كان أقل من ذلك لم يكن عليها قضاء، وإذا أصبحت صائمه ثم حاضت أفطرت أي وقت رأت الدم ولو كان قبل المغرب بيسير، وتقضى ذلك اليوم والأفضل إذا رأت الدم بعد العصر أن تمسك بقيه النهار تأديبا و عليها القضاء على كل حال فإذا أصبحت حائضا. ثم طهرت أمسكت بقيه النهار تأديبا و عليها القضاء، وينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة و تجلس في مصلاها و تذكر الله بمقدار زمان صلاتها استحبابا، و أقل الطهر بين الحيضتين عشره أيام، و ليس لكثيره حد بل يختلف الحال فيه.

فصل: في ذكر الاستحاضه و أحكامها

إشاره

الاستحاضه هي الدم الأصفر البارد الذي لا تحس المرأه بخروجه منها في غالب الحال أو ما زاد على أكثر الحيض أو النفاس و هي عشره أيام و إن لم تكن بهذه الصفه، و المستحاضه لا تخلوا من أحد أمرين: إما أن يكون مبتدأه أو من لها عاده فإن كانت مبتدأه فلها إذا استمر بها الدم أحوال أربعة:

أحدها: أن يتميز لها بالصفه. فإذا رأت بصفه دم الحيض تركت الصوم و الصلاة و إذا رأت بصفه دم الاستحاضه صلت و صامت إذا فعلت ما يجب على المستحاضه، و يعتبر بين الحيضتين عشره أيام طهرا و ما تراه بصفه دم الحيض إنما يكون له حكم إذا جمع شرطين: أحدهما: أن تراه بتلك الصفه ثلاثه أيام لأن ما نقص عنها لا يكون حيضا.

و الثاني لا يزيد على عشره أيام لأن ما زاد على العشره لا يكون حيضاً فإذا رأت في الشهر الأول ثلاثه أيام ما هو بصفه دم الحيض، و في الشهر الثاني خمسہ أيام، و في الثالث سبعة أيام كان ما تراه بصفه دم الحيض كله حيضاً في كل شهر و الباقي يكون طهراً لأنه ما استقر لها عاده فإن رأت في شهرين متواليين مثلاً ثلاثه أيام و رأت في الشهر الثالث خمسہ أيام حكم في الشهرين الأولين بأن حيضها ثلاثه أيام لأن عاداتها قد استقرت بالشهرين غير أنها في الشهر الأول و الثاني لا تصلى و لا تصوم إلا بعد أن يمضى عليها عشره أيام أقصى مدته الحيض على أى صفه كان فإذا ثبت في الشهر الثالث أن ما زاد في الشهر الأول و الثاني على الأيام التي رأت فيها دم الحيض كان استحاضه قضت الصوم و الصلاه، و أما في الشهر الثالث الذي استقرت فيه عاداتها فإنها تغتسل إذا مضت عليها الأيام التي رأت فيها دم الحيض في الشهر الأول و الثاني و تصوم و تصلى و إذا رأت المبتدأه ثلاثه أيام دم الحيض، و ثلاثه أيام دم الاستحاضه و أربعة أيام صفره.

ثم انقطع كان الكل من الحيض، و إنما يحكم بأنه طهر إذا جاز العشره أيام فتبين بذلك أن ما قبل العشره كان دم استحاضه، فإذا رأت المبتدأه ثلاثه أيام دم الاستحاضه و ثلاثه أيام دم الحيض. ثم دم الاستحاضه و جاز العشره فإنها تحكم أنها رآته بصفه دم الحيض حيض و ما هو بصفه دم الاستحاضه طهر تقدم ذلك أو تأخر لأنه ليس بأن يجعل الثلاثه الأوله مضافه إلى الحيض بأولى من التي بعد أيام الحيض فسقط [فسقطاً ل] و عمل على اليقين مما هو بصفه دم الحيض، و كذلك إذا رأت أولاً دم الاستحاضه خمسہ أيام. ثم رأت ما هو بصفه دم الحيض باقى الشهر يحكم في أول يوم ترى ما هو بصفه دم الحيض إلى تمام العشره أيام بأنه حيض و ما بعد ذلك استحاضه فإن استمر على هيئته جعلت بين الحيضه و الحيضه الثانيه عشره أيام طهراً و ما بعد ذلك من الحيضه الثانيه. ثم على هذا التقدير فإن رأت أقل من ثلاثه أيام دم الحيض و رأت فيما بعد دم الاستحاضه إلى آخر الشهر كانت هذه لا تميز لها فترجع إلى عاده نساءها و هي الحال الثانيه على ما قلناه فإن لم يكن لها نساء قرابات أو كن مختلفات رجعت إلى من هي من أقرانها من أهل بلدها و هي الحال الثالثه فإن لم يكن هناك نساء أو كن مختلفات

تركت الصوم و الصلاة فى الشهر الأول ثلاثة أيام، و فى الثانى عشره أيام أو فى كل شهر سبعة أيام لأن فى ذلك روايتين لا ترجيح لإحديهما على الأخرى و هما متقاربتان، و هذه الحالة الرابعه، و إذا رأت المبتدأه ما هو بصفه دم الاستحاضه ثلاثة عشر يوما.

ثم رأت ما هو بصفه الحيض بعد ذلك و استمر كان ثلاثة أيام من أول الدم حيضا و العشره طهرا و ما رآته بعد ذلك و استمر كان من الحيضه الثانيه،

و أما إذا كانت المرأة لها عادة فلها أيضا أربعة أحوال:

إشاره

أحدها: أن يكون لها عادة بلا تمييز.

و الثانى: أن يكون لها عادة و تمييز.

و الثالث: اختلف عاداتها و لها تمييز.

الرابع: اختلف عاداتها و لا تمييز لها.

فالقسم الأول: و هى التى لها عادة فيما مضى

أو يكون قد مضى بها شهران رأت فيهما ما هو بصفه دم الحيض فإنها تحكم أيضا بأن ذلك عاداتها و بينى عليها، و قد بينا أنها تترك الصوم و الصلاة فى الشهرين الأولين أقصى مده الحيض فإذا استقرت عاداتها قضت ما نقص عن ذلك مثال ذلك أنها رأت فى الشهر الأول ثلاثة أيام، و فى الشهر الثانى مثل ذلك، و فى الشهر الثالث استمر بها الدم بتلك الصفه إلى آخر الشهر فحكم بأن حيضها ثلاثة أيام و تصلى و تصوم ما بعد ذلك.

و إذا رأت المبتدأه دم الحيض خمسه أيام و عشره أيام طهرا بعد ذلك. ثم رأت خمسه أيام دم الحيض، ثم رأت عشره أيام طهرا. ثم استحيضت فقد حصل لها عادة فى الحيض و الطهر تجعل أيام حيضها خمسه أيام و أيام طهرها عشره أيام، و كذلك إن رأت دم الحيض خمسه أيام و خمسه و خمسين يوما طهرا. ثم رأت خمسه أيام حيضا و خمسه و خمسين يوما طهرا. ثم استحاضت تجعل حيضها فى كل شهرين خمسه أيام لأن ذلك صار عاداتها.

و إذا كانت عاداتها خمسه أيام فى كل شهر فرأت الدم قبلها بخمسه أيام و لم تر فيها شيئا كان حيضها قد تقدم، و كذلك إن رأت خمسه بعدها و لم تر فيها كان حيضها قد تأخر

و إن رأت في خمسة أيام قبلها و فيها كان الكل حيضا لأنه عشرة أيام، و كذلك إن رأت فيها و في خمسة بعدها كانت العشرة كلها حيضا، و هي أقصى مدة الحيض، و إن رأت في خمسة قبلها و فيها و في خمسة بعدها، ثم انقطع و لم يتميز لها تجعل أيام عاداتها حيضا [حيضا خ ل] و الباقي استحاضه لأن هذه اختلط دم حيضها بدم استحاضتها فينبغي أن تعمل على عاداتها، و المسئلتان الأولتان ليس فيهما اختلاط دم الحيض بدم الاستحاضه فكان الكل دم حيض.

إذا كانت عاداتها الخمسة الثانيه من الشهر فرأت من أول الشهر و الخمسة أيام و استمر بها الدم فينبغي أن تجعل ابتداء أيام حيضها من الخمسة الثانيه حسب ما كان عاداتها. إذا رأت المبتدأه في الشهر الأول خمسة أيام دم الاستحاضه، و في الثاني خمسة أيام دم الحيض و الباقي دم استحاضه، و في الثالث دما مبهما فإنها في الشهر الأول و الثالث تعمل ما عمله من لا عادة لها و لا تمييز، و في الشهر الثاني تجعل أيامها خمسة أيام و الباقي استحاضه لأنه لا تثبت العاده بشهر واحد و لا يمكن أن تبنى عليه الشهر الثالث.

إذا كانت عاداتها أن ترى الدم في أول كل شهر خمسة أيام فلما كان في بعض الشهور رأت في تلك الخمسة أيام على العاده و طهرت عشره أيام. ثم رأت دما نظر فيه فإن انقطع دون أكثر مدة الحيض التي هي عشره أيام كان ذلك من الحيضه الثانيه و إن استمر على هيئته و اتصل عملت على عاداتها المألوفه في الخمسة في أول كل شهر و تجعل الباقي استحاضه لأن الدم الثاني لم يخلص للحيض بل اختلط بدم الاستحاضه و لها عادة فوجب أن ترجع إلى عاداتها.

و أما القسم الثاني: هو التي لها عادة و تمييز

مثل أن تكون امرأه تحيض في أول كل شهر خمسة أيام فرأت في كل شهر عشره أيام دم الحيض. ثم رأت بعدها دم الاستحاضه و اتصل فيكون حيضها عشره أيام اعتبارا بالتمييز، و كذلك إذا كانت عاداتها خمسة أيام فرأت ثلاثه أيام دما أسود. ثم رأت دما أحمر إلى آخر الشهر فإن حيضها ثلاثه أيام و ما بعدها استحاضه اعتبارا بالتمييز.

و كذلك إذا كانت عاداتها خمسة أيام من أول الشهر فرأت في أول الشهر ثلاثه

أيام دما أحمر، و ثلاثة أيام دما أسود، و أربعة أيام دما أحمر و اتصل كان حيضها الثلاثة أيام الثانيه من الشهر و هو أيام الدم الأسود اعتبارا بالتمييز، و يكون حيضها تقدم أو تأخر.

و كذلك إذا كانت عاداتها ثلاثة أيام من أول كل شهر فرأت سته أيام دما أحمر و أربعة أيام دما أسود و اتصل كان حيضها الأربعة أيام التي رأت فيها دما أسود اعتبارا بالتمييز.

و لو قلنا في هذه المسائل: أنها تعمل على العاده دون التمييز لما روى عنهم عليهم السلام إن المستحاضه ترجع إلى عاداتها و لم يفصلوا كان قويا.

و المستحاضه متى تميز لها أيام الحيض إما بصفه الدم أو بالرجوع إلى العاده أو كانت مبتدأه فتركت الصوم و الصلاه على الترتيب الذي قدمناه و صلت و صامت ما بعد ذلك لا يجب عليها قضاء صوم و لا صلاه على حال لأن أيامها التي صلت فيها و صامت محكوم بطهارتها، و إذا ثبت ذلك فلا يجب عليها القضاء.

و أما القسم الثالث: هو هي التي كانت لها عادة فنسيتها

أو اختلط عليها و لها تمييز فإنها ترجع إلى صفه الدم، فإذا رأت بصفه دم الحيض عملت ما عمله الحائض، و إذا رأت بصفه دم الاستحاضه عملت ما عمله المستحاضه.

و إن رأت من ذكرنا حالها مثلا- خمسة أيام دما بصفه الحيض تركت الصلاه و إذا رأت بعد ذلك خمسة أيام دم الاستحاضه فإن انقطع عنها الدم في العاشر كان كله حيضا.

و إن جاز ما هو بصفه دم الاستحاضه العشره أيام كان ذلك دم استحاضه من وقت ما رأت بصفه دم الاستحاضه، و تقضى الصوم و الصلاه فيه، فإن رأت أولا- دما بصفه دم الاستحاضه خمسة أيام، ثم رأت خمسة أيام ما هو بصفه دم الحيض و انقطع كان كله دم الحيض.

و إن جاز ما هو بصفه دم الحيض العشره و دام إلى الخمسه عشر يوما كانت الخمسه الأوله لم يكن دم حيض تقضى فيها الصوم و الصلاه، و إن انقطع فيما بين العشره و

و الخمسه عشر يوما قضت الصوم و الصلاه فى الخمسه أيام التي رأت فيها الدم بصفه دم الاستحاضه و سقط عنها ما بعد ذلك. فإن رأت ثلاثه أيام مثلا دم الحيض ثم رأت ثلاثه أيام دم الاستحاضه. ثم رأت إلى تمام العشره دم الحيض و انقطع كان الكل دم الحيض و كذلك إن انقطع فيما دون العشره.

و إن جاز العشره أيام ما هو بصفه دم الحيض و بلغ ستة عشر يوما كانت العشره أيام كلها حيضا، و قضت الصوم و الصلاه فى الستة الأولى فإن رأت أولا ثلاثه أيام دم الاستحاضه، ثم رأت ما هو بصفه دم الحيض إلى تمام العشره و انقطع كان الكل حيضا.

فإن جار العشره ما هو بصفه دم الحيض ثم انقطع بعد ذلك كان ما رآته أولا بصفه دم الاستحاضه لم يكن حيضا قضت فيه الصوم و الصلاه، و إن رأت دم الحيض خمس أيام مثلا. ثم رأت دم الاستحاضه و جاز العشره أيام إلى خمس عشر يوما. ثم رأت دم الحيض كان ذلك من الحيضه الثانيه لأنها قد استوفت أقل الطهر و هو عشره أيام فإن رأت فيما دون الخمسه عشر يوما دم الحيض لم يكن ذلك دم حيض لأنها ما استوفت عشره أيام الطهر، و كذلك إن رأت دم الحيض أقل من خمس أيام ثم رأت دم الاستحاضه و جاز العشره ثم رأت دم الحيض يستوفى من وقت ما رأت دم الاستحاضه عشره أيام. ثم تحكم بما تراه بعد ذلك أنه من الحيضه المستقبليه فإن رأت أولا دم الحيض سبعة أيام ثم رأت بعد ذلك دم الاستحاضه و جاز العشره تستوفى أقل الطهر عشره أيام سواء انقطع الدم قبل ذلك أو تغير فرجع إلى لون دم الحيض أو لم يرجع لأن الطهر لا يكون أقل من عشره أيام و كذلك ما يزيد على ذلك من المسائل فهذه أصولها التي ذكرناها.

و أما القسم الرابع: هو التي لا يتميز لها صفه الدم

و أطبق عليها الدم و قد نسيت العاده فإن لها ثلاثه أحوال:

أحدها: أن تكون ذاكره لأيام حيضها و عددها و ناسيه للوقت.

الثانيه: أن تكون ذاكره للوقت ناسيه للعدد.

الثالثة: أن تكون ناسيه للعدد و الوقت معا فإن كانت ذاكره للعدد ناسيه للوقت فإنها تترك الصوم و الصلاه مثل عدد تلك الأيام فى الوقت الذى تعلم أنه حيض بيقين و تصلى و تصوم فيما بعد إذا عملت ما تعلمه المستحاضه من الشهر بعد أن تغتسل، و إنما قلنا: ذلك لأن هناك طريقا تعلم به أيام حيضها على ما نبينه، و إن كانت ذاكره للوقت ناسيه للعدد تركت الصلاه و الصوم فى تلك الأيام ثلاثه أيام و هى أقل أيام الحيض لأنه مقطوع به، و الباقي ليس عليه دليل، و إن كانت ناسيه للعدد و الوقت فعلت ثلاثه أيام من أول الشهر ما تفعله المستحاضه و تغتسل فيما بعد لكل صلاه، و صلت و صامت شهر رمضان، و لا يطأها زوجها أصلا لأن ذلك يقتضيه الاحتياط، و لا يمكن أن تطلق هذه على مذهبا إلا على ما روى أنها تترك الصوم و الصلاه فى كل شهر سبعة أيام (١) و تصوم و تصلى فيما بعد و تكون مخيره على هذه الروايه فى السبعه الأيام فى أول الشهر و أوسطه و آخره.

و التفريع على المسئله الاولى، و هى إذا كانت ذاكره للعدد ناسيه للوقت فجملته أن كل زمان تتيقن فيه حيضها فعلت ما تفعله الحائض، و كل زمان لا- تتيقن ذلك فيه فعلت ما تفعله المستحاضه، و كل زمان احتمل فيه انقطاع دم حيضها و جب عليها الغسل فيه للصلاه فمن ذلك إذا قالت: كنت أحيض فى الشهر إحدى العشرات، و لا أعلم أنها هى العشره الأولى أو الثانيه أو الثالثه فإن هذه ليس لها حيض بيقين و لا طهر بيقين فتجعل زمانها زمان الطهر فتصلى من أول الشهر إلى آخره بعد أن تفعل ما تفعله المستحاضه و تغتسل فى آخر كل عشره لاحتمال انقطاع دم الحيض فيه.

و إذا قالت: كنت أحيض عشره أيام فى كل شهر و لا أعلم موضعها من الشهر فإن هذه أيضا ليس لها حيض و لا طهر بيقين تفعل ما تفعله المستحاضه لكل صلاه فى العشره الاولى. ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاه إلا أن تعلم أنها كانت تطهر فى وقت معلوم فتغتسل فى كل يوم فى ذلك الوقت، و الفرق بين هذه المسئله و الاولى أن الأولى قطعت على أن ابتداء حيضها كان فى أول العشره و إنما شكت فى العشرات.

ص: ٥١

١- (١) رواه الشيخ فى التهذيب ج ١ ص ٣٨١ ح ١١٨٣ عن يونس.

و المسئلة الثانية قطعت على أن حيضها كان عشره أيام و لم تعلم أولها و جوزت أن تكون من اليوم الأول و الثانى و الثالث و الرابع، و ما زاد على ذلك، و إنما أوجبا عليها الغسل عند كل صلاه فيما زاد على العشره لجواز أن يكون انقطع حيضها عند ذلك، و إذا قالت: كان حيضى ثلاثه أيام فى العشره الأوله من الشهر و لا أعلم موضعها من هذا العشر فإن هذه ليس لها حيض و لا طهر بيقين فى هذه العشره فتصلى من أول العشره فى اليوم الأول و الثانى و الثالث إذا فعلت ما تفعله المستحاضه. ثم تغتسل لكل صلاه إلى تمام العشره أيام إلا أن تعلم أن انقطاع الدم كان فى وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت و تتوضأ فى غيره.

و إذا قالت: كان حيضى أربعة أيام فى العشره الأولى، و لا أعلم موضعها فإنها تصلى إذا فعلت ما تفعله المستحاضه أربعة أيام ثم تغتسل لكل صلاه على ما بيناه.

فإذا قالت: كان حيضى خمس أيام صلت إذا فعلت ما تفعله المستحاضه خمس أيام. ثم اغتسلت بعدها لكل صلاه فأما إذا قالت: كان حيضى ستة أيام فى العشره الأوله فإن لها حيضا بيقين، و إنما لا يكون لها حيض بيقين إذا لم تزد على الخمسه أيام فأما إذا زاد على الخمسه أيام فقد حصل لها اليقين فى الحيض فيكون فى هذه المسئلة اليوم الخامس و السادس من الحيض لأن الابتداء إن كان من أول العشره فالخامس و السادس حيض، و إن كان الابتداء من اليوم الثانى أو الثالث أو الرابع أو الخامس فإن هذين اليومين أيضا داخلان فيه بيقين فإذا كان كذلك فإنها تفعل ما تفعله المستحاضه لكل صلاه إلى اليوم الخامس و تترك الصلاه فى الخامس و السادس. ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلاه لجواز أن يكون دم الحيض انقطع عندها إلا أن تعلم أن دم الحيض كان ينقطع فى وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت فى كل يوم إلى تمام العشره أيام فإذا جازت العشره فهى طاهره بيقين تفعل ما تفعله المستحاضه.

إذا قالت: كان حيض سبعة أيام كان يقين حيضها أربعة أيام.

و إذا قالت: كان حيضى ثمانية أيام كان يقين حيضها ستة أيام.

و إذا قالت: كان حيضها تسعة أيام كان يقين حيضها ثمانية أيام ثم على

هذا الحساب ما يتركب من المسائل.

و إذا قالت: كان حيضى عشره أيام فى كل شهر و أعلم أنى كنت فى العشر الأواخر من الشهر طاهرا و لا أدرى موضعها من العشرين فإنها فى العشر الأول تفعل ما تفعله المستحاضه عند كل صلاه لأن انقطاع الدم لا يحتمل فيها فإذا انقضت العشره الأولى اغتسلت لكل صلاه إلا أن تعلم أن انقطاع الدم كان فى وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت فى كل يوم، و أما العشره الثالثه فإنها طاهره بيقين فتصلى و تصوم إذا فعلت ما فعلته المستحاضه.

إذا قالت: كان حيضى عشره أيام، و أعلم أنى كنت طاهره فى العشر الأول فإنها طاهره فى العشر الأول بيقين تصلى و تصوم فيها إذا فعلت ما تفعله المستحاضه عند كل صلاه و لا يجب عليها فيه الاغتسال لأجل انقطاع الدم لأن ذلك لا يحتمل فإذا دخلت فى العشره الثانيه فعلت مثل ذلك لأنها إن كانت حائضا فلا يضرها، و إن كانت مستحاضه فقد صلت فيه فإذا دخلت فى العشر الثالث اغتسلت لكل صلاه لاحتمال انقطاع دم الحيض عندها إلا أن تعلم أن وقت انقطاع الدم فى وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت فى كل يوم.

و إذا قالت: كان حيضى خمسه أيام من العشره الاولى، و لا أعلم موضعها غير أنى كنت أكون فى اليوم الأول من الشهر طاهره فإن اليوم الأول يكون طهرا بيقين تعمل ما تعمله المستحاضه لكل صلاه، و فى اليوم الثانى و الثالث و الرابع و الخامس طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضه لكل صلاه، و أما اليوم السادس فحيض بيقين لأنه إن كان ابتداء الحيض من اليوم الثانى فإن اليوم السادس آخره، و إن كان آخره اليوم العاشر فإن أوله السادس فإذا كان كذلك كان اليوم السادس داخلا فى الحيض بيقين فيلزمها أن تفعل ما تفعله الحائض ثم تغتسل فى آخره لاحتمال انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاه إلى آخر العاشر، ثم تفعل ما تفعله المستحاضه بعد ذلك لكل صلاه إلى آخر الشهر، و يكون ذلك طهرا بيقين.

و على هذا الترتيب إذا قالت: أعلم أنى كنت فى اليوم الثانى طاهرا أو فى اليوم

الثالث أو فى اليوم الرابع.

و إذا قالت: كان حيضى خمسة أيام من العشرة الأولى و أعلم أنى كنت أكون فى اليوم الخامس طاهرا بيقين قلنا لها: حيضك الخمسه الثانيه من العشرة الأولى بيقين.

و إذا قالت: أعلم أنى كنت فى اليوم السادس طاهرا قلنا: حيضك الخمسه الاولى.

و إذا قالت: كان حيضى فى كل شهر عشره أيام، و لا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت أكون اليوم السادس طاهرا بيقين فإن هذه يقال لها: أنت من أول الشهر إلى آخر السادس طاهر بيقين، و من أول السابع إلى آخر السادس عشر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضه فيه لكل صلاه ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلاه إلى آخر الشهر لاحتمال انقطاع الدم.

و إذا قالت: كان حيضى فى كل شهر عشره أيام و لا أعرف موضعها و أعلم أنى كنت أكون فى اليوم العاشر طاهرا بيقين فيكون من أول الشهر إلى آخر العشر طاهرا بيقين و من أول الحادى عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر العشرين، ثم تغتسل لكل صلاه إلى آخر الشهر.

و إذا قالت: كان حيضى عشره أيام، و أعلم أنى كنت اليوم الحادى عشر طاهرا فإن هذا اليوم طهر بيقين، و ما قبله طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر العاشر. ثم تغتسل بعد ذلك و تصلى. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه لكل صلاه إلى آخر الحادى و العشرين. ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاه إلى آخر الشهر، و على هذا فى كل شهر، و يكون قرؤ واحد طهرا بيقين و اثنان طهرا مشكوكا فيه.

فإذا قالت: كان لى فى كل شهر حيضتان بينهما طهر، و لا أعلم موضعهما و لا عددهما فإن هذه حكمها حكم التى لا تعرف أيامها أصلا، و سنذكر القول فيهما، و إنما قلنا ذلك لأننا لو فرضنا الحيضتين أقل ما يكون الحيض أو أكثره أو أحدهما أقل و الآخر أكثر و جعلنا بينهما أقل الطهر فلا يستمر ذلك فى كل شهر، و ينبغى أن يكون حكمها ما قدمناه من أنها تغتسل عند كل صلاه و تصلى و تصوم شهر رمضان و لا يطأها زوجها لأن ذلك يقتضيه الاحتياط لعدم الفرق بين زمانى الحيض و الطهر.

و إذا قالت: كان حيضى فى كل شهر خمسة أيام لا أعلم موضعها غير أنى أكون فى الخمسة الأخيره طاهرا بيقين و أعلم أن لى طهرا صحيحا غيرها فى كل شهر، و لا أعلم موضع ذلك و كيفيته فإنه يحتمل أن يكون حيضها فى الخمسة الاولى و الباقي طهرا و يحتمل أن يكون فى الخمسة الثانيه و الباقي طهرا، و يحتمل أن يكون فى الخمسة الثالثه، و يكون ما قبله و ما بعده طهرا كاملا، و يحتمل أن يكون فى الخمسة الرابعه و يكون ما قبله و ما بعده طهرا، و يحتمل أن يكون فى الخمسة الخامسه و ما قبله و ما بعده طهرا فإذا احتمل ذلك فينبغى لها أن تفعل فى الخمسة الأولى ما تفعله المستحاضه عند كل صلاه و تصلى و تصوم و تغتسل فيما بعد ذلك عند كل صلاه إلى آخر يوم الخامس و العشرين لاحتمال أن يكون الحيض انقطع عنها [عندها خ ل] و تفعل فى الخمسة الأخيره ما تفعله المستحاضه لأنه طهر مقطوع به.

إذا قالت: كان حيضى فى كل شهر عشره أيام، و لا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت أكون اليوم العاشر حائضا فإن هذه يمكن أن يكون العاشر آخر حيضها و ابتداءه من أول الشهر، و يمكن أن يكون العاشر أول حيضها و يكون آخره التاسع عشر، و يحتمل أن يكون ابتداء حيضها ما بين اليوم الأول من الشهر و العاشر فإذا كان كذلك كان من أول الشهر إلى يوم العاشر طهرا مشكوكا فيه تصوم و تصلى إذا فعلت ما تفعله المستحاضه و لا يطأها زوجها، و لا يحتمل انقطاع الحيض، و اليوم العاشر يكون حيضا بيقين تترك فيه ما تتركه الحائض و تغتسل فى آخره. ثم تغتسل لكل صلاه بعد ذلك إلى تمام التاسع عشر إلا أن تعلم انقطاع الحيض فى وقت بعينه فتغتسل من الوقت إلى الوقت و ما بعد ذلك إلى تمام الشهر طهر بيقين تعمل ما تعمله المستحاضه فيحصل لها فى كل شهر أحد عشر يوما طهرا بيقين و يوما واحدا حيضا بيقين، و ما عدا ذلك فهو طهر مشكوك فيه.

و إذا قالت: كان حيضى خمسة أيام فى كل شهر، و لا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت أكون اليوم الثانى عشر حائضا بيقين فإن هذه يمكن أن تكون أول حيضها من أول الثامن من الشهر و آخره تمام الثانى عشر و يمكن أن يكون ابتداء

حيضها من الثانى عشر و يكون آخره تمام السادس عشر فإذا كان كذلك كان من أول الشهر إلى آخر السابع طهرا بيقين تفعل ما تفعله المستحاضه، و من أول الثامن إلى تمام الحادى عشر طهر فيه شك تفعل فيه ما تفعله المستحاضه لكل صلاه لأن انقطاع الدم فيها غير ممكن، و اليوم الثانى عشر حيض بيقين تترك فيه ما تتركه الحائض. ثم تغتسل فى آخره و تغتسل لكل صلاه إلى تمام السادس عشر و ما بعد ذلك إلى آخر الشهر طهر بيقين تفعل فيه ما تفعله المستحاضه عند كل صلاه.

إذا قالت: كان حيضى عشره أيام فى كل شهر ولى طهر صحيح فى كل شهر، و أعلم أنى كنت اليوم الثانى عشر حائضا فهذه لها ثمانية أيام من آخر الشهر طهر بيقين و اليوم الأول و الثانى أيضا طهر بيقين تفعل ما تفعله المستحاضه و تصلى و تصوم لأنها لا تخلوا أن يكون اليوم الثانى عشر أول الحيض أو آخره أو ما بين ذلك فإن كان أولها فإلى آخر اليوم الثانى و العشرين يكون حيضا و ما بعده إلى آخر الشهر طهر بيقين، و إن كان اليوم الثانى عشر آخر يوم من الحيض صار ما بعده إلى آخر اليوم الثانى و العشرين طهرا مشكوكا فيه لاحتمال القسم الأول، و ما بعده طهر مقطوع به إلى آخر الشهر على كل حال، و أما اليوم الأول و الثانى طهر لأنه إن كان اليوم الثانى عشر آخر الحيض فيكون أوله الثالث و إن كان أوله فلا شبهه أن اليوم الأول و الثانى طهر على كل حال بيقين، و إذا ثبت هذا فالذى يجب عليها أن تفعل فى اليوم الأول و الثانى، و من أول الثالث و العشرين إلى آخر الشهر ما تفعله المستحاضه و تصلى و تصوم و لا قضاء عليها فى الصلاه و لا الصوم، و من أول اليوم الثالث تعمل ما تعمله المستحاضه أيضا إلى آخر اليوم الثانى عشر و تصوم و تصلى. ثم تقضى الصوم لأنه مشكوك فيه، و لا يحتمل انقطاع الدم فى ذلك اليوم فوجب عليها الغسل فإذا كان اليوم الثالث عشر اغتسلت لكل صلاه و صلت و صامت لاحتمال أن يكون انقطع الدم فيه. ثم تقضى الصوم لجواز أن يكون غير طهر.

فإذا قالت: كان حيضى خمسة أيام من العشر الأول لا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت اليوم الثانى من الشهر طاهرا و اليوم الخامس حائضا فإن ذلك يحتمل

أن يكون ابتداء حيضها من اليوم الثالث، و يكون آخره تمام السابع، و يحتمل أن يكون ابتداءه من اليوم الخامس و يكون آخره تمام التاسع فإذا كان كذلك فإن اليوم الأول و الثانى طهر بيقين، و اليوم الثالث و الرابع طهر مشكوك فيه، و تعمل ما عمله المستحاضه عند كل صلاه، و اليوم الخامس و السادس و السابع حيض بيقين لأنها تقع فى الحيض على كل حال. ثم تغتسل فى آخر السابع، و يكون ما بعدها إلى تمام التاسع طهرا مشكوكا فيه فتغتسل فيه لكل صلاه و ما بعده طهر بيقين إلى آخر الشهر تعمل ما عمله المستحاضه عند كل صلاه، و ينبغى أن تصوم فى الأيام كلها إلا ما تيقن أنه حيض على ما قلناه، و متى صامت قضت الأيام التى حكمنا أنها حيض فقط لأن الاستحاضه طهر و يصح معها الصوم، و ليس من شرط الصوم تعيين النيه عندنا.

إذا قالت: كان حيسى خمسہ أيام فى كل شهر لا أعلم موضعها إلا أنى أعلم إن كنت اليوم السادس طاهرا كنت السادس و العشرين حائضا، و إن كنت يوم السادس حائضا كنت يوم السادس و العشرين طاهرا، و تقدير هذا الكلام إنى كنت حائضا فى أحد هذين اليومين و طاهرا فى الآخر و هما السادس و السادس و العشرون، و لا أدرى فى أيهما كنت حائضا فإذا كان كذلك فإنها إن كانت حائضا فى اليوم السادس من الشهر فإن اليوم الأول طهر بيقين، و ما بعده مشكوك فيه إلى آخر الخامس و اليوم السادس حيض بيقين و ما بعده إلى آخر العشر [العاشرخ ل] طهر مشكوك فيه و ما بعده إلى آخر الشهر طهر بيقين و إن كان فى السادس و العشرين كان الحكم فى العشر الأواخر كما بينا فى العشر الأول و هو أن يكون اليوم الحادى و العشرون طهرا بيقين، و اليوم الثانى إلى السادس طهرا مشكوكا فيه، و اليوم السادس حيض بيقين، و ما بعده طهر مشكوك فيه إلى آخر الشهر فإذا كان كذلك تصلى فى اليوم الأول من الشهر إذا عملت ما عمله المستحاضه لأنه طهر بيقين، و تصلى إلى آخر السادس و هو طهر مشكوك فيه إذا عملت ما عمله المستحاضه و تغتسل بعد انقضاء السادس لجواز أن يكون السادس آخر حيضها، و كان الابتداء من أول اليوم الثانى. ثم تغتسل لكل صلاه إلى آخر العاشر لاحتمال انقطاع الحيض فيه. ثم تصلى بعده إلى آخر الحادى و العشرين إذا عملت ما عمله المستحاضه

و هو طهر بيقين و تصلى بعده إذا فعلت ما تفعله المستحاضه، و إلى آخر السادس و العشرين و هو طهر مشكوك فيه. ثم تغتسل بعد انقضاء السادس و العشرين لجواز أن يكون ذلك آخر حيضها، و كان الابتداء من اليوم الثانى و العشرين، ثم تغتسل لكل صلاه إلى آخر الشهر لاحتمال انقطاع الحيض فيه، و لا يحصل لها حيض بعينه، إن علمنا فى الجملة أنها كانت تكون حائضا فى أحد اليومين من السادس من الشهر. و من السادس و العشرين من الشهر إلا أنها لا تعرفه بعينه و لم يجر لها أن تترك الصلاه فى واحد منهما لجواز أن يكون الحيض فى الآخر. هذا فرع ذكره المروزي فى كتاب الحيض و هو موافق لمذهبنا سواء.

و أما القسم الثانى. و هو أن لا تذكر العدد و لا الوقت فإن هذه يحتمل أن يكون ابتداء شهرها طهرا، و يحتمل أن يكون حياضا فإن كان ابتداء شهرها حياضا فلا يكون أقل من ثلاثه أيام، و يحتمل أن يكون أكثر الحيض و هو عشره أيام، و يحتمل ما بين ذلك و يكون ما بعد ذلك عشره أيام طهرا مقطوعا به لأنه أقل ما يكون من الطهر، و ما بعده يحتمل أن يكون من الحيضه الثانيه، و يكون احتمال له لأقله و لأكثره على ما قلناه أولا. ثم يكون بعد ذلك طهرا آخر فإذا احتمل ذلك فالثلاثه أيام الأوله تعمل فيها ما عمله المستحاضه و تصلى و تصوم فإن كانت حائضا فيها فلا يضرها ذلك، و إن كانت مستحاضه فقد فعلت ما وجب عليها. ثم تغتسل يوم الثالث و فيما بعده لكل صلاه لجواز أن يكون انقطاع حيضها فيه تصوم و تصلى و تقضى الصوم، و إن صامت من أول الشهر إلى آخره عشرين يوما لأن فى الشهر عشره أيام مقطوعا به على كل حال أنه طهر، و هو أقل الطهر لأنه إن كان ابتداء شهرها حياضا و كان أقل الحيض و هو ثلاثه أيام، و بعده طهر عشره أيام، و بعده حيض ثلاثه أيام، و يكون يوم الثلاثين طهرا فيحصل لها على هذا الحساب أحد و عشرون طهرا و العشره داخله فى ذلك، و إن كان حيضها أكثره و هو عشره أيام كان بعده طهرا عشره أيام و عشره أيام بعدها حياضا آخر فالعشره طهر على كل حال و كذلك الحكم إن كان الحيض فيما بين ذلك فيكون بحساب ذلك فلا يخرج الطهر أقل

من عشره أيام على سائر الأحوال: فأما الصلاة فلا قضاء عليها على حال لكنها لا تصلى فيما بعد الثلاثه أيام كل صلاه إلا بغسل لجواز احتمال انقطاع الحيض عند ذلك فينبغى أن تحتاط فى ذلك و لا تفرط فيه، وقد روى أصحابنا فى هذه أنها تترك الصوم و الصلاه فى كل شهر سبعة أيام أى وقت شاءت (١) و الباقي تفعل ما تفعله المستحاضه و تصلى و تصوم و يصح صومها و صلاتها و الأول أحوط للعباده.

و أما القسم الثالث: هو أن تذكر وقت الحيض و لا تذكر عدده فهذه لا تخلوا حالها من ثلاثه أحوال: أحدها: إما أن تذكر أول الحيض أو تذكر آخره أو لا تذكر واحدا منهما، وإنما تذكر أنها كانت حائضا فى وقت بعينه، و لا تعلم هل كان ذلك أول الحيض أو آخره أو وسطه. فإن الحكم فيها إن كانت ذاكره لأول الحيض أن تجعل حيضها أقل مما يمكن الحيض و هو ثلاثه أيام. ثم تغتسل بعد ذلك و تصلى فيما بعد إذا عملت ما عمله المستحاضه عند كل صلاه احتياطاً، و إن ذكرت آخر الحيض جعلت ما قبله حيضاً ثلاثه أيام، و وجب عليها الغسل فى آخرها و عملت فى ما عدا ذلك ما عمله المستحاضه و تصلى فإن كانت غير ذاكره لأول الحيض و لآخره فينبغى أن تجعل ذلك اليوم مقطوعاً على أنه حيض، و لا تجعل ما قبله حيضاً لجواز أن يكون ذلك أول الحيض و لا تجعل ما بعده حيضاً لجواز أن يكون ذلك آخر الحيض، و ينبغى أن تترك الصلاه و الصوم ذلك اليوم و فيما بعد ذلك تعمل ما عمله المستحاضه عند كل صلاه. ثم تقضى الصوم عشره أيام لأنها تعلم أن أكثر الحيض لا يكون أقل من عشره أيام احتياطاً.

من مسائل الخلط على ما يقتضيه مذهبنا. إذا قالت: كان حيضى فى كل شهر عشره أيام، و كنت أخلط العشر بالعشر الذى يليه بيوم، و لا أدرى أى العشرات كان و يقينى أنى كنت أحيض فى واحد منهما تسعه و فى الآخر يوماً فإنه يحتمل أن يكون حاضت فى العشر الأول تسعه أيام و فى العشر الثانى يوماً، و يحتمل أن يكون حاضت فى العشر الأول يوماً، و من الثانى تسعه أيام فإنه يحصل لها العلم بأن أول يوم من الشهر كان طهراً بيقين، و الباقي مشكوك فيه. ثم اليوم الحادى عشر يحتمل أن يكون آخر

ص: ٥٩

أيام الحيض، و يحتمل أن يكون ثانيه فإن كان ثانيه فيكون آخره التاسع عشر و يوم العشرين يحتمل أن يكون أول الحيض و ما بعده تسعه أيام تمام العشره، و يحتمل أن يكون اليوم الحادى و العشرين آخر الحيض و ما قبله تسعه أيام تمام العشره فيحصل من ذلك أن يكون اليوم الأول من الشهر طهرا بيقين و اليوم الثلاثون طهرا بيقين.

تفعل فيهما ما تفعله المستحاضه و تصلى و تصوم. ثم تعمل ما تعمله المستحاضه فى اليوم الثانى إلى تمام الحادى عشر فإن كانت حائضا فلا تضرها ذلك، و إن كانت مستحاضه فقد فعلت ما وجب عليها. ثم تغتسل آخر يوم من الحادى عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ثم تعمل فى اليوم الثانى عشر إلى آخر يوم التاسع عشر ما تعمله المستحاضه و تصلى و تصوم لأنه لا يحتمل انقطاع الدم فيه بل هو طهر مشكوك فيه. ثم تغتسل آخر يوم التاسع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه. ثم تفعل بعد ذلك ما تفعله المستحاضه إلى تمام التاسع و العشرين لأنه طهر مشكوك فيه، و لا- يحتمل انقطاع الدم فيه فيجب عليها الغسل. ثم تغتسل أول يوم الثلاثين و تفعل ما تفعله المستحاضه عند كل صلاه لأنها طاهره، و لأنه طهر بيقين و تصوم فى هذه الأيام كلها، و يسقط عنها قضاء أول يوم من الشهر و الثلاثين لأنها طهران بيقين، و تقضى ما بعد ذلك لأنها صامت مع الشك فى أنه طهر فوجب عليها القضاء، و لو قلنا: إنه لا يجب عليها إلا قضاء عشره أيام كان صحيحا لأنه معلوم أن الحيض لم يكن فى الشهر أكثر من عشره أيام، و الباقي استحاضه و صوم المستحاضه صحيح، و لا يحتاج إلى تجديد النيه عند كل ليله و هذا هو المعول عليه دون الأول، و الأول مذهب الشافعى.

و إن قالت: كان حيضى تسعه أيام و كنت أخلط إحدى العشرات بالأخرى بيوم و لا أدرى أيها هى فإنه يحتمل أن يكون اليوم الحادى عشر آخر يوم الحيض، و يحتمل أن يكون ثانيه فإن كان آخره فإنه يكون من أول الشهر يوما طهرا بيقين و الباقي طهرا مشكوكا فيه، و إن كان ثانيه فيكون آخره يوم الثامن عشر يكون حياضا مشكوكا فيه. ثم اليوم الحادى و العشرين يحتمل أن يكون ثانى الحيض، و يحتمل أن يكون آخره فإن كان ثانيه كان آخره يوم الثامن و العشرين و يكون اليومان الأخيران طهرا بيقين فإذا كان كذلك فإنها

ينبغى أن تصلى اليومين الأولين و الآخرين إذا عملت ما عمله المستحاضه و كذلك تفعل فيما بعد إلى اليوم الحادى عشر. ثم تغتسل فى آخره. ثم تعود إلى ما تفعله المستحاضه إلى الثامن عشر. ثم تغتسل فى آخره. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى تمام الثامن و العشرين.

ثم تغتسل فى آخره و تعمل ما عمله المستحاضه إلى آخر الشهر. ثم على هذا الترتيب كلما نقص من حيضها يوم و خلطت العشر بال عشر تزيد فى الطهر من أول الشهر يوما، و من آخره يوما إلى أن ترجع إلى خمسة أيام، و تنظر الأيام التى يجب عليها فيها الغسل على التنزيل الذى نزلناه، و يكون ما بين ذلك طهرا مشكوكا فيه أو حيضا مشكوكا فيه.

و إذا قالت: كان حىضى خمسة أيام، و كنت أخط إحدى العشرات بالأخرى فإنه يصير طهرها من أول الشهر ستة أيام، و من آخره مثل ذلك، و يصير يوم الخامس عشر و السادس عشر طهرا مقطوعا به.

و إن قالت: كان حىضى أربعة أيام يصير الطهر من أول الشهر سبعة أيام، و من آخره مثل ذلك، و من أول يوم الرابع عشر إلى السابع عشر مثله فيصير يوم السابع عشر مقطوعا أيضا على أنه طهر.

و إن قالت: كان حىضى ثلاثة أيام كان طهرها من العشر الأول ثمانية أيام و من آخره مثل ذلك، و يكون الثانى عشر إلى أول التاسع عشر طهرا بيقين، و لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام عندنا فيتفرع عليه أكثر من ذلك.

فإن قالت: كنت أحيض عشره أيام و كنت أخط العشر بال عشر بيومين فإنه يكون لها من أول الشهر يومان طهرا بيقين، و من آخره مثل ذلك تفعل فيها ما تفعله المستحاضه، و تفعل فى اليوم الثالث إلى اليوم الثانى عشر ما تفعله المستحاضه ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه. ثم تفعل من أول يوم الثالث عشر ما تفعله المستحاضه إلى آخر يوم الثانى و العشرين و تصلى و تصوم. ثم تغتسل. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر يوم الثامن و العشرين و تصلى و تصوم و تغتسل، و يكون اليومان الباقيان طهرا بيقين تفعل فيهما ما تفعله المستحاضه و تصوم و تصلى، و ليس عليها قضاء فى اليومين

الأولين و اليومين الآخريين فى الصوم لأنها طهر بيقين، و تقضى ما عدا ذلك عند الشافعى و عندنا تقضى عشره أيام التى هى أيام الحيض فقط.

و كذلك إذا قالت: كنت أخلط ثلاثه أيام من العشر بالعشر فإنه يكون طهرها من أول الشهر ثلاثه أيام و من آخره ثلاثه أيام، و يكون من الرابع إلى آخر يوم الثالث عشر طهرا مشكوكا فيه. ثم تغتسل و تفعل من أول الرابع عشر إلى أول الرابع و العشرين ما تفعله المستحاضه. ثم تغتسل فى أول الرابع و العشرين، و تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر يوم السابع و العشرين. ثم تغتسل فى آخره و تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر الشهر و تصلى و تصوم و تقضى الصوم فى الأيام المشكوك فيها على مذهب الشافعى و عندنا تقضى أيام الحيض لا غير.

و إذا قالت: كنت أخلط أربعة أيام من العشر بالعشر فإنه يكون من أول الشهر أربعة أيام طهرا بيقين، و من آخره مثل ذلك، و يكون من أول يوم الخامس إلى آخر يوم الرابع عشر طهرا مشكوكا فيه تفعل فيه ما تفعله المستحاضه و تغتسل فى آخره. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه من أول يوم الخامس عشر إلى آخر يوم الرابع و العشرين و تغتسل. ثم تفعل إلى آخر الشهر ما تفعله المستحاضه.

و إن قالت: كنت أخلط خمسة أيام من العشر بالعشر فإنه يكون خمسة أيام من أول الشهر طهرا بيقين، و من آخره مثل ذلك، و من أول يوم السادس إلى آخر الخامس عشر طهرا مشكوكا فيه تفعل فيه ما تفعله المستحاضه. ثم تغتسل و تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر يوم الخامس و العشرين ثم تغتسل و تفعل إلى آخر الشهر ما تفعله المستحاضه و تصوم و تصلى و تقضى الصوم عند الشافعى فى الأيام المشكوك فيها، و عندنا أيام الحيض لا غير.

و إن قالت: كنت أخلط ستة أيام من العشر بالعشر فإنه يحتمل أن يكون أوله يوم الخامس و آخره يوم الرابع عشر، و يحتمل أن يكون أوله يوم السابع و آخره يوم السادس عشر، و فى العشر الثانى مثله يحتمل أن يكون أوله أول يوم الخامس عشر و آخره آخر اليوم الرابع و العشرين، و يحتمل أن يكون أوله أول السابع عشر

و آخره آخر يوم السادس و العشرين فيحصل لها اليقين بأن أربعه أيام من أول الشهر طهر بيقين و من آخره مثل ذلك. ثم تفعل فى اليوم الخامس إلى آخر يوم الرابع عشر ما تفعله المستحاضه. ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر يوم الرابع و العشرين. ثم تغتسل. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر الشهر، و قضى الصوم على ما بينا.

و إذا قالت: كنت أخلط سبعة أيام من العشر بالعشر فإنه يحصل لها اليقين بثلاثه أيام من أول الشهر طهرا و من آخره مثل ذلك و فيما بين ذلك على ما قدمناه، و قضى الصوم على ما مضى القول فيه.

فإن قالت: كنت أخلط ثمانية أيام من العشر بالعشر فإنه يحصل لها العلم بطهر يومين من أول الشهر و من آخره مثل ذلك، و فيما بينهما بحساب ذلك على ما مضى من الترتيب.

و إن قالت: كنت أخلط تسعه أيام من العشر بالعشر فإنه يحصل لها العلم بطهر يوم من أول الشهر و من آخره، و فيما بين ذلك تفعل على الترتيب الذى قدمناه ما تفعله المستحاضه فى اليوم الثانى إلى يوم الحادى عشر. ثم تغتسل فى آخره. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى يوم الحادى و العشرين. ثم تغتسل. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر الشهر و تصوم و تصلى و لا يكون عليها قضاء الصوم فى اليوم الذى تعلم أنها كانت طاهرا فيه، و تقضى اليوم المشكوك فيه كونها طاهرا أو حائضا، و عندنا تقضى أيام الحيض لا غير لما قدمناه، و فيما تركب من ذلك من النقصان عن عشره أيام من الحيض و خلطه بالعشر الآخر بالزياده، و النقصان يكون على الترتيب الذى رتبناه فإن أصول المسائل هى التى ذكرناها.

و إذا قالت: كان حيضى عشره أيام، و كنت أخلط النصف الأول بالنصف الأخير من الشهر بيوم، و لا أدري أيهما كان فإنه يحتمل أن يكون حيضها من أول يوم السابع و يكون آخرها يوم السادس عشر، و يحتمل أن يكون أوله يوم الخامس عشر و آخره يوم الرابع و العشرين فيحصل لها العلم بأن سته أيام من أول الشهر طهر بيقين و من

آخره مثل ذلك تفعل ما تفعله المستحاضه، و من أول يوم السابع إلى آخر يوم الرابع عشر تفعل أيضا ما تفعله المستحاضه. ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم الحيض عنده.

ثم تفعل من أول يوم السابع عشر إلى آخر يوم الرابع و العشرين ما تفعله المستحاضه ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه. ثم تفعل ما تفعله المستحاضه إلى آخر الشهر ثم على هذا التنزيل ما يتركب من نقصان أيام الحيض عن عشره أيام و زياده الخلط فى الأيام من النصف بالنصف فإن أصولها قد ذكرناها من ضبطها وقف على استخراج ذلك.

و إذا قالت: كان حيضى تسعه أيام و نصف يوم، و كنت أخلط بالنصف الآخر بيوم كامل و الكسر من أوله فإن هذه تعلم أن اليوم الكامل لا- يجوز أن يكون فى النصف الأول، و إنما يكون فى النصف الثانى و إذا وجب أن يكون فى النصف الثانى كان سته أيام و نصف من أول الشهر طهرا بيقين، و تمام اليوم السابع إلى آخر يوم السادس عشر حيض بيقين تعمل فيه ما عمله الحائض من ترك الصوم و الصلاه. ثم تعمل فى بقيه الشهر ما عمله المستحاضه و تصلى و تصوم، و ليس عليها قضاء فى الصوم لأنه لا يحتمل أيامها الحيض على كل حال، و متى قالت فى هذه المسئله بعينها: إن الكسر من الثانى كانت المسئله بالعكس فيكون من أول الشهر إلى آخر يوم الرابع عشر طهرا بيقين تعمل فيه ما عمله المستحاضه، و من أول يوم الخامس عشر إلى يوم الثالث و العشرين و نصف يوم حيضا بيقين تعمل فيه ما عمله المستحاضه و تقضى فيه الصوم و ما بعده إلى آخر الشهر تعمل ما عمله المستحاضه، و تصلى و تصوم، و ليس عليها قضاء لفقد الاحتمال.

و إذا قالت: كان حيضى تسعه أيام و نصف، و كنت أخلط بعشر آخر بيوم كامل و الكسر من أوله فإن هذه تعلم أن الكسر لا يكون فى العشر الآخر بل يكون التسعه أيام الآخر من الشهر طهرا كاملا و العشران الأولان يحتمل أن يكون ابتداء الحيض من النصف الآخر من اليوم الثانى و آخره آخر اليوم الحادى عشر، و يحتمل أن يكون النصف الأخير من اليوم الثانى عشر و آخره آخر يوم الحادى و العشرين، و لا يحتمل أن يكون أوله اليوم التاسع كما لا يحتمل كونه يوم التاسع عشر لكون الكسر فى أوله

فإذا ثبت ذلك فينبغى أن تعمل ما تعلمه المستحاضه فى أول الشهر يوماً و نصفاً، و تصلى و هو طهر بيقين و تصوم الأول و ليس عليها فيه الإعادة، و تعمل ما تعلمه المستحاضه من النصف الأخير من اليوم الثانى إلى آخر يوم الحادى عشر، و تصلى و تصوم، و تقضى الصوم عند الشافعى لأنه مشكوك فى طهره. ثم تغتسل آخر يوم الحادى عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه. ثم تعمل ما تعلمه المستحاضه عند كل صلاه إلى آخر يوم الحادى و العشرين فتصلى و تصوم و تقضى الصوم لأنه طهر مشكوك فيه عنده، و عندنا لا يلزمها قضاء الصوم إلا قدر أيام الحيض. ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه. ثم تعمل ما تعلمه المستحاضه إلى آخر الشهر و تصوم و تصلى و لا تقضى الصوم لأنه طهر بيقين بلا خلاف.

و إذا كانت المسئلة بحالها إلا أنها قالت: و كان الكسر من العشر الثانى كان تسعه أيام من أول الشهر طهراً بيقين تعمل فيها ما تعلمه المستحاضه و تصلى و تصوم، و ليس عليها قضاء لأنه لا يحتمل أن يكون حيضاً. ثم يحتمل أن يكون ابتداء الحيض أول يوم العاشر من الشهر، و آخره آخر النصف الأول من التاسع عشر، و يحتمل أن يكون أوله يوم التاسع عشر و آخره آخر النصف الأول من التاسع و العشرين و لا- يحتمل أن يكون أوله النصف الأخير من الثانى عشر و لا- النصف الأخير من اليوم الثانى لكون الكسر من العشر الثانى. فإذا ثبت فينبغى أن تعمل ما قلناه تسعه أيام.

ثم تعمل ما تعلمه المستحاضه إلى آخر النصف الأول من التاسع عشر و تغتسل لاحتمال انقطاع دم الحيض فيه. ثم تعمل ما تعلمه المستحاضه عند كل صلاه إلى آخر النصف الأول من اليوم التاسع و العشرين و تصلى و تصوم، و كان عليها القضاء على ما قدمناه ثم تغتسل لاحتمال انقطاع دم الحيض. ثم تفعل بقيه الشهر ما تفعله المستحاضه عند كل صلاه إلى آخر الشهر، و ليس عليها قضاء الصوم لأنه طهر بيقين. ثم على هذا التنزيل ما يتركب من المسائل فإن أصولها ما ذكرناه. فينبغى أن تضبط الأصول و يفرع عليها على ما أنهجنا الطريق فيه إن شاء الله.

و إذا قالت: كان حيضى تسعه أيام و نصفاً و كنت أخلطه بيوم كامل، و كان الكسر

من العشرين كانت المسئلة محاله لأنه إذا كان الكسر في العشرين لا تخليط بيوم كامل.

و إذا قالت: كان حيضى عشره أيام و لا أعلم هل كنت أخلط العشر بالعشر أم لا فإن هذه ليس لها زمان حيض بيقين، و لا زمان طهر بيقين لأن حيضها يمكن أن يكون بعضه من العشر الأول و بعضه من العشر الثانى: و يحتمل أن يكون بعضه فى العشر الثانى و بعضه فى العشر الأخير. فإذا كان كذلك عملت ما عمله المستحاضه إلى يوم العاشر ثم تغتسل لكل صلاه بعد ذلك إلى آخر الشهر لجواز انقطاع الحيض فيه فتغتسل منه.

و إذا قالت: كنت أحيض عشره أيام، و كنت أخلط العشر بالعشر بجزء و لا- أدرى كان الترتيب فى الجزء كالترتيب فى اليوم على ما مضى القول فيه. فينبغى أن يعرف الباب و يبنى عليه المسائل. فإنه يمكن من التفريع على هذه المسائل ما لا تحصى كثره.

من مسائل التلقيح:

إذا رأت دم الحيض ثلاثه أيام. ثم رأت يوما نقاء و يوما دما إلى تمام العشره و انقطع كان الكل حيضا لأنا قد بينا أن الصفره فى أيام الحيض حيض و فى أيام الطهر طهر. فإن جاوز ذلك عشره أيام فإن لها ثلاثه أحوال: إما أن يكون مبتدأه أو تكون لها عادته أو يكون لها تمييز من غير عادته، فإن كانت مبتدأه فإنها تدع الصلاه و الصوم إذا رأت الدم، و إذا رأت الطهر صلت و صامت إلى أن يستقر لها عادته بأن يمر لها شهران على ما مضى القول فيه فترى فيهما الدم على حد واحد و وقت واحد فتعمل عليه، و إنما قلنا ذلك لما روى عنهم- عليهم الصلاه و السلام- من قولهم:

كلما رأت الطهر صلت و صامت، و كلما رأت الدم تركت الصلاه إلى أن يستقر لها عادته، و إن كانت لها عادته فإنها تجعل أيام عاداتها كلها حيضا سواء رأت فيها دما أسودا أو أحمر أو نقاء و ما بعد ذلك يكون طهرا، و إن لم يكن لها عادته بأن يكون قد نسيتهما و كان لها تمييز تركت الصلاه كلما رأت دم الحيض و اغتسلت كلما رأت الطهر و تراعى بين الحيضين الطهر عشره أيام على ما مضى القول فيه. فإذا رأت الحيض ثلاثه أيام.

ثم رأت الطهر بعد ذلك. ثم عادها قبل العشره أيام كان العشر كلها حيضا، و ما يكون قد صامت و صلت فيما بين ذلك يكون باطلا، و يجب عليها قضاء الصوم و الصلاه، و يجوز للزوج وطئها فى الأيام التى ترى فيها الطهر، و إن جوز أن ترى فى تمام العشره

أيام حيضا. فإذا تبين بعد ذلك أن ذلك كان حيضا لم يكن عليه شيء، ومتى رأت الدم أقل من ثلاثه أيام. ثم رأت بعد ذلك دما يوما و يوما إلى تمام العشره أيام فإنه يكون كله طهرا على مذهب أكثر أصحابنا، وعلى ما رواه يونس يضاف ما ترى في العشره بعضها إلى بعض فإن تم ثلاثه أيام كان الكل حيضا، وإن لم تتم كان طهرا، وكذلك إذا رأت ساعة دما و ساعه طهرا كذلك إلى عشره أيام لم يكن ذلك حيضا على مذهب من يراعى ثلثه أيام متواليات، و من يقول: تضاف الثانى إلى الأول يقول: تنتظر فإن كان تتم ثلاثه أيام من جملة العشره كان الكل حيضا، وإن لم تتم كان طهرا. إذا رأت ثلاثه أيام دما. ثم انقطع سبعة أيام. ثم رأت ثلاثه أيام و انقطع كان الأول حيضا و الثانى دم فساد. فإن رأت أقل من ثلاثه أيام دما. ثم رأت إلى تمام العشره طهرا. ثم رأت ثلاثه أيام دم الحيض كان الثانى دم حيض و الأول دم فساد لأن الحيض لا- يكون أقل من ثلاثه أيام. فإن رأت دما ثلاثه أيام و عشره أيام طهرا. ثم رأت ثلاثه أيام كان ذلك من الحيضه الثانيه فإن كان أقل من ثلاثه أيام كان ذلك دم فساد.

و المستحاضه لها ثلاثه أحوال:

حاله ترى الدم القليل، و حده ألا يرشح على القطنه فعليها تجديد الوضوء عند كل صلاه و تغيير القطنه و الخرقه.

و الثانيه: أن ترى أكثر من ذلك، و هو أن يرشح الدم على الكرسف و لا يسيل فعليها غسل لصلاه الغداه و تجديد الوضوء عند كل صلاه فيما بعد مع تغيير القطن و الخرق.

و الثالثه: أن يرشح الدم على الكرسف و يسيل فعليها ثلاثه أغسال فى اليوم و الليله غسل لصلاه الظهر و العصر تجمع بينهما، و غسل للمغرب و العشاء الآخره تؤخر المغرب و تقدم العشاء الآخره، و غسل لصلاه الليل و صلاه الغداه تؤخر صلاه الليل إلى قرب الفجر و تصلى الفجر فى أول الوقت فإن لم تصل صلاه الليل اغتسلت لصلاه الفجر، و إذا فعلت ما يجب عليها من الأغسال و تجديد الوضوء لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض و يجوز لزوجها وطؤها، و متى صامت لم يجب عليها القضاء

إلا في أيام الحيض، وإن لم تفعل ما يجب عليها و صامت فقد روى أصحابنا أن عليها القضاء (١) ولا يجوز للمستحاضة أن تجمع بين فرضين بوضوء واحد، وأما من به سلس البول فيجوز له أن يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لأنه لا دليل على تجديد الوضوء عليه، و حمله على الاستحاضة قياس لا- نقول به، وإنما يجب عليه أن يشد رأس الإحليل بقطن، و يجعله في كيس أو خرقه، و يحتاط في ذلك. فإذا انقطع دم الاستحاضة في خلال الصلاة مضت في صلواتها و لم يلزمها الاستيناف، و لا إعادة عليها لأنه لا دليل عليه، و إذا كان دمها متصلا فتوضأت. ثم انقطع دمها قبل أن تدخل في الصلاة استأنفت الوضوء و إن لم تفعل و صلت لم تصح صلواتها سواء عاد إليها الدم قبل الفراغ أو بعد الفراغ، و على كل حال لأن دم الاستحاضة حدث فإذا انقطع وجب منه الوضوء، و إذا توضأت المستحاضة قبل دخول الوقت لم يصح وضوءها، و إن توضأت بعد دخول الوقت و صلت عقبه كانت صلواتها ماضية، و إذا توضأت في أول الوقت و صلت في آخر الوقت لم تصح صلواتها لأن المأخوذ عليها أن تتوضأ عند الصلاة، و ذلك يقتضى أن يتعقب الصلاة الوضوء فلا يتأخر عنه على حال، و إذا توضأت المستحاضة للفرض جاز أن تصلي معه ما شاءت من النوافل لأنه لا مانع فيه، و الجرح الذي لا يندمل و لا ينقطع دمه معفو عنه، و لا يجب شدة عند كل صلاة، و حمله على الاستحاضة قياس لا نقول به، و كذلك القول في سلس البول على ما قلناه.

فصل: في ذكر النفاس و أحكامه

النفاس عبارة عن الدم الخارج من فرج المرأة عند الولادة، و هو مأخوذ من النفس الذي هو الدم، و كل دم يخرج قبل الولادة لا يكون نفاساً لأن ذلك لا يكون إلا مع الولادة أو بعده، و سواء كانت الولادة للتمام أو للنقصان أو للإسقاط، و إذا لم يكن نفاساً لا يكون أيضاً حيضاً لأننا قد بينا أن الحامل المستبين حملها لا ترى دم

ص: ٦٨

١- ١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما قال في الجواهر، و كذا لإشكال في الجملة في أنها إن أخلت بالأغسال اللازمه عليها لم يصح صومها من غير خلاف أجده فيه. بل في جامع المقاصد و عن حواشي التحرير و منهج السداد و الطالبيه و الروض الإجماع عليه.

الحيض، و متى ولدت و لم يخرج منها دم لم يتعلق بها حكم النفاس، و يتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على السواء من المحرمات و المكروهات و كيفية الغسل لا يختلف حكمها، و أكثر النفاس عند أكثر أصحابنا مثل أكثر الحيض عشرة أيام، و عند قوم منهم يكون ثمانية عشر يوماً، و ما زاد عليه لا خلاف بينهم أن حكمه حكم دم الاستحاضة فأما قليله فلا حد له لأنه يجوز أن يكون لحظه ثم ينقطع فيجب على المرأة الغسل له، و إذا ولدت ولدين، و خرج معهما جميعاً الدم كان أول النفاس من الولد الأول و تستوفى أكثر النفاس من وقت الولادة الأخيره لأن اسم النفاس يتناولهما، و إذا رأت دماً ساعة ثم انقطع، ثم عاد قبل خروجها من العشر كانت الأيام كلها نفاساً، و إن لم يعاودها حتى يجوز عشرة أيام طهراً كان ذلك من دم الحيض و لا يكون من النفاس لأنه قد مضى بعد انقطاع دم النفاس طهر كامل أقل ما يكون و هو عشرة أيام، و يمكن أن يكون بعده حيض، و الحيض لا يتعقب النفاس بلا طهر بينهما بل لا بد من أقل الطهر بينهما و هو عشرة أيام لأن ما روى من أن أقل الطهر عشرة أيام عام فى النفاس و الحيض فوجب حمله على عمومه. فإن رأت الدم بعد مضى طهر عقيب النفاس أقل من ثلاثة أيام لم يكن ذلك دم حيض لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام بل يكون دم فساد. إذا كانت امرأه تحيض عشرة أيام، و تطهر عشرين يوماً فى كل شهر. ثم ولدت و رأت عشرة أيام نفاساً و شهراً طهراً. ثم رأت الدم و اتصل بها لم تبطل بذلك عاداتها بل نرجع إلى العادة التى كانت لها قبل الولادة من اعتبار الحيض و الطهر.

كتاب الصلاة

إشارة

الصلاة في اللغة هي الدعاء لقوله تعالى «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» (١) وقوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ» (٢) وقال الشاعر:

و صل على دنها و ارتسم

يعنى دعا لها، و هي في الشريعة عبارته عن أفعال مخصوصه من قيام و ركوع و سجود إذا ضامه أذكار مخصوصه، و في الناس من قال: إنها في الشرع أيضا الدعاء إذا وقع في محال مخصوصه، و الأول أصح فإذا ثبت ذلك نحتاج فيها إلى معرفه شيئين أحدهما: مقدماتها، و الآخر ما يقارنها. فما يتقدمها على ضربين: مفروض و مسنون فالمفروض: الطهاره و أعداد الصلاة، و معرفه الوقت، و معرفه القبلة، و معرفه ما تجوز الصلاة فيه من اللباس و ما لا تجوز، و معرفه ما تجوز الصلاة فيه من المكان و ما لا تجوز و معرفه ما يجوز السجود عليه، و ما لا يجوز من المكان و اللباس، و معرفه ستر العوره و معرفه تطهير الثياب و البدن من النجاسات، و المسنون هو الأذان و الإقامه. فأما الطهاره فقد مضى ذكرها و كذلك تطهير الثياب من النجاسات، و نحن نذكر الآن ما بقى قسما قسما إن شاء الله تعالى، و نذكر بعده ما يقارن حال الصلاة إن شاء الله تعالى.

فصل: في ذكر أقسام الصلاة، و بيان أعدادها و عدد ركعاتها في السفر و الحضر

الصلاة على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض على ضربين: أحدهما: يجب بالإطلاق بأصل الشرع، و الآخر يجب عند سبب. فما يجب عند سبب على ضربين:

أحدهما: يجب عند سبب من جهه المكلف، و الآخر يجب عند سبب لا يتعلق به. فالأول هو ما يجب بالندره، و ذلك يجب بحسبه من قله و كثره، و الآخر مثل صلاة الكسوف

ص: ٧٠

١- (١) التوبه: ١٠٣.

٢- (٢) الأحزاب: ٥٦.

و العيدين فإنهما يجبان عندنا و إن لم يتعلق سببهما به، و أما ما يجب بالإطلاق فالخمس صلوات في اليوم و الليله في السفر و الحضر، و شرائط وجوبها البلوغ و كمال العقل لأن من ليس ببالغ لا تجب عليه الصلاة، و إنما يؤخذ بها تعليما و تمرينا من بعد ست سنين إلى حين البلوغ، و إن بلغ و لا- يكون كامل العقل لا- تجب عليه الصلاة و إن كانت امرأه فمن شرط وجوبها عليها أن تكون طاهرا من الحيض. فأما الإسلام فليس من شرط الوجوب عندنا لأن الكافر مخاطب بالعبادات، و إنما هو من شرط صحه الأداء.

و عدد ركعاتها في الحضر سبع عشر ركعه، و في السفر إحدى عشره ركعه تفصيلها الظهر أربع ركعات في الحضر بتشهدين و تسليم في الرابعه، و في السفر ركعتان بتشهد واحد و تسليم بعده، و العصر مثل ذلك، و المغرب ثلاث ركعات في الحضر و السفر بتشهدين أحدهما في الثانيه، و الثاني في الثالثه و تسليم بعده، و العشاء الآخره مثل الظهر و العصر، و الغداه ركعتان بتشهد في الثانيه و تسليم بعده في الحضر و السفر.

و النوافل في اليوم و الليله المرتبه في الحضر أربع و ثلاثون ركعه، و في السفر سبع عشره ركعه بعد الزوال قبل الفرض ثمان ركعات، و بعد الفرض ثمان ركعات كل ركعتين بتشهد في الثانيه، و كذلك سائر النوافل نوافل النهار كانت أو نوافل الليل مرتبه كانت أو غير مرتبه فلا يجوز صلاه أكثر من ركعتين من النوافل بتشهد واحد و تسليم واحد، و تسقط نوافل النهار في السفر، و نوافل المغرب أربع ركعات في السفر و الحضر بتشهدين و تسليمين، و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخره في الحضر يعدان بركعه، و يسقطان في السفر، و يسميان الوتيره، و صلاه الليل إحدى عشره ركعه في السفر و الحضر كل ركعتين بتشهد و تسليم بعده، و الوتر مفرده بتشهد و تسليم بعده في الحالتين معا.

فصل: في ذكر المواقيت

لكل صلاة وقتان: أول و آخر. فأول الوقت وقت من لا عذر له و لا ضروره تمنعه و الوقت الآخر وقت من له عذر أو به ضروره.

و الأعدار أربعة أقسام: السفر و المطر و المرض و أشغال تضربه تركها في باب الدين و الدنيا.

و الضرورات خمسة: الكافر إذا أسلم، و الصبي إذا بلغ، و الحائض إذا طهرت و المجنون إذا أفاق، و كذلك المغمى عليه.

فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت فريضه الظهر و يختص به مقدار ما يصلى فيه أربع ركعات. ثم يشترك الوقت بعده بينه و بين العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله و روى حتى يصير الظل أربعة أقدام (١)، و هو أربعة أسباع الشخص المنتصب. ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه فإذا صار كذلك فقد فات وقت العصر هذا وقت الاختيار. فأما وقت الضروره فهما مشتركان فيه إلى أن يبقى من النهار ما يصلى فيه أربع ركعات فإذا صار كذلك اختص بوقت العصر إلى أن تغرب الشمس، و في أصحابنا من قال: إن هذا أيضا وقت الاختيار إلا أن الأول أفضل (٢) فإن لحق بركعه من العصر قبل غروب الشمس لزمه العصر كلها. و يكون مؤديا لها لا قاضيا لجمعها و لا لبعضها على الظاهر من المذهب، و في أصحابنا من قال: يكون قاضيا لجمعها (٣)، و فيهم من قال: يكون قاضيا لبعضها. فأما إن لحق أقل من ركعه

ص: ٧٢

١- ١) التهذيب: ص ١٩ ج ٢ ح ٥٥ عن زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن وقت الظهر فقال: ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراع عن وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس.

٢- ٢) قال في الخلاف: و قال قوم: وقت الظهر ممتد من حين الزوال إلى غروب الشمس، و به قال عطا و طاوس و مالك، و اختاره المرتضى من أصحابنا، و ذهب إليه قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا.

٣- ٣) و هو مختار السيد لانه قال: كان قاضيا لجميع الصلاة.

فإنه لا يكون أدرك الصلاة، و يكون قاضيا بلا خلاف بينهم، و إذا لحق قبل أن يختص الوقت بالعصر ركعه لزمه فريضه الظهر، و هو إذا بقى من النهار مقدار ما يصلى فيه خمس ركعات فإن مقدار الأربع ركعات يختص بالعصر و الركعه للظهر فحينئذ يجب عليه الصلاتان معا فإن لحق أقل من خمس ركعات لم يلزمه إلا-العصر لا غير لأنه لا دليل عليه ذلك، و ينبغي أن يكون قد لحق مقدار ما يمكنه الطهارة أما وضوء أو غسلا، و يبقى بعده مقدار ما يصلى من ركعه فإن لحق مقدار ما يتطهر فيه من غير تفريط فخرج الوقت لم يلزمه القضاء. هذا إذا عملنا على ما روى من الأخبار من أن الحائض إذا طهرت قبل مغيب الشمس كان عليها الصلاتان فأما إذا عملنا بالأخبار الأولى، و الجمع بينها فنقول: إنه إذا خرج وقت الظهر لم يلزمها إلا العصر لا غير، و إنما نحمل هذه الأخبار المقيده إلى غروب الشمس على ضرب من الاستحباب دون الفرض و الإيجاب و حكم المجنون و المغمى عليه، و الذى يبلغ و الذى يسلم بحكم الحائض على السواء و متى أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل أن يمضى من الوقت مقدار ركعه و جب عليه الصلاة على ما بيناه فإن عاد إليه الجنون قبل انقضاء الوقت أو عند انقضائه لم يلزمه قضاءها لأنه لم يلحق جميع الوقت الذى يمكنه أداء شىء من الفرض فيه.

و أما الصبى إذا بلغ فى خلال الصلاة بما لا- يفسد الصلاة من كمال خمس عشر سنة أو الإنبات و الوقت باق و جب عليه إتمام الصلاة، و إن بلغ بما ينافيها أعادها من أولها فأما الصوم فإنه يمسك بقيه النهار تأديبا و لا قضاء عليه.

و الدلوك و هو الزوال، و يعتبر بزياده الفىء من الموضع الذى انتهى عليه الظل دون أصل الشخص فإذا كان فى موضع لا- يكون للشخص ظل أصلا مثل مكة و ما أشبهها فإنه يعتبر الزوال بظهور الفىء فإذا ظهر الفىء دل على الزوال، و فى البلاد التى للشخص فىء تعرف الزوال بأن ينصب شخص فإذا ظهر له ظل فى أول النهار فإنه ينقص مع ارتفاع الشمس إلى نصف النهار فإذا وقفت الفىء فيعلم على الموضع فإذا زالت رجعت الفىء إلى الزيادة، و قد روى أن من يتوجه إلى الركن العراقى إذا استقبل القبلة و وجد الشمس على حاجبه الأيمن علم أنها قد زالت. فأما اعتبار الذراع و القدم و القامة

وما أشبه ذلك من الألفاظ التي وردت بها الأخبار فإنما هي لتقدير النافله. فإن النافله يجوز تقديمها هذا المقدار فإذا بلغ ذلك القدر كانت البدأ بالفرض أولى، وهذه الأوقات و التقديرات يراعى إذا كانت الشمس طالعه فأما إذا كانت السماء متغيمة و تحقق الزوال فينبغى أن يبادر بالصلاه لثلا يفوت وقت الفضل. فإن اتفق له ما يقطعه عنه و غلب في ظنه أنه قد مضى من الزوال مقدار ما كان يصلى فيه النوافل بدأ بالفرض و ترك النوافل إلى أن يقضيها و كذلك إذا غلب في ظنه تضيق الوقت المختار بدأ بالفرض لثلا- يفوته الصلاه. فإن أخبره غيره ممن ظاهره العدالة عمل على قوله و بدأ بالفرض لأنه قد تحقق دخول الوقت بتحقيقه زوال الشمس، و كذلك الأعمى يجوز له أن يقبل قول غيره في دخول الوقت فإن انكشف له بعد ذلك أنه كان قبل الوقت أعاد الصلاه و إن تبين أنه كان بعده كان ذلك جائزا و لم يلزمه شيء فأما مع زوال الأعذار و كون السماء مصحيه صحا حاسه لا يجوز أن يقبل قول غيره في دخول الوقت فإن كان ممن لا طريق له إلى معرفه ذلك استظهر حتى يغلب في ظنه دخول الوقت و يصلى إذ ذاك.

و حكم المحبوس بحيث لا يهتدى إلى الزوال و الأوقات حكم الأعمى سواء، و معرفه الوقت واجبه لثلا يصلى في غير الوقت فإن صلى قبل الوقت متعمدا أو ناسيا أعاد الصلاه فإن دخل فيها بأماره و غلب معها في ظنه دخوله، ثم دخل الوقت و هو في شيء منها فقد أجزأه فإن فرغ منها قبل دخول الوقت أعاد على كل حال.

و وقت المغرب غيبوبه الشمس و آخره غيبوبه الشفق و هو الحمره من ناحيه المغرب و علامه غيبوبه الشمس هو أنه إذا رأى الآفاق و السماء مصحيه و لا حائل بينه و بينها و رآها قد غابت عن العين علم غروبها، و في أصحابنا من يراعى زوال الحمره من ناحيه المشرق (١) و هو الأحوط. فأما على القول الأول إذا غابت الشمس عن البصر و رأى ضوئها على جبل يقابلها أو مكان عال مثل مناره إسكندريه أو شبهها فإنه يصلى و لا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت، و على الروايه الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل

ص: ٧٤

١- (١) قال في مفتاح الكرامه: إجماعا كما في السرائر، و عليه عمل الأصحاب كما في المعبر.

موضع تراه، وهو الأحوط.

و غيبوبه الشفق هو أول وقت العشاء الآخرة، و آخره ثلث الليل هذا وقت الاختيار فأما وقت الضرورة فإنه يمتد في المغرب إلى ربع الليل و في العشاء الآخرة إلى نصف الليل، و في أصحابنا من قال: إلى طلوع الفجر (١) فأما من يجب عليه القضاء من أصحاب الأعدار و الضرورات فإننا نقول ههنا: عليه القضاء إذا لحق قبل الفجر مقدار ما يصلى ركعه أو أربع ركعات صلى العشاء الآخرة و إذا لحق مقدار ما يصلى خمس ركعات صلى المغرب أيضا معها استحبابا، و إنما يلزمه وجوبا إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلى فيه أربع ركعات و قبل أن يمضى مقدار ما يصلى ثلاث ركعات المغرب، و في أصحابنا من قال: إذا غابت الشمس يختص بالمغرب مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات و ما بعده مشترك بينه و بين العشاء الآخرة إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلى فيه أربع ركعات فيختص بالعشاء الآخرة، و الأول أظهر و أحوط.

و يكره تسميه العشاء الآخرة بالعمه، و كذلك يكره تسميه صلاة الصبح بالفجر بل يسميان بما سما الله تعالى «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ» يعني المغرب و صلاة الصبح «وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ عَشِيًّا» يعني العشاء الآخرة «وَ حِينَ تُظْهِرُونَ» يعني الأولى، و إن سمي بغير ذلك لم يكن به إثم و لا عقاب، و صلاة الوسطى هي صلاة الظهر على ما روى في الأخبار.

و أما أول وقت صلاة الصبح فهو إذا طلع الفجر الثاني الذي يعترض في أفق السماء و يحرم عنده الأكل و الشرب على الصائم. و آخره طلوع الشمس و آخر وقت المختار طلوع الحمرة من ناحيه المشرق فمن لحق قبل طلوع الشمس ركعه على التمام كان قد أدرك الوقت، و يجب على أصحاب الضرورات عند ذلك صلاة الصبح بلا خلاف و إن لحق أقل من ذلك لم يكن عليه شيء.

ص: ٧٥

(١-١) قال الشهيد في الذكري، إنه يظهر من الصدوق في الفقيه، و في الخلاف اختصه لذوى الأعدار حيث قال: لا خلاف من أهل العلم في أن أصحاب الأعدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعه أنه يلزمه العشاء الآخرة.

فإذا أدرك من أول وقت الظهر دون أربع ركعات. ثم جن أو أغمى عليه أو حاضت المرأة لم يكن عليهم قضاء فإن لحقوا مقدار أربع ركعات كان عليهم قضاء الظهر.

والمسافر إذا قدم أهله قبل أن يخرج الوقت بمقدار ما يصلى فيه الصلاة على التمام أتم، وإن خرج بعد أن يمضى من الوقت مقدار ما يمكنه منه فرض الوقت كان عليه التمام، وإن خرج قبل ذلك قصر، وقد روى أنه يقصر إذا خرج قبل آخر الوقت بمقدار ما يصلى فيه فرض الوقت (١) فإن خرج بعده صلى على التمام خمس صلوات يصلى في كل وقت ما لم يتضيق وقت فريضه حاضره. من فاتته صلاة فوقتها حين يذكرها، وكذلك قضاء النوافل ما لم يدخل وقت فريضه، وصلاة الكسوف، وصلاة الجنائز، وركعتا الإحرام، وركعتا الطواف.

فأما أوقات النوافل المرتبه فإنه يصلى نوافل الزوال من بعد الزوال إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلى فيه فريضه الظهر، ونوافل العصر ما بين الفراغ من فريضه الظهر إلى خروج وقت المختار، ولا يجوز تقديم نوافل النهار قبل الزوال إلا يوم الجمعة على ما سنينه، ووقت نوافل المغرب عند الفراغ من فريضته، ووقت الوتيره بعد الفراغ من فريضه العشاء الآخرة فإن كان عليه صلاة اخرى ختم بهاتين الركعتين ووقت صلاة الليل بعد انتصاف الليل إلى طلوع الفجر الثاني فلا يجوز في أول الليل إلا قضاء أو يكون مسافرا يخاف الفوات أو من يمنعه آخر الليل مانع من مرض وغير ذلك فإنه يجوز له التقديم أول الليل والقضاء أفضل.

ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة الليل بعد أن يكون الفجر الأول قد طلع إلى طلوع الحمرة من ناحيه المشرق سواء طلع الفجر الثاني أو لم يطلع، وأن يصلى مع صلاة الليل فهو أفضل.

و الأوقات المكروهه لا يبتدء النوافل فيها خمس: بعد فريضه الغدا، وعند طلوع الشمس وعند قيامها نصف النهار إلى أن تزول إلا يوم الجمعة بعد فريضه العصر، وعند غروب الشمس فأما إذا كانت نافله لها سبب مثل قضاء النوافل أو صلاة زياره أو تحية مسجد أو

ص: ٧٤

(١- ١) لعله أشار إلى ما رواه في التهذيب: ص ٢٢٢ ج ٣ ح ٥٥٨ عن إسماعيل بن جابر.

صلاة إجماع أو طواف نافله فإنه لا يكره على حال.

و الصلاة قبل دخول وقتها لا يجزى على كل حال، و يكون بعد خروج وقتها قضاء و في وقتها أداء إلا أن الوقت الأول أفضل من الأوسط و الأخير غير أنه لا يستحق عقاباً و لا ذماً، و إن كان تاركاً فضلاً هذا إذا كان لغير عذر فأما إذا كان لعذر فلا حرج عليه على حال، و في أصحابنا من قال: يتعلق الفرض بأول الوقت. و متى أخره لغير عذر أثم و استحق العقاب غير أنه قد عفى عن ذلك (١) و الأول أبين في المذهب.

و يستحب أن يقضى من النوافل ما فات بالليل بالنهار و ما فات بالنهار بالليل.

تقديم الصلاة في أول الوقت أفضل في جميع الصلوات الخمس، و كذا صلاة الجمعة أكد فإنه إذا زالت الشمس يوم الجمعة بدأ بالفرض و ترك النوافل إلى بعد ذلك فإن كان الحر شديداً في بلاد حاره، و أرادوا أن يصلوا جماعه في مسجد جاز أن يردوا بصلاة الظهر قليلاً و لا يؤخر إلى آخر الوقت. فأما العشاء الآخرة فقد رخص في تأخيرها إلى ثلث الليل، و الأفضل تقديمها.

فصل: في ذكر القبلة و أحكامها

معرفة القبلة واجبه للتوجه إليها في الصلوات مع الإمكان، و استقبالها عند الذبيحة و احتضار الأموات و غسلهم و الصلاة عليهم و دفنهم و التوجه إليها واجب في جميع الصلوات فرائضها و سننها مع التمكن و ارتفاع الأعدار، و المكلفون على ثلاثة أقسام:

منهم من يلزمه التوجه إلى نفس الكعبة، و هو كل من كان مشاهداً لها بأن يكون في المسجد الحرام أو في حكم المشاهد بأن يكون ضريراً أو يكون بينه و بين الكعبة حائل أو يكون خارج المسجد بحيث لا يخفى عليه وجه الكعبة.

و القسم الثاني: من يلزمه التوجه إلى نفس المسجد، و هو كل من كان مشاهداً

ص: ٧٧

١- ١) قال المفيد في المقنعه و لكل صلاة من الفرائض الخمس وقتان: أول و آخر. فالأول لمن لا عذر له، و الثاني لأصحاب الأعدار، و لا ينبغي لأحد أن يؤخر الصلاة عن أول وقتها و هو ذاكر لها غير ممنوع منها فإن أخرها ثم اخترم في الوقت قبل أن يؤديها كان مضيعاً لها، و إن بقى حتى يؤديها في آخر الوقت أو فيما بين الأول و الآخر عفى عن ذنبه في تأخيرها

للمسجد أو في حكم المشاهد ممن كان في الحرم.

و القسم الثالث: من يلتزمه التوجه إلى الحرم، و هو كل من كان خارج الحرم و نائيا عنه.

و فرض الناس في التوجه على أربعة أقسام: فأهل العراق يتوجهون إلى الركن العراقي، و أهل الشام إلى الركن الشامي، و أهل اليمن إلى الركن اليماني، و أهل المغرب إلى الركن الغربي، و يلزم أهل العراق التياسر قليلا، و يعرف أهل العراق قبلتهم بأربعة أشياء:

أحدها: أن يكون الجدى خلف منكبه الأيمن.

و ثانيها: أن يكون الفجر موازيا لمنكبه الأيسر.

و ثالثها: أن يكون الشفق موازيا لمنكبه الأيمن.

و رابعها: أن يكون عين الشمس عند الزوال على حاجبه الأيمن. فإن فقد هذه الأمارات صلى إلى أربع جهات مع الاختيار الصلاه الواحدة، و مع الضروره يصلى إلى أى جهه شاء، و هذه أمارات قبله أهل العراق و من يصلى إلى قبلتهم من أهل المشرق. فأما من يتوجه إلى غير قبلتهم من أهل المغرب و الشام و اليمن فأماراتهم غير هذه الأمارات.

و قد تعلم القبلة بالمشاهده أو بخبر عن المشاهده توجب العلم أو بنصب قبله نصبها النبي صلى الله عليه و آله أو واحد من الأئمه عليهم السلام أو علم أنهم صلوا إليها فإن بجميع ذلك تعلم القبلة، و من كان بمكه خارج المسجد و جب عليه التوجه إلى المسجد مع العلم سواء غريبا أو قاطنا، و لا يجوز أن يجتهد في بعض بيوتها لأنه لا يتعذر عليه طريق العلم و من كان وراء جبل و هو في الحرم و أمكنه معرفه القبلة من جهه العلم لم يجز أن يعمل على الاجتهاد بل يجب عليه طلبه من جهه العلم، و من نأى عن الحرم فقد قلنا: إنه يطلب جهه الحرم مع الإمكان فإن كان له طريق يعلم معه جهه الحرم و جب عليه ذلك فإن لم يكن له طريق يعلم معه ذلك رجع إلى الأمارات التي ذكرنا، و عمل على غالب الظن فإن فقد الأمارات صلى إلى أربع جهات على ما قلناه فإن لم يتسع له الزمان

أولا يتمكن من ذلك صلى إلى أي جهة شاء، و على هذا إذا كانوا جماعة و أرادوا أن يصلوا جماعة جاز أن يقتدوا بواحد منهم إذا تساوت حالهم في التباس القبلة فإن غلب في ظن بعضهم جهة القبلة و تساوى ظن الباقيين جاز أيضا أن يقتدوا به لأن فرضهم الصلاة إلى أربع جهات مع الإمكان، و إلى واحدة منها مع الضرورة و هذه الجهة واحدة منها، و متى اختلف ظنونهم و أدى اجتهاد كل واحد منهم إلى أن القبلة في خلاف جهة صاحبه لم يجز لواحد منهم الاقتداء بالآخر على حال، و متى لزم جماعة الصلاة إلى أربع جهات لفقد الأمارات جاز أن يصلوا جماعة، و يقتدى كل واحد بصاحبه في الأربع جهات.

و إذا دخل غريب إلى بلد جاز له أن يصلى إلى قبله البلد إذا غلب في ظنه صحتها فإن غلب على ظنه أنها غير صحيحة و جب عليه أن يجتهد و يرجع إلى الأمارات الدالة على القبلة، و متى فقد أمارات القبلة أو يكون ممن لا يحسن ذلك و أخبره عدل مسلم بكون القبلة في جهة بعينها جاز له الرجوع إليه.

و الأعمى يجوز له أن يرجع إلى غيره في معرفه القبلة لأنه لا يمكنه معرفتها بنفسه، و المسافر يصلى الفريضة إلى القبلة لا يجوز له إلا ذلك، و لا- يصلى على الراحلة مع الاختيار. فإن لم يمكنه ذلك جاز له أن يصلى على الراحلة غير أنه يستقبل القبلة على كل حال لا يجوز له غير ذلك.

و أما النوافل فلا بأس أن يصلّيها على الراحلة في السفر في حال الاختيار، و كذلك حال المشى، و يستقبل القبلة فإن لم يمكنه استقبال بتكبيره الإحرام القبلة و الباقي يصلى إلى حيث تسير الراحلة، و يتوجه إليه في مشيه، و لا- يلزمه التوجه إلى القبلة حال الركوع أو السجود، و يجوز له أن يقتصر على الإيماء و إن لم يسجد على الأرض فإن كان راكبا منفردا و أمكنه أن يتوجه إلى القبلة كان ذلك هو الأفضل فإن لم يفعل لم يكن عليه شيء لأن الأخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها. هذا إذا لم يتمكن في حال كونه راكبا من استقبال القبلة فإن تمكن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها و يستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل، و كذلك الصلاة

في السفينه إذا دارت يدور معها حيث تدور فإن لم يمكنه صلى إلى صدر السفينه بعد أن يستقبل القبلة بتكبيره الإحرام، فأما حال شدة الخوف أو حال المطارده و المسايفه فإنه يسقط فرض استقبال القبلة، و يصلى كيف شاء و يمكن منه إيماء أو يقتصر على التكبير على ما سنبينه فيما بعد.

كل صلاة فريضة غير الصلاة الخمس مثل صلاة نذر أو قضاء فرض أو صلاة جنازه أو صلاة كسوف أو صلاة عيد لا يصلى على الراحله مع الاختيار، و يجوز ذلك مع الضروره لعموم أخبار المنع من ذلك، و يجوز أن يصلى النوافل على الراحله في الأمصار مع الضروره و الاختيار، و فعلها على الأرض أفضل، و متى كان الإنسان عالماً بدليل القبلة غير أنه اشتبه عليه الأمر لم يجز أن يقلد غيره في الرجوع إلى إحدى الجهات لأنه لا دليل عليه بل يصلى إلى أربع جهات مع الاختيار، و مع الضروره يصلى إلى أى جهه شاء، و إن قلد غيره في حال الضروره جازت صلوته لأن الجهه التي قلده فيها هو مخير في الصلاة إليها و إلى غيرها. يجوز للأعمى أن يقبل من غيره و يرجع إلى قوله: في كون القبلة في بعض الجهات سواء كان ذلك رجلاً أو امرأه عبداً كان أو حراً صبياً كان أو بالغاً، و إن لم يرجع إلى غيره و صلى برأى نفسه و أصاب القبلة كانت صلوته ماضيه، و إن أخطأ القبلة أعاد الصلاة لأن فرضه أن يصلى إلى أربع جهات مع الاختيار، و إن كان في حال الضروره كانت صلوته ماضيه، و لا يجوز له أن يقبل من الكافر، و من ليس على ظاهر الإسلام، و لا من الفاسق لأنه غير عدل، و إذا صلى البصير إلى بعض الجهات. ثم تبين أنه صلى إلى غير القبلة، و الوقت باق أعاد الصلاة، فإن كان صلى بصلوته أعمى و جب عليه أيضاً إعادة الصلاة، و كذلك إن صلى بقوله و لم يصل معه، و إن انقضى الوقت فلا إعادة عليه إلا أن يكون استدبر القبلة فإنه يعيدها على الصحيح من المذهب، و قال قوم من أصحابنا: لا يعيد (١) هذا

ص: ٨٠

١ - ١) و هو مختار السيد في الجمل و الناصريات، و نقل في مفتاح الكرامه هذا القول عن العجلي و المحقق و اليوسفي في كشفه، و العلامه في التذكرة و المختلف و المنتهى، و الشهيد في الدروس و البيان و الذكرى.

إذا خرج من صلاته فإن كان في حال الصلاة. ثم ظن أن القبلة عن يمينه أو عن شماله بنى عليه و استقبل القبلة و تممها، وإن كان مستدبر القبلة أعاد الصلاة من أولها بلا خلاف، وإن كان صلى بصلوته أعمى انحرف بانحراف فإن دخل الأعمى في صلوته بقول واحد. ثم قال له آخر: القبلة في جهه غيرها عمل على قول أعدلهما عنده فإن تساويا في العدالة مضى في صلوته لأنه دخل فيها بيقين فلا- ينصرف إلا بيقين. و مثله إذا دخل الأعمى في صلاة بقول بصير. ثم أبصر و شاهد أمارات القبلة صحيحه بنى على صلوته. و إن احتاج إلى تأمل كثير و يطلب أمارات و مراعاتها استأنف الصلاة لأن ذلك عمل كثير في الصلاة، و إن قلنا: إنه يمضى فيها لأنه لا دليل على انتقاله كان قويا غير أن الأحوط للعباده الأول. فإن دخل بصيرا في الصلاة ثم عمى تم صلوته لأنه توجه إلى القبلة بيقين ما لم يلتوا عن القبلة فإن التوى عنها التواء لا- يمكنه الرجوع إليها بيقين بطلت صلوته، و يحتاج إلى استينافها بقول من يسدده فإن كان له طريق رجع إليها و تم صلوته فإن وقف قليلا. ثم جاء من يسدده جازت صلوته و تممها إذا تساوت عنده الجهات فقد قلنا: إنه يصلى إلى أربع جهات مع الإمكان، و يكون مخيرا في حال الضروره فإن دخل فيها. ثم غلب على ظنه أن الجهه في غيرها مال إليها، و بنا على صلوته ما لم يستدبر القبلة فإن كان استدبرها أعاد الصلاة كما قلنا مع العلم سواء.

و إذا اجتهد قوم فأدى اجتهادهم إلى جهه واحده جازت صلوتهم إليها جماعه و فرادى فإن صلوا. ثم رأى الإمام في صلوته أنه أخطأ رجع إلى القبلة على ما فصلناه و أما المأمومون فإن غلب ذلك على ظنم فعلوا مثل ذلك، و إن لم يغلب على ظنهم ذلك بقوا على ما هم عليه و تمموا صلوتهم منفردين، و كذلك الحكم في بعض المأمومين سواء يجب على الإنسان أن يتبع أمارات القبلة كلما أراد الصلاة عند كل صلاة اللهم إلا- أن يكون قد علم أن القبلة في جهه بعينها أو ظن ذلك بأمارات صحيحه. ثم علم أنها لم يتغير جاز حينئذ التوجه إليها من غير أن يجدد اجتهاده في طلب الأمارات.

من صلى في السفينه استقبل بتكبيره الإحرام القبلة. فإن دارت دار معها مع

الإمكان فإن لم يمكنه صلى إلى صدر السفينه.

فصل: فيما يجوز الصلاة فيه من اللباس

يجوز الصلاة في القطن و الكتان و جميع ما ينبت من الأرض من أنواع الحشيش و النبات بشرطين:

أحدهما: أن يكون ملكا أو مباحا.

و ثانيها: أن يكون خاليا من نجاسه، فإن كان مغصوبا لم يجز الصلاة فيها، و يجوز الصلاة في الشعر و الوبر و الصوف إذا كان مما يؤكل لحمه بالشرطين المتقدمين و متى كان مما لا يؤكل لحمه لم تجز الصلاة فيه من أوبار الثعالب و الأرنب و غيرها و أما الخبز إذا كان خالصا فلا بأس بالصلاة فيه، و إن كان مغشوشا بوبر الأرنب و غيرها مما لا يؤكل لحمه لم تجز الصلاة فيها، و الإبريسم المحض لا يجوز لبسه، و لا يجوز الصلاة فيه و متى كان سلاه أو لحمته قطنا أو كتانا أو خزا خالصا جاز لبسه، و الصلاة فيه، و سواء كان القطن أو الكتان أو الخبز مثله أو أكثر منه بعد أن يكون في نفس الثوب فأما إذا خيط بالقطن أو الكتان لم يزل التحريم عنه بحال، و لا فرق بين أن يلبسه الإنسان منفردا أو يكون بطائه لقطن أو كتان أو ظهره أو يلبسه بينهما فإنه لا تجوز الصلاة فيه، و لو كان على جيبه أو ذيله أو مواضع منه خروق مخيط كره الصلاة فيه، و يكون مجزيه، و جلد ما يؤكل لحمه إذا كان مذكى يجوز لبسه و الصلاة فيه سواء كان مدبوغا أو لم يكن بالشرطين المتقدمين.

و ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلاة في جلده ذكى أو لم يذكى دبغ أو لم يدبغ، و يجوز استعماله و لبسه في غير الصلاة إذا ذكى و دبغ إلا الكلب و الخنزير فإنهما لا يطهران بالذكاه و الدبغ، و على هذا لا يجوز الصلاة في جلد الثعلب و الأرنب و سائر السباع و السنور و غيرها مما لا يحل أكله مما نذكره فيما بعد، و رويت رخصه في جواز الصلاة في الفنك و السمور (١) و الأصل ما قدمنا. فأما السنجاب و

ص: ٨٢

١- (١) روى الشيخ في التهذيب، ص ٢١١ ج ٢ ح ٨٢٦ عن علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود قال: لا بأس بذلك.

الحواصل فإنه لا خلاف أنه يجوز الصلاة فيهما.

وجلد الميتة لا- تطهر بالدباغ سواء أكل لحمه أو لم يؤكل، وكلما لا تتم الصلاة فيه منفردا جازت الصلاة فيه، وإن كان من إبريسم مثل التكه، والجورب والقلنسوه والخف والنعل، والتنزه عنه أفضل، والثوب إذا كان فيه تمثال وصوره لا يجوز الصلاة فيه، ويجوز للنساء الصلاة في الإبريسم المحض والتنزه عنه أفضل، ومن اشترى جلدا على أنه مذكى جاز أن يصلى فيه، وإن لم يكن كذلك إذا اشترى ذلك من سوق المسلمين ممن لا يستحل الميتة، ولا يجوز شراؤها ممن يستحل ذلك أو كان متهما فيه.

ويكره الصلاة في الثياب السود كلها ما عدا العمامة والخف فإنه لا بأس بالصلاة فيهما، وإن كانا سوادين، ويجوز للرجال الصلاة في ثوب واحد إذا كان صفيقا، وإن كان رقيقا كره له ذلك إلا أن يكون تحته مئزر يستر العوره.

ويكره أن يأتزر فوق القميص.

ويكره اشتمال الصماء، وهو أن يلتحف بالإزار، ويدخل طرفيه من تحت يده ويجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود، ويجوز أن يأتزر ببعض ثوب، ويرتدى ببعض الآخر فإن لم يكن معه إلا سراويل لبسه و طرح على عنقه خيطا أو تكة أو ما أشبههما.

ويكره للرجل أن يصلى في عمامه لا حنك لها، ولا يصلى الرجل و عليه لثام بل يكشف موضع جبهته للسجود وفاه لقراءة القرآن.

ويكره للمرأة النقاب في الصلاة، ولا يصلى الرجل و عليه قباء مشدود إلا بعد أن يحله إلا في حال الحرب.

ويكره الصلاة في الشمشك والنعل السندی، ويستحب الصلاة في النعل العربي ويجوز الصلاة في الخفين والجرموقين إذا كان لهما ساق.

ويكره للإمام في الصلاة ترك الرداء مع الاختيار، ويجوز ذلك عند الضرورة ولا يجوز الصلاة في الثوب الذي يكون تحت وبر الثعالب ولا الذي فوقه على ما وردت به الرواية (١) وعندى أن هذه الرواية محمولة على الكراهة أو على أنه إذا كان أحدهما

ص: ٨٣

رطبا لأن ما هو نجس إذا كان يابساً لا تتعدى فيه النجاسة إلى غيره.

و يكره الصلاة في القلنسوة و التكة إذا عملا من وبر ما لا يؤكل لحمه، و كذلك يكره إذا كانا من حرير محض.

و يكره الصلاة في الحديد المشهر مثل السكين و السيف فإن كان في غمد أو قراب فلا بأس به، و كذلك حكم المفتاح و الدرهم السود، و يجوز للرجل أن يصلي في ثوب المرأة إذا كانت مأمونه، و كذلك تصلي المرأة في ثوب الرجل، و إذا عمل كافر لمسلم ثوبا فلا يصلي فيه إلا بعد غسله، و كذلك إذا أصبغ له لأن الكافر نجس و سواء كان كافر أصل أو كافر رده أو كافر مله، و إذا استعار ثوبا من مستحل شيء من النجاسات أو المسكرات فلا يصلي فيه حتى يغسله.

و يكره للمرأة أن تصلي في خلاخل له صوت فإن كانت صماء لم يكن بالصلاة فيها بأس و لا بأس أن يصلي و في كمة طائر إذا خاف ضياعه، و لا- يصلي في ثوب فيه تماثيل، و لا في خاتم كذلك، و يجوز الصلاة في خرق الخضاب للرجال و النساء إذا كانت طاهرة.

فصل: في ذكر ما يجوز الصلاة فيه من المكان و ما لا يجوز

يجوز الصلاة في الأماكن كلها بشرطين:

أحدهما: أن يكون ملكا أو في حكم الملك بأن يكون مأذونا له فيه.

و الثاني: أن يكون خاليا من نجاسه. فإن صلى في مكان مغصوب مع الاختيار لم تجز الصلاة فيه. فلا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلاة فيه لأنه إذا كان الأصل مغصوبا لم تجز الصلاة فيه، و إن كان في مكان مغصوب و لا يمكنه الخروج منه بأن يكون محبوبا أو يخاف على نفسه في الخروج منه فإنه يجوز له الصلاة فيه، و متى أذن له المالك في الدخول إلى ملكه و التصرف فيه جاز له الصلاة لأن ذلك من جملة التصرف، و كذلك إذا دخل ملكه بغير إذنه و علم بشاهد الحال أنه لا يكره مالكة الصلاة فيه فإن الصلاة فيه صحيحة، و على هذا إذا دخل الإنسان ملك غيره في الصحارى و البساتين و غيرها فإنه يجوز أن يصلي فيها لأن من المعلوم أن أصحابها

لا يكرهون الصلاة فيها، وإنما الممنوع منه هو ما يعلم أن صاحبه كره له التصرف في ملكه على كل حال فلا يجوز له الصلاة فيه. فأما من حصل في ملك غيره بإذنه فأمر بالخروج منه أو نهاء عن المقام فيه فإن أقام في موضعه و صلى لم يجزه به صلاته، وإن تشاغل بالخروج فصلى في طريقه كانت صلوته ماضيه لأنه متشاغل بالخروج، وإنما قدم فرض الله تعالى على فرض غيره غير أن هذا إنما يجزيه إذا كان تضيق عليه الوقت و أما إذا كان أول الوقت فينبغي أن يقدم الخروج أولاً فإن لم يفعل و صلى لم يجزه صلوته.

و يكره الصلاة في اثني عشر موضعاً: وادي ضجنان، و وادي الشقره و البيداء و ذات الصلاصل، و بين المقابر إلا إذا جعل بينه و بين القبر عشره أذرع عن يمينه و عن شماله و قدامه و لا يعتبر ذلك من خلفه و قد روى جواز الصلاة إلى قبور الأئمة عليهم السلام خاصة في النوافل (١)، و الأحوط ما قدمناه، و أرض الرمل و السبخة إذا لم يتمكن الجبهه من السجود عليها، و معادن الإبل، و قرى النمل، و جوف الوادي، و جواد الطرق و الحمامات و ليس ذلك بمحذور لأنه إن صلى في هذه المواضع على الشرطين اللذين قدمنا ذكرهما كانت صلوته ماضيه، و يستحب أن يجعل بينه و بين ما يمر به ساتراً و لو عنزه و إن لم يفعل فلا يقطع صلوته بما يمر به كلب أو خنزير أو امرأة أو رجل و غير ذلك.

و يكره الفريضة جوف الكعبة فإن تضيق عليه الوقت و لم يمكنه الخروج منها جاز أن يصلى فيها و كذلك إن كان محبوساً فيها.

و أما النوافل فإنه مأمور بالصلاة فيها، و متى انهدم البيت جاز الصلاة إلى جهته و إن حصل فوق الكعبة روى أصحابنا أنه يصلى مستلقياً، و يصلى إلى البيت المعمور في السماء الثالثة أو الرابعة على الخلاف فيه إيماء، و يعرف البيت بالصراح، و إن صلى كما يصلى إذا كان جوفها كانت صلوته ماضيه سواء كان السطح له ستره من نفس البناء أو مفروضاً فيه الستره، و سواء وقف على سطح البيت أو على حائطه اللهم إلا أن يقف على

ص: ٨٥

طرف الحائط حتى لا يبقى بين يديه جزء من البيت فإنه لا يجوز حينئذ صلوته لأنه يكون حينئذ استدبر القبلة، وإذا صلى جوف الكعبة فلا فرق بين أن يصلى إلى بعض البنيان أو إلى ناحية الباب، وسواء كان الباب مفتوحاً أو لم يكن، وسواء كان للباب عتبة أو لم يكن فإن الصلاة جائزه في جميع هذه الأحوال، وسواء صلى منفرداً أو جماعة فإن الصلاة ماضيه، ومتى انهدم البيت و صلى جوف عرصته كان جائزاً إذا بقي من البيت جزء يستقبله على ما قلناه فوق الكعبة سواء.

مرايض الغنم لا بأس بالصلاة فيها، ولا يصلى على الثلج فإن لم يقدر على الأرض فرش فوقه ما يسجد عليه فإن لم يجد صلب يديه الثلج و سجد عليه مع الضرورة. فإن كان في أرض و حل أو في حال خوض الماء صلى إيماء و لا يسجد عليها، ولا يصلى في بيوت النيران و ليس ذلك بمحظور.

و الصلاة في الظواهر بين الجواد ليس به بأس، و يجوز الصلاة في البيع و الكنائس.

و يكره في بيوت المجوس فإن فعل رش الموضع بالماء فإذا جف صلى فيه.

و لا يصلى و في قبلته أو يمينه أو شماله صورته و تماثيل إلا أن يغطيها فإن كانت تحت رجله لم يكن به بأس.

و يكره أن يصلى و في قبلته نار في مجمره أو قنديل أو غيرهما، و كذلك يكره أن يكون في قبلته سيف مشهر إلا عند الخوف من العدو، و لا يصلى الرجل و إلى جنبه امرأة تصلى سواء كانت مقتديه به أو لم تكن كذلك فإن فعلاً بطلت صلوتها فإن صلت خلفه في صف بطلت صلاة من عن يمينها و شمالها، و من يحاذيها من خلفها، و لا تبطل صلاة غيرهم، و إن صلت بجنب الإمام بطلت صلوتها و صلاة الإمام، و لا تبطل صلاة المأمومين الذين هم وراء الصف الأول فإن كانت بين يديه أو عن يمينه أو شماله قاعده لا تصلى أو من خلفه، و إن كانت تصلى لم يكن صلاة واحد منهما باطله فإن اجتمعا في محمل صلى الرجل أولاً أو المرأة و لا يصليان معا في حاله واحده.

و تكره الصلاة في موضع بين حائط قبلته من بول أو قدر، و كذلك تكره الصلاة في بيت فيه مجوسى، و لا تكره إذا كان فيه يهودى أو نصرانى.

و يكره أن يكون بين يديه مصحف مفتوح أو شيء مكتوب لأنه يشغله عن الصلاة و يستحب أن يكون جميع مكان المصلى طاهرا لا نجاسه فيه غير أنه متى كان موضع سجوده طاهرا و على الباقي نجاسه يابس لا تتعدى إليه أجزاء صلوته سواء تحركت بحركته أو لم يتحرك بأن يكون النجاسه فى أطرافه.

فصل: فى ستر العوره

ستر العورتين اللتين هما القبل و الدبر واجب على الرجال، و الفضل فى ستر ما بين السره إلى الركبه، و ستر الركبتين مع ذلك، و أفضل من ذلك أن يكون عليه ثوب صفيق أو إزار فإن انكشف عورتاه فى الصلاة و جب عليه سترهما و لا تبطل صلوته سواء كان ما انكشف عنه قليلا- أو كثيرا بعضه أو كله. فأما العريان فإن قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطفى به و جب عليه أن يستره فإن لم يقدر و وجد موضعا يستر فيه و جب عليه أيضا ذلك و يصلى قائما، و إن لم يقدر على ذلك و كان فى موضع لا يراه أحد صلى قائما، و إن كان بحيث لا- يأمن أن يطلع عليه غيره صلى من جلوس فإن كانوا جماعه صلوا صفا واحدا من جلوس، و يتقدمهم إمامهم بركبته، و إن كان مع واحد منهم ثوب صلى بهم ذلك، و إن لم يكن أقرأهم صلى منفردا.

و يستحب له أن يعير ثوبه لغيره واحدا واحدا حتى يصلوا كلهم، مع ستر العوره فإن لم يفعل لم يجب عليه ذلك. فأما المرأة الحرة فإنه يجب عليها ستر رأسها و بدنهما من قرنها إلى قدمها، و لا يجب عليها ستر الوجه و الكفين و ظهور القدمين، و إن سترته كان أفضل، و الفضل لها فى ثلاثه أثواب: مقنعه و قميص و درع، و أما الأمه فلا يجب عليها ستر رأسها سواء كانت مطلقه أو مدبره أو أم ولد مزوجه كانت أو غير مزوجه.

فإن كانت مكاتبه مشروطا عليها فهى كالقن سواء، و إن كانت مطلقه و قد أدت بعض مكاتبها أو انعتق بعضها أو كان بعضها حرا من غير مكاتبه فعلت ما تفعله الحرة سواء.

فإن أعتقت المملوكه فى حال الصلاة و قدرت على ثوب تطفى رأسها و جب عليها أخذه

و تغطيه الرأس به، و إن لم تتم لها ذلك إلا بأن تمشى إليه خطوا قليله من غير أن تستدبر القبلة كان مثل ذلك، و إن كان بالبعد منها و خافت فوات الصلاه أو احتاجت إلى استدبار القبلة صلت كما هى و ليس عليها شيء و لا تبطل صلوتها لأنه لا دليل على ذلك و أما ما عدا الرأس فإنه يجب عليها تغطيته من جميع جسدها لأن الأخبار وردت بأن لا يجب عليها ستر الرأس، و لم ترد بجواز كشف ما عداه.

و لا بأس أن يصلى الإنسان فى ثوب و إن لم يزر جيبه و إن كان فى الثوب خرق لا يوارى العوره لا بأس به فإن حاذى العوره لم يجز.

و صفه الثوب أن يكون صفيقا لا ترى ما تحته فإن ظهر البشرة من تحته لم يجز لأنه لا يستر العوره. فإن لم يجد ثوبا يستر العوره و وجد جلدا طاهرا أو ورقا أو قرطاسا أو شيئا يمكنه أن يستر عورته و جب عليه ذلك على ما بيناه فإن وجد طينا و جب أن يطين عورته به فإن لم يجد و وجد نقبا دخل فيه و صلى فيه قائما فإن لم يجد صلى من قعود على ما فصلناه. فإن وجد ما يستر بعض عورته و جب عليه ستر ما قدر عليه فإن أعاره غيره ثوبا أو وهبه له و جب عليه قبوله و ستر عورته به لأنه صار متمكنا فإذا كانوا جماعة عراه مع واحد ثوب يعير واحد بعد واحد و جب عليهم قبوله، و لا يصلوا عراه.

فإن خافوا فوات الوقت صلوا عراه و لم ينتظروا الثوب، و كذلك إن كانوا فى سفينه و لم يكن لجمعهم موضع و كان لواحد انتظروا حتى يصلى واحد واحد قائما فى موضعه فإن خافوا فوات الوقت صلوا من قعود، و إن أرادوا أن يصلوا جماعة جلس إمامهم وسطهم و لا يتقدمهم إلا بركبته إلا ان يكون مستور العوره فيخرج حينئذ عنهم فإن كن نساء و رجالا صلى الرجال منفردين عن النساء لأنه لا يمكنهن الوقوف معهم فى الصف فتفسد صلاه الجميع، و إن وقفن خلفهم نظرن إلى عورات الرجال، و إن كان بينهن و بينهم حائل جاز ذلك، و إلا صلى كل واحد من الفريقين منفردا.

و لا بأس أن يصلى الرجل فى قميص واحد و إزاره محلولة واسع الجيب كان أو ضيقه دقيق الرقبه كان أو غليظه كان تحته مئزر أو لم يكن، و الأفضل أن يكون تحته مئزرا، و يزر القميص على نفسه فأما شد الوسط فمكروه.

و الصبيه التي لم تبلغ فلا يجب عليها تغطيه الرأس و حكمها حكم الأمه، و إن بلغت في حال الصلاه بالحوض بطلت صلواتها، و إن بلغت بغير ذلك فعليها ما على الأمه إذا أعتقت سواء.

فصل: فيما يجوز السجود عليه، و ما لا يجوز

لا يجوز السجود إلا على الأرض أو ما أنبتت الأرض مما لا يؤكل و لا يلبس بشرطين:

أحدهما: أن يكون له التصرف فيه إما بالملك أو الإذن.

و الثاني: أن يكون خاليا من نجاسه فأما الوقوف عليه فإنه يجوز و إن كان عليه نجاسه إذا كانت يابسه لا تتعدى إليه، و إن كانت رطبه لم يجز، و التنزه عنه أفضل، و على هذه الجملة لا يجوز السجود على الكتان و القطن و الصوف و الشعر و الوبر و الجلود كلها مذكاه كانت أو غير مذكاه مدبوغه كانت أو غير مدبوغه مما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه، و كذلك الكحل و الزرنيخ و النوره و جميع المعادن من يجوز السجود عليه، و الثمار كلها و المطعومات لا. يجوز السجود عليها، و كذلك الكحل و الزرنيخ و النوره و جميع المعادن من الذهب و الفضة، و الصفر و النحاس و الحديد و غير ذلك لا يجوز السجود عليها كله. فأما القير و القفر (١) فلا يجوز السجود عليهما مع الاختيار فإن اضطر إلى ذلك بأن لا يكون بحيث لا يقدر على غيره و لا معه ما يغطيه به جاز السجود عليه و كذلك إن كان في أرض رمضاء جاز أن يسجد على ثوب يقى به الحر و إن كان قطناً أو كتاناً، و لا يجوز أن يسجد على ما هو بعض له مثل يده أو كفه أو ساعده أو غير ذلك. فأما ما ينبت من غير المأكولات و الملابس فإنه يجوز السجود عليه من سائر أنواع الحشيش، و كذلك إذا حصل في موضع قدر لا يقدر على مكان طاهر جاز أن يسجد على القطن أو الكتان إذا لم يقدر على سواهما، و يجوز السجود على الجص و الآجر و الحجر و الخشب، و لا يجوز على الزجاج، و لا على الرماد، و يجوز أن يترك كفا

ص: ٨٩

(١-١) القفر: شيء يشبه الزفت، و رائحته كرائحه القير. مجمع.

من حصا على البساط يسجد عليه، و لا- يسجد على الصهروج، و السجاده إذا كانت معموله بالخياط جاز السجود عليها و إن عمل بالسيور و كانت ظاهره يقع الجبهه عليها لم يجز و كذلك حكم الحصر و ما يعمل من نبات الأرض.

و يكره السجود على القرطاس إذا كان مكتوبا لمن يحسن القراءة فإن كان خاليا من الكتابه أو لا يحسن أن يقرأها أو كان الموضع مظلما زالت الكراهه، و البوارى و الحصر و كلما عمل من نبات الأرض غير القطن و الكتان إذا أصابها نجاسه مائه مثل البول و ما أشبهه و جففتها الشمس جاز السجود عليها. فأما غير ذلك من الثياب فإنه لا يطهر بالشمس، و إن جففته الريح أو الفىء لم يجز السجود عليها، و حكم الأرض إذا كانت عليها نجاسه مائه حكم البوارى و الحصر سواء، و متى كانت النجاسه جامده لا يطهرها غير الغسل بالماء، و لا يجوز أن يسجد على ما هو لابس له فإن خاف الرمضاء جاز أن يسجد على كفه فإن لم يكن معه ثوب سجد على كفه، و إذا حصل فى ثلج و لم يكن معه ما يسجد عليه جاز أن يسجد عليه إذ أمكن جبهته من السجود عليه.

فصل: في حكم الثوب و البدن و الأرض إذا أصابته نجاسه و كيفية تطهيره

قد فصلنا فى كتاب الطهاره النجاسه التى يجب إزاله قليلها و كثيرها، و ما لا يجب إزاله قليلها و لا كثيرها، و ما يجب إزاله قليلها و لا كثيرها، و ما يجب إزاله كثيرها دون قليلها. فلا وجه لا عادته. فمتى صلى فى ثوب نجس متعمدا أعاد الصلاه على كل حال، و إن صلى ساهيا و الوقت باق أعاد، و إن خرج الوقت و كان علم حصول النجاسه فى ثوبه فلم يزله أعاد، و إن لم يعلم أصلا إلا بعد أن صلى و قد خرج الوقت فلا- إعاده عليه، و حكم الظن فى هذا الباب حكم العلم سواء. فإذا علم فى حال الصلاه أن ثوبه نجس طرحه و صلى فى غيره بقيه الصلاه، و إن لم يكن عليه غيره و بالقرب منه ثوب و أمكنه أخذه من غير أن يستدبر القبلة أخذه و تمم صلوته، و إن لم يمكنه إلا بقطع الصلاه فالأحوط قطعها و أخذ الثوب أو غسل النجاسه و استأنف الصلاه، و إن لم يقدر على غيره أصلا صلى عريانا إيماء، و من كان معه ثوبان: أحدهما نجس و اشتبها عليه

صلى في كل واحد منهما منفردا تلك الصلاة، و في أصحابنا من قال ينزعهما و يصلى عريانا (١) فإن كانت ثيابا كثيرة واحد منها نجس صلى في ثوبين منها في كل واحد منهما تلك الصلاة لأن فيها طاهرا بيقين، و إن كانت ثيابا كثيرة واحد منهما طاهر و الباقي نجس و أمكنه الصلاة في كل واحد منها فعل ذلك، و إن خاف الفوات أو شق عليه ذلك تركها و صلى عريانا، و إذا كان معه ثوب واحد و أصابته نجاسه نزع و صلى عريانا فإن لم يمكنه خوفا من البرد أو غيره صلى فيه. ثم يعيدها في ثوب طاهر إذا أصاب ثوبه نجاسه لا يعرف موضعها و جب عليه غسله كله. فإن علم النجاسة في إحدى الكمين و جب عليه غسلهما فإن لم يكن معه ماء يغسله به صلى عريانا إن أمكنه و إلا صلى فيه. ثم أعاد الصلاة. فإن نجس أحد كمينيه. ثم قطع أحدهما لم يجز له التجزى، و كذلك إن أصاب موضعا من الثوب. ثم قطعه بنصفين لا يجوز التجزى و يصلى عريانا أو يقطعه و يصلى في كل واحد على الانفراد، و إذا أصاب الأرض نجاسه و لم يعرف موضعها فإن كان الموضع محصورا تجنبه و صلى في غيره مثل بيت و دار و ما أشبه ذلك، و إن كان فضاء من الأرض صلى كيف شاء لأن هذا يشق، و الأصل الطهارة. هذا إذا لم يكن معه ما يسجد عليه فأما إن كان معه ما يسجد عليه سجد عليه.

دم الحيض يجب غسله و يستحب حته و قرصه، و ليسا بواجبين فإن اقتصر على الغسل أجزاءه فإن بقي له أثر استحباب صبغه بالمشق أو بما يغير لونه.

يجوز الصلاة في ثوب الحائض ما لم يعلم فيه نجاسه، و كذلك في ثوب الجنب فإن عرق فيه و كانت الجنابة عن حرام روى أصحابنا أنه لا تجوز الصلاة فيه، و إن كان من حلال لم يكن به بأس، و يقوى في نفسى أن ذلك تغليظ في الكراهية دون فساد الصلاة لو صلى فيه.

و المنى لا يجوز الصلاة في قليلة و كثيرة و لا يزيله غير الغسل بالماء. المذى و الوذى طهران.

و لا يجوز الصلاة في ثياب الكفار التي باشروها بأجسامهم الرطبة أو كانت الثياب

ص: ٩١

(١- ١) هذا مذهب ابن إدريس و ابن سعيد على ما نقل عنها في مفتاح الكرامة.

رطبه سواء كانوا متدينين بذلك أو لم يكونوا كذلك، و لا بأس بثياب الصبيان ما لم يعلم فيها نجاسه.

و النجاسة إذا كانت يابسة لا ينجس بها الثوب. العلقه نجسه و كذلك المنى من سائر الحيوان. إذا جبر عظم بعظم ميت لا يجب قلعه لأن العظم لا ينجس بالموت فإن كان من حيوان نجس العين كالكلب و الخنزير ففيه ثلاث مسائل:

أحدها: أنه يمكنه قلعه من غير مشقه فإنه يجب قلعه بلا خلاف.

الثانية: يمكنه قلعه بمشقه بأن يكون قد نبت عليه اللحم، و لا يخاف على النفس من قلعه فإنه لا يجب قلعه لقوله تعالى «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١).

الثالثة: أن يخاف على النفس من قلعه فلا يجب أيضا قلعه للآية، و الذي يجب عليه قلعه من غير مشقه متى لم يقلعه و صلى بطلت صلواته لأنه حامل للنجاسة و على السلطان إجباره على ذلك فإن مات و لم يقلع فلا يجوز قلعه. إذا اضطربت سن الإنسان و تحركت و لم تر قيل: كان له أن يربطها بشيء طاهر كالفضه و الذهب و الحديد و نحو ذلك لأن جميعه طاهر.

و يكره أن يصل شعره بشعر غيره رجلا كان أو امرأه فإن فعلت المرأة لزوجها ذلك لم يكن عليها شيء و الأفضل تركه، و الماشطه لا ينبغي أن تفعل ذلك فإن فعلت و وصلت شعرها بشعر غير الآدمي مما هو طاهر كان جائزا.

إذا بال الإنسان على الأرض فتطهيره أن يطرح عليه ذنوب من ماء، و يحكم بطهاره الأرض و طهاره الموضع الذي ينتقل إليه ذلك الماء، فإن بال اثنان و جب أن يطرح مثل ذلك، و على هذا أبدا لأن النبي صلى الله عليه و آله أمر بذنوب من ماء على بول الأعرابي.

الماء الذي يزال به النجاسة نجس لأنه ماء قليل خالطه بنجاسه، و في الناس من قال: ليس بنجس إذا لم يغلب على أحد أو أوصافه بدلاله أن ما بقى في الثوب جزء منه و هو طاهر بالإجماع فما انفصل عنه فهو مثله، و هذا أقوى، و الأول أحوط، و الوجه

ص: ٩٢

فيه أن يقال: إن ذلك عفى عنه للمشقة.

إذا بال فى موضع فإنه يزول نجاسته بسته أشياء:

أحدها: أن يكثر عليها الماء حتى يستهلكه فلا يرى له لون ظاهر و لا رائحه.

الثانى: أن يمر عليه سيل أو ماء جارى فإنه يطهر.

الثالث: أن يحفر الموضع فى حال رطوبه البول فينقل جميع الأجزاء الرطبه و يحكم بطهاره ما عداه.

الرابع: أن يحفر الموضع و ينقل ترابه حتى يغلب على الظن أنه نقل جميع الأجزاء التى أصابها النجاسه.

الخامس: أن يجىء عليها مطر أو يجىء عليها سيل فيقف فيه بمقدار ما يكثره من الماء.

السادس: أن يجف الموضع بالشمس فإنه يحكم بطهارته فإن جف بغير الشمس لم يطهر، و حكم الخمر حكم البول إذا أصاب الأرض إلا إذا جففتها الشمس فإنه لا يحكم بطهارته، و حملة على البول قياس لا يجوز استعماله، و إذا أصاب الخمر الأرض فطريق تطهيرها ما قدمناه، و لا- يحكم مع بقاء أحد أو أوصافها لونها أو رائحتها لأدن بقاء أحد الأمرين يدل على بقاء العين إلا- أن يظن أن رائحته بالمجاوره فحينئذ يحكم بطهارته، و بول المرطوب و المحرور حكمه حكم واحد، و إذا أصاب الأرض بول و جففتها الشمس جاز التيمم فيها.

و قد قدمنا كراهيه الصلاه إلى شىء من القبور و فصلناه. فأما إذا نبش قبر و أخذ ترابه و قد صار الميت رميما و اختلط بالتراب فلا يجوز السجود على ذلك التراب لأنه نجس فإن لم يعلم أن هناك ميتا اختلط بالتراب جاز و الأولى تجنبه احتياطاً، و إلا فالأصل الطهاره فإن كان القبر طريا و علم أنه لم ينبش فلا تبطل الصلاه عليها و السجود و إن كان مكروهاً. فأما إذا كانت مقبره مجهوله فلا يدري هى منبوشه أم لا فالصلاه تجزى و إن كان الأولى تجنبها.

و النجاسه على ضربين: مائع و جامد. فالمائع قد بينا كيفية تطهيرها من

الأرض، و الجامد لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون عينا قائمه متميزه عن التراب أو مستهلكه فيه فإن كانت عينا كالعذره و الدم و غيرهما، و جلد الميتة و لحمه نظرت فإن كانت نجاسه يابسه فإذا إزالتها عن المكان كان مكانها طاهرا، و إن كانت رطبه فإذا إزالتها و بقيت رطوبتها في المكان فتلك الرطوبه بمنزله البول، و قد مضى حكمه، و إن كانت العين مستهلكه فيها كجلود الموتى و لحومهم و العذره و نحو ذلك فهذا المكان لا يطهر بصب الماء عليه، و إنما يجوز السجود عليه بأحد أمرين: قلع التراب حتى يتحقق أنه لم يبق من النجاسه شىء بحال، و الثانى: أن يتطين المكان بطين طاهر فيكون حائلا، دون النجاسه فيجوز السجود على الحائل فإن ضرب لنا لا يجوز السجود عليه فإن حمله المصلى معه لم تجز صلوته لأنه حامل النجاسه. فإن طبخ آجرا طهرته النار و كذلك الجص، و يكره أن يبنى المسجد بذلك اللبن، و مواضع التراب فإن فعل تجنب السجود عليه و جاز أن يبنى به الحيطان. إذا أصابت الأرض نجاسه و تعين الموضع لم يسجد عليه، و إن لم يتعين الموضع و تعينت الناحيه التى فيها النجاسه تجنبها و إن لم يتعين له أصلا صلى كيف شاء لأن معرفه ذلك لا طريق إليه و يشق لأنه ربما لا يتعين له جميع ذلك أصلا فيؤدى إلى أن لا يصلى على الأرض أصلا.

إذا كانت العمامة على أحد طرفيها نجاسه و الطرف الآخر طاهر فترك الطاهر على رأسه و الطرف الآخر على الأرض أو على سريره و واقف عليه فتحرك بحركته أو لم يتحرك صحت صلوته لأنه ليس بحامل للنجاسه و لا بلبس لثوب نجس.

و متى شد جبلا فى كلب أو فى سفينه فيها نجاسه إما فى موضع النجاسه أو فى موضع طاهر، و الطرف الآخر معه سواء كان واقفا عليه أو فى يده أو مشدودا به فإنه لا تبطل صلوته لأنه لا دليل عليه.

من حمل حيوانا طاهرا مثل الطيور و غيرها أو مثل حمل صغير أو صبيا صغيرا لم تبطل صلوته فإن حمل ما هو نجس مثل الكلب و الخنزير و الأرنب و الثعلب بطلت صلوته، و إن حمل قاروره فيها نجاسه مشدوده الرأس بالرصاص فجعلها فى كفه أو فى جيبه بطلت صلوته لأنه حامل للنجاسه، و فى الناس من قال: لا تبطل قياسا على حمل

حيوان في جوفه نجاسه، و الأول أصح.

التختم بالذهب حرام على الرجال، وكذا لبس الحرير، ومباح ذلك للنساء، و لبس الثياب المقدمه بلون من الألوان، و التختم بالحديد مكروه في الصلاة.

و لا يجوز للمشركين دخول شىء من المساجد لا ياذن و لا بغير إذن، و لا يحل المسلم أن يأذن له في ذلك لأن المشرك نجس و المساجد تنزه من النجاسات.

فصل: في ذكر الأذان والإقامة وأحكامهما

الأذان و الإقامة سنتان مؤكدتان في الخمس صلوات المفروضات في اليوم و الليله للمنفرد، و أشدهما تأكيداً الإقامة، و هما واجبتان في صلاة الجماعة، و متى صلى جماعه بغير أذان و إقامة لم يحصل فيه فضيله الجماعة و الصلاة ماضيه، و أكد الصلوات بأن يفعلها فيها ما يجهر فيها بالقراءة، و أكد من ذلك المغرب و الغداه لأنهما لا يقصران في سفر و لا حضر و لا يجوز الأذان و الإقامة بشىء من النوافل. فأما قضاء الفرائض فيستحب فيه الأذان و الإقامة كما يستحب في الأداء و يجب في الموضع الذي يجب و هو إذا صلوا جماعه قضاء، و متى دخل المنفرد في الصلاة من غير أذان و إقامة استحب له الرجوع ما لم يركع و يؤذن و يقيم و يستقبل الصلاة فإن ركع مضى في صلوته، و الأذان مأخوذ من الوحي النازل عن النبي صلى الله عليه و آله دون الرؤيا و المنام، و الترجيع غير مسنون في الأذان و هو تكرار التكبير و الشهادتين في أول الأذان فإن أراد ينبه غيره جاز تكرار الشهادتين و التثويب مكروه في الأذان و هو قول: الصلاة خير من النوم في صلاة الغداه و العشاء الآخره و ما عدا هاتين الصلوتين فلا خلاف أنه لا تثويب فيها يعتد به.

و يشتملان على الواجب و المسنون، و الواجب فيهما الترتيب لأنه لا يجوز تقديم بعض الفصول على بعض.

و المسنون عشره أشياء: أن يكون على طهاره، و أشدها تأكيداً في الإقامة، و أن يكون مستقبل القبلة و لا يتكلم في حالهما، و يكون قائماً مع الاختيار، و لا يكون ماشياً و لا راكباً، و يرتل الأذان و يحدر الإقامة، و لا يعرب أواخر الفصول، و يفصل

بينهما بجلسه أو سجده أو خطوه أو ركعتي نافله إلا في المغرب فإنه لا نافله قبل الفريضة لضيق الوقت، وأشدّها تأكيداً في الإقامة، و من شرط صحتها دخول الوقت، وقد روى جواز تقديم الأذان لصلاة الغداة تنبيهاً للنائم (١) ولا بد من إعادته بعد دخول الوقت ولا فرق بين أن يكون الأذان في المناره أو على الأرض، والمناره لا يجوز أن تعلّى على حائط المسجد.

ويكره الأذان في الصومعه وإن وضع إصبعيه في أذنيه في حال الأذان كان جائزاً وإن لم يفعل لم يكن به بأس، ويستحب رفع الصوت بالأذان من غير أن يبلغ ما يقطع صوته، وإن تكلم في خلال الأذان جاز له البناء وإن كان في الإقامة استحباب له الاستقبال إذا كان الكلام لا يتعلق بالصلاة فأما إذا تعلق جاز البناء عليه. السكوت الطويل بين فصول الأذان يبطل حكمه، ويستحب معه الاستقبال والقليل لا. يوجب ذلك. وأواخر الفصول موقوفه غير معرّبه فإن أعرب لم يبطل حكمه. من نام في خلالهما أو أغمى عليه ثم انتبه أو أفاق استحباب له استينافه، وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأنه ليس من شرطها الطهارة. فأما الإقامة فأشدّها تأكيداً في الاستيناف فإذا أذن في بعض الأذان. ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام استأنف الأذان، وإن أذن بعض الأذان وأغمى عليه و تمم غيره أو أذن إنسان آخر. ثم أفاق الأول جاز له البناء عليه، وإن استأنفه كان أفضل، وإن تمم الأذان. ثم ارتد جاز لغيره أن يقيم، ويعتد بذلك الأذان لأنه وقع صحيحاً في الأول، وحكم بصحته، ولا يبطل إلا بدليل، وإن فاتته صلوات كثيرة أذن لكل واحد منهما و يقيم إذا أراد القضاء وإن أذن للأولى و أقام و اقتصر على الإقامة في باقي الصلوات كان أيضاً جائزاً، ومن جمع بين صلوتين أذن و أقام للأولى منهما و يقيم للأخرى بلا أذان سواء جمع بينهما في وقت الأولى أو الثانية، ولا أذان ولا إقامة إلا لصلوات الخمس المفروضات، ولا يؤذن ولا يقيم لغيرها كصلاة الكسوف والاستسقاء والعيدين وغير ذلك، ويكفي أن يقال: الصلاة الصلاة، وليس على النساء أذان ولا إقامة فإن فعلن كان لهن فيه الثواب غير أنهن لا يرفعن أصواتهن بحيث يسمعن الرجال، و

ص: ٩٦

(١-١) رواه في التهذيب ج ٢ ص ٥٣ ح ١٢٨ عن ابن سنان.

إن أذنت المرأة للرجال جاز لهم أن يعتدوا به و يقيموا لأنه لا مانع منه.

و يستحب للإنسان أن يقول مع نفسه مثل ما يسمع من فصول الأذان، و روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: يقول إذا قال حي على الصلاة: لا- حول و لا- قوه إلا- بالله إلا أن يكون في حال الصلاة فإنه لا يقول ذلك، و لا فرق بين أن يكون فريضه أو نافله إلا أنه متى قاله في الصلاة لم تبطل صلواته فإذا لم يقل ذلك و فرغ من الصلاة كان مخيراً إن شاء قاله، و إن شاء لم يقله ليس لأحدهما مزيه على الآخر إلا من حيث كان تسيحاً أو تكبيراً لا من حيث كان أذاناً هذا في جميع فصول الأذان و الإقامة إلا في قوله: حي على الصلاة فإنه متى قال: ذلك مع العلم بأنه لا يجوز فإنه يفسد الصلاة لأنه ليس بتحميد و لا تكبير بل هو كلام الأدميين المحض. فإن قال بدلاً من ذلك: لا حول و لا قوه إلا بالله لم تبطل صلواته، و كل من كان خارج الصلاة و سمع المؤذن فينبغي أن يقطع كلامه إن كان متكلماً، و إن كان يقرأ القرآن فالأفضل له أن يقطع القرآن و يقول كما يقول المؤذن لأن الخبر على عمومته، و روى أنه إذا سمع المؤذن يؤذن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله أن يقول: و أنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمداً عبده و رسوله رضيت بالله ربا و بالإسلام ديناً و بمحمد رسولاً، و بالأئمة الطاهرين أئمة، و يصلى على النبي و آله. ثم يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة و الصلاة القائمة آت محمد الوسيلة و الشفاعة و الفضيلة و ابثه المقام المحمود الذي وعدته و ارزقني شفاعته يوم القيامة، و يقول عند أذان المغرب: اللهم هذا إقبال ليلتك و إدبار نهارك و أصوات دعائك فاغفر لي.

و يستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً عارفاً بالمواقيت مضطجعاً بها، و أن يكون صيماً لتكثر الانتفاع بصوته، و أن يكون حسن الصوت مرتلاً- مبيناً للحروف مفصلاً بها و يرتل الأذان و يحدر الإقامة مع بيان ألفاظها فإن أدرج الأذان أو رتل الإقامة كان مجزياً، و يكره أن يلتوى بيدنه كله عن القبلة في حال الأذان، أو رتل الإقامة كان مجزياً، و يكره أن يلتوى بيدنه كله عن القبلة في حال الأذان، و لا يبطل ذلك الأذان فأما الإقامة فلا بد فيها من استقبال القبلة، و إن أذن الصبي غير البالغ كان جائزاً، و يكره أن يكون المؤذن أعمى لأنه لا يبصر الوقت فإن كان معه من يسدده

و يعرفه من البصراء كان ذلك جائزاً، ولا يلزم أن يكون المؤذن من قوم بأعيانهم، ولا من نسب مخصوص بل كل من قام به كان سائغاً له، وإذا تشاح الناس في الأذان أقرع بينهم لقول النبي صلى الله عليه وآله: لو يعلم الناس ما في الأذان والصف الأول. ثم لم تجدوا إلا أن يستهموا عليه لفعّلوا فدل على جواز الاستهماء فيه، ويجوز أن يكون المؤذنون اثنين اثنين إذا أذنوا في موضع واحد فإنه أذان واحد فأما إذا أذن واحد بعد الآخر فليس ذلك بمسنون ولا مستحب، ولا بأس أن يؤذن جماعة كل واحد منهم في زاوية من المسجد لا مانع منه. إذا وجد من يتطوع بالأذان فلا يجوز أن يقدم غيره، ويعطى شيئاً من بيت المال فإن لم يوجد من يتطوع به كان للإمام أن يعطيه شيئاً من بيت المال بعينه على حاله من سهم المصالح، ولا يكون من الصدقات ولا من الأحماس لأن لذلك أقواماً مخصوصين، وإن أعطى الإمام من مال نفسه ذلك مع وجود من يتطوع به كان له ذلك، والأذان فيه فضل كبير وثواب جليل وكذلك الإقامة فإن جمع بينهما كان أفضل فإن أضاف إليهما أو إلى واحد منهما الإمامة كان أفضل، وأما الإمامة بانفرادها أفضل من الأذان والإقامة بانفرادهما لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يأمر الناس ولا يؤذن ولا يقيم بل يقوم بهما غيره، ولا يجوز أن يترك الأفضل لغيره، ويستحب أن يكون المؤذن على موضع مرتفع.

أذان المسافر مثل أذان الحاضر. إذا أذن في مسجد دفعه لصلاة بعينها كان ذلك كافياً لكل من يصلي تلك الصلاة في ذلك المسجد، ويجوز له أن يؤذن و يقيم فيما بينه وبين نفسه فإن لم يفعل فلا شيء عليه، ومن أذن وأقام ليصلي وحده وجاء قوم أرادوا أن يصلوا جماعة أعادها فلا يكتفى بما تقدم، وإذا دخل قوم المسجد وقد صلى الإمام جماعة، وأرادوا أن يجمعوا فليس عليهم أذان ولا إقامة يتقدم أحدهم يجمع بهم إذا لم ينفذ الجميع فإن انفضوا أذنوا وأقاموا، ومن أحدث في حال الأذان أعاد الوضوء وبنى عليه وإن كان في الإقامة استقبلها وإن أحدث في الصلاة استأنفها إذا توضع، وليس عليه إعادة الإقامة إلا أن يتكلم فإن تكلم أعاد الإقامة، ومن صلى خلف من لا يقتدى به أذن لنفسه وأقام، وليس عليه ذلك إذا صلى خلف من يقتدى به، وإذا

دخلت المسجد و كان الإمام ممن لا يقتدى به و خشيت أن اشتغلت بالأذان و الإقامه فاتتك الصلاة جاز الاقتصار على التكبيرتين، و على قول: قد قامت الصلاة، و روى أنه يقول: حتى على خير العمل دفعتين لأنه لم يقل ذلك، و إذا قال المقيم: قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام على الحاضرين إلا ما يتعلق بالصلاة من تقديم إمام أو تسويه صف، و يستحب رفع الصوت بالأذان في المنزل فإنه ينفي العلل و الأسقام على ما روى عنهم عليهم السلام.

و الأذان و الإقامه خمس و ثلاثون فصلاً: ثمانية عشر فصلاً الأذان و سبعة عشر فصلاً الإقامه. ففصول الأذان: أربع تكبيرات في أوله، و الإقرار بالتوحيد مرتين و الإقرار بالنبى مرتين و الدعاء إلى الصلاة دفعتين، و إلى الفلاح مرتين، و الدعاء إلى خير العمل مرتين، و تكبيرتان و التهليل دفعتين، و فصول الإقامه مثل ذلك و يسقط في أوله التكبير دفعتين، و يزيد بدله قد قامت الصلاة مرتين و يسقط التهليل مره واحده، و من أصحابنا من جعل فصول الإقامه مثل فصول الأذان، و زاد فيها قد قامت الصلاة مرتين (١) و منهم من جعل في آخرهما التكبير أربع مرات، فأما قول: أشهد أن علياً أمير المؤمنين و آل محمد خير البريه على ما ورد في شواذ الأخبار فليس بمعمول عليه في الأذان و لو فعله الإنسان يأنم به غير أنه ليس من فضيله الأذان و لإكمال فصوله.

فصل: فيما يقارن حال الصلاة

ما يقارن حال الصلاة على ثلاثه أقسام: أفعال، و كيفياتها، و تروك، و كل واحد منها على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض من الأفعال في أول ركعه ثلاثه عشر فعلاً: القيام مع القدره أو ما يقوم مقامه مع العجز، و النهيه، و تكبيره الافتتاح [الإحرام خ ل] و القراءة، و الركوع، و التسبيح فيه، و رفع الرأس منه، و السجود الأول و التسبيح فيه، و رفع الرأس منه، و السجود الثاني و الذكر فيه، و رفع الرأس منه و في الركعه الثانيه أحد عشر فعلاً لأنه تسقط تكبيره الإحرام و تجديد النهيه، و

ص: ٩٩

١-١) قال في الفقيه بعد ذكر خبر أبي بكر الحضرمي: هذا هو الأذان الصحيح، و في الخبر بعد ذكر الأذان أن الإقامه كذلك لكنه قد تأولوه بوجه.

يزيد عليه بخمسة أشياء الجلوس في التشهد و الشهادتان، و الصلاة على النبي و الصلاة على آله يصير الجميع في الركعتين تسعة و عشرين فعلا. فإن كانت صلاة الفجر أضاف إلى ذلك التسليم فيصير ثلاثين، و في أصحابنا من قال: إنه سنة، و إن كانت المغرب زاد في الثالثة مثل ما زاد في الثانية، و جعل التسليم في آخرها، و إن كانت رباعية أضاف إلى الركعتين مثلها و جعل التسليم في آخرها، و تنقسم هذه الأفعال قسمين: أحدها: تسمى ركنًا، و الآخر ليس بركن، و الأركان ما إذا تركه عامداً أو ناسياً بطلت صلواته إذا ذكرها، و هي خمسة أشياء: القيام مع القدرة، و النية، و تكبيره الإحرام، و الركوع و السجود، و ما ليس بركن هو ما إذا تركه عامداً بطلت صلواته و إن تركه ناسياً لم يبطل و له حكم، و هو ما عدا الأركان من الأفعال الواجبات، و نحن نذكر قسماً قسماً من ذلك، و نذكر ما فيه و نذكر كيفياته، و نورد في خلال ذلك الأفعال المسنونة و كيفياتها و نذكر بعد ذلك التروك إن شاء الله تعالى.

فصل: في ذكر القيام و بيان أحكامه

القيام شرط في صحة الصلاة و ركن من أركانها مع القدرة. فمن صلى قاعداً مع قدرته على القيام فلا صلاة له متعمداً كان أو ناسياً و إن لم يمكنه و أمكنه أن يتكأ على الحائط أو عكاز و جب عليه ذلك، و ليس لما يبيح له الجلوس حد محدود بل الإنسان على نفسه بصيرة، و قد قيل: إنه إذا لم يقدر على الوقوف بمقدار زمان صلواته جاز له أن يصلي جالساً، و قد روى أصحابنا أنه إذا لم يقدر على القيام في جميع الصلاة قرأ جالساً فإذا أراد الركوع نهض و ركع عن قيام (١). و من لا يقدر على القيام، و قدر على أن يصلي جالساً صلى من قعود، و يستحب أن يكون متربعا في حال القراءة، و متوركا في حال التشهد، فإذا لم يقدر على الجلوس صلى مضطجعا فإن لم يقدر عليه صلى مستلقيا مؤميا و إن صلى مؤميا. ثم قدر في خلال الصلاة على الاضطجاع صلى

ص: ١٠٠

١ - ١) هذا مختار ابن إدريس في السرائر، و الشيخ في النهاية، و قد يظهر ذلك من الوسيلة و جامع الشرائع و الشرائع و التذكرة و التحرير.

كذلك و بنى على صلوته، و إن صلى مضطجعا و قدر على الجلوس جلس و بينى على ما صلى، و إن صلى جالسا. ثم قدر على القيام قام و بنى على صلوته، و بالعكس من ذلك إذا صلى قائما فعجز جلس أو صلى جالسا فضعف صلى مضطجعا أو صلى مضطجعا فزاد مرضه صلى مستلقيا، و بنى على صلوته، و متى كان في إحدى هذه الحالات لم يقدر على السجود جاز أن يرفع شيئا من الأرض إليه و يسجد عليه من سجاده أو غيرها، و إن لم يقدر أن يتوضأ بنفسه وضأ غيره، و نوى هو رفع الحدث بذلك، و ينبغي أن يكون نظره في حال قيامه إلى موضع سجوده، و في حال ركوعه إلى ما بين رجليه، و في حال سجوده إلى طرف أنفه، و في حال تشهده إلى حجره، و ينبغي أن يفرق بين قدميه في حال قيامه مقدار أربع أصابع إلى شبر، و يضع يديه على فخذه محاذيا عيني ركبتيه.

فصل: في ذكر النية و بيان أحكامها

النية واجبه في الصلاة، و لا بد فيها من نية التعيين، و من صلى بلا نية أصلا فلا صلاة له، و النية تكون بالقلب و لا اعتبار بها باللسان بل لا يحتاج إلى تكلفها لفظا أصلا و کیفیتها أن ينوى صلاة الظهر مثلا فريضه على جهة الأداء لا على جهة القضاء لأنه لو نواها فريضه فقط لم يتخصص بظهر دون غيرها، و إن نواها ظهرا فقط انتقض بمن صلى الظهر ثم أعاد ما في صلاة الجماعة فإن الثانيه ظهر و هو مستحب غير واجب. فلا بد من نية الأداء لأنه لو كان عليه قضاء ظهر آخر لم يتخصص هذه الصلاة بظهر الوقت دون الظهر الفائت، و لا بد من جميع ما قلناه.

و وقت النية هو أن يقارن أول جزء من حال الصلاة، و أما ما يتقدمها فلا اعتبار بها لأنها تكون عزما، و من كان عليه الظهر و العصر و نوى بالصلاة أدهما لم يجز عن واحده منهما لأنهما لا يتداخلان، و لم ينو منهما واحده بعينها. من فاتته صلاة لا يدرى أيها هي صلى أربعاً و ثلاثاً و اثنتين، و ينوى بالأربع إما ظهرا أو عصرا أو العشاء الآخرة و ينوى بالثلاث المغرب، و بالثنتين صلاة الصبح. من دخل في صلاة حاضره. ثم نقل نيته

إلى غيرها فائته كان ذلك صحيحا ما لم يتضيق وقت الحاضره، فإن تضيق لم يصح ذلك و بطلت الصلاتان معا، وكذلك إن دخل في الفريضة، ثم نقلها إلى النفل أو دخل في النافلة. ثم جعلها فريضة لم يصح ذلك و لم يجزه عن واحده منهما، و استدامه حكم النية واجبه و استدامتها معناه أن لا ينقض نيته و لا يعزم على الخروج من الصلاة قبل إتمامها و لا على فعل ينافي الصلاة فمتى فعل العزم على ما ينافي الصلاة من حدث أو كلام أو فعل خارج عنها و لم يفعل شيئا من ذلك فقد أثم و لم تبطل صلوته لأنه لا دليل على ذلك، و إن نوى بالقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلاة بطلت صلوته لقوله عليه السلام: الأعمال بالنيات، و هذا عمل بغير نية أو بنية لا تطابقها.

فصل: في تكبيره الافتتاح و بيان أحكامها

تكبيره الإحرام من الصلاة، و هي ركن من أركانها لا- ينعقد الصلاة إلا بها فمن تركها عامدا فلا صلاة له فإن تركها ناسيا. ثم ذكر استأنف الصلاة بها، و إن لم يذكرها أصلا مضى في صلوته إذا كان انتقل إلى حاله اخرى، و لا ينعقد الصلاة إلا بقول: الله أكبر، و لا تنعقد غيرها من الألفاظ و إن كانت في معناها، و لا بها إذا دخلها الألف و اللام، و من اقتصر على بعضها لم تنعقد صلوته مثل أن يقول: الله أكبر، و من يحسن ذلك و يتمكن أن يتلفظ بالعربية فتكلم غيرها لم تنعقد صلوته. فإن لم يتمكن من ذلك و لا يحسنه و لا يتأتى له جاز أن يقول بلسانه ما في معناه، و لا يجوز أن يمد لفظ الله و لا يمطط أكبر فيقول: أكبر لأن أكبر جمع كبير و هو الطبل، و ينبغي للإمام أن يسمع المأمومين تكبيره الافتتاح ليقعدوا به فيها، و من لحق الإمام و قد ركع و جب عليه أن يكبر تكبيره الافتتاح. ثم يكبر تكبيره الركوع فإن خاف الفوت اقتصر على تكبيره الإحرام و أجزاء عنهما و إن نوى بها تكبيره الركوع لم تصح صلوته لأنه لم يكبر للإحرام.

و أما صلاة النافلة فلا يتعذر فيها لأن عندنا صلاة النافلة لا تصلى جماعة إلا أن يفرض في صلاة الاستسقاء فإن فرض فيها كان حكمها حكم الفريضة سواء في وجوب

الإتيان بها مع الاختيار، و في جواز الاقتصار على تكبيره الإحرام عند التعذر.

و الترتيب واجب في تكبيره الإحرام يبدأ أولاً - بالله. ثم يقول أكبر فإن عكس لم تنعقد صلوته، و من يحسن العربية لا يجوز أن يكبر تكبيره الإحرام و لا يسبح و لا يقرأ القرآن و لا غير ذلك من الأذكار إلا بها. فإن لم يحسن ذلك جاز له أن يقول كما يحسنه إلا أنه يجب عليه أن يتعلم حتى يؤدي صلوته به. فإن أمكنه أن يتعلم و لم يتعلم لم تصح صلوته و كان عليه قضاؤها بعد التعليم، و إن لم يتأت له ذلك كانت صلوته ماضيه. هذا إذا كان الوقت ضيقاً يخاف فوت الصلاة بالاشتغال بالتعلم. فأما إذا لم يكن الوقت ضيقاً و جب الاشتغال بتعلم ذلك المقدار، و من كان في لسانه آفه من تمته أو غنه أو لثغه و غير ذلك جاز له أن يقول كما يتأتى له. و يقدر عليه، و لا- يجب عليه غير ذلك، و كذلك إذا كان أخرس فإن لم ينطق لسانه أصلاً كان تكبيره إشارته بأصابعه و إيماءه، و كذلك تشهده و قراءه القرآن لا تدخل في الصلاة إلا بأكمل التكبير و ينبغي إذا فرغ المؤذن من الإقامة أن يقوم الإمام و المأمومون، و ليس بمسنون أن يلتفت يمينا و شمالا، و لا أن يقول: استوتوا رحمكم الله، و ينبغي أن يكون تكبيره المأموم بعد تكبيره الإمام و فراغه منه. فإن كبر معه كان جائزاً غير أن الأفضل ما قدمناه. فإن كبر قبله لم يصح و وجب عليه أن يقطعها بتسليمه و يستأنف بعده أو معه تكبيره الإحرام، و كذلك إن كان قد صلى شيئاً من الصلاة و أراد بأن يدخل في صلاة الإمام قطعها و استأنف معه الصلاة.

رفع اليدين في الصلاة مع كل تكبيره مستحب، و أشدها تأكيداً تكبيره الإحرام و هو أن يرفع يديه إلى شحمتي أذنيه فإن كان بهما عله رفعهما ما استطاع، و لا يضع يمينه على شماله على حال إلا في حال التقية فإن استعمل التقية وضعهما كيف شاء سواء كان فوق السرة أو تحتها و ينبغي أن تكون أصابعه مضمومة حال رفع اليدين فإن كانت إحدى يديه عليه لم يقدر على رفعها رفع الأخرى إلى حيث يتمكن، و يرفع يديه في كل صلاة نافله كانت أو فريضة و في كل تكبيره للعديد، و صلاة الاستسقاء و لا فرق بين الإمام و المأموم و المنفرد في ذلك. فإن ترك رفع اليدين في جميع هذه المواضع

لم تبطل صلواته إلا أنه يكون تاركاً فضلاً.

و يستحب التوجه بسبع تكبيرات في أول كل فريضة و أول ركعة من نوافل الزوال و أول ركعة من نوافل المغرب، و في أول ركعة من الوتيرة، و أول ركعة من صلاة الليل، و في المفردة من الوتر، و في أول ركعة من ركعتي الإحرام بينهما ثلاثه أدعية يكبر ثلاث تكبيرات و يقول: اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت عملت سوء، و ظلمت نفسي، و اعترفت بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، و يكبر تكبيرتين و يقول: ليبيك و سعديك، و الخير في يديك، و الشر ليس إليك، و المهدي من هديت عبدك و ابن عبدك منك و بك و لك و إليك لا- ملجأ و لا منجى و لا مفر و لا مهرب منك إلا إليك سبحانك و حنانك تباركت و تعاليت سبحانك ربنا و رب البيت الحرام و يكبر تكبيرتين و يقول: وجهي للذي فطر السموات و الأرض. إلى آخره فإن اقتصر على وجهي كان جائزاً، و إن قرن بين هذه التكبيرات من غير فصل بدعاء و قرأ بعدها كان أيضاً جائزاً، و واحده من هذه التكبيرات السبع تكبيره الإحرام و الباقي فضل، و ليس بفرض، و تكبيره الإحرام هي التي ينوي بها الدخول في الصلاة سواء قصد بالأوله أو بالأخيره أو بالوسطى، أو غيرها فإن نوى بالأوله تكبيره الإحرام كان ما عداها واقعا في الصلاة، و إن نوى بالأخيره ذلك كان ما عداها واقعا خارج الصلاة، و الأفضل أن ينوي بالأخيره، و متى لحق الإمام في حال القراءة استحجب له أن يتوجه بما قدمناه فإن خاف فوت القراءة اشتغل بالقراءة و ترك التوجه، و إن توجه في النوافل كلها بما قدمناه كان فيه فضل، و إن كان ما ذكرناه أفضل، و ينبغي أن يقول: و أنا من المسلمين، و لا يقول: و أنا أول المسلمين، و ما روى عن النبي صلى الله عليه و آله -أفضل الصلاة و السلم- أنه قال: كذلك إنما جاز لأنه كان أول المسلمين من هذه الأمة ثم يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم، و كيفية التلفظ أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأنه لفظ القرآن فإن قال: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم كان أيضاً جائزاً، و ينبغي أن يكون التعوذ قبل القراءة في أول الركعة لا غير، و ليس بمسنون بعد القراءة و لا تكراره في كل ركعة قبل القراءة، و من ترك التعوذ لم يكن عليه شيء

و يستحب أن يتعوذ سرا، و يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم قبل الحمد و قبل كل سور سواء كانت الصلاة يجهر بها أو لم يجهر، و إن تعوذ جهرا و أخفى بسم الله الرحمن الرحيم لم تبطل صلوته، و إن كان قد ترك الأفضل. إذا كبر تكبيره الإحرام انعقدت صلاة فإن كبر أخرى و نوى بها الافتتاح بطلت صلوته لأن الثانيه غير مطابقه للصلاه فإن كبر ثالثه و نوى بها الافتتاح انعقدت صلوته، و على هذا أبدا، و إن لم ينو بما بعد تكبيره الإحرام الافتتاح صحت صلوته بل هو مستحب على ما قلناه من الاستفتاح بسبع تكبيرات، إذا كبر للافتتاح و الركوع ينبغي أن يأتي بهما و هو قائم و لا تبطل صلوته إن أتى ببعض التكبيرات منحنيا.

فصل: في ذكر القراءة و أحكامها

القراءة فرض في الصلاة فمن صلى بغير قراءه بطلت صلوته إذا كان متعمدا و إن تركه ناسيا و لم يفته محل القراءة و هو أن لا يكون ركع قرأ، فإن فاته ذلك و ذكر بعد الركوع مضى في صلوته، و لا شيء عليه، و في أصحابنا من قال: يستأنف الصلاة، فجعل القراءة ركنا (١) و الأول أظهر، و في الروايات بسم الله الرحمن الرحيم آيه من الحمد و من كل سورة من سور القرآن، و بعض آيه من سورة النمل بلا خلاف، و يجب الجهر بها فيما يجب الجهر فيه بالقراءة من الصلوات، و يستحب الجهر بها فيما لا يجهر بها. فإن نسي بسم الله الرحمن الرحيم حتى قرأ بعد الحمد استأنف من أولها لأنه لا صلاة إلا بقراءتها على الكمال، و يجب أن يرتبها على أول الحمد، و كذلك آيات الحمد يجب ترتيب بعضها على بعض فمن قدم شيئا منها على شيء فلا صلاة له فإن قرأ في خلالها آيه أو آيتين من غيرها ساهيا أتم قراءتها من حيث انتهى إليه حتى يرتبها فإن وقف في خلالها ساعه، ثم ذكر مضى على قرائته و إن قرأ متعمدا في خلالها من غيرها و جب عليه أن يستأنفها من أولها، و إن نوى أن يقطعها و لم يقطعها بل قرأها كانت صلوته ماضيه، و إن نوى قطعها و لم يقرأ بطلت صلوته و استأنفها فإن قدم السوره على الحمد قرأ الحمد، و أعاد السوره.

ص: ١٠٥

(١-١) نقل في التنقيح عن ابن زهره أنه قال: إن القراءة ركن.

وقراءة الحمد واجبه في كل صلاة في الركعتين الأولتين، ولا يقوم قراءه غيرها مقامها سواء كان عدد آياتها أو أقل أو أكثر، ومن لا يحسن الحمد و أحسن غيرها قراء ما يحسنه إذا خاف خروج الوقت سواء كان بعدد آياتها أو دونها أو أكثر. ثم قرء ما يحسنه إذا خاف خروج الوقت سواء كان بعدد آياتها أو دونها أو أكثر. ثم يتعلمها فيما بعده، وينبغي أن يرتل القراءه و لا يخل بشيء من حروفها، ولا تشديدها لأنه حرف فإن ترك تشديد من سوره الحمد متعمدا فلا صلاه له لقوله عليه السلام: لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب، وذلك يفيد قراءه جميعها، والتشديد حرف منها. فإن لحن متعمدا أو مع التمكن من إصلاح لسانه بطلت صلواته سواء أخل بالمعنى أو لم يخل فإن فعل ذلك ناسيا لم يلزمه شيء، ومن لا يمكنه ذلك وجب عليه تعلمه فإن لم يتأت له ذلك و شق عليه لم يكن عليه شيء.

قول آمين يقطع الصلاه سواء كان ذلك في خلال الحمد أو بعده للإمام و المأمومين و على كل حال في جهر كان ذلك أو إخفات.

يجوز أن يدعوا الإنسان في حال الصلاه بما يريده لدينه أو دنياه، وينبغي أن يبين القراءه و يرتلها، ولا يجوز أن يقرأ في نفسه بل ينبغي أن يسمع نفسه ذلك، و يحرك به لسانه، و الإمام يسمع المأمومين التكبير في جميع الصلاه، و لا يجوز من القرآن ما لا يسمعه نفسه، و قراءه الأخرس و من به آفه لا يقدر على القراءه أن يحرك لسانه.

يجب القراءه في الأولتين من كل صلاه، و في الأخيرتين أو الثالثه من المغرب و هو مخير بين القراءه و بين التسبيح عشر تسبيحات فإن نسي القراءه في الأولتين لم يبطل تخييره في الأخيرتين، و إنما الأولى له القراءه لثلاثه تخلص الصلاه من القراءه، و قد روى أنه إذا نسي في الأولتين القراءه تعين في الأخيرتين (١).

و الترتيب واجب في القراءه في سوره الحمد و هو ألا- يقدم آيه و يؤخر آيه، و لا- يقرأ في خلال الحمد من غيرها فإن فعل ذلك متعمدا استأنف قراءه الحمد و لا تبطل

ص: ١٠٦

(١-١) رواه في التهذيب ج ٢ ص ١٤٨ ح ٥٧٩.

صلوته إذا قرأ سورة قبل الحمد لم يجزه، و كان عليه إذا قرأ الحمد أن يقرأ سورة بعدها.

الظاهر من المذهب أن قراءة سورة كامله مع الحمد في الفرائض واجبه، و أن بعض السوره أو أكثرها لا يجوز مع الاختيار غير أنه إن قرأ بعض السوره أو قرن بين سورتين بعد الحمد لا يحكم ببطان الصلاه، و يجوز كل ذلك في حال الضروره، و كذلك في النافله مع الاختيار، و الضحى و ألم نشرح سورة واحده، و كذلك سوره الفيل و لإيلاف لا يعضان في الفريضة، و قد بينا أن قراءة الحمد لا بد منها مع القدره فمن لا يحسن و جب عليه تعلمها فإن خاف فوت الصلاه صلى بما يحسنه من قراءه و تكبير و تهليل و تسبيح. ثم يتعلم فيما بعد ما يؤدي به الصلاه، و لا يجوز أن يقرأ القرآن بغير لغة العرب بأى لغة كان، و متى قرأ بغير العربية على ما أنزله الله لم يكن ذلك قرآنا، و لا يجزيه صلوته.

قد بينا أن رفع اليدين مع كل تكبيره مستحب في جميع الصلوات فرائضها و نوافلها و على اختلاف أحوالها من صلاه قائم و قاعد و نوم و مستلق، و من صلاه عيد و استسقاء، و صلاه جنازه على خلاف بين أصحابنا في صلاه الجنازه، و عند رفع الرأس في السجود للتلاوه لأن عموم الأخبار يقتضى ذلك فإن نسي الرفع قبل انتهاء التكبير رفع فإن لم يذكر إلا بعد الانتهاء مضى في صلوته و لا شيء عليه، و إن تركه متعمدا فقد فاته فضل و ثواب و لا يجب منه الإعادة، و يجوز أن يكبر للركوع و هو قائم ثم يركع و يجوز أن يهوى بها إلى الركوع إذا قرأ سورة بعد الحمد في الفريضة و أراد الانتقال إلى غيرها جاز له ذلك ما لم يتجاوز نصفها إلا سورة الكافرين و الإخلاص فإنه لا ينتقل منهما إلى غيرهما إلا في الظهر يوم الجمعة فإنه يجوز له الانتقال عنهما إلى الجمعة و المنافقين.

و يقرأ في الفريضة أى سورة شاء مع الحمد إلا أربع سور العزائم فإنه لا يقرأها في الفريضة على حال.

و أفضل ما يقرأ في الفريضة بعد الحمد سورة القدر و الإخلاص، و سورة الجحد

و هو مخير فيما سوى ذلك، ولا يقرأ في الفريضة السور الطوال التي يخرج الوقت بقراءتها بل يقرأ القصار و المتوسطه، و يقرأ في الظهر و العصر و المغرب مثل سورة القدر، و إذا جاء نصر الله و الهيكم و ما أشبهها، و في عشاء الآخرة مثل الطارق و الأعلى و إذا السماء انفطرت و ما أشبهها، و في الغداة مثل المزل و المدثر و هل أتى و ما أشبهها و إن اقتصر على سورة الإخلاص في جميع الصلوات كان جائزا.

و يستحب أن يقرأ غداه يوم الاثنين و الخميس سورة هل أتى، و ليله الجمعة في المغرب و العشاء الآخرة الجمعة و سورة الأعلى، و غداه يوم الجمعة الجمعة و قل هو الله أحد، و روى المنافقين، و في الظهر و العصر الجمعة و المنافقين، و في النوافل يقرأ من أى موضع شاء ما شاء، و يجوز قراءه العزائم فيها فإن قرأها و بلغ موضع السجود سجد فإذا رفع رأسه من السجود قام بالتكبير فتمم ما بقى من السورة إن شاء، و إن كانت السجده آخر السورة و لم يرد أن يقرأ سورة أخرى قرأ الحمد. ثم يركع عن قراءه، و ينبغي أن يقرأ في نوافل النهار السور القصار، و الاقتصار على سورة الإخلاص أفضل، و يستحب أن يقرأ قل يا أيها الكافرون في سبعة مواضع: أول ركعه من ركعتي الزوال، و أول ركعه من نوافل المغرب، و أول ركعه من صلاة الليل، و أول ركعه من ركعتي الإحرام و ركعتي الفجر و ركعتي الغداة إذا أصبح بها، و في ركعتي الطواف و قد روى أنه يقرأ في هذه المواضع في الأولى قل هو الله أحد، و في الثانية قل يا أيها الكافرون (١) و يستحب أن يقرأ في الركعتين الأولتين من صلاة الليل ثلاثين مره قل هو الله أحد في كل ركعه، و في باقى الصلاة السور الطوال مثل الأنعام و الكهف و الأنبياء و الحواميم إذا كان عليه وقت فإن قرب من الفجر خفف صلوته، و ينبغي أن يجهر بالقراءة في صلاة المغرب و العشاء الآخرة و الغداة فإن خافت فيها متعمدا أعاد الصلاة، و يخافت في الظهر و العصر فإن جهر فيهما متعمدا و جب عليه الإعادة و إن كان ناسيا لم يجب عليه شيء و إذا جهر فلا يرفع صوته عاليا بل يجهر متوسطا و لا

ص: ١٠٨

(٢-١) رواه في التهذيب ج ٢ ص ٧٤ ج ٢٧٣.

يخافت دون إسماع نفسه على ما بيناه، ويستحب الجهر بالقراءة في نوافل الليل، وإن جهر في نوافل النهار كان جائزا غير أن الإخفات فيها أفضل، وليس على النساء جهر بالقراءة في شيء من الصلاة، وعلى الإمام أن يسمع من خلفه القراءة ما لم يبلغ صوته حد العلو فإن احتاج إلى ذلك لم يلزمه بل يقرأ قراءه وسطا، ويستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين، وليس على المأموم ذلك، ويكره أن يكون على فمه لثام عند القراءة إذا منع من سماع القراءة فإن لم يمنع من السماع لم يكن به بأس، وإذا غلط الإمام في القراءة رد عليه من خلفه، وإذا أراد المصلي أن يتقدم بين يديه خطوه أو أكثر أمسك عن القراءة، وتقدم فإذا استقر به المكان عاد إلى القراءة ويجوز أن يقرأ في الصلاة من المصحف إذا لم يحسن ظاهرا، وإذا مر المصلي بآية رحمه ينبغي أن يسئل الله تعالى فيها، وإذا مر بآية عذاب جاز أن يستعيد منها.

فصل: في ذكر الركوع و السجود و أحكامهما

الركوع ركن من أركان الصلاة من تركه عامدا أو ناسيا بطلت صلوته إذا كان في الركعتين الأولتين من كل صلاة، وكذلك إن كان في الثالثة من المغرب، وإن كان في الركعتين الأخيرتين من الرباعية إن تركه متعمدا بطلت صلوته وإن تركه ناسيا وسجد السجدين أو واحده منهما أسقط السجده وقام فرقع و تم صلوته، و كمال الركوع أن ينحني و يضع يديه على ركبتيه مفرجا أصابعه، ولا يدلى رأسه ولا يرفعه عن ظهره و يسوى ظهره، ولا يتبازخ و هو أن يجعل ظهره مثل سرج فإن كان بيدنه على انحناء إلى حيث يمكنه وضع اليدين على الركبتين و يرسلهما و إن كان بأحدهما على وضع الأخرى على الركبة و أرسل الأخرى و الطمأنينه واجبه في الركوع، و كذلك رفع الرأس منه حتى ينتصب و يطمئن واجب و من قدر على القيام و عجز عن الركوع صلى قائما و إن قدر على كمال الركوع وجب عليه ذلك و إن لم يقدر عليه و أمكنه أن يعتمد على شيء حتى يركع لزمه الاعتماد عليه فإن لم يمكنه أن يركع على سنن الركوع و قدر أن ينحني إلى جانب لزمه ذلك

فإن لم يقدر على ذلك حتى رأسه و ظهره فإن لم يقدر عليه أو ما برأسه و ظهره، و إن كان عاجزا عن الانتصاب لكنه إذا قام في صورته الراكع لكبر أو زمانه قام على حسب حاله. فإذا أراد الركوع زاد على الانحناء قليلا. ليفرق بين حال القيام و الركوع فإن لم يفعل لم يلزمه و يكفيه ذلك، و إذا عجز عن القيام و الركوع صلى جالسا فإن قدر على القيام غير أنه يلحقه مشقة شديدة يستحب له أن يتكلفها، و إن احتاج إلى ما يستعين به من عصا أو حائط فعل و كان أفضل و إن لم يفعل و صلى جالسا كانت صلوته ماضية فإذا صلى جالسا تربيع في حال القراءة، و إذا فرش جاز في حال التشهد على العادة و إذا جاء وقت السجود فإن قدر على كمال السجود سجد و إن عجز عنه وضع شيئا.

ثم سجد عليه، و إن رفع إليه شيئا و سجد عليه كان أيضا جائزا، و إن كان صحيحا و وضع بين يديه شبه مخده و سجد عليه كان مكروها و أجزاءه، و إن كان أكثر من ذلك لم يجزه، و متى لم يتمكن من السجود أصلا. أو ما إيماء و أجزاءه، و إذا قدر على القيام في خلال الصلاة قام و بنى و لم تبطل صلوته، و إذا قدر على القيام لم يخل من ثلاثه أحوال: إما أن يقدر عليه قبل القراءة أو بعدها أو في خلالها فإن قدر قبل القراءة لزمه القيام، ثم القراءة، و إن قدر عليه بعدها قبل الركوع وجب عليه القيام. ثم الركوع عن قيام، و لا يجب عليه استيناف القراءة و إن أعادها لم تبطل صلوته و إن قدر عليه في خلال القراءة وجب عليه القيام، و إتمام القراءة و يمسك عن القراءة في حال قيامه ليكون قراءته قائما، و إذا صلى مع إمام فقرأ الحمد و سورة طويله فعجز المأموم عن القيام جاز له أن يقعد، و إن صلى من وصفناه منفردا كان أولى. من عجز عن الجلوس صلى على جنبه الأيمن كما يوضع الميت في اللحد فإن عجز عن ذلك صلى مستلقيا مؤميا بعينه، و إذا صلى على جنبه فقدر على الجلوس أو جالسا فقدر على القيام انتقل إلى ما يقدر عليه و بنى و لا تبطل صلوته.

من كان به وجع العين و قيل له: إن صليت قائما زاد في مرضك جاز له أن يصلي جالسا أو على جنبه.

تكبير الركوع مع باقي التكبيرات سنة مؤكده على الظاهر من المذهب لا تبطل

بتركها الصلاة عمداً كان أو ناسياً و إن كان تاركاً فضلاً، و في أصحابنا من قال: إنها واجبه من تركها متعمداً بطلت صلواته. فأما تكبيره الإحرام فلا خلاف أنها ركن على ما قدمناه.

و عدد التكبيرات في الخمس صلوات خمس و تسعون تكبيره خمس منها تكبيرات الإحرام و تسعون مسنونه منها خمس للقنوت. في الظهر اثنان و عشرون تكبيره و في العصر و العشاء الآخرة مثل ذلك، و في المغرب سبع عشر تكبيره، و في الفجر اثنا عشر تكبيره شرحها: تكبيره الإحرام، و تكبيره الركوع، و تكبيره السجود، و تكبيره رفع الرأس منه، و تكبيره العود إليه، و تكبيره الرفع من الثانيه، و في الركعة الثانيه مثل ذلك إلا تكبيره الإحرام فإنها تسقط، و يكبر بدلها للقنوت فيصير اثنتي عشرة تكبيره إن كانت صلاة الفجر و إن كانت المغرب أضيف في الركعة الثالثه خمس تكبيرات، و تسقط تكبيره الإحرام و تكبيره القنوت فيصير سبع عشره تكبيره، و إن كانت رباعيه ففي الأولتين اثنتا عشره تكبيره على ما فصلناه، و في الأخيرتين عشر تكبيرات يكون الجميع في الرباعيات اثنتين و عشرين تكبيره، و في أصحابنا من أسقط تكبيرات القنوت و جعل بدلها التكبير عند القيام من التشهد في الثانيه إلى الثالثه، و جعل التكبيرات أربعاً و تسعين تكبيره، و المنصوص المشروح ما فصلناه، و من كبر للقنوت قال عند القيام من التشهد الأول إلى الثانيه: بحول الله و قوته أقوم و أقعد كما يقول عند القيام من الأوله إلى الثانيه و هو الذي أعمل عليه و أفنى به، و أقل ما يجزى من الركوع أن ينحني إلى موضع يمكنه وضع يديه على ركبتيه مع الاختيار و ما زاد عليه فمندوب إليه، و التسييح في الركوع أو ما يقوم مقامه من الذكر واجب تبطل بتركه متعمداً الصلاة و إن تركه ناسياً حتى رفع رأسه لم يكن عليه شيء و أقل ما يجزى فيه منه تسييحه واحده، و أفضل منه ثلاث تسييحات و أفضل من ذلك خمس و الكمال في سبع فإن جمع بين التسييح و الدعاء كان أفضل، و يكره القراءه في حال الركوع و السجود و التشهد و ليس بمبطل للصلاه، و الرفع من الركوع واجب و فمن تركه متعمداً فلا صلاه له و إن تركه ناسياً و سجد مضى في صلواته، و قول: سمع الله لمن حمده عند الرفع مستحب، و

إذا رفع رأسه قبل الإمام و هو مقتد به عاد إلى الركوع ليرفع برفعه فإن لم يكن مقتديا به فلا يعد لأنه يزيد في الصلاة فإذا أهوى إلى السجود ثم شك في رفع الرأس عن الركوع مضى لأنه قد انتقل إلى حاله أخرى فإن ركع. ثم اعترضت به عله منعتة عن الرفع و الاعتدال لم يجب عليه الرفع بل يسجد عن ركوعه فإذا زالت العله، و قد أهوى إلى السجود مضى في صلوته سواء كان ذلك قبل السجود أو بعده، و يكره أن يركع و يده تحت ثيابه و يستحب أن يكون بارزه أو في كفه فإن خالف لم تفسد صلوته، و الإمام يرفع صوته بالذكر عند الرفع و يخفي المأموم، و المسنون للإمام و المأموم قول: سمع الله لمن حمده، و إن قال: ربنا و لك الحمد لم تفسد صلوته، و إذا رفع و بقي يدعوا أو يقرأ ساهيا مضى في صلوته و لا شيء عليه، و إذا انتصب قائما رفع يديه بالتكبير، و أهوى إلى السجود بخشوع و خضوع و يتلقى الأرض بيديه و لا يتلقاها بركبتيه، و إذا سجد سجد على سبعة أعظم فريضه: الجبهة و اليدين و الركبتين و طرف أصابع الرجلين، و يرغم بأنفه سنه. و السجود فرض في كل ركعة دفعتين فمن تركهما أو واحده منهما متعمدا فلا صلاة له و إن تركهما ساهيا فلا صلاة له و إن ترك واحده منهما ساهيا قضاها بعد التسليم، و سجد سجدة السهو و إن ترك سجدة من ركعتين ناسيا قضاها بعد التسليم و سجد سجدة السهو مرتين، و كذلك إن ترك أربع سجعات من أربع ركعات قضاها كلها بعد التسليم، و سجد سجدة السهو أربع مرات، و لا يجوز السجود على كور العمامه و لا على شيء هو لابس، و لا على شيء من جوارحه مثل كفه إلا عند الضرورة على ما قدمناه، و كشف الجبهة واجب في حال السجود و الأعضاء الآخر إن كشفها كان أفضل و إن لم يكشفها كان جائزا، و إن وضع بعض كفيه أو بعض ركبتيه أو بعض أصابع رجليه أجزأ عنه، و الكمال أن يضع العضو بكامله.

و الطمأنينه في السجود واجبه، و هيئه السجود أن يكون متخويا (١) تجافى مرفقيه عن جنبيه، و يعل بطنه و لا يلصقه بفخذه، و يضع يديه حذاء منكبيه، و يضم

ص: ١١٢

١- (١) قال في القاموس، خوى في سجوده تخويه: تجافى، و خرج ما بين عضديه و جنبيه

أصابع يديه، و يوجههن نحو القبلة و لا يحط صدره و لا يرفع ظهره فيجدد به، و يفرج بين فخذه.

و الذكر في السجود فريضه من تركه متعمدا بطلت صلوته، و إن تركه ناسيا حتى يرفع رأسه فلا شىء عليه، و أقل ما يجزيه تسيحه واحده، و الثلاث أفضل، و الفضل في خمس، و الكمال في سبعة. فإن جمع بين التسيح و الدعاء المخصوص بذلك كان أفضل. ثم يرفع رأسه من السجده الأولى، و الرفع منها فريضه و الاطمئنان فيه واجب و يستحب أن يجلس بين السجدين جلسه الاستراحة، ثم يسجد الثانية على هيئه الأولى سواء. فإذا رفع رأسه منها جلس جلسه الاستراحة، و الأفضل أن يجلس متوركا، و إن جلس بين السجدين و بعد الثانية مقعيا كان أيضا جائزا. ثم يقوم بعدها معتمدا على يديه. فإذا انتصب قائما صلى الركعه الثانية على هيئه الأولى، و يقنت بعد الفراغ من القراءه قبل الركوع، و يرفع يديه إلى القنوت بتكبيره و يدعو بما شاء، و أفضله كلمات الفرج، و إن قنت بغيرها كان جائزا.

و القنوت سنه مؤكده في جميع الصلوات فرائضها و نوافلها، و محلها قبل الركوع بعد الفراغ من القراءه لا ينبغي تركه مع الاختيار إلا في حال الضروره أو التقيه فإن لم يحسن الدعاء سبح ثلاث تسيحات. فإن ترك القنوت عامدا لم تبطل صلوته، و يكون تاركا فضلا، فإن تركه ساهيا قضاءه بعد الانتصاب من الركوع فإن فاته فلا قضاء عليه، و روى أنه يقضيه بعد التسليم (١) و إن كانت الصلاه رباعيه ففيها قنوت واحد في الركعه الثانية و كذلك في باقى الصلوات في كل ركعتين إلا في يوم الجمعة فإن على الإمام أن يقنت قنوتين في الركعه الأولى قبل الركوع، و في الثانية بعد الركوع.

و القنوت في الفرائض أكد منه في النوافل، و فيما يجهر فيها بالقراءه أكد مما لا يجهر، و لا بأس أن يدعو فيه لدينه و دنياه بما شاء.

سجديات القرآن خمس عشر موضعا: آخر الأعراف، و في الرعد، و في النحل

ص: ١١٣

و في بنى إسرائيل، و في مريم، و في موضعين من الحج، و في الفرقان، و في النمل و في إذا السماء انشقت، و في اقرأ باسم ربك. أربعه منها فريضه: في الم السجده، و حم السجده و النجم، و اقرأ باسم ربك، و الباقي سنه، و قد بينا أن العزائم لا تقرأ في الفرائض فأما في النوافل فلا بأس بقرائتها فإذا انتهى إلى موضع السجود و سجد يهوى بغير تكبير و يرفع رأسه و يكبر، و كذلك الحكم إذا قرأها خارج الصلاة فإن كانت السجده في آخر السوره قام من السجود و قرأ أما الحمد و سوره أخرى أو آيه من القرآن. ثم يسجد عن قراءه و قيام، و إذا صلى مع قوم فتركوا سجده العزيمه في الصلاة أو مئى إيماء و يجب سجده العزائم على القارى و المستمع، و يستحب للسامع إذا لم يكن مصغيا فإذا كان خارج الصلاة و قرأ و سمع شيئا من العزائم و جب عليه السجود و ليس عليه إذا أراد السجود تكبيره الافتتاح بل يكبر إذا رفع رأسه منها، و ليس بعدها تشهد و لا تسليم، و أما سجدهات النوافل فإن قرأها في الفرائض فلا يسجد و إن قرأها في النوافل يسجد إن شاء و هو أفضل، و إن تركه كان جائزا، و يجوز للحائض و الجنب أن يسجد للعزائم و إن لم يجز لهما قرائته و يجوز لهما تركه، و موضع السجود من حم السجده عند قوله: **إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**، و يجوز سجود العزائم في جميع الأوقات، و إن كان وقت يكره فيه الابتداء بالنوافل من الصلاة. فأما سجدهات النوافل فإنها تكرر عند طلوع الشمس و غروبها، و إن اتفق للمصلى أن يقرأ سوره العزائم في شيء من الفرائض فلا يقرأ موضع السجود، و إن انتقل إلى غيرها من السور كان جائزا، و من لقن إنسانا موضع العزيمه و جب عليه أن يسجد كلما أعاد الموضع الذى فيه السجود. فإن فاتته سجده العزيمه أو نسيها و جب عليه قضاؤها، و أما النافله فإن شاء قضاها و إن لم يقضها لم يكن عليه شيء.

و سجده الشكر مستحبه عند تجديد نعم الله و دفع المضار، و عقيب الصلوات و يستحب فيها التعفير، و ليس فيها تكبير الافتتاح، و لا التشهد، و لا التسليم، و يستحب أن يكبر إذا رفع رأسه من السجود، و موضع السجود من قصاص شعر الرأس إلى الجبهه أى شيء وقع منه على الأرض أجزاءه فإن كان هناك دمل أو جراح و لم يتمكن من

السجود عليه سجد على أحد جانبيه فإن لم يتمكن سجد على ذقنه فإن جعل لموضع الدم الحفيره يجعله فيها كان جائزا، و ينبغي أن يكون موضع سجوده مساويا لموضع قيامه، و لا يكون أرفع منه إلا بمقدار ما لا يعتد به مثل لبته و ما أشبهها فإن كان أكثر منها لم يكن جائزا.

فصل: في ذكر التشهد و أحكامه

التشهد في الصلاة فرض واجب للأول و الثاني في الثلاثيه و الرباعيات، و في كل ركعتين في باقي الصلوات. فمن تركهما أو واحدا منهما متعمدا فلا صلاه له، و من تركهما أو واحدا منهما ناسيا حتى فرغ من الصلاة قضاها بعد التسليم، و أعاد التسليم بعد التشهد الأخير، فإن ترك التشهد الأول قضاها، و ليس عليه تسليم بعده، و التشهد يشتمل على خمسة أجناس: الجلوس، و الشهادتان، و الصلاة على محمد النبي، و الصلاة على آله. فهذه الخمسة لا خلاف بين أصحابنا فيها إنها واجبه.

و السادس: التسليم ففي أصحابنا من جعله فرضا، و فيهم من جعله نفلا (١) و صفه الجلوس أن يجلس متوركا يضع ظاهر رجله اليمنى على باطن رجله اليسرى، و يضع يده اليمنى على فخذ اليمنى، و اليسرى على فخذ اليسرى، و يبسطهما مضمومتى الأصابع و هذه الهيئة مسنونه و يطمن في و هو فرض و يشهد الشهادتين، و هو أقل ما يجزيه

ص: ١١٥

١-١) قال في مفتاح الكرامه: و قد اختلف الأصحاب فيه على قولين: الأول: أنه واجب كما في الناصريات و الوسيله و المراسم و الغنيمه و جامع الشرائع إلى أن قال: و إذا ثبت ذلك لم يجز بلا- خلاف بين أصحابنا الخروج منها بغير التسليم من الأفعال المنافية. إلى أن قال: قد عرفت أن التسليم كان مشهورا بين الخاصه و العامه في السلام عليكم و كان السلام علينا محسوبا من التشهد كالسلام عليك أيها النبي، و كان المتعارف ذكرهما فيه كما هو المتعارف الان، و قال في الذكري: إن الشيخ في جميع كتبه جعل التسليم الذي هو خبر التحليل السلام عليكم، و إن السلام علينا قاطع الصلاة و انه ليس بواجب، و لا يسمى تسليما و الثاني: الاستحباب فهو مختار المقنعه و النهايه و الاستبصار و الجمل و السرائر.

في التشهد و الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه و آله فإن نقص شيئا من ذلك فلا صلاه له، و كلما زاد على ذلك من الألفاظ الواردة فيه فهو زياده في العباد و الثواب، و من ترك التشهد ناسيا أو شيئا منه قضاءه بعد التسليم طالت المده أم قصرت.

و يسجد سجدة السهو على قول بعض أصحابنا، و على قول الباقيين و هم الأ-كثر ليس عليه ذلك، و لا يجب عليه إعادة الصلاة، إذا أدرك المأموم إمامه في صلاة المغرب في الركعة الثالثة فدخل معه في صلوته جلس معه في التشهد الذي هو فرض للإمام و هو متبع له في ذلك لا يعتد به لنفسه فإذا سلم إمامه قام فصلى ما عليه فيصلى ركعة أخرى، و يجلس عقيبها و هو التشهد الأول. ثم يصلى الثالثة و يجلس عقيبها و هو التشهد الثاني فيكون صلى ثلاث ركعات بثلاث جلسات، و يتقدر أن يجلس أربع جلسات، و هو إذا أدركه في التشهد الأول فإنه يجلس معه فإذا قام معه في ثلثة الإمام و هي أوله له، ثم يجلس عقيبها تبعا لإمامه فيحصل جلسات على سبيل التبع فإذا سلم الإمام قام فيصلى بقيه الصلاة، و قد بقي له ركعتان يجلس عقيب كل واحد منهما فيحصل له أربع جلسات فأما أربع جلسات في الرباعيات فهي اثنتين لأنه إذا لحق الإمام في الركعة الثانية. فإذا جلس الإمام بعدها جلس هو تبعا له فإذا صلى معه الثالثة و هي ثانية له جلس هو لنفسه عقيبها و يتشهد تشهدا خفيفا، و يلحق بالإمام. فإذا جلس الإمام في الرابعة جلس معه تبعا له فإذا سلم الإمام قام فصلى الرابعة لنفسه، و جلس عقيبها فيحصل له أربع جلسات اثنتان تبعا للإمام و اثنتان له.

من لا يحسن التشهد و الصلاة على النبي عليه السلام و جب عليه أن يتعلم ذلك إذا كان عليه وقت. فإن ضاق الوقت أتى بما يحسنه، و يتعلم لما يستأنف من الصلاة، و من قال من أصحابنا: إن التسليم سنة يقول إذا قال: السلام علينا و على عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلاة، و لا يجوز التلفظ بذلك في التشهد الأول، و من قال: إنه فرض فبتسليمه واحده يخرج من الصلاة، و ينبغي أن ينوى بها ذلك، و الثانيه ينوى بها السلام على الملائكة أو على من في يساره.

و التسليم على أربعة أضرب: الإمام و المنفرد يسلمان تجاه القبلة، و المأموم

الذي لا أحد على يساره يسلم على يمينه، و من كان على يساره غيره يسلم يمينا و شمالا و يستحب الانصراف من الصلاة عن اليمين، و إن خالف كان جائزا و قد ترك الأفضل و ينبغي أن يكون نظره في حال التشهد إلى حجره، و لا يلتفت يمينا و شمالا فإذا سلم كبر ثلاثا رافعا بها يديه إلى شحمتي أذنيه، و يعقب بعدها بما شاء من الدعاء فإن التعقيب مرغّب فيه عقيب الفرائض، و الدعاء فيه مرجو و لا يترك تسييح فاطمه عليها السلام خاصة، و هي أربع و ثلاثون تكبيره، و ثلث و ثلاثون تحميده، و ثلث و ثلاثون تسيحه يبدأ بالتكبير. ثم بالتحميد. ثم بالتسييح، و في أصحابنا من قدم التسييح على التحميد (١) و كل ذلك جائز، فأما الأدعية في ذلك فكثيره و أفضلها ما يصدر عن صدق النبي و خالص الطوبى، و قد استوفينا ذلك في مصباح المتعبد، و لا تطول بذكره ها هنا.

فصل: في ذكر تروك الصلاة و ما يقطعها

تروك الصلاة على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض

أربعة عشر تركا: لا يكتف و لا يقول آمين لا في خلال الحمد و لا في آخرها، و لا يلتفت إلى ما وراءه، و لا يتكلم بما ليس من الصلاة سواء كان متعلقا بمصلحه الصلاة أو لا يكون كذلك، و لا يفعل فعلا كثيرا ليس من أفعال الصلاة، و لا يحدث ما ينقض الوضوء من البول و الغائط و الريح، و استمناء أو جماع في فرج أو مس ميت برد بالموت قبل تطهيره بال غسل، و لا- بأن بحرفين و لا يتأفف مثل ذلك بحرفين، و لا يقهقه، فأما التسم فلا بأس به، و هذه التروك الواجبه على ضربين.

أحدهما: متى حصل عامدا كان أو ناسيا أبطل الصلاة، و هو جميع ما ينقض الوضوء فإنه إذا انتقض الوضوء انقطعت الصلاة، و قد روى أنه إذا سبقه الحدث جاز أن يعيد الوضوء و يبني على صلواته (٢) و الأحوط الأول.

و القسم الآخر: متى حصل ساهيا أو ناسيا أو للتقيه فإنه لا يقطع الصلاة، و

ص: ١١٧

١- (١) و هو مختار الصدوق في الهدايه و الفقيه.

٢- (٢) رواها الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٥٥ ح ١٤٦٨.

هو كلما عدا نواقض الوضوء فإنه متى حصل متعمدا وجب منه استئناف الصلاة، و يقطع الصلاة أيضا ما لا يتعلق بفعله زائدا على ما قدمناه، و هو خمسه أشياء: الحيض و الاستحاضه و النفاس و النوم الغالب على السمع و البصر، و كلما يزيل العقل من الإغماء و الجنون و متى اعتقد أنه فرغ من الصلاة لشبهه. ثم تكلم عامدا فإنه لا يفسد صلوته مثل أن يسلم في الأولتين ناسيا. ثم يتكلم بعده عامدا. ثم يذكر أنه صلى ركعتين فإنه يبني على صلوته، و لا تبطل صلوته، و قد روى أنه إذا كان ذلك عامدا قطع الصلاة، و الأول أحوط، و الحدث الذي يفسد الصلاة هو ما يحصل بعد التحريمه إلى حين الفراغ من كمال التشهد و الصلاة على النبي محمد صلى الله عليه و آله. فمتى حدث فيما بين ذلك بطلت صلوته هذا على قول من يقول من أصحابنا: إن التسليم ليس بواجب، و من قال: إنه واجب قال تبطل صلوته ما لم يسلم، و الأول أظهر في الروايات، و الثاني أحوط للعباده، و العمل القليل لا يفسد الصلاة وحده ما لا يسمى في العاده كثيرا مثل إيماء إلى شيء أو قتل حيه أو عقرب أو تصفيق أو ضرب حائط تنبيها على حاجه و ما أشبهه، و الأكل و الشرب يفسدان الصلاة، و روى جواز شرب الماء في صلاة النافله، و ما لا يمكن التحرز منه مثل ما يخرج من بين الأسنان فإنه لا يفسد الصلاة ازدراده، و البكاء من خشيه الله لا يفسدها و إن كانت لمصبيه أو أمر دنياوى فإنه يفسدها.

و أما التروك المسنونه

ثلاثه عشر تركا: لا- يلتفت يمينا و لا شمالا، و لا يتشاءب و لا يتمطا، و لا يفرقع أصابعه، و لا يعبث بلحيته، و لا شيء من جوارحه، و لا يقعى بين السجدين، و لا- يتنخم، و لا يبصق فإن عرض شيء من ذلك أخذه في ثيابه أو رمى به تحت رجله أو يمينا أو شمالا، و لا يرميه تجاه القبله، و لا ينفخ موضع سجوده، و لا يتأوه بحرف فأما بحرفين فإنه كلام يقطع الصلاة، و هذه المسنونات متى حصلت عامدا كانت أو ناسيا لم تبطل الصلاة، و إنما ينقصها، و متى نوى الصلاة بنيه التطويل. ثم خفف لم تبطل صلوته. قتل القمله و البرغوث جائز في الصلاة و الأفضل رميها، و إذا رعف في صلوته انصرف و غسل الموضع و الثوب إن أصابه ذلك. ثم يبني على صلوته ما لم ينحرف عن القبله أو يتكلم مما يفسد الصلاة فإن انحرف أو تكلم متعمدا أعاد الصلاة

و لا- يقطع الصلاة ما يمر بين يديه من كلب أو دابة أو رجل أو امرأه أو شيء من الحيوان و الأفضل أن يحيل بينه و بين ممر الطريق ساترا و لو عنزه أو لبنه، و إذا عطس في صلوته حمد الله، و ليس عليه شيء، و إذا سلم عليه و هو في الصلاة رد مثل ذلك فيقول:

سلام عليكم، و لا- يقول: و عليكم السلام، و إذا عرض له ما يخافه من سبع أو عدو دفعه عن نفسه فإن لم يمكنه إلا- يقطع الصلاة قطعها. ثم استأنف، و متى رأى دابة انفلت أو غريما يخاف فوته أو ما لا يخاف ضياعه أو غريقا يخاف هلاكه أو حريقا يلحقه أو شيئا من ماله أو طفلا يخاف سقوطه جاز له أن يقطع الصلاة و يستوثق من ذلك. ثم يستأنف الصلاة، و لا يصلى الرجل و هو معقوص الشعر فإن صلى كذلك متعمدا كان عليه الإعادة.

فصل: في أحكام السهو و الشك في الصلاة

السهو على خمسة أقسام: أحدها: يوجب الإعادة، و الثاني: لا- حكم له، و الثالث: يوجب تلافيه في الحال أو فيما بعده. و الرابع: يوجب الاحتياط، و الخامس:

يوجب الجبران بسجدة السهو، فما يوجب الإعادة في أحد و عشرين موضعا: من صلى بغير طهاره، و من صلى قبل دخول الوقت، و من صلى إلى غير القبلة، و من صلى إلى يمينها و شمالها مع بقاء الوقت، و من صلى في ثوب نجس مع تقدم علمه بذلك، و من صلى في مكان مغصوب مع تقدم علمه بذلك مختارا، و من صلى في ثوب مغصوب كذلك، و من ترك النية، و من ترك تكبيره الإحرام، و من ترك الركوع حتى سجد، و في أصحابنا من قال: يسقط السجود و يعيد الركوع. ثم يعيد السجود، و الأول أحوط لأن هذا الحكم يختص الركعتين الأخيرتين، و من ترك ركوعا واحدا و لا يدري أين موضعه. فعلى المذهب الأول يجب عليه الإعادة لأنه لا يأمن أن يكون من الركعتين الأولتين، و على المذهب الثاني يجب أن يعيد ركعه أخرى، و قد تمت صلوته لأنه إن كان تركه من الركعه الأولى بطل حكم السجدة فيها و بنى على الثانية. و إن كان في الثالثة بطل حكم السجدة فيها، و بنى على الثانية

و إن كان في الثالثة بطل حكم السجدين فيها و صارت الثالثة ثانية، و إن كان من الثالثة فقد بطل حكم السجدين فيها و تمت الثالثة بالرابعة فيضيف إليها ركعة أخرى، و متى تحقق صحه الأولتين و شك في الآخرتين أضاف إليهما ركعة أخرى و تمت صلوته على المذهبين، و من ترك سجدين من ركعة من ركعتين الأولتين حتى يركع بعدها أعاد على المذهب الأول، و على الثاني يجعل السجدين في الثاني للأول، و بنى على صلاته و متى ترك سجدين من ركعة واحدة و لا يدري من أيها هي فعلى المذهب الأول متى جوز ترك السجدين من الركعتين الأولتين و جب عليه إعادة الصلاة، و على المذهب الثاني صحت له ثلاث ركعات، و يضيف إليها ركعة لأنه إن كان تركهما من الركعة الأولى فقد تمت الأولى بالسجدين في الثانية، و بطل حكم الركوع في الثاني لأنه زياده فعل في الصلاة لا حكم له مع السهو، و إن كان تركهما من الثانية فقد تمت الثالثة، و إن كانتا من الثالثة فقد تمت الثالثة بالرابعة و بطل حكم الركوع في الرابعة فيأتي بركعه و قد تمت صلوته، و إن كانتا من الرابعة فقد تمت الثالثة، و صح له الركوع في الرابعة فليضيف إليها سجدين، و قد تمت صلوته و لا يضره الركوع، و كذلك الحكم إن تحقق أنه تركهما من الثانية أو الثالثة أو الرابعة فالحكم فيه سواء فإن تحقق صحه الأولتين و شك في الآخرتين فقد تمت له الثالثة بالرابعة فيضيف إليها ركعة أخرى، و قد تمت صلوته و من ترك سجده واحده من الركعة الأولى و ذكرها و هو قائم قبل الركوع عاد فسجد، و لا يلزمه الجلوس ثم السجود سواء كان جلس في الأولى جلسه الاستراحة أو جلسه الفصل أو لم يجلسهما و إن لم يذكر حتى يركع مضى في الصلاة، فإذا سلم أعادها و سجد سجدي السهو و هذا الحكم في الركعة الثانية و الثالثة و الرابعة، و من صلى أربع ركعات. ثم ذكر أنه ترك أربع سجعات. فالذي يقتضيه عموم الأخبار أن عليه أربع سجعات، و عقيب كل سجده سجدي السهو، و من قال من أصحابنا: إن كل سهو يلحق الركعتين الأولتين يجب منه إعادة الصلاة يجب أن يقول في هذه المسائل: إنه يعيد الصلاة، فإن ذكر أنه ترك ثلاث سجعات، و لا يدري موضعها فعلى المذهب الأول يعيد ثلاث سجعات و مع كل سجده سجدي السهو، و على المذهب الثاني يجب منه إعادة الصلاة لأنه لم تسلم له

الأولتان، و من ذكر أنه ترك سجدين من ركعتين، و لا يدري موضعهما فعلى المذهب الأول يعيد السجدين مع كل سجده سجدي السهو، و على الثاني يجب إعادة الصلاة لأنه لا يأمن أن يكونا من الركعتين الأولتين و الثانيه أو الثالثه فإن ذكر أنه ترك سجدين من الركعتين الأخيرتين فعلى المذهبين معا يجب أن يعيد السجدين مع كل سجده سجدي السهو لأنه سلمت له الأولتان. فإن ذكر أنه ترك سجده واحده و لا يدري موضعها وجب عليه أن يعيدها و يسجد سجدي السهو على المذهب الأول، و على المذهب الثاني يعيد الصلاة لأنه لا يأمن أن يكون من الأوله أو الثانيه، و إن تحقق أنها من الأخيرتين و لا يدري من أيهما هي أعاد السجده مع سجدي السهو على المذهبين معا، و من زاد ركوعا في الأولتين أعاد، و من زاد سجدين في ركعه من الأولتين، أعاد، و من زاد في الصلاة ركعه أعاد، و في أصحابنا من قال: إن كانت الصلاة رابعه و جلس في الرابعه مقدار التشهد فلا إعادة عليه (١) و الأول هو الصحيح لأن هذا قول من يقول: إن الذكر في التشهد غير واجب.

و من شك في الأولتين من كل رابعه فلا يدري كم صلى أعاد، و من شك في المغرب و الغداه و لا يدري كم صلى أعاد، و من شك في صلاة السفر و لا يدري كم صلى أعاد، و من نقص ركعه أو ما زاد عليها، و لا يذكره حتى يتكلم أو يستدبر القبلة أعاد، و في أصحابنا من قال: إنه إذا نقص ساهيا لم يكن عليه إعادة الصلاة لأن الفعل الذي يكون بعده في حكم السهو، و هو الأقوى عندي سواء كان ذلك في صلاة الغداه، أو المغرب أو صلاة السفر أو غيرها من الرباعيات فإنه متى تحقق ما نقص قضى ما نقص، و بنى عليه (٢) و في أصحابنا من يقول: إن ذلك توجب استئناف الصلاة في هذه الصلاة

ص: ١٢١

١- ١) قال في مفتاح الكرامه، قلت: و قد سمعت أن الشيخ في الخلاف نسب ذلك إلى بعض أصحابنا، و كذا في المبسوط، و لعله أراد أبا علي كما قطع بذلك في المختلف، و قال في المسالك، ذهب المتأخرون إلى أنه إن كان جلس آخر الرابعه بقدر التشهد صحت صلوته.

٢- ٢) نسب هذا القول إلى الصدوق في المقنع كما عن المختلف و الذكرى، و وافقه الكاشاني في المفاتيح، و عبارته المنقول في المختلف و الذكرى هكذا، فإن صليت ركعتين. ثم قمت فذهبت في حاجه فأضف إلى صلوتك ما نقص منها و لو بلغت الصين إلخ، و لكن قال في كشف اللثام و فيما عندنا من نسخ المقنع: و إن صليت ركعتين ثم قمت فذهبت في حاجه لك قاعد الصلاة فلا تبني على ركعتين، و نحوه قال علامه المجلسي

التي ليست رباعيات، و من شك فلا يدرى كم صلى أعاد.

و القسم الثاني و هو ما لا حكم له ففي اثني عشر موضعا: من كثر سهوه و تواتر، و قيل: إن حد ذلك أن يسهو ثلاث مرات متواليه، و من شك في شيء و قد انتقل إلى غيره مثل من شك في تكبيره الافتتاح و هو في حال القراءة. فإن شك قبل القراءة كبر و أعاد القراءة. فإن شك في القراءة في حال الركوع أو في الركوع في حال السجود، أو في السجود في حال القيام، أو في التشهد الأول، و قد قام إلى الثالث فإنه لا يلتفت إليه و يمضى في الصلاة، و من شك في النية فإنه يجدد النية إن كان في وقت محلها و إن انتقل إلى حاله أخرى مضى في صلاته فإن تحقق أنه نوى و لا يدرى نوى فرضاً أو نفلاً استأنف الصلاة احتياطاً، و من سهى في النافلة أو سهى في سهو أو سهى عن تسبيح الركوع حتى يرفع رأسه أو عن تسبيح السجود حتى يرفع فإنه يمضى في صلاته لأنه انتقل إلى حاله أخرى.

و أما ما يوجب تلافيه إما في الحال أو بعده ففي تسعة مواضع: من سهى عن قراءة الحمد حتى قرء سورة أخرى قرأ الحمد و أعاد السورة، و من سهى عن قراءة سورة بعد الحمد قبل أن يركع قرأ ثم يركع، و من شك في القراءة و هو قائم لم يركع قرأ ثم ركع فإن ذكر أنه كان قرأ لم يضره شيء، و من شك في الركوع و هو قائم. ثم ركع فإن ذكر أنه كان ركع أرسل نفسه إرسالاً، و من سهى عن تسبيح الركوع و هو راع سبوح، و من شك في السجدين أو واحده منهما قبل أن يقوم سجدهما أو واحده منهما فإن ذكر فيما بعد أنه كان سجدهما أعاد الصلاة و إن كان زاد واحده لم يجب عليه الإعادة.

و من ترك التشهد الأول، و ذكر و هو قائم رجع فتشهد، فإن لم يذكر حتى يركع مضى في صلاته و قضاها بعد التسليم، و سجد سجدة السهو، و من نسى سجده واحده و قام. ثم ذكر أنه لم يسجد قبل أن يركع رجع فسجد فإن ذكر بعد الركوع مضى في صلاته و قضاها بعد التسليم، و من نسى التشهد الأخير حتى يسلم قضاها بعد التسليم أي وقت كان.

و أما ما يوجب الاحتياط فخمسه مواضع:

من شك فلا يدرى صلى اثنتين أم ثلاثاً في الرباعيات و تساوت ظنونه بنى على الثلاث و تمم. فإذا سلم صلى ركعه من قيام أو ركعتين من جلوس، و كذلك من شك بين الثلاث و الأربع.

و من شك بين الثنتين و الأربع بنى على الأربع فإذا سلم صلى ركعتين من قيام.

و من شك بين الثنتين و الثلاث و الأربع بنى على الأربع. ثم صلى ركعتين من قيام، و ركعتين من جلوس. فإن غلب في ظنه في أحد هذه المواضع أحدهما عمل عليه لأن غلبه الظن في جميع أحكام السهو يقوم مقام العلم سواء.

و من سهى في النافلة بنى على الأقل و إن بنى على الأكثر جاز.

و أما ما يوجب الجبران بسجدة السهو فخمسه مواضع: من تكلم في الصلاة ساهياً، و من سلم في الأولتين ناسياً، و من نسى التشهد الأول حتى يركع في الثالثة قضاها بعد التسليم و سجد سجدة السهو، و من ترك واحده من السجدين حتى يركع فيما بعدها قضاها بعد التسليم و سجد سجدة السهو، و من شك بين الأربع و الخمس بنى على الأربع و سجد سجدة السهو، و من أصحابنا من قال: إن من قام في حال قعود أو قعد في حال قيام فتلافاه كان عليه سجدة السهو، و من شك في سجدة السهو أو واحده منها فالأحوط أن يأتي بهما فإن انتقل إلى حاله أخرى لم يلتفت إليه، و من سهى سهوين أو أكثر منهما بما يوجب سجدة السهو فليس عليه أكثر من سجدة السهو لأن زيادته يحتاج إلى دلاله.

و إن قلنا: إن كل ما كان منه فيه سجدة السهو إذا اجتمع مع غيره لا يتداخل و وجب سجدة السهو لكل واحده من هذه لعموم الأخبار كان أحوط.

و سجدة السهو واجبتان فمن تركهما وجب عليه إعادتهما فإن تطاول الزمان و مضى لم يجب عليه إعادته الصلاة و أعادهما، و ليس للطول حد إذا بلغه سقطت عنه الإعادة.

و لا سهو على المأموم إذا حفظ عليه الإمام. فإن سهى الإمام وجب عليه سجود

السهو، و يجب على المأموم اتباعه في ذلك. فإن كان المأموم ذا كرا ذكر الإمام، و نبهه عليه، و وجب على الإمام الرجوع إليه، فإن لم يذكره كان على الإمام سجدة السهو، و يجب على المأموم أيضا اتباعه في ذلك، و قد قيل: إنه لا يجب لأنه متيقن و متى سها المأموم و الإمام فيما يوجب الاستئناف استأنفوا، و فيما يوجب الجبران أو الاحتياط فعلوا ذلك، و إذا سجد الإمام سجود السهو سجد من خلفه أيضا معه فإن لم يسجد الإمام عامدا أو ساهيا سجد المأموم. فإن كان إمامه قد سبقه ببعض صلاته سجدتها بعد القضاء اتبعا للإمام فإن سجد الإمام واحده و أحدث كان على المأموم أن يأتي بالثانية، و إذا دخل على الإمام في أثناء صلاته مثل أن أدركه و قد صلى ركعه فكبر و دخل معه فيما بقي من الصلاة فيه مسئلتان:

إحدهما: إذا سها الإمام فيما بقي من الصلاة.

و الثانية: و هي إذا كان قد سهى فيما مضى قبل دخول المأموم في صلاته معه.

فأما الثانية و هي أن يكون قد سهى فيما مضى فإذا كان آخر صلاة الإمام. و قد بقي على المأموم ركعه لم يدخل الإمام من أحد أمرين: إما أن يسجد للسهو أو يترك فإن سجد للسهو لم يتبعه المأموم، و كذلك إن تركه عامدا أو ساهيا لم يجب عليه الإتيان به لأن سجدة السهو لا يكونان إلا بعد التسليم، و قد انفصل بالتسليم من أن يكون مقتديا به فلا يجب عليه أتباعه فإذا لم يتبعه و قضى صلاته لم يجب عليه الإتيان بهما لأنه إنما كان يتبع الإمام في سهوه، و في هذه الحال ليس هو مؤتما به.

و أما المسئلة الأولى و هو أن يسهو الإمام كان فيما بعد فإذا سلم الإمام و سجد للسهو لم يتبعه المأموم في هذه الحال و يؤخر حتى تتم صلاته، و يأتي بسجدة السهو لأن سجدة السهو لا يكونان إلا بعد التسليم، و هو لم يسلم بعد لأن عليه فائتا من الصلاة يحتاج أن يتممه فإن أخل الإمام بسجدة السهو عامدا أو ساهيا أتى بهما المأموم إذا فرغ من الصلاة لأنهما جبران للصلاة، و لا يجوز تركهما، و قد بينا أن سجدة السهو لا يجبان إلا في خمس مواضع، و في أصحابنا من قال: يجبان في كل زيادة و

نقصان (١) فعلى هذا يجبان في كل زياده على أفعال الصلاه أو هيئاتها فرضا كان أو نفلا و كذلك في كل نقصان فعلا كان أو هيئه نفلا كان أو فرضا إلا أن الأول أظهر في الروايات و المذهب.

سجدتا السهو موضعهما بعد التسليم سواء كان لزياده أو نقصان، و في أصحابنا من قال: إن كانت لزياده كانتا بعد التسليم، و إن وجبا لنقصان كانتا قبل التسليم (٢) و الأول أظهر. فإذا أراد أن يسجد سجدة السهو استفتح بالتكبير و سجد عقبيه، و يرفع رأسه. ثم يعود إلى السجده الثانيه، و يقول فيها: بسم الله و بالله و السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، و غير ذلك من الأذكار. ثم يتشهد بعدهما تشهدا خفيفا فأتى بالشهادتين و الصلاه على النبي و آله و يسلم بعده.

فصل: في حكم قضاء الصلوات و حكم تاركها

من يفوته الصلاه على ضربين:

أحدهما: كان مخاطبا بها، و الآخر لم يكن مخاطبا بها أصلا. فمن لم يكن مخاطبا بها لم يلزمه قضاؤها، و ذلك مثل المجنون و المغمى عليه، و من زال عقله بشيء من فعل الله تعالى فإن هؤلاء لا يجب عليهم قضاء ما يفوتهم من الصلوات إذا أفاقوا إلا الصلاه التي يفيقون في وقتها و قد بقي مقدار ما يؤدونها أو مقدار ركعه على ما مضى بيانه فيلزمهم حينئذ أدائها، فإن فرطوا كان عليهم قضاؤها و ما سواها فليس عليهم قضاؤها، و

ص: ١٢٥

١- ١) قال في مفتاح الكرامه: هذا هو المشهور كما في كثر الفوائد. إلى أن قال: و مختار الفقيه و المرتضى و التقى و سلار و الحسن و ابن إدريس كما في المهذب البارع، و هو خير المقنع و ما تأخر عنه.

٢- ٢) نسب قول التفصيل إلى أبي علي، و عبارته هكذا، إن كرر بعض أفعال الصلاه في الأخيرتين ساهيا سجد للسهو بعد سلامه، و إن عدل من النفل إلى الفرض استحب أن يسجد قبل سلامه لسهوه عن نيه الفرض الذي قضاها لانه نقص الصلاه، و قد روى عن النبي صلى الله عليه و آله من يزد شيئا في صلوته فليسجد سجدة السهو بعد سلامه، و إن كان بنقصان سجد قبل سلامه. انتهى.

قد روى أنهم يقضون صلاه يوم و ليله، و روى ثلاثه أيام، و ذلك محمول على الاستحباب و يجرى مجرى هؤلاء الحائض فإن ما يفوتها في حال الحيض لا يلزمها قضاؤه على حال إلا ما يدركه في وقته أو بعضه على ما قدمناه القول فيه.

و أما من كان مخاطبا بها ففاته فعلى ضربين: أحدهما: لا يلزمه قضاؤها، و الثاني:

يلزمه القضاء.

و الأول من كان كافرا في الأصل فإنه إذا فاتته الصلاه في حال كفره لكونه مخاطبا بالشرائع فلا يلزمه قضاؤها على حال.

و الضرب الآخر و هو من يلزمه، و هو كل من كان على ظاهر الإسلام كامل العقل بالغاً فإن جميع ما يفوته من الصلاه بمرض و غيره يلزمه قضاؤها حسب ما فاتته، و كذلك ما يفوته في حال السكر أو بتناول الأشياء المرقده و المنومه كالبنج و غيره، و في حال النوم المعتاد فإنه يجب عليهم قضاؤها على كل حال، و كذلك من كان مسلماً فارتد فإنه يلزمه قضاء جميع ما يفوته في حال رده من العبادات، و وقت الصلاه الفائتة حين يذكرها أي وقت كان من ليل أو نهار، ما لم يتضيق وقت صلاه حاضره فإن دخلت وقت صلاه حاضره، و دخل فيها من أول وقتها. ثم ذكر أن عليه صلاه فائتة نقل نيته إلى ما فاتته ثم استأنف الحاضره مثال ذلك أنه إذا فاتته صلاه الظهر فإنه يصلها ما دام يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلى الظهر فإنه عند ذلك يصلى الظهر، و يعود إلى الفائتة، و في أصحابنا من يقول: يصلى الفائتة ما دام يبقى من النهار مقدار ما يصلى فيه الظهر و العصر يبدأ بالظهر. ثم العصر فإن لم يبق من النهار إلا مقدار ما يصلى فيه العصر بدأ به. ثم قضى الظهر فإن كان دخل في العصر ما بينه و بين الوقت الذي ذكرناه نقل نيته إلى الظهر، ثم يصلى بعده العصر، و كذلك متى دخل وقت المغرب و عليه صلاه صلى الفائتة ما بينه و بين أن يبقى إلى سقوط الشفق مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات فإن بدأ بالمغرب قبل ذلك. ثم ذكر نقل نيته إلى التي فاتته ثم استأنف المغرب، و إذا دخل وقت العشاء الآخرة و عليه صلاه صلى صلاه الفائتة ما بينه و بين نصف الليل. ثم يصلى بعدها العشاء الآخرة فإن انتصف الليل بدأ بالعشاء الآخرة ثم

صلى الفائته، و إذا طلع الفجر و عليه صلاة فليصلها ما بينه و بين أن يبقى إلى طلوع الشمس مقدار ما يصلى فيه ركعتي الغداة فإن بدأ بهما نقل نيته إلى التي فاتته. ثم يصلى بعدها ركعتي الغداة، و من فاتته صلوات كثيرة و تحققها قضاها كما فاتته يبدء بالأول فالأول حتى يقضيها كلها سواء دخل في حد التكرار أو لم يدخل فإن قدم منها شيئاً على شيء لم يجزه و احتاج إلى إعادتها لقوله عليه السلام: لا- صلاة لمن عليه صلاة، و لما رواه زرارة عن أبي عبد الله في الخبر الطويل الذي فيه كيفية قضاء الصلوات، و قال له: اقضى الأول فالأول مثال ذلك أن يكون قد فاتته خمس صلوات، و يكون أول ما فاتته الظهر فإنه ينبغي أن يقضى أولاً الظهر. ثم يرتب بعدها العصر إلى تمام الخمس صلوات فإن قضى أولاً العصر أو المغرب قبل الظهر لم يجزه و احتاج إلى إعادته، و متى كانت عليه صلوات كثيرة فإنه يقضى أولاً فأولاً فإذا تضيق وقت صلاة فريضه حاضره قطع القضاء و صلى فريضه الوقت، ثم عاد إلى القضاء على الترتيب فأما الصلوات التي يؤديها في أوقاتها قبل أن يعلم أن عليه صلاة فاتته فإنه لا يبطل أداؤها لكونها مرتبة على الفوائت سواء أداها في أول وقتها أو في آخر الوقت إذا لم يعلم أن عليه قضاء فإن علم أن عليه قضاء و أدى فريضه الوقت في أوله فإنه لا يجزيه. فإذا خرج وقتها صارت مثل سائر الفوائت و يرتب عليها، و من دخل في صلاة نافله. ثم ذكر أن عليه فريضه قبل أن يفرغ منها استأنف التي فاتته. ثم استأنف النافله، و من فاتته صلاة واحده من الخمس و لا يدري أيها هي صلى أربعاً و ثلاثاً و اثنتين ينوي بالثلاث المغرب، و بالثنتين الغداة، و بالأربع أما الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة، فإن فاتته صلاة واحده مرات كثيرة و هو يعلمها بعينها غير أنه لا يعلم كم مره فاتته صلى من تلك الصلاة إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها أو زاد عليه فإن لم يعلم الصلاة بعينها صلى في كل وقت ثلاثاً و أربعاً و اثنتين إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها، و من فاتته صلاة فريضه لمرض لا يزيل العقل لزمه قضاء فإن أدركته الوفاه و جب على وليه القضاء عنه، و من فاتته صلاة في الحضر فذكرها و هو مسافر قضى صلاة الحاضر، و إن فاتته في السفر من هو حاضر قضى صلاة المسافر، و أما المرتد الذي يستتاب فإنه يقضى كلما يفوته من الصلاة و الصوم و الزكاه إذا حال

عليه الحول في حال الرده، وكذلك إن كان فاته شيء من ذلك قبل الارتداد وجب عليه أن يقضيه إذا عاد إلى الإسلام، وإن كان قد حج حجه الإسلام قبل أن يرتد ثم ارتد. ثم عاد إلى الإسلام لم يجب عليه إعادته الحج، وما يلحقه من زوال العقل والإغماء في حال الارتداد على ضربين: أحدهما: أن يكون بفعله من شرب المسكر والبنج أو المرقد وما أشبه ذلك مما يزيل العقل. فإنه يجب عليه إعادته ما يفوته في تلك الحال وإن كان زوال عقله بشيء من فعل الله مثل الجنون والإغماء فإنه لا يجب عليه قضاء ما يفوته في تلك الحال، ومن فاته شيء من النوافل المرتبه قضاها أى وقت ذكره ما لم يكن وقت فريضه. فإن فاته شيء كثير منها صلى إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها فإن لم يتمكن من ذلك جاز له أن يتصدق عن كل ركعتين بمدين من طعام فإن لم يتمكن فعن كل يوم بمد منه. فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه، ومن فاته شيء من النوافل ثم جن فليس عليه قضاؤه فإن قضاها أو تصدق عنها كان أفضل.

و يستحب أن يقضى نوافل النهار بالليل، ونوافل الليل بالنهار، ومن فاته صلاة الليل فليصلها أى وقت شاء، وإن كان بعد الغداه أو بعد العصر، ومتى قضاها فليس عليه إلا ركعه مكان ركعه، ولا بأس أن يقضى أوتارا جماعه فى ليله واحده و سعى أن يجعل القضاء أول الليل و الأداء آخره.

من فاته الجمعة لم يجب عليه قضاؤها، وإنما يلزمه الظهر أربع ركعات، وكذلك إن فاته صلاة العيد لم يجب عليه قضاؤها، وإن صلى لنفسه منفردا كان له فيه فضل.

و صلاة الكسوف إذا تعمد تركها يجب عليه قضاؤها فإن كان احترق القرص كله اغتسل مع ذلك.

من ترك الصلاة لغير عذر حتى خرج وقتها قيل له: لم تركتها. فإن قال:

لأنها غير واجبه و أنا لا اعتقد وجوبها فقد ارتد و وجب عليه القتل بلا خلاف، و لا يصلى عليه، و لا يدفن فى مقابر المسلمين، و يكون ماله لورثته المسلمين. فإن لم يكن له ورثه كان للإمام عندنا، و عند الفقهاء لبيت المال، و إن قال: ما علمت وجوبها و

مثله يعذر مثل أن يكون قريب العهد بالإسلام عرف أنها واجبه عليه. فإن اعتقد وجوبها ترك، و إن قال: لا اعتقد وجوبها لحق بالقسم الأول: فإن قال: نسيتها قيل له: صلها الآن فقد ذكرتها فإن قال: أنا عاجز عنها لعله. قلنا: صلها على حسب حالك قائماً أو جالساً أو مضطجعاً أو إيماء على حسب طاقتك فإن قال: هي واجبه، و أنا ذاكر و على فعلها قادر لكنني لست أنشط لفعلها أو أنا كسلان عن إقامتها و أقام على ذلك حتى خرج وقتها أنكر عليه ذلك و أمر بأن يصلها قضاء. فإن لم يفعل عزز فإن انتهى و صلى برئت ذمته فإن أقام على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات و عزز فيها ثلاث مرات قتل في الرابعه لما روى عنهم عليه السلام أن أصحاب الكبائر يقتلون في الرابعه، و ذلك عام في جميع الكبائر و لا يقتل حتى يستتاب فإن تاب و إلا قتل و كفن و صلى عليه و كان ميراثه لورثته المسلمين فإن لم يكن له وارث مسلم كان للإمام و يدفن في مقابر المسلمين.

فصل: في ذكر صلاة أصحاب الأعداء: من المريض و المتوهم و العريان، و من كان في السفينه

المريض لا يسقط عنه فرض الصلاة، و يجب عليه أداؤها على حسب طاقته إذا كان عقله ثابتاً فإن زال عقله بجنون أو إغماء فلا يجب عليه القضاء إلا ما أفاق في وقته، و ما يقضى وقته فلا يجب عليه قضاؤه على ما فصلناه في الفصل الأول، و إذا لم يزل عقله فإنه يجب أن يصلى قائماً مع قدره على ذلك فإن لم يمكنه قائماً إلا بأن يعتمد على حائط أو عكاز صلى كذلك. فإن لم يقدر على ذلك صلى جالساً و قرأ جالساً فإذا فرغ من القراءة و قدر على أن يقوم فيركع عن قيام فعل، و إن لم يقدر عليه ركع عن جلوس و يسجد كذلك. فإن لم يتمكن من السجود رفع إليه ما يسجد عليه، و إن لم يقدر على الصلاة جالساً صلى مضطجعاً على جانبه الأيمن و سجد فإن لم يتمكن من السجود أومئ إيماء فإن لم يتمكن من الاضطجاع صلى مستلقياً على قفاه مؤمياً يستفتح الصلاة بالتكبير و يقرأ فإذا أراد الركوع غمض عينيه فإذا أراد رفع الرأس فتحهما فإذا أراد السجود غمضهما فإذا أراد الرأس غمضهما فإذا أراد

رفع الرأس ثانيا فتجهما، و على هذا يكون صلوته. فإن صلى على وجه ثم تجددت له قدره على غير تلك الهيئة انتقل إلى ما يقدر عليه و يبني على ما فصلناه فيما مضى.

و المتوحد و الغريق و الحائض و السابح إذا تضيق عليهم وقت الصلاة و لا يتمكنون من موضع يصلون عليه أو فيه صلوا إيماء و يكون ركوعهم و سجودهم إيماء، و يكون السجود أخفض من الركوع، و يلزمهم استقبال القبلة مع الإمكان فإن لم يمكنهم صلوا على ما يتمكنون منه، و المريض إذا كان مسافرا راكبا و لا- يقدر على النزول صلى الفريضة على ظهر الدابة على حسب ما يتمكن منه من الركوع و السجود، و إن لم يقدر إلا- على الإيماء كان جائزا، و يجزيه في النوافل أن يصلى إيماء مع قدره على إتمام الركوع و السجود، و حد المرض الذي يبيح له الصلاة جالسا ما يعلمه الإنسان من حال نفسه أنه لا يتمكن من الصلاة قائما، و قد روى أنه إذا لم يقدر على المشى بمقدار زمان صلوته، و المبطون إذا صلى. ثم حدث به ما ينقض صلوته أعاد الوضوء و بنا على صلوته، و من به سلس البول صلى كذلك بعد أن يستبرئ، و يستحب له أن يلف خرقة على ذكره لثلا تتعدى النجاسة إلى ثيابه و بدنه، و إذا صلى المريض جالسا قعد متربعا في حال القراءة فإذا أراد الركوع ثنى رجله فإن لم يتمكن من ذلك جلس كيف ما سهل عليه، و الممنوع بالقيد إذا كان أسيرا في أيدي المشركين أو كان مصلوبا إذا لم يقدر على الصلاة صلى إيماء، و العريان إذا لم يكن معه ما يستر به عورته و كان وحده بحيث لا- يرى أحد سوئته صلى قائما، و إن كان معه غيره أو كان بحيث لا يأمن من اطلاع غيره عليه صلى جالسا. فإن كانوا جماعه بهذه الصفة تقدم إمامهم بركبته و صلى بهم جالسا و هم جلوس و يكون ركوع الإمام و سجوده إيماء يكون سجوده أخفض من ركوعه، و يركع المأمومون و يسجدون، و إن وجد العريان ما يستر به عورته من حشيش الأرض و غيره ستر به عورته و صلى قائما.

و أما من كان في السفينة فإن تمكن من الخروج منه و الصلاة على الأرض خرج فإنه أفضل، و إن لم يفعل أو لا يتمكن منه جاز أن يصلى فيها الفرائض و النوافل سواء كانت صغيرة أو كبيرة فإذا صلى قائما مستقبل القبلة فإن لم يمكنه قائما صلى جالسا

مستقبل القبلة فإن دارت السفينه دار معها كيف ما دارت، واستقبل القبلة. فإن لم يمكنه استقبال بأول تكبيره القبلة. ثم صلى كيف ما دارت. وقد روى أنه يصلى إلى صدر السفينه، وذلك يختص النوافل، وإذا لم يجد فيها ما يسجد عليه سجد على خشبها فإن كان مقيرا غطاه بثوب و سجد عليه. فإن لم يقدر عليه سجد على القير عند الضروره و أجزاءه.

فصل: في ذكر النوافل من الصلاة

صلاة النوافل على ضربين: أحدهما: ما كان مرتبا في اليوم و الليله، و الآخر ما لم يكن مرتبا بل هو مرغّب فيه على الجملة أو في وقت مخصوص. فالمرتّب قد بينا أنه في اليوم و الليله أربع و ثلاثون ركعه في الحضر، و في السفر سبع عشره ركعه و قد فصلنا ذلك فيما مضى، و رتبناه، و بينا أيضا مواقيتها فلا وجه لإعادته، و ذكرنا أن صلاة الليل لا يجوز أن تصلى في أول الليل إلا قضاء أو عند الضروره و الخوف من الفوت و تعذر القضاء و إن وقتها بعد نصف الليل. فإذا قام إلى صلاة الليل استعمل السواك فإن فيه فضلا في هذا الوقت خاصه كثيرا، و يستفتح الصلاة بسبع تكبيرات، و يقرأ في الركعه الأولى سورة الإخلاص، و في الثانيه قل يا أيها الكافرون، و روى في كل واحده منهما الحمد و قل هو الله أحد ثلاثين مره، و في الست البواقي ما شاء، و يستحب السور الطوال. فإن قام إلى صلاة الليل، و لم يكن بقى من الوقت مقدار ما يصلى كل ليله خفف صلوته و اقتصر على الحمد وحدها. فإن خاف مع ذلك من طلوع الفجر صلى ركعتين و أوتر بعدهما، و صلى ركعتي الفجر. ثم صلى الغداه و قضى الثمان ركعات، و إن كان قد صلى أربع ركعات و طلع الفجر تمم صلاة الليل و خفف القراءه فيها، و قد روى أنه إذا طلع الفجر جاز أن يصلى صلاة الليل و يخفف فيها ثم يصلى الفرض، و الأحوط الأول و هذه رخصه، و من نسى ركعتين من صلاة الليل. ثم ذكر بعد أن أوتر قضاها، و أعاد الوتر، و من نسى التشهد في النافله و ذكر في حال الركوع أسقط الركوع و جلس و تشهد. فإذا فرغ من صلاة الليل قام فصلى ركعتي الفجر، و

إن لم يكن بعد طلوع الفجر الثاني فإن صلاهما و قد بقي من الليل كثير، و هو أن لا يكون قد طلع الفجر الأول أعادهما استحباباً، و يستحب الاضطجاع بعد هاتين الركعتين و الدعاء فيه بما روى، و قراءه خمس آيات من آل عمران. و إن جعل مكان الضجعه سجده كان ذلك جائزاً.

و يجوز أن يصلى النوافل جالسا مع القدره على القيام، و قد روى أنه يصلى بدل كل ركعه ركعتين، و روى أنه ركعه بركعه و جميعهما جائزان، و من كان في دعاء الوتر و لم يرد قطعه و في عزمه الصوم و بين يديه ماء جاز له أن يتقدم خطوا و يشرب و لا يستدبر القبلة، و يرجع فينبى على صلوته، و أما ما ليس بمرتب من النوافل فعلى ضربين: أحدهما: لا- وقت له معين، و الآخر له وقت معين، فالأول مثل صلاة أمير المؤمنين عليه السلام و صفتها أربع ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعه الحمد مره و خمسين مره قل هو الله أحد، و مثل صلاة فاطمه عليها السلام، و هي ركعتان يقرأ في الأولى منهما الحمد مره و إنا أنزلناه مائه مره، و في الثانية الحمد مره و قل هو الله أحد مائه مره، و مثل صلاة جعفر عليه السلام و تسمى صلاة التسبيح، و صلاة الجبوه و هي أربع ركعات في كل ركعه خمس و سبعون مره سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر يبتداء الصلاة فيقرأ في الأولى إذا زلزلت. ثم يسبح خمس عشره مره على ما قلناه. ثم يركع و يقول في ركوعه عشر مرات، و يرفع رأسه، و يقول عشرا ثم يسجد و يقول في سجوده عشرا. ثم يرفع رأسه فيقول عشرا. ثم يعود إلى السجده الثانيه فيقول ذلك عشرا. ثم رفع رأسه و يقول عشرا. ثم ينهض فيصلى الثانيه مثل ذلك، و يقرء بعد الحمد و العاديات. ثم يصلى الركعتين الآخرتين مثل ذلك يقرأ في الأولى إذا جاء نصر الله، و في الثانية التي هي الرابعه قل هو الله أحد، و يدعو في آخر السجده بما أراد و يستحب أن يكون ذلك بما روى من قول: يا من لبس العز و الوقار إلى تمام الدعاء و غير ذلك من الصلوات المرغبه فيها ذكرناها في مصباح المتهجد و في عمل السنه.

و أما ما له وقت معين فمثل تحيه المسجد فإن وقتها عند دخول المسجد، و مثل صلاة يوم الغدير فإنه يستحب أن يصلى ذلك إذا بقي إلى الزوال نصف ساعه بعد أن

يغتسل ركعتين يقرأ في كل واحدة منهما الحمد مره و قل هو الله أحد عشر مرات، و آيه الكرسي عشر مرات، و إنا أنزلناه عشر مرات فإذا سلم دعا بعدها بالدعاء المعروف، و يستحب أن يصلى يوم المبعث أو ليلته، و هو اليوم السابع و العشرين من رجب اثني عشره ركعه يقرء في كل ركعه الحمد و ما سهل عليه، و قيل: يس فإذا فرغ قرأ سبع مرات الحمد، و قل هو الله أحد مثل ذلك، و المعوذتين مثل ذلك، و قل يا أيها الكافرون و إنا أنزلناه و آيه الكرسي مثل ذلك، و روى أربع مرات. ثم يقول سبع مرات: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر. ثم يقول سبع مرات:

الله لا أشرك به شيئاً، و قد روى مثل ذلك في ليله المبعث، و يستحب أن يصلى ليله النصف من شعبان أربع ركعات يقرأ في كل ركعه الحمد مره، و قل هو الله أحد مائة مره. فإذا أراد أمراً من الأمور لدينه أو دنياه يستحب له أن يصلى ركعتين يقرأ فيهما ما شاء و يقنت في الثانية. فإذا سلم دعا بما أراد و يسجد و يستخير الله في سجوده مائة مره يقول: أستخير الله في جميع أمورى. ثم يمضى في حاجته، و إذا عرضت له حاجة صام الأربعاء و الخميس و الجمعة، و برز تحت السماء يوم الجمعة، و صلى ركعتين يقرأ فيهما مائة مره و عشر مرات قل هو الله أحد على ترتيب صلاة التسيح إلا أنه يجعل بدل التسيح في صلاه جعفر عليه السلام خمس عشر مره قل هو الله أحد بعد الحمد، و كذلك في الركوع و السجود و في جميع الأحوال. فإذا فرغ منها سئل الله حاجته.

فإذا قضيت حاجته صلى ركعتين شكر الله تعالى يقرأ في الأولى الحمد و إنا أنزلناه، و في الثانية الحمد و قل هو الله أحد ثم يشكر الله تعالى على ما أنعم به عليه في حال السجود و الركوع و بعد التسليم.

فصل: في ذكر النوافل الزائدة في شهر رمضان

يستحب أن يصلى في شهر رمضان من أول ليله فيه إلى آخر الشهر زياده ألف ركعه على نوافله في سائر الشهور، و يصلى في أول ليله إلى ليله الثامن عشر كل ليله عشرين ركعه ثمان ركعات بين المغرب و العشاء الآخرة و اثنتي عشره ركعه بعد العشاء الآخرة قبل الوتيره، و يختم صلواته بالوتيره، و في ليله تسع عشره مائة ركعه، و في

ليله العشرين وعشرين ركعة على ما فصلناه، وفي ليله إحدى وعشرين و ثلاث وعشرين كل ليله مائة ركعة، وتصلى ليله اثنتين وعشرين، و ليله أربع وعشرين إلى آخر الشهر كل ليله ثلاثين ركعة ثمان ركعات بين العشاءين و اثنتين وعشرين بعد العشاء الآخرة و روى أنه يصلى بين العشاءين اثني عشر ركعة و الثمان عشرة بعد العشاء الآخرة فهذه تسع مائة وعشرين ركعة، و يصلى في كل جمعه من شهر رمضان أربع ركعات صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، و ركعتين صلاة فاطمة عليها السلام، و أربع ركعات صلاة جعفر عليه السلام و يصلى ليله آخر جمعه من الشهر عشرين ركعة صلاة أمير المؤمنين عليه السلام و في عشية تلك الجمعة عشرين ركعة صلاة فاطمة عليها السلام فهذه تمام الألف ركعة، و يستحب أيضا أن يصلى ليله النصف مائة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد مره و قل هو الله أحد عشر مرات، و يستحب أن يصلى ليله الفطر ركعتين يقرأ في الأولى الحمد مره و ألف مره قل هو الله أحد، و الثانية الحمد مره و قل هو الله أحد مره واحده.

فصل: في ذكر صلاة الاستسقاء

إذا أجدبت البلاد، و قلت الأمطار استحب صلاة الاستسقاء، و ينبغي أن يتقدم الإمام أو من يقوم مقامه أو من نصبه الإمام إلى الناس أن يصوموا ثلاثة أيام. ثم يخرجوا يوم الثالث إلى الصحراء، و يستحب أن يكون ذلك يوم الاثنين، و لا يصلوا في المساجد في سائر البلدان إلا بمكة خاصة، و يقدم المؤذنين كما يفعل في صلاة العيدين، و يخرج على أثرهم بسكينه و وقار. فإذا انتهى إلى الصحراء قام فصلى بهم ركعتين من غير أذان و لا إقامة يقرأ فيهما ما شاء من السور، و يكون ترتيب الركعتين كترتيب صلاة العيدين سواء على ما سنيته إنشاء الله تعالى.

فإذا فرغ منهما استقبال القبلة، و كبر الله مائة تكبيره يرفع بها صوته، و يكبر معه من حضر، و يلتفت عن يمينه فيسبح الله مائة مره يرفع بها صوته، و يسبح معه من حضر. ثم يلتفت عن يساره فيهلل الله مائة مره يرفع بها صوته، و يقول ذلك من حضر معه. ثم يستقبل الناس بوجهه و يحمد الله مائة مره يرفع بها صوته و يقول ذلك

من حضر معه. ثم يدعوا و يخطب بخطبه الاستسقاء المرويّه عن أمير المؤمنين عليه السلام فإن لم يحسنها اقتصر على الدعاء.

و يستحب أن يخرج للاستسقاء الشيوخ الكبار و الصبيان الصغار و العجائز، و يخرج الشباب منهن، و يكره إخراج أهل الذمه في الاستسقاء لأنهم مغضوب عليهم و يستحب لأهل الخصب أن يدعوا لأهل الجذب فإن خرج فسقوا قبل أن يصلوا صلوا شكرا لله فإن صلوا و لم يسقوا أخرجوا ثانيا و ثالثا لأنه لا مانع من ذلك، و تحويل الرداء مستحب للإمام و المأموم مقورا (١) كان الرداء أو مربعا، و لا يحتاج أن يقلب الرداء، و إذا نذر الإمام أن يصلى صلاة الاستسقاء انعقد نذره لأنه نذر في طاعه، و ليس له أن يخرج غيره و لا أن يلزمهم الخروج، و إن نذر غير الإمام انعقد أيضا نذره لمثل ذلك. فإن نذر الإمام أن يستسقى هو و غيره لزمه في نفسه دون غيره لأن نذره لا- ينعقد فيما لا- يملك، و يستحب له أن يخرج فيمن يطيعه من ولده و غيرهم، فإذا انعقد نذره صلاها بحيث يصلى صلاة الاستسقاء في الصحراء، فإن نذر أن يصلى في المسجد و جب عليه الوفاء به فإن صلى في غيره لم يجزه عما نذر فإن نذر أن يخطب انعقد نذره و يخطب إنشاء جالسا، و إن شاء قائما أو على منبر أو على غيره، و إن نذر أن يخطب على المنبر و جب عليه أن يخطب كذلك فإن لم يفعل لم يجزه إذا خطب على حائط و ما أشبه ذلك. إذا نصب ماء العيون أو مياه الآبار جاز صلاة الاستسقاء، لأنه لا مانع، و لا يجوز أن يقول: مطرنا نبا كذا لأن النبي صلى الله عليه و آله نهى عن ذلك.

ص: ١٣٥

كتاب صلاة المسافر

السفر على أربعة أقسام:

واجب مثل الحج والعمرة، وندب مثل الزيارات و ما أشبهها، و مباح مثل تجاره و طلب معيشه و قوت و ما أشبهها. فهذه الأنواع الثلاثة كلها يجب فيها التقصير في الصوم و الصلاة، و الرابع سفر معصيه مثل باغ أو عاد أو سعايه أو قطع طريق و ما أشبه ذلك من اتباع سلطان جائر في طاعته مختاراً أو طلب صيد للهو و البطر فإن جميع ذلك لا يجوز فيه التقصير لا في الصوم و لا في الصلاة. فأما الصيد فإن كان لقوته أو قوت عياله فهو مباح، و هو من الأقسام الأوله، و إن كان للتجاره دون الحاجه روى أصحابنا أنه يتم الصلاة و يفطر الصوم، و فرض السفر لا- يسمى قصرأ لأن فرض المسافر مخالف لفرض الحاضر، و لا يجوز أن يقصر حتى يغيب عنه أذان مصره أو يتوارى عنه جدران بلده، و لا يجوز أن يقصر ما دام بين بنيان البلد سواء كان عامراً أو خراباً فإن اتصل بالبلد بساتين فإذا حصل بحيث لا يسمع أذان المصر قصر فإن كان دونه تم.

و إذا سافر فمر في طريقه بضيعه له أو على مال له أو كانت له أصهارا و زوجه فنزل عليهم و لم ينو المقام عشره أيام قصر، و قد روى أنه عليه التمام، و قد بينا الجمع بينهما و هو أن ما روى أنه إن كان منزله أو ضيعته مما قد استوطنه سته أشهر فصاعداً تم، و إن لم يكن استوطن ذلك قصر (١).

و إذا أبق له عبد فخرج في طلبه فإن قصد بلداً يقصر في مثله الصلاة و قال: إن وجدته قبله رجعت معه لم يجز له أن يقصر لأنه لم يقصد سفراً يقصر فيه الصلاة، و إن لم يقصد بلداً لكنه نوى أن يطلبه حيث بلغ لم يكن له القصر لأنه شاك في المسافه التي يقصر فيها الصلاة، و إن نوى قصد ذلك البلد سواء وجد العبد قبل الوصول إليه أو لم يجده كان عليه التقصير لأنه نوى سفراً يجب فيه التقصير. فإذا خرج بهذه النيه

ص: ١٣٦

قصر فإن وجده في بعض الطريق فعن عليه الرجوع إلى وطنه و ترك قصد تلك البلده انقطع سفره هاهنا و كان في رجوعه مستأنفا للسفر فإن كان بين هذا المكان و بين بلده مسافه يقصر فيها و جب عليه التقصير و إلا فعليه التمام. إذا قصد بلدا و بينه و بين ذلك البلد بلد آخر في طريقه فسافر عن وطنه بنيه أنه يقيم في البلد الأول عشره أيام.

ثم يسير إلى الثاني نظرت فإن كال بين بلده و بين البلد الأول مسافه يقصر فيها قصر و إلا أتم، و إن كانت المسافه إليه أقل منها و جب عليه التقصير فإذا وصل إليه انقطع قصره لعزمه منه على المقام عشره أيام فيه سواء قام فيه أو لم يقم. فإذا أراد السفر إلى البلد الثاني فإن كانت المسافه إليه يقصر فيها الصلاه قصر، و إلا أتم لأنه ابتداء بالسفر منه. فإذا حصل في البلد الثاني و أراد العود إلى وطنه نظرت فإن كانت المسافه يقصر فيها الصلاه قصر، و إلا فعليه التمام، و إذا قصد وطنه من الثاني و المسافه يقصر فيها قصر سواء دخل البلد الأول أو لم يدخل لأنه طريقه و لم ينو المقام به في رجوعه. إذا خرج من بغداد يريد الكوفه قصر فلما أتى القصر خاف من الطريق، و أقام فيه بنيه أن يقيم عشره أيام ليعرف خبر الطريق أو عدل منه إلى بلد آخر للمقام به أو ليعرف الخبر فيه انقطع قصره بالقصد لأنه قد قطع منه السفر الأول. ثم ينظر في البلد الذي يقصده من القصر فإن كان على مسافه يقصر فيها الصلاه قصر و إلا لم يقصر لأن السفر الأول قد انقطع اللهم إلا أن يرجع عن طريق القصر بأم الكوفه فحينئذ يستديم التقصير للنيه الأوله.

إذا سافر فدخل في سفره بلدا و قال: إن لقيت فلانا فيه أقمت عشره أيام أو أكثر فله القصر حتى يلقي فلانا لأنه ما نوى المقام قطعا. فإن لقي فلانا أتم لأنه قد وجد شرطه في نيه الإقامة عشرا فإن لقيه، ثم بدا له في المقام عشرا، و قال: أخرج من وقتي أو قبل عشره أيام لم يكن له القصر لأنه قد صار مقيما بالنيه و لا يصير مسافرا بمجرد النيه حتى يسافر، و إن دخل البلد و قال: إن لقيت فلانا أقمت عشره و انتظره كان له القصر. فإن اتصل له المقام على هذا شهرا قصر فإن زاد أتم.

و المسافر في البحر و البر و النهر سواء في جميع أحكام السفر من وجوب تقصير أو

تمام لا يختلف الحال فيه و متى دخل المركب فى البحر إلى موضع من الجزائر أو موضع يقف فيه فالحكم فيه كالحكم فى دخوله فى البر إلى بلد لا يختلف الحال فيه فكل موضع يجب فيه التمام أو التقصير فى البر فالبحر مثله سواء فإذا خرج إلى مسافه يقصر فى مثلها فردته الريح كان له التقصير لأنه ما رجع و لا نوى مقاما.

فأما مالک السفينه فإنه يجب عليه التمام لأنه ممن يجب عليه التمام من جملة المسافرين.

و البدوى على ضربين: أحدهما: له دار مقام جرت عادته فيها بالإقامة فهذا يجب عليه التقصير.

إذا سافر عن بلده سفرا يوجب التقصير و الآخر لا يكون له دار مقام و إنما يتبع مواضع النبت و يطلب مواضع القطر و طلب المرعى و الخصب. فهذا يجب عليه التمام، و لا يجوز له التقصير.

إذا خرج حاجا إلى مكة و بينه و بينها مسافه يقصر فيها الصلاة و نوى أن يقيم بها عشرا قصر فى الطريق فإذا وصل إليها أتم فإن خرج إلى عرفه يريد قضاء نسكه لا يريد مقام عشره أيام إذا رجع إلى مكة كان له القصر لأنه نقض مقامه لسفر بينه و بين بلده يقصر فى مثله، و إن كان يريد إذا قضى نسكه مقام عشره أيام بمكة أتم بمنى و عرفه و مكة حتى يخرج من مكة مسافرا فيقصر هذا على قولنا بجواز التقصير بمكة.

و أما على ما روى من الفضل فى الإتمام بها فإنه يتم على كل حال غير أنه يقصر فيما عداها من عرفات و منى، و غير ذلك إلا أن ينوى المقام عشرا فيتم حينئذ على ما قدمناه.

الوالى يجب عليه أن يتم إذا كان يدور فى أمارته و ولايته.

يكره للمسافر أن يؤم بالمقيم، و كذلك يكره للمقيم أن يؤم بالمسافر فإن كانا جميعا مسافرين فدخلا بلدا نوى أحدهما المقام عشرا و الآخر لم ينو ذلك لا- ينبغى أن يؤم أحدهما صاحبه فإن فعلا أتم الناوى صلوته، و قصر الآخر فإن كان الناوى للمقام هو الإمام فإذا صلى ركعتين سلم الذى خلفه و انصرف، و إن كان الإمام من لم ينو المقام

صلى ركعتين و يسلم و لم يسلم المأموم و قام فصلى تمام صلوته، و كذلك القول إذا كان أحدهما مقيما و الآخر مسافرا سواء من خرج من البلد إلى موضع بالقرب من مسافه فرسخ أو فرسخين بنيه أن ينتظر الرفقه هناك و المقام عشرين فصاعدا فإذا تكاملوا ساروا سفرا يجب عليهم القصر لا يجوز أن يقصر إلا بعد المسير من الموضع الذى يجتمعون فيه لأنه ما نوى بالخروج إلى هذا الموضع سفرا يجب فيه التقصير، و إن لم ينو المقام عشره أيام و إنما خرج بنيه أنه متى تكاملوا ساروا قصر ما بينه و بين شهر. ثم يتمم فإن عن لبعضهم حاجه فى البلد فعاد إليه فى طريقه فى الرجوع فإن دخل بيته و حضرت الصلاة تمم لأنه فى موضع مقامه، و إن أراد الخروج بعده بلا فصل، و من دخل عليه الوقت و هو مسافر وجب عليه التقصير فإن نوى المقام قبل أن يخرج الوقت لزمه التمام.

من دخل فى الصلاة بنيه القصر ثم عن له المقام عشرين تمم الصلاة فإن شك فلا يدري بينه القصر دخل أولا و لم ينو المقام عشرين قصر و لم يتمم. فإن كان نوى المقام عشرين و دخل فى الصلاة بنيه التمام. ثم عن له الخروج ثم عن له الخروج لم يجز له القصر إلى أن يخرج مسافرا.

المسافر إذا صلى خلف مقيم لا يلزمه التمام دخل معه فى أول صلوته أو آخرها.

من ترك الصلاة فى حضر قضاها على التمام مسافرا كان أو حاضرا، و إن تركها فى السفر و ذكر قضاها على التقصير مسافرا كان أو حاضرا.

إذا أم مسافر بمسافرين و مقيمين و أحدث. ثم استخلف مقيما صلى المستخلف صلاة المقيم، و لا يلزم المسافرين التمام، و متى نوى المسافر فى خلال الصلاة المقام تمم الصلاة و لا يستأنفها صلاة مقيم فإن كان المأمومون مسافرين لم يلزمهم التمام.

و من نسى فى السفر فصلى صلاة مقيم لم يلزمه الإعادة إلا إذا كان الوقت باقيا فإنه يعيد و متى صلى صلاة مقيم متعمدا أعاد على كل حال اللهم إلا ان لم يعلم وجوب التقصير فحينئذ يسقط عنه فرض الإعادة.

إذا قصر المسافر مع الجهل بجواز التقصير بطلت صلوته لأنه صلى صلاة يعتقد أنها باطلة.

إذا أحرم في السفينه بصلاه مقيم. ثم سارت السفينه لم يلزمه التقصير لأن من شرط التقصير أن يتوارى عنه جدران مصره أو يخفى عليه أذان مصره فإن دخل في الصلاه مسافرا بنيه التقصير و سارت السفينه فدخلت بلده و هو فيها تتم صلاه المسافر إذا كان في آخر الوقت فإن كان في أوله صلى صلاه مقيم.

إذا صلى خلف مقيم عالما به أو ظانا بحاله أو لم يعلم أصلا و لا ظن أو خلف مسافر عالما أو ظانا لزمه التقصير على كل حال.

إذا سافر إلى بلد له طريقان فسلك الأبعد لغرض أولا- لغرض لزمه التقصير و إن كان الأقرب لا يجب فيه التقصير لأن ما دل على وجوب التقصير عام، إذا صلى المسافر فسها فصلى أربعا بطلت صلوته لأن من أصحابنا من قال: إن كل سهو يلحق الإنسان في صلاه السفر فعليه الإعادة، و من لم يقل ذلك يقول هذا زاد في صلوته فعليه الإعادة على كل حال.

إذا كان قريبا من بلده و صار بحيث يغيب عنه أذان مصره فصلى بنيه التقصير فلما صلى ركعه رجع فانصرف إلى أقرب بنية البلد ليغسله فدخل البنية أو شاهدها بطلت صلوته لأن ذلك فعل كثير فإن صلى في موضعه الآن تمم لأنه في وطنه و مشاهد لبنينه فإن لم يصل و خرج إلى السفر و الوقت باق قصر فإن فاتت الصلاه قضاءه على التمام لأنه فرط في الصلاه و هو في وطنه. فإن دخل في طريقه بلدا يعزم فيه على المقام عشرا لزمه التمام فإن خرج منه و فارق بنيانه لزمه التقصير فإن عاد إليه لقضاء حاجه أو أخذ شىء نسيه لم يلزمه التمام لأنه لم يعد إلى وطنه و كان هذا فرقا بين هذه المسئلة و التى قبلها.

إذا صلى مسافر بمقيمين و مسافرين صلى المسافرون ركعتين، ثم يسلم بهم و يأمر المقيمين أن يتموا أربعا.

يجوز الجمع بين الصلوتين الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة في السفر و الحضر عند المطر و غير المطر و الجمع بينهما في أول وقت الظهر فإن جمع بينهما في

وقت العصر كان جائزاً، وإنما يكون جمعاً إذا جمع بين الفرضين فأما إذا صلى بينهما نافله فلا جمع و ليس بمحتاج إلى نية مفردة على نية الصلاة للجمع لأنه لا دلالة عليها و حد المسافة التي يجب فيها التقصير ثمانية فراسخ أربعة و عشرون ميلاً فإن كانت أربعة فراسخ، و أراد الرجوع من يومه و جب أيضاً التقصير، و إن لم يرد الرجوع من يومه كان مخيراً بين التقصير و الإتمام، و لا يجوز التقصير للمكاري و الملاح و الراعى و البريد و البدوى الذى قدمنا وصفه ممن لا يكون له دار مقام، و الوالى الذى يدور فى ولايته أو جابته، و من يدور فى تجارته من سوق إلى سوق و من كان سفره أكثر من حضره فهؤلاء كلهم لا يجوز لهم التقصير ما لم يكن لهم مقام فى بلدهم عشرة أيام، فإن كان لهم فى بلدهم مقام عشرة أيام كان عليهم التقصير، و إن كان مقامهم فى بلدهم خمسة أيام قصرُوا بالنهار و تمموا الصلاة بالليل.

و من خرج بنية السفر، ثم بدا له و كان قد صلى على التقصير لم يلزمه شيء فإن لم يكن صلى أو كان فى الصلاة تم صلواته فإن خرج من منزله و قد دخل الوقت و جب عليه التمام إذا بقى من الوقت مقدار ما يصلى فيه على التمام فإن تضيق الوقت قصر و لم يتم، و إن كان دخل فى سفره قبل دخول الوقت و قد بقى من الوقت مقدار ما يتمكن فيه من التمام، تمم و إن لم يبق مقدار ذلك قصر و من عزم عن المقام فى بلد عشره أيام و جب عليه التمام فإن غير نيته عن المقام نظرت فإن كان قد صلى على التمام و لو صلاة واحدة لم يجز له التقصير إلا بعد الخروج، و إن كان لم يصل شيئاً على التمام قصر فإن لم يدر ما مقامه قصر ما بينه و بين شهر، فإذا مضى شهر صلى على التمام و لو صلاة واحدة.

و يستحب الإتمام في أربعة مواطن في السفر:

بمكة و المدينة و مسجد الكوفة و الحائر على ساكنه السلام، و قد روى الإتمام فى حرم الله و حرم الرسول صلى الله عليه و آله و حرم أمير المؤمنين عليه السلام و حرم الحسين عليه السلام فعلى هذه الرواية يجوز الإتمام خارج المسجد بالكوفة و بالنجف، و على الرواية الأولى لا- يجوز إلا- فى نفس المسجد، و لو قصر فى هذه المواضع كلها كان جائزاً غير أن الأفضل ما قدمناه، و يسقط عن المسافر الجمعه و

صلاه العيد، و المشيع لأخيه المؤمن يجب عليه التقصير لأنه إما طاعه أو مباح.

و من وجب عليه التقصير في السفر إذا مال إلى الصيد لهوا و بطرا تتم فإذا عاد إلى السفر رجع إلى التقصير.

و يستحب للمسافر أن يقول عقيب كل صلاه ثلاثين مره: سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر. فإن ذلك جبران الصلاه، و ليس على المسافر نوافل النهار فإن سافر بعد زوال الشمس قبل أن يصلى نوافل الزوال قضاها في السفر ليلا و نهارا، و عليه نوافل الليل على ما قدمناه.

ص: ١٤٢

كتاب صلاة الجمعة

اشاره

صلاة الجمعة فريضه إذا حصلت شرائطها،

و شروطها على ضربين: أحدهما:

يرجع إلى من وجبت عليه

و الآخر يرجع إلى صحه انعقادها. فما يرجع إلى من وجبت عليه على ضربين: أحدهما: يرجع إلى الوجوب، و الآخر يرجع إلى الجواز فشرائط الوجوب عشره: الذكوره و الحريه و البلوغ و كمال العقل و الصحه من المرض و ارتفاع العمى، و ارتفاع العرج، و أن لا يكون شيخا لا حراك به و ألا يكون مسافرا و يكون بينه و بين الموضع الذى يصلى فيه فرسخان فما دونه، و ما يرجع إلى الجواز الإسلام و العقل. فالعقل شرط فى الوجوب و الجواز معا، و الإسلام شرط فى الجواز لا غير دون الوجوب لأن الكافر عندنا متعبد بالشرائع، و إنما قلنا ذلك لأن من ليس بعاقل أو ليس بمسلم لا تصح منه الجمعة، و ما عدا هذين الشرطين من الشرائط المقدم ذكرها شرط فى الوجوب دون الجواز لأن جميع ما قدمنا ذكره يصح منه فعل الجمعة.

فأما الشروط الراجعة إلى صحه الانعقاد

فأربعه: السلطان العادل أو من يأمره السلطان، و العدد سبعة و جوبا، و خمسه ندبا، و أن يكون بين الجمعيتين ثلاثه أميال فما زاد عليها، و أن يخطب خطبتين.

و الناس فى باب الجمعة على خمسه أضرب: من تجب عليه و تنعقد به، و من لا تجب عليه و لا تنعقد به و من تنعقد به و لا تجب عليه، و من تجب عليه و لا تنعقد به، و مختلف فيه.

فأما من تجب عليه و تنعقد به فهو كل من جمع الشرائط العشره التى ذكرناها، و من لا تجب عليه و لا تنعقد به فهو الصبى، و المجنون و العبد و المسافر و المرأه فهؤلاء لا تجب عليهم، و لا تنعقد بهم، و يجوز لهما فعلها تبعا لغيرهم، و أما من تنعقد به و لا تجب عليه فهو المريض و الأعمى و الأعرج، و من كان على رأس أكثر من فرسخين فإن هؤلاء لا يجب عليهم الحضور فإن حضروا الجمعة و تم بهم العدد وجب عليهم و انعقدت بهم الجمعة، و أما من تجب عليه و لا تنعقد به فهو الكافر لأنه مخاطب عندنا

بالعبادة، ومع هذا لا تنعقد به لأنه لا تصح منه الصلاة.

و أما المختلف فيه فهو من كان مقيما في بلد من التجار و طلاب العلم و لا يكون مستوطنا بل يكون من عزمه متى انقضت حاجته خرج فإنه تجب عليه و تنعقد به عندنا و في انعقادها خلاف.

و من كان في بلد و جب عليه حضور الجمعة سمع النداء أو لم يسمع. فإن كان خارجا عنه و بينه فرسخان فما دونه و جبت عليه أيضا الحضور فإن زاد على ذلك لا- تجب عليه. ثم لا- يخلو أن يكون فيهم العدد الذي تنعقد بهم الجمعة أم لا فإن كانوا كذلك و جب عليهم الجمعة، و إن لم يكونوا لم يجب عليهم غير الظهر، و متى كان بينهم و بين البلد أقل من فرسخين و فيهم العدد الذي ينعقد بهم الجمعة جاز لهم إقامتها و يجوز لهم حضور البلد.

و من و جبت عليه الجمعة فصلى الظهر عند الزوال لم يجزه عن الجمعة فإن لم يحضر الجمعة و خرج الوقت و جب عليه إعادته الظهر أربعاً لأن ما فعله أولا لم يكن فريضة.

يجب على أهل القرى و السواد إذا كان فيهم العدد الجمعة، و من شرط ذلك أن يكون قراهم مواضع استيطان. فأما أهل بيوت مثل البادية و الأ-كراد فلا- تجب عليهم ذلك لأنه لا دليل على وجوبها عليهم، و لو قلنا: إنها تجب عليهم إذا حضر العدد لكان قويا لعموم الأخبار في ذلك.

إذا كان في قرية جماعة تنعقد بهم الجمعة، و كل من كان بينه و بينهم مسافة فرسخين فما دونها و ليس فيهم العدد الذي تنعقد بهم الجمعة و جب عليهم الحضور، و إن كان فيهم العدد جمعوا لنفوسهم. قد بينا أن العدد معتبر سبعة و جوبا و خمسة ندبا، و العدد شرط في صحه الخطبه أيضا لعموم الأخبار و هو شرط في واجبات الخطبه لا في مسنوناتها لأن المسنونات يجوز تركها.

إذا انعقدت الجمعة عند حضور شرائطها و بعد تكبيره الإحرام. ثم انتقض العدد بعضهم أو أكثرهم أو لم يبق إلا الإمام فإنه يتم الجمعة و لا يلزم الظهر أربعاً لأنه لا دليل عليه.

بقاء الوقت ليس بشرط في صحه الجمعه بل لو خرج الوقت قبل الفراغ منها لم ينتقل إلى الظهر أربعاً إلا أن يخرج الوقت كله قبل التلبس بها فحينئذ ينتقل إلى فرض الظهر قضاء بلا- خلاف. إذا ركع الإمام و ركع معه المأموم فلما سجد الإمام زوحم المأموم فلم يتمكن من السجود، و يتمكن من السجود على ظهر غيره لا- يجوز أن يسجد عليه و يصبر حتى يسجد على الأرض لأنه لا دليل على جواز ذلك، فإذا رفع الإمام رأسه من السجود و تخلص المأموم لا يخلو من ثلاثه أحوال: إما أن يتخلص المأموم قبل ركوع الإمام في الثانية أو بعد ركوعه في الثانية أو هو راكع. فإن تخلص و الإمام في الثانية قبل الركوع فعلى المأموم أن يتشاغل بقضاء ما عليه. ثم يلحق به فإذا سجد و الإمام قائم بعد قام معه، و إن قام و الإمام راكع انتصب ثم ركع و لا يتشاغل بالقراءة لأنه ليس على المأموم قراءة، و هذا إذا تخلص قبل أن يركع الإمام في الثانية فأما إن تخلص بعد أن يركع في الثانية فعليه أن يسجد مع الإمام، و ينوي بهما للركعة الأولى فإن لم ينو كذلك فلا يعتد بهما، و يستأنف سجدين للركعة الأولى. ثم استأنف بعد ذلك ركعة أخرى، و قد تمت جمعته، و قد روى أنه تبطل صلاته.

إذا سبق للإمام حدث جاز له أن يستخلف غيره و يقدمه ليم بهم الصلاة في جميع الصلوات و كذلك الجمعه و سواء أحدث بعد الخطبة قبل التحريمه أو بعد التحريمه و على كل حال لعموم الأخبار في جواز الاستخلاف، و يتم بهم الإمام الثاني الجمعه و لا ينتقل إلى الظهر لأنه لا- دليل على ذلك، و كذلك إن يقدم إنسان عند انصراف الإمام فصلى بهم أو قدمه غير الإمام فصلى بهم كان جائزاً. إذا صلى المسافر بمقيم ففرغ من فرضه جاز له أن يقدم من يصلى بهم تمام صلواتهم.

العبد يسقط عنه فرض الجمعه و كذلك المدبر و المكاتب المشروط عليه. فأما من اعتق بعضه و اتفق مع مولاه على مهايأه في الإمام و اتفق يوم نفسه يوم الجمعه يجب عليه حضورها لأنه ملك نفسه في هذا اليوم، فإن لم يحصل بينه و بين مولاه مهايأه لم يلزمه لأنه لا يتميز له حق نفسه.

المسافر لا تجب عليه الجمعه إلا إذا أقام في بلد عشره أيام فصاعداً.

و المرأه ليس عليها الجمعة عجزاً كانت أو شاباً، والأفضل أن تصلى في بيتها.

و المريض لا- تجب عليه الجمعة فإن حضرها وجب عليه الدخول فيها، و كل من لا تجب عليه الجمعة إذا تكلف و حضر و صلاها سقط عنه فرض الظهر.

من كان فرضه الظهر دون الجمعة جاز له أن يصله في أول الوقت، و لا يجب عليه التوقف حتى يفرغ الإمام من الجمعة، و يجوز له أن يصلى جماعه فإن صلى في أول الوقت ثم حضر الجمعة فقد سقط فرض الوقت عنه فإن دخلها كان له فيه فضل. من تجب عليه الجمعة يجوز له أن يتركها لعذر في نفسه أو أهله أو قرابته أو أخيه في الدين مثل أن يكون مريضاً يهتم بمراعاته أو ميتاً يقوم على دفنه و تجهيزه أو ما يقوم مقامه إذا زالت الشمس يوم الجمعة لا يجوز أن يسافر إلا بعد أن يصلى الجمعة لأنه تعين عليه فرض الجمعة فلا يجوز أن يشرع فيما يسقطه، و يكره له السفر إذا طلع عليه الفجر من يوم الجمعة إلى أن يصلى الجمعة. العدد شرط في صحه الخطبه فإن خطب وحده.

ثم حضر العدد أعاد الخطبه و إلا لم تصح الجمعة.

المعذور من العبد و المسافر و المريض إذا صلوا في منازلهم الظهر. ثم سعوا إلى الجمعة لم يبطل ظهرهم لأنه لا دليل عليه.

تكره النوافل عند وقوف الشمس وسط النهار في سائر الأيام إلا يوم الجمعة فإنه يجوز ذلك ما لم يقعد الإمام على المنبر و يأخذ في الخطبه فإذا أخذ فيها فليس لأحد أن يصلى و ينبغى أن يصغى إليه، و لا- ينبغى أن يتكلم في حال خطبه الإمام و لا ينبغى لأحد أن يتخطأ رقاب الناس ظهر الإمام أو لم يظهر سواء كان له عادة في الصلاة في موضع أو لم يكن فإن كان داخل الزحمه سعه لم يكره ذلك. فأما الإمام فلا يكره له ذلك لأنه لا يجد عنه مندوحه، و ينبغى أن يفرجوا له. إذا كان جالساً ينتظر الخطبه فغلبه النعاس ينبغى أن يتشاغل بما يمنع من النعاس و إن احتاج إلى الانتقال من مكانه انتقل ليزول عنه النعاس، و لا ينبغى لأحد أن يقيم غيره عن مكانه الذى هو جالس فيه ليجلس فيه في الجامع و إن تبرع إنسان بالقيام، أو تأديب عنه لم يكره، و إن أنفذ بثوب ففرش له في مكان لم يكن بذلك أحق من غيره فيه، و للغير رفعه و الجلوس فيه

فإن قام من موضعه لحاجه. ثم عاد فكان أحق بمكانه من غيره.

الخطبه شرط في صحه الجمعة لا تصح من دونها، و من شرط الخطبه أن يأتي بها قائما، و يفصل بين الخطبتين بجلسه خفيفه، و الكلام فيهما و بينهما مكروه. و ليس بمحذور، و إن خطب جالسا مع العذر من عله أو زمانه صحت صلوته و صلاه من خلفه. فإن لم يكن به عله بطلت صلوته، و صحت صلاه من خلفه إذا لم يعلموا ذلك فإن علموا أو علم بعضهم أنه ليس به عله بطلت صلاه من علم ذلك و صحت صلاه من لم يعلم.

من شرط الخطبه الطهاره و أقل ما يكون الخطبه أربعة أصناف: حمد الله تعالى، و الصلاه على النبي و آله، و الوعظ، و قراءه سورته خفيفه من القرآن، و ما زاد عليه مستحب، و لا يطول الخطبه بل يقتصد فيها لثلاث يفوته فضيله أول الوقت.

إذا دخل في الجمعة فدخل عليه وقت العصر قبل أن يتم الجمعة تممها جمعه و لم يلزمه أن يتمها ظهرا لأنه لا دليل عليه، و إن بقى من وقت الظهر ما يأتي فيه بخطبتين و ركعتين خفيفتين أتى بهما و صحت الجمعة. فإن بقى من الوقت ما لا يتسع للخطبتين و ركعتين فينبغي أن يصلى الظهر، و لا يصح له الجمعة لأن من شرط الجمعة الخطبه، و هذا ليس يمكنه أن يأتي بالخطبتين لأنه لو خطبها فاته الوقت، و قد روى أنه من فاته الخطبتان صلى ركعتين (١) فعلى هذه الروايه يمكن أن يقال: يصلى الجمعة ركعتين و يترك الخطبتين، و الأول أحوط، و الوجه في هذه الروايه أن يكون مختصه بالمأموم الذي يفوته الخطبتان فإنه يصلى الركعتين مع الإمام فأما إن تنعقد الجمعة من غير خطبتين فلا- تصح على حال، و من خطب و صلى الجمعة و شك هل كان الوقت باقيا قبل التسليم أو خارجا صحت صلاته لأن الأصل بقاء الوقت و لم يعلم خروجه على أنا قد بينا أن بقاء الوقت ليس بشرط في صحه الجمعة إذا كان دخل فيها في الوقت إذا أدرك ركعه من الجمعة فقد لحق الجمعة، و آخر ما يلحق الجمعة أن يلحق الإمام

ص: ١٤٧

فى الركوع فى الثانى فإن لحقه و قد رفع رأسه من الركوع فى الثانى فقد فاتته الجمعة و عليه الظهر أربع ركعات و كذلك إن كبر تكبيره الإحرام و الإمام راع فحين كبر رفع الإمام رأسه فقد فاتته تلك الركعة و سجد مع الإمام تابعا له و لا يقتديه و يصلى لنفسه الظهر إن شاء، و إن كبر خلفه و ركع و الإمام راع و رفع الإمام لكنه شك هل لحق بإمامه قبل أن يرفع أو بعده فعليه الظهر لأنه لم يتحقق أنه لحق مع الإمام ركعه، و لو أدركه راعا و ركع و رفع و سجد سجدتين. ثم شك هل سجد مع إمامه سجده أو سجدتين تمم الجمعة لأنه لا سهو على المأموم خلف الإمام، و إن أدرك معه ركعه فصلاها معه. ثم سلم الإمام و قام فصلى ركعه أخرى. ثم ذكر أنه ترك سجده فلم يدر هل هى من التى صلاها مع الإمام أو من الأخرى أضاف إليها سجده، و قد تمت صلاته لأن الركعة الأولى مع الإمام لا حكم لسهوه فيها، و الركعة التى انفرد بها إذا شك أنه سجد واحده أو ثنتين أضاف إليها سجده أخرى فإن ذكر بعد ذلك أنه كان تركها من الركعة التى مع الإمام قضى سجده إذا سلم، و قد تمت جمعته، و إن ذكر أنها كانت من التى انفرد بها فقد تممها بالتى فعلها.

و يستحب للإمام أن يصعد المنبر بسكينه و وقار و يقعد دون الدرجة العليا، ثم يجلس عليه للاستراحة و ينبغى أن يعتمد على سيف أو عصا أو قوس لأنه روى أن النبى صلى الله عليه و آله فعل هكذا، و لا يضع يمينه على شماله كما لا يفعل ذلك فى الصلاة، و ينبغى أن يكون الإمام فصيحاً فى خطبته بليغا لا يلحن، و يكون صادقا للهجه، و يكون ممن يصلى فى أول الوقت، و لا ينبغى أن يطول الخطبه لما بيناه فإن ارتج على الإمام جاز أن يفتح عليه من خلفه إذا لم يتذكر من قبل نفسه. فإن قرء الإمام سوره على المنبر فيها سجده فإن كانت من العزائم نزل و سجدها و سجد الناس معه، و إن لم يكن من العزائم جاز أن لا ينزل و لا يسجد.

و الإنصات للخطبه مستحب ليس بواجب، و موضع الإنصات من وقت أخذ الإمام فى الخطبه إلى أن يفرغ من الصلاة، و أن تكلم بعد فراغه من الخطبتين قبل الصلاة لم يكن به بأس غير أن الأفضل ما قلناه، و إذا دخل المسجد و الإمام يخطب ترك السلام.

فإن سلم عليه جاز أن يرد الجواب كما يجوز أن يرد في الصلاة، ويجوز أن يسمت العاطس، ولا بأس بشرب الماء والإمام يخطب، وقد بينا أن من شرط انعقاد الجمعة الإمام أو من يأمره بذلك، ولا يجوز مع حضور الإمام العادل أن يتولى الجمعة غيره إلا إذا منعه من الحضور مانع من مرض وغيره، ولا تتعقد الجمعة بإمامه فاسق ولا امرأه، وكل من لا تتعقد به الجمعة لا يكون إماماً فيها، ويجوز أن يكون الإمام في الجمعة عبداً إذا كان أقرأ الجماعة و يكون العدد قد تم بالأحرار.

والمسافر يجوز أن يصلي بالمقيمين وإن لم يكن واجبا عليه إلا أنه لا يصح منه ذلك إلا إذا أتى بالخطبتين، و يكون العدد قد تم بغيره وإن صلى بقوم مسافرين بلا خطبه كان ظهراً لا جمعة.

و النساء إذا اجتمعن فلا تتعقد بهن جمعه لأنه لا دليل على ذلك، والصبي الذي لم يبلغ لا تتعقد به الجمعة.

وأقل ما يكون بين الجمعةين ثلاثة أميال. فإن صلى في موضعين بينهما أقل من ثلاثة أميال فلا يخلو أن يكون الجمعةان وقعتا في حاله واحده أو تقدمت أحدهما الأخرى فإن وقعتا في حاله واحده بطلتا معاً، وإذا بطلتا فإن كان الوقت باقياً ففرضهما الجمعة وإن فات الوقت وجب عليهما الظهر أربع ركعات، وإن تقدمت إحداهما الأخرى كانت المتقدمة صحيحة والأخرى باطلة، وإن لم يعلم أيهما سبق أو علم أن أحدهما سابقه غير أنه لا يعلم عينها أو عرف عينها إلا - أنها نسيبت بطلت في الأحوال الثلاث الصلاتان معاً، وكان فرضهما الجمعة مع بقاء الوقت والظهر مع تقضى الوقت، والسابق منهما يكون بمقدار تكبيره الإحرام لأنها إذا سبقت بذلك فقد انعقدت فما يطرأ عليها يكون باطلاً، وإذا أحرم بالجمعة فأخبر أنه قد صلى في البلد في موضع آخر الجمعة لم تتعقد جمعة، ويصلى ظهراً إذا لم يكن بينهما ثلاثة أميال، ولا يؤذن إلا أذان واحد يوم الجمعة، والثاني مكروه روى أن أول من فعل ذلك عثمان وقال عطاء إن أول من فعل ذلك معاوية، وقال الشافعي: ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وأبو بكر وعمر أحب إلى وهو السنة وهو مثل ما قلناه.

و الوقت الذى يحرم البيع فيه يوم الجمعة حين يقعد الإمام على المنبر بعد الأذان و إنما يحرم ذلك على من تجب عليه الجمعة من الأحرار البالغين العقلاء المقيمين فأما المسافر و العبد و الصبى و المرأة و غيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة فإنه لا يحرم عليه البيع فإن كان أحدهما يجب عليه و الآخر لا يجب عليه كره لمن لا يجب عليه مبايعته لأنه يكون إعانه على ما هو محرم عليه. فإن خالف من يحرم عليه البيع و تبايعا فالظاهر من المذهب أنه لا ينعقد البيع لأنه منهي عنه، و النهى يدل على فساد المنهى عنه، و فى أصحابنا من قال: ينعقد العقد و إن كان محرما (١) و يملك به ما يملكه بالعقد الصحيح.

و تقديم النوافل يوم الجمعة خاصة قبل الزوال أفضل، و فى غيرها من الأيام لا يجوز، و يستحب أن يصلى ست ركعات عند انبساط الشمس، و ست ركعات عند ارتفاعها، و ست ركعات إذا قرب من الزوال، و ركعتين عند الزوال. ثم يجمع بين الفرضين بأذان واحد و إقامتين. فإن فصل بين الفرضين بست ركعات على ما ورد به بعض الروايات و الباقى على ما بيناه كان أيضا جائزا، و إن أخر جميع النوافل إلى بعد العصر جاز أيضا، غير أن الأفضل ما قلناه. فإن زالت الشمس و لم يكن قد صلى شيئا من النوافل أخرجها كلها و جمع بين الفرضين فإنه أفضل.

و الزيادة فى نوافل نهار يوم الجمعة أربع ركعات مستحبه على ما فصلناه.

و من السنن اللازمة يوم الجمعة الغسل على النساء و الرجال و العبيد و الأحرار فى الحضر و السفر مع الإمكان، و وقته من طلوع الفجر إلى زوال الشمس، و كلما قرب من الزوال كان أفضل فإن فاتته قضاها إما بعد الزوال أو يوم السبت، و إن قدمه يوم الخميس جاز إذا خاف ألا يجد الماء يوم الجمعة أو لا يتمكن من استعماله.

و يستحب أن يتنظف يوم الجمعة و يحلق رأسه و يقص أظفاره و يأخذ من شاربته

ص: ١٥٠

١-١) قال فى مفتاح الكرامه: و هو خيرها الجامع و الشرائع و النافع و المعتبر و الشهيد و كنز العرفان، و التنقيح، و الموجز الحاوى، و جامع المقاصد، و الجعفرية و شرحها، و فرائد الشرائع، و المدارك، و الكفاية و غيرها.

و يلبس أظھر ثيابه، و یمس شیئا من الطيب جسده فإذا توجه إلى المسجد الأعظم مشى على سكينه و وقار و يدعو فى توجهه بما هو معروف.

و ینبغى للإمام إذا قرب من الزوال أن یصعد المنبر و يأخذ فى الخطبه بقدر ما إذا فرغ منها تزول الشمس. فإذا زالت نزل فصلا بالناس، و یفصل بین الخطبتین بجلسه و بقراءه سوره خفيفه.

و لا- یجوز أن یشاء الإمام أجذم أو أبرص أو مجنون بل یشاء المسلم مؤمنا عدلا غیر فاسق، و یشاء له أن یلبس العمامه شاتيا أو قائظا و یتردا ببرد یمنيه، و إذا احتل شیء مما وصفناه من صفات الإمام سقط فرض الجمعة و كان الفرض الظهر مثل سائر الأيام فإن حضر لیصلی خلف من لا یقتدى به جمعه فإن تمكن أن یقدم فرضه أربع ركعات فعل، و إن لم یتمكن صلی معه ركعتین. فإذا سلم الإمام قام فأضاف إليهما ركعتین آخرتین، و یشاء ذلك تمام صلاته.

و إذا صلی الإمام بالناس ركعتین جهر فیهما بالقراءه و یقرأ فى الأولى منهما الحمد و سوره الجمعة، و فى الثانیه الحمد و المناقین، و یقنت قنوتین: أحدهما فى الركعه الأولى قبل الركوع، و الثانى فى الركعه الثانیه بعد الركوع، و من صلی وحده استحب له أيضا أن یقرأ السورتین اللتین ذکرناهما فى الظهر و العصر. فإن سبق إلى غیرهما. ثم ذکر عاد إليهما ما لم یتجاوز فیما أخذ نصف السوره فإن تجاوز نصفها تمم الركعتین و احتسب بهما نافله، و استأنف الفريضة بالسورتین هذا هو الأفضل. فإن لم یفعل و قرأ غیرهما كانت الصلاه ماضیه، و یشاء ترك الأفضل، و من صلی الظهر فلیس علیه إلا- قنوت واحد، و یشاء له أن یجهر بالقراءه، و لا- بأس أن یجمع المؤمنون فى زمان التقیه بحيث لا ضرر علیهم فیصلون جمعه بخطبتین. فإن لم یتمكنوا من الخطبه صلوا جماعه ظهرا أربع ركعات، و الصلاه یوم الجمعة فى المسجد الأعظم أفضل منها فى المنزل، و إن لم یكن هناك إمام یقتدى به، و یكره الأذان لصلاه العصر یوم الجمعة بل ینبغى إذا فرغ من فريضة الظهر أن یقیم للعصر، و یصلی إماما كان أو مأموما.

كتاب صلاة الجماعة

صلاة الجماعة فيما عدا الجمعة سنة مؤكدة في جميع الصلوات الخمس، وليست بفرض لا على الأعيان، ولا على الكفريات فمن فعلها جماعة فقد فضلت صلاته على صلاة المنفرد بخمس وعشرين صلاة، ومن صلى منفرداً جازت صلواته وفاته الفضل، وأقل ما ينعقد به الجماعة اثنان فصاعداً وأكثره لا - حصر له، وكما كثروا كان أفضل والظاهر من المذهب أن الجماعة لا تنعقد جماعة إلا بشرط تقديم الأذان والإقامة، وفي أصحابنا من قال: إن ذلك من الفضل دون الوجوب.

إذا صلى في مسجد جماعة كره أن يصلي فيه دفعه أخرى جماعة تلك الصلاة فإن حضر قوم صلوا فرادى، وروى صحه ذلك غير أنهم لا يؤذنون ولا يقيمون، ويجتزون بما تقدم من الأذان والإقامة. هذا إذا لم يكن الصف قد انفض. فإن انفض جاز لهم أن يؤذنوا و يقيموا، ولا ينبغي أن يترك صلاة الجماعة إلا - لعذر عام أو خاص. فالعام المطر والوحل والرياح الشديدة وما أشبه ذلك، وهذه الأعذار في الجماعة هي أعذار في ترك الجمعة لقول النبي صلى الله عليه وآله إذا ابتلت النعال فالصلاة على الرحال قال الأصمعي:

النعال وجه الأرض الصلب، والعذر الخاص المرض، والخوف، ومدافعه الأخبثين، وحضور الطعام مع شدة الشهوة أو فوات رفقته أو هلاك طعام له من طيبخ أو خبز يخاف احتراقه أو خوف ضرر يلحقه ديناً أو دنياً أو يكون له عليل أو يغلبه النعاس فيخاف في انتظار الجماعة عليه النوم وانتقاض الطهر فتفوته الصلاة أو ذهاب مال أو إباق عبد وما أشبه ذلك فإن عند جميع ذلك يجوز له التأخير لقوله عليه السلام: ما جعل عليكم في الدين من حرج.

و يجوز للمتفل أن يأتى بالمفترض، والمفترض بالمتفل والمفترض بالمفترض مع اختلاف فرضيهما، ومع اتفاقهما إذا رأى رجلين يصليان فرادى فنوى أن يأتى بهما لم يصح صلواته لأن الاقتداء بإمامين لا يصح، وإذا نوى أن يأتى بأحدهما لا بعينه

لم يصح لأنه إذا لم يعرف إمامه لم يمكنه الايتمام به فإذا رأى رجلين أحدهما إمام فنوى الاقتداء بالمأموم لم يصح لأن الإمام هو الذى يتبع ولا يتبع المأموم، وكذلك إذا نوى الايتمام بالإمام ثم بان أن المأموم كان قد خالف سنه الموقوف ووقف مكان الإمام لا تصح صلوته لأنه بان أنه ائتم بمن لا يصح أن يكون إماماً.

وإذا صلى رجلان فذكر كل واحد منهما أنه إمام صحت صلوتهما، وإن ذكر كل واحد منهما أنه مأموم بطلت صلوتهما، وإن شكا فلم يعلم كل واحد منهما أنه إمام أو مأموم لم يصح أيضاً صلوتهما لأن الصلاة لا تنعقد إلا مع القطع.

يكراه للإمام أن يطول صلوته انتظاراً لمن يجيء فيكثر به الجماعة أو ينتظر من له قدر فإن أحس بداخل لم يلزمه التطويل ليلحق الداخل الركوع، وقد روى أنه إذا كان راعياً يجوز أن يطول ركوعه مقدار الركوع دفعتين ليلحق الداخل تلك الركعة.

يكراه إمامه من يلحن فى قرائته سواء كان فى الحمد أو غيرها أحال المعنى أو لم يحل إذا لم يحسن إصلاح لسانه. فإن كان يحسن ويتعمد اللحن فإنه تبطل صلاته وصلاحه من خلفه إن علموا بذلك، وإن لم يعلموا لم تبطل صلوتهم، وإنما قلنا: ذلك لأنه إذا لحن لم يكن قارئاً للقرآن لأن القرآن ليس بملحون.

ويكره الصلاة خلف التمام ومن لا يحسن أن يؤدى الحرف، وكذلك الفأفأ والتمتام: هو الذى لا يؤدى التاء. والفأفأ: هو الذى لا يؤدى الفاء، وكذلك لا- يأتى يارث والألغ والألغ: فالارث: الذى يلحقه فى أول كلامه ريح فيتعذر عليه. فإذا تكلم انطلق لسانه. والألغ: الذى يبذل حرفاً مكان حرف. والألغ: هو الذى لا يأتى بالحروف على البيان والصح، وإذا أم أعجمى لا يفصح بالقراءة أو عربى بهذه الصفة كرهت إمامته، ولا يأتى رجل بامرأه ولا خنثى لأن الخنثى يجوز أن يكون امرأه فإن ثبت أنه رجل جاز، وإن ثبت أنها امرأه لم يجز، ولا- يجوز أن يأتى الخنثى بخنثى لأنه لا يجوز أن يكون الإمام امرأه والمأموم رجلاً فلا يصح صلوته ويجوز أن تأتم المرأة بالرجل وخنثى لأنه يجوز لها أن تأتم بالرجل والمرأة، ولا- بأس أن يأتى الرجل بجماعه النساء وإن لم يكن له فيهن محرم، ولا يجوز أن يأتى

بفاسق ولا مخالف في اعتقاد الحق من القول بالتوحيد والعدل والنبوه وإمامه الاثنى عشر على اختلاف مذاهبهم وآرائهم، ولا بمن يوافقه في الاعتقاد إذا لم يكن عدلا مرضيا لأن إمامه الفاسق غير جائزه، ولا يأتى القارئ بالأمى، و حد الأمى من لا يحسن قراءه الحمد ويجوز أن يأتى أمى فإن صلى أمى بقارئ بطلت أيضا صلاه القارى وصحت صلاه الأمى فإن صلى بقارئ وأمى بطلت أيضا صلاه القارى وحده وصحت صلاه الإمام والمأموم الأمى.

من صلى خلف رجل ثم تبين أنه كان كافرا لم تجب عليه الإعادة، ولأنه يحكم على المصلى بالإسلام سواء صلى منفردا أو فى جماعه فى مسجد كان أو فى بيته، ولا يحكم بارتداده إذا قال: لم أسلم لأن الحكم بهما يحتاج إلى دليل.

من صلى بقوم بعض الصلاه ثم سبقه الحدث فاستخلف فأتم الثانى الصلاه جاز ذلك.

و يستحب أن لا يستخلف إلا من شهد الإقامه، وإن استخلف غيره كان جائزا فإن استخلف من سبق بركعه صلى بهم تمام ما بقى لهم ويومى إليهم ليسلموا ويقوم هو فيتميم الصلاه لنفسه فإن لم يعلم كم فاتته مع الإمام نبهه عليه من خلفه بالإيماء، وإذا صلى بقوم وهو محدث أو جنب ولا يعلم حال نفسه، ولا علم المأموم ذلك، ثم علم فى أثناء الصلاه خرج و اغتسل أو توضأ، وأعاد الصلاه من أولها لأنه صلى بغير طهاره ولا يلزم المأمومين استئناف الصلاه بل صلوتهم تامه إن لم يعلموا فإن علموا حاله كانت صلوتهم أيضا باطله، و عليهم استينافه.

المراهق إذا كان عاقلا مميزا يصلى صلاه صحيحه جاز أن يكون إماما، وإن لم يكن مميزا عاقلا لم يجز ذلك، ولا يتقدم أحد على غيره فى مسجده ولا فى منزله ولا فى إمارته إلا بأمره وإذنه. فإن أذن له جاز له ذلك إذا كان يصلح للإمامه، وإذا حضر رجل من بنى هاشم فهو أولى بالتقدم إذا كان ممن يحسن القراءه، ويكره أن يؤم المقيم المتوضين، وكذلك يكره أن يؤم المسافر الحاضرين فإن فعل صحت صلوتهم وسلم وقدم من يصلى بهم تمام الصلاه، وإن صلى مسافر خلف مقيم صلى فرضه و

انصرف، ولا يلزمه الإتمام، ولا يجوز أن يؤم ولد الزنا ولا الأعرابي المهاجرين، ولا العبيد الأحرار، ولا يجوز أن يؤم العبد بمواليه إذا صلح للإمامه، ولا يجوز أن يؤم الأعمى بالمبصر إذا كان من ورائه من يسدده ويوجهه إلى القبلة، ولا يؤم المجذوم والأبرص والمحدود والمجنون من ليس كذلك، ولا يجوز إمامته بمن كان مثله، ولا يؤم المقيد المطلقين، ولا صاحب الفالج الأصحاء، ولا يصلى خلف الناصب، ولا خلف من يتولى أمير المؤمنين إذا لم يتبرء من عدوه، ولا يؤم العاق أبويه ولا قاطع الرحم ولا السفية ولا الأغلف.

المأموم إذا كان واحدا وقف عن يمين الإمام فإن وقف على يساره أو ورائه لم تبطل صلواته وإن كان ترك الأفضل، وإن صلى قدامه بطلت صلواته دون صلاة الإمام فإن كانا اثنين وقفا خلفه فإن لم يفعلا وقفا عن يمينه وشماله لم تبطل صلواتهما.

المرأة تقف خلف الإمام وكذلك الخنثى المشكل أمره. فإن اجتمع امرأه وخنثى وقف الخنثى خلف الإمام، والمرأة خلف الخنثى فإن اجتمع رجال ونساء وخنثا وصبيان وقف الرجال وراء الإمام. ثم الصبيان، ثم الخنثى، ثم النساء، ولا يمكن الصبيان من الصف الأول، وأما جنازتهم فإنه يترك جنازه الرجال بين يدي الإمام ثم جناز الصبيان. ثم جناز الخنثى، ثم النساء فأما دفنهم فالأولى أن يفرد لكل واحد منهم قبر لما روى عنهم عليهم السلام أنه لا يدفن في قبر واحد اثنان. فإن دعت الضرورة إلى ذلك جاز أن يجمع اثنان وثلاثة في قبر واحد كما فعل النبي صلى الله عليه وآله يوم أحد فإذا اجتمع هؤلاء جعل الرجال مما يلي القبلة والصبيان بعدهم. ثم الخنثى. ثم النساء، وإذا دخل المسجد وخاف فوت الركوع مع الإمام جاز أن يحرم ويركع مكانه، وينتظر مجيء من يقف معه، فإن لم يجيء أحد جاز له أن يمشى في ركوعه حتى يلحق بالصف وإن سجد في موضعه. ثم لحق بالصف في الركعة الثانية كان أفضل. من صلى قدام الإمام فقد قلنا: إنه لا تصح صلواته لأنه لا دليل على صحتها، فإن وقف في طرف المسجد والإمام في طرف آخر ولم يتصل الصفوف بينه وبين الإمام أو فوق سطح المسجد أجزاء ما لم يحل بينه وبين الإمام حائل أو بين الصفوف وبينه ذلك، ولا يجوز أن

يكون الإمام على موضع أعلى من موضع المأموم، ويجوز أن يكون المأموم على مكان أعلى منه. من صلى خارج المسجد، ولم يحل بينه وبين الإمام حائل أو بينه وبين الصفوف المتصلة المشاهدة للإمام ذلك، ولا بعد مفرط صحت صلوته، و متى بعد ما بينهما لم تصح صلوته، وإن علم بصلاة الإمام. و حد البعد ما جرت العادة بتسميته بعدا و حد قوم ذلك بثلاث مائة ذراع، وقالوا على هذا إن وقف و بينه و بين الإمام ثلاث مائة ذراع.

ثم وقف الآخر و بينه و بين هذا المأموم ثلاث مائة ذراع و ثم على هذا الحساب، و التقدير بالغ ما بلغوا صحت صلوتهم قالوا: و كذلك إذا اتصلت الصفوف في المسجد. ثم اتصلت بالأسواق و الدروب و الدور بعد أن يشاهد بعضهم بعضا، و يرى الأولون الإمام صحت صلاه الكل، و هذا قريب على مذهبنا أيضا، و الشارع ليس بحائل يمنع الايتمام بصلاه الإمام لأنه لا دليل عليه.

الحائظ و ما يجرى مجراه مما يمنع من مشاهدته الصفوف يمنع من صحه الصلاه و الاقتداء بالإمام، و كذلك الشباييك و المقاصير يمنع من الاقتداء بإمام الصلاه إلا إذا كانت مخرمه لا يمنع من مشاهدته الصفوف. الصلاه في السفينه جماعه جائزه، و كذلك فرادى سواء كان الإمام و المأموم في سفينه واحده أو في سفن كثيره، و سواء كانت مشدوده بعضها إلى بعض أو لم يكن كذلك لا فرق بين أن يكون الإمام على الشط و المأمومون في السفينه أو الإمام في السفينه و المأمومون على الشط إذا لم يحل بينهما حائل لأن ما روى من جواز الصلاه في السفينه عام في جميع الأحوال. إذا كانت دار بجانب المسجد كان من يصلى فيها لا يخلوا من أن يشاهد من في المسجد و الصفوف أو لا يشاهد فإن شاهد من هو داخل المسجد صحت صلوته و إن لم يشاهد غير أنه اتصلت الصفوف من داخل المسجد إلى خارج المسجد و اتصلت به صحت صلوته أيضا و إلا لم تصح و إن كان باب الدار بحذاء باب المسجد عن يمينه أو عن يساره و اتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحت صلوتهم فإن كان قدام هذا الصف في داره صف لم تصح صلاه من كان قدامه، و من صلى خلفهم صحت صلوتهم سواء كان على الأرض أو في غرفه منها لأنهم مشاهدون الصف المتصل بالإمام.

و الصف الذى قدومه لا يشاهدون الصف المتصل بالإمام. يستحب أن ينتظر الإمام الذى جرت عادته بالصلاه فى المسجد فإن خيف فوت الوقت أو فوت الفضل جاز تقديم غيره.

من فارق الإمام لغير عذر بطلت صلوته، وإن فارقه لعذر و تم صلوته صحت صلوته و لا يجب عليه إعادتها.

شروط إمام الصلاه خمس: القراءة و الفقه و الشرف و الهجره و السن. فالقراءه و الفقه مقدمان، و القراءه مقدمه على الفقه إذا تساويا فى الفقه، و يعنى بالقراءه القدر الذى يحتاج إليه فى الصلاه فإذا تساويا فى القراءه قدم الأفتقه. فإن كان أحدهما فقيها لا يقرأ و الآخر قارئ لا يفقه. فالقارئ أولى لأن القراءة شرط فى صحه الصلاه و الفقه ليس بشرط، و إن كان أحدهما يقرأ ما يكفى فى الصلاه لكنه أفتقه، و الآخر كامل القراءه و غير كامل الفقه لكنه معه من الفقه ما يعرف معه أحكام الصلاه جاز تقديم أيهما كان.

فإن تساويا فى الفقه و القراءه قدم الأشرف. فإن تساويا فى الشرف قدم أقدمهما هجره فإن تساويا فى الهجره قدم أسنهما و يريد بذلك من كان سنه فى الإسلام أكثر لأنه لو أسلم كافر و له تسعون سنه و هناك من له ثمانون سنه مسلماً لم يقدم الأسن فإن تساويا فى ذلك قدم أصحهما وجهاً.

يجوز للمرأة أن تؤم النساء فى الفرائض و النوافل، و تقوم وسطهن، و لا تبرز من الصف فإن كثر النساء وقفن صفوفاً مثل الرجال.

و يكره للرجل أن يصلى بقوم و هم له كارهون. وقت القيام إلى الصلاه عند فراغ المؤذن من كمال الأذان، و كذلك وقت الإحرام بها وقت الفراغ منه على التمام. ليس من شرط صلاه الإمام أن ينوى أنه يصلى بقوم نساء كانوا أو رجالاً، و يجب على المأموم أن ينوى الائتمام. إذا ابتدأ الإنسان بصلاه نافله ثم أحرم الإمام بالفرض فإن علم أنه لا يفوته الإمام فى الجماعه تم صلوته و خففها، و إلا قطعها و دخل معه فى الصلاه، و إن كانت فريضه كامل ركعتين و جعلها نافله و سلم و دخل مع الإمام فى الصلاه فإن لم يمكنه قطعها هذا إذا كان مقتدياً به فإن لم يكن مقتدياً به دخل معه

في الصلاة من غير أن يقطعها. فإذا تمم صلاه نفسه سلم إيماء وقام فصلى مع الإمام بقيه صلوته واحتسبها نافله.

وإذا صلى خلف من يقتدى به لا يجوز أن يقرأ خلفه سواء كانت الصلاة يجهر فيها أولاً بل يسمع وينصت إذا سمع القراءة. فإن كانت بما لا يجهر فيها سبح مع نفسه وحمد الله تعالى، وإن كانت يجهر فيها وخفى عليه القراءة قرأ لنفسه، وإن سمع مثل الهمهمه أجزاءه، وإن قرأ في هذه الحال كان أيضاً جائزاً.

ويستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيها بالقراءة، وإن لم يقرأها كانت صلوته صحيحه لأن قراءة الإمام مجزيه عنه، وإذا صلى خلف من لا يقتدى به قرأ على كل حال سمع القراءة أو لم يسمع. فإن كان في حال تقيه أجزاءه من القراءة مثل حديث النفس، ولا يجوز أن يترك القراءة على حال، وإن لم يقرأ أكثر من الحمد وحدها كان جائزاً، ولا يجوز أقل منها، وإذا فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام سبح مع نفسه.

ويستحب أن يبقى آيه من السوره فإذا فرغ الإمام قرأ تلك الآيه وركع عن قراءة.

ومن صلى يقوم إلى غير القبلة متعمداً كانت عليه إعادة الصلاة، ولم يكن عليهم ذلك إذا لم يكونوا عالمين. فإن علموا ذلك كان عليهم أيضاً الإعادة، ومتى لم يعلم الإمام والمأموم ذلك أعادوا إن بقى الوقت، وإن فات الوقت وكانوا صلوا مستدبري القبلة أعادوا أيضاً فإن كانت يميناً وشمالاً لم يكن عليهم شيء، ومتى مات الإمام فجأه نحى عن القبلة وتقدم من يتم بهم الصلاة، ومن نحاه فإن باشر جسمه وقد برد بالموت بطلت صلوته وعليه الغسل وإعادة الصلاة، ومن لحق بتكبيره الركوع فقد أدرك تلك الركعة فإن خاف فوت الركوع أجزاءه تكبيره واحده عن الاستفتاح والركوع إذا نوى به الاستفتاح. فإن نوى به تكبيره الركوع لم تصح صلاته، ومن فاتته ركعة مع الإمام جعل ما يلحق معه أول صلوته فإذا سلم الإمام قام فتمم ما فاتته مثال ذلك: من صلى مع الإمام الظهر أو العصر وفاتته ركعتان قرأ في الركعتين معه الحمد وسوره إن تمكن فإن لم يمكنه اقتصر

على الحمد وحدها. ثم صلى بعد تسليم الإمام ركعتين يقرأ فيهما الحمد وحدها، ويسبح وإن فاتته ركعة قرأ في الثانية الحمد و سوره و جلس مع الإمام فى التشهد الأول تبعاً له و لا يعتد به و يحمد الله و يسبحه فإذا قام الإمام إلى الثالثة قام إليها و كانت ثانية له. فإذا صلى الإمام الثالثة جلس هو للتشهد، و تشهد تشهداً خفيفاً، ثم يلحق به فى الرابعة للإمام و تكون ثالثة له فإذا جلس للتشهد الأخير جلس معه يحمد الله تعالى و يسبحه. فإذا سلم الإمام قام فأضاف إليها ركعة و تشهد و سلم، و ينبغى ألا يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام فإن رفع رأسه ناسياً عاد إليه ليكون رفعه مع رفع الإمام و كذلك القول فى السجود و إن فعل ذلك متعمداً لم يجز له العود إليه أصلاً بل يقف حتى يلحقه الإمام هذا إذا كان مقتدياً به فإن لم يكن مقتدياً به لم يجز له العود إليه على كل حال لأنه يزيد فى صلوته، و من أدرك الإمام و قد رفع رأسه من الركوع استفتح الصلاة و سجد معه السجدين و لا يعتد بهما، و إن وقف حتى يقوم الإمام إلى الثانية كان له ذلك فإن أدركه فى حال التشهد استفتح و جلس معه فإذا سلم الإمام قام و استقبل القبلة، و لا يجب عليه إعادته تكبيره الإحرام، و تسليمه الإمام فى الصلاة مره واحده تجاه القبلة يشير بعينه إلى يمينه، و لا ينبغى أن يزول من مكانه حتى يتم من فاتته شيء من الصلاة صلوته.

و يستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين فى جميع الصلوات، و ليس عليهم أن يسمعه ذلك، و لا يجوز لمن صلى الظهر أن يصلى مع الإمام العصر و يقتدى به.

فإن نوى أنها ظهر له، و إن كان عصراً للإمام جاز له ذلك. من صلى وحده و لحق جماعه جاز له أن يعيدها مره أخرى تلك الصلاة سواء كان إماماً أو مأموماً، و يكون الأولى فرضه و الثانية إما أن ينوى بها فائته و هو الأفضل أو ينوى بها تطوعاً فإنها تكون على ما نوى سواء كانت ظهراً أو عصراً أو مغرباً أو العشاء الآخرة، أو الفجر، و لا يقف فى الصف الأول الصبيان و العبيد و المخانث، و ينبغى أن يكون بين الصفين مقدار مريض عند و لا بأس أن يقف الرجل وحده فى صف إذا امتلأت الصفوف. فإن كان فى الصف فرجه كره له ذلك، و يجوز الوقوف بين الأساطين. و يكره وقوف

الإمام في المحراب الداخل في الحائط، ولا تفسد ذلك الصلاة، وقد رخص ذلك للنساء أن يصلين مع الإمام من وراء الحوائط.

ولا يجوز أن يكون الإمام على موضع مرتفع مثل سقف أو دكة عالية، وما أشبه ذلك، والمأمومون أسفل منه، وإن كان على أرض عالية منحدره جاز أن يكون أعلى منهم، ويجوز للمأموم أن يقف على موضع عالي، وإن كان الإمام في موضع أسفل منه، ويجوز أن يسلم المأموم قبل الإمام وينصرف في حوائجه عند الضرورة، وليس عليه الوقوف لتعقيب الإمام، ولا يجوز للجالس أن يؤم بقيام فإن كانوا كلهم جلوساً جاز ذلك غير أنه لا يتقدمهم إلا بركبته إذا كانوا عراه، وإذا أقيمت الصلاة فلا يجوز أن يصلى النوافل إذا كان الإمام مقتدياً به فإن لم يكن كذلك كان جائزاً، وموقف النساء خلف الرجال، وإن كانت الصفوف كثيرة وقفن صفاً مفرداً فإن وقفن كذلك ودخل جماعه من الرجال تأخرن قليلاً حتى يقف الرجال قدامهن، ومن صلى خلف من لا يقتدى به فقرأ سجده العزائم ولم يسجد الإمام سجد إيماء وقد أجزأه.

[بعض أحكام المساجد]

بناء المساجد فيه فضل كثير وثواب جليل ويكره تعليه المساجد بل بينى وسطاً ويكره أن تكون مظلمة، ويستحب أن تكون مكشوفة، ولا يجوز أن تكون مزخرفة أو مذهبه أو فيها شيء من التصاوير ولا تبنى المساجد بشرافات بل تبنى جما، ولا تبنى المنارة في وسط المسجد بل تبنى مع حائط المسجد لا تعلو عليه، ويكره المحاريب الداخلة في الحائط، وتجعل الميضاه على أبواب المساجد دون داخلها، وإذا استهدم مسجد استحب نقضه وإعادةه إذا أمكن وكان بحيث ينتابه (١) الناس فيصلون فيه، ولا بأس باستعمال آله في إعادةه أو في بناء غيره من المساجد، ولا يجوز بيع آله بحال، ولا يؤخذ من المساجد في الملك، ولا في الطريق، ويكره أن يتخذ المسجد طريقاً إلا عند الضرورة.

ومن أخذ شيئاً من آله المسجد فعليه أن يرده إليه أو إلى غيره من المساجد وإذا انهدم المسجد وخرّب ما حوله لا يعود ملكاً، ويجوز نقض البيع والكنايس واستعمال آلتها في المساجد إذا اندرس أهلها أو كانت في دار حرب. فأما إذا كان لها أهل من الذمه

ص: ١٦٠

(١-١) ينتابه، قصده مره بعد أخرى.

يُردون الجزية و يقومون بشرائط الذمه و لا يجوز ذلك، و يجوز أن تبنى مساجد، و لا يجوز اتخاذها ملكا و لا استعمال آلتها في الأملاك.

و تجنب المساجد البيع و الشراء و المجانين و الصبيان و الأحكام، و الضالة، و إقامة الحدود، و إنشاد الشعر، و رفع الأصوات فيها، و عمل الصنائع فيها.

و لا يجوز إزاله النجاسه في المساجد و لا الاستنجاء من البول و الغائط فيها، و غسل الأعضاء في الوضوء لا بأس به فيها.

و يكره النوم في المساجد كلها و خاصه في المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و إذا احتلم في أحد هذين المسجدين تيمم في مكانه و خرج و اغتسل، و ليس عليه ذلك في غيرها، و يستحب كنس المساجد و تنظيفها.

و يكره إخراج الحصى منها فمن أخرجها ردها إليها أو إلى غيرها من المساجد.

و يستحب الإسراج في المساجد كلها، و من أكل شيئا من المؤذيات مثل الثوم و البصل و ما أشبههما نيا فلا يحضر المسجد حتى تزول رائحته، و إن كان مطبوخا لا رائحه له لم يكن به بأس، و إذا أراد دخول المسجد ينبغي أن يتعاهد نعله أو خفه أو غير ذلك لئلا يكون فيها شيء من النجاسه، ثم يقدم رجله اليمنى قبل اليسرى، و يقول: اللهم صل على محمد و آل محمد و افتح لنا باب رحمتك و اجعلنا من عمار مساجدك، و إذا خرج قدم رجله اليسرى قبل اليمنى، و قال: اللهم صل على محمد و آل محمد و افتح لنا باب فضلك، و لا ينبغي أن يتنعل و هو قائم بل يجلس و يلبسهما، و لا يبصق و لا يتنخم في شيء من المساجد. فإن فعل غطاه بالتراب، و لا يقصع القمل في المساجد فإن خالف دفنها في التراب.

و يكره سل السيف و برى النبل، و سائر الصناعات في المساجد، و لا يكشف عورته في شيء من المساجد، و يستحب أن يستر ما بين السره و الركبه، و لا يرمى الحصى خذفا

و لا يجوز نقض شيء من المساجد إلا إذا استهدمت، و من كان في داره مسجد قد جعله للصلاة جاز له تغييره و تبديله و توسيعه و تضييقه حسب ما يكون أصلح له و أرادته، و إذا بنى مسجدا خارج داره في ملكه فإن نوى به أن يكون مسجدا يصلى فيه كل من أرادته زال ملكه عنه، و إن لم ينو ذلك فملكه باق عليه سواء صلى فيه أو لم يصل، و لا يذفن الميت في المساجد، و يجوز أن يبنى مسجدا على بئر غائط إذا طم و انقطعت رائحته و لا- يجوز ذلك مع وجود الرائحة، و صلاة المكتوبة في المسجد أفضل منها في المنزل، و صلاة النوافل في المنزل أفضل و خاصة نوافل الليل.

ص: ١٤٢

كتاب صلاة الخوف

صلاة الخوف على ضربين: أحدهما: صلاة الخوف، والثاني: صلاة شدة الخوف وهو الذي يسميه أصحابنا صلاة المطاردة و المسايفه، فصلاة الخوف غير منسوخه بل فرضها ثابت، ولا يجوز إلا بثلاثة شرائط:

أحدها: أن يكون العدو في غير جهه القبلة بحيث لا يتمكن من الصلاة حتى يستدبر القبلة أو يكون عن يمينه و شماله.

و الثاني: خوف العدو أن يتشاغلوا بالصلاة أكبوا عليهم، و لا يأمنون كثرتهم و غدرهم.

و الثالث: أن يكون في المسلمين كثره إذا افترقوا فرقتين كل فرقه تقاوم العدو حتى تفرغ الأخرى من صلواتها، و إذا ثبتت هذه الشروط قصرت الصلاة وصلت ركعتين و اختلف أصحابنا. فظاهر أخبارهم تدل على أنها يقصر مسافرا كان أو حاضرا، و منهم من قال: إلا يقصر إلا بشرط السفر (١) و الإمام و المأموم سواء في أنه يجب عليهما ركعتين في جميع الصلاة إلا المغرب فإنها ثلاث ركعات على كل حال، و كيفيتها أن يفترق القوم فرقتين: فرقه تقف بحذاء العدو، و فرقه الأخرى تقوم إلى الصلاة، و يتقدم الإمام فيستفتح بهم الصلاة، و يصلى ركعه فإذا قام إلى الثاني وقف قائما يقرأ و يطول قرائته و يصلون الذين خلفه الركعه الثانيه، و ينوون الانفراد بها و يتشهدون و يسلمون و يقومون إلى لقاء العدو، و يجيء الباقيون فيقفون خلف الإمام، و يفتتحون الصلاة بالتكبير، و يصلى الإمام الركعه الثانيه بهم، و هي أوله لهم. فإذا جلس في تشهده قاموا هم إلى الركعه الثانيه لهم فيصلونها، فإذا فرغوا منها تشهدوا. ثم يسلم بهم

ص: ١٦٣

١-١) قال في مصباح الفقيه بعد ذكر كلام المصنف، و هي مقصوره سفرا و في الحضر، و قيل، لا كما عن الشيخ في المبسوط، و عن الشهيد أنه نسبه إلى ظاهر جماعه من الأصحاب، و عن المصنف في المعبر أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بأنها إنما تقصر في السفر خاصة.

الإمام، وإن كانت الصلاة صلاة المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعه على ما قدمناه و يقف في الثانية و يصلون هم ما بقى لهم من الركعتين و يخففون فيها فإذا سلموا انصرفوا إلى لقاء العدو و جاء الباقون فاستفتحوا الصلاة بالتكبير، و صلى بهم الإمام الثانية له، و هى أوله لهم فإذا جلس فى تشهده الأول جلسوا معه، و ذكروا الله فإذا قام إلى الثالثة له قاموا معه، و هى ثانية لهم فيصلونها فإذا جلس للتشهد الثانى جلسوا معه و تشهدوا و هو أول تشهد لهم و خففوا. ثم قاموا إلى الثالثة لهم فيصلونها فإذا جلسوا للتشهد الثانى لهم و تشهدوا سلم بهم الإمام، و قد بينا أن الطائفة الأولى ينبغى أن تنوى مفارقه الإمام عند القيام إلى الثانية فإذا فعلت ذلك و سهت الطائفة الأولى بعد مفارقه الإمام لحقها حكم سهوها، و إن رفع الإمام رأسه من السجده الأخيره من الركعه الأولى و لم يقم إلى الثانية بل جلس فلا يخلو أن يكون ذلك سهواً أو عمدًا فإن كان لسهوه لحقه حكم سهوه دون الطائفة الأولى لأنها برفع الرأس قد فارقتة، و إن كان عمدًا فلا يخلو أن يكون لعله أو لغيره فإن كان لعله فصلاته و صلاه من يصلى معه صحيحه، و إن كان لغير عذر فقد بطلت صلواته و لا تبطل صلاه الطائفة الأولى لأنها فارقتة حين رفع الرأس، و متى جاءت الطائفة الأخرى فاقتدت به و هو جالس لعله صحت صلاه الجميع، و إن كان لغير عذر [عله خ ل] و كانت عالمه بحاله بطلت صلواتها، و إن لم تعلم بحاله صحت صلواتها و بطلت صلواته هو:

و ينبغى أن يكون الطائفتان ثلاثه ثلاثه و صاعداً فإن كان واحداً واحداً صح ذلك أيضاً لأن اسم الطائفة تقع على الواحد و على الجماعة. ذكر ذلك الفراء.

و صلاه المغرب مخير بين أن يصلى بالطائفة الأولى ركعه واحده و بالأخرى ثنتين، و بين أن يصلى بالأولى ثنتين و بالأخرى واحده كل ذلك جائز، و أخذ السلاح واجب على الطائفة لقوله تعالى «وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ» (١) و السلاح الذى يحمله ينبغى أن يكون خالياً من نجاسه فإن كان عليه ريش ما لا يؤكل لحمه مثل النسر و العقاب فلا بأس به، و يكره أن يكون ثقيلاً لا يتمكن معه من الصلاه و الركوع و السجود

ص: ١٦٤

كالجوشن الثقيل و المغفر السائغ لأنه يمنع من السجود على الجبهه، و ينبغي أن يحمل مثل السيف و السكين و القوس و عزه و الرمح. فإن كان عليه شيء من النجاسه لم يكن به بأس لأنه لا- يتم الصلاه فيه منفردا، و حمل الرمح إنما يجوز إذا كان في طرف الصفوف لأنه لا يتأذى به أحد فإن كان في وسط الصفوف كره له ذلك لأنه يتأذى به الناس إذا أصاب السيف الصقيل نجاسه فمسح ذلك بخرقه فمن أصحابنا من قال: إنه يطهر و منهم من قال: إنه لا يطهر غير أنه تجوز الصلاه فيه لأنه لا يتم الصلاه فيه منفردا.

إذا سهى الإمام بما يوجب سجدة السهو في الركعة الأولى مع الطائفة الأولى فإذا فرغت هذه الطائفة من تمام صلواتها كان عليها أن تسجد سجدة السهو لسهو الإمام فإن كانت سهت في الركعة التي صلت مع الإمام لم يعتد بذلك السهو، و إن سهت في الركعة التي ينفرد بها لزمها سجدة السهو. فإذا اجتمع سهوها في حال الانفراد مع سهو الإمام في الأولى أجزأها سجدة السهو دفعه واحده لأنه مجمع على وجوبهما، و لا دليل على ما زاد عليه، و إن قلنا: إنها تسجد لكل سهو سجدة كان أحوط لعموم الأخبار.

و أما الطائفة الثانية إذا صلت مع الإمام، و كان الإمام قدمها في الأولى فإذا سلم بهم الإمام و سجد سجدة السهو لم يجب عليها اتباعه فيه، و إن تبعته كان أحوط.

و إن سهى الإمام في الركعة التي يصلى بهم فإذا سجدهما تبعوه على ذلك، و متى سهت هذه الطائفة فيما ينفرد به. فإذا سلم بهم الإمام سجدهم لنفوسهم سجدة السهو و لا يجب على الإمام متابعتهم على ذلك، و متى سهت في الركعة التي تصلى مع الإمام لم يلزمها حكم ذلك السهو و لا يجب عليها شيء.

و إذا احتاج الإمام أن يفرق الناس أربع فرق في أربع وجوه لا يمكنه أن يصلى بهم صلاه واحده لأن صلاه الخوف قد بينا أنها ركعتان فإذا كان كذلك صلى الركعتين بفرقتين. ثم يعيدها فتكون نفلا له و فرضا للباقيين على الترتيب الأول سواء.

هذا الترتيب كله إذا أرادوا أن يصلوا جماعه فأما إذا انفرد كل واحد منهم و صلى منفردا كانت صلاته ماضيه و يبطل حكم القصر إلا في السفر.

فأما صلاة شدة الخوف فيكون في حال المسايغه و المعانقه، و يصلى إيماء كيف أمكنه مستقبل القبلة و غير مستقبل القبلة راكبا كان أو ماشيا، و على كل حال غير أنه يستقبل القبلة بتكبيره الإحرام، و إن أمكنه أن يسجد على قربوس السرج فعل، و إن لم يمكنه و صلى إيماء جعل سجوده أخفض من ركوعه فى جميع الأحوال، و عند المطاعنه و المضاربه، و لا إعاده عليه، و لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت، و إن أخرها إلى آخر الوقت كان جائزا، و متى زاد الخوف و لا يمكنه الإيماء أيضا أجزاءه عن كل ركعه تسبيحه واحده، و هى سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام ليله الهرير، و متى صلى ركعه مع شدة الخوف.

ثم أمن نزل و صلى بقيه صلوته على الأرض، و إن صلى على الأرض آمنا ركعه فلحقه شدة الخوف ركب فصلى بقيه صلوته إيماء ما لم يستدبر القبلة فى الحالتين، و إن استدبرها بطلت صلوته و استأنفها.

من رأى سوادا يظنه عدوا جاز له أن يصلى صلاة شدة الخوف إيماء و لا إعاده عليه سواء كان ما رآه صحيحا أو لم يكن كذلك لأنه لا دليل على وجوب الإعاده، و متى كان بينهم و بين العدو خندق أو حائط و خافوا أن تشاغلوا بالصلاه أن يطموا الخندق أو ينقبوا الحائط جاز لهم أن يصلوا صلاة الخوف إيماء إذا ظنوا أنهم يطموا قبل أن يصلوا فإن ظنوا أنهم لا يطمون و لا ينقبون الحائط إلا بعد فراغهم من الصلاة لم يصلوا صلاة شدة الخوف و متى رأوا العدو فصلوا صلاة شدة الخوف. ثم بان لهم أن بينهم خندقا أو نهرا كبيرا لا يصلون إليهم لم تجب عليهم الإعاده، و متى كان العدو فى جهه القبلة، و يكونون فى مستوى الأرض لا يسترهم شىء و لا يمكنهم أمر يخاف منه، و يكون فى المسلمين كثره لا يلزمهم صلاة الخوف و لا صلاة شدة الخوف، و إن صلوا كما صلى النبى صلى الله عليه و آله بعسفان جاز فإنه قام صلى الله عليه و آله مستقبل القبلة و المشركون أمامه فصف خلف رسول الله صلى الله عليه و آله و آله صف، و صف بعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله صلى الله عليه و آله و ركعوا جميعا ثم سجد صلى الله عليه و آله و سجد الصف الذى يلونه، و قام الآخرون يحرسونه فلما سجد الأولون السجدين و قاموا سجدوا الآخرون الذين كانوا خلفهم. ثم تأخر الصف الذى يلونه إلى مقام الآخريين

و يقدم الصف الأخير إلى مقام الصف الأول. ثم ركع رسول الله و ركعوا جميعا في حاله واحده. ثم سجد و سجد الصف الذى يليه، و قام الآخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله صلى الله عليه و آله و الصف الذى يليه سجد الآخرون. ثم جلسوا جميعا و سلم بهم جميعا. و صلى بهم صلى الله عليه و آله أيضا هذه الصلاة يوم بنى سليم.

و إذا كان بالمسلمين كثره يمكن أن يفترقوا فرقتين، و كل فرقه تقاوم العدو جاز أن يصلى بالفرقه الأولى الركعتين، و يسلم بهم ثم يصلى بالطائفة الأخرى، و يكون نفلا له، و هى فرض للطائفة الثانية، و يسلم بهم، و هكذا فعل النبى صلى الله عليه و آله ببطن النحل، و روى ذلك الحسن عن أبى بكره إن النبى صلى الله عليه و آله هكذا صلى، و هذا يدل على جواز صلاة المفترض خلف المتنفل.

و إذا أراد أن يصلى صلاة الخوف صلاة الجمعة فإنه يخطب بالفرقه الأولى، و صلى بهم ركعه، و يصلى بالثانية الركعه الثانية على ما بيناه فى غير يوم الجمعة سواء لعموم الأخبار فى صلاة الخوف هذا إذا كان الفرقة الأولى تبلغ عددهم الذين تنعقد بهم الجمعة، فإن كانوا أقل من ذلك لم تنعقد بهم الجمعة يصلون الظهر غير أنهم يصلون الظهر فى حال الخوف أيضا ركعتين لكن يسقط اعتبار الخطبه و العدد معا، و متى كان فى الفرقة الأولى العدد الذى تنعقد بهم الجمعة و خطب بهم. ثم انصرفوا و جاء الآخرون لا يجوز أن يصلى بهم الجمعة إلا بعد أن يعيد الخطبه لأن الجمعة لا تنعقد إلا بخطبه مع تمام العدد. فإن صلى بالطائفة الأولى الجمعة كامله لم يجز أن يصلى بالثانية جمعه فإن صلى بهم الظهر كان جائزا، و سواء كان إقامه الجمعة على هذا الوجه فى مصر أو صحراء لا يختلف الحكم فيه.

و من صلى صلاة الخوف فى غير الخوف كانت صلاة الإمام و المأموم صحيحه و إن تركوا الأفضل من حيث فارقوا الإمام و صاروا منفردين و سواء كان كصلاة النبى صلى الله عليه و آله بذات الرقاع أو بعسفان أو ببطن النحل، و على كل حال.

و لا- يجوز صلاة الخوف فى طالب العدو لأنه ليس هناك خوف فإن طلبهم ليس بفرض، و الخوف إنما يكون بمشاهدتهم أو الظن لرؤيتهم بشيء من الأمارات.

كل قتال كان واجبا مثل الجهاد أو مباحا مثل الدفع عن النفس أو عن المال جاز أن يصلى فى صلاة الخوف و صلاة شدة الخوف، و كل قتال كان محظورا مثل قتال اللصوص و قطاع الطريق فلا يجوز لهم صلاة الخوف. فإن خالفوا و صلوا صلاة الخوف كانت صلوتهم ماضيه لأنهم لم يخلو بشىء من أركان الصلاة، و إنما يصيرون منفردين بعد أن كانوا مأمومين، و ذلك لا يبطل الصلاة، و إن صلوا صلاة شدة الخوف بالإيماء و التكبيرات فإنه لا يجزيهم و يجب عليهم الإعادة لأنه لم يقم دليل على أن لهم هذه الرخصة.

الفار من الزحف إذا صلى صلاة شدة الخوف و جب عليه الإعادة متى كان عاصيا بفراره فإن لم يكونوا عاصيين بأن يكونوا متحيرين إلى فئة أو منحرفين لقتال كانت صلوتهم ماضيه، و يكون الفار عاصيا متى فر من اثنين فإن فر من أكثر منهما لم يكن عاصيا و جازت صلوته. فإذا خاف من سيل يلحقه أو عدو يأخذه أو سبع يفترسه و لم يقدر على التحرز منه جاز له أن يصلى صلاة الخوف.

لبس الحرير محرم على جميع الأحوال على الرجال فإن فاجأته أمور لا يمكنه معها نزعه فى حال الحرب لم يكن به بأس. فأما فرشه و التدثر به و الاتكاء عليه فهو أيضا محرم لعموم تناول النهى له، و كذلك الحكم فى الستور المعلقة كأنه محرم. فأما إذا خالطه كتان أو قطن أو خز خالص لم يكن به بأس سواء كان غالبا أو نصفين أو أقل من الإبريسم فإنه يزول التحريم. فأما إذا كان جيبا أو كما أو ذيلا أو تكه أو جوربا أو قلنسوة، و ما أشبه ذلك فمكروه غير محرم.

لبس الذهب محرم على الرجال سواء كان خاتما أو طرازا و على كل حال و إن كان مموها أو يحرى عليه فيه و يكون قد اندرس و بقى أثره لم يكن به بأس.

كتاب صلاة العيدين

صلاة العيدين فريضه عند حصول شرائطها، و شرائطها شرائط الجمعة سواء في العدد و الخطبه و غير ذلك و تسقط عن تسقط عنه الجمعة، و من فاتته صلاة العيد لا يلزمه قضاؤها، و متى تأخر عن الحضور لعارض صلاحها في المنزل منفردا سنه و فضيله كما يصلها مع الإمام سواء، و قد روى أنه إن أراد أن يصلها أربع ركعات جاز (١) و من امتنع من الحضور لغير عذر مع حصول جميع شرائطها فعلى الإمام أن ينكر عليه فإن امتنع قاتله عليه، و الغسل فيه مستحب، و وقته بعد طلوع الفجر إلى أن يصلى صلاة العيد، و وقت صلاة العيد إذا طلعت الشمس و ارتفعت و انبسطت فإن كان يوم الفطر أصبح بها أكثر (٢) لأن من المسنون يوم الفطر أن يفطر أولا على شيء من الحلوه ثم يصلى، و في يوم الأضحى ألا يدوق شيئا حتى يصلى و يضحي و يكون إفطاره على شيء مما يضحي به، و الوقت باق إلى زوال الشمس. فإذا زالت فقد فاتت و لا قضاء على ما بيناه.

و يستحب التكبير ليله الفطر عقيب المغرب و العشاء الآخرة، و صلاة الفجر و صلاة العيد، و ليس بمسنون في غير هذه الصلوات و لا في الشوارع و الأسواق و لا غيرهما.

و صلاة العيدين في الصحراء أفضل مع القدره و ارتفاع الأعدار من المطر و الوحل و الخوف، و غير ذلك إلا بمكة فإنه يصلى بها في المسجد الحرام.

و ينبغي أن يتعمم الإمام شاتيا كان أو قانضا، و يخرج ماشيا مع القدره فإن لم يتمكن جاز له الركوب.

و الأذان و الإقامة في صلاة العيد بدعه، و ينبغي أن يقتصر المؤذن على أن

ص: ١٦٩

١-١) رواها في الاستبصار ج ١ ص ٤٤٦ ح ١٧٢٥ عن أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال: من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً

٢-٢) أي لا يعجل بالخروج إلى الصلاة.

يقول ثلاث مرات: الصلاة الصلاة الصلاة.

و يستحب أن يسجد المصلي على الأرض و إن صلى على غيرها مما يجوز السجود عليه كان جائزا.

و لا تصلى يوم العيد قبل صلاة العيد و لا بعدها شىء من النوافل لا ابتداء و لا قضاء إلا بعد الزوال إلا بالمدينة خاصة فإنه يستحب أن يصلى ركعتين فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله قبل الخروج إلى المصلى فأما قضاء الفرائض فإنه يجوز على كل حال، و المشى حافيا مستحب للإمام خاصة على سكينه و وقار.

و إذا اجتمعت صلاة عيد و جمعه فى يوم واحد فمن شهد صلاة العيد كان مخيرا بين حضور الجمعة، و بين الرجوع إلى المنزل، و على الإمام أن يعلمهم ذلك فى خطبته بعد صلاة العيد.

و يستحب له أن يتطيب و يلبس أظھر ثيابه.

و صلاة العيدين ركعتان باثنى عشره تكبيره: سبع فى الاولى و خمس فى الثانية منها تكبيره الإحرام، و تكبيره الركوع فتكون الزائده على المعتاده فى سائر الصلوات تسع تكبيرات.

و كفيتهأ أن يفتتح صلوته بتكبيره الإحرام و يتوجه إنشاء. ثم يقرأ الحمد و سوره الأعلى ثم يكبر خمس تكبيرات يقنت بين كل تكبيرتين منها بما شاء من الدعاء و التحميد فإن دعا بما روى فى هذا المواضع من الدعاء كان أفضل. ثم يكبر السابعة و يركع بها فإذا قام إلى الثانية قام بغير تكبير، ثم يقرأ الحمد و يقرأ بعدها و الشمس و ضحيتها. ثم يكبر أربع تكبيرات. يقنت بين كل تكبيرتين فيها. ثم يكبر الخامسة و يركع فإذا فرغ من الصلاة قام الإمام فخطب بالناس، و لا تجوز الخطبه إلا بعد الصلاة و كفيه الخطبه مثل خطبه الجمعة سواء، و من حضر و صلى صلاة العيد كان مخيرا فى سماع الخطبه و تركها، و ينبغى أن يقوم الإمام فى حال الخطبه على شبه المنبر معمول من طين، و لا ينقل المنبر من موضعه.

و يستحب أن يكبر فى الأضحى عقيب خمس عشره صلاة إن كان بمنى: أولها

الظهر يوم النحر و آخرها الفجر من آخر أيام التشريق، و هو الرابع من النحر، و في غيره من الأمصار عقيب عشر صلوات أولها الظهر من يوم النحر و آخرها الفجر من يوم الثاني من التشريق سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً، و ليس بمسنون عقيب النوافل، و لا في غير أعقاب الصلاة.

و كيفية التكبير في الفطر أن يقول: الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر و لله الحمد و الحمد لله على ما هدانا، و له الشكر على ما أولانا، و في الأضحى مثل ذلك، و يزيد في آخرها بعد قوله: و له الشكر على ما أولانا، و رزقنا من بهيمة الأنعام، و يكره أن يخرج من البلد بعد الفجر إلا- بعد أن يشهد صلاة العيد فإن خالف فقد ترك الأفضل فأما قبل ذلك فلا بأس، و لا يخرج إلى المصلى بسلاح إلا عند الخوف من العدو و متى نسي التكبيرات في صلاة العيد حتى يركع مضى في صلوته و لا شيء عليه، و إن شك في أعداد التكبيرات بنى على اليقين احتياطاً، و إن أتى بالتكبيرات قبل القراءة ناسياً أعادها بعد القراءة، و إن فعل ذلك تقيه لم يكن عليه شيء.

و يستحب أن يرفع يديه مع كل تكبيره، و إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات تممها مع نفسه. فإن خاف فوت الركوع و الى بينها من غير قنوت. فإن خاف الفوت تركها و قضاها بعد التسليم، و لا يجوز أن يصلى في المساجد في مواضع كثيرة.

و يستحب للإمام أن يحث الناس في خطبته في الفطر على الفطره، و في الأضحى على الأضحيه.

و من لا تجب عليه صلاة العيد من المسافر و العبد و غيرهما يجوز لهما إقامتها منفردين سنة.

و لا- بأس بخروج العجائز و من لا- هياه لهن من النساء في صلاة الأعياد ليشهدن الصلاة، و لا يجوز ذلك لذوات الهيئات منهن و الجمال.

و يستحب للإنسان إذا خرج في طريق أن يرجع من غيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه و آله

كتاب صلاة الكسوف

صلاة كسوف الشمس و خسوف القمر فرض واجب، كذلك عند الزلازل و الرياح المخوفه و الظلمه الشديده يجب مثل ذلك.

و يستحب أن تصلى هذه الصلاة جماعه، و إن صلى فرادى كان جائزاً، و من ترك هذه الصلاة متعمداً عند كسوف الشمس أو القمر بأجمعها قضاها مع الغسل، و إن تركها ناسياً، و الحال ما قلناه قضاها بلا غسل، و متى احترق بعض الشمس أو القمر و ترك الصلاة متعمداً قضاها بلا غسل، و إن تركها ناسياً لم يكن عليه قضاء، و وقت هذه الصلاة إذا ابتداء الشمس أو القمر في الانكساف إلى أن يبتداء في الانجلاء. فإذا ابتداء في ذلك فقد مضى وقتها. فمتى كان وقت صلاة الكسوف وقت فريضة فإن كان أول الوقت صلى صلاة الكسوف. ثم صلاة الفرض فإن تضيق الوقت بدأ بصلاة الفرض.

ثم قضى صلاة الكسوف، و قد روى أنه يبدأ بالفريضة على كل حال (١) و إن كان في أول الوقت و هو الأحوط. فإن دخل في صلاة الكسوف فدخل عليه الوقت قطع صلاة الكسوف، ثم صلى الفرض. ثم استأنف صلاة الكسوف. فإن كان وقت صلاة الليل صلى أولاً صلاة الكسوف. ثم صلى صلاة الليل. فإن فاتته صلاة الليل قضاها بعد ذلك و ليس عليه شيء.

و إذا اجتمع صلاة الكسوف و صلاة الجنائزه و صلاة الاستسقاء بدأ بالصلاة على الميت. ثم بصلاة الكسوف. ثم الاستسقاء لأنه مسنون يجب تأخره عن الفرض، و متى علم بالكسوف صلى صلاة الكسوف. فإن غابت الشمس أو القمر أو تغيبت و لا يعلم وقت الانجلاء استظهر.

و صلاة الكسوف واجبه على الرجال و النساء لأن عموم الأخبار يقتضى ذلك

ص: ١٧٢

١-١) رواها في الكافي ج ٣ ص ٤٦٤ عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة فقال: ابدء بالفريضة فليل له: في وقت صلاة الليل فقال: صل صلاة الكسوف قبل صلاة الليل.

غير أنه لا ينبغي أن يحضر الرجال إلا العجائز من النساء. فأما غيرهن فينبغي أن يصلين في بيوتهن. فإن اجتمع جماعه من النساء جاز أن يصلين جماعه منفردات عن الرجال.

و صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجادات، و تشهد واحد ركع خمس ركعات و يسجد في الخامسة. ثم يقوم فيصلى خمس ركعات، و يسجد في العاشره، و يقرأ في أول ركعه سورة الحمد و سورة اخرى إن شاء و إن أراد قراءه بعض السوره كان أيضا جائزا فإذا أراد في الثانيه تتم بقيه تلك السوره قراها، و لا يلزمه قراءه سورة الحمد بل يبنى من الموضع الذى انتهى إليه فإن أراد أن يقرأ سورة أخرى قرأ الحمد. ثم قرأ بعدها سورة و كذلك القول في باقى الركعات و يقنت في كل ركعتين قبل الركوع، فإن لم يفعل و اقتصر على القنوت في العاشر لم يلزمه شىء، و كلما رفع رأسه من الركوع قال: الله أكبر إلا في الخامسة و العاشره فإنه يقول: سمع الله لمن حمده.

و يستحب أن يكون مقدار مقامه في الصلاة مقدار زمان الكسوف، و يكون مقدار قيامه في الركوع مقدار قيامه للقراءه و يطول سجوده.

و يستحب قراءه السور الطوال مثل الأنبياء و الكهف، و متى فرغ من الصلاة و لم يكن انجلاء الكسوف استحب له إعادة الصلاة، و إن اقتصر على التسبيح و التحميد لم يكن به بأس.

و يجوز أن يصلى صلاة الكسوف على ظهر الدابه و يصلبها و هو ماش إذا لم يمكنه النزول و الوقوف.

كتاب الجنائز

مدار هذا الكتاب على أربعة أشياء أولها: الغسل و بيان أحكامه، و الثاني:

التكفين و بيان أحكامه. الثالث: دفنه و بيان أحكامه. الرابع: الصلاة عليه و بيان أحكامها.

فأما الغسل فيتقدم ذلك آداب و سنن تتعلق بحال الاحتضار. فإذا حضر الإنسان الوفاة استقبل بوجهه القبلة فيجعل باطن قدميه إليها على وجه لو جلس لكان مستقبلاً للقبلة، و كذلك يفعل به حال الغسل. فأما في حال الدفن و الصلاة عليه يجعل معترضا و يكون رأس الميت مما يلي يمين المتوجه إلى القبلة و رجلاه مما يلي يساره، و ينبغي أن يلحق الشهادتين و الإقرار بالأئمة واحدا واحدا، و يلحق كلمات الفرج و هي:

لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع، و ما فيهن و ما بينهن و ما تحتهن و رب العرش العظيم، و سلام على المرسلين، و الحمد لله رب العالمين، و لا يحضره جنب و لا حائض، و متى يصعب عليه خروج الروح نقل إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه في حياته، و يتلى القرآن عنده ليسهل الله عليه خروج نفسه، فإذا قضى نحبه غمضت عيناه، و شد لحيته، و مدت ساقاه، و أطبق فوه، و مدت يده إلى جنبيه، و غطى بثوب، و إن كان ليلا أسرج في البيت مصباح إلى الصباح، و لا يترك وحده بل يكون عنده من يذكر الله تعالى، و لا يترك على بطنه حديده أصلا.

و متى مات أخذ في أمره عاجلا و في تجهيزه، و لا يؤخر إلا لضروره.

و اعلم أن غسل الميت و تكفينه و الصلاة عليه و دفنه فرض على الكفاية بلا خلاف و الميت لا يخلوا من أن يكون رجلا أو امرأة فإن كان رجلا فأولى الناس بميراثه أولاهم بحمله و دفنه و الصلاة عليه أبا كان أو ابنا أو أخا أو عما أو جدا فإن تشاجروا في ذلك فأولاهم بميراثه أولاهم بتولى أمره، و متى كان هناك رجال أباعد و نساء أقارب ليس لهن رحم محرم. فالرجال أولى بتولى غسله، فقد روى أنه إذا كانت ذات رحم محرم

جاز لها أن تتولى غسله من وراء الثياب (١) والأول أحوط فأما إن لم يكن لها رحم محرم فهي كالأجنبيات سواء، ومن مات بين رجال كفار و نساء مسلمات لا- ذات رحم له فيهن أمر بعض النساء رجالات- من الكفار بالاغتسال. ثم تعلمهم بغسل أهل الإسلام ليغسلوه كذلك، وإن مات بين نساء مسلمات و رجال كفار، وكان له فيهن محرم من زوجه أو غيرها غسلته من وراء الثياب، ولم يجرده من ثياب، وإن لم يكن له فيهن محرم و لا معهن رجال مسلمون، و لا كفار دفنه بثيابه و لم يغسله على حال، و أما إن كان امرأه فلا تخلوا أن يكون لها زوج أو لم يكن فإن كان لها زوج فالزوج أولى بجميع ذلك من كل أحد، و إن لم يكن لها زوج فلا يخلو من أن يكون نساء بلا رجال أو رجال بلا نساء أو رجال و نساء فإن كان هناك نساء بلا رجال فهو على ثلاثة أضرب:

من لها رحم و محرم، و من لها رحم بلا- محرم، و من كان لا- رحم لها و لا محرم، و كل من لو كانت رجلا لم يحل له نكاحها كامها وجدتها و بنتها فهي أولى من كل أحد، و الترتيب فيه كالترتيب في الرجل و يكون أولاهم بميراثها أولاهم بتولى أمرها، و التي لها رحم و ليست بمحرم. فكل من لو كانت رجلا حل له نكاحها كبنات عمها. و بنات خالها، و بنات خالاتها و بنات عماتها فهي أولى من الأجنبيات. فإن لم يكن هناك رحم و لا محرم فهن الأجنبيات فهي أولى ممن له الولاء، و إن كان رجلا بلا نساء فكل من كان محرما لها جاز له أن يتولى ذلك منها الأولى فالأولى كما قلناه في الرجال سواء، و من لا محرم له من الرجال كابن العم، و ابن الخال فهو كأجنبي. فإن اجتمع رجال و نساء من القرابات فالنساء أولى من الرجال لأنهن أعرف و أوسع في باب النظر إليهن، و متى لم يكن هناك قرابه فالمذهب أنه لا يجوز لأحد أن يغسلها و لا يميمها و تدفن بثيابها. و قد رويت في أنه يجوز لهم أن يغسلوا محاسنها يديها و وجهها (٢) و الأول أحوط.

ص: ١٧٥

١- (١) رواها في التهذيب ج ١ ص ٤٣٩ ج ١٤١٦ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء هل تغسله النساء فقال: تغسله امرأته أو ذات محرمه و نصب عليه النساء الماء صبا من فوق الثياب.

٢- (٢) رواها في التهذيب ج ١ ص ٤٤٢ ح ١٤٢٩ عن مفضل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول: في المرأة تكون في السفر مع الرجال ليس فيهم ذو محرم بها، و لا- معهم امرأه فتموت المرأة فما يصنع بها؟ قال: يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمم و لا يمس و لا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمر الله بسترها فقلت: كيف يصنع بها؟ قال: يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفيها.

و إذا ماتت بين رجال مسلمين أجنب و لا زوج لها فيهم و نساء كافات أمر الرجال بعض النساء الكافات بالاعتسال، و تغسلها تغسيل أهل الإسلام، و إن كان لها في الرجال محرم أو زوج غسلوها من وراء ثيابها و لم تقربها الكافره.

فإن كانت صبيه لها ثلاث سنين فصاعدا فحكمها حكم النساء البالغات. فإن كان دون ذلك جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء.

و الصبي إذا مات و له ثلاث سنين فصاعدا فحكمه حكم الرجال سواء، و إن كان دون ذلك جاز للأجنبيات غسله مجردا من ثيابه.

إذا اجتمع أموات جماعه فإن كان فيهم من يخشى فساد به و إن لم يكن كذلك فالأولى بالتقديم الأب ثم الابن و ابن الابن ثم الجد، و إن كان أخوان في درجته قدم أسنهما فإن تساويا أقرع بينهما فإن كان أحدهما أقوى سببا قدم لذلك، و الزوجتان إذا اجتمعا قدمت أسنهما فإن تساوتا أقرع بينهما.

و الكفن المفروض ثلاثة أثواب لا يجوز أقل منها مع القدره: مئزر و قميص و إزار، و الفضل في خمسة أثواب و الزيادة عليها سرف و لا يجوز، و هي لفافتان أحدهما حبره (١) و عبريه غير مطرزه بالذهب أو شيء من الحرير المحض، و قميص و إزار و خرقة فهذه الخمسه جملة الكفن، و يضاف إليها العمامه، و ليست من جملة الكفن لكنها سنه مؤكده لا ينبغي تركها هذا إذا كان رجلا و إن كان امرأه زيدت لفافتين فيكمل لها سبعة أثواب و لا يزدن على ذلك، و الاقتصار على مثل ما للرجال جائز هذا إذا تمكن منه فإن تعذر ذلك أو أجهف بالورثه اقتصر من الكفن على ما يستره فحسب.

و لا- يجوز أن يكفن في الحرير المحض، و يكره تكفينه فيما قد خلط فيه الغزل مع الاختيار، و يكره أيضا أن يكفن في الكتان، و المستحب ما كان قطنًا محضًا و متي

ص: ١٧٦

(١-١) الحبره: كعنبه برد يمانى.

لم يكن له ما يكفن به و كانت له قميص مخيطة فلا- بأس أن يكفن فيه إذا كانت خاليه من نجاسه نظيفه و يقطع إزارها و لا يقطع إكمامها، وإنما يكره الأكمام فيما يبتدى من القمصان، و إذا حصلت الأكفان فرشت الحبره فى موضع نظيف و ينشر عليها شىء من الذريه المعروفه بالقميحه، و يفرش فوقه الإزار و ينشر عليه شىء من الذريه، و يفرش فوق الإزار قميص، و يستحب أن يكتب على الحبره و الإزار و القميص و العمامه فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله، و أن أمير المؤمنين و الأئمه من بعده يذكرون واحدا واحدا أئمه الهدى الأبرار، و يكتب ذلك بتربه الحسين عليه السلام إن وجد و إن لم يوجد يكتب بالإصبع، و لا يكتب ذلك بالسواد، و إن لم يوجد حبره جعل بدلها لافاه أخرى.

و يكره أن يقطع شىء من الأكفان بالحديد بل ينبغى أن يخرق، و المستحب أن يخاط بخيوطه منه و لا تبل بالريق. فإذا فرغ من الكفن لف جميعه و عزل و يستعد معه من الكافور الذى لم تمسه النار وزن ثلاثه عشر درهما و ثلث إن تمكن منه و هو الأفضل و إن لم يتمكن منه و أوسطه وزن أربعة مثاقيل فإن لم يوجد فمقدار درهم فإن لم يوجد فما تيسر فإن لم يوجد أصلا دفن بغير كافور.

و لا يخلط بالكافور مسك أصلا و لا شىء من أنواع الطيب، و يستعد شىء من السدر لغسل رأسه فإن لم يوجد فالخطمي أو ما يقوم مقامه فى تنظيف الرأس، و قليل من الكافور للغسله الثانيه، و يستعد أيضا جريدتان خضراوان من النخل فإن لم يوجد فممن السدر. فإن لم يوجد فممن الخلاف فإن لم يوجد فممن غيره من الشجر الرطب فإن لم يوجد أصلا فلا بأس بتركه، و يكتب عليه أيضا ما كتب على الأكفان، و يستعد أيضا مقدار رطل من القطن ليحشى به المواضع التى يخاف من خروج شىء منها. فإذا فرغ من جميع ذلك أخذ فى أمر غسله أولى الناس به على ما بيناه و من يأمره هو به و توضع ساجه أو سرير مستقبل القبله عرضا على ما بيناه، و يوضع عليها الميت مثل ذلك و يحفر لصب الماء حفيره يدخل فيها الماء فإن لم يمكن جاز أن ينصب إلى البالوعه، و يكره أن ينصب إلى الكنيف و لا يسخن الماء لغسل الميت. فإن كان بردا شديدا يخاف الغاسل

على نفسه جاز إسحان الماء، ثم يؤخذ السدر فيطرح في إجانة و يصب عليه الماء و يضرب حتى يرغو، و يؤخذ رغوته فيطرح في موضع نظيف ليغسل به رأسه، و ينبغى أن يغسل الميت تحت سقف، و لا يغسل تحت السماء فإن لم يمكن جاز خلافه. ثم ينزع قميصه يفتق جيبه، و ينزع من تحته، و يترك على عورته ما يسترها. ثم يلين أصابعه فإن امتنعت تركها على حالها. ثم يبدأ بفرجه فيغسله بماء السدر و الحرض، و يغسله ثلاث مرات و يكثر الماء و يمسح بطنه مسحا رقيقا. ثم يتحول الغاسل إلى رأسه فيبدء بغسل رأسه يبدأ بشق رأسه الأيمن و لحيته و رأسه و يثنى بالشق الأيسر منه و لحيته و وجهه و يغسله برفق و لا يعنف به. فإذا غسله ثلاث مرات أضجعه على شقه الأيسر ليبدو له الأيمن ثم يغسله من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات متواليات، و يكون الذى يصب عليه الماء لا يقطعه بل يصب من قرنه إلى قدمه متواليا فإذا بلغ حقويه أكثر من الماء. ثم يرده إلى جانبه الأيمن ليبدو له الأيسر فيغسل من قرنه إلى قدمه ثلاث مرات مثل ذلك، و يمسح يده على بطنه و ظهره. ثم يرده على قفاه فيبدأ بفرجه بماء الكافور فيصنع كما صنع أول مره فيغسله ثلاث مرات بماء الكافور و يمسح يده على بطنه مسحا رقيقا.

ثم يتحول إلى رأسه فيصنع كما صنع أولا فيغسل رأسه من جانبيه كليهما و وجهه، و جميع رأسه بماء الكافور ثلاث غسلات. ثم يرده إلى جانبه الأيسر ليبدو له الأيمن فيغسله ثلاث غسلات من قرنه إلى قدميه، و يدخل يده تحت منكبيه و ذراعيه، و يكون الذراع و الكف مع جنبه طاهره كلما غسل شيئا منه أدخل يده تحت منكبيه و باطن ذراعه. ثم يرده على ظهره و يغسله بماء قراح كما فعل أولا و يبدأ بالفرج. ثم يتحول إلى الرأس و الوجه و يصنع كما صنع أولا بماء قراح. ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر على ما بيناه فى الغسلتين الأولتين، و كلما غسل الميت غسله غسل الغاسل يده إلى المرفقين، و يغسل الإجانة بماء قراح. ثم يطرح فيها ماء آخر للغسله المستأنفه، و لا يركب الميت فى حال غسله بل يكون على جانبه، و لا يقعد و لا يغمز بطنه، و قد روى أنه يوضأ الميت قبل غسله (١) فمن عمل بها كان جائزا غير أن عمل الطائفه على

ص: ١٧٨

(١-١) رواها فى التهذيب ج ١ ص ٧٠٢ ح ٨٧٨ عن عبد الله بن عبيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت قال: يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه، و يوضأ وضوء الصلاة ثم يغسل رأسه بالسدر و الأشنان. ثم بالماء و الكافور. ثم بالماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح فى الماء.

ترك العمل بذلك لأن غسل الميت كغسل الجنابه. ولا وضوء في غسل الجنابه فإذا فرغ من غسله نشفه بثوب نظيف. ثم يأخذ في تكفينه فيتوضأ أولاً الغاسل وضوء الصلاة وإن ترك تكفينه حتى يغتسل كان أفضل إلا أن يخاف على الميت بأن يظهر به حادثه فيبدأ أولاً بتكفينه.

و غسل الغاسل للميت فرض واجب، وكذلك كل من مسه بعد برده بالموت، وقبل غسله يجب عليه الغسل فإن مسه بعد تطهيره لم يجب عليه شيء، وإن مسه قبل برده لم يلزمه الغسل و يغسل يده. فإذا فرغ من ذلك حنطه فيعمد إلى قطن و يذر عليه شيئاً من الذريره، و يضعه على فرجيه قبله و دبره، و يحشو القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء، و يأخذ الخرقه، و يكون طولها ثلاثه أذرع و نصفاً في عرض شبر أو أقل أو أكثر فيشدها في حقويه، و يضم فخذييه ضمماً شديداً و يلفها في فخذييه. ثم يخرج رأسها من تحت رجليه في الجانب الأيمن و يغمرها في الموضع الذي لف فيه الخرقه و يلف فخذييه من حقويه إلى ركبتيه لفا شديداً. ثم يأخذ الإزار فيؤزره به، و يكون عريضاً يبلغ من صدره إلى الرجلين فإن نقص عنه لم يكن به بأس، و يعمد إلى الكافور فيسحقه بيده، و يكره أن يسحقه بحجر أو غير ذلك، و يضعه على مساجده جبهته و باطن كفيه و يمسح به راحتيه و أصابعهما، و يضع على عيني ركبتيه و ظاهر أصابع قدميه، و لا يجعل في سمعه و بصره و فيه شيئاً من الكافور، و لا- يجعل فيها أيضاً شيئاً من القطن إلا أن يخاف خروج شيء منه فإن فضل من الكافور شيء جعله على صدره و مسح صدره به. ثم يرد القميص عليه و يأخذ الجريدتين فيجعل إحداهما من جانبه الأيمن مع ترقوته و يلصقها بجلده و الأخرى من جانبه الأيسر ما بين القميص و الإزار. ثم يعممه فيأخذ وسط العمامه فيثبتها على رأسه بالتدور، و يحنكه بها و يطرح طرفيها جميعاً على صدره، و لا- يعممه عمه الأعرابي بلا- حنك. ثم يلفه في اللفافه فيطوى جانبها الأيسر على جانبها الأيمن، و جانبها الأيمن على جانبها الأيسر. ثم يضع بالحبره أيضاً ذلك و يعقد

طرفيها مما يلي رأسه ورجليه فإذا فرغ من جميع ما ذكرناه حملته إلى قبره على سريره.

وإن كان الميت مجدورا أو كسيرا أو صاحب قروح أو محترقا و لم يخف من غسله غسل فإن خيف من مسه صب عليه الماء صبا فإن خيف أيضا من ذلك يتيمم بالتراب.

وإن كان الميت غريقا أو مصعوقا أو مبطونا أو مدخنا أو مهدوما عليه استبرى بعلامات الموت فإن اشتبه ترك ثلاثة أيام. ثم غسل و دفن بعد أن يصلى عليه فإن كان الميت محرما غسل كما يغسل الحلال و كفن كتكفينه غير أنه لا يقرب شيئا من الكافور.

وإن كان الميت صبيا غسل كتغسيل الرجال، و كفن كتكفينهم و تحنيطهم فإن كان قد بلغ ست سنين فصاعدا صلى عليه، و إن كان دون ذلك لم تجب عليه الصلاة، و يجوز ذلك عند التقيه.

وإن كان الصبي سقطا، و قد بلغ أربعة أشهر فصاعدا و جب غسله و تحنطه و تكفينه و إن كان الأقل من ذلك دفن كما هو بدمه.

و غسل المرأة كغسل الرجل و تحنيطها كتحنيطه إلا أنه تزداد لفافتين على ما قدمناه.

و يستحب أن تزداد خرقة يشد بها ثدياها إلى صدرها، و يكثر القطن لقبها، و إذا أريد دفنها جعل سريرها قدام القبر، و يؤخذ إلى القبر عرضا و يأخذها من قبل و ركيها زوجها أو أحد ذوى أرحامها، و لا يتولى ذلك أجنبي إلا عند الضرورة، و إن كانت نفسا أو حائضا غسلت كتغسيلها طاهرا، و إن كانت حبلية لا- يغمز بطنها فى الغسلات، و إن مات الصبي معها فى بطنها دفن معها فإن كانت ذميه و الولد من مسلم دفنت فى مقابر المسلمين لحرمة ولدها، و روى أنه يجعل ظهرها إلى القبلة إذ الجنين فى بطن امه و وجهه إلى ظهرها ليكون الولد مستقبل القبلة.

و إن ماتت المرأة و لم يمت الولد شق بطنها من الجانب الأيسر و اخرج الولد و خيط الموضع، و غسلت، و دفنت. فإن مات الولد و لم تمت هى و لم يخرج الولد

أدخلت القابله أو من يقوم مقامها يدها في فرجها فقطعت الصبى و أخرجه قطعه قطعه، و غسل و كفن و حنط و دفن إن أمكن ذلك. و لا يجوز قص شىء من شعر الميت و لا من ظفره، و لا يسرح رأسه و لا لحيته و متى سقط من ذلك جعل معه فى أكفانه، و إذا خرج شىء من الميت من النجاسه بعد الفراغ من غسله غسل منه، و لم يجب عليه إعادة الغسل. فإن أصاب ذلك كفته قرض الموضع منه بالمقراض، و الجريده توضع مع جميع الأموات من النساء و الرجال و الصبيان مع التمكن. فإن كانت الحال حال تقيه و لم يتمكن من وضعها مع الكفن طرحت فى القبر فإن لم يمكن ذلك ترك بغير جريده، و لا ينبغى للمؤمن من أن يغسل أهل الخلاف فإن اضطر إليه غسله غسل أهل الخلاف و لا يترك معه الجريده، و إذا لم يوجد كافور و لا سدر غسل بالماء القراح.

و إذا مات الميت فى مركب فى البحر و لا- يقدر على الشط يغسل و يحنط و يكفن و يصلى عليه. ثم يثقل و يطرح فى البحر ليرسب إلى قرار الماء، و من وجب عليه القود و الرجم أمر أولاً بالاعتسال و التحنط. ثم يقام عليه الحد و يدفن بعد ذلك، و لا يجب غسله بعد موته لكن يصلى عليه إذا كان مسلماً.

و الشهيد هو الذى يقتل بين يدي إمام عدل فى نصرته أو بين يدي من نصبه الإمام و ينبغى أن يدفن بثيابه و لا يغسل، و يدفن معه جميع ما عليه، و يصلى عليه إذا أصابه الدم إلا- الخفين، و قد روى أنهما إذا أصابهما دم دفنا معه (١) و من حمل من المعركة و به رمق. ثم مات نزع عنه ثيابه و غسل و كفن و حنط و صلى عليه.

و كل مقتول سوى من ذكرناه فلا بد من غسله و تحنيطه و تكفينه ظالماً كان أو مظلوماً، و حكم الصغير و الكبير و الذكر و الأنثى سواء إذا قتل فى المعركة غير أنه

ص: ١٨١

١- ١) رواها فى الكافى ج ٣ ص ٢١١ عن زيد بن على عن آباءه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ينزع عن الشهيد الفرو و الخف و القلنسوه و العمامه و المنطقه و السراويل إلا أن يكون أصابه دم فإن أصابه دم ترك، و لا يترك عليه شىء معقود إلا حل.

يصلى عليه، ولا فرق من أن يقتل بحديد أو بخشب أو بحجاره أو برفس، والحكم فيه سواء لعموم الأخبار.

الجنب إذا استشهد لا يجب غسله، وكان حكمه حكم من ليس كذلك لأنه لا دليل عليه.

إذا وجد في المعركة ميت وليس به أثر حكم له بحكم الشهداء إذا خرج من المعركة، ومات قبل أن ينقضى الحرب، وينتقل عنها فهو شهيد أكل أو لم يأكل وإن مات بعد تقضى الحرب وجب غسله وإن لم يأكل ويشرب.

كل من قتل في المعركة حكم له بحكم الشهادة عمداً قتل أو خطأً سلاح أو غير سلاح شوهده قاتله أو لم يشاهد.

إذا وجد غريق أو محترق في حال القتال حكم له بالشهادة، وإن خرج بعد القتال وبقي ولو كانت ساعه أو أوصى أو أكل وجب غسله.

ولد الزنا يغسل عليه إذا مات خلافاً لقتاده في أنه لا يغسل ويصلى عليه.

والنفساء تغسل ويصلى عليها خلافاً للحسن البصرى في أنه لا يصلى عليها.

قتيل أهل البغى لا يغسل ولا يصلى عليه لأنه كافر.

قتيل أهل العدل في جهه أهل البغى لا يغسل ويصلى عليه.

قطاع الطريق إذا قتلوا غسلوا وصلوا عليهم، ومن قتله قطاع الطريق غسلوا وصلوا عليهم.

إذا اختلط قتلى المسلمين بالمشركين روى أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: ينظر مؤثرهم فمن كان صغير الذكر يدفن. فعلى هذا يصلى على من هذه صفته. وإن قلنا: إنه يصلى على كل واحد منهم منفرداً بنيه شرط إسلامه كان احتياطاً، وإن قلنا: يصلى عليهم صلاه واحده، وينوى بالصلاه الصلاه على المؤمنين منهم كان قويا.

ومن وجد من المقتول قطعه فإن كان فيه عظم وجب غسله وتحنيطه وتكفينه وإن كان موضع الصدر وصلوا عليه أيضاً. ويجب على من يمسه الغسل إذا كان ذلك في غير المعركة فإن كان في المعركة سقط غسله، ويجب باقى الأحكام، وإن كانت القطعه

التي فيها العظم قطعت من حى وجب على من مسها الغسل، وإن لم يكن فيها عظم دفن كما هو و لم يغسل و لا يجب على من مسه الغسل.

و إذا أراد الغاسل للمقتول غسله بدأ بغسل دمه. ثم صب عليه الماء صبا و لا يدللك جسده، و يبدأ بيديه و دبره و يربط جراحاته بالقطن و العصيب، و كذلك موضع الرأس، و يجعل عليه بزياده قطن، و إن كان الرأس قد بان من الجسد و هو معه غسل الرأس أولا. ثم الجسد على ما بيناه و يوضع القطن فوق الرقبه، و يضم إليه الرأس و يجعل معه فى الكفن، و كذلك إذا أنزله فى القبر يتناوله مع الجسد و أدخله اللحد، و وجهه إلى القبلة.

و إذا حمل الميت إلى قبره ينبغى أن يتبع الجنازه و لا يتقدمها و إن مشى يمينها و شمالها كان أيضا جائزا، و إن تقدمها لعارض من مرض أو ضروره كان جائزا، و إن كان لغير ذلك فقد ترك الفضل، و يكره الركوب خلف الجنازه إلا عند الضروره.

و يستحب لمن شيع الجنازه أن يحمله من أربع جوانبه يبدأ بمقدم السرير الأيمن.

ثم يمر معه و يدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله الأيسر و يمر معه إلى أن يرجع إلى المقدم كذلك دور الرحا.

و يستحب إعلام المؤمنين بجنازه المؤمن ليتوفروا على تشييعه، و يستحب لمن رأى جنازه أن يقول: الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم. ثم يمر بها إلى المصلى فيصلى عليه.

و أولى الناس بالصلاه على الميت الولى أو من يقدمه الولى. فإن حضر الإمام العادل كان أولى بالتقدم، و يجب على الولى تقديمه. فإن لم يفعل لم يجز له أن يتقدم فإن لم يحضر الإمام و حضر رجل من بنى هاشم استحب للولى أن يقدمه. فإن لم يفعل لم يجز أن يتقدم فإن حضر جماعه من الأولياء كان الأب أولى. ثم الولد، ثم ولد الولد. ثم الجد من قبل الأب و الأم. ثم الأخ من قبل الأب و الام.

ثم الأخ من قبل الأب. ثم الأخ من قبل الام. ثم العم. ثم الخال. ثم ابن العم.

ثم ابن الخال، و جملته أن من كان أولى بميراثه كان أولى بالصلاه عليه لقوله تعالى

«وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ»

(١)

و ذلك عام، و إذا اجتمع جماعه فى درجه قدم الأقرء ثم الأفقه. ثم الأسن لقوله عليه السلام يؤمكم أقرءكم. الخير. فإن تساوا فى جميع الصفات أقرع بينهم الولى.

الحر أولى من المملوك فى الصلاة على الميت، و كذلك الذكر أولى من الأنثى إذا كان ممن يعقل الصلاة، و يجوز للنساء أن يصلين على الجنازه مع عدم الرجال، و حدهن إن شئن فرادى، و إن شئن جماعه فإن صلين جماعه و قفت الإمامه و سطنهن المعمول به من وقت النبى صلى الله عليه و آله إلى وقتنا هذا فى الصلاة على الجنازه أن يصلى جماعه فإن صلى فرادى جاز كما صلى النبى صلى الله عليه و آله الأوقات المكروهه للنوافل يجوز أن يصلى فيها على الجنازه. لا- بأس بالصلاه و الدفن ليلا، و إن فعل بالنهار كان أفضل إلا أن يخاف على الميت إذا اجتمع جنازه رجل و صبى يصلى عليه و خنثى و امرأه قدمت المرأه إلى القبله و بعدها الخنثى. ثم الصبى ثم الرجل، و يقف الإمام عند الرجل، و إن كان الصبى لا- يصلى عليه قدم أولا الصبى. ثم على ما رتبناه، و إن صلى عليهم فرادى كان أفضل. يسقط الصلاة على الميت إذا صلى عليه واحد، و الزوج أحق بالصلاه على المرأه من جميع أوليائها.

و إذا أراد الصلاة و كانوا جماعه تقدم الإمام و وقفوا خلفه صفوفًا فإن كان فيهم نساء وقفن آخر الصفوف. فإن كان فيهن حائض و قفت وحدها فى صف بارزه عنهن و عنهم. فإن كانوا نفسين تقدم واحد و وقف الآخر خلفه بخلاف صلاه الجماعه، و لا يقف على يمينه، و إن كان الميت رجلا- وقف الإمام فى وسط الجنازه، و إن كان امرأه وقف عند صدرها، و ينبغى أن يكون بين الإمام و بين الجنازه شىء يسير لا- يبعد عنها و يتحفى عند الصلاة عليه إن كان عليه نعلان فإن لم يكن عليه نعل أو كان عليه خف صلى عليه كذلك و لا ينزعهما.

و كيفية الصلاة عليه أن يرفع يديه بالتكبير و يكبر تكبيره، و يشهد أن لا إله إلا الله. ثم يكبر تكبيره أخرى، و لا يرفع يديه، و يصلى على النبى صلى الله عليه و آله.

ص: ١٨٤

ثم يكبر الثالثه و يدعو للمؤمنين. ثم يكبر الرابعه و يدعو للميت إن كان مؤمنا، و عليه إن كان ناصبا و يلعنه و يبرء منه، و إن كان مستضعفا قال: ربنا اغفر للذين تابوا إلى آخر الآيه، و إن كان لا يعرف مذهبه سئل الله أن يحشره مع من كان يتولاه، و إن كان طفلا سئل الله أن يجعله له و لأبويه فرطا ثم يكبر الخامسه، و لا يبرح من مكانه حتى يرفع الجنازه و يراها على أيدي الرجال، و من فاته شيء من التكبيرات أتمها عند فراغ الإمام فيتابعه. فإن رفعت الجنازه كبر عليها، و إن كانت مرفوعه، و إن بلغت إلى القبر كبر على القبر إنشاء.

و الأفضل ألا يرفع يده فيما عدا الأوله فإن رفعها كان أيضا جائزا و من كبر تكبيره قبل الإمام أعادها مع الإمام.

و من فاتته الصلاه على الجنازه جاز أن يصلى على القبر بعد الدفن يوما و ليله فإن زاد على ذلك لم تجز الصلاه عليه، و لا تجوز الصلاه على غائب مات فى بلد آخر لأنه لا دليل عليه.

و يكره أن يصلى على جنازه واحده دفعتين.

و إذا تضيق وقت فريضه بدء بالفرض. ثم الصلاه على الميت إلا أن يكون الميت يخاف من ظهور حادثه فيه فحينئذ يبدأ بالصلاه عليه.

و أفضل ما يصلى على الجنائز فى مواضعها المرسومه بذلك، و إن صلى عليها فى المساجد كان أيضا جائزا، و متى صلى على جنازه. ثم بان أنها كانت مقلوبه سويت و أعيدت الصلاه عليها ما لم تدفن فإن دفن مضت الصلاه.

و الأفضل أن لا يصلى على الجنازه إلا على طهر فإن فاجأته جنازه و لم يكن على طهر تيمم و صلى عليها. فإن لم يمكنه صلى عليها بغير طهر، و كذلك الحكم إن كان جنبا، و المرأه إن كانت حائضا جاز أن يصليا من غير اغتسال، و مع الغسل أفضل، و من صلى بغير تيمم أيضا جاز.

و إذا كبر على جنازه تكبيره أو تكبيرتين و أحضرت جنازه أخرى فهو مخير بين أن يتم خمس تكبيرات على جنازه الأوله. ثم يستأنف الصلاه على الأخرى، و

بين أن يكبر الخمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى إليه، وقد أجزأه عن الصلاة عليهما.

و متى صلى جماعه عراه على ميت فلا يتقدم إمامهم بل يقف في الوسط فإن كان الميت عريانا نزل في القبر أولا و غطيت سوئته. ثم يصلى عليه بعد ذلك و يدفن فإذا فرغ من الصلاة عليه حمل إلى القبر فإذا دنا من قبره وضع دون القبر بمقدار ذراع.

ثم يمر بها إلى شفير القبر مما يلي رجله في ثلاث دفعات إن كان رجلا، و لا يمدحه في القبر دفعه واحده، و إن كانت امرأه تركها قدام القبر مما يلي القبلة. ثم ينزل إلى القبر الولي أو من يأمره الولي به سواء كان شفعا أو وترا، و إن كانت امرأه لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذو رحم لها. فإن لم يكن أحد منهم جاز أن ينزل إليه بعض الرجال المؤمنين، و إن نزل بعض النساء عند عدم الرجال من ذوى الأرحام كان أفضل.

و ينبغي أن يتحفى من ينزل إلى القبر و يكشف رأسه و يحل أزراره، و يجوز أن ينزل بالخفين عند الضرورة و التقيه. ثم يؤخذ الميت من قبل رجلى القبر فيسل سلا فيبدأ برأسه و ينزل به القبر، و يقول عند معاينه القبر: اللهم اجعلها روضه من رياض الجنة و لا تجعلها حفرة من حفر النار، و يقول إذا تناوله: بسم الله و بالله و فى سبيل الله و على مله رسول الله صلى الله عليه و آله اللهم إيماننا بك و تصديقا بكتابك هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا إيماننا و تصديقا. ثم يضجعه على جانبه الأيمن و يستقبل به القبلة، و يحل عقد كفته من قبل رأسه و رجله، و يضع خده على التراب.

و يستحب أن يجعل معه شىء من تربة الحسين عليه السلام ثم يشرح عليه اللين، و يقول من يشرجه: اللهم صل وحدته و آنس وحشته و ارحم غربته و اسكن إليه من رحمتك مرحمه يستغنى بها عن رحمه من سواك و احشره مع من كان يتولاه.

و يستحب أن يلحن الميت الشهادتين و أسماء الأئمة عليه السلام عند وضعه فى القبر قبل تشريح اللين. فيقول الملقن: يا فلان بن فلان اذكر العهد الذى خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله، و أن

عليا أمير المؤمنين و الحسن و الحسين و يذكر الأئمة إلى آخرهم أئمتك أئمة الهدى الأبرار فإذا فرغ من تشريح اللين عليه أهال التراب عليه، و يهيل كل من حضر الجنازة استحبابا بظهور أكفهم. و يقولون عند ذلك: **إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** هذا ما وعد الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا إيمانا و تسليما، و لا يهيل الأب على ولده و لا ذو رحم على رحمه و كذلك لا ينزل إلى قبره فإنه يقسى القلب، و إذا أراد الخروج من القبر خرج من قبل رجله، ثم يطم القبر، و يرفع من الأرض مقدار أربع أصابع و لا يطرح فيه من غير ترابه و يجعل عند رأسه لبنه أو لوح. ثم يصب الماء على القبر يبدأ بالصب من عند الرأس ثم يدار من أربع جوانبه حتى يعود إلى موضع الرأس فإن فضل من الماء شيء صب على وسط القبر. فإذا سوى القبر وضع يده على قبره من حضر الجنازة استحبابا، و يفرج أصابعه بعد ما ينضح القبر بالماء و يدعو للميت فإذا انصرف الناس عن القبر تأخر أولى الناس بالميت و ترحم عليه، و نادى بأعلى صوته إن لم يكن في موضع تقيه يا فلان بن فلان: الله ربك و محمد نبيك و على إمامك و الحسن و الحسين و يسمى الأئمة واحدا واحدا أئمتك أئمة الهدى الأبرار، و يكره التابوت إجماعا فإن كان القبر نديا جاز أن تفرش بشيء من الساج أو ما يقوم مقامه.

تجسيص القبور و البناء عليه في المواضع المباحة مكروه إجماعا.

و يستحب أن يكون حفر القبر قدر قامه أو إلى الترقوه، و اللحد ينبغي أن يكون واسعا بمقدار ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس، و يجوز الاقتصار على الشق و اللحد أفضل، و يكره نقل الميت من الموضع الذي مات فيه إلى بلد آخر إلا إذا نقل إلى بعض المشاهد فإنه يستحب ذلك. فإذا دفن في موضع مباح أو مملوك لا يجوز تحويله من موضعه، و قد رويت رخصه في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعناها مذاكره و الأول أفضل، و لا يترك المصلوب على خشبه أكثر من ثلاثة أيام. ثم ينزل إلى القبر و يوارى في التراب، و يكره تجديد القبور بعد اندراسها، و لا بأس بتطينها ابتداء و الأفضل أن يترك عليه شيء من الحصا، و يكره أن يحفر قبر مع العلم به فيدفن فيه ميت آخر إلا عند الضرورة، و الكفن يؤخذ من نفس التركة قبل قسمه الميراث و قضاء

الديون و الوصايا. ثم يقضى الديون. ثم الوصايا. ثم الميراث، وإن كانت الميت امرأه لزم زوجها كفنها و تجهيزها و لا يلزم ذلك فى مالها.

و يستحب أن يدفن الميت فى أشرف البقاع فإن كان بمكة ففى مقبرتها و كذلك المدينة و المسجد الأقصى، و كذلك مشاهد الأئمة عليه السلام و كذلك كل بلد له مقبره تذكر بخير و فضيله من شهداء أو صالحين و غيرهم، و الدفن فى المقبره أفضل من الدفن فى البيت لأن النبى صلى الله عليه و آله أجاز لأصحابه المقبره فإن دفن فى البيت جاز أيضا، و يستحب أن يكون للإنسان مقبره ملك يدفن فيها أهله و أقرباه، و إذا تشاح نفسان فى مقبره مسبله فمن سبق إليها كان أولى بها لأنه بالحيازه قد ملكه و إن جاء دفعه واحده أقرع بينهما فمن خرج اسمه قدم على صاحبه، و متى دفن فى مقبره مسبله لا يجوز لغيره أن يدفن فيه إلا بعد اندراسها، و يعلم أنه قد صار رميما، و ذلك على حسب الأهويه و التراب فإن بادر إنسان فنبش قبراً. فإن لم يجد فيه شيئاً جاز أن يدفن فيه و إن وجد فيه عظاما أو غيرها رد التراب فيه و لم يدفن فيه.

و من استعار أرضاً فدفن فيها فإن رجع فيه قبل الدفن كان له، و إن رجع فيه بعد الدفن لم يكن له لأن العاربه على حسب العاده و الدفن فيه يكون مؤبداً إلى أن يبلى الميت فحيثئذ تعود الأرض إلى مالكةا، و من غصب غيره أرضاً فدفن فيها جاز لصاحبها قلعه منها، و الأفضل أن يتركه و لا يهتك حرمة، و إذا مات إنسان و خلف ابنين أحدهما حاضر و الآخر غائب فدفن الحاضر الميت فى أرض مشتركة بينه و بين الغائب. ثم قدم الغائب يستحب له ألا ينقله لأنه لو كان أجنياً استحب له ألا ينقله فإن اختار النقل كان له ذلك، و متى اتفق سائر الورثة على دفنه فى موضع ثم أراد بعضهم نقله فليس له ذلك، و متى اختلفوا فقال بعضهم: يدفنه فى الملك، و قال الباقون، يدفنه فى المسبل فدفنه فى المسبل أولى، و متى دفن الميت فى القبر ثم بيعت الأرض جاز للمشتري نقل الميت عنها، و الأفضل أن يتركه لأنه لا دليل يمنع من ذلك. يكره أن يتكى على قبر أو يمشى عليه، و يكره أن يبنى على القبر مسجداً يصلى عليه إجماعاً.

إذا اختلفت الورثة فى الكفن اقتصر على المفروض منه، إذا غصب ثوباً و كفن به

ميتا جاز لصاحبه نزعہ منه و الأفضل تركه و أخذ قيمته. إذا أخذ السيل الميت أو أكله السبع و بقي الكفن كان ملكا للورثة دون غيرهم إلا أن يكون تبرع إنسان بتكفينه فيعود إليه دون الورثة إنشاء و إن يرد عليهم كان لهم. التعزية جائزه قبل الدفن و بعد الدفن، و يكفي في التعزية أن يراه صاحب المصيبة، و يكره الجلوس للتعزية يومين و ثلاثه إجماعا، و يستحب تعزية الرجال و النساء و الصبيان و يكره تعزية الشباب من النساء للرجال الذين لا رحم بينهم و بينهم، و يستحب لقرابه الميت و جيرانه أن يعملوا طعاما لأرباب المصيبة ثلاثه أيام كما أمر النبي صلى الله عليه و آله لأهل جعفر-رحمه الله عليه- البكاء ليس به بأس، و أما اللطم و الخدش و جز الشعر و النوح فإنه كله باطل محرم إجماعا، و قد روى جواز تخريق الثوب على الأب و الأخ و لا يجوز على غيرهم و كذلك يجوز لصاحب الميت أن يتميز من غيره بإرسال طرف العمامه أو أخذ مئزر فوقها على الأب و الأخ فأما على غيرهما فلا يجوز على حال.

كتاب الزكاة

فصل: في حقيقه الزكاه و ما يجب فيها و بيان شروطها

الزكاه فى اللغه هى النمو يقال: زكى الزرع إذا نمى. و زكى الفرد إذا صار زوجا فشبه فى الشرع إخراج بعض المال زكاه ما يؤول إليه من زياده الثواب. و قيل أيضا إن الزكاه هى التطهير لقوله تعالى «أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً» أى طاهره من الذنوب. فشبه إخراج المال زكاه من حيث تطهر ما بقى، و لولا- ذلك لكان حراما من حيث إن فيه حقا للمساكين، و قيل: تطهير المالك من مآثم منعها، و مدار الزكاه على أربعة فصول:

أحدها: ما يجب فيه الزكاه، و بيان أحكامه.

و ثانيها: من يجب عليه الزكاه و بيان شروطه.

و ثالثها: مقدار ما يجب فيها.

و رابعها: بيان المستحق و كيفية القسمة.

فأما الذى تجب فيه الزكاه فتسعه أشياء: الإبل، و البقر، و الغنم، و الدنانير، و الدراهم، و الحنطه، و الشعير، و التمر، و الزبيب.

و شروط وجوب الزكاه فى هذه الأجناس سته: اثنان يرجعان إلى المكلف، و أربعة ترجع إلى المال. فما يرجع إلى المكلف: الحرية و كمال العقل، و ما يرجع إلى المال: الملك و النصاب و السوم و حؤول الحول، و الحرية شرط فى الأجناس كلها لأن المملوك لا تجب عليه الزكاه لأنه لا يملك شيئا، و كمال العقل شرط فى الدنانير و الدراهم فقط. فأما ما عداهما فإنه يجب فيه الزكاه، و إن كان مالها ليس بعاقل من الأطفال و المجانين، و الملك شرط فى الأجناس كلها، و كذلك النصاب و السوم شرط فى المواشى لا غير، و حؤول الحول شرط فى المواشى و الدنانير و الدراهم لأن الغلات لا تراعى فيها حؤول الحول. فهذه شرائط الوجوب.

فأما شرائط الضمان فإثنان: الإسلام، و إمكان الأداء لأن الكافر و إن وجبت

عليه الزكاة لكونه مخاطبا بالعبادات فلا يلزمه ضمانها إذا أسلم، وإمكان الأداء لا بد منه لأن من لا يتمكن من الأداء وإن وجبت عليه. ثم هلك المال لم يكن عليه ضمان ونحن نذكر لكل جنس من ذلك فصلا مفردا إنشاء الله تعالى.

فصل: في زكاة الإبل

شرائط وجوب زكاة الإبل أربعة: الملك والنسب والسوم وحؤول الحول، والكلام في ذلك كلام في ثلاثة فصول: في النصاب والوقص والفريضة. فالنصاب هو الذي يتعلق به الفريضة، والوقص هو ما لم يبلغ نصابا فهو وقص ذلك ويسمى شنقا، والفريضة فهي المأخوذ من النصاب. فالنصب في الإبل ثلاثة عشر نصابا: خمس وعشر وخمس وعشرون ست وثلاثون ست وأربعون إحدى وستون ست وسبعون إحدى وتسعون مائة وإحدى وعشرين، وما زاد على ذلك أربعون أو خمسون، والأوقاص فيها ثلاثة عشر وقصا، خمسة منها أربعة الأول، والثاني ما بين الخمس والعشر وما بين العشر إلى خمس عشر وما بين خمس عشر إلى عشرين، وما بين عشرين إلى خمس وعشرين، وليس بين خمس وعشرين وست وعشرين وقص، واثنا تسعة تسعة بين ست وعشرين إلى ست وثلاثين، وما بين ست وثلاثين إلى ست وأربعين وثلاث بعد ذلك كل واحد أربع عشر ما بين ست وأربعين إلى إحدى وستين، وما بين إحدى وستين إلى سبعين، وما بين سبعين إلى إحدى وتسعين، وواحد تسع وعشرون، وهو ما بين إحدى وتسعين إلى مائة وإحدى وعشرين، وبعد ذلك واحد ثمانية وهو ما بين مائة وواحد وعشرين إلى مائة وثلاثين: ثم بعد ذلك تستقر الأشناق تسعة تسعة لا إلى نهايه.

والفريضة المأخوذة منها اثنتي عشر فريضة خمس منها متجانسه وهو ما يجب في كل خمس من الإبل شاه إلى خمس وعشرين و سبعة مختلفه في ست وعشرين بنت مخاض أو ابن لبون ذكر نصابا مقدرا لا بالقيمه، وفي ست وثلاثين بنت لبون، وفي ست وأربعين حقه وفي إحدى وستين جذعه، وفي ست وسبعين بنت لبون، وفي إحدى وتسعين حقتان. فإذا

بلغت مائه و إحدى و عشرين ففي كل خمسين حقه، و في كل أربعين بنت لبون بلا خلاف بين أصحابنا إلا أنهم يفصلوا، و الأخبار مطلقة، و الذي يقتضيه عمومها أن يراعى العدد فإن انقسمت خمسينات أخرجنا عن كل خمسين حقه، و إن انقسمت أربعينات أخرجنا عن كل أربعين بنت لبون فإن اجتمع فيها هذان أخرجنا عن كل خمسين حقه و عن كل أربعين بنت لبون.

فيخرج من ذلك إن في مائه و إحدى و عشرين ثلاث بنات لبون إلى مائه و ثلاثين ففيها حقه و بنتا لبون إلى مائه و أربعين حقتان، و بنت لبون إلى مائه و خمسين ففيها ثلاث حقاك إلى مائه و ستين ففيها أربع بنات لبون إلى مائه و سبعين ففيها حقه و ثلاث بنات لبون إلى مائه و ثمانين ففيها حقتان و بنت لبون إلى مائه و تسعين ففيها ثلاث حقتان و بنت لبون إلى مائتين ففيها إما أربع حقاك أو خمس بنات لبون و على هذا الحساب بالغ ما بلغ لعموم قوله عليه السلام: في كل خمسين حقه و في كل أربعين بنت لبون.

و أسنان الإبل التي يؤخذ في الزكاه أربعة: أو لها بنت مخاض، و هي التي استكملت سنه و دخلت في الثانية، و إنما سميت بنت مخاض لأن أمها ماخض و هي الحامل.

و المخاض: اسم جنس لا واحد له من لفظه و الواحد خلفه. و بنت لبون، و هي التي تم لها سنتان و دخلت في الثالثة، و سميت بنت لبون لأن أمها قد ولدت و صار لها لبن.

و الحقه و هي التي لها ثلاث سنين و دخلت في الرابعة، و سميت بذلك لأنها استحقت أن يطرقتها الفحل. و قيل: لأنها استحقت أن يحمل عليها. و الجذعه بفتح الذال، و هي التي لها أربع سنين، و قد دخلت في الخامسة، و هي أكبر سن يؤخذ في الزكاه.

فأما ما دون بنت مخاض فأول ما تنفصل ولدها يقال له فصيل و يقال له: حوار أيضا.

ثم بنت مخاض ثم بنت لبون. ثم الحقه. ثم الجذع، و قد فسرناها. فإذا كان له خمس سنين و دخل في السادسة فهو الثني، و إن كان له ست سنين و دخل في السابعة فهو رابع و رباعيه. فإن كان له سبع سنين و دخل في الثامنة فهو سديس و سدس. فإذا كان له ثمان سنين و دخل في التاسعة فهو بازل، و إنما سمي بازلا لأنه طلع نابه، و يقال له: بازل عام و بازل عامين. و البازل و المخلف واحد. فمن وجب عليه بنت مخاض

و لم يكن عنده و عنده ابن لبون ذكر أخذ منه لا على وجه القيمة بل هو مقدر فإن عدمهما كان مخير أن يشتري أيهما شاء. فإن وجبت عليه بنت مخاض و كانت عنده إلا أنها سمينه و جميع إبله مهازيل لا يلزمه إعطاؤها، و جاز أن يشتري من الجنس الذي وجب عليه. فإن تبرع بإعطائه أخذ منه. فإن اختار إعطاء ثمته أخذ منه.

و الزكاة تجب بحؤول الحول فيما يراعى فيه الحول إذا كمل النصاب و باقى الشروط، و لا يقف الوجوب على إمكان الأداء فإن أمكنه و لم يخرج كان ضامنا، و الإمكان شرط فى الضمان، و فى الناس من قال: إن إمكان الأداء شرط فى الوجوب، و الأول أظهر لقولهم عليهم السلام: لا- زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول (1) و لم يقولوا: إذا أمكن الأداء، و ما بين النصاب و النصاب و قص لا يتعلق به الزكاة لا منفردا و لا مضافا إلى النصاب.

من كان له خمس من الإبل فتلف بعضها أو كلها قبل الحول فلا زكاة فيها لأن الحول ما حال على نصاب، و إن حال الحول و أمكنه الأداء فلم يخرج زكاتها حتى هلكت أو بعضها فعليه زكوتها لأنه ضمنها بالتفريط.

فإن حال الحول فتلفت كلها بعد الحول قبل إمكان الأداء فلا ضمان عليه لأن شرط الإمكان لم يوجد بعد، و إن تلف منها واحده بعد الحول قبل الإمكان فمن قال:

الإمكان شرط فى الوجوب يقول: لا شىء عليه، و على ما قلناه: من أن الإمكان شرط فى الضمان فقد هلكت بعد الوجوب و قبل الضمان خمس المال. فإذا هلك كان من ماله و مال المساكين لأن مال المساكين أمانه فى يديه لم يفرط فيها فيكون عليها أربعة أخماس الشاه هذا إذا هلكت واحده بعد الحول و قبل إمكان الأداء، و هكذا إذا هلك اثنتان أو ثلاث أو أربع. فإذا هلك الكل فلا شىء عليه لأن شرط الضمان ما وجد.

و متى كان عنده تسع من الإبل فهلكت أربع بعد حؤول الحول قبل إمكان الأداء فعليه شاه لأن وقت الزكاة جاء، و عنده خمس من الإبل سواء قلنا: إن إمكان الأداء

ص: ١٩٣

١-١) المرويه فى الكافى ج ٣ ص ٥٢٥ عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفيد المال. قال: لا يزكاه حتى يحول عليه الحول.

شرط في الوجوب أو الضمان لأن النصاب وجد على الوجهين.

فإن كانت المسئلة بحالها فهلك منها خمس بعد الحول قبل إمكان الأداء فمن قال: الإمكان شرط في الوجوب قال: لا شيء عليه، و على ما قلناه: من أن الإمكان شرط في الضمان فقد هلك خمسه أتساع المال بعد الوجوب و قبل الضمان فعليه أربعة أخماس شاه لأنه هلك من المال الذي تعلق الوجوب به خمسه.

فإن كانت له ثمانون شاه فهلك منها أربعون بعد الحول قبل إمكان الأداء كان فيها شاه سواء قيل: إن الإمكان شرط في الوجوب أو الضمان لأنه قد بقي معه نصاب كامل يجب فيه شاه.

و إن كان له ست و عشرون من الإبل فحال الحول عليها. ثم هلك منها خمس قبل إمكان الأداء فمن قال: إمكان الأداء شرط في الوجوب قال: عليه أربع شياه لأن وقت الوجوب جاء و معه أحد و عشرون، و في عشرين أربع شياه و واحده عفو، و على ما قلناه: إن إمكان الأداء شرط في الضمان فقد هلك خمس المال إلا - خمس الخمس بعد الوجوب و قبل الضمان فما هلك منه و من مال المساكين فيكون عليه أربعة أخماس بنت مخاض و أربعة أخماس خمسه و على المساكين خمس بنت مخاض إلا أربعة أخماس خمسه و إنما كان الأمر على ما قلناه في هذه المسائل لقوله عليه السلام: الإبل إذا بلغت خمسا ففيها شاه فأوجب فيها و لو وجبت في الذمه للزمه على كل حال.

من وجبت عليه بنت مخاض و ليست عنده و عنده ابن لبون ذكر أخذ منه و لا شيء له و لا عليه، و إن كانت عنده بنت لبون أخذت منه و اعطى شاتين أو عشرين درهما.

و إن كانت عنده بنت مخاض و عليه بنت لبون أخذت منه و معها شاتان أو عشرين درهما، و بين بنت لبون و حقه مثل ما بين بنت لبون و بنت مخاض لأيهما فضل أخذ الفضل، و كذلك ما بين حقه و جذعه سواء.

فإن وجبت جذعه و ليس معه إلا ما فوقها من الأسنان أى سن كان فليس فيه شيء مقدر إلا أنه يقوم و يترادان الفضل، و ليس الخيار للساعي فيها من استيفاء أجوده

و لا للمعطى أيضا أن يعطى رديه، و إن تشاحا أفرع بين الإبل و يقسم أبدا حتى يبقى المقدار الذى فيه ما يجب عليه فيؤخذ عند ذلك.
و إن وجبت عليه أسنان مختلفه مثل حقه و بنت لبون و عنده إحدى النوعين تراد الفضل، و قد بيناه، و كذلك الحكم فيما عداهما من
الأسنان يؤخذ بالقيمه و تراد الفضل، و إن اختار المعطى أن يشتري ما وجب عليه كان له ذلك بعد أن لا يقصد شراء رديه.
فإن كانت إبله كلها مهازيل لزمه منها. فإن كان فيها مهازيل و سمان أخذ منه وسطا و لا يؤخذ سمين و لا هزيل فإن تبرع فأعطا السمان
جاز أخذه.

و إن اجتمع مال يمكن أن يؤخذ منه حقه على حدته أو بنت لبون مثل أن يكون المال مأتين فإنه يجوز أن يؤخذ أربع حقائق أو
خمس بنات لبون غير أن الأفضل أن يؤخذ أرفع الأسنان و لا يتشاغل بكسره العدد فيؤخذ الحقائق.

و إن كانت إبله صحاحا و الأسنان الواجبه مراضا لا يؤخذ ذلك، و يؤخذ من الصحاح بالقيمه، و إنما قلنا: ذلك لقوله عليه السلام: و لا
يؤخذ هرمه و لا ذات عوار، و يجوز النزول من الجذعه إلى بنت مخاض، و الصعود من البنت مخاض إلى جذعه على ما قدر فى الشرع
بين الأسنان، فأما الصعود من جذعه إلى الثنى و ما فوقه فليس بمنصوص عليه لكنه يجوز على وجه القيمه، و كذلك النزول عن بنت
مخاض يجوز على وجه القيمه و إن لم يكن منصوصا عليه.

فإن كانت الإبل كلها مراضا أو معيبا لم يكلف شراء صحيح، و يؤخذ من وسط ذلك لا من جيدها و لا رديها فإن تشاحا استعمل
القرعه. فإن كان عنده مهازيل و سمان أخذ بمقدار ما يصيب كل واحد من النوعين منه، و إن كان نصاب واحد نصفه مهازيل و نصفه
سمان فإن تبرع صاحب المال فاعطى ما يجب عليه سمينا أخذ، و إن لم يفعل قوم ما يجب عليه مهزولا و سمينا، و يؤخذ منه نصفه بقيمه
المهزول و نصفه بقيمه السمين، و على هذا يجرى هذا الباب، و كذلك حكم المعاييب سواء، و من وجب عليه

جذعه حائلا جاز أن يؤخذ حاملا، و يسمى ماخضا إذا تبرع به صاحبه، و كذلك إذا اضربها الفحل و لا يعلم أ هي حائل أو حامل؟ جاز أخذها به، و الشاه التي تجب في الإبل ينبغي أن يكون الجذعه من الضأن و الثنيه من المعز روى ذلك سويد بن غفله عن النبي صلى الله عليه و آله، و يؤخذ من نوع البلد لا من نوع بلد آخر لأن الأنواع تختلف فالمكيه بخلاف العربيه، و العربيه بخلاف النبطيه، و كذلك الشاميه و العراقيه و سواء كان ما أخذ من الشاه ذكرا أو أنثى لأن الاسم يتناوله، و سواء كانت الإبل ذكورا أو إناثا لأنه لم يفرق في الشرع ذلك.

و أما المعلوف فلا يلزم فيه الزكاه على حال.

و المال على ضربين: صامت و ناطق، و إن شئت قلت: باطن و ظاهر. فالوجوب قد بينا أنه يتعلق بحؤول الحول فيما عدا الغلات، و بلوغ النصاب، و الضمان يتعلق بإمكان الأداء مع الإسلام، و معناه إذا كانت الأموال باطنه من الذهب و الفضة أن يقدر على دفعها إلى من تبرأ ذمته بالدفع إليه من الإمام أو خليفه الإمام أو مستحقه.

و إن كانت ظاهره و هي الماشيه و الثمار و الحبوب فالكلام في أحكامه مثل ما قلناه في الأموال الباطنه: من إمكان دفعها إلى الإمام أو خليفته أو مستحقه سواء، و إن كان حمل ذلك إلى الإمام أولى لأن له المطالبه بهذه الصدقات.

فإذا ثبت ما قلناه فإذا كان عنده مثلا أربعون شاه أو خمس من الإبل فحال عليها الحول و عدها الساعى أو لم يعدها فتلف بعضها قبل أن يمكنه تسليمها فما تلف فمنه و من المساكين على ما بيناه و هكذا الحكم فيه.

إذا حال الحول على مائتى درهم فأفرد منها خمسه فتلف قبل إمكان الأداء ضمن بالحصه. إذا قبض الساعى مال الزكاه برئت ذمه المزكى فإن هلك في يد الساعى مال الزكاه من غير تفريط لم يكن عليه ضمان، و إن كان بتفريط ضمن الساعى، و تفريطه أن يقدر على إيصاله إلى مستحقه فلا يفعل على ما بيناه.

و الصعود و النزول في صدقه الإبل واحد و هو منصوب عليه من غير قيمه، و يجوز مثل ذلك في سائر أنواع ما يجب فيه الزكاه من البقر و الغنم إلا أنه يكون بقيمه

من كان عنده ست و عشرون من الإبل فمرت ثلاث سنين يلزمه بنت مخاض للسنة الاولى. ثم ينقص عن النصاب الذى يجب فيه بنت مخاض فيلزمه خمس شياه فى السنة الثانية، و فى الثالثة ينقص عن النصاب الذى فيه خمس شياه فيلزمه أربع شياه فيجتمع عليه بنت مخاض و تسع شياه، و من كان عنده خمس من الإبل و مرت به ثلاث سنين لم يلزمه أكثر من شاه واحده لأن الشاه استحققت فيها فيبقى أقل من خمس فلا يلزمه فيها شىء.

فصل: في زكاة البقر

شرائط زكاة البقر مثل شرائط الإبل. و هى الملك و النصاب و الحول و السوم.

فالنصب فى البقر أربعة:

أولها: ثلاثون فيه تبيع أو تبيعه.

و الثانى: أربعون فيه مسنه لا غير، و لا يجوز الذكر إلا بالقيمه.

و الثالث: ستون فيه تبيعان أو تبيعتان.

و الرابع: فى كل أربعين مسنه و كل ثلاثين تبيع أو تبيعه فإن اجتمع عدد يمكن أن يخرج عن كل واحد منهما على الانفراد كان مخيرا فى إخراج أيها شاء مثال ذلك مائه و عشرون من البقر فإن شاء أخرج ثلاث مسنات، و إن شاء أربع تبايع، و إخراج المسنات أفضل.

و الأوقاص فيها أربعة: أولها: تسع و عشرون، و الثانى: تسعه ما بين الثلاثين إلى الأربعين. و الثالث: تسع عشره ما بين أربعين إلى ستين، و الرابع: تسعه تسعه بالغما ما بلغ.

و الفرص فيها اثنان: تبيع أو تبيعه مخير فى ذلك. و الثانى: مسنه لا غير، و الخيار إلى رب المال غير أنه لا يؤخذ منه الردى، و لا يلزمه الجياد بل يؤخذ وسطا فإن تشاحا استعمل القرعه.

فأما أسنان البقر فإذا استكمل ولد البقر سنه و دخل فى الثانية فهو جذع و جذعه

فإذا استكمل سنتين و دخل في الثالثة فهو ثنى و ثنيه. فإذا استكمل ثلاثا و دخل في الرابعة فهو رباع و رباعيه. فإذا استكمل أربعا و دخل في الخامسة فهو سدس و سدس فإذا استكمل خمسا و دخل في السادسة فهو صالح. بالصاد غير المعجمه و الغين المعجمه ثم لا اسم له بعد ذلك هذا، و إنما يقال: صالح عام، و صالح عامين، و صالح ثلاثة أعوام قال أبو عبيده: تبع لا يدل على سن، و قال غيره: إنما سمي تبعاً لأنه يتبع أمه في الرعى، و فيهم من قال: لأن قرنه يتبع أذنه حتى صاراً سواء. فإذا لم يدل اللغه على معنى التبع و التبعه فالرجوع فيه إلى الشرع، و النبي صلى الله عليه و آله قد بين. و قال تبع أو تبعه جذع أو جذعه، و قد فسره أبو جعفر عليه السلام و أبو عبد الله عليه السلام بالحولى و أما المسنه فقالوا أيضاً: فهي التي لها سنتان و هو الثنى في اللغه. فينبغى أن يعمل عليه، و روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنه قال: المسنه هي الثنيه فصاعداً، و لا زكاه في شيء من البقر حتى يحول عليه الحول، و لا تعد لا مع أمهاتها و لا منفرداً عنها بل لكل شيء حول نفسه و سواء كانت متولده من أمهاتها أو مستفاده من غيرها أو من جنسها أو غير جنسها، و كذلك حكم الإبل و الغنم سواء، و لا- زكاه في شيء من العوامل منها، و لا- المعلوف مثل ما قلناه في الإبل سواء فإن كانت المواشى معلوفه أو للعمل في بعض الحول و سائمه في بعضه حكم لأغلب فإن تساويها فالأحوط إخراج الزكاه فإن قلنا: لا- يجب فيها الزكاه كان قويا لأنه لا دليل على وجوب ذلك في الشرع و الأصل براءة الذمه.

فصل: في زكاة الغنم

شروط زكاة الغنم مثل شرائط الإبل و البقر، و هي الملك و النصاب و السوم و الحول.

و النصب في الغنم خمس:

أولها: أربعون فيها شاه.

و الثاني: مائة و إحدى و عشرون فيه شاتان.

الثالث: مائتان و واحده ففيها ثلاث شياه.

ص: ١٩٨

و الرابع: ثلاثمائة و واحد فيها أربع شياه.

الخامس: أربع مائه يؤخذ من كل مائه شياه بالغا ما بلغ.

و العفو فيها خمسة: أولها: تسع و ثلاثون: الثانى: ثمانون و هى ما بين أربعين إلى مائه و أحد و عشرين. الثالث: تسعة و سبعون و هو ما بين مائه و أحد و عشرين إلى مأتين و واحد. الرابع: مائة إلا واحد ما بين مأتين و واحد إلى ثلاث مائة و واحد، الخامس: مائة إلا اثنتين و هو ما بين ثلاث مائة و واحد إلى أربع مائة، و لا يؤخذ الربا و هى التى تربي ولدها إلى خمسة عشر يوما و قيل: خمسين يوما فهى فى هذه الحال بمنزلة النفساء من ابن آدم، و لا المخاض و هى الحامل و لا الأكولة و هى السمينه المعده للأكل، و لا الفحل.

و أسنان الغنم أول ما تلد الشاه يقال لولدها: سخله ذكرًا كان أو أنثى فى الضأن و المعز سواء. ثم يقال بعد ذلك: بهيمه ذكرًا كان أو أنثى فيهما سواء. فإذا بلغت أربعة أشهر فهى من المعز جعفر للذكر و الأنتى جعفره، و جمعها جفار. فإذا جازت أربعة أشهر فهى العقود و جمعها عقدان، و عريض و جمعها عراض، و من حين ما يولد إلى هذه الغايه يقال لها: عناق للأنتى و الذكر جدى، و إذا استكملت سنه الأنتى عنز و الذكر تيس. فإذا دخلت فى الثانيه فهى جذعه، و الذكر جذع، فإذا دخلت فى الثالثه فهى الشنيه و الذكر الثنى. فإذا دخلت فى الرابعه فرباع و رباعيه. فإذا دخلت فى الخامسة فهى سدیس و سدس. فإذا دخلت فى السادسة فهو صالح. ثم لا اسم له بعد هذا السن لكن يقال: صالح عام، و صالح عامين، و على هذا أبدا.

و أما الضأن فالسخله و البهيمه مثل ما فى المعز سواء ثم هو حمل للذكر و الأنتى حتى دخل إلى سبعة أشهر. فإذا بلغت سبعة أشهر قال ابن الأعرابى: إن كان بين شابين فهو جذع، و إن كان بين هرمين فلا يقال: جذع حتى يستكمل ثمانيه أشهر و هو جذع أبدا حتى يستكمل سنه. فإذا دخل فى الثانيه فهو ثنى و ثنيه على ما ذكرناه فى المعز سواء إلى آخرها، و إنما قيل: جذع فى الضأن إذا بلغ سبعة أشهر و أجزاء فى الأضحيه لأنه إذا بلغ سبعة أشهر فإن له فى هذا الوقت نزو و ضراب، و المعز لا ينزو

حتى يدخل في السنة الثانية. فلماذا أقيم الجذع في الضحايا مقام الثني من المعز، و أما الذي يؤخذ في الجذع الصدقه من الضأن و من المعز الثني.

فإذا ثبت ذلك فلا يخلو حال الغنم من أمور: إما أن يكون كلها من السن الذي يجب فيها فإنه يؤخذ منها، وإن كانت دونها في السن جاز أن يؤخذ منه بالقيمه، وإن كانت فوقه و تبرع بها صاحبها أخذت منه، وإن لم يتبرع رد عليه فاضل ما يجب عليه و لا يلزمه أكثر ما يجب عليه، و متى كان عنده أربعون شاه أحد عشر شهرا، و أهل الثاني عشر فقد وجبت عليه الصدقه و أخذت منها. فإن ماتت قبل إمكان أدائه لا- يجب عليه ضمانها، و إن ماتت بعد إمكان أدائها ضمنها، و إن لم يهل الثاني عشر و ولدت أربعين سخله و ماتت الأمهات لم تجب الصدقه في السخال و انقطع حول الأمهات و استؤنف حول السخال.

إذا كان المال ضأناً و ما عزا و بلغ النصاب أخذ منه لأن كل ذلك يسمى غنماً، و يكون الخيار في ذلك إلى رب المال إن شاء أعطى من الضأن، و إن شاء من المعز لأن اسم ما يجب عليه من الشياه يتناولهما إلا أنه لا يؤخذ أرهاها، و لا يلزمه أعلاها و أسمنها بل يؤخذ وسطاً، فإن كانت كلها ذكورا أخذ منه ذكراً، و إن كانت إناثاً أخذ منه أنثى فإن أعطى بدل الذكر أنثى أو بدل الأنثى ذكراً أخذ منه لأن الاسم تناوله.

إذا قال له رب الماشيه: لم يحل على مالي الحول صدق، و لا- يطالب بينه و لا- يلزمه يمين، و لا- يقبل قول الساعى عليه لقول أمير المؤمنين عليه السلام لعامله: لا- تخالط بيوتهم بل قل لهم: هل لله في أموالكم حق؟ فإن أجابوك نعم فامض معهم، و إن لم يجيبك مجيب فارجع عنهم.

فأما إذا شهد عليه شاهدان عدلان بحؤول الحول قبل ذلك أخذ منه الحق.

إذا كان من جنس واحد نصاب، و كانت من أنواع مختلفه مثل أن يكون عنده أربعون شاه بعضها ضأن و بعضها ما عزا، و بعضها مكيه و بعضها عرييه و بعضها شاميه

يؤخذ منها شاه لأن الاسم يتناوله، ولا يقصد أخذ الأجود ولا يرضى بأدونه بل يؤخذ ما يكون قيمته على قدر قيمه المال، وكذلك الحكم في ثلاثين من البقر بعضها سوسى وبعضها نبطى وبعضها جواميس يؤخذ منها تبيع أو تبيعه من أوسط ذلك على قدر المال و كذلك الإبل إذا كان عنده ست و عشرون إبلا بعضها عربيه و بعضها بختية و بعضها الوك و غير ذلك و جبت فيها بنت مخاض على قدر المال.

و كذلك الحكم في الغلات إذا اتفق جنس واحد من أنواع مختلفه مثل أن يكون طعام بلغ النصاب بعضه أجود من بعض أو التمر بعضه أجود من بعض أو الزبيب مثل ذلك أخذ ما يكون على قدر المال.

و كذلك القول في الذهب و الفضة سواء بأن يكون بعضه دنانير صحاحا و بعضها مكسره فالحكم فيه سواء. فإن كان سبائك أو غير منقوشه فلا زكاة فيها على ما نبينه إنشاء الله تعالى.

إذا كان عنده نصاب في بلدين من الماشيه كانت فيها فريضه واحده مثال ذلك أن يكون له أربعون شاه في بلدين يلزمه زكوته لأنه قد اجتمع في ملكه نصاب و إن كانت أقل من نصاب في بلدين لا يلزمه كذلك، و إن كان له ثمانون شاه أو مائه و عشرون شاه في بلدين أو ثلاث بلاد لا يلزمه أكثر من شاه واحده لأنها في ملك واحد، و إن كان في كل بلد نصاب فرب المال بالخيار بين أن يعطى في أى البلدين شاء.

فإن وجبت عليه شياه كثيره و له غنم في مواضع متفرقه يستحب أن يفرق ما يجب عليه في الموضع الذى فيه الماشيه إذا وجد مستحقه فيه فإن كان له مثلا ثمانون شاه في بلدين فطالبه الساعى في كل بلد شاه فقال: إنى أخرجتها في البلد الآخر قبل قوله، و لا يلزمه يمين لقول أمير المؤمنين عليه السلام لساعيه المقدم ذكره فجعل الأمر إلى صاحب المال و لم يأمره باليمين. فإن كان عنده مال فذكر أنه وديعه أو لم يحل عليه الحول قبل قوله و لا يلزمه اليمين لا وجوبا و لا استحبابا.

و الزكاة تجب في الأعيان التى يجب فيه الزكاة لا فى الذمه لما روى عنهم عليهم السلام

إذا بلغت أربعين ففيها شاه، والإبل إذا بلغت خمسا ففيها شاه، والبقر إذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع أو تبعه، والدنانير إذا بلغت عشرين ففيها نصف دينار، والدراهم إذا بلغت مائتين خمسه دراهم، وهذا صريح بأن الوجوب يتعلق بالأعيان لا بالذمه (١) ولأنه لا خلاف أنه لو تلف المال كله بعد الحول لم يلزمه شيء فدل على أن الفرض يتعلق بالأعيان لا بالذمه.

من كان عنده أربعون شاه فحال عليها الحول فولدت شاه منها. ثم حال عليها الحول الثاني فولدت شاه ثانيه ثم حال عليها حول ثالث وجب عليه ثلاث شياه لأن الحول الأول أتى عليه وهو أربعون وجب عليها فيها شاه فلما ولدت تمت من الرأس أربعين فلما حال الحول الثاني فقد حال على الأمهات وعلى السخل الحول وهي أربعون وجب فيها شاه أخرى فلما ولدت تمت أربعين فلما حال عليها الحول وجب عليه ثلاث شياه فأما إذا كانت أربعين ولم تلد منها شيء أصلا وجبت فيها شاه فلما حال عليها الحول الثاني والثالث لم يلزمه أكثر من شاه واحده لأن المال قد نقص عن النصاب، وإن كان معه مائتا شاه واحده ومرت به ثلاث سنين كان عليه سبع شياه لأنه، يلزمه في السنه الأوله ثلاث شياه، وفي كل سنه شاتان لأن المال في الثاني والثالث قد نقص عن مائتين واحده فلم يلزمه أكثر من شاتين، وعلى هذا الترتيب بالغ ما بلغ وبقى ما بقي.

و من قال: إن الزكاه تتعلق بالذمه فمتى مر على ذلك ثلاث سنين فما زاد عليها كان عليه في كل سنه مثل ما في الأولى فإن استكمل أربعين شاه صار كلها للفقراء والمساكين. من كان عنده نصاب من الماشيه فغصبت. ثم عادت إلى ملكه في مده الحول استأنف بها الحول سواء كانت سائمه عنده ومعلوفه عند الغاصب أو بالعكس من ذلك

ص: ٢٠٢

١-١) هذا هو المشهور، و ادعى عليه الإجماع في المصاييح، ونسبه في التذکر إلى علمائنا وقال في السرائر: إنهم عليهم السلام أوجبوا الزكاه في الأعيان دون غيرها من الذمم، وقال بعض: القائل بالذمه مجهول ونسبه بعض إلى شذوذ من الأصحاب، ونقله في المعبر عن بعض العامه، وحكى في البيان عن ابن حمزه أنه نقله عن بعض الأصحاب و لعله في الواسطه إذ ليس في الوسيله أثره انظر مفتاح الكرامه كتاب الزكاه ص ١٠٩.

وقيل: إنه إذا كمل الحول فعليه الزكاة لأنه مالك النصاب، وقد حال عليه الحول، والأول أحوط لأنه يراعى في المال إمكان التصرف فيه طول الحول، وهذا لم يتمكن و على هذا إذا كان معه دنانير أو دراهم نصاباً فغصبت أو سرقت أو دفنها فنسيها فليس عليه فيها الزكاة ولا يتعلق في أعيانها الزكاة. فإذا عادت إليه استأنف بها الحول ولا يلزمه أن يزكى لما مضى، وقد روى: أنه يزكى لسنة واحدة وذلك محمول على الاستحباب.

ومن أسر في بلد الشرك و له في بلد الإسلام مال فعلى ما اعتبرناه من إمكان التصرف في المال لا زكاة عليه، وعلى القول الثاني يزكى لما مضى لحصول الملك و النصاب، ويقوى القول الآخر قولهم عليه السلام: لا زكاة في مال الغائب.

إذا كانت عنده أربعون شاه ففتجت شاه. ثم ماتت واحدة منها فلا يخلو من أن يموت قبل الحول أو بعده. فإن ماتت قبله فليس فيها شيء سواء ولدت الشاه في حال موت الأخرى أو بعدها لأن الحول ما حال على النصاب كاملاً، والسخال لا تعد مع الأمهات على ما بيناه، وإن ماتت بعد الحول أخذ منها شاه لأنها وجبت فيها بحؤول الحول إلا أن على ما قلناه: من أن الشاه يجب فيها يجب أن ينقص من الشاه جزء من أربعين لأن الشاه ماتت من مال رب الغنم، و من مال المساكين لأن ما لهم واحدة منها، و من كانت عنده أربعون شاه فضلت واحدة. ثم عادت قبل حؤول الحول أو بعده وجب عليه فيها شاه لأن النصاب و الملك و حؤول الحول قد حصل فيه فإن لم يعد إليه أصلاً فقد انقطع الحول بنقصان النصاب فلا يلزمه شيء، و إن قلنا: إنها حين ضلت انقطع الحول لأنه لم يتمكن شيئاً من التصرف فيها مثل مال الغائب فلا يلزمه شيء، و إن عادت كان قويا.

المسلم الذي ولد على فطره الإسلام إذا ارتد و له مال فلا يخلو أن يكون قد حال عليه الحول أو لم يحل. فإن كان قد حال عليه الحول وجب في ماله الزكاة و أخذت منه، و لا ينتظر عوده إلى الإسلام فإنه يجب قتله على كل حال، و إن كان لم يحل على ماله الحول لم يجب فيه شيء، و كان المال لورثته يستأنف به الحول فإن ملكه قد زال

بارتداده ووجب القتل عليه على كل حال، وإن كان قد أسلم عن كفر. ثم ارتد لم يزل ملكه، وإن كان قد حال على المال الحول أخذ منه الزكاة، وإن لم يكن حال الحول.

انتظر به حؤول الحول ثم يؤخذ منه الزكاة فإن عاد إلى الإسلام وإلا قتل فإن لحق بدار الحرب ولا يقدر عليه زال ملكه وانتقل المال إلى ورثته إن كان له ورثه وإلا إلى بيت المال، وإن كان حال عليه الحول أخذ منه الزكاة، وإن لم يحل عليه لم يجب عليه شيء من غل ما له أو بعضه حتى لا يؤخذ منه صدقه فإذا وجد أخذ منه الواجب من غير زياده عليه، وعلى الإمام تعزيره.

المتغلب على أمر المسلمين إذا أخذ من الإنسان صدقه ماله لم يجز عنه ذلك، ويجب عليه إعادته لأنه ظلم بذلك، وقد روى أن ذلك يجزيه، والأول أحوط.

المتولد بين الظباء والغنم إن كانت الأمهات ظباء لا خلاف أنه ليس فيه زكاة وإن كانت الأمهات غنما فالأولى أن يجب فيها الزكاة لأن اسم الغنم يتناولها فإنها تسمى بذلك، وإن قلنا: لا يجب عليه شيء لأنه لا دليل عليه، والأصل براءة الذمه كان قويا، والأول أحوط.

الخلطه لا تأثير لها في الزكاة سواء كانت خلطه أعيان أو خلطه أوصاف بل يعتبر ملك كل مالك على حدته فإذا بلغ ملكه نصابا تجب فيه الزكاة أخذ منه في موضع واحد كان أو مواضع متفرقة فإن لم يبلغ ملكه مفردا النصاب لم يلزمه شيء، ولا يؤخذ من ماله شيء، وسواء كانت الخلطه في المواشى أو الغلات أو الدراهم أو الدنانير، وعلى كل حال، وصفه خلطه الأعيان أن يكون بين شريكين مثلا أربعون شاه فليس عليهما شيء، وإن كان بينهما ثمانون شاه كان عليهما شاتان، وإن كانت مائة وعشرين بين ثلاث كان عليهم ثلاث شياه، وإن كانت المائة وعشرون لاثنتين كان عليهما شاتان، وإن كانت لواحد كان عليه شاه واحده، وكذلك حكم الأصناف الباقية من الإبل والبقر غير ذلك يجرى على هذا المنهاج.

وخلطه الأوصاف أن يكون الملك متميزا غير أنهم يشتركون في مرعى واحد أو مشرب واحد أو مراح أو محل واحد فالحكم مثل ذلك سواء، وقد بينا أن حكم

الدنانير و الدراهم في أنه لا يجب الزكاة في نصاب واحد إذا كان بين شريكين حكم المواشى سواء، وكذلك حكم الغلات.

إذا كان وقف على إنسان واحد أو جماعه ضيعه فدخل منها الغله و بلغت نصابا فإن كان لواحد تجب فيه الزكاة، وإن كان لجماعه و بلغ نصيب كل واحد النصاب كان عليهم الزكاة، وإن نقص من ذلك لا يلزمهم شيء لأن ملك كل واحد قد نقص عن النصاب و إنما أوجبنا الزكاة لأنهم يملكون الغله، وإن كان الوقف غير مملوك و إن وقف على إنسان أربعين شاه و حال عليها الحول لا تجب فيه الزكاة لأنها غير مملوكة و الزكاة تتبع الملك فإن ولدت و حال على الأولاد الحول، و كانت نصابا و جب عليه فيها الزكاة.

إذا كان الواقف شرط أن جميع ما يكون منها للموقوف عليه، و إن ذكر أن الغنم و ما يتوالد عنها وقف فإنما لهم منافعها من اللبن و الصوف لا- تجب عليهم الزكاة لما قلناه من عدم الملك، و معنى قول النبي صلى الله عليه و آله: لا- نجتمع بين متفرق، و لا نفرق بين مجتمع إنه إذا كان لإنسان مائة و عشرون شاه في ثلاثه مواضع لم يلزمه أكثر من شاه واحده لأنها قد اجتمعت في ملكه، و لا يفرق عليه ليؤخذ ثلاث شياه، و كذلك إن كان أربعون شاه بين شريكين فقد تفرق في الملك فلا يجمع ذلك ليؤخذ شاه، و على هذا سائر الأشياء و لا فرق بين أن يكون الشركه من أول الحول أو بعد الحول بزمان، و سواء كان ذلك بيع أو غير بيع كل ذلك لا معتبر به.

فإذا ثبت ذلك فكل ما يتفرع على مال الخلطه، و كيفية الزكاة فيها تسقط عنا و هي كثيره. من اشترى أربعين شاه و لم يقبضها حتى حال عليها الحول فإن كان متمكنا من قبضها أى وقت شاء كان عليه الزكاة، و إن لم يتمكن من قبضها لم يكن عليه شيء.

من كان له أربعون شاه فاستأجر أجيرا بشاه منها. ثم حال عليها الحول لم يجب فيها الزكاة لأنه قد نقص الملك عن النصاب سواء فرد تلك الشاه أو لم يفرد، و الخلطه لا تتعلق بها زكاة على ما بيناه.

المكاتب المشروط عليه لا زكاة في ماله و لا على سيده لأنه ليس بملك لأحدهما

ملكا صحيحا لأن العبد لا يملكه عندنا، والمولى لا يملكه إلا بعد عجزه. فإذا ثبت ذلك فإذا أخذه السيد استأنف به الحول، وكذلك إن أدى مال مكاتبته استأنف الحول بما يبقى معه، وعلى هذا لا يلزمه أيضا الفطره لأنه غير مالك. ولا يلزم مولاة إلا أن يكون في عيلولته، وإن قلنا: إنه لا يلزم مولاة فطرته كان قويا لعموم الأخبار في أنه يلزمه الفطره أن يخرج عن نفسه وعن مملوكه والمشروط عليه مملوك، وإن كان غير مشروط عليه يلزمه مقدار ما تحرر منه، ويلزم مولاة بمقدار ما يبقى وإن قلنا:

لا يلزم واحد منهما لأنه لا دليل عليه لأنه ليس بحر فيلزمه حكم نفسه ولا هو مملوك لأنه يحرر منه جزء، ولا هو من عيلولة مولاة فيلزمه فطرته لمكان العيلولة كان قويا.

إذا ملك المولى عبده مالا فلا يملكه، وإنما يجوز له التصرف فيه والتسرى منه إذا كان مطلقا، ويلزم المولى زكوته لأنه ملكه لم يزل عنه، وأما فاضل الضريبه وأروش ما يصيبه في نفسه من الجنائيات فمن أصحابنا من قال: إنه يملكه فعلى قوله يلزمه الزكاه، ومنهم من قال: لا يملكه، وهو الصحيح فعلى المولى زكوته لأنه له، ويجوز له أن يأخذ منه أى وقت شاء ويتصرف فيه، وإن جاز للعبد أيضا التصرف فيه.

من نقص ماله من النصاب لحاجه إليه لم يلزمه الزكاه إذا حال عليه الحول، وإن نقصه من غير حاجه فعل مكروها، ولا يلزمه شىء إذا كان التنقيص قبل الحول فأما إذا نقصه بعد الحول فإنه يلزمه الزكاه إذا بادل جنسا بجنس مخالف مثل إبل ببقر أو بقر بغنم أو غنم بذهب أو ذهب بفضه أو فضه بذهب استأنف الحول بالبدل وانقطع حول الأول، وإن فعل ذلك فرارا من الزكاه لزمته الزكاه، وإن بادل بجنسه لزمه الزكاه مثل ذهب بذهب أو فضه بفضه أو غنم بغنم وما أشبه ذلك، ومتى بادل ما تجب الزكاه في عينه بما يجب الزكاه في عينه لم تخل المبادله من أحد أمرين: إما أن يكون صحيحه أو فاسده فإن كان صحيحه استأنف الحول من حين المبادله. فإن أصاب بما بادل به عيبا لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون علم قبل وجوب الزكاه فيه أو بعد وجوبها. فإن علم بالعيب قبل وجوب الزكاه فيه مثل أن

مضى من حين المبادله دون الحول كان له الرد بالعيب. فإذا أراد استأنف الحول من حين الرد لأن الرد بالعيب فسخ العقد فى الحال و تجدد ملكك فى الوقت. فإذا كان بعد وجوب الزكاه فيه لم يخل من أحد أمرين فيه: إما أن يعلم قبل إخراج الزكاه منه أو بعد إخراجها. فإن كان قبل إخراج الزكاه منه لم يكن له رده بالعيب لأن المساكين قد استحقوا جزءا من المال على ما بيناه من أن الزكاه تتعلق بالمال لا- بالذمه، وليس له رد ما يتعلق حق الغير به فإن أخرج الزكاه منها لم يكن له رده بالعيب و له المطالبه بأرش العيب لأنه قد تصرف فيه، و إن أخرج من غيرها كان له الرد، و إن كانت المبادله فاسده فالملك ما زال من واحد منهما و يبنى على كل واحد منهما على حوله، و لم يستأنف من كان عنده نصاب من مال فحال عليه الحول، و وجبت الزكاه فباع رب المال النصاب كله فقد باع ما يملك و ما لا- يملك من حق المساكين لأننا قد بينا أن الحق يتعلق بالعين لا بالذمه فيكون العقد ماضيا فيما يملكه و فاسدا فيما لا يملكه فإن أقام عوضا للمساكين من غيره مضى البيع صحيحا لأن له أن يقيم حق المساكين من غير ذلك المال و إن لم يقيم كان للمشتري رد المال بالعيب لأنه باع ما لا يملك و ليس يمكنه مقاسمه المساكين لأن ذلك إلى رب المال و هو المطالب به.

إذا أصدق الرجل امرأته شيئا ملكته بالعقد و ضمنه بالقبض فهو من ضمانه حتى يقبض فإذا قبضت صار من ضمانها. فإن طلقها لم تخل من أحد أمرين: إما أن يكون قبل الدخول أو بعده. فإن كان بعد الدخول استقر لها كله و لم يعد إليه شيء منه، و إن كان قبل الدخول عاد إليه نصف الصداق و لا- يخلوا أن يكون العين باقيه أو تالفه. فإن كانت قائمه أخذ نصفها دون قيمتها، و إن كان لها نماء نصف نمائها، و إن كانت تالفه نظر فإن كان لها مثل الحبوب و الأدهان و الأثمار كان له نصف المثل، و إن لم يكن له مثل كالعبد و الثياب و غيرهما رجع بنصف قيمه يوم العقد لأن بالعقد قد صار ملكها، و إن كان قد زاد فى الثمن كانت الزيادة لها، و إن نقص كان من ضمانها يرجع عليها به، و إن كان أصدقها أربعين شاه معينه فقد ملكها بالعقد و جرت فى الحول من

حين ملكتها قبل القبض و بعده فإن طلقها بعد الدخول بها فقد استقر لها الملك و الصداق و لا شيء له فيه.

فإذا حال الحول وجبت فيه الزكاة، و إن كان قبل الدخول لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون قبل الحول أو بعده. فإن كان قبل الحول عاد إليه النصف، و إن كان بعد الحول لم يخل من ثلاثه أحوال: إما أن يكون قد أخرجت منه الزكاة من عينها أو من غيرها أو لم يخرج الزكاة أصلاً فإن كان قد أخرجت من غيرها أخذ الزوج نصف الصداق لأنه أصابه بعينه حين الطلاق، و إن كان أخرجت الزكاة من عينها و بقي تسعه و ثلاثون شاه كان له منها عشرون لأنه نصف ما أعطاه، و إن لم يكن أخرجت الزكاة بعد نظرت فإن أخرجتها من عين المال كان كما لو طلقها بعد أن أخرجتها من عينه أخذ مما بقي عشرين شاه و إن أخرجتها من غيرها فهو كما لو طلقها بعد أن أخرجتها من غيره، و إن لم يكن أخرجت الزكاة لكن اقتسمت هي و الزوج الصداق كان ما أخذه الزوج صحيحاً، و عليها فيما أخذته حق أهل الصدقات فإن هلك نصيبها و بقي نصيب الزوج كان للساعي أن يأخذ حقه من نصيب الزوج، و يرجع الزوج عليها بقيمتها لأن الزكاة استحقت في العين دون الذمه هذا إذا أصدقها أربعين شاه بأعيانها. فأما إذا أصدقها أربعين شاه في الذمه فلا يتعلق بها الزكاة لأن الزكاة لا تجب إلا فيما يكون سائماً، و ما يكون في الذمه لا يكون سائماً، و أما إذا قال لها: أصدقتك أربعين شاه من جملة غنم له كثيره كان الصداق باطلاً لأنه مجهول.

إذا وجبت الزكاة في ماله فرهن المال قبل إخراج الزكاة منه لم يصح الرهن في قدر الزكاة و يصح فيما عداه، و كذلك الحكم لو باعه صح فيما عدا مال المساكين، و لا يصح فيما لهم. ثم ينظر فإن كان الرهن مال غيره و أخرج حق المساكين منه سلم الرهن جميعه و كذلك البيع، و إن لم يكن له مال سواه أخرج الزكاة منه. فإذا فعل ذلك كان الرهن فيما عدا مال المساكين، و متى رهن قبل أن تجب فيه الزكاة. ثم حال الحول و هو رهن وجبت الزكاة، و إن كان رهناً لأن ملكه حاصل. ثم ينظر فيه فإن كان للراهن مال سواه كان إخراج الزكاة منه، و إن كان معسراً فقد تعلق

بالمال حق المساكين يؤخذ منه لأن حق المرتهن في الذمه بدلاله إن هلك المال رجع على الراهن بماله، ثم يليه حق الرهن الذي هو رهن به، وإن كان على صاحبه دين آخر سواه تعلق بعد إخراج الحقين به.

فصل: في زكاة الذهب و الفضة

شروط زكاة الذهب و الفضة أربعة: الملك و النصاب و الحول و كونهما مضروبين دنانير أو دراهم منقوشين. و لكل واحد منهما نصابان، و عفوان:

فأول نصاب الذهب: عشرون مثقالا ففيه نصف دينار.

و الثاني: كلما زاد أربعة فيه عشر دينار بالغ ما بلغ.

و العفو الأول فيه: ما نقص عن عشرين مثقالا و لو حبه أو حبتين.

و الثاني: ما نقص عن أربعة مثاقيل مثل ما قلناه.

و الأول نصاب الفضة: مائة درهم ففيه خمسة دراهم.

و الثاني: كلما زاد أربعين درهما ففيه درهم.

و العفو الأول: ما نقص عن المأتين و لو حبه أو حبتين.

الثاني: ما نقص عن الأربعين مثل ذلك، و لا اعتبار بالعدد في الجنس سواء كانت ثقالا أو خفافا، و إنما المراعى الوزن، و الوزن هو ما كان من أوزان الإسلام كل درهم ستة دوانيق و كل عشرة سبعة مثاقيل.

إذا كان معه دراهم جيدة الثمن مثل الروضيه منه و الراضيه و دراهم دونها في القيمة و مثلها في العيار ضم بعضها إلى بعض، و أخرج منها الزكاة، و الأفضل أن يخرج من كل جنس ما يخصه، و إن اقتصر على الإخراج من جنس واحد لم يكن به بأس لأنه عليه السلام قال: في كل مائة خمسة دراهم و لم يفرق، و كذلك حكم الدنانير سواء الدرهم المحمول عليها لا يجوز اتفاقها إلا بعد أن يتبين ما فيها، و لا يجب فيها الزكاة حتى يبلغ ما فيها من الفضة نصابا فإذا بلغ ذلك فلا يجوز أن يخرج دراهم مغشوشه، و كذلك إن كان عليه دين دراهم فضه لا يجوز أن يعطى مغشوشه، و إن أعطى لم تبرأ

ذمتها بها و كان عليها تمامها، و متى كان معه مثلا ألف درهم مغشوشه فإن أخرج منها خمسة و عشرين درهما فضه خالصه فقد أجزأه لأنه أخرج الواجب و زياده. فإن أراد إخراج الزكاة منها ففيه ثلاث مسائل:

أحدها: أن يحيط علمه بقدر الفضة فيها فيعلم أن في الألف ست مائه فضه، و في كل عشره سته. فإذا عرف ذلك أخرج منها خمسة و عشرين من الألف فيكون قد أخرج زكاة ستمائه خمسة عشره بقره.

الثانيه: أن لا يحيط علمه بالمقدار لكنه إذا استظهر عرف أنه أعطى الزكاة و زياده. فإنه يخرج على هذا الاستظهار ما يقطع بأنه أخرج قدر الواجب.

الثالثه: قال: لا أعرف مبلغها و لا استظهر قيل له: عليك تصفيتها حتى تعرف مبلغها خالصه فحينئذ يخرج الزكاة على ذلك، و لا فرق بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يحمله إلى الساعى لأن حمله على وجه التبرع دون الوجوب لأن الأموال الباطنه لا يلزمه حملها إلى الساعى، و إنما يستحب له حملها إلى الساعى.

فأما سبائك الذهب و الفضة فإنه لا يجب فيها الزكاة إلا إذا قصد بذلك الفرار فيلزمه حينئذ الزكاة. فإذا ثبت ذلك فمتى كان معه ذهب و فضه مختلطين مضروبين دراهم أو دنانير يلزمه أن يخرج بمقدار ما فيه من الذهب ذهبا، و من الفضة فضه، و إن كانت أواني و مراكب و حليا و غير ذلك أو سبائك فإنه لا يلزمه زكوتها، و كذلك الحكم فيما كان مجرى في السقوف المذهبه و غير ذلك، و إن كان فعل ذلك محظورا لأنه من السرف غير أنه لا يلزمه الزكاة، و من قصد بذلك الفرار لزمه زكوته في جميع ذلك فإن تحقق أخرج ما تحقق و إلا أخذ بالاستظهار أو صفاها.

إذا كان معه مائتا درهم خالصه أخرج منها خمسة دراهم مغشوشه لم يجزه، و عليه إتمام الجياد سواء كانت نصفين أو أقل أو أكثر إذا كان معه خلخال فيه مائتان و قيمته لأجل الصنعه ثلاث مائه لا يلزمه زكوته لأنه ليس بمضروب، و إن كان قد فر به من الزكاة لزمه زكوته على قول بعض علماءنا فعلى هذا يلزمه ربع عشرها، و فيه خمس

مسائل فإن كسرها لا يمكنه لأنه يتلف ماله و يهلك قيمته. فإن أعطى خمسة قيمتها سبعة و نصف قبلت منه لأنه مثل ما وجب عليه، و إن جعل للفقراء ربع عشرها إلى وقت بيعها قبل منه ذلك، و إن أعطى بقيمته ذها يساوي سبعة و نصف أجزاءه أيضا لأنه يجوز إخراج القيمة عندنا، و إن كان مكان الخمسة سبعة دراهم و نصف لم يقبل منه لأنه ربا.

أواني الذهب و الفضة محظور استعمالها و لا قيمة للصنعة يتعلق الزكاة بها إلا إذا قصد الفرار فإنه إذا قصد الفرار لزمه ربع عشرها، و فيه الخمس مسائل: فإذا أراد كسرها للزكاة جاز، و إن أعطى مشاعا جاز، و إن أعطى من غيره من جنسه و طبعه أجزاءه، و إن أعطى بقيمته ذها أو غيره جاز، و إن أعطى بقيمته فضه لم يجز لأنه ربا و من أتلها لزمه قيمتها قيمة الفضة لأن الصنعة محرمه لا يحل تملكها و عليه وزنها من نوعها، و من قال: اتخاذاها مباح ألزمه قيمتها مع الصنعة، و يؤخذ منه وزنا مثل وزنه بحذاء وزنه لمكان الصنعة من غير جنسه لثلا يؤدي إلى الربا، و الأولى أن يجوز ذلك لأن الزيادة يكون لمكان الصنعة لا للتفاضل.

و لا زكاة في المال الغائب، و لا في الدين إلا أن يكون تأخيرها من جهته. فأما إن لم يكن متمكنا فلا زكاة عليه في الحال. فإذا حصل في يده استأنف له الحول، و في أصحابنا من قال: يخرج لسنه واحده هذا إذا كان حالا فإن كان مؤجلا فلا زكاة فيه أصلا لأنه لا يمكنه في الحال المطالبة به، و قد روى أن مال القرض الزكاة فيه على المستقرض (١) إلا أن يكون صاحب المال قد ضمن الزكاة عنه، و إن كان معه بعض النصاب و بعضه دين فتمكن من أخذه ضم الدين إلى الحاصل و أخرج زكاة جميعه، و حكم مال الغائب حكم الدين سواء فإن لم يتمكن منه لم يضم إليه، و يعتبر نصاب

ص: ٢١١

١-١) رواها في الكافي ج ٣ ص ٥٢٠ عن زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل دفع حينئذ إلى رجل مالا قرضا على من زكاته على المقرض أو على المقرض قال: لا بل زكاتها إن كانت موضوعه عنده حولا على المقرض الحديث

الحاصل مفردا، و من كان له مال دفنه و خفى عليه موضعه سنين. ثم وجده لم يلزمه زكاة ما مضى، و قد روى أنه يزكاه لسنة واحدة.

يكره أن يخرج الزكاة من ردى ماله، و ينبغي أن يخرج من جيده أو من وسطه، و الأفضل إخراجه من الجنس الذى وجب فيه، و متى أخرج من غير جنسه أخرجه بالقيمة إذا لم يكن مما فيه ربا. فإن كان مما فيه ربا أخرج مثلا بمثل، و يكون ترك الاحتياط.

و الحلى على ضربين: مباح و محظور، فالمحظور مثل حلئ النساء للرجال مثل أن يتخذ الرجل خلخالاً أو سواراً أو غير ذلك، و مثل حلئ الرجال إذا اتخذته النساء مثل المنطقه، و حلئ السيف و الخاتم إذا كان من فضه و ما أشبه ذلك. فإنه لا زكاة فيها لأننا قد قدمنا أن المسبوك لا زكاة فيه فإن قصد الفرار بذلك من الزكاة لزمه ذلك و أما الحلئ المباح فهو حلئ النساء للنساء، و حلئ الرجال للرجال فهي أيضا لا زكاة فيه لما مضى، و لما روى أنه لا زكاة فى الحلئ و زكوته إعارته (١).

يجوز للرجال أن يتحلئ بمثل المنطقه و الخاتم و السكين و السيف من فضه و لا يجوز ذلك فى حلئ الدوا، و حلئ القوس لأن ذلك من الآلات، و الآلات الفضه محرمة استعمالها، و إن قلنا: إنه مباح لأنه لا دليل على تحريمه كان قويا. و أما الذهب فإنه لا يجوز أن يتحلئ بشئ منه على حال لما روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه خرج يوما و فى يده هريز و قطعه ذهب فقال: هذان حرامان على ذكور أمتى، و حلالان على إناثها، و لا يجوز أن يحلئ المصحف بفضه لأن ذلك حرام.

حلئ النساء المباح مثل السوار و الخلل و التاج و القرطه. فأما إذا اتخذت حلئ الرجال مثل السيف و السكين فإنه حرام، و حكم المرأة حكم الرجل سواء. و المفدومه (٢).

ص: ٢١٢

١- ١) رواها فى الكافى ج ٣ ص ٥١٨ عن ابن أبى عمير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: زكاة الحلئ عاريتها.

٢- ٢) الثوب المقدم بإسكان الفاء: المصبوغ بالحمرة صبغا مشبعا، و الظاهر أن المقدمه آنيه توضع فيها الصبغ الأحمر للترتين.

و المعتده (١) والمرآه و المشط و الميل و المكحله، و غير ذلك فكله حرام لأنه من الأواني و الآلات غير أنه لا يجب فيها الزكاه لأنه ليس بمنقوش.

و نصب الأواني بالفضه مكروه للحاجه و غير الحاجه، و متى حصل شيء من ذلك يجتنب موضع الفضه في الاستعمال. إذا انكسر الحلى كسرا يمنع من الاستعمال و الصلاح أولا يمنع من الاستعمال و الصلاح فعلى جميع الوجوه لا زكاه فيه و سواء نوى كسره أو لم ينو لأنه ليس بدراهم و لا دنانير.

و إذا ورث حليا فلا زكاه عليه فيه سواء نوى استعماله للزوجه أو الجاربه أو لم ينو أو العاربه أو لم ينو لأنه ليس بدراهم و لا دنانير، و إذا خلف دنانير أو دراهم نفقه لعياله لسنه أو لستين أو أكثر من ذلك فكانت نصابا فإن كان حاضرا و جب عليه فيها الزكاه، و إن كان غائبا لم يلزمه فيها الزكاه، و من ورث مالا و لم يصل إليه إلا بعد أن يحول عليه حول أو أحوال فليس عليه زكاه إلى أن يتمكن منه و يحول بعد ذلك عليه حول، و مال القرض زكوته على المستقرض دون المقرض إلا أن يشرط على المقرض زكوته فإنه يلزمه حينئذ بحسب الشرط، و إذا ملك من أجناس مختلفه و ما يكون بمجموعها أكثر من نصاب و نصابين، و لا يبلغ كل جنس نصابا لم يلزمه زكوتها و لا يضم بعضها إلى بعض بل يراعى كل جنس بانفراده نصابا مثل أن يكون معه مائة درهم إلا عشره و تسعه عشر ديناراً و تسعه و ثلاثون شاه و تسعه و عشرون بقره و أربع من الإبل و أربعة أوسق من الغلات لم يلزمه زكاه، و كذلك الغلات يراعى في كل جنس منها نصاب منفرد و لا يضم بعضها إلى بعض، و يجوز إخراج القيمة في سائر الأجناس بقيمه الوقت سواء كان من جنس الأثمان أو من غير الأثمان.

ص: ٢١٣

(١ - ١) المعتده: هي آنيه العندم. قال بعض أهل اللغة: العندم: خشب نبات يصبغ به.

فصل: في زكاة الغلات

شروط زكاة الغلات اثنان: الملك و النصاب. فالنصاب فيها واحد و العفو واحد فالنصاب ما بلغ خمسه أو ساق بعد إخراج حق السلطان و المؤمن كلها. و الوسق:

ستون صاعا و الصاع أربعة أمداد، و المد: رطلان و ربع بالعراقى. فإذا بلغ ذلك ففيه العشر إن كان سقى سيحا أو شرب بعلا (١) أو كان عذبا، و إن سقى بالغرب (٢)، و الدوالى و ما يلزم عليه مؤن ففيه نصف العشر و ما زاد على النصاب فبحسابه بالغما ما بلغ، و العفو ما نقص عن خمسه أو سق، و إذا كانت الغله مما قد شربت سيحا و غير سيح حكم فيها بحكم الأغلب. فإن كان الغالب سيحا أخذ منه العشر، و إن كان الغالب غير السيح أخذ منها نصف العشر. فإن تساويا أخذ نصفه بحساب العشر، و النصف الآخر بحساب نصف العشر. و القول قول رب المال فى ذلك مع يمينه.

و وقت وجوب الزكاة فى الغلات إذا كانت حبوبا إذا اشتدت، و فى الثمار إذا بدا صلاحها، و على الإمام أن يبعث ساعاته لحفظها، و الاحتياط عليها كما فعل النبى صلى الله عليه و آله بخيبر، و وقت الإخراج إذا ديس الحب و نقى و صفى، و فى الثمره إذا جفت و شمس، و المراعى فى النصاب مجففا مشمسا. فإن أراد صاحب الثمره جزاها (٣) رطبا خرصت عليه ما يكون تمرا و أخذ من التمر زكوته، و الحكم إن أراد أن يأخذ بلحا أو بسرا مثل ذلك، و وقت الإخراج فى الحب إذا ذرى و صفى.

و إذا أخرج زكاة الغلات فلا شىء فيها بعد ذلك، و إن بقيت أحوالا إلا أن تباع و تصير أثمانا و يحول على الثمن الحول.

إدراك الغلات و الثمار يختلف أوقاتها باختلاف البلاد، فثمره النخل بتهامه قبل ثمره العراق، و بعض الأنواع أيضا يتقدم على بعض بالشهر و الشهرين، و أكثر

ص: ٢١٤

١- (١) السيق: الماء الجارى، و البعل من الأرض ما سقته السماء و لم يسق بماء الينابيع.

٢- (٢) المغرب: الدلو العظيم.

٣- (٣) الجذ: القطع و الكسر، و منه الجذاء بالضم و الكسر

من ذلك، و في ذلك أربع مسائل:

أولها: إذا طلعت كلها في وقت واحد و أدركت في وقت واحد فاتفق وقت اطلاعها و إدراكها فهذه كلها ثمره عام واحد فإذا بلغت نصابا ففيها الزكاه.

الثانية: اتفق اطلاعها و اختلف إدراكها مثل أن اطلعت دفعه واحده. ثم أدرك بعضها بعد بعض ضمها بعضها إلى بعض لأنها ثمره عام واحد.

الثالث: اختلف اطلاعها و إدراكها و هو أن اطلع بعضها و أرطب. ثم اطلع الباقي بعد ذلك فإنه يضم بعضها إلى بعض. و إن كان بينهما الشهر و الشهران لأنها ثمره سنه واحده.

الرابع: اختلف اطلاعها و إدراكها و هو أن اطلع بعضها و أرطب و جذ. ثم اطلع الباقي بعد جذاذ الأول. فكل هذا يضم بعضها إلى بعض لأنه ثمره عام واحد و كذلك إن كان له نخل كثير في بعضه رطب و في بعضه بلح و في بعضه طلع فجذ الرطب ثم أدرك البسر فجذ. ثم أدرك البلح فجذ. ثم أدرك الطلع فجذ ضم بعضها إلى بعض لأنها ثمره عام واحد.

و إن كان له ثمره بتهامه و ثمره بنجد فأدركت التهاميه و جذت. ثم اطلعت النجديه. ثم اطلعت التهاميه مره أخرى لا يضم النجديه إلى التهاميه الثانيه و إنما يضم إلى الأولى لأنها لسنه واحده و التهاميه الثانيه لا تضم إلى الأولى و لا إلى النجديه لأنها في حكم سنه أخرى. إذا كانت الثمره نوعا واحدا أخذ منه، و إن كانت أنواعا مختلفه أخذ على حساب ذلك و لا يؤخذ كلها جيدا و لا كله رديا، و النخل إذا حمل في سنه واحده دفعتين كان لكل حمل حكم نفسه لا يضم بعضه إلى بعض لأنها في حكم سنتين. إذا بدا صلاح الثمار و وجبت فيها الزكاه و بعث الإمام الساعى على ما قدمناه ليخرص عليهم ثمارهم، و هو الحزر (١) فينظر كم فيها من الرطب و العنب فإذا شمس كم

ص: ٢١٥

١- (١) الحزر بالحاء المهمله و الزاى المعجمه و الراء المهمله: التقدير و منه حرزت البخل: إذا أحرصته.

ينقص و ما ذا يبقى فإذا عرف هذا نظر فإن كانت الثمرة خمسه أو سق ففيها الزكاة، وإن كانت دونها فلا شيء فيها. ثم يخير أرباب الأرض بين أن يأخذوا بما يحرص عليهم و يضمّنوا نصيب الزكاة أو يؤخذ منهم ذلك و يضمّن لهم حقهم كما فعل النبي صلى الله عليه و آله مع أهل خيبر فإنه كان ينفذ عبد الله بن رواحه حتى يحرص عليهم، وإن أراد أن يترك في أيديهم أمانه و وثق بهم في ذلك كان أيضا جائزا إذا كانوا أهلا لذلك فمتى كان أمانه لم يجز لهم التصرف فيها بالأكل و البيع و الهبة لأن فيها حق المساكين، و إن كان ضمانا جاز لهم أن يفعلوا ما شاء، و متى أصاب الثمرة آفة سماويه أو ظلم ظالم أو غير ذلك من غير تفريط منهم سقط عنهم مال الضمان لأنهم آمناء في المعنى: فإن اتهموا في ذلك كان القول قولهم مع يمينهم، و متى حرص عليهم الثمرة، ثم ظهر في الثمرة أماره اقتضت المصلحه تخفيف الحمل عنها خفف و سقط عنهم بحساب ذلك.

و إذا أراد قسمه الثمرة على رؤوس النخل كان ذلك جائزا إلا أن الأولى في القسمة أن يكون أفراد الحق دون أن يكون بيعا فلاجل ذلك تصح القسمة، و لو كان بيعا لم يصح لأن بيع الرطب بالرطب لا يجوز، و إذا كان أفرادا جاز من الساعي بيع نصيب المساكين من رب المال، و من غيره و تفريق ثمنها فيهم، و إن رأى قسمتها حرصا على رؤوس النخل فيفرد للمساكين تقسيمهم من نخلات بعينها فعل، و إن رأى أن يبيعا أو يجدها فعل، و إن رأى قسمتها بعد الجذاذ كان أيضا جائزا لأنه أفراد الحق و لا ينبغي لرب المال أن يقطع الثمرة إلا بإذن الساعي. إذا لم يكن ضمن حقهم فإن كان ضمنه جاز له ذلك، و إنما قلنا: ذلك لأنه يتصرف في مال غيره بغير إذنه، و ذلك لا يجوز، و متى أتلّف من الثمرة شيئا لزمه بحصه المساكين، و هو مخير بين أن يأخذ حقه من الثمرة و بين أن يأخذ ثمنه منه بقيمته، و متى أراد رب الثمرة قطعها قبل بدو صلاحها مثل الطلع لمصلحه جاز له ذلك من غير كراهيه، و يكره له ذلك فرارا من الزكاة، و على الوجهين معا لا يلزمه الزكاة، و أما قطع طلع الفحل فلا يكره ذلك على حال.

الرطب على ضربين: صرب يجيء منه تمر، و الثاني لا يجيء منه. فأما الأول

كلما كثر لحمه وقل ماؤه كالبرني والمعقلى وغير ذلك، والكلام فيه في ثلاث فصول في جواز التصرف، وفي قدر الضمان، والنوع الذى يضمه، فأما التصرف فلا- يجوز فيه قبل قبول الضمان بالخرص لأن فيه حق المساكين ومتى خرص عليه واختار رب المال ضمانها وضمن جاز له التصرف على الإطلاق، ومتى أتلف الثمره ببيع أو أكل وغير ذلك فإن كان ذلك بعد الضمان فعليه قدر الزكاه على ما خرص عليه، وإن أتلفه قبل الخرص والضمان فالقول قوله مع يمينه، ويضمن قدر الزكاه تمرا، وإنما قلنا ذلك لأن عليه القيام به حتى يصير تمرا، والنوع الذى يخرج منه فإنه يلزمه فى كل شىء بحصته فإن كانت الأنواع كثيرة ضمن من أوسطها، وكذلك الحكم فى العنب سواء إذا كان مما يجىء منه زبيب، وأما ما لا يجىء منه التمر مثل الخاسوى والإبراهيم والعنب الحمري فإن هذا لا يجىء منه تمر ولا- زبيب مثل الأول لكن حكمه وحكم الأول سواء فى أنه يقدر ويحرز بتمر وزبيب لأن عموم الاسم فى الفرض يتناول الكل، وينبغى أن يحرز ما يجىء منه التمر والزبيب من نوعه لا من نوع آخر، ويكفى فى الخرص خارص واحد إذا كان أمينا ثقة لأن النبى صلى الله عليه وآله بعث عبد الله بن رواحه ولم يرو أنه أنفذ معه غيره وإن استظهر بآخر معه كان أحوط. لا زكاه فى شىء من الحبوب غير الحنطة والشعير والسلت وشعير فيه مثل ما فيه، وكل مئونه تلحق الغلات إلى وقت إخراج الزكاه على رب المال دون المساكين، والعلس نوع من الحنطة يقال: إذا ديس بقى كل حبتين فى كمام. ثم لا يذهب ذلك حتى يدق أو يطرح فى رحى خفيفه ولا يبقى بقاء الحنطة، وبقاؤها فى كمامها ويزعم أهلها أنها إذا هرست أو طرحت فى رحى خفيفه خرجت على النصف فإذا كان كذلك تخير أهلها بين أن يلقى عنها الكمام ويكال على ذلك. فإذا بلغت النصاب أخذ منها الزكاه أو يكال على ما هى عليه ويؤخذ عن كل عشره أوسق زكاه، وإذا اجتمع عنده حنطه وعلس ضم بعضه إلى بعض لأنها كلها حنطه، ووقت إخراج الزكاه عند التصفيه والتذرية لأن النبى صلى الله عليه وآله قال: إذا بلغ خمسه أوسق ولا يمكن الكيل إلا بعد التصفيه.

متى أخذ الساعى الرطب قبل أن يصير تمرا وجب عليه رده على صاحبه فإن

هلك كان عليه قيمته فإذا رده أو قيمته أخذ الزكاة في وقتها فإن لم يرده و شمس عنده فصار تمرا نظر فإن كان بقدر حقه فقد استوفاه، وإن كان دونه و في، وإن كان فوقه و جب عليه رده.

إذا كان لمالك واحد زرع في بلاد مختلفه الأوقات في الزراعة و الحصاد ضم بعضه إلى بعض لأن الحنطة و الشعير لا يكون في البلاد كلها في السنه إلا دفعه واحده، وإن تقدم بعضه إلى بعض بالشىء اليسير.

و إذا أراد القسمة بدأ بصاحب المال و كان له تسعة و للمساكين واحد إذا كانت الأرض عشريه و إن و جب فيها نصف العشر كان له تسعة عشر و للمساكين واحد.

و الحنطة و الشعير كل واحد منها جنس مفرد يعتبر فيه النصاب منفردا و لا يضم بعضه إلى بعض.

إذا باع الثمره قبل بدو صلاحها من ذمى سقط زكوتها فإذا بدا صلاحها في ملكك الذمى لا يؤخذ منه الزكاة لأنه ليس ممن يؤخذ من ماله الزكاة فإن اشتراها من الذمى بعد ذلك لم يجب عليه الزكاة لأنه دخل وقت وجوب الزكاة و هو في ملكك غيره، و كذلك إن كان عنده نصاب من الماشيه فباعه قبل الحول من غيره انقطع الحول. فإذا حال الحول و اشتراه استأنف الحول، و من اشتراه لا يجب عليه أيضا لأنه لم يبق في ملكه حولا كاملا.

إذا أخذ من أرض الخراج و بقى بعد ذلك مقدار ما يجب فيه الزكاة و جب فيه العشر أو نصف العشر فيما يبقى لا في جميعه.

إذا كان له نخيل و عليه دين بقيمتها و مات لم ينتقل النخيل إلى الورثه حتى يقضى الدين. فإذا ثبت ذلك فإن اطلعت بعد وفاته أو قبل وفاته كانت الثمره مع النخيل يتعلق بها الدين. فإذا قضى الدين و فضل شىء كان للورثه فإذا بلغت الثمره النصاب الذى تجب فيه الزكاة لم تجب فيها الزكاة لأن مالكها ليس بحى و لم يحصل بعد للورثه و لا تجب هذا المال الزكاة، و متى بدا صلاح الثمره قبل موت صاحبه و جب فيه الزكاة.

و لم تسقط الزكاة بحصول الدين لأن الدين في الذمه و الزكاة تستحق في الأعيان و يجتمع الدين و الزكاة في هذه الثمرة و يخرجان معا و ليس أحدهما بالتقديم أولى من صاحبه فإن لم يسع المال الزكاة و الدين كان بحساب ذلك.

إذا كان للمكاتب ثمار، و كان مشروطا عليه أو مطلقا لم يؤد من مكاتبه شيئا و لا زكاة عليه لأن الزكاة لا تجب على المماليك، و إن كان مطلقا، و قد تحرر شيء منه اخرج من ماله بحساب حرته الزكاة إذا بلغت ما يصيبه بالحرية النصاب.

من استأجر أرضا فزرعها كان الزكاة واجبه على الزارع في زرعه دون مالك الأرض لأن المالك يأخذ الأجره، و الأجره لا يجب فيها الزكاة بلا خلاف لأن النبي صلى الله عليه و آله، قال: فيما سقت السماء العشر فأوجب العشر في نفس الزرع دون أجره الأرض، و على مذهبا بجواز إجارتها بطعام أو شعير فعلى هذا إن آجرها بغله منها كانت الإجاره باطله و الغله للزارع، و عليه أجره المثل و عليه في الغله الزكاة إذا بلغت النصاب و إن آجرها بغله من غيرها كانت الإجاره صحيحه، و لا- يلزمه الزكاة فيما يأخذه من الغله لأنها ما أخرجت أرضه، و إنما أخذه أجره و الأجره لا تجب فيها الزكاة.

و من اشترى نخلا قبل أن يبدو صلاح الثمره، ثم بدا صلاحها كانت الثمره في ملكه و زكوتها عليه، و كذلك إن وصى له بالثمره فقبلها بعد موت الموصى. ثم بدا صلاحها و هي على النخل فإنها ملك له و زكوتها عليه لأن زكاة الثمار لا يراعى فيها الحول و إن اشترى الثمره قبل بدو الصلاح كان البيع باطلا، و البيع على أصل و زكوتها على مالكةا و إن اشتراها بعد بدو الصلاح و وجوب الزكاة فيها. فإن كان بعد الخرص و ضمان رب المال الزكاة، كان البيع صحيحا في جميعه، و الزكاة على البائع. و إن باعها قبل الخرص و قبل ضمان الزكاة بالخرص كان البيع باطلا فيما يختص من مال المساكين و صحيحا فيمال صاحب المال، و إن باعها قبل بدو الصلاح بشرط القطع فقطعت قبل وجوب الزكاة فلا كلام، و إن توانى فلم يقطع حتى بدا صلاحها فإن طالب البائع بالقطع أو اتفقا على ذلك أو طالب المشتري بذلك كان لهم ذلك، و لا زكاة على واحد

منهما لأنه لا دلالة على ذلك، وإن اتفقا على البقية أو برضا البائع كان له ذلك، وكان الزكاه على المشتري لأن الثمره في ملكه إذا بدا صلاح الثمره فأهلكها ربها كان عليه ضمان مال الزكاه فإن كان لم يخرص بعد قبل قوله في مقدار، وإن كان بعد الخرص طوب بما يجب عليه من الخرص، وكلما يكال مما يخرج من الأرض ففيه الزكاه مستحبه دون أن تكون واجبه، وكيفيتها مثل الغلات على ما بيناه.

و أما الخضراوات كلها و الفواكه و البقول فلا زكاه في شيء منها.

فصل: في مال التجاره هل فيه زكاه أم لا؟

لا زكاه في مال التجاره على قول أكثر أصحابنا وجوبا: وإنما الزكاه فيها استحبابا (١) وقال قوم منهم: تجب فيه الزكاه في قيمتها تقوم بالدنانير و الدراهم، وقال بعضهم:

إذا باعه زكاه لسنة واحده إذا طلب بربح أو برأس المال. فأما إذا طلب بنقصان فلا خلاف بينهم أنه ليس فيه الزكاه. فإذا ثبت هذا فعلى قول من أوجب فيه الزكاه أو من استحبه ذلك.

إذا اشترى مثلا سلعه بمأتين. ثم ظهر فيها ربح ففيه ثلاث مسائل:

أولها: اشترى سلعه بمأتين فأقامت عنده حولا- فباعها مع الحول بألفين يزكى زكاه المأتين لحوله، و زكاه الفائدة من حين ظهرت، و يستأنف بالفائدة الحول.

الثانية: حال الحول على السلعه. ثم باعها بزياده بعد الحول فلا يلزمه أكثر من زكاه المأتين، و يستأنف بالفائدة الحول.

الثالثة: اشترى سلعه بمأتين فلما كان بعد ستة أشهر باعها بثلاث مائه استأنف بالفائدة الحول، و إذا اشترى سلعه فحال الحول على السلعه كان حول الأصل السلعه

ص: ٢٢٠

١- ١) الاستحباب مذهب أكثر الفقهاء كما نقل في مفتاح الكرامه الجزء الثالث ص ١١٢ من كتاب الزكاه أقوالهم مفصلا، و نسب الوجوب بعض كالشهيدين و أبي العباس و الصيمري و غيرهم إلى ابني بابويه، و نقل صاحب الوسيله أن القائلين بالاستحباب اختلفوا فقال بعضهم: باستحباب الزكاه في سنة واحده و إن مر عليه سنون، و قال آخرون يلزم كل سنة.

لأنها مردودة إليه بالقيمة، ولا يستأنف، وإن كان اشتراها بعوض كان للقنيه استأنف بالسلعة الحول، و الزكاه يتعلق بقيمة التجاره لا بها نفسها. إذا ملك عرضا للتجاره فحال عليها الحول من حين ملكه و قيمتها نصاب و جب فيها الزكاه، و إن نقص لم يجب فإن بلغ نصابا في الحول الثاني استأنف الحول من حين كمل النصاب.

إذا ملك سلعه للتجاره في أول الحول. ثم ملك اخرى بعده بشهر. ثم اخرى بعدها بشهر. ثم حال الحول فإن كان حول الاولي و قيمتها نصابا و حول الثانيه و قيمتها نصابا، و كذلك الثالثه زكى كل سلعه بحولها، و إن كانت الاولي نصابا فحال حولها و قيمتها نصاب، و حال الحول الثانيه و الثالثه، و قيمتها أقل من نصاب أخذ من الأولى الزكاه خمسه دراهم و من الثانيه و الثالثه من كل أربعين درهم درهما.

إذا اشترى عرضا للتجاره بدراهم أو دنانير و كان الثمن نصابا فإن حول العرض حول الأصل لأنه مردود إليه بالقيمة، و إن كان اشترى السلعه للتجاره بسلعه قنيه استأنف الحول، و قد ذكرناها، و إن كان اشتراها بنصاب من غير الأثمان مثل خمس من الإبل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم استأنف الحول لأنه مردود إلى القيمة بالدراهم و الدنانير لا إلى أصله، و إذا كان معه سلعه سته أشهر. ثم باعها بنى على حول الأصل لأن له ثمنا و ثمنه من جنسه.

إذا اشترى سلعه من جنس الأثمان فحال الحول قومها بما اشتراه من الدراهم أو الدنانير، و لا يراعى فقد البلد، و كذلك إن لم يكن نصابا فإن اشترى بالدراهم و الدنانير قومها بما اشتراها من النقدين فإن كان كل واحد منهما نصابا في الأصل زكاه، و إن نقص كل واحد منهما عن النصاب لم تجب فيه الزكاه، و إن بلغ أحدهما و لم يبلغ الآخر زكا الذى بلغه، و لا يضم إليه الآخر. إذا اشترى سلعه بدراهم فحال عليها الحول و باعها بالدنانير قومت السلعه دراهم و اخرج منها الزكاه لأن الزكاه تجب فى ثمنها، و ثمنها كان دراهم، و إن باعها قبل الحول بالدنانير و حال الحول قومت الدنانير لأنها ثمن الدراهم التى حال عليها الحول، و إذا حال الحول على السلعه فباعها صح البيع لأن الزكاه تجب فى ثمن السلعه لا فى عينها، و ليس كذلك

إذا كان معه نصاب من المواشى فباعها بعد الحول لأن الزكاه تستحق فيها و هو جزء من الماشيه فيصح العقد فيما عدا مال المساكين و لا- يصح فيمال المساكين فإن عوض المساكين من غير ذلك المال مضى البيع. إذا كانت معه سلعه للتجاره فنوى بها القنيه سقطت زكوته، و إن كانت عنده للقنيه فنوى بها التجاره لا تصير تجاره حتى يتصرف فيها للتجاره.

إذا اشترى سلعه للقنيه انقطع حول الأصل، و إن اشترى للتجاره بنى على الحول الأول، و إن كان المال أقل من النصاب أول الحول، و نصابا آخره لم يعتد به، و يراعى كمال النصاب من أوله إلى آخره. تجتمع فى قيمه المماليك إذا كانوا للتجاره الزكاه و يلزمه فطره رؤوسهم لأن سبب وجوبهما مختلف.

كل من ملك جنسا يجب فيه الزكاه للتجاره فإنه لم يلزمه زكاه العين دون زكاه التجاره مثل أن يشتري أربعين شاه سائمه أو خمسا من الإبل سائمه أو ثلاثين من البقر مثل ذلك كل ذلك للتجاره فإنه يلزمه زكاه الأعيان، و لا يلزمه زكاه التجاره لعموم تناول الأخبار لها فإذا ثبت ذلك فاشترى أربعين شاه ثمنها أقل من نصاب فحول هذا من حين ملك الماشيه و أخذ زكاه الماشيه و انقطع حول الأصل.

و إن ملك للتجاره أقل من أربعين شاه قيمتها مائتان أخرج زكاه التجاره استحبابا أو على الخلاف فيه و على ما قلناه: من أن الزكاه تتعلق بعينها يجب أن نقول: لا- زكاه فيها لأنها أقل من النصاب فإن اتفق النصابان مثل أن يكون أربعين شاه تساوى مأتين أخذ زكاه العين لأنها واجبه.

و زكاه التجاره مستحبه أو مختلف فيها لعموم الأخبار هذا إذا كان حولهما واحدا فإن اختلف حولهما مثل أن كان عنده مائتا درهم سته أشهر. ثم اشترى بها أربعين شاه للتجاره بناه على حول الأصل لأن التجاره مردوده إلى ثمنها و هو الأصل، و على ما قلناه: من إن الزكاه تتعلق بالعين ينقطع حول الأصل.

إذا اشترى نخلا- للتجاره فأثمرت قبل الحول فى التجاره فإنه يؤخذ منه زكاه الثمره لتناول الظاهر له و لا يلزمه زكاه التجاره فى ثمن النخل و الأرض لأن ذلك

تابع للنخل و الزرع إذا كان عنده أربعون شاه سائمه للتجاره سته أشهر فاشترى بها أربعين شاه سائمه للتجاره كان حول الأصل حولها في إخراج زكاه مال التجاره، ولا يلزمه زكاه العين لأنه لم يحل على كل واحد منهما الحول، و على ما قلناه: إنه يتعلق الزكاه بالعين ينبغي أن نقول: إنه يؤخذ زكاه العين لأنه بادل بما هو من جنسه و الزكاه تتعلق بالعين، و قد حال عليه الحول.

إذا اشترى غراسا للتجاره إذا حال الحول، و كذلك إذا اشترى نخلا حائلا للتجاره أو أرضا بورا لم يزرع فيها فإنه يخرج زكاه التجاره إذا حال الحول على ثمن الأرض و النخل.

إذا اشترى مأتى قفيز طعام بمأتى درهم للتجاره و حال عليه الحول و قيمته مائتا درهم أخرج منه خمسة دراهم لأن قيمته مائتا درهم، و إن شاء أخرج خمسة أفقره فإن عدل إلى طعام جيد فأخرج منه قفيزا يساوى خمسة دراهم كان جائزا لأن الذى وجب عليه خمسة دراهم، و يجوز إخراج قيمه، و متى كانت المسئلة بحالها و حال الحول و قيمه الطعام مأتان لكن يغير الحال بعد الحول إما بنقصان قيمه لنقصان السوق أو يزيد لزيادته أو ينقص قيمته لعيب حدث فإن نقص لنقصان السوق أو لعيبه فيه فلا يسقط عنه زكوته لأنه نقص النصاب بعد أن وجب عليه. هذا إذا كان بعد الإمكان فإن كان قبل إمكان الأداء فلا شىء عليه من ضمان النقصان لكن ما ينقص نقص عنه، و من المساكين. فإن زاد ليس عليه أكثر من خمسة دراهم لأن الزيادة ما حال عليها الحول.

من أعطى غيره مالا مضاربه على أن يكون الربح بينهما فاشترى مثلا بألف سلعه فحال الحول، و هو يساوى ألفين فإن زكاه الألف على رب المال، و الربح إذا حال عليه الحول من حين الظهور كان فيه الزكاه على رب المال نصيبه، و على العامل نصيبه إذا كان العامل مسلما فإن كان ذميا يلزم رب المال ما يصيبه، و يسقط نصيب الذمى لأنه ليس من أهل الزكاه هذا على قول من أوجب له الربح من أصحابنا و هو الصحيح فأما من أوجب له اجره المثل فزكاه الأصل و الربح على رب المال، و على القول الأول رب المال بالخيار بين أن يخرج الزكاه من هذا المال، و بين أن يخرج من

غيره. فأما العامل فلا يجوز له إخراجه بنفسه إلا بعد القسمة لأن ربحه وقايه للمال لما لعله يكون من الخسران. و لو قلنا: إن ذلك له كان أحوط لأن المساكين يملكون من ذلك المال جزءاً، وإذا ملكوه خرج من أن يكون وقايه لخسران يعرض.

و من ملك نصاباً و يجب فيه الزكاه أى جنس كان، و عليه دين يحيط به فإن كان له مال غير هذا النصاب بقدر الدين كان الدين في مقابله ما عدا مال الزكاه سواء كان ذلك عقاراً أو أثاثاً، و أى شىء كان بعد أن لا يكون دار مسكن أو خادماً يخدمه، و تجب الزكاه في المال، و إن لم يملك غير ذلك النصاب فعندنا أنه تجب فيه الزكاه، و لا يمنع الدين من وجوب الزكاه عليه لأن الدين يتعلق بالذمة، و الزكاه تجب في المال بدلاله قوله عليه السلام: الزكاه في تسعة أشياء. ثم فصل فقال: في مائتي درهم خمسة، و في عشرين مثقالاً نصف مثقال، و كذلك باقى الأجناس، و لم يقل: إن لم يكن عليه دين فإذا ثبت هذا و حال الحول و لم يقض الحاكم عليه بالدين أخرج زكاه العين، و قضى بعد ذلك ما عليه من الدين، و إن كان حكم عليه الحاكم و حجر عليه فيه ثلاث مسائل:

إحداها: حجر عليه و فرق ماله على الديان. ثم حال الحول فلا زكاه عليه لأنه حال الحول و لا مال له.

الثانية: عين لكل ذى حق شيئاً من ماله و قال: هذا لك بما لك في الحول قبل أن يقبض ذلك فلا زكاه عليه لأن الحول حال و لا مال له لأنهم ملكوه قبل القبض.

الثالثة: حجر و لم يعين فحال الحول فهيها المال له لكنه محجور عليه فيه ممنوع من التصرف فيه فلا زكاه عليه أيضاً لأنه غير متمكن من التصرف فيه، و قد روى عنهم عليهم السلام في المال الغائب الذى لا يمكنه التصرف فيه أنه لا زكاه فيه (١).

ص: ٢٢٤

١- ١) روى في التهذيب في باب زكاه مال الغائب ج ٤ ص ١ الرقم ٧٧ عبد الله بن بكر عمن رواه [في الوافي عن زراره] عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه قال: فلا زكاه عليه حتى يخرج. الحديث، و بهذا المضمون نقل روايتين بعد هذه بالرقم ٧٨ و ٧٩.

إذا كان معه مأتان فقال: الله على أن أتصدق بمائه منها. ثم حال عليها الحول لم تجب عليه الزكاه لأنه زال ملكه عن مائه و ما يبقى فليس بنصاب، وإن قال: الله على أن أتصدق بمأتين و لم يقل بهذه المأتين لزمه زكاه المأتين لأن الدين يتعلق بدمته.

إذا ملك مأتين فحال عليها الحول فتصدق بها كلها تطوعا لم تسقط عنه فرض الزكاه سواء ملك غيرها أو لم يملك، وكانت الزكاه في ذمته.

إذا كان معه مائتان و عليه مائتان فطالبه الديان عند الحاكم فأقر أن عليه زكوتها أو عليه زكاه سنين كثيره فإن كان إقراره قبل أن يحجر الحاكم عليه كان القول قوله مع يمينه فإذا حلف أخرج منه الزكاه و تقاسم باقي الغرماء لأن الزكاه في العين و الدين في الذمه. فإن كان إقراره بعد أن حجره الحاكم بدين لزمه مثل ذلك الزكاه، و بقي في ذمته و تقاسم الغرماء بالمال.

من كان له أربعون شاه فاستأجر أجيرا يرهاها سنه بشاه منها معينه فإن الأجير يملك تلك الشاه بالعقد فإذا حال الحول لم يلزمه في المال الزكاه لأنه قد نقص عن النصاب، و كذلك الحكم إذا استأجر بثمره نخله بعينها لينظر الباقي، و كان ما يبقى أقل من النصاب لا يلزم أحدا منهما الزكاه فإن استأجر بشاه في الذمه أو بثمره في الذمه لم تسقط بذلك فرض الزكاه.

إذا استأجر بأربعين شاه في الذمه أو بخمسه أوسق من التمر لم يلزم الأجير الزكاه لأن الغنم لا يجب فيها الزكاه إلا إذا كانت سائمه، و ما في الذمه لا يكون سائمه، و الثمره فلا يجب فيها الزكاه إلا إذا ملكها من شجرها.

و أما رب المال فعليه هذه الأجره في ذمته، و ذلك لا يمنع من وجوب الزكاه على ما مضى القول فيه.

فإن استأجر بمأتي درهم أو عشرين ديناراً و حال عليه الحول كان على الأجير زكوته لأنه ملكه بالعقد إذا كان متمكنا من أخذه.

و أما المستأجر فالأجره دين عليه على ما بيناه.

إذا كان له ألف درهم و استقرض ألفا غيرها و رهن عنده هذه الألف، و قد حصل

له ألفتان. فإذا حال عليهما الحول لزمه زكاه الألف التي في يده من مال القرض لأن زكوته على المستقرض، والألف الرهن ليس بمتمكن منه ولا يلزمه زكوته.

فأما المقرض فلا يلزمه شيء لأن المذهب أن القارض لا يلزمه الزكاه، وإنما هي على المستقرض.

إذا وجد نصاباً في غير الحرم عرفها سنة. ثم هو كسبيل ماله إذا تملكه، وهو ضامن لصاحبه فإذا حال بعد ذلك عليه حول أو أحوال لزمه زكاته لأنه ملكه، وأما صاحبه فلا يلزمه شيء لأن ماله غائب عنه لا يتمكن من التصرف فيه فلا يلزمه زكوته.

إذا أكرى داره بمائة دينار و أربع سنين معجله أو مطلقه فقد ملك الأجره بالعقد فإذا حال الحول لزمه زكاه الكل إذا كان متمكناً من قبضه، وإذا باع سلعه بنصاب و قبض الثمن و لم يسلم المبيع و حال الحول على الثمن لزمه زكوته لأنه قد ملك بنصاب و قبض الثمن و لم يسلم المبيع و حال الحول على الثمن لزمه زكوته لأنه قد ملك الثمن بدلاله أن له التصرف فيه على كل حال ألا ترى أن له وطؤها إن كانت جاربه، و هذا بعينه دليل المسئلة الأولى غير أن في المسئلتين لا يجب عليه إخراج الزكاه إلا بعد أن يستقر ملكه على الأجره و الثمن لأنهما معرضان للفسخ بهلاك المبيع أو هدم المسكن فإذا مضت المده اخرج الزكاه من حين ملكه حال العقد.

إذا حاز المسلمون أموال المشركين فقد ملكوها سواء كان ذلك قبل تقضى الحرب أو بعد تقضيه. فإذا ملك من الغنيمه نصاباً و جب عليه الزكاه إذا حال عليه الحول سواء كانت الغنيمه أجناساً مختلفه زكاته أو جنساً واحداً بعد أن يكون له من كل جنس قدر النصاب، و إن قلنا: لا زكاه عليه لأنه غير متمكن من التصرف فيه قبل القسمة كان قويا.

إذا عزل الإمام صنفاً من مال الغنيمه لقوم حضور، و كان من الأموال الزكاته جري في حول الزكاه، و إذا عزل صنفاً من المال لقوم غيب فلا زكاه عليهم لأنهم غير متمكنين من التصرف فيه و هو في حكم المال الغائب.

إذا عزل الخمس لأهله فلا زكاه عليهم لأنهم غير متمكنين من التصرف فيه قبل القسمة، و لا يختص أيضاً بمن حضر دون من غاب بل كلهم مشتركون و مال الغنيمه

تختص بمن حضر القتال.

و أما الأنفال فهي للإمام خاصة تلزمه زكوته إذا حال عليه الحول لأنه يملك التصرف فيها. إذا باع نصابا يجب فيه الزكاة قبل حؤول الحول بشرط الخيار مده فحال عليه الحول في مده الشرط فإن كان الشرط للبائع أولهما فإنه يلزمه زكوته لأن ملكه لم يزل، وإن كان الشرط للمشتري استأنف الحول. فإن كان المبيع عبدا و قد بيع بخيار الشرط للمشتري لزمه فطرته، وإن كان الخيار للبائع، أولهما كان على البائع فطرته.

العقار و الدكاكين و الدور و المنازل إلا ما كانت للغله فإنه يستحب أن يخرج منه الزكاة، و رحل البيت و القماش و الفرش و الآنيه من الصفر و النحاس و الحديد و الزبيق، و في الماشيه البغال و الحمير كل هذا لا زكاة فيه بلا خلاف.

فأما الخيل فإن كانت عتاقا ففي كل فرس في كل سنة ديناران، و إن كانت برازين فدينار واحد إذا كانت سائمه أتاها فإن كانت معلوفه فلا زكاة فيها بحال.

فصل: في وقت وجوب الزكاة و تقديمها قبل وجوبها أو تأخيرها

الأموال الزكاته على ضربين:

أحدهما: يراعى فيه الحول:

و الآخر: لا يراعى. فما يراعى فيه الحول الأجناس الخمسه التي ذكرناها من المواشى و الأثمان. فما هذه صورته إذا استهل الشهر الثانى عشر فقد وجب فيه الزكاة، و إذا أمكن بعد ذلك إخراجها فلا يخرجها كان ضامنا لها إذا كان من أهل الضمان على ما فسرناه، و ما لا يراعى فيه الحول فهي الثمار و الغلات و يجب الزكاة فيها، إذا بدء صلاحها، و على الإمام أن يبعث الساعى فى الزرع إذا اشتد، و فى الثمار إذا بدء صلاحها كما فعل النبي صلى الله عليه و آله بخيبر.

و لا يجوز تقديم الزكاة قبل محلها إلا على وجه القرض فإذا جاء وقتها و كان الدافع على الصفه التي يجب عليه فيها الزكاة، و المدفوع إليه على الصفه التي معها يجب

ص: ٢٢٧

له الزكاة و احتسب به من الزكاة. فإن تغيرت صفات الدافع من غنى إلى فقر، و من حياه إلى موت جاز استرجاعها، و كذلك إن تغير صفات المدفوع إليه من فقر إلى غنى و إيمان إلى كفر أو فسق جاز استرجاعها منه، و لا يجوز احتسابها من الزكاة فإن كان المدفوع إليه قد مات جاز أن يحتسب به من الزكاة. فإذا ثبت ذلك فإن أسلف الساعي الزكاة لم يخل من أربعه أقسام: إما أن يكون بمسئله الدافع أو بمسئله المدفوع إليه أو بمسئلهما أو من غير مسئله من واحد منهما. فإن كان بغير مسئله منهما مثل أن رأى في أهل الصدقه حاجه وفاقه و إضاقه فاستسلف لهم نظر فإن حال الحول و الدافع و المدفوع إليه من أهل الزكاة فقد وقعت موقعها، و إن جاء وقت الوجوب و قد تغيرت الحال لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون تغييرها بعد الدفع أو قبله.

فإن كان بعد الدفع مثل أن افتقر الدافع أو مات أو استغنى المدفوع إليه أو ارتد فمتى تغير حالهما أو حال أحدهما لم تقع الزكاة في موقعها. فإذا ثبت ذلك فإن الإمام يردّها. ثم نظر فإن كان لتغير حال المدفوع إليه فإنه يدفعها إلى غيره من أهل الصدقه، و ان تغيرت الحال قبل الدفع إليهم و هلكت في يد الساعي بغير تفريط فإن عليه ضمانها، و كذلك إن كان بتفريط لأنه أخذ من غير مسئله من الفريقين و كان أخذه مضموناً، و إن كان بإذن أهل السهمان دون رب المال فإن حال الحول و الحال ما تغيرت وقعت موقعها، و إن كانت الحال منه متغيره فإن كان بعد الدفع فالحكم على ما مضى حرفاً بحرف، و إن كان قبل الدفع و هلك في يد الساعي كان من ضمان أهل السهمان لأنهم صرحوا له بالإذن، و إن كان بإذن صاحب المال دون أهل السهمان فإن لم يتغير الحال فقد وقعت موقعها، و إن تغيرت الحال، فإما أن يكون بعد الدفع أو قبله. فإن كان بعد الدفع فالحكم على ما مضى في القسم الأول، و إن كان قبل الدفع و هلك في يد الساعي فهو من ضمان رب المال، و الساعي أمين لأنه ائتمنه، و إن كان بإذن من الفريقين فإن لم يتغير الحال فقد وقعت موقعها، و إن تغيرت فإما أن يكون بعد الدفع أو قبله. فإن كان بعد الدفع فالحكم على ما مضى، و إن كان قبل الدفع و هلكت فالأولى أن يكون بينهما لأن كل فرقه لها إذن في ذلك و لا ترجيح لأحدهما

على صاحبه. إذا استسلف الوالي بعيرا لرجلين و سلمه إليهما و ماتا بعد ذلك فلا يخلوا من أن يموتا قبل الحول أو بعده فإن ماتا بعد الحول و بعد وجوب الزكاة، و كانا من أهلها حين الوجوب، و كان الدافع من أهلها حين الوجوب، وقعت الزكاة موقعها، و إن ماتا قبل الحول و قبل الوجوب. فإن الزكاة لا تقع موقعها إلا أن يكون لم يخلفا شيئا فعندنا يجوز أن يحتسب به من الزكاة، و إن خلف تركه لا يجوز له معها لو كان حيا الزكاة استرجعت من تركته.

و إذا ثبت أن له أن يسترده لم يخل البعير من أحد أمرين: إما أن يكون قائما أو تالفا فإن كان تالفا كان له أن يسترد قيمته من تركته، و يلزمه قيمته يوم قبضه لأنه قبضه على وجه القرض فيلزمه قيمته يوم القرض، و إن كان قائما بعينه أخذت عينه بلا- كلام، و متى استرد الوالي قيمة البعير نظر في حال رب المال. فإن كان ما بقي عنده بعد التعجيل نصابا كاملا أخرج زكاة ما بقي عنده، و إن كان الباقي أقل من نصاب لم يضم هذه القيمة إلى ما عنده ليكمل نصابه لأنه لما هلك البعير كان الواجب لرب المال قيمته، و القيمة لا تضم إلى الماشية ليكمل النصاب بلا خلاف بين أصحابنا و متى كان البعير قائما بعينه فلا كلام، و قد بيناه.

ثم لا- يخلوا من ثلاثه أحوال: إما أن يكون نقص أو زاد أو يكون بحاله. فإن كان بحاله أخذه و لا كلام، و إن كان نقص لم يلزمه أكثر من ذلك لأنه لا دليل على وجوب رد شيء معه و الأصل براءة الذمه، و إن كان زائدا غير متميز مثل السمن و الكبر فإنه يردده بزيادته لأنه عين مال صاحب المال، و إن كانت متميزه مثل أن كانت ناقه فولدت أو شاه فولدت لزمه رده [رد النماء خ ل] لأنه نماء ماله.

فإذا ثبت أنه يأخذه بعيره زاد أو نقص ينظر في ماله فإن كان معه نصاب كامل أخرج زكوته، و إن نقص عن نصاب إلا أنه يكمل بهذا البعير نصاب و جب عليه ذلك لأن هذا ما له بعينه و كان حكم ملكه ثابتا هذا إذا عجلها الوالي.

فأما إذا عجل رب المال زكاة نفسه. ثم تغيرت حال المدفوع إليه لغنى أو رده لم يقع الزكاة موقعها و له أن يستردها منه. ثم لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن

يكون أعطاه مقيدا أو مطلقا. فإن أعطاه مقيدا بأن يقول: هذه زكوتي عجلتها لك فإن هذا يكون ديناً، و له أن يستردها، و إن أعطاه مطلقاً بأن يقول: هذه زكوتي و لم يقل: عجلتها لم يكن له مطالبه لأن قوله: هذه زكوتي الظاهر أنه كان واجبا عليه و لا يقبل قوله بعد ذلك لأنه عجلها له.

فإذا ثبت أنه ليس له الرجوع مع الإطلاق فقال الدافع: احلف إنك لا تعلم أني إنما عجلت زكوتي قبل وجوبها كان له ذلك لأنه مدع على ما يقوله. فإذا فقد البينة كان على المدعى عليه اليمين.

إذا عجل الزكاة لمسكين قبل الحول. ثم حال الحول و قد أيسر لم يخل من أحد أمرين: إما أن يؤسر من هذا المال أو غيره فإن أيسر منه مثل أن كانت ماشية فتولد أو مالا فاتجر به و ربح وقعت الصدقة موقعها، و لا يجب استرجاعها لأنه يجوز أن يعطيه عندنا من مال الزكاة ما يغنيه به لقول أبي عبد الله عليه السلام: و أعطه و أغنه (١) و أيضا لو استرجعنا افتقر و صار مستحقا للإعطاء، و يجوز أن يرد عليه.

و إذا جاز ذلك جاز أن يحتسب به، و إن كان قد أيسر بعير هذا المال مثل أن ورث غنم أو وجد كنزا أو ما يجري مجراه لم يقع الصدقة موقعها، و وجب استرجاعها أو إخراج عوضها لأن ما كان أعطاه كان ديناً عليه، و إنما يحتسب عليه بعد حؤول الحول، و في هذه الحال لا يستحق الزكاة لغناه فيجب أن لا يحتسب له به.

إذا عجل له مالا ثم أيسر. ثم افتقر عند الحول جاز له أن يحتسب به من الزكاة لأن المراعى في صفة المستحق حال حؤول الحول و لا اعتبار بما تقدم من الأحوال و في هذا الوقت هو مستحق.

إذا عجل زكاة مأتى درهم يملكها خمسة دراهم فهل لك ما بقي قبل الحول كان له الرجوع فإن كان لمن أعطاه الزكاة: هذه زكوتي عجلتها لك أحتسبها لك عند الحول

ص: ٢٣٠

١- ١) لم أظفر في الروايات الباب على هذه العبارة بعينه، و لكن روى عبارات قريبة بها مثل المروى في الكافي ج ٣ ص ٥٤٨ ح ٤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تعطيه من الزكاة حتى تغنيه و مثل أغنه إن قدرت أن تغنيه، و أعطه من الزكاة حتى تغنيه، و غير ذلك.

فله أن يستردها، وإن قال له: هذه زكوتى مطلقا و لم يقل: عجلتها لم يكن له الرجوع لما مضى فإن تشاحوا و اختلفوا كان الحكم ما تقدم، وإن قال له: هذه صدقه لم يكن له أيضا الرجوع لأن الصدقه تقع على الواجب و الندب و ليس له الرجوع بواحد منهما على حال، و إن كان المعطى الوالى كان له أن يرجع أطلق القول أو لم يطلق أو قيد و رب المال إن قيد رجوع و إن أطلق لم يرجع. فإن مات المدفوع إليه جاز لرب المال أن يحتسب به من الزكاه على كل حال عند الحول فإن عجل الزكاه و بقى معه أقل من النصاب. فإن كان فى الموضع الذى له أن يسترده و جب عليه أن يخرج من الرأس فإن كان فى الموضع الذى له الاحتساب احتسب به لأن ما له استرجاعه فى حكم ما فى يده، و لو كان فى يده لوجب عليه إخراج الزكاه هذا إذا أمكنه استرجاعه أى وقت شاء فإن لم يمكنه لم يلزمه الزكاه لأن الدين الذى لا- يتمكن من أخذه لا- زكاه على صاحبه و كذلك الحكم فى أسلاف المواشى، و سواء كان تلف فاستحق قيمه أو كانت العين باقيه لأن ذلك دين له فهو فى حكم ملكه يلزمه زكوته، و الذى يستحقه عين ما أعطاه، و إنما ينتقل إلى القيمة إذا فقدت العين.

إذا كان معه مائتا درهم فأخرج منها خمسة دراهم و أعطاهما الفقير فخرج واحد منها رديا ليس له قيمه أو له قيمه ينقص عن المأتين كان له استرجاع ما أعطاه.

إذا كان معه مأتان فعجل زكاه أربع مائه فحال الحول، و معه أربع مائه لا يلزمه أكثر من زكاه مأتين لأن المستفاد لا يضم إلى الأصل على ما بيناه.

إذا كان عنده أربعون شاه فعجل واحده. ثم حال الحول جاز أن يحتسب بها لأنها تعد فى ملكه ما دامت عينها باقيه فإن أتلها المدفوع إليه قبل الحول فقد انقطع حول النصاب و لا- يجب على صاحبها زكاه، و كان له استرجاع ثمنها فإن كان عنده مائه و عشرون شاه فعجل واحده و نتجت اخرى، و حال الحول لم يلزمه أخرى لأن النتاج لا يضم إلى الأمهات، و كذلك إذا كانت عنده مائتان و عجل اثنتين و ولدت واحده لا يلزمه شىء آخر لمثل ما قلناه.

إذا مات المالك انقطع الحول و استأنف الوارث الحول، و لا يبنى على حوله.

فصل: في اعتبار النية في الزكاة

النية معتبره في الزكاة، ويعتبر نية المعطى سواء كان المالك أو من يأمره المالك أو من يتولى مال اليتيم الذي يجب فيه الزكاة، و مال المجنون، و ينبغي أن يقارن النية حال الإعطاء، و ينبغي أن ينوى بها زكاة أو صدقه الفرض، و لا يحتاج إلى أن يعين نيته بأن يقول: هذا زكاة مال معين دون مال لأنه ليس على ذلك دليل.

من كان له مال غائب يجب عليه فيه الزكاة فأخرج زكوته. و قال: إن كان مالى باقيا فهذه زكوته أو نافله أجزأه.

و قد قيل: إنه لا- يجزيه لأنه لم يعين النية في كونها فرضا، و إن قال: إن كان مالى باقيا سالما فهذه زكوته، و إن لم يكن سالما فهو نافله أجزأه بلا خلاف لأنه أفردته بالنية، و إن كان له مال غائب و مثله حاضر فأخرج زكاة أحدهما و قال: هذا زكاة أحدهما أجزأه لأنه لم يشرك بين نيته الفرض و بين نيته النفل، و إن قال: هذا زكاة مالى إن كان سالما و كان سالما أجزأه، و إن كان تالفا لم يجز أن ينقله إلى زكاة غيره لأن وقت النية قد فاتته.

و من كان له والد غائب عنه شيخ و له مال فأخرج زكوته، و قال: هذا زكاة ما ورثت من أبي فإن كان أبوه مات و انتقل المال إلى ملكه فقد أجزأ عنه، و إن كان لم يمت. ثم مات بعد ذلك لم يجزه لأن وقت النية قد فاتت هذا على قول من يقول:

إن المال الغائب تجب فيه الزكاة فأما من قال: لا تجب (١) فلا تجب عليه الزكاة إلا بعد أن يعلم أنه ورثه و تمكن من التصرف فيه.

ص: ٢٣٢

١- ١) لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب الزكاة في مال الغائب الذي لا يتمكن التصرف فيه بنفسه، و لكن اختلفوا فيمن كان ماله بيد وكيله قال شيخنا الأنصارى- رحمه الله-: و اعلم أنه ألحق جماعه من المتأخرين منهم المصنف [المحقق] بالمالك و كيله فأوجبوا الزكاة في مال الغائب عن المالك إذا كان في يد وكيله، و ظاهرهم ذلك، و إن لم يقدر المالك على التصرف فيه و أخذه، و المحكى عن جماعه الاقتصار على المالك فقط، و لعله الأوفق بإطلاق الاخبار و اشتراط التمكّن من التصرف الا أن يدعى صدق التمكّن على المالك عرفا بتمكّن وكيله. انتهى.

و إن قال: إن كان مات فهذا زكوته أو نافله لم يجز لأنه لم يخلص نية الفرض و إن قال: و إن لم يكن مات فهو نافله. ثم إنه كان قد مات فقد أجزأه لأنه خلص نية للفرض.

من أعطى زكوته لو كيله ليعطيها الفقير و نواه أجزأه، و إذا نوى الوكيل حال الدفع لأن النية ينبغي أن يقارن حال الدفع إلى الفقير، و إن لم ينو رب المال و نوى الوكيل لم يجز لأنه ليس بمالك له، و إن نوى هو و لم ينو الوكيل لم يجز لما قلناه لأنه يدفعها إلى الوكيل لم يدفعها إلى المستحق، و إن نوى معها أجزأه.

و متى أعطى الإمام أو الساعي، و نوى حين الإعطاء أجزأه لأن قبض الإمام أو الساعي قبض عن أهل السهمان، و إن لم ينو الإمام أيضا أجزأه لما قلناه، و إن نوى الإمام و لم ينو رب المال. فإن كان أخذها منه كرها أجزأه لأنه لم يأخذ إلا الواجب و إن أخذه طوعا، و لم ينو رب المال لم يجزه فيما بينه و بين الله غير أنه ليس للإمام مطالبته دفعه ثانية.

يجوز لرب المال أن يتولى إخراج الزكاة بنفسه و يفرقها في أهلها سواء كان ماله ظاهرا أو باطنا، و الأفضل حمل الظواهر إلى الإمام أو الساعي من قبله و متى طالبه الإمام بالزكاة و جب عليه دفعها إليه، و إذا أراد أن يتولى بنفسه فلا ينبغي أن يوكل في ذلك لأنه من نفسه على يقين و من غيره على شك و إن حمله إلى بعض أخوانه ممن يثق به جاز أيضا، و الأفضل دفعها إلى العلماء ليتولوا تفريقها لأنهم أعراف بمواضعها.

إذا جمع الساعي السهمان من المواشى و غيرها من الغلات و الثمار، و وجد مستحقها في المواضع الذي جمع فرقه فيهم، و إن لم يجد حملها إلى الإمام و لا- يجوز له بيعها إلا أن يخاف عليها من هلاك في الحمل. فإن باعها من غير خوف كان البيع باطلا لأن السهمان لمستحقها لقوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ (١)» فلا- يجوز بيعها إلا- بإذنهم أو بإذن الإمام. فإذا انفسخ البيع رجع على المشتري و استرجع المبيع، و رد الثمن إن كان من الأثمان و إلا قيمته إن كان سلعه قد استهلكها.

ص: ٢٣٣

و يكره أن يشتري الإنسان ما أخرجه في الصدقة و ليس بمحظور و إن اشتراه كان شراؤه صحيحا.

إذا باعه بإذن الإمام أو باعه مستحقه، و إذا وجبت الزكاة و تمكن من إخراجها و جب إخراجها على الفور و البدار فإن عدم مستحقها عزلها من ماله و انتظر به المستحق فإن حضرته الوفاة وصى به أن يخرج عنه، و إذا عزل ما يجب عليه جاز أن يفرقه ما بينه و بين شهر و شهرين و لا يكون أكثر من ذلك. فأما حملة إلى بلد آخر مع وجود المستحق فلا يجوز إلا بشرط الضمان، و مع عدم المستحق يجوز له حملة، و لا يلزمه الضمان.

فصل: في مال الأطفال و المجانين

مال الطفل و من ليس بعاقل على ضربين: أحدهما: يجب فيه الزكاة، و الآخر لا يجب فيه.

فالأول: الغلات و المواشى فإن حكم جميع ذلك حكم أموال البالغين على السواء و قد مضى ذكره غير أن الذى يتولى إخراجها الولي، أو الوصى أو من له ولاية على التصرف فى أموالهم، و لا يجوز لغيرهم ذلك على حال.

و القسم الثانى: الدنانير و الدراهم فإنه لا يتعلق بهما زكاة فإن اتجر متجر بما لهم نظرا لهم استحب له أن يخرج من الزكاة كما قلناه فى أموال التجاره، و جاز له أن يأخذ من الربح بقدر ما يحتاج إليه على قدر الكفاية، و إن اتجر لنفسه دونهم، و كان فى الحال متمكنا من ضمانه كانت الزكاة عليه و الربح له، و إن لم يكن متمكنا فى الحال من ضمان مال الطفل و تصرف فيه لنفسه من غير وصيه و لا ولاية لزمه ضمانه و كان الربح لليتيم، و يخرج منه الزكاة.

فصل: فى حكم أراضى الزكاة و غيرها

الأرضون على أربعة أقسام حسب ما ذكرناه فى النهاية:

فضرب منها أسلم أهلها طوعا من قبل أنفسهم من غير قتال فترك الأرض فى أيديهم يؤخذ

منهم العشر أو نصف العشر، وكانت ملكا لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع و الشراء و الوقف، و سائر أنواع التصرف إذا عمروها و قاموا بعمارتها. فإن تركوا عمارتها و تركوها خرابا جاز للإمام أن يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع، و كان على المتقبل بعد إخراج حق القبالة و مؤونه الأرض إذا بقي معه النصاب العشر أو نصف العشر. ثم على الإمام أن يعطى أربابها حق الرقبه.

و الضرب الآخر من الأرضين هو ما أخذ عنوه بالسيف فإنها تكون للمسلمين قاطبه المقاتله و غير المقاتله، و على الإمام تقبيلها لمن يقوم بعمارتها بما يراه من النصف أو الثلث، و على المتقبل إخراج مال القبالة و حق الرقبه، و فيما يفضل في يده إذا كان نصابا العشر أو نصف العشر، و هذا الضرب من الأرضين لا يصح التصرف فيها بالبيع و الشراء و الوقف و غير ذلك، و للإمام أن ينقله من متقبل إلى غيره إذا انقضت مده ضمانه، و له التصرف فيه بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين و ارتفاع هذه الأرضين ينصرف إلى المسلمين بأجمعهم، و إلى مصالحهم، و ليس للمقاتله خصوصا إلا ما يحويه العسكر.

و الضرب الثالث: كل أرض صالح أهلها عليها، و هي أرض الجزية يلزمهم ما يصلحهم الإمام عليه من نصف أو ثلث، و ليس عليهم غير ذلك، فإذا أسلم أربابها كان حكم أراضيهم حكم أرض من أسلم طوعا ابتداء، و يسقط عنهم الصلح لأنه جزية و قد سقطت بالإسلام، و يصح في هذا الضرب من الأرضين التصرف بالبيع و الشراء و الهبه و غير ذلك، و للإمام أن يزيد و ينقص ما يصلحهم عليه بعد انقضاء مده الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية و نقصانها.

و الضرب الرابع: أرض انجلا عنها أهلها، و كانت مواتا لغير مالك فأحييت أو كانت آجاما و غيرها مما لا يزرع فاستحدثت مزارع فإنها كلها للإمام خاصة ليس لأحد معه فيها نصيب، و كان له التصرف فيها بالقبض و الهبه و البيع و الشراء حسب ما يراه، و كان له أن يقبلها بما يراه من نصف أو ثلث أو ربع و يجوز له نزعها من يد متقبلها إذا انقضت مده الضمان إلا ما أحييت بعد مواتها. فإن من أحيها أولى بالتصرف فيها إذا تقبلها

بما يقبلها غيره. فإن أبا ذلك كان للإمام نزعها من يده و تقبيلها لمن يراه و على المتقبل بعد إخراج مال القبالة و المؤمن فيما يحصل من حصته العشر أو نصف العشر و كل موضع أوجبا فيه العشر أو نصف العشر من أقسام الأرضين إذا أخرج الإنسان مؤنته و مؤونه عياله لسنة و جب عليه فيما بقى بعد ذلك الخمس لأهله.

فصل: في ذكر ما يجب فيه الخمس

الخمس يجب في كل ما يغنم من دار الحرب ما يحويه العسكر و ما لم يحوه، و ما يمكن نقله إلى دار الإسلام، و ما لا- يمكن من الأموال و الذراري و الأرضين و العقارات و السلاح و الكراع، و غير ذلك مما يصح تملكه و كانت في أيديهم على وجه الإباحة أو الملك و لم يكن غصبا لمسلم، و يجب أيضا الخمس في جميع المعادن ما ينطبع منها مثل الذهب و الفضة و الحديد و الصفر و النحاس و الرصاص و الزيت، و ما لا ينطبع مثل الكحل و الزرنيخ و الياقوت و الزبرجد و البلخش و الفيروزج و العقيق.

و يجب أيضا في القير و الكبريت و النفط و الملح و الموميا، و كلما يخرج من البحر، و في العنبر، و أرباح التجارات و المكاسب و فيما يفضل من الغلات من قوت السنة له و لعياله.

و يجب أيضا في الكنوز التي توجد في دار الحرب من الذهب و الفضة و الدراهم و الدنانير سواء كان عليها أثر الإسلام أو لم يكن عليها أثر الإسلام.

فأما الكنوز التي توجد في بلاد الإسلام فإن وجدت في ملك الإنسان و جب أن يعرف أهله فإن عرفه كان له، و إن لم يعرفه أو وجدت في أرض لا مالك لها فهي على ضربين:

فإن كان عليها أثر الإسلام مثل أن يكون عليها سكه الإسلام فهي بمنزلة اللقطة سواء و سندر حكما في كتاب اللقطة، و إن لم يكن عليها أثر الإسلام أو كانت عليها أثر الجاهلية من الصور المجسمه و غير ذلك، فإنه يخرج منها الخمس، و كان الباقي لمن وجدها.

و إذا اختلط مال حرام بحلال حكم فيه بحكم الأغلب فإن كان الغالب حراما احتاط في إخراج الحرام منه، و إن لم يتميز له أخرج منه الخمس و صار الباقي حلالا

و كذلك إن ورث مالا يعلم أن صاحبه جمعه من جهات محظوره من غصب و ربا و غير ذلك و لم يعلم مقداره أخرج منه الخمس و استعمل الباقي. فإن غلب في ظنه أو علم أن الأكثر حرام احتاط في إخراج الحرام منه. هذا إذا لم يتميز له الحرام فإن تميز له بعينه و جب إخراجة قليلا كان أو كثيرا ورده إلى أربابه إذا تميزوا فإن لم يتميزوا تصدق به عنهم.

و إذا اشترى ذمي من مسلم أرضا كان عليه فيها الخمس.

و العسل الذي يوجد في الجبال و كذلك المن يؤخذ منه الخمس.

و إذا كان المعدن لمكاتب أخذ منه الخمس لأنه ليس بزكاه، و إذا كان العامل في المعدن عبدا و جب فيه الخمس لأن كسبه لمولاه، و المعدن يملك منه أصحاب الخمس خمسهم و الباقي لمن استخرجه إذا كان في المباح فأما إذا كان في الملك فالخمس لأهله و الباقي لمالكة فلا يعتبر في شيء من المعادن و الكنوز الذي يجب فيها الخمس الحول لأنه ليس بزكاه و لا يضم أيضا إلى ما معه من الأموال الزكاتيه لأنه لا يجب فيها الزكاه فإذا حال بعد إخراج الخمس منه حول كان عليه فيه الزكاه إن كان دراهم أو دنانير و إن كان غيره فلا شيء عليه فيه.

و إذا وجد الكنز في ملك إنسان فقد قلنا: إنه يعرف فإن قال: ليس لي و أنا اشترت الدار عرف البائع فإن عرف كان له، و إن لم يعرف كان حكمه ما قدمناه.

و إذا وجد في دار استأجرها ركاز و اختلف المكري و المكتري في الملك كان القول قول المالك لأن الظاهر أنه ملكه، و إن اختلفا مقداره كان القول قول المكتري، و على المالك البيئه لأنه المدعى.

و جميع ما ذكرناه يجب فيه الخمس قليلا كان أو كثيرا إلا الكنوز و معادن الذهب و الفضة. فإنه لا يجب فيها خمس إلا إذا بلغت إلى القدر الذي يجب فيه الزكاه.

و الغوص لا يجب فيه الخمس إلا إذا بلغ قيمته ديناراً.

و ما يصطاد من البحر من سائر أنواع الحيوانات لا خمس فيه لأنه ليس بغوص

فأما ما يخرج منه بالغوص أو يؤخذ قفيا على رأس الماء فيه الخمس، والغلات والأرباح يجب فيها الخمس بعد إخراج حق السلطان و
مئونه الرجل و مئونه عياله بقدر ما يحتاج إليه على الاقتصار.

و الكنوز و المعادن يجب فيها الخمس بعد إخراج مؤنها و نفقاتها إن كانت يحتاج إلى ذلك، و إن لم يحتج إليه و بلغت الحد الذى
ذكرناه كان فيه الخمس، و سنذكر كيفية قسمه الخمس فى كتاب قسمه الفىء.

ص: ٢٣٨

كتاب الفطره

الفطره واجبه على كل حر بالغ مالك لما يجب فيه زكاه المال مسلما كان أو كافرا غير أنه لا يصح إخراجها إلا بشرط تقدم الإسلام، ولا يضمن إلا بشرط الإسلام و يلزم من يجب عليه أن يخرجها عن نفسه و جميع من يعوله من ولد و والد و زوجه و مملوك و ضيف مسلما كان أو ذميا، و كذلك يلزمه عن المدبر و المكاتب المشروط عليه. فإن كان مطلقا، و قد تحرر منه جزء يلزمه بحساب ذلك إن لم يكن في عيلته، و إن كان في عيلته فزكاه فطرته عليه، و يلزمه أيضا الفطره عن عبد العبد لأنه ملكه و العبد لا يملك شيئا، و الولد الصغير يجب إخراج الفطره عنه معسرا كان أو مؤسرا، و حكم ولد الولد حكم الولد للصلب سواء كان ولد ابن أو ولد بنت لأن الاسم يتناوله، و أما الولد الكبير فله حكم نفسه إن كان مؤسرا فزكوته على نفسه، و إن كان بحيث يلزم الوالد نفقته فعليه أيضا فطرته، و الوالد إن كان مؤسرا فنفقته و فطرته على نفسه بلا خلاف، و إن كان معسرا كانت نفقته و فطرته على ولده، و كذلك حكم الوالده، و حكم الجد و الجده من جهتهما و إن عليا حكمهما على سواء، و يلزم الرجل إخراج الفطره عن خادم زوجته كان ملكه أو ملكها أو مكترى لخدمتها لأنه ليس يجب على المرأة الخدمه، و إنما يجب على الزوج أن يقوم بخدمتها أو يقيم من يخدمها إذا كانت امرأه لم تجر عاداتها و عادته مثلها بالخدمه، و إن كانت عاداتها و عادته مثلها الخدمه لا- يجب عليه ذلك، و فطره خادمها التي تملكها في مالها خاصه، و إنما قلنا: لا يجب عليها الخدمه لقوله تعالى «وَ عَايَشْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ (١)» و هذا من المعروف، و إذا كان له مملوك غائب يعرف حياته و جب عليه فطرته رجي عوده أو لم يرج، و إن لم يعلم حياته لا- يلزمه إخراج فطرته، و في الأول يلزمه إخراج الفطره في الحال، و لا ينتظر عود المملوك.

ص: ٢٣٩

إذا كان له عبد مرهون لزمه فطرته لعموم الأخبار و إن كان مقعدا و هو المعضوب (١) لا يلزمه فطرته لأنه يعتق عليه، و إن كان معضوبا لا يلزمه فطرته لأنه ليس بملك له، و لا يلزم أيضا مالكة لأنه ليس متمكن منه.

العبد إذا كان بين شريكين كان عليهما فطرته، و كذلك إذا كان بين أكثر من اثنين و إن كان عبد بين أكثر من اثنين أو بين اثنين كانت فطرته عليهم، و إن كان بعضه حرا و بعضه مملوكا. فإن كان عليه بقدر ما يملكه منه، و إذا مات و قد أهل شوال و له عبد و عليه دين يلزم في ماله فطرته و فطره مملوكه، و يكون ماله قسمه بين الديان و الفطره فإن مات قبل أن يهل شوال فلا يلزم أحدا فطرته لأنه لم ينتقل إلى ورثته لأن عليه دين، و إن مات قبل هلال شوال و لا دين عليه كانت فطرته على الورثة لأنه ملكهم.

إذا أوصى له بعبد و مات الموصى قبل أن يهل شوال. ثم قبله الموصى له قبل أن يهل شوال ففطرته عليه لأنه ملكه بلا خلاف، و إن قبله بعده لا يلزم أحدا فطرته لأنه ليس بملك لأحد في تلك الحال فإن مات الموصى له أيضا قبل أن يهل شوال قام ورثته مقامه في قبول الوصية فإن قبلوها قبل أن يهل شوال لزمهم فطرته لأنهم ملكوه، و إن قبلوها بعده فلا يلزم أحدا لأن الملك لم يحصل لأحد.

و من وهب لغيره عبدا قبل أن يهل شوال فقبله، و لم يقبض العبد حتى يستهل شوال. فالفطره على الموهوب له لأنه ملكه بالإيجاب و القبول، و ليس القبض شرطا في الانعقاد، و من قال: القبض شرط في الانعقاد قال: على الواهب فطرته لأنه ملكه و هو الصحيح عندنا فإن قبل و مات قبل القبض و قبل أن يهل شوال فقبضه ورثته بعد دخول شوال لزم الورثة فطرته.

لا تجب الفطره إلا على من ملك نصابا من الأموال الزكويه و الفقير لا تجب عليه، و إنما يستحب له ذلك فإن ملك قبل أن يهل شوال بلحظه نصابا و جب عليه إخراج الفطره، و كذلك إن ملك عبدا قبل أن يهل شوال بلحظه. ثم أهل شوال لزمه فطرته، و إن باعه بعد هلاله لم تسقط عنه فطرته.

ص: ٢٤٠

و إذا ولد له ولد بعد هلال شوال لم يلزمه فطرته، و قد روى أنه إذا ولد إلى وقت صلاة العيد كان عليه فطرته، و إن ولد بعد الصلاة لم يكن عليه شيء و ذلك محمول على الاستحباب (١) و في أصحابنا من قال: تجب الفطره على الفقير و الصحيح أنه مستحب.

المرأه الموسره إذا كانت تحت معسر أو مملوك لا يلزمها فطره نفسها، و كذلك أمه الموسره إذا كانت تحت معسر أو مملوك لا يلزم المولى فطرتها لأن بالتزويج قد سقط عنه فطرته و نفقتها. و سقط عن الزوج لإعساره.

الفقير الذى يجوز له أخذ الفطره إذا تبرع بإخراج الفطره فرد عليه ذلك بعينه كره له أخذه و ليس بمحذور.

إذا أسلم قبل هلال شوال بلحظه لزمه الفطره، و إن أسلم بعد الاستهلال لا يلزمه و جوبا، و إنما يستحب له أن يصلى صلاة العيد، و من لا تجب عليه الفطره لفقرو أحب إخراجها عن نفسه و عياله يرادوها. ثم أخرجوا رأسا واحدا إلى خارج و قد أجزء عن الجميع.

و الفطره تجب صاع و زنه تسعه أرطال بالعراقى و سته أرطال بالمدنى من التمر أو الزبيب أو الحنطه أو الشعير أو الأرز أو الأقط أو اللبن، و اللبن يجزى منه أربعة أرطال بالمدنى، و الأصل فى ذلك أنه أفضله أقوات البلد الغالب على قوتهم، و قد خص أهل كل بلد شيء مخصوص استحبابا. فعلى أهل مكه و المدينه و أطراف الشام و اليمامه و البحرين و العراقين و فارس و الأهواز و كرمان التمر، و على أوساط أهل الشام و مرو من خراسان و الرى الزبيب، و على أهل الجزيره و الموصل و الجبال كلها و باقى خراسان الحنطه أو الشعير، و على أهل طبرستان الأرز، و على أهل مصر البر، و من سكن البوادي من الأعراب و الأكراد فعليهم الأقط فإن عدموه كان عليهم اللبن، و إن أخرج واحد من هؤلاء من غير ما قلناه كان جائزا إذا كان من أحد الأجناس التى قدمنا ذكرها، و لا يجوز أن يخرج صاعا واحدا من جنسين لأنه يخالف الخبر. فإن

ص: ٢٤١

١- (١) نقل هذا العبارة بعينه فى التهذيب ج ٤ ص ٧٢، و كذلك نقلها منه فى الوسائل ج ٤ ص ٢٤٥ الرقم ٣ الطبعه الأخيره.

كان ممن تجب عليه أصواع عن رؤوس فأخرج عن كل رأس جنسا كان جائزا فإن غلب على قوته جنس جاز أن يخرج ما هو دونه، والأفضل أن يخرج من قوته أو ما هو أعلى منه و أفضل ما يخرج التمر، ولا يجوز إخراج المسوس ولا المدود لقوله تعالى «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ» (١).

و الوقت الذى يجب فيه إخراج الفطره يوم الفطره قبل صلاه العيد. فإن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين أو من أول الشهر إلى آخره كان جائزا غير أن الأفضل ما قدمناه. فإذا كان يوم الفطره أخرجها وسلمها إلى مستحقها فإن لم يجد له مستحقا عزلها من ماله. ثم يسلمها بعد الصلاه أو من غد يومه إلى مستحقها. فإن وجد لها أهلا و آخرها كان ضامنا، وإن لم يجد لها أهلا و عزلها لم يكن عليه ضمان.

و يستحب حمل الفطره إلى الإمام أو إلى العلماء ليضعها حيث يراه، وإن تولا- تفريقها بنفسه كان جائزا، ولا يجوز أن يعطيها إلا لمستحقها، ومستحقها هو كل من كان بالصفه التى يحل له معها الزكاه، و يحرم على من يحرم عليه زكاه الأموال، و لا يجوز حمل الفطره من بلد إلى بلد إلا بشرط الضمان. فإن لم يوجد لها مستحق جاز أن يعطى المستضعفين من غيرهم، و لا يجوز إعطاؤها لمن لا معرفه له إلا عند التقيه أو عدم مستحقه، و الأفضل أن يعطى من يخافه من غير الفطره، و يضع الفطره فى مواضعها، و أقل ما يعطى الفقير من الفطره صاعا، و يجوز إعطاءه أصواعا، و قد روى أنه إذا حضر نفسان محتاجان و لم يكن هناك إلا رأس واحد جاز تفرقة بينهما.

و أفضل من تصرف الفطره إليه الأقارب و لا يعدل عنهم إلى الأبعد، و كذلك لا يعدل عن الجيران إلى الأفاصى فإن لم يجد جاز ذلك، و إن خالف فإنه تبرأ ذمته غير أنه قد ترك الأفضل، و يجوز إخراج القيمه عن أحد الأجناس التى قدمناها سواء كان الثمن سلعه أو حبا أو خبزا أو ثيابا أو دراهم أو شيئا له ثمن بقيمه الوقت، و قد روى أنه يجوز أن يخرج عن كل رأس درهما، و روى أربعة دوانيق فى الرخص و الغلاء، و الأحوط إخراجه بسعر الوقت.

ص: ٢٤٢

إذا نشزت المرأة عن الرجل [زوجها خ ل] سقطت نفقتها فإن أهل شوال و هي مقيمة على النشوز لم يلزمه فطرتها لأنه لا يلزمه نفقتها.
و إن أبق عبده فأهل شوال لم تسقط فطرته عنه لأن ملكه ثابت فيه، و يجب عليه أن يخرج الزكاه عن عبيده، و هذا منهم.
و إذا طلق زوجته قبل أن يهل شوال و هي فى العده فإن كانت عده يملك فيها رجعتها لزمته فطرته لأن عليه نفقتها، و إن كانت التطليقه بائنه فلا فطره عليه لأنه لا يلزمه نفقتها.

ص: ٢٤٣

كتاب قسمه الزكاه و الأخماس و الأنفال

المستحق للزكاه

هم الثمانية أصناف الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله عز وجل - «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ» (١) ولا يجوز أن يعطى شيئاً من الزكاه من ليس على ظاهر الإسلام من سائر أصناف الكفار لا زكاه الفطره، ولا زكاه الأموال ولا شيء من الكفارات.

و الأموال على ضربين: ظاهره و باطنه، فالباطنه الدنانير و الدراهم و أموال التجارات فالمالك بالخيار في هذه الأشياء بين أن يدفعها إلى الإمام أو من ينوب عنه، و بين أن يفرقها بنفسه على مستحقيه بلا خلاف في ذلك.

و أما زكاه الأموال الظاهره مثل المواشى و الغلات فالأفضل حملها إلى الإمام إذا لم يطلبها، و إن تولى تفرقتها بنفسه فقد أجزأ عنه، و متى طلبها الإمام و جب دفعها إليه، و إن فرقها بنفسه مع مطالبته لم يجزه. فإذا و جب عليه الزكاه و قدر على دفعها إلى من يجوز دفعها إليه إما الإمام أو الساعى فإنه يلزمه إخراجها إليه، و لا يجوز له حبسها. فإذا ثبت ذلك. فالأموال على ضربين: أحدهما: يعتبر فيه الحول، و الآخر لا. يعتبر فيه ذلك فما يعتبر فيه الحول المواشى و الأثمان، و أموال التجارات، و الذى لا يعتبر فيه الحول الزرع و الثمار و يجب الزكاه فيها عند تكاملها على ما بيناه.

و على الإمام أن يبعث الساعى فى كل عام إلى أرباب الأموال لجبايه الصدقات و لا يجوز له تركه لأن النبى صلى الله عليه و آله كان يبعث بهم كل عام. فإذا أنفذ الساعى فمن دفع إليه أخذه، و من لم يدفع، و ذكر أنه قد أخرج الزكاه صدقه على ذلك على ما بيناه. فإذا أخذ الإمام صدقه المسلم دعا له استحباباً لقوله تعالى

ص: ٢٤٤

«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ»

(١)

و ذلك على الاستحباب.

و من تجب عليه الزكاة فلا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يدفعها إلى الإمام أو إلى الساعى أو يتولى بنفسه تفريقها. فإن دفعها إلى الإمام فالفرض قد سقط عنه و الإمام يضعها كيف شاء لأنه مأذون له فى ذلك، و إن دفعها إلى الساعى فإنها يسقط عنه أيضا الفرض لأنه بمنزلة دفعها إلى الإمام. فإن كان الإمام أذن للساعى فى تفرقتها على أهلها ففرقتها حسب ما يراه من المصلحة بحسب اجتهاده، و إن لم يكن أذن له فى ذلك لم يجز له تفرقتها بنفسه.

و إن أراد رب المال تفرقتها بنفسه و كان من الأموال الباطنة أو الظاهرة إذا قلنا له ذلك فإنه يلزمه تفرقتها على من يوجد من الأصناف الثمانية الذين تقدم ذكرهم إلا العامل فإنه لا يدفع إليه شيئا لأنه إنما يستحق إذا عمل و ههنا ما عمل شيئا فإن أخل بصنف منهم جاز عندنا لأنه مخير فى أن يضع فى أى صنف شاء، و إذا وجبت عليه زكاة فعليه أن يصرفها [يفرقها خ ل] فى فقراء أهل بلده و مستحقيها فإن نقلها إلى بلد آخر مع وجود المستحق فى بلده و وصل إليهم فقد أجزأه، و إن هلك كان ضامنا و إن لم يجد لها مستحقا فى بلده جاز له حملها إلى بلد آخر و لا -ضمان عليه على حال و إنما قلنا: إن تفرقتها فى بلده أولى لقول النبى صلى الله عليه و آله لمعاذ: أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد فى فقرائهم. فثبت أنه للحاضرين فإذا ثبت هذا فكان الرجل يبلد و المال فى ذلك البلد فعليه أن يفرقه فى ذلك البلد، و لا يجوز له نقلها إلا على ما قلناه. فإن كان هو فى موضع و ماله فى موضع آخر و كان ماله زراعا أو ثمارا أخرج صدقته فى موضع ماله، و إن كان غير ذلك من الأموال التى يعتبر فيها الحول فإنه يخرج زكاته فى الموضع الذى يحول عليه الحول.

و أما زكاة الفطرة فإنه إن كان هو و ماله فى بلد واحد أخرج زكاة الفطرة منه، و إن كان هو فى بلد و ماله فى بلد آخر أخرج الفطرة فى البلد الذى فيه صاحب المال لأنها

ص: ٢٤٥

يتعلق بالبدن لا بالمال، وقد قيل: إنه يخرج في البلد الذي فيه المال والأول أصح ولا فرق بين أن ينقلها إلى موضع قريب أو موضع بعيد. فإنه لا يجوز نقلها عن البلد مع وجود المستحق إلا بشرط الضمان، ومع عدم المستحق يجوز بالإطلاق غير أنه متى وصل إلى مستحقه في البلد الذي حمل إليه فإنه يسقط به الفرض عنه.

و إذا أراد أن يفرق الزكاة بنفسه فرقها في الأصناف السبعة إن كانوا موجودين و إن لم يكونوا موجودين وضعها فيمن يوجد منهم، والأفضل أن يجعل لكل جنس منهم سهما من الزكاة. فإن لم يفعل و وضعها في جنس أو جنسين كان جائزا، وإن فرق في الجنس على جماعه كان أفضل، و إن أعطاهما لواحد فقد برئت ذمته.

و أما العامل فليس له شيء هبنا فإذا دفعها إلى الساعي فقد سقط عنه الفرض فإذا حصلت في يد الساعي و كان مأذونا له في التفرقة فإنه يأخذ سهمه. ثم يصرف الباقي على حسب ما يراه، و إن لم يكن قد أذن له في التفرقة دفعها إلى الإمام، و إذا عدم صنف من الأصناف فلا يخلو من أن يعدموا في سائر البلاد أو في بلد المال وحده فإن عدموا في سائر البلدان كالمؤلفه قلوبهم و المكاتبين فإن سهمهم ينتقل إلى باقى الأصناف فيقسم فيهم لأنهم أقرب، و إن عدموا في بلد المال، و كانوا موجودين في بلد آخر فرق فيمن بقى من الأصناف في بلد المال و لا يحمل إلى غيره إلا بشرط الضمان.

سبب استحقاق الزكاة على ضربين: سبب مستقر و سبب مراعى. فالمستقر الفقر و المسكنه و غير ذلك. فإن الفقراء و المساكين يأخذون الصدقة أخذًا مستقرا و لا يراعى ما يفرقونه [يصرفونه خ ل] فيه سواء فرقوها في حاجتهم أو لم يفرقوها لا اعتراض عليهم و المراعى مثل الغارمين و المكاتبين فإنه يراعى حالهم فإن صرفوها في قضاء الدين و مال الكتابه و إلا استرجعت عنهم.

الفقراء إذا أطلق دخل فيه المسكين، و كذلك لفظه المسكين إذا أطلق دخل فيه الفقر لأنهما متقاربان في المعنى فأما إذا جمع بينهما كآيه الصدقة و غيرها ففيه خلاف بين العلماء فقال قوم و هو الصحيح: إن الفقير هو الذى لا شيء له و لا معه، و المسكين هو الذى له بلغه من العيش لا يكفيه، و فيهم من قال: بالعكس من ذلك، و الأول

أولى لقوله تعالى «أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ» و هي تساوى جملة.

تحرم الصدقة على من يقدر على التكسب الذى يقوم بأوده و أود عياله.

إذا جاء رجل إلى الإمام أو الساعى، و ذكر أنه لا مال له و لا كسب و سأله أن يعطيه شيئاً من الزكاة فإن عرف الإمام صدقه أعطاه و إن عرف كذبه لم يعطه، و إن جهل حاله نظر فإن كان جلداً فى الظاهر أعطاه، و قيل: إنه يحلف لأنه يدعى أمراً يخالف الظاهر و قيل: إنه لا يحلف و هو الأقوى.

و أما إذا كان ضعيفاً فى الظاهر فإنه يعطيه من الصدقة و لا يحلفه لأن الظاهر موافق لما يدعيه. فإن ادعى هذا السائل أنه يحتاج إلى الصدقة لأجل عياله فهل يقبل قوله قيل فيه قولان:

أحدهما: يقبل قوله بلا بينه.

و الثانى: لا يقبل إلا بينه لأنه لا يتعذر و هذا هو الأحوط. هذا فيمن لا يعرف له أصل مال فإذا عرف له أصل مال فادعى أنه محتاج لا يقبل قوله إلا بينه لأن الأصل بقاء الملك [المال خ ل] و هكذا الحكم فى العبد إذا ادعى أن سيده أعتقه أو كاتبه فإنه يستحق الصدقة فإنه لا يقبل ذلك إلا بينه لأن الأصل بقاء الرق.

و يعتبر مع الفقر و المسكنه الإيمان و العدالة. فإن لم يكن مؤمناً أو كان فاسقاً فإنه لا يستحق الزكاة.

و المخالف إذا أخرج زكوته. ثم استبصر كان عليه إعادة الزكاة لأنه أعطاها لغير مستحقها، و يجوز أن يعطى أطفال المؤمنين الزكاة، و لا يجوز أن يعطى الزكاة أطفال المشركين.

يجوز أن يعطى الزكاة لمن كان فقيراً و يستحى من أخذه على وجه الصلوة، و إن لم يعلم أنه من الزكاة المفروضة.

و من أعطى زكاة ليفرقها و كان محتاجاً جاز له أن يأخذ مثل ما يعطى غيره فإن عين له على أقوام لم يجز له أن يأخذ منها شيئاً.

و العامل هو الذى يجبى الصدقة فإذا جباها استحق سهما منها و لا يستحق فيما

يأخذه الإمام بنفسه أو فرقه رب المال بنفسه لأنه لم يعمل.

و إذا أراد الإمام أن يولى رجلا- على الصدقات احتاج أن يجمع ست شرائط البلوغ و العقل و الحريه و الإسلام و الأمانه و الفقه. فإن أخل بشيء منها لم يجوز أن يولى فإذا قبض الإمام الصدقات بنفسه لم يجوز له أن يأخذ منها شيئا بلا خلاف عندنا لأن الصدقة محرمة عندنا عليه و عند الفقهاء لأن له رزقا من بيت المال على توليه أمر المسلمين فلا يجوز أن يأخذ شيئا آخر، و كذلك خليفه الإمام على إقليم أو بلد إذا كان عمل على الصدقات و جباها فلا يستحق عوضا على ذلك لكن إن تطوع به جاز لأنه قائم مقام الإمام، و إذا ولى الإمام رجلا- للعماله فإنه يستحق العوض ثم لا يخلو حاله من ثلاثة أقسام: إما أن يكون من ذوى القربى أو من مواليتهم أو لا من مواليتهم. فإن كان من أهل ذوى القربى فإنه لا يجوز أن يتولى العماله لأنه لا يجوز له أن يأخذ الصدقة. و قال قوم: يجوز ذلك لأنه يأخذ على وجه العوض و الأجره فهو كسائر الإجازات، و الأول أولى لأن الفضل بن العباس و المطلب بن ربيعه سئلا النبى صلى الله عليه و آله أن يوليها العماله فقال لهما: الصدقة إنما هى أوساخ الناس، و أنها لا تحل لمحمد و آل محمد، هذا إذا كانوا متمكنين من الأخماس، و أما إذا لم يكونوا كذلك فإنه يجوز لهم أن يتولوا الصدقات، و يجوز لهم أيضا أخذ الزكاة عند الحاجة.

فأما موالى ذوى القربى فإنه يجوز لهم أن يولوا العماله، و يجوز لهم أن يأخذوا منها بلا عماله. فأما سائر الناس غير ذى القربى و مواليتهم فإنه يجوز أن يكونوا عمالا و يأخذوا من الصدقة لعموم الأخبار و الآيه.

فإذا ثبت هذا فالإمام فى العامل بالخيار إن شاء استأجره مده معلومه، و إن شاء عقد معه عقد جعله، و إذا و فى العمل دفع إليه العوض الذى شرط له. فإذا عمل العامل العمل و استقر له العوض نظر فى السهم من الصدقة فإن كان بقدر الأجره دفع إليه، و إن كان أكثر دفع إليه قدر أجرته و صرف الباقي إلى أهل السهمان، و إن كان أقل تمت له أجرته من سهمان الصدقات لعموم الآيه. و قيل: إنه من سهم المصالح.

فإن قبض الساعى الصدقات و تلفت فى يده فإنها تتلف من حق المساكين لأنه

أمينهم و قبضه عنهم، و الْمُؤَلَّفَهُ قُلُوبُهُمْ عندنا هم الكفار الذين يستمالون بشيء من مال الصدقات إلى الإسلام، و يتألفون ليستعان بهم على قتال أهل الشرك، و لا يعرف أصحابنا مؤلفه أهل الإسلام، و للمؤلفه سهم من الصدقات كان ثابتا في عهد النبي صلى الله عليه و آله و كل من قام مقامه عليه جاز له أن يتألفهم لمثل ذلك، و يعطيهم السهم الذي سماه الله تعالى لهم، و لا يجوز لغير الإمام القائم مقام النبي صلى الله عليه و آله ذلك، و سهمهم مع سهم العامل ساقط اليوم.

و قال الشافعي: الْمُؤَلَّفَهُ قُلُوبُهُمْ ضربان، مسلمون و مشركون. فالمشركون ضربان أحدهما: قوم لهم شرف و طاعه في الناس و حسن نيه في الإسلام يعطون استماله لقلوبهم و ترغيبا لهم في الإسلام مثل صفوان بن أمية و غيره. و الثاني: قوم من المشركين لهم قوه و شوكة و طاعه إذا أعطاهم الإمام كفوا شرهم عن المسلمين، و إذا لم يعطوا تألبوا عليه و قاتلوه فهؤلاء كان النبي صلى الله عليه و آله يعطيهم استكفافا لشرهم، و بعد النبي صلى الله عليه و آله هل لمن قام مقامه أن يعطيهم ذلك؟ فيه قولان، و من أين يعطهم من سهم المصالح أو من سهم الصدقات فيه قولان.

و أما مؤلفه الإسلام فعلى أربعة أضرب:

أحدها: قوم لهم شرف و سداد لهم نظراء إذا أعطوا هؤلاء نظر إليهم نظراؤهم فرغبوا في الإسلام فهؤلاء أعطاهم النبي صلى الله عليه و آله مثل الزبير بن بدر و عدى بن حاتم و غيرهما.

و الضرب الثاني: قوم لهم شرف و طاعه أسلموا و في نياتهم ضعف أعطاهم النبي صلى الله عليه و آله ليقوى نياتهم مثل أبي سفيان بن حرب أعطاه النبي صلى الله عليه و آله مائة من الإبل و أعطى صفوان مائة، و أعطى الأقرع بن حابس مائة، و أعطى عتبة ابن الحصين مائة، و أعطى العباس بن مرداس أقل من مائة فاستعتب فتمم المائة، و لمن قام مقام النبي صلى الله عليه و آله أن يعطى هذين فيه قولان، و من أين يعطيه فيه قولان.

الضرب الثالث: هم قوم من الأعراب في طرف من بلاد الإسلام و بإزائهم قوم من المشركين إن أعطاهم قاتلوا عن المسلمين، و إن لم يعطوا لم يقاتلوا، و احتاج الإمام

إلى مثونه في تجهيز الجيوش إليهم فهؤلاء يعطون و يتألفون ليقاتلوا المشركين و يدفعوهم.

و الضرب الرابع: قوم من الأعراب في طرف من بلد الإسلام بإزائهم قوم من أهل الصدقات إن أعطاهم الإمام جوا الصدقات و حملوها إلى الإمام، و إن لم يعطهم لم يجبوها و احتاج الإمام في إنفاذ من يجبها إلى مثونه كثيره فيجوز أن يعطيهم لأن فيه مصلحة. و من أين يعطيهم أعنى هذين الفريقين فيه أربعة أقوال:

أحدها: من سهم المصالح.

الثاني: من سهم المؤلفه من الصدقات.

الثالث: يعطون من سهم سبيل الله لأنه في معنى الجهاد.

الرابع: يعطون من سهم المؤلفه و من سهم سبيل الله، و هذا التفصيل لم يذكره أصحابنا غير أنه لا يمنع أن يقول: إن للإمام أن يتألف هؤلاء القوم و يعطيهم إن شاء من سهم المؤلفه، و إن شاء من سهم المصالح لأن هذا من فرائض الإمام و فعله حجه، و ليس يتعلق علينا في ذلك حكم اليوم فإن هذا قد سقط على ما بينا و فرضنا تجوز ذلك و الشك فيه و لا يقطع على أحد الأمرين.

و أما سهم الرقاب فإنه يدخل فيه المكاتبون بلا خلاف، و عندنا أنه يدخل فيه العبيد إذا كانوا في شدة فيشترون و يعتقون عن أهل الصدقات و يكون ولايتهم لأرباب الصدقات، و لم يجز ذلك أحد من الفقهاء، و روى أصحابنا أن من وجبت عليه عتق رقبة في كفاره و لا يقدر على ذلك جاز أن يعتق منه، و الأحوط عندى أن يعطى ثمن الرقبة لكونه فقيرا فيشتري هو و يعتق عن نفسه.

و أما المكاتب فإنما يعطى من الصدقه إذا لم يكن معه ما يعطى ما عليه من مال الكتابه و متى كان معه ما يؤدي به مال الكتابه فإنه لا يعطى شيئا هذا إذا دخل [حل خ ل] عليه نجم و ليس معه ما يعطيه أو ما يكفيه لنجمه، و إن لم يكن معه شيء غير أنه لم يحل عليه نجم فإنه يجوز أيضا أن يعطى لعموم الآيه، و متى أعطى المكاتب و صرفه فيما عليه مضى من مال الكتابه فإنه قد وقع موقعه، و إن صرفه في غير ذلك استرجع فيه عند الفقهاء، و يقوى عندى أنه لا يسترجع لأنه لا دليل عليه و سواء في ذلك عجز نفسه

أو تطوع إنسان أو أبرأه مالكة من مال الكتابه.

و أما الغارمون فصنفان:صنف استدانوا فى مصلحتهم و معروف فى غير معصيه ثم عجزوا عن أدائه فهؤلاء يعطون من سهم الغارمين بلا خلاف،وقد ألحق بهذا قوم أدانوا مالا فى دم بأن وجد قتيل لا يدرى من قتله و كاد أن تقع بسببه فتنة فتحمل رجل ديته لأهل القتيل فهؤلاء أيضا يعطون أغنياء كانوا أو فقراء لقوله عليه السلام:لا تحل الصدقه لغنى إلا لخمس:غاز فى سبيل الله أو عامل عليها أو غارم،و ألحق به أيضا قوم تحملوا فى ضمان مال بأن يتلف مال الرجل،و لا يدرى من أين أتلفه و كاد أن يقع بسببه فتنة فتحمل رجل قيمته و أطفئ الفتنة.

و الغارمون فى مصلحه أنفسهم فعلى ثلاثة أضرب:

ضرب:أنفقوا المال فى الطاعه و الحج و الصدقه و نحو ذلك.

و ضرب:أنفقوا فى المباحات من المأكول و الملبوس فهذان يدفع إليهما مع الفقر لأنهم محتاجون و لا يدفع إليهم مع الغنا.

و الضرب الثالث:من أتلف ماله فى المعاصى كالزنا و شرب الخمر و اللواط.

فإن كان غنيا لم يعط شيئا،و إن كان فقيرا نظر فإن كان مقيما على المعصيه لم يعطه لأنه إعانه على المعصيه،و إن تاب فإنه يجوز أن يعطى من سهم الفقراء،و لا يعطى من سهم الغارمين.

و كل من قلنا:إنه يعطى من الصدقات من مكاتب و غارم و غيرهما.فإنما يعطى إذا كان مسلما مؤمنا عدلا فأما إذا كان كافرا فإنه لا يعطى،و كذلك حكم المخالف و الفاسق.

إذا أعطى الغارم فإنما يعطى بقدر ما عليه من الدين لا يزداد عليه لقوله عليه السلام:

أو رجل حمل حماله فحلت له المسئله حتى يؤديها ثم يمسكه،و إذا أعطى فقضى به دينه فقد وقعت موقعه،و إن لم يقضه بأن أبرء منه أو تطوع غيره بالقضاء عنه فإنه يسترجع معه كالمكاتب،و الذى يقوى فى نفسى أنه لا يسترجع لأنه لا دليل عليه،و أما إذا قضاه من ماله أو قضى عنه غيره فلا يجوز أن يأخذ عوضه من مال الصدقه.

و أما سبيل الله فإنه يدخل فيه الغزاه في سبيل الله المطوعه الذين ليسوا بمرابطين لأن المرابطين، و أصحاب الديوان لهم سهم من الغنائم و الفىء دون الصدقات، و لو حمل على الكل لعموم الآيه كان قويا.

و يدخل في سبيل الله معونه الحاج و قضاء الديون عن الحى و الميت و جميع سبيل الخير و المصالح، و سواء كان الميت الذى يقضى عنه إذا لم يخلف شيئا كان ممن يجب عليه نفقته فى حياته أو لم يكن، و يدخل فيه معونه الزوار و الحجيج و عماره المساجد و المشاهد و إصلاح القناطر و غير ذلك من المصالح، و الغزاه يأخذون الصدقه مع الغنى و الفقر، و يدفع إليهم قدر كفايتهم لذهابهم و مجيئهم على قدر كفاياتهم من كونهم رجاله و فرسانا، و من له صاحب و من ليس له كذلك، و على قدر السفر إن كان طويلا أو قصيرا.

و متى أعطى الغازى ذلك و خرج و غزا وقعت الصدقه موقعها، و إن بدا له فلم يخرج أو رجع من الطريق استرجع منه.

و أما ابن السبيل فعلى ضربين:

أحدهما: المنشئ للسفر من بلده.

الثانى: المجتاز بغير بلده، و كلاهما يستحق الصدقه عند أبى حنيفة و الشافعى، و لا يستحقها إلا المجتاز عند مالك، و هو الأصح لأنهم عليهم السلام فسروه فقالوا: هو المنقطع به، و إن كان فى بلده ذا يسار فدل على أنه المجتاز، و قد روى أن الضيف داخل فيه، و المنشئ للسفر من بلده إن كان فقيرا جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل.

و السفر على أربعة أضرب: واجب و ندب و مباح و معصيه. فالواجب كالحج و العمره الواجبتين. و الندب كالحج المتطوع و العمره كذلك، و الزيارات، و غير ذلك من بر الوالدين و صلة الأرحام فهذين السفرين يستحق الصدقه بلا خلاف، و المباح يجرى هذا المجرى على السواء. و فى الناس من منع ذلك.

و أما السفر إذا كان معصيه لقطع طريق أو قتل مؤمن أو سعايه، و ما أشبه ذلك فإنه

لا يستباح به الصدقه و لا يستحقها بلا خلاف.

فإذا ثبت هذا فابن السبيل متى كان منشأ من بلده و لم يكن له مال أعطى من سهم الفقراء، و عندنا و عندهم من سهم ابن السبيل، و إن كان له مال لا يدفع إليه لأنه غير محتاج بلا خلاف، و إن كان مجتازا بغير بلده و ليس معه شيء دفع إليه، و إن كان غنيا في بلده لأنه محتاج في موضعه فإذا دفع إليه فإنه يدفع بقدر كفايته لذهابه و رجوعه.

ثم ينظر فإن صرف ذلك في سفره وقع موقعه، و إن بدا له من السفر و أقام استرجع منه و إن دفع إليه قدر كفايته فضيق على نفسه حتى فضل له فضل، و وصل إلى بلده استرجع منه لأنه غنى في بلده.

و الغازى إذا ضيق على نفسه و فضل معه فضل إذا فرغ من غزوه لا يسترجع منه لأنه يعطى مع الغنى و الفقر.

و أهل الأصناف على ثلاثه أقسام: أحدها: من يقبل قوله: فى استحقاق الصدقه من غير بينه، و من لا يقبل إلا بينه، و نحن نذكر ذلك على ترتيب الأصناف فالفقراء و المساكين إذا ادعى إنسان أنه منهم، و طلب أن يعطى من الصدقه. فإن لم يكن عرف له مال فالقول قوله و يعطى من غير بينه و لا - استخلاف لأن الأصل عدم المال و إن عرف له مال و ادعى ذهابه و تلفه لم يقبل قوله إلا بينه لأن الأصل بقاء المال.

و أما العامل فإن خرج و عمل استحق، و إن لم يعمل فلا شيء له، و كذلك فى الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ لأن كفرهم [أمرهم خ ل] ظاهر.

و أما الرقاب و المكاتبون فيهم ثلاث مسائل:

أحدها: أن يدعى عبد أن سيده كاتبه و أنكر سيده فالقول قول السيد، و لا يقبل قول العبد، و لا يعطى من الصدقه لأن الأصل عدم الكتابه.

و إن أقام بينه على الكتابه فإنه يعطى من الصدقه، لأنه ثبت كونه مكاتباً.

و إن ادعى الكتابه و صدقه السيد يقبل قولهما و أعطى لأن تصديق السيد مقبول لأنه إقرار فى حقه. و قيل: إنه لا يقبل لانه يجوز أن يكون تواطئاً على ذلك ليأخذوا من الصدقه، و الأول أولى فيمن عرف أن له عبداً، و الثانى أحوط فيمن

لا يعرف ذلك من حاله.

و أما الغارمون فعلى ضربين: غارمون لمصلحه ذات البين. فأمره ظاهر لأنه يتحمل حماله ظاهره معروفه. فإذا فعل ذلك أعطى من الصدقات، و أما الغارم لمصلحه نفسه فإن أقام البيئه بأن عليه دينا أعطى من الصدقه لأنه بدت غرمه، و إن ادعى الدين و صدقه صاحبه عليه فالقول فيه كالقول في المكاتب سواء.

و أما سبيل الله الذين هم الغزاه فأمره أيضا ظاهر لأن الذي ينفذ الغزاه هو الإمام أو خليفته فإذا بعثهم أعطاهم.

و ابن السبيل فأمره ظاهر أيضا سواء كانوا أنشؤوا السفر أو كانوا مجتازين، و يقبل قولهم لأن الأصل عدم المال، و إن قال المجتاز: كان لى مال هاهنا فتلف لم يقبل قوله منه إلا بينه، و إن قال: لا مال لى أصلا أو قال: لى مال فى بلدى و ليس لى هاهنا قبل قوله.

الفصل الثاني: في أحكامهم

و هو من يدفع إليه دفعا مراعى و من يدفع إليه مقطوعا. فالفقراء و المساكين و العاملون و المؤلفه فهؤلاء يعطون عطاء مقطوعا لا يراعى ما يفعلون بالصدقه.

و أما الرقاب و الغارمون و فى سبيل الله و ابن السبيل فإنهم يعطون عطاء مراعى فإن صرف المكاتب ما أخذه فى دينه و الغارم فى غرمه، و الغازى فى جهاده، و ابن السبيل فى سفره، و إلا- استرجع لقوله تعالى «و فى الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فى سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ» (١) فجعلهم ظرفا للزكاه و لم يجعلهم مستحقين كما جعل الأصناف الأربعة المتقدمه فإنه أضاف إليهم بلام الملك. فإذا ثبت ذلك فإنه يراعى.

و المكاتب إذا أخذ الصدقه و دفعها فى مال الكتابه و عتق فلا كلام، و إن أبرأه سيده من مال الكتابه أو تطوع به إنسان بالأداء أو عجز نفسه فاسترقه السيد استرجعت منه، و إن أخذها فقضا بعض ما عليه من الدين و بقى البعض فعجزه السيد فيه و جهان، و الأقوى عندى أنه لا يسترجع منه لأنه لا دليل عليه.

ص: ٢٥٤

و أما الغارم فإن قضى بها دينه أجزاءه، و إن تطوع عنه إنسان بقضائه أو أبرأه صاحب الدين استرجعت منه.

و أما الغازى فإن صرفها فى جهه الغزو أجزاءه، و إن بدا له و لم يخرج استرجعت منه.

و ابن السبيل إن صرفت ماله فى سفره أجزاءه، و إن ترك السفر استرجعت منه.

الفصل الثالث: في بيان من يأخذ الصدقة مع الغنى و الفقر، و من لا يأخذها إلا مع الفقر

فالفقراء، و المساكين و الرقاب، و الغارمون لمصلحه نفوسهم، و ابن السبيل المنشئ للسفر من بلد لا يأخذون هؤلاء كلهم إلا مع الفقر و الحاجه و لا يأخذونها مع الغناء، و العاملون و المؤلفه و الغزاه و الغارمون لمصلحه ذات البين، و ابن السبيل المجتاز بغير بلده يأخذون الصدقة مع الغنى و الفقر. فالأصناف الخمسه الذين لا يأخذون إلا مع الفقر لا خلاف فيه بين أهل العلم، و أما الأصناف الذين يأخذون مع الغنى و الفقر فيه خلاف.

و إذا ولى الإمام رجلا- عماله الصدقات، و بعث فيها فينبغى أن يعرف عدد أهل الصدقات و أسمائهم و أنسابهم و حلالهم، و قدر حاجتهم حتى إذا أعطى واحدا منهم أثبت اسمه و نسبه و حليته حتى لا يعود فيأخذ دفعه اخرى و يعرف قدر حاجتهم حتى يقسم الصدقه بينهم على ذلك. ثم يتبدء فيفرغ أولا- من جبايتها. فإذا تكاملت تشاغل بتفرقتها عقيب حصولها، و لا- تؤخر فرما استضر بتأخرها، و ربما تلفت الصدقه فيلزمه غرامتها فإذا عرف ذلك و حصلت الصدقات فإن كانت الأصناف كلهم موجودين. فالأفضل أن يفرقها على ثمانية أصناف كما قال الله تعالى، و إن سوى بينهم جاز، و إن فضل صنفا على صنف كان أيضا جائزا، و إن فقد منهم صنفا قسمها على سبعة، و إن فقد صنفين قسمها على ستة و لو أنه قسم ذلك فى صنف من أرباب الصدقه على حسب ما يراه من المصلحه كان جائزا، و تفضيل بعضهم على بعض أيضا جائز، و إن كان الأفضل ما قلناه و ينبغى أن يبدأ أولا فيخرج منه سهم العامل لأنه يأخذ عوض عمله فإن كان قدر

الصدقة وفق أجرته دفع إليه، و إن كان أكثر صرف الفضل إلى باقى الأصناف، و إن كان أقل تممه الإمام من المصالح، و إن احتيج إلى كيال أو وزان فى قبض الصدقة فعلى من تجب؟ قيل فيه وجهان:

أحدهما: على أرباب الأموال لأن عليهم أيضا الزكاة كأجره الكيال و الوزان فى البيع على البائع.

و الآخر أنه على أرباب الصدقات لأن الله تعالى أوجب عليهم قدرا معلوما من الزكاة فلو قلنا: إن أجره تجب عليهم لزدنا على قدر الواجب، و الأول أشبه.

و إن تولى الإمام تفرقتها أعطى العامل أجرته و صرف الباقي فى باقى الأصناف على قدر حاجاتهم و كفاياتهم فإن كانوا فقراء فعلى قدر كفايتهم، و إن كانوا غارمين فعلى قدر ديونهم، و إن كانوا غزاه فعلى قدر حاجتهم لغزوهم. فإذا فرق فى صنف قدر حاجتهم و كفايتهم و فضل فرق فى الباقين، و إن فضل عن الجميع بقدر حاجتهم و كفايتهم صرفه إلى مستحقى أقرب البلاد إليه. ثم لا يزال كذلك حتى يستوفى تفرقه مال الصدقة و إن نقص عن قدر كفاياتهم فرقا على حسب ما يراه و يتم سهام الباقين من سهام المصالح أو من بيت مال الصدقة، و الغنى الذى يحرم معه أخذ الصدقة أن يكون قادرا على كفايته و كفايه من يلزم كفايته على الدوام. فإن كان مكتفيا بصنعه و كانت صنعته ترد عليه كفايته و كفايه من تلزمه و نفقته حرمت عليه، و إن كانت لا ترد عليه حل له ذلك و هكذا حكم العقار، و إن كان من أهل الصنائع احتاج أن يكون معه بضاعه ترد عليه قدر كفايته فإن نقصت عن ذلك حلت له الصدقة، و يختلف ذلك على حسب اختلاف حاله حتى إن كان الرجل بزازا أو جوهريا يحتاج إلى بضاعه قدرها ألف دينار أو ألفى دينار فنقص عن ذلك قليلا حل له أخذ الصدقة هذا عند الشافعى، و الذى رواه أصحابنا أنه تحل لصاحب السبع مائه و تحرم على صاحب الخمسين (١) و ذلك على قدر حاجته

ص: ٢٥٦

١- (١) المرويه فى الوسائل. الطبعة الحديثه ج ٤ ص ١٦٠ الرقم ٦ [عن علل الشرائع ص ١٣٠] عن محمد بن مسلم أو غيره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: تحل الزكاة لمن له سبعمائة درهم إذا لم يكن له حرفه و يخرج زكاتها و يشتري منها بالبعض قوتا لعياله و يعطى البقيه أصحابه، و لا تحل الزكاة لمن له خمسون درهما و له حرفه يقوت بها عياله.

إلى ما يتعيش به، و لم يرووا أكثر من ذلك، و في أصحابنا من قال: إن ملكك نصابا تجب عليه فيه الزكاة كان غنيا و تحرم عليه الصدقة، و ذلك قول أبي حنيفة.

و أما العامل فالإمام مخير بين أن يستأجره إجاره صحيحه بأجره معلومه، و إن شاء بعثه بعثه مطلقه و يستحق أجره مثل عمله، و إن استأجره لم يجز أن يزيد على أجره مثله، و إن بعثه مطلقا فعمله استحق أجره مثله، و يختلف ذلك باختلاف عمله في طول المسافة و قصرها و كثرة العمل و قلته، و على حسب أمانته و معرفته في الظاهر و الباطن و يعطى الحاسب و الوزان و الكاتب من سهم العاملين. و الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ فقد مضى القول فيهم.

و المكاتب فإن كان معه ما يفى بمال الكتابه لم يعطه شيئا لأنه غير محتاج، و إن لم يكن معه شيء أعطى قدر ما يؤديه من المال الذي عليه، و إن كان معه بعض ما عليه أعطى تمام ما عليه، و إن دفع إلى سيده كان جائزا.

و يعطى الغازى الحمولة و السلاح و النفقه و الكسوه، و إن كان القتال بباب البلد أو موضع قريب، و لا يحتاج الغازى إلى حمولة لكن يحتاج إلى سلاح و نفقه أعطى ذلك، و إن كان فارسا و دفع إليه السلاح و الفرس و نفقه فرسه، و إن كان القتال في موضع بعيد أعطى ما يركبه، و يحمل عليه آلته، و يدفع إليه قدر كفايه نفقته لذهابه و رجوعه.

ابن السبيل ينظر فيه فإن كان ينشئ السفر من بلده و يقصد موضعا بعيدا أعطى قدر كفايته لسعره في ذهابه و رجوعه و أعطى ما يشتري به المركوب، و إن كان يقصد موضعا قريبا أعطى النفقه و لم يعطه المركوب إلا أن يكون شيخا أو ضعيفا لا يقدر على المشى.

و أما المجتاز بغير بلده فإن كان يقصد الرجوع إلى بلده أعطى ما يبلغه إليه، و إن كان يقصد الذهاب إلى موضع و الرجوع منه إلى بلده أعطى ما يكفيه لذهابه و رجوعه فإن دخل بلدا في طريقه فإن أقام به يوما أو يومين إلى عشره أعطى نفقته، و إن أقام أكثر من ذلك لم يعط لأنه يخرج من حكم المسافرين، و إذا لم يوجد إلا صنف واحد جاز أن يفرق فيهم على ما بيناه.

إذا أخرج الرجل زكوته بنفسه إما زكاه الظاهره أو الباطنه فلا- يخلو من أن يكون من أهل الأمصار أو البوادي فإن كان من أهل الأمصار ينبغي أن يفرقها فيمن قدمناه ببلد المال، و يجوز أن يخص بها قوما دون قوم و يجوز التفضيل و التسويه على ما بيناه، فإن عمت الأصناف و إلا- فرق فيمن يبلغهم [يسعهم خ ل] الكفاياتهم و إن لم يسع جاز تفرقتها في بعضهم لأنه ربما كان في تفرقتها في جميعهم مشقه. فإن كان له أقارب فتفرقها فيهم أولى من الأجانب فإن عدل إلى الأجانب جاز. فإن كان له أقارب بغير بلد المال لم يجز نقلها إليهم إلا بشرط الضمان على ما بيناه. فإن كان من أهل البادية فهم بمنزله أهل المصر سواء، و إن كانوا يطعنون من موضع إلى موضع و ينتجعون الماء و الكلاء فإن لم يكن لهم حلل مجتمعه و كانوا متفرقين فإن كان منهم على مسافه لا يقصر إليها الصلاه من موضع المال فهو من أهلها، و من كان على أكثر من ذلك فليس من أهلها، و إن كان لأهل البادية حلل مجتمعه كل حله متميزه عن الأخرى فكل حله منها لها حكم نفسها مثل بلد بجنب بلد.

من يجبر على نفقته لا- يجوز أن يعطيه الصدقه الواجبه و من لا- يجبر عليها جاز أن يعطيه، و من يجبر على نفقته، و من كان من عمود الولاده من الآباء و الأمهات و إن علوا، و الأولاد و أولاد الأولاد و إن نزلوا سواء كانوا أولاد بنين أو أولاد بنات.

و من خرج عن عمود الولاده من الإخوه و الأخوات و أولادهم و الأعمام و العمات و أولادهم فلا- نفقه لهم، و يجوز دفع الصدقه إليهم.

و كل من لا تجب نفقته إذا كان فقيرا جاز دفع الصدقه إليه و هو أفضل من الأبعد على ما بيناه.

و من تجب نفقته لا يجوز دفعها إليه، و إن كان من الفقراء و المساكين فإن كان أراد أن يدفع إليهم من غير سهم الفقراء جاز أن يدفع إليهم من سهم العاملين و المؤلفه و الغارمين و الغزاه و من سهم الرقاب و ابن السبيل يجوز أن يدفع إليه قدر حاجته للحموله.

فأما قدر النفقه فلا يجوز فإنه يجب عليه نفقته، و إذا كانت له زوجة فلا يخلو

أن تكون مقيمه أو مسافره. فإن كانت مقيمه فلا يجوز له أن يعطيها الزكاه الواجبه بسهم الفقراء و المسكنه لأنها كانت طالقه رجعيه فنفتها واجبه عليه فهي مستغنيه بذلك و إن كانت بائنه ناشرا يمكنها أن تعود إلى طاعته و تأخذ النفقه منه فهي مستغنيه أيضا و أما إن كانت مسافره فإن كانت مع الزوج فنفتها عليه لأنها في قبضه و نفقتها عليه.

و أما الحموله فإن كانت سافرت باذنه فحمولتها واجبه عليه، و لا- يجوز أن يعطيها شيئا من الصدقه لأجلها فإن سافرت بغير إذنه فحمولتها غير واجبه لكن لا يجوز أن يعطيها الحموله من الصدقه لأنها عاصيه بسفرها فلا تستحق شيئا من الصدقه، و أما إذا سافرت وحدها فإن خرجت بإذنه فعليه نفقتها. فلا- يجوز أن يعطيها الزكاه، و أما الحموله فلا يجب عليه بحال فيجوز أن يعطيها من سهم ابن السبيل.

و إن خرجت بغير إذنه فلا- نفقه لها عليه و لا- حموله، و لا- يجوز أن يعطيها الحموله لأنها عاصيه بخروجها، و أما النفقه فإنه يجوز أن يعطيها، و إن لم تكن واجبه عليه، و العصيان لا- يمنع من النفقه. فأما إذا أراد أن يعطيها من غير سهم الفقراء فلا يتصور أن يكون عامله لأن المرأة لا تكون عامله، و لا مؤلفه، و لا غازيه، و يتصور مكانه فيجوز أن يعطيها من سهم الرقاب لأنه لا يلزمه أن يفك عنها الدين، و كذلك إن كانت غارمه جاز أن يعطيها ما تقضى دينها، و إن كانت من أبناء السبيل فقد ذكرنا حكمها.

و إذا كانت المرأة غنيه و زوجها فقيرا جاز أن تدفع إليه زكوتها بسهم الفقراء.

الصدقه المفروضه محرمه على النبي صلى الله عليه و آله و آله و هم ولد هاشم، و لا- تحرم على من لم يلد هاشم من المطلبين و غيرهم، و لا- يوجد هاشمي إلا- من ولد أبي طالب العلويين و العقيليين و الجعفرين و من ولد العباس بن عبد المطلب، و من أولاد الحرث بن عبد المطلب، و يوجد من أولاد أبي لهب أيضا. فأما صدقه التطوع فإنها تحرم عليهم و لا تحرم الصدقه الواجبه من بعضهم على بعض، و إنما تحرم صدقه غيرهم عليهم.

فأما الصدقه على مواليتهم فلا تحرم على حال هذا في حال تمكنهم من الأحماس فأما إذا منعوا من الخمس فإنه يحل لهم زكاه الأموال الواجبه، و إذا اجتمع لشخص

واحد سببان يستحق بكل واحد منهما الصدقة مثل أن يكون فقيرا غارما أو فقيرا غازيا أو غارما جاز أن يعطى بسببين، و يجوز أن يعطى لسبب واحد.

و لا مانع يمنع إذا كان الرجل من أهل الفىء المرابطين فى الثغور فأراد أن يصير من أهل الصدقات يغزو إذا نشط و يأخذ سهما منها كان له ذلك، و إن كان من أهل الصدقات فأراد أن يصير من أهل الفىء كان له ذلك أيضا إذا اجتمع أهل السهمان فإن كانت الصدقة مما تنقسم، و تتجزى كالدرهم و الدنانير و الغلات أوصل إلى كل واحد منهم قدر ما يراه الإمام أو رب المال أو الساعى.

و لا يعطى فقيرا أقل مما يجب فى نصاب و هو أول ما يجب فى نصاب الدنانير نصف دينار و بعد ذلك عشر دنانير، و من الدراهم ما يجب فى مائتى درهم خمسة دراهم و بعد ذلك ما يجب فى كل أربعين، و يجوز الزيادة على ذلك.

و زكاة الدنانير و الدراهم يختص بها أهل الفقر و المسكنه الذين يتبدلون و يستلون.

و صدقه المواشى يختص بها أهل العفاف و المتجملين الذين لا يتبدلون و لا يستلون و يجوز أن يشرك بين جماعه فى صدقه المواشى، و إن أعطى ما يجب فى نصاب كان أيضا جائزا، و إذا أعطى جماعه شيئا من المواشى فإن شاءوا ذبحوا و اقتسموا اللحم، و إن شاءوا باعوه و اقتسموا الثمن، و إن أراد رب المال أن يعطيهم قيمه ما يجب عليه كان ذلك جائزا.

فأما الإمام و الساعى فلا يجوز أن يبيع ذلك، و يفرق ثمنه على أهل السهمان لأنه لا دليل عليه، و إن قلنا: له ذلك من حيث كان حاكما عليهم و ناظرا لهم كان قويا.

إذا دفع الإمام الصدقة الواجبه إلى من ظاهره الفقر. ثم بان أنه كان غنيا فى تلك الحال فلا ضمان عليه لأنه أمين، و ما تعدى و لا طريق له إلى الباطن، فإن كانت الصدقة باقيه استرجعت سواء كان الإمام شرط حال الدفع أنها صدقه واجبه أو لم يشرط و إن كانت تالفه رجع عليه بقيمتها. فإن كان موسرا أخذها و دفعها إلى مسكين آخر، و

إن لم يكن موسرا و كان قد مات فقد تلف المال من المساكين و لا ضمان على الإمام لأنه أمين.

و إذا تولى الرجل إخراج صدقته بنفسه فدفعها إلى من ظاهره الفقر. ثم بان أنه غنى فلا ضمان عليه أيضا لأنه لا دليل عليه فإن شرط حاله الدفع أنها صدقة واجبه استرجعها سواء كانت باقيه أو تلفه، فإن لم يقدر على استرجاعها فقد تلف من مال المساكين. وقيل: إنه تلف من ماله لأنه يمكنه إسقاط الفرض عن نفسه بدفعها إلى الإمام، و الأول أولى، و أما إن دفعها مطلقا أو لم يشترط أنها صدقة واجبه فليس له الاسترجاع لأن دفعه محتمل للجوب و التطوع فما لم يشترط لم يكن له الرجوع و إذا دفعها إلى من ظاهر الإسلام. ثم بان أنه كان كافرا أو إلى من ظاهره الحريه فبان أنه كان عبدا أو إلى من ظاهره العدالة. ثم بان أنه كان فاسقا أو بان أنه من ذوى القربى كان الحكم فيه مثل ما قلناه فى المسئلة الاولى.

و متى لم يأت السعادة أو يكون فى وقت لا يكون فيه إمام فعلى رب المال أن يتولى تفرقتها بنفسه، و لا يدفعها إلى سلطان الجور. فإن أخرج رب المال الزكاه ثم جاء الساعى و ادعى رب المال أنه أخرجها صدقة الساعى و ليس عليه يمين لا واجبه و لا مستحبه، و أهل السهمان لا يستحقون شيئا من مال الصدقة إلا بعد القسمه لأنه لا يتعين مستحقهم سواء كانوا كثيرين فى بلد كبير أو قليلين فى بلد صغير، و متى مات واحد منهم لم ينتقل حقه إلى ورثته لأنهم لم يتعينوا لأن لرب المال و الإمام أن يخص بها قوما دون قوم و يحمل إلى بلد آخر بشرط الضمان، و ينبغى لوالى الصدقة أن يسم كل ما أخذ منها من إبل الصدقة و بقرها و غنمها لما روى أنس أن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يسم إبل الصدقة و لأنها إذا و سمت تميزت من غيرها فى المرعى و المشرب، و ينبغى أن يسمها فى أقوى موضع و أصلبه و أعراه من الشعر لئلا يضر الوسم بالحيوان و يظهر السمه فالإبل و البقر توسم فى إفاذاها و الغنم فى أصول آذانها و يكون ميسم الإبل و البقر أكبر من ميسم الغنم لأنها أضعف، و يكتب فى الميسم إذا كان إبل الصدقة صدقه أو زكاه، و إن كان للجزيه جزيه أو شعار، و يكتب لله فإن فيه تبركا باسم الله تعالى.

فصل: في ذكر قسمه الأ خمس

قد ذكرنا في كتاب الزكاه ما يجب فيه الخمس، و ما لا يجب، و نحن نذكر الآن كيفية قسمته.

و الخمس إذا أخذه الإمام ينبغي أن يقسمه ستة أقسام: سهم لله و لرسوله و سهم لذي القربى. فهذه الثلاثة أقسام للإمام القائم مقام النبي صلى الله عليه و آله يصرفه فيما شاء من نفقته و نفقه عياله و ما يلزمه من تحمل الأثقال و مؤن غيره، و سهم ليتامى آل محمد و لمساكينهم و سهم لأبناء سيبلهم، و ليس لغيرهم من سائر الأصناف شيء على حال، و على الإمام أن يقسم هذه السهام بينهم على قدر كفايتهم و مؤونتهم في السنه على الاقتصاد، و لا- يخص فريقا منهم بذلك دون فريقهم بل يعطي جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفاياتهم و يسوى بين الذكر و الأنثى فإن فضل منه شيء كان له خاصة، و إن نقص كان عليه أن يتمم من حصه خاصة، و اليتامى و أبناء السبيل منهم يعطيهم مع الفقر و الغنى لأن الظاهر يتناولهم، و مستحقوا الخمس هم الذين قدمنا ذكرهم ممن يحرم عليهم الزكاه الواجب ذكره كان أو أنثى، و من كانت امه هاشميه و أبوه عاميا لا يستحق شيئا، و من كان أبوه هاشميا و امه عاميه كان له الخمس، و كذلك من ولد بين هاشميين، و من حل له الخمس حرمت عليه الصدقه، و من حلت له الصدقه حرم عليه الخمس، و لا يستحق بنوا المطلب و بنوا عبد مناف شيئا من الخمس و لا تحرم عليه الصدقه.

و ينبغي أن يفرق الخمس في الأولاد و أولاد الأولاد و لا يخص بذلك الأقرب فالأقرب لأن الاسم يتناول الجميع و ليس ذلك على وجه الميراث و لا يفضل ذكر على أنثى من حيث كان ذكرا لأن التفرقه إنما هي على قدر حاجتهم إلى ذلك، و ذلك يختلف بحسب أحوالهم و يعطى الصغير منهم، و الكبير لتناول الاسم، و الظاهر يقتضى أن يفرق في جميع من يتناوله الاسم في بلد الخمس كان أو في غيره من البلاد قريبا كان أو بعيدا إلا أن ذلك يشق. و الأولى أن يقول: يخص إلى غيره لذلك من حضر البلد الذي فيه الخمس و لا يحمل إلا مع عدم مستحقه، و لو أن إنسانا حمل ذلك إلى

بلد آخر و وصل إلى مستحقه لم يكن عليه شيء إلا- أنه يكون ضامنا إن هلك مثل الزكاه فعلى هذا إذا غنم من الروم مثلا قسم الخمس على من كان ببلد الشام، و إذا غنم في بلاد الهند و الترك لم يحمل إلى بلد الشام بل يفرق في بلد خراسان، و لا ينبغي أن يعطى إلا- من كان مؤمنا أو بحكم الإيمان، و يكون عدلا مرضيا فإن فرق في الفساق لم يكن عليه ضمان لأن الظاهر يتناولهم، و متى فرق في الحاضرين و فضل منه شيء جاز حمله إلى البلد الذي يقرب. ثم على هذا التدرج الأقرب فالأقرب، و متى حضر الثلاثة أصناف ينبغي ألا يخص بها قوم دون قوم بل يفرق في جميعهم، و إن لم يحضر في ذلك البلد إلا فرقه منهم جاز أن يفرق فيهم و لا ينتظر غيرهم و لا يحمل إلى بلد آخر.

فصل: في ذكر الأنفال و من يستحقها

الأنفال في كل أرض خربه باد أهلها، و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب أو سلمها أهلها طوعا بغير قتال، و رؤوس الجبال، و بطون الأودية و الآجام و الأرضون الموات التي لا- أرباب لها، و صوافي الملوك، و قطائعهم التي كانت في أيديهم من غير جهه الغصب، و ميراث من لا وراث له و له من الغنائم قبل أن يقسم الجاربه الحسنة، و الفرس الفاره و الثوب المرتفع، و ما أشبه ذلك مما لا نظير له من رقيق أو متاع.

و إذا قوتل قوم من أهل الحرب بغير إذن الإمام فغنموا كان الغنيمه للإمام خاصه دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للنبي صلى الله عليه و آله خاصه، و هي لمن قام مقامه من الأئمه في كل عصر فلا يجوز التصرف في شيء من ذلك إلا بإذنه فمن تصرف في شيء من ذلك بغير إذنه كان عاصيا، و ما يحصل فيه من الفوائد و النماء للإمام دون غيره، و متى تصرف في شيء من ذلك بأمر الإمام و بإباحته أو بضمنانه كان عليه أن يؤدي ما يصلحه الإمام عليه من نصف أو ثلث، و الباقي له هذا إذا كان في حال ظهور الإمام و انبساط يده.

و أما حال الغيبه فقد رخص [رخصوا خ ل] الشيعتهم التصرف في حقوقهم فما يتعلق بالأخماس و غيرها مما لا بد له من المناكح و المتاجر و المساكن. فأما ما عدا

ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال، و ما يستحقونه من الأخماس في الكنوز و المعادن و غيرها في حال الغيبه فقد اختلف أقوال الشيعة في ذلك و ليس فيه نص معين فقال بعضهم: إنه جار في حال الاستتار مجرى ما أبيع لنا من المناكح و المتاجر، و هذا لا يجوز العمل عليه لأنه ضد الاحتياط و تصرف في مال الغير بغير إذن قاطع. و قال قوم: إنه يجب حفظه ما دام الإنسان حيا فإذا حضرته الوفاة وصى به إلى من يثق به من إخوانه ليسلم إلى صاحب الأمر، عليه السلام إذا ظهر و يوصى به كما وصى إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر، و قال قوم: يجب دفنه لأن الأَرْضين تخرج كنوزها عند قيام القائم، و قال قوم يجب أن يقسم الخمس سته أقسام. فثلاثة أقسام للإمام يدفن أو يودع عند من يوثق بأمانته. و الثلاثة أقسام الأخر تفرق على أيتام آل محمد و مساكينهم و أبناء سييلهم لأنهم المستحقون لها و هم ظاهرون، و على هذا يجب أن يكون العمل لأن مستحقها ظاهر، و إنما المتولى لقبضها أو تفرقها ليس بظاهر فهو مثل الزكاه في أنه يجوز تفرقها، و أنه يجوز تفرقه الخمس مثل الزكاه إذا كان المتولى عليه السلام لقبضها ليس بظاهر بلا خلاف، و قدم تقدم في بحث الزكاه، و إن كان الذي يجيء حمل الصدقات إليه ليس بظاهر، و إن عمل عامل على واحد من القسمين الأولين من الدفن أو الوصايه لم يكن به بأس. فأما القول الأول فلا يجوز العمل به على حال.

كتاب الصوم

فصل: في ذكر حقيقه الصوم و شرائط وجوبه

الصوم في اللغة هو الإمساك و الكف يقال: صام الماء: إذا سكن. و صام النهار:

إذا قام في وقت الظهيره، و هو أشد الأوقات حراره، و في الشرع هو إمساك مخصوص على وجه مخصوص ممن هو على صفه مخصوصه، و من شرط انعقاده النيه المقارنه فعلا أو حكما لأنه لو لم ينو و أمسك عن جميع ذلك لم يكن صائما.

و قولنا: إمساك مخصوص أردنا الإمساك عن المفطرات التي سنذكرها: و أردنا على وجه مخصوص العمد دون النسيان لأنه لو تناول جميع ذلك ناسيا لم يبطل صومه.

و قولنا: في زمان مخصوص أردنا به النهار دون الليل فإن الإمساك عن جميع ذلك ليلا لا يسمى صوما.

و قولنا: ممن هو على صفات مخصوصه أردنا به من كان مسلما لأن الكافر لو أمسكه عن جميع ذلك لم يكن صائما. و أردنا به أيضا ألا تكون حائضا لأنها لا يصح منها الصوم و كذلك لا يكون مسافرا سفرا مخصوصا عندنا لأن المسافر لا ينعقد صومه و لا يكون جنبا لأن الجنب لا ينعقد صومه مع التمكن من الغسل.

و قولنا: من شرطه مقاربه النيه له فعلا أو حكما معناه أن يفعل النيه في الوقت الذي يجب فعلها فيه، و حكما أن يكون ممسكا عن جميع ذلك، و إن لم يفعل النيه كالتائم طول شهر رمضان و المغمى عليه. فإنه لا نيه لهما، و مع ذلك يصح صومهما و كذلك كل من أمسكه غيره عن جميع ما يجب إمساكه يكون في حكم الصائم إذا نوى و إن لم يكن في الحقيقه ممتنعا لأنه لا- يتمكن منها، و من شرط وجوبه كمال العقل و الطاقه و البلوغ، و ليس الإسلام شرطا في الوجوب لأن الكافر عندنا يجب عليه العبادات الشرعيه، و إن لم يكن مسلما إلا أنه لم يلزمه القضاء متى أسلم لأن القضاء فرض ثان من شرطه الإسلام.

و أما المرتد عن الإسلام إذا رجع فإنه يلزم قضاء الصوم، وجميع ما فاته من العبادات في حال ارتداده لأنه كان بحكم الإسلام لالتزامه له أولاً فلأجل ذلك وجب عليه القضاء فأما إذا ارتد. ثم عاد إلى الإسلام قبل أن يفعل ما يفطره فلا يبطل صومه بالارتداد لأنه لا دليل عليه.

و أما كمال العقل فإنه شرط في وجوبه عليه لأن من ليس كذلك لا يكون مكلفاً من المجانين و البله، و لا فرق بين أن لا يكون كامل العقل في الأصل أو يزول عقله فيما بعد في أن التكليف يزول عنه اللهم إلا أن يزول عقله بفعل يفعله على وجه يقتضى زواله بمجرد العادة فإنه إذا كان كذلك لزمه قضاء جميع ما يفوته في تلك الحال و ذلك مثل السكران و غيره فإنه يلزمه قضاء ما فاته من العبادات كلها، و إن كان جنى جنايه زال معها عقله على وجه لا يعود بأن يصير مجنوناً مطبقاً فإنه لا يلزمه قضاء ما يفوته.

و أما إذا زال عقله بفعل الله مثل الإغماء و الجنون و غير ذلك فإنه لا يلزمه قضاء ما يفوته في تلك الأحوال. فعلى هذا إذا دخل عليه شهر رمضان و هو مغمى عليه أو مجنون أن نائم و بقى كذلك يوماً أو أياماً كثيرة. ثم أفاق في بعضها أو لم يبق لم يلزمه قضاء شيء مما مر به إلا ما أفطر فيه أو طرح في حلقه على وجه المداواه له فإنه يلزمه حينئذ القضاء لأن ذلك لمصلحته و منفعته، و سواء أفاق في بعض النهار أو لم يبق فإن الحال لا يختلف فيه.

و أما البلوغ فهو شرط في وجوب العبادات الشرعية، و حده هو الاحتلام في الرجال و الحيض في النساء أو الإنبات أو الإشعار أو يكمل له خمس عشره سنه، و المرأة تبلغ عشر سنين. فأما قبل ذلك فإنما يستحب أخذه به على وجه التمرين له و التعليم، و يستحب أخذه بذلك إذا أطاقه، و حد ذلك بتسع سنين فصاعداً و ذلك بحسب حاله في الطاقه.

فصل: في ذكر علامه شهر رمضان و وقت الصوم و الإفطار

علامه شهر رمضان رؤيه الهلال أو قيام البينه برؤيته. فإذا رأى الإنسان هلال شهر رمضان و تحققه و جب عليه الصوم سواء رآه معه غيره أو لم يره، و إذا رأى هلال شهر شوال أفطر سواء رآه غيره أو لم يره. فإن أقام بذلك الشهاده فردت لم يسقط فرضه فإن أفطر فيه و جب عليه القضاء و الكفاره.

و متى لم يره و رأى في البلد رؤيه شاعه و جب أيضا الصوم فإن كان في السماء عله من غيم أو قتام أو غبار و شهد عدلان مسلمان برؤيته و جب أيضا الصوم.

و متى كانت في السماء عله و لم ير في البلد أصلا، و شهد من خارج البلد نفسان عدلان قبل قولهما و جب الصوم، و إن لم يكن هناك عله لم يقبل إلا شهاده القسامه خمسين رجلا، و إن لم يكن عله غير أنهم لم يروه لم يقبل من خارج البلد إلا شهاده القسامه خمسين رجلا، و لا يقبل شهاده النساء في الهلال لا مع الرجال، و لا على الانفراد فإن أخبر من النساء جماعه يوجب خبرهن العلم برؤيه الهلال أو جماعه من الكفار كذلك و جب العمل به لمكان العلم دون الشهاده، و هذا الحكم فيمن لا يقبل شهادته من الفساق و الصبيان، و لا يجوز العمل في الصوم على العدد و لا على الجدول و لا غيره، و قد رويت روايات بأنه إذا تحقق هلال العام الماضي عد خمسه أيام و صام يوم الخامس (١) أو تحقق هلال رجب عد تسعه و خمسون يوما و يصام يوم الستين، و ذلك محمول على أنه يصوم ذلك بنيه شعبان استظهارا فأما بنيه أنه من رمضان فلا يجوز على حال.

و متى غم الهلال عد من شعبان ثلاثون و يصام بعده بنيه رمضان. فإن غم هلال

ص: ٢٦٧

١-١) المرويه في التهذيب ج ٤ ص ١٧٩ ح ٤٩٦ و في الاستبصار ج ٢ ص ٧٥، و في الكافي ج ١ ص ١٨٤ و في الفقيه ج ٢ ص ٧٨ عن عمران الزعفراني قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن السماء تطبق علينا بالعراق اليوم و اليومين و الثلاثه فأى يوم نصوم؟ قال: انظر اليوم الذي صمت من السنه الماضيه و صم يوم الخامس. و روى من الزعفراني في التهذيب ج ٤ ص ١٧٦ الرقم ٤٩٧ حديثا مثله.

شعبان عد رجب أيضا ثلاثون و صام فإن رأى بعد ذلك هلال شوال ليله تسعه و عشرين قضى يوما واحدا لأن الشهر لا يكون أقل من تسعه و عشرين يوما و لا يلزمه قضاء أكثر من يوم واحد لأن اليوم الواحد متيقن و ما زاد عليه ليس عليه دليل، و متى غمت الشهور كلها عدوها ثلاثين ثلاثين فإن مضت السنه كلها و لم يتحقق فيها هلال شهر واحد ففى أصحابنا من قال: إنه يعد الشهور كلها ثلاثين، و يجوز عندى أن يعمل على هذه الروايه التى وردت بأنه يعد من السنه الماضيه خمسه أيام و يصوم يوم الخامس لأن من المعلوم أنه لا يكون الشهور كلها تامه، و أما إذا رأى الهلال و قد تطوق أو رأى ظل الرأس فيه أو غاب بعد الشفق فإن جميع ذلك لا اعتبار به، و يجب العمل بالرؤيه لأن ذلك يختلف بحسب اختلاف المطالع و العروض.

و متى لم ير الهلال فى البلد و رأى خارج البلد على ما بيناه و جب العمل به إذا كان البلدان التى رأى فيها متقاربه بحيث لو كانت السماء مضحيه و الموانع مرتفعه لرأى فى ذلك البلد أيضا لاتفاق عروضها و تقاربها مثل بغداد و أوسط و الكوفه و تكريت و الموصل فأما إذا بعدت البلاد مثل بغداد و خراسان، و بغداد و مصر فإن لكل بلد حكم نفسه.

و لا يجب على أهل بلد العمل بما رآه أهل البلد الآخر.

و متى رأى الهلال قبل الزوال أو بعده فهو لليله المستقبله دون الماضيه.

و صوم يوم الشك إن صامه بنيه شعبان. ثم بان أنه من رمضان فقد أجزاء عنه، و إن صامه بنيه رمضان بخير واحد أو بأماره أجزاء أيضا لأنه يوم من رمضان فأما مع عدم ذلك فلا يجزيه لأنه منهى عن صومه على هذا الوجه، و النهى يدل على فساد المنهى عنه، و متى عد شعبان ثلاثين و صام بعده. ثم قامت البيئه بأنه رأى الهلال قبله بيوم قضى يوما بدله، و ليس عليه شىء، و من كان أسيرا أو محبوسا بحيث لا يعلم شهر رمضان فليتوخ شهرا فليصمه بنيه القربه فإن وافق شهر رمضان فقد أجزاءه، و إن وافق بعده كان قضاء و إن كان قبله لم يجزه و عليه القضاء.

و الوقت الذى يجب فيه الإمساك عن الطعام، و الشراب هو طلوع الفجر الثانى الذى تجب عنده الصلاه فإن طلع الفجر و فى فمه طعام أو شراب لفظه و تم صومه.

فأما الجماع فإنه مباح إلى أن يبقى مقدار ما يمكنه الاغتسال بعده فإن جامع بعد ذلك فقد أفسد صومه و كان عليه القضاء و الكفاره.

و وقت الإفطار سقوط القرص، و علامته زوال الحمرة من ناحيه المشرق، و هو الذي تجب عنده صلاه المغرب، و متى اشتبه الحال للحوائل و جب أن يستظهر إلى أن يتيقن دخول الليل، و متى كان بحيث يرى الآفاق و غابت الشمس عن الأبصار و رأى ضوءها على بعض الجبال من بعيد أو بناء عال مثل مناره إسكندريه في أصحابنا من قال يجوز له الإفطار، و الأحوط عندي أن لا يفطر حتى تغيب عن الأبصار في كل ما يشاهده فإنه يتيقن معه تمام الصوم.

و متى شك في الفجر فأكل و بقي على شكه فلا قضاء عليه، و إن علم فيما بعد أنه كان طالعا فعليه القضاء.

و متى ظن أنه بقي وقت إلى الفجر فجامع و طلع الفجر، و هو يجامع نزع و اغتسل، و قد صح صومه لأنه لم يتعمد ذلك، و الأفضل أن يقدم الصلاه على الإفطار إلا أن يكون ممن لا يصبر عليه أو يكون هناك من ينتظره من الصيام فعند ذلك يقدم الإفطار فإذا فرع بادر إلى الصلاه.

و السحور فيه فضل كثير و لو بشربه من الماء.

فصل: في ذكر ما يمسك عنه الصائم

ما يمسك عنه الصائم على ضربين: واجب و ندب.

فالواجب على ضربين:

أحدهما: فعله يفسده، و الآخر لا يفسده.

و الذي يفسده على ضربين: أحدهما: يصادف ما يتعين صومه مثل شهر رمضان أو صوم نذر معين بيوم أو يومين، و الآخر يصادف ما لا يتعين صومه بمثل ما عدا هذين النوعين من أنواع الصوم.

فما يصادف شهر رمضان و النذر المعين على ضربين: أحدهما: يوجب القضاء

و الكفاره و الآخر يوجب القضاء دون الكفاره. فما يوجب القضاء و الكفاره تسعه أشياء:

الأكل لكل ما يكون به أكلا سواء كان مطعوما معتادا مثل الخبز و اللحم و غير ذلك أو لا يكون معتادا مثل التراب و الحجر و الفحم و الحصى و الخبز و البرد و غير ذلك.

و الشرب بجميع ما يكون به شارباً سواء كان معتادا مثل الماء و الأشربه المعتاده أو لم يكن معتادا مثل ماء الشجر و الفواكه و ماء الورد و غير ذلك.

و الجماع في الفرج أنزل أو لم ينزل سواء كان قبلا- أو دبرا فرج امرأه أو غلام أو ميتة أو بهيمه، و على كل حال على الظاهر من المذهب. و قد روى أن الوطى في الدبر لا يوجب نقض الصوم إلا إذا أنزل معه، و أن المفعول به لا ينتقض صومه بحال (١) و الأحوط الأول.

و إنزال الماء الدافق على كل حال عامدا لمباشره و غير ذلك من أنواع ما يوجب الإنزال.

و الكذب على الله و على رسوله و الأئمه عامدا، و في أصحابنا من قال: إن ذلك لا يفطر و إنما ينقص (٢).

و الارتماس في الماء على أظهر الروايات، و في أصحابنا من قال: إنه لا يفطر (٣).

ص: ٢٧٠

١- (١) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٣١٩ ح ٩٧٧ عن علي بن الحكم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أتى الرجل المرأه في الدبر صائمه لم ينتقض صومها و ليس عليه غسل.

٢- (٢) قال في مصباح الفقيه، و قيل [الكذب على الله و على رسوله لا يفسد الصوم] كما عن العماني و السيد في جملة و الحلبي و أكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم كما ادعاه في الجواهر و الحدائق نسبتة إلى المشهور بين المتأخرين للأصل، و حصر المفطر في غيره في صحيحه محمد ابن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال [أو أربع خصال على اختلاف نقلها]، الطعام، و الشراب، و النساء، و الارتماس في الماء.

٣- (٣) حكى هذا القول عن العماني و السيد في أحد قوليه و الحلبي انظر مصباح الفقيه كتاب الصوم ص ١٧٩.

و إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق متعمدا مثل غبار الدقيق أو غبار النفض، و ما جرا مجراه على ما تضمنته الروايات، و في أصحابنا من قال: إن ذلك لا يوجب الكفاره و إنما يوجب القضاء (١).

و المقام على الجنابه متعمدا حتى يطلع الفجر من غير ضروره إلى ذلك.

و معاوده اليوم بعد انتباهتين حتى يطلع الفجر.

و الكفاره عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا لكل مسكين مدين من طعام، قد روى مد مخيرا في ذلك، و قد روى أنها مرتبه مثل كفاره الظهر و الأول أظهر في الروايات.

و قد روى أنه إذا أفطر بمحظور مثل الخمر و الزنا أنه يلزمه ثلاث كفارات هذا في إفطار يوم من شهر رمضان.

فإما إفطار يوم نذر صومه فالأظهر من المذهب أن كفارته مثل هذا، و قد روى أن عليه كفاره اليمين، و روى أنه لا شيء عليه، و ذلك محمول على من لا يقدر إلا على كفاره اليمين فيلزمه ذلك أو لا أولا يقدر أصلا فلا شيء عليه، و استغفر الله تعالى.

و أما ما يوجب القضاء دون الكفاره فثمانية أشياء:

الإقدام على الأكل و الشرب أو الجماع قبل أن يرصد الفجر مع قدره عليه و يكون طالعا و ترك القبول عنمن قال: إن الفجر طلع، و كان طالعا فأكل و شرب و تقليد الغير في أن الفجر لم يطلع مع قدرته على مراعاته، و يكون قد طلع، و تقليد الغير في دخول الليل مع قدره على مراعاته و الإقدام على الإفطار، و لم يكن دخل

ص: ٢٧١

١- (١) ذهب الأصحاب في هذه المسئلة إلى ثلاثة أقوال كما صرح بها في الحدائق قال ما لفظه اختلف الأصحاب في إيصال الغبار إلى الحلق فذهب جمع منهم الشيخ في أكثر كتبه إلى أن إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق متعمدا موجب للقضاء و الكفاره، و إليه مال من أفاضل متأخر المتأخرين المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسائل، و ذهب جمع منهم ابن إدريس و الشيخ المفيد على ما نقل عنه، و أبو الصلاح و غيرهم، و الظاهر أنه المشهور إلى وجوب القضاء خاصه متى كان متعمدا، و ذهب جمع من متأخر المتأخرين إلى عدم الإفساد و عدم وجوب شيء من قضاء أو كفاره و هو الأقرب. انتهى.

و كذلك الإفطار لعارض يعرض في السماء من ظلمه. ثم تبين أن الليل لم يدخل، و قد روى أنه إذا أفطر عند أماره قويه لم يلزمه القضاء.

و تعتمد القيء فأما إذا ذرعه القيء فلا يفطر لكن لا يبلغ منه شيئاً بحال فإن بلعه عامداً فقد أفطر و معاودة النوم بعد انتباهه واحده قبل أن يغتسل من جنبه و لم يتنبه حتى يطلع الفجر.

و وصول الماء إلى الحلق لمن يتبرد بتناوله دون المضمضه للصلاه.

و الحقنه بالمائعات.

و يجري مجرى ذلك في كونه مفطراً يوجب القضاء دون الكفاره دم الحيض و النفاس فإنه مفطر أي وقت كان، و إن كان قبل المغيب بقليل إلا أن المرأة إذا رأت بعد الزوال أمسكت تأديباً و قضت على كل حال، و إذا تخلل فخرج من أسنانه ما يمكنه التحرز منه فبلعه عامداً كان عليه القضاء.

و أما ما لا يتعين صومه فمتى صادف شيئاً مما ذكرناه بطل صوم ذلك اليوم، و لا يلزمه شيء و يقضى يوماً بدله اللهم إلا أن يصادف الأكل و الشرب أو ما يفطر عامداً بعد الزوال في يوم يقضيه من رمضان فإن عليه إطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيام.

و أما ما يجب الإمساك عنه و إن لم يفسده فهو جميع المحرمات من القبائح التي هي سوى ما ذكرناه فإنه يتأكد وجوب الامتناع منها لمكان الصوم.

و أما المكروهات فاثني عشر شيئاً السعوط سواء بلغ الدماغ أو لم يبلغ إلا ما ينزل الحلق فإنه يفطر، و يوجب القضاء، و الكحل الذي فيه شيء من الصبر و المسك و إخراج الدم على وجه يضعفه، و دخول الحمام المؤدى إلى ذلك، و شم النرجس و الرياحين، و أشد كراهيه النرجس، و استدخال الأشياف الجامده، و تقطر الدهن في الاذن، و بل الثوب على الجسد، و القبلة و ملاعبه النساء، و مباشرتهن بشهوه و من جعل في فيه بعض الأحجار من ذهب أو فضه لضروره إلى ذلك. ثم بلعه ساهيا لم يكن عليه قضاء فإن فعل ذلك عابثاً و مع انتفاء الحاجه و بلعه كان عليه القضاء.

و من نظر إلى ما لا يحل النظر إليه بشهوه فأمنى فعليه القضاء فإن كان نظره

إلى ما يحل فأمنى لم يكن عليه شيء فإن أصغى أو سمع إلى حديث فأمنى لم يكن عليه شيء.

فأما ما لا يفطر و يلتبس الحال فيه فعلى ضروب:

أولها: ما كان عن سهو أو نسيان أو غلبه [عله خ ل] على العقل مثل الأكل و الشرب ناسيا أو ساهيا فإنه لا يفطر فإن اعتقد أن ذلك يفطر. فأكل و شرب أو فعل ما لو فعله الذاكر كان مفطرا أفطر و عليه القضاء و الكفاره لأنه فعل ذلك في صوم صحيح، و في أصحابنا من قال: عليه القضاء دون الكفاره.

و منها ما يحدث من غير قصد إليه مثل دخول الذباب في حلقه أو غيره من الهوام أو وصوله إلى جوفه أو قطر المطر في حلقه من غير قصد منه أو أدخل غيره في حلقه ما يفطره من غير منع من جهته إما بأن كان نائما أو أكرهه عليه فإن ذلك لا يفطر فإن ألزمه التناول فتناول بنفسه أفطر فإن طعنه غيره طعنه وصلت إلى جوفه لم يفطر، و إن أمره هو بذلك ففعل به أو فعل هو بنفسه ذلك أفطر، و متى صب الدواء في إحليله فوصل إلى جوفه أفطر، و إن كان ناسيا لم يفطر، و متى ذرعه القىء أو تجشأ من غير استدعاء فوصل إلى حلقه لم يفطر، و كذلك القول في النخامة، و كذلك إن نزل من رأسه شيء فوصل إلى جوفه من غير فعله لم يلزمه شيء، و كذلك من احتلم في يومه.

و منها ما لا حرج فيه و إن تعمده مثل مص الخاتم و غير ذلك من الجمادات.

و المضمضه و الاستنشاق للطهاره فيصل من الماء إلى الحلق و الجوف من غير عمد. و السواك بالرطب و اليبس سواء كان قبل الزوال أو بعده فإنه لا يكره في وقت من النهار و بلع الريق مستجلبا كان الريق أو غير مستجلب، و سواء جمعه في فيه و بلعه أو لم يجمعه ما لم ينفصل فإن انفصل من فيه. ثم بلعه أفطر.

و يكره استجلابه بما له طعم، و يجري مجرى ذلك العلك كالكندر، و ما أشبهه و ليس ذلك بمفطر في بعض الروايات، و في بعضها أنه يفطر و هو الاحتياط فأما استجلابه بما لا طعم له من الخاتم و الحصاه فلا بأس به، و يجوز للصائم أن يزق الطائر، و للطباخ أن يذوق المرق، و للمرأة أن تمضغ الطعام للصبى بعد أن لا يبلعوا شيئا من ذلك، و يجوز

للرجال الاستتاع في الماء ما لم يرتمس فيه.

و يكره ذلك للنساء، و من طلع عليه الفجر و في فيه طعام أو شراب فألقاه و لم يبلعه صح صومه.

فإن طلع عليه الفجر و هو مجامع و لم يعلم أن الفجر قريب فنزع في الحال من غير تلوم صح صومه فإن تلوم أو تحرك حركه تعين على الجماع لا على النزوع فقد أفطر هذا إذا لم يعلم أن الفجر قد قرب فإن غلب في ظنه ذلك أو علم وجب عليه القضاء و الكفاره إذا جامع لأنه يحرم عليه الإقدام عليه إذا لم يبق مقدار ما إذا فرغ تمكن من الاغتسال.

و متى تكرر منه ما يوجب الكفاره فلا يخلو أن يتكرر ذلك في يومين أو أيام من شهر رمضان واحد أو يتكرر في رمضانين متغايرين أو يتكرر منه قبل التكفير عن الأول أو بعده، و لا خلاف أن التكرار في رمضانين يوجب الكفاره سواء كفر عن الأول أو لم يكفر.

و أما إذا تكرر في يومين في رمضان واحد ففيه الخلاف و لا خلاف بين الفرقه أن ذلك يوجب تكرار الكفاره سواء كفر عن الأول أو لم يكفر. فأما إذا تكرر ذلك في يوم واحد فليس لأصحابنا فيه نص معين، و الذي يقتضيه مذهبنا أنه لا يتكرر عليه الكفاره لأنه لا دلاله على ذلك، و الأصل براءة الذمه، و في أصحابنا من قال:

إن كان كفر عن الأول فعليه كفاره، و إن لم يكن كفر فالواحد تجزيه، و إنما قاله قياسا و ذلك لا يجوز عندنا، و في أصحابنا من قال: يوجب تكرار الكفاره عليه على كل حال، و رجع إلى عموم الأخبار، و الأول أحوط.

فأما من فعل ما يوجب عليه الكفاره في أول النهار ثم سافر أو مرض مرضا يبيح له الإفطار أو حاضت المرأة فإن الكفاره لا تسقط عنه بحال، و من رأى الهلال وحده فشهد به فردت شهادته و جب عليه الصوم فإن أفطر فيه كان عليه القضاء و الكفاره، و من قامت عليه اليه بأنه أفطر في رمضان متعمدا لغير عذر سئل هل عليك في ذلك حرج؟ فإن قال: لا و جب قتله، و إن قال: نعم عزره الإمام بغليظ العقوبه. فإن فعل ذلك مرات

و عزر فيها دفعتين كان عليه القتل.

و من جامع زوجته في نهار شهر رمضان و كانت هي صائمه أيضا مطاوعه له كان عليها أيضا الكفاره مثل ما عليه. فإن أكرهها على الجماع كانت عليه كفارتان واحده عنه و الأخرى عنها، و قد روى أنه يضرب إذا أكرهها خمسين سوطا، و إذا طاوعته ضرب كل منهما خمسا و عشرين سوطا (١) و إن أكره أجنبيه على الفجور بها ليس لأصحابنا فيه نص، و الذي يقتضيه الأصل أن عليه كفاره واحده لأن حملها على الزوجه قياس لا نقول به.

و لو قلنا: إن عليه كفارتين لعظم المآثم فيه كان أحوط. فأما ما روى من أن من أفطر على محرم كان عليه الجمع بين ثلاث كفارات (٢) فيجب على هذا ثلاث كفارات و إذا وجبت عليه الكفاره فعجز عن الثلاث التي ذكرناها فقد روى أنه يصوم ثمانية عشر يوما (٣) و كذلك كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين يصوم مثل ذلك. فإن عجز عن ذلك أيضا استغفر الله و لا يعود.

ص: ٢٧٥

(١-١) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢١٥ ح ٦٢٥ عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى امرأته و هو صائم و هي صائمه فقال: إن كان استكرهها فعليه كفارتان و إن كان طاوعته فعليه كفاره، و عليها كفاره، و إن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطا نصف الحد، و إن كان طاوعته ضرب خمسه و عشرين سوطا. و ضربت خمسه و عشرين سوطا.

(٢-٢) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢٠٩ ح ٦٠٥ عن سليمان بن عبد السلام بن صالح الهروي قال: قلت للرضا (ع): يا ابن رسول الله قد روى عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات، و روى عنهم أيضا كفاره واحده فبأي الحديثين تأخذ؟ قال: بهما جميعا متى جامع الرجل حراما أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات عتق رقبه و صيام شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا و قضاء ذلك اليوم، و إن كان قد نكح حلالا أو أفطر على حلال فعليه كفاره واحده، و إن كان ناسيا فلا شيء عليه.

(٣-٣) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢٠٧ ح ٦٠١ عن أبي بصير و سماعة بن مهران قالا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام و لم يقدر على العتق، و لم يقدر على الصدقه قال: فليصم ثمانية عشر يوما عن كل عشره مساكين ثلاثه أيام.

و إذا وجب على الرجل و المرأة الكفاره فأعتق أحدهما و أطعم الآخر أو صام كان جائزاً، و لا يلزم الرجل أن يتحمل عن المرأة ما يجب عليها، و إنما يلزمه ما أكرهها عليه فقط و ما عداه فعليها في مالها، و من وجبت عليه كفاره فتبرع عنه إنسان بها كان ذلك جائزاً.

فصل: في ذكر النية و بيان أحكامها في الصوم

الصوم على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض متعين و غير متعين. فالمتعين على ضربين: متعين بزمان و متعين بصفه. فالمتعين بزمان على ضربين: أحدهما: لا يمكن أن يقع فيه غير ذلك الصوم و الشرع على ما هو عليه، و الآخر يمكن ذلك فيه أو كان يمكن.

فالأول: صوم شهر رمضان فإنه لا يمكن أن يقع فيه غير شهر رمضان إذا كان مقيماً في بلده.

فأما إذا كان مسافراً مسافراً مخصوصاً جاز أن يقع فيه غيره على ما نبيته.

فأما إذا كان حاضراً فلا يمكن ذلك فيه و ما هذه حاله لا يحتاج في انعقاده إلى نية التعيين، و يكفي فيه نية القربة، و معنى نية القربة أن ينوى أنه صائم فقط متقرباً به إلى الله تعالى.

و نية التعيين أن ينوى أنه صائم شهر رمضان فإن جمع بينهما كان أفضل فإن اقتصر على نية القربة أجزاءه، و نية القربة الأفضل أن يكون مقارنه و محلها ليله الشهر من أولها إلى آخرها أي وقت فعلها أجزئه سواء نام بعدها أو لم ينم، و يجزيه أن ينوى ليله الشهر صيام الشهر كله، و إن جدد كل ليله كان أفضل، و نية القربة يجوز أن تكون مقدمه فإنه إذا كان من نيته صوم الشهر إذا حضر. ثم دخل عليه الشهر و إن لم يجددها لسهولته لحقه أو نوم أو إغماء كان صومه ماضياً صحيحاً فإن كان ذاكرة فلا بد من تجديدها، و متى نوى أن يصوم في شهر رمضان النذر أو القضاء أو غير ذلك أو نفلاً فإنه يقع عن شهر رمضان دون غيره. فان كان شاكاً فصام بنية النفل

أجزئه فإن صام بنية الفرض روى أصحابنا أنه لا يجزيه (١) وإن صام بنية الفرض إن كان فرضاً، و بنية النفل إن كان نفلاً فإنه يجزيه. و متى تأخرت نية الفرض عن طلوع الفجر لسهو أو عدم علم بأنه من رمضان و تجددت قبل الزوال كان صحيحاً و يكون صائماً من أول النهار إلى آخره، و هكذا إن جدد نية الصوم في أنواع الفرض أو النفل قبل الزوال كان صوماً صحيحاً. و متى فاتته النية إلى بعد الزوال في شهر رمضان جدد النية، و كان عليه القضاء هذا إذا أصبح بنية الإفطار مع عدم علمه بأنه من الشهر فأما إن صامه بنية النفل و التطوع فإنه يجزيه على كل حال. و متى نوى الإفطار مع العلم بأنه من الشهر، ثم جدد النية فيما بعد لم ينعقد صومه على حال و كان عليه القضاء.

فأما إذا كان مسافراً سفراً يوجب التقصير فإن صام بنية رمضان لم يجزه، و إن صام بنية التطوع كان جائزاً، و إن كان عليه صوم نذر معين و وافق ذلك شهر رمضان فصام عن النذر و هو حاضر وقع عن رمضان و لا يلزمه القضاء لمكان النذر، و إن كان مسافراً وقع عن النذر و كان عليه القضاء لرمضان، و كذلك الحكم إن صام و هو حاضر بنية صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان و لم يجزه عما نواه، و إن كان مسافراً وقع عما نواه، و على الرواية التي رويت أنه لا يصام في السفر (٢) فإنه لا يصح هذا الصوم بحال. و أما الضرب الآخر من الصوم المتعين بيوم فهو أن يكون نذر أن يصوم يوماً

ص: ٢٧٧

١- (١) رواها في التهذيب ج ٤ ص ١٨٣ ح ٥١١ عن محمد بن شهاب الزهري قال: سمعت علي ابن الحسين عليه السلام يقول: يوم الشك أمرنا بصيامه و نهينا عنه، أمرنا أن يصومه الإنسان على أنه من شعبان، و نهينا عن أن يصومه الإنسان على أنه من شهر رمضان و هو لم ير الهلال.

٢- (٢) المرويه في التهذيب ج ٤ ص ٢٣٠ ح ٦٧٧ عن سماعه قال: سألته عن الصيام في السفر فقال: لا صيام في السفر قد صام أناس على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله فسامهم العصاه- إلخ.

بعينه فهذا يحتاج إلى نية التعيين، و نية القربة معاً، و متى أتى بنية القربة لم يجزه عن نية التعيين، و إن أتى بنية التعيين أجزاءً عن نية القربة لأن نية التعيين لا تنفك من القربة، و هذه النية لا يجوز أن يكون متقدمه بل وقتها ليله اليوم الذي يريد صومه من الغد من أول الليله إلى طلوع الفجر الثاني أي وقت جاء بها كان جائزاً فإن فاتت جاز تجديدها إلى الزوال فإن زالت فقد فات وقت النية.

و أما المعين بصفه فهو ما يجب بالنذر بأن يقول: متى قدم فلان فله على أن أصوم يوماً أو أياماً فإن هذا القسم مع باقي الأقسام من المفروض و المسنون فلا بد فيه من نية التعيين و القربة، و لا يجزى نية القربة عن نية التعيين، و يجزى نية التعيين عن نية القربة لأنها لا تنفك عن القربة على ما قلناه، و يجوز تجديده هذه النية إلى قرب الزوال أيضاً و محلها ليله الصوم.

و متى فاتت إلى بعد الزوال فقد فات وقتها إلا في النوافل خاصة فإنه روى في بعض الروايات جواز تجديدها بعد الزوال، و تحقيقها أنه يجوز تجديدها إلى أن يبقى من النهار بمقدار ما يبقى زمان بعدها يمكن أن يكون صوماً. فأما إذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا صوم بعده على حال، و إذا جدد نية الإفطار في خلال النهار و كان قد عقد الصوم في أوله فإنه لا يصير مفطراً حتى يتناول ما يفطر، و كذلك إن أكره الامتناع من الأشياء المخصوصه لأنه لا دليل على ذلك.

و النية و إن كانت إرادته لا تتعلق إلا بالحدوث بأن لا يكون الشيء قائماً و إنما تتعلق بالصوم بإحداث توطين النفس و قهرها على الامتناع بتجديد الخوف من عقاب الله و غير ذلك أو يفعل كراهيه لحدوث هذه الأشياء فيكون متعلقه على هذا الوجه فلا تنافي الأصول، و الصبي إذا نوى صح ذلك منه و كان صوماً شرعياً.

فصل: في ذكر أقسام الصوم

الصوم ينقسم خمسة أقسام: مفروض، و مسنون، و قبيح، و صوم إذن، و صوم تأديب.

فالمفروض على ضربين: مطلق من غير سبب، و واجب عند سبب. فالمطلق من غير سبب صوم شهر رمضان، و شرائط وجوبه ستة، خمسة مشتركة بين الرجال و النساء و واحد يختص النساء. فالمشترك: البلوغ و كمال العقل و الصحة و الإقامة، و من حكمه حكم المسافرين، و ما يختص النساء فكونها طاهرا. فهذه شروط في وجوب الأداء و أما صحة الأداء فهذه شروطها أيضا مع الإسلام، و أما القضاء فلوجوبه ثلاثة شروط الإسلام و البلوغ و كمال العقل في النساء و الرجال.

و الواجب عند سبب على ضربين: أحدهما: ما كان سببه تفريطا أو معصية، و الآخر: ما لم يكن كذلك. فالأول ستة أقسام: صوم كفاره الظهار، و صوم كفاره من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا، و صوم قضاء من أفطر يوم يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال، و صوم كفاره القتل، و صوم جزاء الصيد، و صوم كفاره اليمين.

و الضرب الآخر خمسة أقسام: قضاء ما فات من شهر رمضان لعذر من مرض أو سفر، و صوم النذر، و صوم كفاره أذى حلق الرأس، و الصوم دم المتعه، و صوم الاعتكاف.

و ينقسم هذه الواجبات ثلاثة أقسام: مضيق و مخير و مرتب. فالمضيق أربعة أقسام: صوم شهر رمضان، و قضاء ما يفوت من رمضان، و صوم النذر، و صوم الاعتكاف.

و المخير أربعة: صوم كفاره أذى حلق الرأس، و صوم كفاره من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا على خلاف فيه بين الطائفة، و صوم كفاره من أفطر يوما من قضاء رمضان بعد الزوال متعمدا لغير عذر، و هو ثلاثة أيام، و صوم جزاء الصيد.

و المرتب أربعة: صوم كفاره اليمين، و صوم كفاره قتل الخطاء، و صوم كفاره الظهار، و صوم دم الهدى، و سنين كيفية التخيير في ذلك فيما بعد في أبوابه إنشاء الله.

و ينقسم الصوم الواجب قسمين آخرين: أحدهما: يتعلق بإفطاره متعمدا من غير ضروره قضاء و كفاره، و الآخر لا يتعلق به ذلك. فالأول أربعة أجناس: صوم شهر رمضان، و صوم النذر المعين بيوم أو أيام، و صوم قضاء شهر رمضان إذا أفطر بعد الزوال و الاعتكاف، و ما لا يتعلق بإفطاره كفاره فهو ما عدا هذه الأربعة أجناس من الصوم الواجب و هي ثمانية على ما قدمنا، و تنقسم هذه الواجبات قسمين آخرين: أحدهما: يراعى فيه التتابع، و الآخر، لا يراعى فيه ذلك.

فالأول على ضربين: أحدهما: متى أفطر في حال دون حال بني، و الآخر:

يستأنف على كل حال.

فالأول: ستة مواضع: من وجب عليه صوم شهرين متتابعين إما في قتل الخطاء أو الظهار أو إفطار من شهر رمضان أو نذر معين بيوم أو وجب عليه صوم شهرين متتابعين بنذر غير معين. فمتى صادف الإفطار في الشهر الأول أو قبل أن يصوم من الثاني شيئا من غير عذر من مرض أو حيض استأنف، و إن كان إفطاره بعد أن صام من الثاني و لو يوما واحدا أو كان إفطاره من الشهر الأول لمرض أو حيض بني على كل حال، و كذلك من أفطر يوما من شهر نذر صومه متتابعا أو وجب عليه ذلك في كفاره قتل الخطاء أو الظهار لكونه مملوكا قبل أن يصوم خمسة عشر يوما من غير عذر من مرض أو حيض استأنف، و إن كان بعد أن صام خمسة عشر يوما أو كان إفطاره قبل ذلك لمرض أو حيض بني على كل حال.

و صوم دم المتعه إن صام يومين. ثم أفطر بنا، و إن صام يوما ثم أفطر أعاد.

و ما يوجب الاستيناف على كل حال ثلاثه مواضع: صوم كفاره اليمين، و صوم الاعتكاف، و صوم كفاره من أفطر يوما يقضيه في شهر رمضان بعد الزوال.

و ما لا يراعى فيه التتابع أربعة مواضع: السبعة الأيام في دم المتعه، و صوم النذر إذا لم يشترط التتابع لفظا أو معنا [و صوم جزاء الصيد خ ل] و صوم قضاء شهر رمضان لمن أفطر لعذر، و إن كان التتابع فيه أفضل. فإن أراد الفضل فليصم ستة أيام أو ثمانية أيام

متتابعات. ثم يفرق الباقي.

و من وجب عليه شيء من هذه الأنواع فلا يصمه في سفر ولا في يوم العيدين، ولا أيام التشريق إن كان بمنى. فإن كان في غيره من الأمصار جاز أن يصوم أيام التشريق ولا تصوم المرأة أيام حيضها. فإن وافق الصوم أحد هذه الأوقات أفطر وقضى يوما مكانه إلا القاتل في أشهر الحرم فإنه يجب عليه صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، وإن كان دخل فيهما صوم يوم العيد وأيام التشريق، و من وجب عليه الصوم بنذر عينه وقيدته بأن يصومه في سفر كان أو حضر فإنه يلزمه صومه في السفر.

و أما يوم العيدين فإن صادف نذره المعين أفطر، و عليه القضاء، و إن علق النذر بصوم العيدين أفطر، و لا- قضاء عليه لأنه نذر في معصيه، و إن نذر أن يصوم يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا- أو في بعض النهار لا- يلزمه صوم ذلك اليوم لأن بعض النهار لا يكون صوما، و إن كان قدومه ليلا فما وجد شرط النذر. فإن وافق قدومه في بعض النهار قبل الزوال و لم يكن تناول شيئا مفطرا جدد النية و صام ذلك اليوم، و إن كان بعد الزوال أفطر و لا قضاء عليه فيما بعد، و إن كان نذر أن يصوم بعد قدوم زيد فإنه يلزمه أن يصوم. ثم ينظر فإن لم يعين ما يصوم صام أقل ما يكون به صائما و هو يوم واحد و إن كان عين فعلى حسب ما عين، و كذلك القول في سائر الأسباب التي علق النذر بها. و لا يجب الصوم بالدخول فيه فمتى صام بنيه التطوع جاز له أن يفطر أى وقت شاء و لا قضاء عليه إلا أن يكون بعد الزوال فإن إفطاره مكروه.

و ما يفطره المرأة في أيام الحيض يقضيه إذا طهرت.

و من وجب عليه صوم شهرين متتابعين في أول شعبان تركه إلى انقضاء شهر رمضان.

ثم يصومها فإن صام شعبان و رمضان لم يجزه، إلا أن يكون قد صام مع شعبان شيئا مما تقدم من الأيام فيكون قد زاد على الشهر فيجوز له البناء عليه و يتم شهرين.

و من نذر أن يصوم شهرا فلا يخلوا من أحد أمرين: إما أن يعينه أو يطلقه.

فإن عينه بأن يقول: شعبان أو رجب أو غيره فإنه يلزمه الوفاء، و يصوم إذا رأى الهلال من ذلك الشهر إلى أن يرى الهلال من الشهر الآخر سواء كان تاما أو ناقصا،

و إن عينه بأن قال: من وقت قدوم زيد أو صلاح عمر أو ما جرا مجراه فوافق ذلك في بعض الشهر لزمه أن يصوم ثلاثين يوما لأن الهلال لا يمكن اعتباره، و الأخذ بالاحتياط أولى في الشرع.

و إن أطلق النذر و لم يعينه كان مخيرا بين أن يصوم شهرا بين هلالين أو يصوم ثلاثين يوما.

و متى نذر صوم يوم بعينه فقدم صومه لم يجزه.

فإن نذر أن يصوم زمانا صام خمسة أشهر.

و من نذر أن يصوم حيناً صام ستة أشهر.

و من نذر أن يصوم بمكة أو المدينة أو أحد المواضع المعينه شهرا وجب عليه أن يحضره. فإن حضره و صام بعضه و لم يمكنه المقام جاز له الخروج و يقضى إذا عاد إلى أهله ما فاته.

إذا نذر أن يصوم مثلا الخميس فوافق ذلك شهر رمضان فصامه عن رمضان لم يجب عليه القضاء للنذر لأنه لا دليل عليه، و إن صامه بنيه النذر وقع عن رمضان و لا قضاء عليه أيضا.

و إن نذر أن يصوم غدا و كان غدا الأضحى، و لم يعلم لم يلزمه قضاؤه، و الأحوط قضاؤه.

و إن نذر أن يصوم لا على وجه القربة على جهة اليمين و منع النفس لم ينعقد نذره بحال.

و أما المسنون: فجميع أيام السنة إلا الأيام التي يحرم فيها الصوم غير أن فيها ما هو أشد تأكيدا و أكثر ثوابا مثل ثلاثه أيام من كل شهر أول خميس في العشر الأول، و أول أربعاء في العشر الثاني، و آخر خميس في العشر الأخير، و صوم يوم الغدير و يوم المبعث، و هو السابع و العشرون من رجب، و يوم مولد النبي صلى الله عليه و آله، و هو اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأول، و صوم يوم دحو الأرض من تحت الكعبة و هو يوم الخامس و العشرين من ذي القعدة، و صوم يوم عاشوراء على وجه المصيبة و الحزن

و صوم يوم عرفه لمن لا- يضعفه عن الدعاء، و أول يوم من ذى الحجة، و أول يوم من رجب، و رجب كله، و شعبان كله، و صوم أيام البيض من كل شهر و هى الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر.

و أما الصوم القبيح فعشره أيام: يوم الفطر و يوم الأضحى، و يوم الشك على أنه من شهر رمضان. و ثلاثه أيام التشريق لمن كان بمنى، و صوم نذر المعصية، و صوم الصمت، و صوم الوصال، و هو أن يجعل عشائه سحوره، و صوم الدهر لأنه يدخل فيه العيدان و التشريق.

و أما صوم الإذن فتلاثه أقسام: أحدها صوم المرأة تطوعا بإذن زوجها فإن صامت بغير إذنه لم ينعقد صومها و كان له أن يفطرها، و أما ما هو واجب عليها من أنواع الواجبات فلا- يعتبر فيه إذن الزوج، و كذلك المملوك لا- يتطوع إلا- بإذن سيده و لا- يعتبر إذنه فى الواجبات، و الضيف كذلك لا يصوم تطوعا إلا بإذن مضيفه، و لا إذن عليه فى الواجبات.

و أما صوم التأديب فخمسه أقسام: المسافر إذا قدم أهل، و قد أفطر أمسك بقيه النهار تأديبا فإن لم يمسك أو جامع فيما بعد لم يكن عليه شيء، و كذلك الحائض إذا طهرت و المريض إذا برىء، و الكافر إذا أسلم، و الصبي إذا بلغ.

فصل: فى حكم المريض و المسافر و المغمى عليه و المجنون و غيرهم من أصحاب الأعدار

كل مريض يخاف معه من الهلاك أو الزيادة فيه و جب عليه الإفطار فإن تكلف الصوم مع ذلك و جبت عليه الإعادة، و كذلك المسافر الذى يجب عليه الإفطار متى صامه و جب عليه الإعادة إذا كان عالما بوجود ذلك عليه. فان لم يعلم لم يكن عليه الإعادة و هو كل سفر يجب معه التقصير فى الصلاة، و قد بينا حده فى كتاب الصلاة، و كل شرط راعينا فى السفر الذى يجب فيه التقصير فى الصلاة فهو مراعى فيما يوجب الإفطار من كونه طاعه أو مباحا، و لا يكون معصيه.

فإذا قدم إلى وطنه نهارا و قد أكل فى صدره أمسك عن الأكل و الشرب و ما يجرى مجريهما بقيه النهار، و عليه القضاء.

و كذلك حكمه إذا ورد إلى بلد يريد المقام فيه أكثر من عشرة أيام فإن خالف و أكل أو شرب لم يلزمه الكفاره. هذا إذا كان أفطر في أول النهار فأما إذا أمسك في أول النهار. ثم دخل البلد وجب عليه الامتناع و تجديد النية إن كان قبل الزوال و لا قضاء عليه و إن كان بعد الزوال أمسك و عليه القضاء.

و الأفضل لمن يعلم وصوله إلى البلد أن ينوى صوم ذلك اليوم.

و حكم المريض إذا برأ حكم المسافر إذا قدم أهله في أنه يمسك بقيه النهار، و عليه القضاء.

و من سافر عن بلده في شهر رمضان و كان خروجه قبل الزوال فإن كانت بيته السفر أفطر، و عليه القضاء، و إن كان بعد الزوال لم يفطر، و متى لم يبيت النية للسفر، و إنما تجددت له أتم ذلك اليوم و لا قضاء عليه. فإن جامع أو أفطر فيه فعليه الكفاره و القضاء.

و كل من وجب عليه شيء من الصيام الواجب فلا يصمه في سفر إلا النذر المعين المقيد صومه بحال السفر، و يجب أن يصوم الثلاثة أيام لدم المتعه و إن كان مسافراً.

و يجب الإتمام في الصلاة و الصوم على عشرة من بين المسافرين: أحدها: من نقص سفره عن ثمانى فراسخ، و من كان سفره معصيه لله، و من كان سفره للصيد لهوا و بطرا، و من كان سفره أكثر من حضره، و حده ألا يقيم في بلده عشرة أيام، و المكارى و الملاح، و البدوى، و الذى يدور في أمارته، و الذى يدور في تجارته من سوق إلى سوق، و البريد، و لا يجوز التقصير، و لا الإفطار إلا أن يخرج، و يتوارى عنه جدران بلده أو يخفى عليه أذان مصره.

و يكره إنشاء السفر في شهر رمضان إلا بعد أن يمضى ثلاث و عشرون منه فإن دعت الحاجة إلى الخروج من حج أو عمره أو زياره أو خوف من تلف مال أو هلاك أخ جاز له الخروج أى وقت شاء، و متى كان السفر أربعة فراسخ، و لا يريد الرجوع من يومه لم يجز الإفطار، و هو مخير في التقصير في الصلاة.

و يكره صوم التطوع في السفر، و روى جواز ذلك (١).

و أما الشيخ الكبير و المرأة الكبيرة إذا عجزا عن الصيام أفطرا أو تصدقا عن كل يوم بمدين من طعام. فإن لم يقدر فبمد منه، و كذلك الحكم فيمن يلحقه العطاش و لا يقدر معه على الصوم و لا يرجى زواله و ليس على واحد منهم القضاء.

و الحامل المقرب و المرضعه القليلة اللبن إذا أضر بهما الصوم و خافا على الولد أفطرتا و تصدقتا عن كل يوم و يقضيان ذلك فيما بعد، و كذلك من به عطاش يرجى زواله و كل من أبيح له الإفطار لا ينبغي أن يروى من الشراب و لا أن يتملأ من الطعام، و لا يجوز أن يقرب من الجماع.

و المغمى عليه إذا كان مفيقا في أول الشهر و نوى الصوم. ثم أغمى عليه و استمر به أياما لم يلزمه قضاء شيء فاته لأنه بحكم الصيام فإن لم يكن مفيقا في أول الشهر بل كان مغمى عليه و جب عليه القضاء على قول بعض أصحابنا (٢) و عندي أنه لا قضاء عليه أصلا لأن نيته المتقدمه كافيه في هذا الباب، و إنما يجب ذلك على مذهب من راعى تعيين النيه أو مقارنة النيه التي هي المقربة، و لسنا نراعى ذلك من جن أياما متواليه. ثم أفاق لا يلزمه ما فاته إن أفطر فيه لأنه ليس بمكلف، و من بقى نائما قبل دخول الشهر أو بعده أياما و قد سبقت منه نيه القربه فلا قضاء عليه، و كذلك إن أصبح صائما. ثم جن في بقيته أو أغمى عليه فالحكم فيه سواء في أن صومه صحيح.

ص: ٢٨٥

١- ١) روى في التهذيب ج ٤ ص ٢٣٨ الرقم ٦٩٣ و كذا في الاستبصار ج ٢ ص ١٠٣ الرقم ٣٣٥ عن الحسن بن بسام الجمال عن رجل قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة في شعبان و هو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر. فقلت له: جعلت فداك أمس كان من شعبان و أنت صائم و اليوم من شهر رمضان، و أنت مفطر فقال: إن ذاك تطوع، و لنا أن نفعل ما شئنا، و هذا فرض فليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا.

٢- ٢) تدل على هذا القول ما رواه الشيخ في التهذيب ج ٤ ص ٢٤٣ ح ٧١٦ عن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يقضى المغمى عليه ما فاته.

فصل: في حكم قضاء ما فات من الصوم

من فاته شيء من شهر رمضان لمرض لا- يخلو حاله من ثلاثة أقسام: إما أن يبرئ من مرضه أو يموت فيه أو يستمر به المرض إلى رمضان آخر. فإن برأ وجب عليه القضاء فإن لم يقض و مات فيما بعد كان على وليه القضاء عنه، والولي هو أكبر أولاده الذكور فإن كانوا جماعة في سن واحد كان عليهم القضاء بالحصص أو يقوم به بعضهم فيسقط عن الباقيين، وإن كانوا أنثاء لم يلزمهن القضاء، وكان الواجب الفدية من ماله عن كل يوم بمدين من طعام و أقله مد، وإن لم يمت و في عزمه القضاء من غير توان و لحقه رمضان آخر صام الثاني و قضى للأول، و لا كفاره عليه، وإن أخره توانيا صام الحاضر و قضى الأول و تصدق عن كل يوم بمدين من طعام و أقله مده فإن لم يبرأ أو لحقه رمضان آخر صام الحاضر، و تصدق عن الأول و لا قضاء عليه، و حكم ما زاد على رمضانين حكمهما سواء، و إن مات من مرضه ذلك صام وليه عنه ما فاته استحبابا، و كل صوم كان واجبا عليه بأحد الأسباب الموجبه له متى مات و كان متمكنا منه فلم يصمه فإنه يتصدق عنه أو يصوم عنه وليه.

و الكفاره تكون من أصل المال القدر الذي ذكرناه، و حكم المرأة في هذا الباب حكم الرجل سواء و كذلك ما يفوتها في أيام حيضها وجب عليها القضاء فإن لم تقض و ماتت وجب على وليها القضاء عنها إذا فرطت فيه أو يتصدق عنها على ما قدمناه.

و من أسلم في شهر رمضان و قد مضت منه أيام فليس عليه قضاء ما فاته و يصوم ما أدركه فإن أسلم في بعض النهار أمسك بقيه النهار تأديبا، و من أسلم قبل طلوع الفجر صام ذلك اليوم وجوبا، و إن أسلم بعده و لم يتناول ما يفطره إلى عند الزوال جدد النيه و كان صومه صحيحا، و إن كان بعد الزوال أمسك تأديبا و لا قضاء عليه، و حكم من بلغ في حال الصوم حكم من أسلم على السواء في أنه يصوم ما بقى و لا- قضاء عليه فيما فاته و الحائض يجب عليها قضاء ما يفوتها في حال الحيض فإن طهرت في بعض النهار أمسكت تأديبا و عليها القضاء سواء تناولت ما يفطر أو لم يتناول لأن كونها حائضا في أول النهار يمنع من انعقاد صومها.

والمريض إذا برأ في وسط النهار و قدر على الصوم فإن كان تناول ما يفسد الصوم أمسك بقيه النهار تأديبا و عليه القضاء، و إن لم يكن فعل ما يفطر أمسك بقيه النهار و قد تم صومه إذا كان قبل الزوال فإن كان بعده وجب القضاء، و الأفضل أن يقضى ما فاته متتابعا، و روى أنه يصوم ستة أيام أو ثمانية أيام متتابعا (١)، و يفرق الباقي، و الأول أحوط، و لا بأس أن يقضى ما فاته في أى شهر شاء إلا أن يكون مسافرا فإنه لا يقضيه في حال السفر على الصحيح من المذهب، و متى صامه في السفر قضاها، و إن لم يجزه فإن أقام في بلد عشره أيام ثم صام كان ذلك مجزيا، و من أفطر يوما يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال قضاها، و كفر بإطعام عشره مساكين فإن لم يتمكن صام ثلاثة أيام و قد روى أن عليه مثل ما على من أفطر يوما من شهر رمضان (٢) و الصحيح الأول، و من أفطر قبل الزوال فلا شيء عليه، و روى أيضا أنه لا شيء عليه و إن أفطر بعد الزوال (٣) و ذلك محمول على من لم يتمكن، و متى أصبح جنبا عامدا أو ناسيا فلا يصم ذلك اليوم لا قضاء و لا تطوعا، و متى أصبح صائما متطوعا لا يجب عليه المضى فيه

ص: ٢٨٧

- ١-١) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢٧٥ ح ٨٣١ عن عمار بن موسى الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان كيف يقضيها؟ فقال: إن كان عليه يومان فليفطر بينهما يوما، و إن كان عليه خمسة فليفطر بينهما أياما، و ليس له أن يصوم أكثر من ستة أيام متواليه، و إن كان عليه ثمانية أيام أو عشره أفطر بينهما يوما.
- ٢-٢) روى في التهذيب ج ٤ ص ٢٧٩ ح ٨٤٦ عن زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فأتى النساء قال: عليه الكفاره ما على الذى أصاب في شهر رمضان ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان.
- ٣-٣) روى في التهذيب ج ٤ ص ٢٨٨ ح ٨٤٧ عن عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و يريد أن يقضيها متى يريد أن ينوى الصوم فليصم و إن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس قال: لا. سئل، فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس قال: قد أساء و ليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذى أراد أن يقضيه.

فإن أفطر لم يلزمه قضاء ولا كفاره، والمستحاضه إذا فعلت من الأغسال ما يلزمها من تجديد القطن و الخرق و تجديد الوضوء صامت و صبح صومها إلا- الأيام التي يحكم لها بالحيض فيها، و متى لم تفعل ما تفعله المستحاضه و جب عليه قضاء الصلاة و الصوم و من أجنب في أول الشهر و نسي أن يغتسل و صام كان عليه قضاء الصلاة و الصوم معا و من و جب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز عنه صام ثمانية عشر يوما، و من و جب عليه صوم فلا يجوز له أن يتطوع بالصوم، و متى قامت البيئه على هلال شوال بعد الزوال في الليله الماضيه و جب عليه الإفطار، و لا يلزمه قضاء صلاه العيد لأن وقتها قد فات.

ص: ٢٨٨

كتاب الاعتكاف

فصل: في حقيقه الاعتكاف و شروطه

الاعتكاف في اللغة: هو اللبث الطويل، و في عرف الشرع هو طول اللبث للعباده، و له شروط ثلاثه:

أحدها: يرجع إلى الفاعل، و ثانيها: يرجع إلى الفعل، و ثالثها: يرجع إلى البقعه. فالراجع إلى الفاعل هو أن يكون مسلما بالغيا عاقلا لأن من كان بخلافه لا يصح اعتكافه، و ما يرجع إلى الفعل فهو أن يكون مع طول اللبث صائما لأن الصوم شرط في انعقاد الاعتكاف، و الراجع إلى البقعه هو أن يكون الاعتكاف في مساجد مخصوصه و هي أربعة مساجد: المسجد الحرام، و مسجد النبي، و مسجد الكوفه، و مسجد البصره، و لا ينعقد الاعتكاف في غير هذه المساجد لأن من شرط المسجد الذي ينعقد فيه الاعتكاف أن يكون صلى فيه نبي أو إمام عادل جمعه بشرائطها و ليست إلا هذه التي ذكرناها، و حكم المرأه حكم الرجل في هذا سواء، و لا يصح اعتكافها في مسجد بيتها و الاعتكاف أصل في نفسه في الشرع دون أن يكون له أصل يرد إليه.

فصل: في أقسام الاعتكاف

الاعتكاف على ضربين: واجب و ندب. فالواجب ما أوجبه على نفسه بالندب أو العهد، و المندوب إليه هو ما يتديه من غير إيجاب على نفسه بنذر أو عهد.

و متى شرط المعتكف على نفسه [ربه خ ل] أنه متى عرض له عارض رجع فيه كان له الرجوع فيه أي وقت شاء ما لم يمض به يومان فإن مضى به يومان وجب عليه تمام الثالث. فإن لم يشترط وجب عليه بالدخول فيه تمام ثلاثه أيام لأن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثه أيام، و لا يصح الاعتكاف ممن عليه ولاية إلا بإذن من له ولاية عليه كالمرأه مع زوجها و العبد مع سيده و المكاتب قبل كمال حرية و المدبر و الأجير و الضيف إلا بإذن مضيفه لأنهم ممنوعون من الصوم تطوعا إلا بإذن من له ولاية عليهم

و الاعتكاف لا يصح إلا بصوم، ولا يصح الاعتكاف من الحائض.

و متى اعتكف من عليه ولايه بإذن من له الولاية لم يكن للاذن فسخه عليه و يلزمه أن يصبر عليه حتى يمضى مده الإذن فإن لم يكن قيد و أطلق لزمه أن يصبر عليه ثلاثه أيام، و هو أقل ما يكون اعتكافاً، و من كان بعضه مملوكاً و بعضه حراً فإن جرى بينه و بين سيده مهاياه بأن يكون له من نفسه ثلاثه أيام فصاعداً، و لسيدته مثله صح منه الاعتكاف فى أيامه بغير إذن سيده، و إن لم يكن بينهما مهاياه أو كان أقل من ثلاثه أيام كان كالقن سواء.

و متى اعتكف المملوك بإذن مولاه فأعتقه مولاه لزمه إتمامه، و إن كان بغير إذنه و أعتقه فى الحال لزمه التمام.

و الاعتكاف يجوز فى جميع أيام السنه، و إن كان فى بعضها أفضل منه فى بعض.

و لا يجوز الاعتكاف فى الأيام التى لا يصح صومها كالعيدين لأن من شرطه الصوم و فى العشر الأواخر من شهر رمضان أفضل منه فى غيره لدخول ليله القدر فيها، و أقل الاعتكاف ثلاثه أيام و أكثره لا حد له. فإن زاد على الثلاثه يومين آخرين لزمه إتمام ثلاثه أخرى، و إن كان أقل من ذلك كان له الرجوع مع الشرط على ما بيناه.

و لا يصح الاعتكاف إلا مع الصوم فعلى هذا لا يصح اعتكاف الليالى مفرداً من الأيام و لا يكفى أيضاً يوم واحد لأن أقله ثلاثه أيام.

و متى نذر اعتكاف شهر بعينه و جب عليه الدخول فيه مع طلوع الهلال من ذلك الشهر فإذا أهل الشهر الذى بعده فقد وفى و خرج من الاعتكاف، و يلزمه الليالى و الأيام لأذن الشهر عبارته عن جميع ذلك، و إن نذر أياماً بعينها لم يدخل فيها لياليتها إلا أن يقول: العشر الأواخر أو ما يجرى مجراه فيلزمه حينئذ الليالى لأن الاسم يقع عليه.

و إذا نذر اعتكاف شهر غير معين كان بالخيار بين أن يعتكف شهراً هلالياً على الصفة التى قدمناها، و بين أن يعتكف ثلاثين يوماً غير أنه لا يبتدى بانصاف النهار، و لا يعتد من أولها لأنه لا بد من الصوم، و الصوم لا يكون إلا من أول النهار.

و إن نذر اعتكاف شهر أو أيام مطلقاً، ولم يشرط فيه التتابع كان مخيراً بين التتابع و التفرق غير أنه لا يفرق أقل من ثلاثة أيام.

و إن شرط التتابع، فإما أن يقيد بوقت أو بشرط فإن قيده بوقت مثل أن قال:

لله على أن أعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان فإنه يلزمه الاعتكاف فيها، و عليه المتابعة من جهة الوقت لا من جهة الشرط، و لا يجوز له أن يخرج فإن خالف، و خرج بطل قدر ما يخرج إذا كان اعتكف ثلاثة أيام، و لا يبطل ما مضى، و إن كان دونها استأنف الاعتكاف.

و إن كان شرط التتابع مثل أن يقول: لله على أن أعتكف عشره أيام متتابعات لزمه ذلك فإن تلبس بها ثم خرج بطل و عليه الاستقبال.

و إذا قال: لله على أن أعتكف شهراً لم يخل من أحد أمرين: إما أن يعينه أو لا يعينه. فإن عينه مثل أن يقول: شعبان أو شهر رمضان لزمه أن يعتكف الشهر الذي عينه، و عليه متابعته من ناحية الوقت لا- من حيث الشرط لأنه علقه بزمان بعينه فإن ترك يوماً منه لم يلزمه الاستيناف بل يقضى ما ترك، و يعتكف ما أدركه، و إن قال: لله على أن أعتكف شهر رمضان متتابعاً لزمه المتابعة هنا من ناحية الشرط. فإن أخل بها استأنف لأن المتابعة من ناحية الشرط.

فإذا لم يعلقه بشهر بعينه لم يخل من أحد أمرين: إما أن يطلق أو يشرط التتابع فإن شرط التتابع لزمه أن يأتي به متتابعاً فمتى أفسد شيئاً منه لزمه الاستيناف فإن صام شهراً بين هلالين أجزاء ناقصاً كان أو تاماً، و إن صام بالعدد صام ثلاثين يوماً و إن لم يقل: متتابعات نظرت فإن قال: أعتكف شهراً من وقتي هذا فقد يعينه بزمان فعلية أن يأتي به متتابعاً من ناحية الوقت لا من ناحية الشرط فمتى أفطر يوماً منه فعلية ما ترك و اعتكف ما بقى. هذا كله لا خلاف فيه.

إذا قال: لله على أن أعتكف شهر رمضان من هذه السنة نظرت فإن كان رمضان قد مضى فإن نذره باطل، و إن كان لم يمض لزمه الوفاء به فإن لم يعلم حتى خرج لزمه قضاؤه، و إذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام وجب عليه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر من أول

يومه إلى بعد الغروب من ذلك اليوم، وكذلك اليوم الثاني و الثالث هذا إذا أطلقه، و إن شرط التتابع لزمه الثلاثة أيام بينها ليلتان، و متى أحل بيوم من أيام الاعتكاف الذى نذره و جب عليه أن يقضيه، و يتم ثلاثة أيام لأن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام.

المسافر و كل من لا- تجب عليه الجمعة يصح اعتكافه من عبد أو امرأه أو مريض أو مسافر غير أنه لا يعتكف إلا فى المساجد التى قدمنا ذكرها، و لا- يصح الاعتكاف على وجه اليمين و منع النفس و الغضب مثل أن يقول: إن دخلت الدار أو إن كلمت زيدا إلا إذا تقرب به إلى الله. فإذا لم يتقرب به، و قصد منع النفس فلا يلزمه و لا كفاره عليه فى يمينه.

و من نذر أن يعتكف شهر رمضان ففاته قضى شهرا آخر بالصوم، و إن آخر بالصوم، و إن آخره إلى رمضان آخر فاعتكف فيه أجزاءه، و إذا نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان فقدم ليلا أو فى بعض النهار لا يلزمه شىء، و إن نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان أبدا فقدم ليلا أو فى بعض النهار لا يلزمه شىء، و إن نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان أبدا فقدم ليلا لم يلزمه شىء، و إن قدم فى بعض النهار صام ذلك اليوم فيما بعد غير أنه يتمه ثلاثة أيام إلا أن يكون نوى أن يعتكف يوما واحدا فإنه لا ينعقد نذره، و إن نذر أن يعتكف بعد قدوم فلان لزمه ذلك فإن كان قيده لزمه بحسب ما قيده، و إن لم يقيد اعتكف أقل ما يكون الاعتكاف ثلاثة أيام.

و إذا نذر أن يعتكف فى إحدى المساجد و جب عليه الوفاء به فإن كان بعيدا رجل إليه فإن كان المسجد الحرام لم يدخله إلا بحجه أو عمره لأنه لا يجوز دخول مكة إلا محرما.

فصل: فيما يمنع الاعتكاف منه و ما لا يمنع

الاعتكاف يمنع من الوطء و سائر ضرور المباشرة و القبلة و الملاسة، و استنزال الماء بجميع أسبابه، و يمنع من الخروج من المسجد الذى اعتكف فيه إلا لضروره كالبول و الغائط و غسل الجنابه إن احتلم أو قربه أو عباده أو أداء فريضه كالجمعه و العيدين

و يجوز له أن يشهد الجنازه، و يعود المريض غير أنه لا يجلس تحت الضلال إلى أن يعود، و لا يجلس في المكان الذي يدخله، و إن دخل وقت الصلاة لم يصل حتى يعود إلى المسجد إلا بمكة فإنه يصل في أي بيوتها شاء.

و إذا تعينت عليه إقامه شهاده أو تحملها جاز له الخروج و لا- يفسد اعتكافه و يقيمها قائما و يعود إلى موضعه، و لا يجوز له البيع و الشرى، و يجوز له أن ينكح و ينظر في أمر معيشته و ضيعته، و يتحدث بما شاء من الحديث بعد أن يكون مباحا و يأكل الطيبات و يشم الطيب، و قد روى أنه يجتنب ما يجتنبه المحرم و ذلك مخصوص بما قلناه لأن لحم الصيد لا يحرم عليه و عقد النكاح مثله، و الجمعه إن أقيمت فيه دخل فيها، و إن أقيمت في غيره خرج إليها.

و إن انهدم بعض المسجد تحول إلى موضع العماره. فإن انهدم كله جاز أن يتم اعتكافه في عرصته، و قد قيل: إنه يخرج فإذا أعيد بناؤه عاد، و قضى اعتكافه، و جميع ما يمنع الاعتكاف منه فالليل فيه كالنهار إلا ما هو ممنوع لأجل الصوم من الأكل و الشرب فإنه يمنع منه النهار دون الليل، و متى عرض للمعتكف مرض أو جنون أو إغماء أو حيض أو طلبه سلطان ظالم يخاف على نفسه أو ماله فإنه يخرج من موضعه فإن كان خروجه بعد مضي أكثر مده اعتكافه أعاد بعد زوال عذره و بنى على ما تقدم و تمم، و إن لم يكن مضي أكثر من النصف استأنف الاعتكاف سواء كان الاعتكاف واجبا أو مندوبا إليه، و سواء كان مع الشرط أو عدمه فإنه يجوز بالدخول فيه على ما تقدم، و كل من خرج من الاعتكاف لعذر أو غيره و جب عليه قضاؤه سواء كان واجبا أو مندوبا لأننا قد بينا أنه يجب بالدخول فيه إلا ما استثناه من الشرط.

و متى خرج من الاعتكاف قبل أن يمضي ثلاثه أيام استأنف الاعتكاف لأن الثلاثه أيام متواليه لا يجوز الفصل بينها سواء كانت متتابعه أو غير متتابعه على ما فصلناه، و إنما يقضى ما يفوته بعد أن يزيد على الثلاثه أيام، و من مات قبل انقضاء مده اعتكافه في أصحابنا من قال: يقضى عنه و ليه أو يخرج من ماله إلى من ينوب عنه قدر كفايته لعموم ما روى من أن من مات و عليه صوم واجب و جب على و ليه أن يقضى عنه أو

يتصدق عنه (١) وقضاء ما فات من الاعتكاف ينبغي أن يكون على الفور و البدار.

و متى كان خروجه من الاعتكاف بعد الفجر كان دخوله في قضائه قبل الفجر و يصوم يومه و لا- يعيد الاعتكاف ليله، و إن كان خروجه ليلا كان قضاؤه من مثل ذلك الوقت إلى آخر مدة الاعتكاف المضروبه، و إن كان خرج وقتا من مدة الاعتكاف المضروبه بما فسخته به. ثم عاد إليه، و قد بقيت مدة من التي عقدها تمم باقي المده و زاد في آخرها مقدار ما فاته من الوقت.

فصل: فيما يفسد الاعتكاف و ما يلزمه من الكفاره

الاعتكاف يفسده الجماع، و يجب به القضاء و الكفاره، و كذلك كل مباشره تؤدي إلى إنزال الماء عمدا يجرى مجراه، و في أصحابنا من قال: ما عدا الجماع يوجب القضاء دون الكفاره، و كذلك الخروج من المسجد لغير عذر و لغير طاعه يفسد الاعتكاف، و السكر يفسد الاعتكاف و الارتداد لا يفسده فإن رجع إلى الإسلام بنى عليه.

و متى وطئ المعتكف ناسيا أو أكل نهارا ساهيا أو خرج من المسجد كذلك لم يفسد اعتكافه.

و متى جامع نهارا لزمه كفارتان، و إن جامع ليلا- لزمه كفاره واحده فإن أكرهها على الجماع و هي معتكفه بأمره نهارا لزمه أربع كفارات، و إن كان ليلا كفارتان على قول بعض أصحابنا، و إن كان اعتكافها بغير إذنه لم يلزمه إلا كفاره نفسه.

و الكفاره في وطئ المعتكف هي الكفاره في إفطار يوم من شهر رمضان سواء على الخلاف بين الطائفة في كونها مرتبه أو مخيرا فيها، و يجوز للمعتكف صعود المناره و الأذان فيها سواء كانت داخله المسجد أو خارجه لأنه من القربات، و إذا خرج دار الوالى، و قال: حتى على الصلاه أيها الأمير أو قال: الصلاه أيها الأمير بطل اعتكافه.

و إذا طلقت المعتكفه أو مات زوجها فخرجت و اعتدت في بيتها استقبلت الاعتكاف

ص: ٢٩٤

١- ١) روى في التهذيب ج ٤ ص ٢٤٦ ح ٧٣١ عن حماد بن عثمان عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يموت و عليه دين عن شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال: أولى الناس به. الحديث، و روى في هذا الباب روايات أخر.

و إذا أخرجه السلطان ظلما لا يبطل اعتكافه، و إنما يقضى ما يفوته، و إن أخرجه لإقامه حد عليه أو استيفاء دين منه يقدر على قضائه بطل اعتكافه لأنه أخرج إلى ذلك فكأنه خرج مختارا.

إذا أحرم بحجه أو عمره و هو معتكف لزمه الإحرام، و يقيم فى اعتكافه إلى أن يفرغ منه. ثم يمضى فى إحرامه إلا أن يخاف الفوت فى الحج فيترك الاعتكاف.

ثم يستأنف عند الفراغ غير أن هذا لا يصح عندنا إلا إذا كان فى المسجد الحرام فأما فى غيره من المساجد التى ينعقد فيها الاعتكاف فلا ينعقد فيها الإحرام لأنها قبل المواقيت إذا أغمى على المعتكف أياما. ثم أفاق لم يلزمه قضاؤه لأنه لا دليل عليه، و إذا خرج رأسه إلى بعض أهله فغسلوه لم يبطل اعتكافه لمثل ذلك، و إن باع و اشترى فى حال الاعتكاف فالظاهر أنه لا ينعقد لأنه منهى عنه، و النهى يدل على فساد المنهى عنه.

و قال قوم: أخطأ، و يكون ماضيا.

و النظر فى العلم و مذاكره أهله لا يبطل الاعتكاف، و هو أفضل من الصلاه تطوعا عند جميع الفقهاء، و لا يفسد الاعتكاف جدال و لا خصومه و لا سباب.

ص: ٢٩٥

كتاب الحج

فصل: في حقيقه الحج و العمره و شرائط وجوبها

الحج في اللغة هو القصد، و في الشريعة كذلك إلا- أنه اختص بقصد البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصه عنده متعلقه بزمان مخصوص، و العمره هي الزيارة في اللغة، و في الشريعة عباره عن زياره البيت الحرام لأداء مناسك عنده، و لا يختص بزمان مخصوص و هما على ضربين: مفروض و مسنون. فالمفروض منهما على ضربين: مطلق من غير سبب و واجب عند سبب. فالمطلق من غير سبب هي حجه الإسلام و عمره الإسلام، و شرائط وجوبها ثمانية: البلوغ و كمال العقل و الحرية و الصحة و وجود الزاد و الراحله و الرجوع إلى كفايه إما من المال أو الصناعه أو الحرفه، و تخليه السرب من الموانع و إمكان المسير، و متى اختل شيء من هذه الشرائط سقط الوجوب، و لم يسقط الاستحباب.

و من شرط صحه أدائهما الإسلام، و كمال العقل لأن الكافر، و إن كان واجبا عليه لكونه مخاطبا بالشرع فلا يصح منه أداءهما إلا بشرط الإسلام، و عند تكامل الشروط يجبان في العمر مره واحده، و ما زاد عليها مستحب مندوب إليه، و وجوبهما على الفور دون التراخي.

و أما ما يجب عند سبب فهو ما يجب بالنذر أو العهد أو إفساد حج دخل فيه أو عمره، و لا سبب لوجوبهما غير ذلك، و ذلك بحسبها إن كان واحدا فواحدا، و إن كان أكثر فأكثر، و لا يصح النذر بهما إلا من كامل العقل حر فأما من ليس كذلك فلا ينعقد نذره، و لا يراعى في صحه انعقاد النذر ما روعى في حجه الإسلام من الشروط لأنه ينعقد نذر من ليس بواجد للزاد و الراحله، و لا ما يرجع إليه من كفايه، و كذلك ينعقد نذر المريض بذلك غير أنه إذا عقد نذره بذلك. ثم عجز عن المضى فيه أو حيل بينه أو منعه مانع أو نذر في حال الصحه. ثم مرض فإنه يسقط فعله في الحال، و يجب

عليه أن يأتي به في المستقبل إذا زال العارض اللهم إلا أن يعقد نذره إنه يحج في سنة معينة فمتى فاتته في تلك السنة بتفريط منه وجب عليه أن يأتي به في المستقبل، وإن منعه مانع من ذلك أو حال بينه وبين فعله حائل من عدو أو مرض أو غير ذلك فإنه لا يلزمه فيما بعد لأنه لا دليل عليه، ومتى نذر أن يحج ولم يعتقد أن يحج زائداً على حجه الإسلام، ثم حج بنيه النذر أجزأه عن حجه الإسلام، وإن نذر أن يحج حجه الإسلام، ثم حج بنيه النذر لم يجزه عن حجه الإسلام، والأولى أن نقول:

لا يجزيه أيضاً عن النذر لأنه لا يصح منه ذلك قبل أن يقضى حجه الإسلام، ولو قلنا:

بصحته كان قويا لأنه لا مانع من ذلك.

و أما المسنون: فهو ما زاد على حجه الإسلام وعمرته ولم يكن نذر فيه فإن ذلك مستحب مندوب إليه.

و نعود الآن إلى ذكر بيان الشروط التي اعتبرناها في وجوب حجه الإسلام فالشروط التي اعتبرناها على ثلاثة أضرب: أحدها شرط في الصحة والوجوب وهو العقل، والآخر شرط في صحته دون الوجوب وهو الإسلام لأن الكافر يجب عليه وإن لم تصح منه، والثالث شرط في الوجوب دون الصحة لأن الصبي والمملوك ومن ليس له زاد ولا راحله وليس بمخلى السرب ولا يمكنه المسير لو تكلفوا لصح منهم الحج غير أنه لا يجزيهم عن حجه الإسلام.

و راعينا البلوغ والحريه وكمال العقل لأن هؤلاء لو تكلفوا الحج و حجوا لا خلاف أنه لا يجزيهم، ووجب عليهم إعادة حجه الإسلام. فإن بلغ الصبي أو أعتق العبد أو رجع إليه العقل قبل أن يفوته المشعر الحرام فوقف بها أتى بباقي المناسك فإنه يجزيه عن حجه الإسلام.

و الزاد والراحله شرط في الوجوب، والمراعى في ذلك نفقته ذاهبا و جائيا و ما يخلفه لكل من يجب عليه نفقته قدر كفايتهم، و يفضل معه ما يرجع إليه يستعين به على أمره أو صناعه يلتجئ إليها فإن كان ضياع أو عقار أو مسكن يمكنه أن يرجع إليها، و يكون قدر كفايتهم لزمه، و لا يلزمه بيع مسكنه الذي يسكنه و لا بيع خادمه

الذى يخدمه فى الزاد والراحله، ويلزمه بيع ما زاد على ذلك من ضياع أو عقار وغير ذلك من الذخائر، والأثاث التى له منها بد إذا بقى معه ما يرجع إلى كفايته.

و إن كان له دين حال على موسر باذل له لزمه فرض الحج، وإن كان على ملى جاحد أو معترف معسر أو إلى أجل لم يجب عليه الحج لأنه عاجز.

و إن كان عليه دين و له مال بقدر الدين لا يلزمه فرض الحج سواء كان حالاً أو مؤجلاً، وإذا لم يكن له مال لا يجب عليه الحج و إن كان قادراً على القرض و لا يجب عليه الاستسلاف.

و قد روى جواز الاستدانه فى الحج (١) و ذلك محمول على أنه إذا كان له ما يقضى عنه إن حدث به حدث الموت فأما مع عدم ذلك فلا- يلزمه ذلك، و إن قدر على زاد و راحله و لا زوجه له لزمه فرض الحج و تقديمه على النكاح لأنه فرض و النكاح مسنون سواء خاف العنت أو لم يخف و يلزمه الصبر.

من وجب عليه الحج فحج مع غيره فى نفقته أجزاء عن حجه الإسلام فإن أجر نفسه من غيره ليخدمه. ثم حج أجزاء أيضاً، و إنما يعتبر الزاد والراحله فى وجوب من كان على مسافه يحتاج فيها إلى الزاد والراحله، و أما أهل مكه و من كان بينه و بين مكه قريب فلا يحتاج إلى ذلك، و ليس ذلك من شرط وجوبه عليه إذا كان قادراً على المشى لأنه لا مشقه عليه، و اعتبار الزاد لا بد فيه على كل حال، و إن كان لا يقدر على المشى لا يلزمه فإن كان من هذه صورته و ذا صناعه و حرفه لا يقطع الحج عنها و يكون كسبه حاضراً و مسافراً على حد واحد لزمه، و إن قطعه عن كسبه لم يجب عليه فرض الحج.

إذا بذل له الاستطاعه قدر ما يكفيه ذاهباً و جائياً، و يخلف لمن عليه نفقته لزمه فرض الحج لأنه مستطيع.

ص: ٢٩٨

١ - ١) روى فى الكافى ج ٤ ص ٢٧٩ باب الرجل يستدين و يحج عن موسى بن بكر عن أبى الحسن الأول (ع) قال: قلت له: هل يستقرض الرجل و يحج إذا كان خلف ظهره ما يؤدى عنه إذا حدث به حدث؟ قال، نعم. و روى فى الباب أخبار آخر.

إذا علم أن له من يطيقه على أداء الحج عنه لا يلزمه فرضه لأنه ليس بمستطيع بنفسه ولدا كان أو ذا قرابه، وقد روى أصحابنا أنه إذا كان له ولد له مال وجب عليه أن يأخذ من ماله ما يحج به و يجب عليه إعطاؤه.

المعضوب الذى لا يقدر أن يستمسك على الراحلة من كبر أو ضعف إلا بمشقه عظيمه و له مال لزمه أن يحج عنه غيره، و يجوز أن يكون ذلك الغير ضروره، و لا يجب عليه الحج لعدم الاستطاعه، و يجوز أن يكون غير ضروره و يحتاج أن يعطيه ما يكفيه لنفقته ذاهبا و جائيا و يخلفه لأهله.

إذا كان به عله يرجى زوالها يستحب له أن يحج رجلا عن نفسه فإذا فعل و برأ و جب عليه أن يحج بنفسه، و إن مات من تلك العله سقط عنه فرض الحج.

و المعضوب الذى خلق نضوا (١) و لا يرجى زوال خلقته كان فرضه أن يحج رجلا عن نفسه فإذا فعل ثم برأ و جب عليه أن يحج بنفسه لأن ما فعله كان واجبا فى ماله و هذا يلزم فى نفسه، و المعضوب إذا و جب عليه بالنذر أو بإفساد حجه و جب عليه أن يحج عن نفسه رجلا فإذا فعل فقد أجزأه فإن برأ فيما بعد تولاه بنفسه.

و حجه التطوع يجوز أن يعطيها غيره ليحج عنه، و كذلك يجوز أن يوصى بأن يحج عنه تطوعا، و يكون ذلك ثلاثه و تقع الحج عن الأمر دون المتولى.

متى استأجر إنسانا فى ذلك كانت الإجاره صحيحه، و يستحق الأجير المسمى.

و إذا أوصى فلولوصى أن يكترى فإذا اكترى كان من الثلث، و يستحق الأجر الذى سمي له حين العقد ما لم يتعد فإن تعدى الواجب رد إلى أجره المثل.

إذا أحرم عمن استأجره سواء كانت فى حجه الفرض أو التطوع. ثم نقل الإحرام إلى نفسه لم يصح نقله، و لا فرق بين أن يكون الإحرام بالحج أو بالعمرة فإن النقل لا يصح أبدا فإن مضى على هذه النيه وقعت الحجه عمن بدأ بنيته لأن النقل ما يصح، و إنما قلنا: ذلك لأن صحه النقل يحتاج إلى دليل. فإذا ثبت هذا فالأجره يستحقها على من وقعت الحجه عنه لأن اعتقاده أنه يحج عن نفسه لا يؤثر فى وقوع الحجه عن

ص: ٢٩٩

غيره فلم تسقط الأجره بحال.

إمكان المسير أحد شروط الحج على ما قلناه، ومعناه أن يجد رفقته يمكنه المسير معهم و يتسع له وقت المسير على مجرى العاده. فإن لم يجد من يخرج معه أو ضاق عليه الوقت حتى لا يلحق إلا بأن يصعب المسير لا يلزمه تلك السنه.

و شرائط الوجوب قد بينهاها، و شرائط الاستقرار أن يمضى من الزمان ما يمكنه فيه الحج بعد الوجوب و لا يفعل فإنه يستقر فى ذمته.

إذا ثبت هذا، و كان له مال و ذهب ثبت الحج فى ذمته و إن مات حج عنه من تركته من أصل المال، و إن لم يكن له مال استحب لوليه أن يحج عنه، و قد بينا أن إمكان المسير شرط الوجوب و هو عند وجود الاستطاعه يتمكن من المسير، و تحصيل الآلات التى يحتاج إليها للطريق و بعد ذلك يلحق الرفقه. فإن حصلت له الاستطاعه و حصل بينه و بين الرفقه مسافه لا يمكنه الإلحاق بهم أو يحتاج أن يتكلف إما لمناقله أو يجعل منزلين منزلاً لا يلزمه الحج تلك السنه، فإن بقى فى حالته فى إزاحه العله إلى السنه المقبله لزمه.

فإن مات قبل ذلك لا يجب أن يحج عنه فإن فاتته السنه المقبله و لم يحج و جب حينئذ أن يحج عنه. الراحله المعتمده فى الاستطاعه راحله مثله إن كان شاباً يقدر على ركوب السرج و القتب و جب عليه عند وجوده، و إن كان أضعف منه فزامله و ما أشبهها، و إن كان ضعيفاً لكبر أو ضعف خلقه فراحله مثله أن يكون له محمل و ما فى معناه.

و أما الزاد فهو عبارته عن المأكول و المشروب. فالمأكول هو الزاد فإن لم يجده بحال أو وجدته بثمان يضر به، و هو أن يكون فى الرخص بأكثر من ثمن مثله، و فى الغلاء مثل ذلك لم يجب عليه، و هكذا حكم المشروب.

و أما المكان الذى يعتبر وجوده فيه فإنه يختلف أما الزاد إن وجدته فى أقرب البلدان إلى البر فهو واجد، و كذلك إن لم يجده إلا فى بلده فيجب عليه حملة معه ما يكفيه لطول طريقه إذا كان معه ما يحمل عليه.

و أما الماء فإن كان يجده فى كل منزل أو فى كل منزلين فهو واجد فإن لم يجده

فى أقرب البلدان إلى البر أو فى بلده فهو غير واجد، و المعتبر فى جميع ذلك العاده فما جرت العاده بحمل مثله وجب حمله و ما لم تجر سقط وجوب حمله.

و أما علف البهائم و مشروبها فهو كما للرجل سواء إن وجدته فى كل منزل أو منزلين لزمه فإن لم يجد إلا فى أقرب البلاد إلى البر أو فى بلده سقط الفرض لاعتبار العاده هذا كله إذا كانت المسافه بعيدة. فأما إن كان بلده بالقرب من الحرم على منزلين و نحو عشرين فرسخاً أو ثلاثين فرسخاً متى لم يجد كل ذلك إلا فى أقرب البلاد إلى البر من ناحيه بلده فهو واجد لأنه يمكنه نقله، و هكذا ما لا بد له من ظروف الزاد، و الماء إذا تعذرت سقط الحج لأنه لا بد له من ظروف. فإذا تعذر الإمكان فوجودها شرط فى الاستطاعه.

و أما تخليه الطريق فشرط، و ينظر فيه و إن كان له طريقان مسلوكة و غير مسلوكة لكون العدو فإنه يلزمه الفرض و إن كان المسلوكة أبعد من المخوف لأن له طريقاً مخالفاً بينه و بينه.

فإن لم يجد إلا طريقاً واحداً فيه عدو أو لص لا يقدر على رفعهم سقط فرض الحج لأن التخليه لم تحصل فإن لم يندفع العدو إلا بمال يبذله أو خفاره فهو غير واجد لأن التخليه لم تحصل فإن تحمل ذلك كان حسناً فإن تطوع بالبذل عنه غيره لزمه لأن التخليه حصلت.

و طريق البحر ينظر فإن كان له طريقان: أحدهما فى البر، و الآخر فى البحر لزمه الفرض، و إن لم يكن له غير طريق البحر مثل سكان البحر و الجزائر لزمه أيضاً لعموم الأخبار المتضمنه لتخليه الطريق إذا غلب فى ظنهم السلامه. فإن غلبت فى ظنهم الهلاك لم يلزمهم. فإذا وجب عليه الحج و مات و خلف عليه ديناً فإن كان المال يسع لهما قضى الدين و حج عنه، و الحج يجب أن يقضى عنه من الميقات بأقل ما يكون اجره من يحج من هناك، و لا يجب من بلده إلا أن يتبرع به الورثه لأنه لا دليل عليه و إن لم يسع المال لهما قسم بينهما بالسويه و حج بما يخصه من الموضع الذى يمكن هذا إذا لم يوص به فإن أوصى فله حكم مفرد سند كره فيما بعد.

من وجبت عليه حجه الإسلام لا يجوز أن يحج عن غيره، ولا يجوز له أن يحج تطوعاً فإن تطوعت عن حجه الإسلام وإن حج عن غيره لم يجز عن غيره ولا عنه لأن شرط الإجزاء عن الغير لم يحصل فلا يجزى فيستحق عليه الأجره بذلك، و شرط الإجزاء عن نفسه من النيه لم تحصل فلا يجزى عن واحد منهما، ومن لا يجب عليه الحج جاز أن يحج عن غيره، ويجوز له أن يحج عن نفسه تطوعاً، ولا يجزى ذلك عن حجه الإسلام فيما بعد، ويجوز لمن عدم الاستطاعة أن يعتمر عن غيره، ويجوز أن يتطوع بهما ولا يجزيه عما يجب عليه إذا وجد الاستطاعة مثل ما قلناه في الحج سواء. المستطيع للحج و العمره لا يجوز أن ينوب عن غيره فيهما على ما بيناه فإن حج عن نفسه دون العمره جاز أن يحج عن غيره، ولا يجوز أن يعتمر عنه. فإن اعتمر عن نفسه ولم يحج جاز أن يعتمر عن غيره، ولا يجوز أن يحج عن غيره هذا إذا جاز له أفراد أحد الأمرين عن الآخر لعذر فأما مع زوال الأعذار فلا يجوز له غير التمتع.

و أما أهل مكة و حاضريها فإنه يتقدر جميع ما قلناه فيهم. من حج حجه الإسلام ثم نذر أن يحج لم يجز له أن يحج عن غيره إلا بعد أن يقضى ما عليه من النذر فإن عدم الاستطاعة في النذر جاز أن يحج عن غيره هذا إذا نذر بشرط الاستطاعة فإن نذر على كل حال لزمه مع فقد الاستطاعة على الوجه الذي يمكنه، ولا يجوز أن يحج عن غيره، ويجوز أن يحج الرجل عن الرجل و عن المرأة، و للمرأة أن يحج عن مثلها و عن الرجل بلا خلاف، ويجوز أن يحج العبد عن غيره إذا أذن له مولاه فيه لعموم الأخبار.

فأما الصبي فلا يصح أن يحج عن غيره لأنه ليس بمكلف تصح منه العباده و لا نيه القربه.

و الضروره إذا حج عن غيره لعدم الاستطاعة. ثم وجدها كان عليه إعادة الحج عن نفسه.

و من كان مستطيعاً للزاد و الراحله و خرج ماشياً كان أفضل له من الركوب إذا لم يضعفه عن القيام بالفرائض فإن أضعفه عن ذلك كان ركوبه أفضل، و من لا يملك

الاستطاعة و خرج ماشيا أو متسكعا و حج كان له فيه فضل كثير إلا إذا أيسر كان عليه حجه الإسلام لأن ما حجه لم يكن عليه واجبا، و إنما تبرع به، و من نذر أن يحج ماشيا و جب عليه الوفاء به فإن عجز عن ذلك ركب و ساق بدنه كفاره عن ذلك، و إن لم يعجز و جب عليه الوفاء به. فإذا انتهى إلى مواضع العبور قام قائما، و إن ركب نادر المشى مع القدره على المشى لم يجزه، و عليه أن يعيد الحج يركب ما مشى و يمشى ما ركب.

و قد بينا أن حجه الإسلام تجب في العمر مرة واحدة.

و يستحب لذوى الأموال أن يحجوا كل سنة إذا قدروا عليه.

و من حج و هو مخالف للحق ثم استبصر فإن كان قد حج بجميع شرائط الوجوب و لم يخل بشيء من أركانه أجزاءه، و يستحب له إعادته، و إن كان أخل بشيء من ذلك فعليه الإعادة على كل حال.

و قد بينا أن الحج و العمره واجبان على النساء و الرجال و شروط وجوبهما عليهن مثل شروط الرجال سواء، و ليس من شرط الوجوب و لا من شرط صحه الأداء وجود محرم لها و لا زوج، و متى كان لها زوج أو ذو محرم ينبغي أن لا تخرج إلا معه فإن لم يساعدها على ذلك جاز لها أن تحج حجه الإسلام بنفسها، و لا طاعه للزوج عليها في ذلك و ليس لها ذلك في حجه التطوع.

و إذا كانت في عده الطلاق و كان للزوج عليها رجعه لم يجز لها أن تخرج في حجه التطوع إلا - باذنه، و يجوز لها ذلك في حجه الإسلام، و إن لم يكن له عليها رجعه جاز لها أن تخرج في حجه التطوع بغير إذنه.

فأما التي في عده المتوفى عنها زوجها فإنه يجوز لها أن تخرج على كل حال في حجه التطوع، و في حجه الإسلام، و من وجبت عليه حجه الإسلام. ثم مات لم تسقط عنه بالموت. ثم لا يخلو إما أن يوصى بأن يحج عنه أو لا يوصى فإن لم يوص أصلا أخرجت حجه الإسلام من صلب ماله، و ما يبقى يكون تركه، و إنما يجب أن يخرج من ميقات أهله من يحج عنه لا يجب أكثر من ذلك.

و إن أوصى بأن يحج عنه فلا يخلوا من أن يقول: من أصل المال أو من الثلث فإن قال: من أصل المال فعل كما قال من الميقات، وإن قال: من دويره أهله نظر فإن كان ما زاد على الميقات يسعه الثلث فعل كما قال، وإن لم يسعه الثلث لم يجب أكثر من إضافته الثلث إلى قدر ما يحج عنه به من الميقات، وإن قال: حجوا عنى من الثلث فعل ذلك من الميقات، وإن قال من دويره أهله، وكان الثلث فيه كفايه لذلك فعل كما قال، وإن لم يكف فعل من حيث يسعه الثلث، و من قرن بالحج في الوصية أحد أبواب البر من الصدقة و غيرها بدأ بالحج أولاً، و إن كان قرن به أموراً واجبه عليه من الزكاة و الدين، و الكفارات جعل ذلك بالحصص، و قد بينا أن عمره فريضه مثل الحج و أن شروط وجوبهما واحده، و من تمتع بالعمره إلى الحج سقط عنه فرضها، و إن أفرد أو قرن كان عليه أن يعتمر بعد انقضاء الحج إن أراد بعد انقضاء أيام التشريق إن شاء أخرها إلى استقبال المحرم.

و من دخل مكة بعمره مفردة في غير أشهر الحج لم يجز أن يتمتع بها إلى الحج فإن أراد التمتع اعتمر عمره أخرى في أشهر الحج، و إن دخل مكة بعمره مفردة في أشهر الحج جاز له أن يقضيها، و يخرج إلى بلده أو إلى أى موضع شاء، و الأفضل أن يقيم حتى يحج و يجعلها متعه.

و إذا دخلها بنيه التمتع لم يجز له أن يجعلها مفردة، و يخرج من مكة لأنه صار مرتبطاً بالحج، و أفضل العمره ما كانت في رجب، و هي تلى الحج في الفضل.

و يستحب أن يعتمر في كل شهر مع الإمكان فقد روى أنه يجوز أن يعتمر كل عشره أيام (١) فمن عمل بذلك فلا شيء عليه، و ينبغي إذا أحرم المعتمر أن يذكر في دعائه أنه محرم بالعمره المفردة، و إذا دخل الحرم قطع التلبيه فإذا دخل مكة طاف

ص: ٣٠٤

(١-١) روى في الكافي ج ٤ ص ٥٣٤ باب العمره المبتوله عن على بن أبي حمزه قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكة في السنه المره أو المرتين أو الأربعه كيف يصنع! قال: إذا دخل فليدخل ملياً، و إذا خرج فليخرج محلاً قال: و لكل شهر عمره فقلت: يكون أقل! قال: لكل عشره أيام عمره. الحديث.

بالبیت طوافا واحدا للزیارة، و یسعی بین الصفا و المروه. ثم یقصر إنشاء، و إن شاء حلق، و الحلق أفضل، و یدب علیه بعد ذلك لتخله النساء طواف آخر. فإذا فعله فقد أحل من كل شیء أحرم منه.

الکافر لا یصح منه الحج فإن أحرم من المیقات لا ینعقد إحرامه فإن أسلم بعد ذلك وجب علیه الحج و العمره معا علی الفور فإن أمکنه الرجوع إلى المیقات و الإحرام منه فعل، و إن لم یمکنه أحرم من موضعه فإن لحق أحد الموقفین فی وقته فقد أدرك الحج، و یتقضى بعد ذلك العمره، و إن فاته الحج و أسلم یوم النحر كان علیه الحج فی العام المقبل متمتعا إن كان فی الآفاق، و إن كان من حاضری المسجد الحرام قرن أو أفرد و علیه العمره بعد ذلك، و یدب علیه أن یتعمر فی الحال العمره المفردة.

و المرتد إذا حج حجه الإسلام فی حال إسلامه. ثم عاد إلى الإسلام لم یدب علیه الحج، و إن قلنا: إن علیه الحج كان قویا لأن إسلامه الأول لم ینکن إسلاما عندنا لأنه لو كان كذلك لما جاز أن ینکفر، و إن لم ینکن إسلام لم یصح حجه و إذا لم یصح فالحجه باقیه فی ذمته.

و أما سائر العبادات التي تفوته فی حال الارتداد من الصلاة و الزکاه و غیرهما فإنه یدب علیه القضاء فی جمیع ذلك، و كذلك ما كان فاته فی حال إسلامه. ثم ارتد.

ثم رجع إلى الإسلام ینزیه قضاؤه.

و متى أحرم المرتد فی حال ارتداده. ثم أسلم استأنف الإحرام فإن إحرامه لم ینعقد فإن أحرم. ثم ارتد. ثم عاد إلى الإسلام جاز أن ینبئ علیه لأنه لا دلیل علی فسادہ إلا علی ما استخرجناه فی المسئلة المتقدمه فی قضاء الحج فإن علی ذلك التعلیل لم ینعقد إحرامه الأول أيضا غیر أنه ینزیه علیه إسقاط العبادات التي فاته فی حال الارتداد عنه لمثل ذلك لأننا إذا لم نحکم بإسلامه الأول فكأنه كان کافرا فی الأصل و کافر الأصل لم ینزیه قضاء ما فاته فی حال الکفر، و إن قلنا: بذلك كان خلاف المعهود من المذهب، و فی المسئلة نظر، و لا نص فیها علی المسئلة عن الأئمة علیهم السلام.

إذا أوصى الإنسان بحجه تطوع أخرجت من الثلث فإن لم يبلغ الثلث ما يحج عنه من موضعه حج عنه من بعض الطريق فإن لم يمكن أن يحج به أصلاً صرف فى وجوه البر، و من نذر أن يحج ثم مات قبل أن يحج و لم يكن أيضاً حج حجه الإسلام أخرجت حجه الإسلام من صلب المال، و ما نذر فيه من ثلثه فإن لم يكن له من المال إلا قدر ما يحج عند حجه الإسلام حج به.

و يستحب لوليه أن يحج عنه ما نذر فيه، و من وجب عليه حجه الإسلام فخرج لأدائها فمات فى الطريق فإن كان قد دخل الحرم فقد أجزأ عنه، و إن لم يكن دخل الحرم فعلى وليه أن يقضى عنه حجه الإسلام من تركته، و من أوصى أن يحج عنه كل سنة من وجه بعينه فلم يسع ذلك المال للحج فى كل سنة جاز أن يجعل ما لستين لسنة واحدة، و من أوصى أن يحج عنه، و لم يذكر كم مره و لا بكم من ماله حج عنه ما بقى من ثلثه بشيء يمكن أن يحج به عنه.

فصل فى ذكر أنواع الحج و شرائطها

الحج على ثلاثه أضرب: تمتع بالعمرة إلى الحج، و قران، و إفراد. فالتمتع فرض من لم يكن من حاضرى المسجد الحرام و هو كل من كان بينه و بين المسجد أكثر من اثنى عشر ميلاً من أربع جهاته فهؤلاء فرضهم التمتع مع الإمكان، و لا يجزى عنهم القران و الإفراد، فإن لم يتمكنوا من ذلك جاز لهم القران و الإفراد عند الضرورة و القران و الإفراد فرض من كان حاضرى المسجد الحرام، و هو كل من كان بينه و بين المسجد الحرام من أربع جوانبه اثنى عشر ميلاً فما دونه فهؤلاء لا يجب عليهم التمتع على وجهه، و إنما يجب عليهم أحد النوعين اللذين ذكرناهما فإن تمتع من قلناه من أصحابنا من قال: إنه لا يجزيه، و فيهم من قال: يجزيه و هو الصحيح لأن من تمتع قد أتى بالحج و بجميع أفعاله، و إنما أضاف إليه أفعال العمرة قبل ذلك، و لا ينافى ذلك ما يأتى به من أفعال الحج فى المستقبل، و فى الناس من قال: المكى

لا يصح منه التمتع أصلاً، وفيهم من قال: يصح ذلك منه غير أنه لا يلزمه دم المتعه و هو الصحيح لقوله تعالى «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» يعنى الهدى الذى تقدم ذكره قبل هذا الكلام بلا فصل.

و شروط التمتع خمسة بلا خلاف، و السادس فيه خلاف. فالخمس: أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج و يحج من سنته و يحرم بالحج من جوف مكة، و لا- يكون من حاضرى المسجد الحرام، و يحرم بعمرة من الميقات، و السادس النيه و فيها خلاف فعندنا أنها شرط فى التمتع، و الأفضل أن يكون مقارنه للإحرام فإن فاتت جاز تجديدها إلى وقت التحلل فإذا فعل العمرة فى غير أشهر الحج بتمامها أو فعل معظم أفعالها أو أحرم فى غيرها و أتى بباقي أفعالها من الطواف و السعى فى أشهر الحج لا يكون متمتعاً و لا يلزمه دم و من أحرم فى أشهر الحج ثم حج من القابل لا يكون متمتعاً و لا يلزمه دم بلا خلاف و إذا أحرم التمتع بالحج من مكة و مضى إلى الميقات و منه إلى عرفات كان ذلك صحيحاً، و يكون الاعتداد بالإحرام من عند الميقات، و لا يلزمه دم، و المكى ليس فرضه التمتع بلا خلاف، و هل يصح منه التمتع؟ فيه خلاف، و قد بينا المذهب فيه.

و شرائط القارن و المفرد على حد سواء و هى أربعة:

أحدها: أن يحرم فى أشهر الحج.

و ثانيها: أن يحرم من ميقات أهله إن لم يكن مكياً و إن كان مكياً فمن دويره أهله.

و ثالثها: أن يحج من سنته.

و رابعها: النيه.

و أفعال الحج على ضربين: مفروض و مسنون فى الأنواع الثلاثة.

و المفروض على ضربين: ركن و غير ركن. فأركان التمتع عشرة: النيه و الإحرام من الميقات فى وقته، و طواف العمرة، و السعى بين الصفا و المروه لها، و الإحرام بالحج من جوف مكة، و النيه له، و الوقوف بالعرفات، و الوقوف بالمشعر، و طواف الزيارة، و السعى للحج، و ما ليس بركن فثمانية أشياء: التلبيات الأربع مع الإمكان

ص: ٣٠٧

أو ما يقوم مقامها مع العجز، و ركعتا طواف العمرة، و التقصير بعد السعى و التلبية عند الإحرام بالحج أو ما يقوم مقامها، و الهدى أو ما يقوم مقامه من الصوم مع العجز و ركعتا طواف الزيارة و طواف النساء، و ركعتا الطواف له.

و أركان القارن و المفرد ستة: التلبية، و الإحرام، و الوقوف بعرفات، و الوقوف بالمشعر، و طواف الزيارة و السعى.

و ما ليس بركن فيهما أربعة أشياء: التلبية أو ما يقوم مقامها من تقليد أو إشعار و ركعتا طواف الزيارة، و طواف النساء، و ركعتا الطواف له، و يتميز القارن من المفرد بسياق الهدى.

و يستحب لهما تجديد التلبية عند كل طواف، و من جاور بمكة سنه واحده أو سنتين جاز له أن يتمتع فيخرج إلى الميقات و يحرم بالحج متمتعا فإن جاور بها ثلاث سنين لم يجز له ذلك.

و من كان من أهل مكة و حاضريها. ثم نأى عن منزله إلى مثل المدينة أو غيرها من البلاد. ثم أراد الرجوع إلى مكة، و أراد أن يحج متمتعا جاز له ذلك. فإن كان له منزل بمكة و منزل فى غير مكة فإن كان مقامه فى أحدهما أكثر كان حكمه حكمه و إن كان مقامه فيهما سواء صح منه الأنواع الثلاثة. ثم ينظر فإن أراد الإحرام من منزله الذى ليس من حاضريه أحرم متمتعا و لزمه دم، و إن أراد الإحرام من منزله بمكة أحرم إنشاء قارنا أو مفردا، و إن أحرم متمتعا صح على ما قلناه غير أنه لا يلزمه دم، و من جاء إلى مكة متمتعا، و فى نيته المقام بعد الفراغ لا يكون من الحاضرين و يلزمه دم الهدى.

المكى إذا انتقل إلى غيرها من البلدان ثم جاء متمتعا لم يسقط عنه الدم، و إن كان من غيرها و انتقل إلى مكة. فإن أقام بها ثلاث سنين فصاعدا كان من الحاضرين و إن كان أقل من ذلك كان حكمه حكم أهل بلده على ما قلناه.

و أشهر الحج شوال و ذو القعدة و إلى يوم النحر قبل طلوع الفجر منه، و إذا طلع الفجر فقد مضى أشهر الحج، و معنى ذلك أنه لا يجوز أن يقع إحرامه بالحج إلا فيه.

و الإحرام العمره التى يتمتع بها إلى الحج إلا- فيها، و أما إحرام العمره المبتوله (١) فجميع السنه وقت له، و أقل ما يكون بين عمرتين عشره أيام و لا يكره العمره فى شىء من أيام السنه و لا يجوز إدخال العمره على الحج، و لا إدخال الحج على العمره، و معنى ذلك أنه إذا أحرم بالحج لا يجوز أن يحرم بالعمره قبل أن يفرغ من مناسك الحج و كذلك إذا أحرم بالعمره و لا يجوز أن يحرم بالحج حتى يفرغ من مناسكها فإن فاته وقت التحلل مضى على إحرامه و جعلها حجه مفرده و لا يدخل أفعال العمره فى أفعال الحج.

المتمتع إذا أحرم بالحج من خارج مكه و جب عليه الرجوع إليها مع الإمكان فإن تعذر ذلك لم يلزمه شىء و تم حجه، و لا دم عليه سواء أحرم من الحل أو الحرم.

و المفرد و القارن إذا أراد أن يأتيا بالعمره بعد الحج و جب عليهما أن يخرجوا إلى خارج الحرم و يحرم منه فإن أحرم من جوف مكه لم يجزئهما فإن خرج بعد إحرامه من مكه إلى خارج الحرم. ثم عاد كان إحرامه من وقت خروجه إلى الحل فإذا عاد و طاف و سعى قصر و تمت عمرته، و إن لم يخرج و طاف و سعى لم يكن ذلك عمره لأنه لا دليل عليه و لا يجبر ذلك بدم لما قلناه من أنه لا دليل عليه.

و المستحب لهما أن يأتيا بالإحرام من الجعرانه (٢) لأن فيها أحرم النبى صلى الله عليه و آله فإن فاته فمن التنعيم (٣).

و كيفية أفعال المتمتع أن يبدأ فيوفر شعر رأسه و لحيته من أول ذى القعدة، و لا

ص: ٣٠٩

١- ١) المبتوله: المقطوعه، و المراد المقطوعه عن الحج: أى المفرده.

٢- ٢) الجعرانه بتسكين العين و التخفيف و قد تكسر و تشدد الراء: هى موضع بين مكه و الطائف على سبعة أميال من مكه، و هى أحد حدود الحرم و ميقات للإحرام، سميت باسم ريطه بنت سعد و كانت تلقب بالجعرانه، و هى التى أشار إليها قوله تعالى «كَأَلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا» مجمع البحرين.

٣- ٣) التنعيم: موضع قريب من مكه، و هو أقرب إلى أطراف الحل إلى مكه، و يقال، بينه و بين مكه أربعة أميال، و يعرف بمسجد عائشه مجمع البحرين.

يمس شيئاً منهما فإذا انتهى إلى ميقات بلده أحرم بالحج متمتعاً، ومضى إلى مكة فإذا شاهد بيوت مكة قطع التلبية. فإذا دخل المسجد الحرام طاف بالبیت سبعاً، وصلى عند المقام ركعتين. ثم خرج إلى السعى فسعى بين الصفا والمروة سبعاً، وقصر من شعر رأسه، وقد أحل من جميع ما أحرم منه من النساء، والطيب وغير ذلك إلا الاصطياد لكونه فى الحرم. فإذا كان يوم الترويه عند الزوال صلى الظهر والعصر وأحرم بالحج ومضى إلى منى و بات بها. ثم غدا منها إلى عرفات فيصلى بها الظهر والعصر و وقف إلى غروب الشمس. ثم أفاض إلى المشعر الحرام فوقف بها تلك الليلة فإذا أصبح يوم النحر غدا منها إلى منى وقضى مناسكه هناك. ثم مضى يوم النحر أو من الغد لا يؤخر ذلك إلى مكة، و يطوف بالبیت طواف الحج، و يصلى ركعتى الطواف، و يسعى، و قد فرغ من مناسكه كلها، و حل له كل شيء إلا النساء و الصيد. ثم يطوف طواف النساء أى وقت شاء مده مقامه بمكة فإذا طاف حلت له النساء و عليه هدى واجب، و هو نسك ليس يجيز أن ينحره إلا - بمنى يوم النحر. فإن لم يتمكن منه كان عليه صيام عشره أيام تامه فى الحج يوم قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه، و سبعة إذا رجع أهله.

و المتمتع إذا أهل بالحج و جب عليه الهدى فإن فقدته أو فقد ثمنه جاز له أن ينتقل إلى الصوم، و إن كان واجداً له فى بلده غير أنه إذا كان واجداً له لم يجز له إخراجه إلا يوم النحر فإن ذبح قبله لا يجزيه.

و إذا صام بعد أيام التشريق يكون أداء و لا يسمى قضاء لأنه لا دليل عليه، و يستقر الهدى فى ذمته بهلال المحرم.

إذا أحرم بالحج و لم يكن صام. ثم وجد الهدى لم يجز له الصوم فإن مات و جب أن يشتري الهدى من تركته من أصل المال لأنه دين لله عليه، و قد قلنا:

إنه يستقر الهدى فى ذمته بهلال المحرم فإن عاد إلى وطنه قبل الهلال و لم يصم الثلاثة لا بمكة و لا فى طريقه صام العشره فى وطنه الثلاثة متتابعه، و السبعه إن شاء متتابعه و إن شاء متفرقه. فإن تابع العشره كان أفضل. فإن مات بعد تمكنه من الصيام كان على وليه أن يصوم عنه أو يتصدق، و إن مات قبل تمكنه من الصيام لا يجب ذلك.

و القارن هو الذي يقرن بإحرامه بالحج مفردا سياق الهدى، و عليه أيضا أن يحرم من ميقات أهله و يسوق الهدى يشعره من موضع الإحرام يشق سنامه، و يلطخه بالدم، و يعلق في رقبته نعلا كان يصلى فيه و يسوق معه إلى منى، و لا يجوز له أن يحل حتى يبلغ الهدى محله، و إن أراد دخول مكة جاز له ذلك لكنه لا يقطع التلبيه.

و إن أراد الطواف بالبيت تطوعا فعل إلا- أنه كلما طاف بالبيت لبي عند فراغه من الطواف ليعقد إحرامه بالتلبيه لأنه إن يفعل ذلك كان محلا و يبطل حجته و تصير عمره.

و قد بينا أنه ليس له أن يحل حتى يبلغ الهدى محله من يوم النحر ثم يقضى مناسكه كلها من الوقوف بالموقفين و المناسك بمنى ثم يعود إلى مكة و يطوف بالبيت و سبعا، و يسعى مثل ذلك بين الصفا المروه ثم يطوف طواف النساء و قد أحل من كل شيء أحرم منه، و عليه العمره بعد ذلك، و المتمتع يسقط عنه فرض العمره لأنها دخلت في الحج، و المفرد عليه ما على القارن سواء لا يختلف حكمها في شيء من مناسك الحج، و إنما يتميز القارن بسياق الهدى فقط، و لا يجوز لهما معا قطع التلبيه إلا بعد الزوال من يوم عرفه، و ليس عليهما الهدى، و يستحب لهما الأضحيه و إن لم تكن واجبه.

فصل: في ذكر المواقيت و أحكامها

لا- ينعقد الإحرام إلا من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله، و متى أحرم قبل الميقات لم ينعقد إحرامه و يحتاج إلى استثنائه من الميقات إلا- أن يكون قد نذر ذلك فإنه يجب عليه الوفاء به و يحرم من المواضع الذي نذر، و روى جواز الإحرام قبل الميقات لمن أراد عمره رجب و قد قارب بعضه ليحصل له بذلك ثواب عمره (١).

و متى منع مانع من الإحرام عند الميقات فإذا زال المنع أحرم من الموضع الذي انتهى إليه.

ص: ٣١١

(١-١) روى في الكافي ج ٤ ص ٣٢٣ باب من أحرم دون الوقت الرقم ٩ عن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن الرجل يجيء معتمرا عمره رجب فيدخل عليه هلال شعبان قبل أن يبلغ الوقت يحرم قبل الوقت و يجعلها للرجب أو يؤخر الإحرام إلى العقيق، و يجعلها لشعبان؟ قال: يحرم قبل الوقت فيكون لرجب لان لرجب فضله و هو الذي نوى. قال المجلسي -رحمه الله-، قوله: هو الذي نوى: أي كان مقصوده إدراك فضل رجب أو المدار على النيه إلى الإحرام.

و من أحرم قبل الميقات و أصاب صيدا لم يكن عليه شيء، و من آخر إحرامه عن الميقات متعمدا أو ناسيا وجب عليه أن يرجع فيحرم منه إن أمكنه و إن لم يمكنه الرجوع لضيق الوقت و كان تركه عامدا فلا حج له، و قد قيل: إنه يجبره بدم، و قد تم حجه، و إن كان تركه ناسيا فأحرم من موضعه فإن دخل مكة و ذكر أنه لم يحرم و لم يمكنه الرجوع إلى الميقات لضيق الوقت أو الخوف فإن أمكنه الخروج إلى خارج الحرم خرج و أحرم منه و إن لم يمكنه أحرم من موضعه و ليس عليه شيء.

و المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله خمسة: لأهل العراق و من حج على طريقهم العقيق، و له ثلاثة مواضع: أولها المسلخ (١) و هو أفضلها، و ينبغي ألا يؤخر الإحرام منها إلا لضروره، و أوسطه غمره (٢)، و آخره ذات عرق، و لا يجعل إحرامه من ذات عرق (٣) إلا لضروره أو تقيه، و لا يتجاوز ذات عرق إلا محرما.

و وقت لأهل المدينة، و من حج على طريقهم الحليفة، و هو مسجد الشجرة مع الاختيار، و عند الضروره الجحفة، و لا يجوز تأخيره عن الجحفة، و من خرج على طريق المدينة كره له أن يرجع إلى طريق العراق ليحرم من الميقات العقيق (٤).

و وقت لأهل الشام الجحفة و هي المهيعة (٥) و لأهل الطائف قرن المنازل (٦) و

ص: ٣١٢

١- ١) و المسلخ بفتح الميم و كسرهما: أول وادى العقيق من جهة العراق، و ظبته بعض اللغويين بالحاء المهملة.

٢- ٢) غمره، و هو مكان بينه و بين العقيق أربعة و عشرون ميلا.

٣- ٣) ذات عرق، أول تهامه و آخر العقيق و هو عن مكة نحو من مرحلتين مجمع البحرين.

٤- ٤) العقيق، و هو مكان دون المسلخ بستة أميال مما يلي العراق.

٥- ٥) المهيعة: ميقات أهل الشام و أهل المغرب، و هي أحد المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله، و أرض مهيعة، مبسوطة، و بها كانت تعرف فلما ذهب السيل بأهلها سميت جحفة مجمع.

٦- ٦) قال في المجمع: و القرن: موضع و هو ميقات أهل نجد، و منه أويس القرني، و يسمى أيضا قرن المنازل.

لأهل اليمن يلملم، و قيل: الململم.

و من كان منزله دون هذه المواقيت إلى مكة فميقاته منزله، و أبعد هذه المواقيت إلى مكة ذو الحليفة لأنها على ميل من المدينة، و بينها و بين مكة عشرة مراحل، و بعدها الجحفة يليها في البعد، و الثلاثة الأخر: يلملم و قرن المنازل و ذات عرق على مسافة واحدة، و لا خلاف أن هذه المواقيت ثبتت توقيفاً إلا ذات عرق فإن في ذلك خلافاً بين الفقهاء و عندنا أنها ثبتت سنة.

كل من مر على ميقات و جب عليه أن يهل منه، و لا يلزمه ميقات أهل بلده بلا خلاف فإن قطع الطريق بين الميقاتين أو على طريق البحر نظراً إلى ما يغلب في ظنه أنه يحاذي أقرب المواقيت إليه فيحرم منه.

و المواقيت في الحج على اختلاف ضروره، و العمره المفردة على حد واحد بلا خلاف.

و قد قلنا: إن من أراد الحج أو العمره أحرم من الميقات فإن جازه محلاً رجع إليه مع الإمكان، و كذلك إن جازه غير مرید للحج و لا العمره. ثم تجددت له نية الحج أو العمره رجع إليه فأحرم منه مع الإمكان فإن لم يمكنه أحرم من موضعه.

المجاور بمكة إذا أراد الحج أو العمره يخرج إلى ميقات أهله إن أمكنه فإن لم يمكنه خرج إلى خارج الحرم مع الإمكان، و لا يتغير الميقات بتغير البنيان و خرابها و ابتنائها في غير موضعها، و من جاء إلى الميقات و لم يتمكن من الإحرام لمرض أو غيره أحرم عنه و ليه و جنبه ما يجتنبه المحرم و قد تم إحرامه.

الحائض و النفساء إذا جاء إلى الميقات اغتسلا و أحرم منه و تركا صلاة الإحرام و تجرد الصبيان من فح إذا أريد الحج بهم و يجتنبون ما يجتنبه المحرم، و يفعل بهم جميع ما يفعل به.

و إذا فعلوا ما يجب فيه الكفاره كان على أوليائهم أن يكفروا عنهم. فإن كان الصبي لا يحسن التلبيه أو لا يتأتى له لبي عنه و ليه، و كذلك يطوف به، و يصلى عنه إذا لم يحسن ذلك، و إن حج بهم متمتعين و جب أن يذبح عنهم إذا كانوا صغاراً و

إن كانوا كبارا جاز أن يؤمروا بالصيام و ينبغي أن يوقفوا بالموقفين معا و يحضروا المشاهد كلها، و يرمى عنهم و يناب عنهم في جميع ما يتولاه البالغ بنفسه، و إذا لم يوجد لهم هدى، و لا يقدرّون على الصوم كان على وليهم أن يصوم عنهم.

فصل: في ذكر كيفية الإحرام

الإحرام ركن من أركان الحج أو العمرة من تركه متعمدا فلا حج له و إن تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الأول إذا ذكر فإن لم يذكر أصلا حتى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجه أو عمرته و لا شيء عليه إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام.

و متى أراد أن يحرم متمعا فإذا انتهى إلى الميقات تنظف و قص أظفاره و أخذ شيئا من شاربته و لا يمس شعر رأسه، و لا يزيل الشعر من جسده و تحت إبطيه و إن تنظف أو أصلى قبل الإحرام بيوم أو يومين إلى خمسة عشر يوما كان جائزا، و إعادته ذلك في الحال أفضل.

و يستحب له أن يغتسل عند الإحرام فإن لم يجد ماء تيمم و يلبس ثوبى إحرامه يأترز بأحدهما و يتوشح بالآخر أو يرتدى به، و يجوز أن يغتسل قبل الميقات إذا خاف عوز الماء و أن يلبس قميصه و ثيابه. فإن انتهى إلى الميقات نزع ثيابه و لبس ثوبى إحرامه، و إن لبس الثوبين من موضع الاغتسال كان أيضا جائزا، و إن وجد الماء عند الإحرام أعاد الغسل استحبابا.

و من اغتسل بالغداة أجزأه غسله ليومه أى وقت أحرم فيه، و كذلك إذا اغتسل أول الليل أجزأه إلى آخر الليل ما لم ينم. فإن نام استحب له إعادته الغسل إلا أن يكون عقد الإحرام بعد الغسل.

و إذا اغتسل للإحرام. ثم أكل طعاما لا يجوز للمحرم أكله أو لبس ثوبا لا يجوز لبسه استحب له إعادته الغسل.

و يجوز للمحرم أن يلبس أكثر من ثوبى إحرامه ثلاثة أو أربعة أو ما زاد يتقى بذلك الحر أو البرد، و يجوز أيضا أن يغير ثيابه و هو محرم، فإذا دخل مكة و أراد الطواف طاف فى ثوبيه اللذين أحرم فيهما، و فضل الأوقات التى يحرم فيها عند

الزوال، و يكون ذلك بعد فريضة الظهر فإن اتفق أن يكون في غير هذا الوقت جاز.

و الأفضل أن يكون عقيب فريضة فإن لم يكن وقت فريضة صلى ست ركعات من النوافل و أحرم في دبرها، فإن لم يتمكن من ذلك أجزاءه ركعتان يقرأ في الأولى منهما بعد التوجه الحمد و قل يا أيها الكافرون، و في الثانية الحمد و قل هو الله أحد ثم يحرم عقيبهما بالتمتع بالعمرة إلى الحج فيقول: اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنه نبيك صلى الله عليه و آله فإن عرض لي عارض يحبسني فحلني حيث حبستني بقدرتك الذي قدرت على اللهم إن لم تكن حجه فعمره أحرم لك شعري و جسدي و بشرى من النساء و الطيب و الثياب أبتغي بذلك وجهك و الدار الآخرة، و إن كان قارنا قال: اللهم إني أريد ما أمرت به من الحج قارنا، و إن كان مفردا ذكر ذلك.

و من أحرم من غير صلاة أو غسل كان إحرامه منعقدا غير أنه يستحب له إعادته الإحرام بصلاة و غسل.

و يجوز أن يصلى صلاة الإحرام أى وقت كان من ليل أو نهار ما لم يكن وقت فريضة قد تضيق فإن تضيق الوقت بدء بالفرض. ثم بصلاة الإحرام، و إن كان أول الوقت بدء بصلاة الإحرام ثم بصلاة الفرض.

و يستحب له أن يشرط في الإحرام إن لم يكن حجه فعمره و أن يحله حيث حبسه سواء كانت حجته تمتعا أو قرانا أو إفرادا و كذلك في إحرام العمرة لا يسقط عنه فرض الحج في العام المقبل فإن من حج حجه الإسلام فاحضر لزمه الحج من قابل و إن كان تطوعا لم يلزمه ذلك، و يجوز أن يأكل لحم الصيد و ينال النساء، و يشم الطيب بعد الإحرام ما لم يلب فإذا لبا حرم عليه جميع ذلك لأن الإحرام لا ينعقد تطوعا إلا بالتلبيه أو سياق الهدى أو الإشعار أو التقليد فإنه إذا فعل شيئا من ذلك فقد انعقد إحرامه، و الإشعار أن يشق سنام البعير من الجانب الأيمن فإن كانت بدنا كثيرة جاز له أن يدخل بين كل بدنتين و يشعر أحدهما من الجانب الأيمن، و الأخرى من الجانب الأيسر و يشعرها و هى باركة و ينحرها و هى قائمه، و يكون التقليد بنعل قد صلى فيه

و لا يجوز الإشعار إلا في البدن.

و أما البقر و الغنم فليس فيهما غير التقليد.

و إذا أراد المحرم أن يليه فإن كان حاجا في طريق المدينة فالأفضل أن يليه إذا أتى البيداء عند الميل إن كان راكبا، و إن لبي من موضعه كان جائزا.

و الماشى يجوز له أن يليه من موضعه على كل حال، و إن كان على غير طريق المدينة لبي من موضعه إن شاء و إن مشى خطوات. ثم لبا كان أفضل. و التلبيه فريضه و رفع الصوت بها سنه مؤكده للرجال دون النساء.

و المفروض الأربع تلبيات: و هي قولك: لييك اللهم لييك إن الحمد و النعمة لك و الملك لا شريك لك لييك، و ما زاد عليها سنه و فضيله، و أفضل ما يذكره في التلبيه الحج و العمره معا فإن لم يمكنه لتقيه أو غيرها و اقتصر على ذكر الحج. فإذا دخل مكة طاف و سعى و قصر و جعلها عمره كان أيضا جائزا، و إن لم يذكر لا حجا و لا عمره و نوى التمتع جاز، و إن لبي بالعمره و حدها و نوى التمتع كان جائزا، و إذا لبي بالتمتع و دخل مكة و طاف و سعى ثم لبي بالحج قبل أن يقصر بطلت متعته و صارت حجه مبتوله إذا فعل ذلك متعمدا، و إن فعله ناسيا مضى فيما أخذ فيه و تمت متعته.

و متى لبي بالحج مفردا و دخل مكة فطاف و سعى جاز له أن يقصر و يجعلها عمره ما لم يلب بعد الطواف فإن لبا بعده فليس له متعه و مضى في حجه.

و متى نوى العمره و لبي بالحج أو نوى الحج و لبي بالعمره أو نواهما و لبي بأحدهما أو نوى أحدهما و لبي بهما كان ما نواه دون ما تلفظ و إن تلفظ به و لم ينو شيئا لم ينعقد إحرامه كل هذا لا خلاف فيه.

إذا أحرم منهما و لم ينو شيئا لا حجا و لا عمره كان مخيرا بين الحج و العمره أيهما شاء فعل إذا كان في أشهر الحج، و إن كان في غيرها فلا ينعقد إحرامه إلا بالعمره و إن أحرم و قال: إحراما كإحرام فلان.

فإن علم بما ذا أحرم فلان من حج أو عمره قران أو أفراد أو تمتع عمل عليه

و إن لم يعلم ذلك بأن يهلك فلان فليتمتع احتياط للحج و عمره، و إنما قلنا: بجواز ذلك لإحرام أمير المؤمنين عليه السلام حين جاء من اليمن و قال: إهلالاً كإهلال نبيك، و أجازته النبي صلى الله عليه و آله و إن بان له أن فلانا ما أحرم أصلاً كان إحرامه موقوفاً إن شاء حج و إن شاء اعتمر.

و من أحرم و نسي بما ذا أحرم كان بالخيار إن شاء حج و إن شاء اعتمر لأنه لو ذكر أنه أحرم بالحج جاز له أن يفسخ و يجعله عمره على ما قدمناه، متى أحرم بهما فقد قلنا: إنه لا يصح و يمضى فى أيهما شاء، و كذلك إن شك هل أحرم بهما أو بأحدهما؟ فعل أيهما شاء.

و يستحب للمحرم التلبيه فى كل حال قائماً و قاعداً و راكباً و ماشياً و عند الصعود و النزول، و فى جميع الأحوال ليلاً كان أو نهاراً بلا خلاف طاهراً أو جنباً و ينبغى ألا يتخلل بين التلبيات الأربع كلام فإن سلم عليه جاز أن يرد الجواب.

و يستحب الإكثار من قول: لبيك ذى المعارج لبيك، و تلبيه الأخرس تحريك لسانه و إشارته بالإصبع، و لا يقطع المتمتع التلبيه إلا إذا شاهد بيوت مكة، و إن كان قارناً أو مفرداً قطعها يوم عرفه عند الزوال، و إن كان معتمراً قطعها إذا وضعت الإبل أخفافها فى الحرم. فإن كان المعتمر خرج من مكة ليعتمر قطعها إذا شاهد الكعبة.

فصل: فيما يجب على المحرم اجتنابه

قد بينا أن الإحرام لا ينعقد إلا بالتلبيه أو الإشعار أو التقليد. فإذا عقده بشىء من ذلك حرم عليه لبس المخيط من الثياب، و يحرم عليه وطئ النساء و مباشرتهن بشهوه، و يحرم عليه العقد عليهن لنفسه و لغيره فمتى عقد على امرأه لنفسه أو لغيره كان العقد باطلاً، و لا يجوز له أن يشهد أيضاً على عقد فإن شهد لم يفسد بذلك العقد لأن العقد ليس من شرطه الشهادة عندنا فإن أقام الشهادة بذلك لم يثبت بشهادة النكاح إذا كان تحملها و هو محرم إذا حصل العقد و أشكال الأمر فلم يعلم هل كان فى حال الإحرام أو فى حال الحلال؟ فالعقد صحيح، و الأحوط تجديد العقد.

فإن كان اختلفا فقال الزوج: عقدت حلالا، وقالت المرأة كنت محرما.

فالقول قول الرجل لأنه أعرف بحال نفسه، وهو مدعيه في كونه محرما فعليها البيه و لا يلزمه البيه لأنها أقرت له بالعقد و ادعت عليه ما يفسده فاحتاجت إلى بيته.

فإن ادعت المرأة أنها كانت محرمة و أنكر الرجل كان الحكم مثل ذلك لأنها أقرت بالعقد و ادعت ما يفسده فاحتاجت إلى بيته فإن ادعى الرجل أنه كان محرما و ادعت هي أنه كان محلا فعلى الرجل البيه لأنه أقر بالعقد و ادعى ما يفسده ليسقط عن نفسه فرض الزوجيه من المهر و غيره فعليه البيه غير أنه يحكم عليه بتحريم وطئها لأنه أقر بأن ذلك حرام عليه.

و أما المهر فإنه يلزمه نصفه إن كان قبل الدخول و إن كان بعده لزمه كله.

إذا وكل محرّم محلا- في النكاح فعقد له الوكيل فإن كان ذلك في حال إحرام الموكل كان العقد فاسدا، و إن كان ذلك بعد أن تحلل الموكل صح النكاح لأن العقد وقع في حال الإحلال.

و يكره للمحرّم أن يخطب امرأه للعقد، و كذلك إن كانت هي محرمة و هو محل.

إذا وطئ العاقد في حال الإحرام لزمه المهر فإن كان قد سما لزمه ما سمي، و إن لم يكن قد سمي لزمه مهر المثل و يلحق به الولد، و يفسد حجه إن كان قبل الوقوف بالموقفين و تلزمها العده و إن لم يدخل بها لم يلزمه شيء من ذلك، و لا بأس أن يراجع امرأته و هو محرّم سواء طلقها في حال الحلال أو في حال الإحرام.

فإذا تزوج امرأه و هو محرّم فرق بينهما و لا يحل له أبدا إذا كان عالما بتحريم ذلك فإن لم يكن عالما به جاز له أن يعقد عليها بعد الإحلال.

و المرحم إذا عقد لغيره كان العقد فاسدا، ثم نظر فيه فإن كان المعقود له محرما أو دخل بها لزم العاقد بدنه.

و يجوز مفارقه النساء بسائر أنواع الفرقه.

و يجوز له شراء الجوارى غير أنه لا يجوز الاستمتاع بهن.

و يحرم عليه الطيب على اختلاف أجناسه، وأغلبها خمسه أجناس المسك و العنبر و الزعفران و العود، وقد ألحق بذلك الورس (١)، و أما خلوق الكعبه فإنه لا بأس به.

و يحرم عليه التطيب بالطيب و أكل طعام يكون فيه شيء من الطيب و مسه و مباشرته فإن اضطر إلى أكل طعام يكون فيه طيب أكله و قبض على أنفه.

و لا بأس بالسعوط و إن كان فيه طيب عند الحاجة إليه.

و إذا أصاب ثوبه طيب أزاله.

و إذا اجتاز في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه شيء.

فإن باشره بنفسه أمسك على أنفه منه، و لا يمسك على أنفه من الروائح الكريهه.

و أما الرياحين الطيبه فمكروه استعمالها غير أنها لا تلحق في الخطر بما قدمناه، و لا يجوز له الصيد، و لا الإشارة إليه، و لا أكل ما صاده غيره و لا ذبح شيء من الصيد فإن ذبحه كان حكمه حكم الميتة لا يجوز لأحد الانتفاع به.

و أفضل ما يحرم فيه من الثياب ما كان قطناً محضاً فإن كانت غير بيض كان جائزاً إلا إذا كانت سوداً فإنه لا يجوز الإحرام فيها أو يكون مصبوغه بصيغ فيه طيب مثل الزعفران و المسك و غيرهما، و إذا صيغ بصيغ فيه طيب و ذهب رائحته لم يكن به بأس، و كذلك إن أصاب ثوبه طيب و ذهب رائحته جاز الإحرام فيه.

و يكره الإحرام في الثياب المصبوغه مثل المعصفر، و ما أشبهه لأجل الشهره، و ليس ذلك بمحظور، و كل ما تجوز الصلاة فيه من الثياب يجوز الإحرام فيه، و ما لا تجوز الصلاة فيه لا يجوز الإحرام فيه مثل الخز المغشوش بوبر الأرنب و الثعالب و الإبريسم المحض و غير ذلك، و لا ينبغي أن يحرم إلا في ثياب طاهره نظيفه فإن توسخت بعد الإحرام فلا

ص: ٣١٩

(١-١) الورس: صيغ يتخذ منه الحمره للوجه، و هو كذلك نبات كالسمسم ليس إلا باليمين. مجمع البحرين.

يغسلها إلا- إذا أصابته شىء من النجاسة و لا بأس أن يستبدل بثيابه فى حال الإحرام غير أنه إذا طاف لا يطوف إلا فيما أحرم فيه، و يجوز أن يلبس طيلسانا له أزرار غير أنه لا يزره على نفسه، و يكره له النوم على الفرش المصبوغة، و إذا لم يكن معه ثوبا الإحرام، و كان معه قباء لبسه مقلوبا، و لا يدخل يديه فى كمى القباء، و لا يلبس السراويل إلا إذا لم يجده جاز له لبسه، و يكره له لبس الثياب المعلمه بالإبريسم.

و لا يلبس الخاتم للزينه، و يجوز لبسه للسنة، و لا يجوز له لبس الخفين بل يلبس نعلين. فإن لم يجد النعلين لبس الخفين عند الضروره، و شق ظهر قدمهما، و لا يلبس الشمشك على كل حال.

و يحرم عليه الرفث و هو الجماع و كذلك مباشرتهن و ملامستهن بشهوه و تقليلهن على كل حال، و يجوز لمسهن من غير شهوه.

و يحرم عليه الفسق، و هو الكذب و الجدال و هو قول الرجل: لا والله و بلى والله.

و لا يجوز له قتل شىء من القمل و البراغيث و ما أشبههما و لا ينحيتها عن بدنه، و لا بأس أن ينحى عن نفسه القراد و الحلمه.

و يجوز له استعمال الحناء للتداوى، و يكره ذلك للزينه.

و يحرم على المرأه فى حال الإحرام جميع ما يحرم على الرجل، و يحل لها، ما يحل له، و قد رخص لها فى القميص و السراويل، و ليس عليها رفع الصوت بالتلبيه و لا كشف الرأس و إحرامها فى وجهها.

و يجوز لها أن تستدل على وجهها ثوبا اسد الا و تمنعه يديها من أن يباشر وجهها أو يخشيه فإن باشر وجهها الثوب الذى تستدله متعمده كان عليها دم.

و لا يجوز لها أن تنتقب.

و لا يجوز لها لبس القفازين (١) و لا شىء من الحلى التى لم تجر عاداتها به.

فأما ما كانت تعتاد لبسه. فلا بأس به غير أنها لا تظهره لزوجها، و لا تقصد به الزينه.

ص: ٣٢٠

و يكره لها لبس الثياب المصبوغة المقدمه، و يجوز لها لبس الخاتم و إن كان من ذهب.

و يجوز للحائض أن تلبس تحت ثيابها غلاله تقي ثيابها من النجاسات، و يكره لها الخضاب إذا قاربت حال الإحرام.

و يجوز للرجل و المرأة إذا كانا محرمين أن يكتحلا بالسواد إلا عند الضروره.

و يجوز لهما الاكتحال بغير السواد إلا إذا كان فيه طيب فإنه لا يجوز على حال.

و لا- يجوز للمحرم و المحرمه النظر فى المرآه، و لا- استعمال التى فيها طيب قبل أن يصير محرما إذا كان مما تبقى رائحته إلى بعد الإحرام، و ما ليس بطيب يجوز له الأدهان به ما لم يلب فياذا لبي حرم عليه الأدهان بسائر أنواع الدهن إلا عند الضروره إلى ذلك فيدهن حينئذ بما ليس بطيب مثل الشيرج و السمن. فأما أكلهما فلا بأس به على كل حال.

الدهن و الطيب إذا زالت رائحته جاز استعماله، و لا يجوز للمحرم أن يحتجم إلا عند الضروره، و لا إزاله شىء من الشعر عن موضعه ما دام محرما. فإن اضطر إلى ذلك بأن يريد أن يحتجم و لا يمكنه إلا بإزاله الشعر عن موضعه جاز أن يزيله و لا شىء عليه.

و لا يجوز للمحرم أن يغطى رأسه فإن غط رأسه ناسيا ألقى القناع عن رأسه و جدد التليه، و لا شىء عليه، و لا بأس أن يغطى وجهه و يعصب رأسه عند الحاجه إليه.

و لا يجوز للمحرم أن يظلل على نفسه إلا عند الضروره، و يجوز له أن يمشى تحت الظلال، و يعقد فى الخباء و الخيم و البيوت، و إن كان مزاملا- لعليل ظلل على العليل و لا يظلل على نفسه، و قد رخص فى الظلال للنساء، و الأفضل تجنبه على كل حال، و من يشق عليه كشف الظلال فداه بدم و ظلل.

و لا يحك المحرم جلده حكا يدميه، و لا يستاك سواكا يدمى فاه، و لا يدللك وجهه و لا رأسه فى الوضوء، و الغسل لثلا يسقط شىء من شعره، و لا يجوز له قص الأظافر.

و يكره له دخول الحمام فإن دخله فلا يدللك جسده بل يصب عليه الماء صبا.

و إذا مات المحرم غسل كتغسيل الحلال، و يكفن تكفينه، و لا يقرب شيئا من الكافور.

و يكره للمحرم أن يلبى من دعاه بل يجيبه بغير التلبية.

و لا يجوز للمحرم لبس الصلاح إلا عند الضروره.

و يجوز له أن يؤدب غلامه و خادمه و ولده غير أنه لا يزيد على عشره أسواط.

يجوز للمحرم أن يلبس المنطقه و يستند على وسطه الهميان لأنه لا مانع منه.

فصل: في ذكر الاستيجار للحج

يجوز الاستيجار للحج لمن عجز عن القيام بنفسه، و يجوز استيجاره من الميت و تصح النيابة فيه. ثم ينظر في المستأجر فإن مات بعد ذلك سقط فرضه و إن صلح و جب عليه القضاء بنفسه، و يلزم الأجره بالعقد و يستحقها الأجير، و لا يلزمه أن يرد ما فضل، و إن نفذت نفقته استحب للمستأجر أن يتمه، و ليس بواجب ذلك عليه و يثاب على فعله من المناسك، و لا يحرم إلا من الميقات فإن شرط عليه أن يحرم قبل الميقات لم يلزمه ذلك لأنه باطل.

و متى فعل من محظورات الإحرام ما يلزمه به كفاره كان عليه في ماله من الصيد و اللباس و الطيب، و إن أفسد الحججه و جب عليه قضاؤها عن نفسه و كانت الحججه باقيه عليه. ثم ينظر فيها فإن كانت معينه انفسخت الإجاره، و لزم المستأجر أن يستأجر من ينوب عنه فيها، و إن لم تكن معينه بل يكون في الذمه لم يفسخ، و عليه أن يأتي بحججه أخرى في المستقبل عمن استأجره بعد أن يقضى الحججه التي أفسدها عن نفسه و لم يكن للمستأجر فسخ هذه الإجاره عليه، و الحججه الأولى مفسوده لا تجزى عنه و الثانيه قضى بها عن نفسه، و إنما يقضى عن المستأجر بعد ذلك على ما بيناه.

و إذا استأجره لا يخلو من أن يقول: استأجرتك لتحج عني في هذه السنه فإن قال: هذا فقد عين السنه فلا تصح الإجاره إلا بعد أن يكون الأجير على صفه يمكنه التلبس بالإحرام في أشهر الحج. فإن لم يمكنه ذلك بطل عقد الإجاره لأنه عقد على

ما لا يصح. فإذا عقد على وجه يصح منه الإحرام في أشهر الحج صح فإن خالف و خرجت السنه و لم يحرم انفسخت الإجاره لأن الوقت الذي عينه فقد فات.

و إن استأجره بحجه في الذمه بأن يقول: استأجرتك على أن تحج عني صح العقد و اقتضى التعجيل في هذا العام، و إن شرط التأجيل إلى عام أو عامين جاز فإذا وقع مطلقا فانقضت السنه قبل فعل الحج لم تبطل الإجاره لأن الإجاره في الذمه لا تبطل بالتأخير، و ليس للمستأجر أن يفسخ هذه الإجاره لمكان التأخير فإذا أحرم في السنه الثانيه كان إحرامه صحيحا عمن استأجره.

إذا استأجر اثنان رجلا ليحج عنهما فأحرم عنهما لم يصح إحرامه عنهما، و لا عن واحد منهما لأن حجه واحده لا يكون عن نفسين، و ليس أحدهما أولى بها من صاحبه، و لا ينعقد عن نفسه لأنه ما نواها عن نفسه و انقلابها إليه لا دليل عليه. فإن أحرم الأجير عن نفسه و عمن استأجره لا ينعقد أيضا عنهما و لا عن واحد منهما لما قلناه أولا، و إذا أحصر الأجير كان له التحلل بالهدى و لا قضاء عليه لأنه لا دليل داله على وجوبه عليه، و المستأجر على ما كان عليه إن كان متطوعا كان بالخيار، و إن كان وجب عليه حجه الإسلام لزمه أن يستأجر من ينوب عنه غير أنه يلزم الأجير أن يرد بمقدار ما بقى من الطريق أو يضمن الحج فيما يستأنفه و يتولاه بنفسه.

إذا مات الأجير فإن كان قبل الإحرام وجب على ورثته أن يردوا جميع ما أخذ و لا يستحق شيئا من الأجره لأنه لم يفعل شيئا من أفعال الحج، و إن كان بعد الإحرام لا يلزمه شيء و أجزت عن المستأجر، و سواء كان ذلك قبل استيفاء الأركان أو بعدها قبل التحلل أو بعده، و على جميع الأحوال لعموم الخبر في ذلك هذا إذا استأجره على أن يحج عنه و أطلق.

و إن استأجره على أن يحج عنه مثلا من بغداد أو خراسان بأن يقطع المسافه إلى الميقات استحق الأجره بمقدار ما قطع من المسافه.

إذا استأجره على أن يحج عنه من بغداد فجاء الميقات فأحرم بالعمره عن نفسه صحت فإذا تحلل منها و أحرم بالحج عن مستأجره فإن كان رجوع إلى الميقات أجزاء

و إن لم يرجع مع تمكنه من الرجوع لم يجزه، و إن لم يمكنه الرجوع أجزأ عن المستأجر، و لا يلزمه دم، و لا يجب عليه رد شيء من الأجره لأنه لا دليل عليه.

إذا استأجر رجلا- لنسك لم يخل من ثلاثه أحوال: إما أن يستأجره ليقرن عنه أو يفرد أو يتمتع. فإن استأجره للقران و قرن صح لأنه استأجره له، و قد بينا كيفية القران، و الهدى الذي يكون به قارنا يلزم الأجير لأن إجارته تضمنه. فإن شرط الهدى على المستأجر كان جائزا. فإن خالفه و تمتع كان جائزا لأنه عدل إلى ما هو أفضل، و يقع النسكان معا عن المستأجر فإن أفرد لم يجزه لأنه لم يفعل ما استأجره فيه، و إن استأجره ليمتع ففعل فقد أجزأه، و يلزم دم المتعه الأجير لأنه من متضمن العقد إلا أن يشرط المستأجر على نفسه ذلك فيجزى عنه، و إن خالفه إلى القران لم يجزه لأنه لم يفعل من استأجره فيه.

و إن استأجره ليفرد فتمتع أو قرن أجزأه لأنه عدل إلى الأفضل، و أتى بما استوجر فيه و زياده. إذا وصى أن يحج عنه حجه واجبه من نذر أو قضاء أو حجه الإسلام فلا يخلو إما أن لا يعين الأجير و الأجره أو يعين الأجير دون الأجره. فإن أطلق و لم يعين الأجير، و لا الأجره فقال: حجوا عني أو أحجوا عني إنسانا فإنه يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه من الميقات.

و إن عين الأجير و الأجره معا فقال: أحجوا عني فلانا بمائه فإنه يعطى من التركة أجره مثله من الميقات، و ما زاد عليه فهو وصيه. فإن قام بالحج و جب له ما وصى به، و إن لم يقم بالحج لم يستحق من هذه الوصيه شيئا لأنه وصى به بشرط قيامه بالحج، و لا فرق بين أن يكون وارثا أو غير وارث.

و إن عين الأجير دون الأجره فقال: أحجوا عني فلانا، و لم يذكر مبلغ الأجره فإنه يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه. فإن رضى الأجير بذلك، و قام به لم يكن للولى العدول عنه إلى غيره لأنه مخالفه للوصيه، و إن لم يقبل ذلك و لم يقم به كان على الولى أن يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه.

و كذلك الحكم إن كانت الوصيه بحجه تطوع إلا أن الواجب يكون من أصل

المال، والتطوع من الثلث. إذا أوصى بشيء من ماله للحاج فرق فيهم، والأفضل أن يعطى الفقراء لأنهم أحوج، وإن أعطى الأغنياء و الفقراء معا كان جائزا لأن الاسم يتناولهم.

إذا قال لغيره: حج عنى بما شئت لم تنعقد الإجاره لأنه لم يسم العوض فإن حج عنه وجب له أجره المثل و صحت الحجبه عن المستأجر.

و كذلك الحكم إن قال: حج عنى بنفقتك أو ما تنفق سواء، و إذا قال: حج عنى أو اعتمر بمائه فالإجاره باطله لأن العمل مجهول و إن حج أو اعتمر وقع عن حج عنه لأنه أذن له فيه، و لزمه أجره المثل، و لا يستحق المسمى لفساد العقد.

و إن قلنا: إن العقد صحيح، و يكون مخيرا في ذلك كان قويا.

فإن قال: من حج عنى فله مائه صح ذلك، و كان ذلك جعله لا أجره. فإذا فعل الحج استحق المائه.

و إن قال: أول من يحج عنى فله مائه كان ذلك صحيحا.

إذا قال: من حج عنى فله عبد أو دينار أو عشرة دراهم كان ذلك صحيحا، و يكون مخيرا في ذلك كله، و متى حج استحق واحدا من ذلك، و يكون المستأجر بالخيار.

من كان عليه حجه الإسلام و حجه النذر لم يجز أن يحج أولا- إلا حجه الإسلام. فإن حج بنيه النذر وجب عليه حجه الإسلام و لا ينقلب. فإن كان معضوبا لا يقدر أن يركب استأجر من يحج عنه كان إحرام الأجير كإحرامه لا يحرم بحجه النذر قبل حجه الإسلام. فإن خالف لم ينقلب إلى حجه الإسلام فإن استأجر ليحج عنه فاعتمر أو ليعتمر عنه فحج لم يقع عن المحجوج عنه سواء كان حيا أو ميتا، و لا يستحق شيئا من الأجره. فإن استأجره ليحرم عنه من ميقات بلده فسلوك طريقا آخر، و أحرم من ميقاته أجزاءه، و لا يلزمه أن يرد من الأجره ما بين الميقاتين، و لا أن يطالب بالنقصان لأنه لا دليل عليه. فإن استأجره للحج و العمره فأحرمه عنه به ثم أفسده انقلب إليه و لا أجره له، و كذلك إن فاته الحج بتفريط كان منه فأما إن فاته بغير تفريط

فله اجره مثله إلى حين الفوات.

و كذلك الحكم في المحصور سواء. إذا كان عليه حجتان: حجه النذر و حجه الإسلام، و هو معصوب جاز أن يستأجر رجلين يحجان عنه سنه واحده، و يكون فعل كل واحد منهما واقعا بحسب نيته سبق أو لم يسبق، و ينبغى لمن حج عن غيره أن يذكره في المواضع كلها فيقول عند الإحرام: اللهم ما أصابني من تعب أو لغوب أو نصب فأجر فلان بن فلان و أجرني في نيابتي عنه، و كذلك يذكره عند التلبيه و الطواف و السعي و الموقفين، و عند الذبح و الرمي، و عند المناسك. فإن لم يذكره و كانت نيته الحج عنه أجزأه.

و إذا أمره أن يحج عنه بنفسه فليس له أن يستأجر غيره في تلك النيابة فإن فوض الأمر إليه في ذلك جاز أن يتولاه بنفسه، و أن يستنيب غيره فيه.

و إذا أخذ حجه من غيره لم يجز أن يأخذ حجه أخرى حتى يقضى التي أخذها و لا يجوز لأحد أن يطوف عن غيره و هو بمكة إلا أن يكون الذي يطاف عنه مبطونا لا يقدر على الطواف بنفسه، و لا يمكن حمله لفقد طهارته، و إن كان غائبا جاز أن يطاف عنه.

و من حج عن غيره من أخ أو أب أو قرابه أو أخ مؤمن فإنه يصل فضل ذلك إلى من ينوب عنه، و له ثواب عمله من غير نقصان، و من حج عن من وجب عليه الحج بعد موته تطوعا منه سقط بذلك فرضه عن الميت.

و من كان عنده وديعه و مات صاحبها و له ورثه و لم يكن حج حجه الإسلام جاز له أن يأخذ منها بقدر ما يحج عنه و يرد الباقي على ورثته إذا غلب في ظنه أنهم لا يقضون عنه حجه الإسلام. فإن غلب على ظنه أنهم يتولون القضاء عنه لم يجز له أن يأخذ منها شيئا إلا بأمرهم، و لا يحج أحد عن مخالفة في الاعتقاد إلا أن يكون أباه فإنه يجوز له أن يحج عنه و لا يجوز أن تحج المرأة عن غيرها إذا كانت قد حجت حجه الإسلام، و كانت عارفة، و إن لم يكن حجت حجه الإسلام لم يجز لها ذلك و لا عن غيرها من النساء.

فصل: في حكم العبيد و المكاتبين و المدبرين في الحج

لا يجوز للعبد أن يحرم إلا بإذن سيده فإن أحرم بغير إذنه لم ينعقد إحرامه و للسيد منعه منه، و لا يلزمه الهدى، و إن أذن له. ثم رجع عن الإذن فإن علم بالرجوع زال الإذن فإن أحرم بعد ذلك لم ينعقد إحرامه، و إن لم يعلم بالرجوع فأحرم بعد الرجوع و قبل العلم به فالأولى أن نقول: ينعقد إحرامه غير أن للسيد منعه منه و قد قيل: إنه لا ينعقد إحرامه أصلاً، و هكذا الحكم في المدبر و المدبره و أم الولد، و المعتق بعضه لا. يختلف الحكم فيه و الأمه المزوجه لمالكها منعها من الإحرام و للزوج أيضاً منعها منه، و المكاتب لا ينعقد إحرامه سواء كان مشروطاً عليه أو مطلقاً لأنه إن كان مشروطاً عليه فهو بحكم الرق، و إن كان مطلقاً، و قد تحرر بعضه فهو غير متعين فإن هأياه على أيام معلومه معينه يكون لنفسه لا يمتنع أن نقول: ينعقد إحرامه فيها و يصح حجه فيها بغير إذن سيده.

و من أحرم بغير إذن سيده. ثم أعتقه قبل الموقفين لم يجزه إحرامه، و يجب عليه الرجوع إلى الميقات، و الإحرام منه إن أمكنه، و إن لم يمكنه أحرم من موضعه فإن فاته المشعر الحرام فقد فاته الحج، فإن أحرم بإذن سيده لم يلزمه الرجوع إلى الميقات لأن إحرامه صحيح منعقد، و إن أدرك المشعر الحرام بعد العتق فقد أدرك حجه الإسلام، و إن فاته المشعر فقد فاته الحج و عليه الحج فيما بعد.

و إذا أحرم بغير إذن سيده ثم أفسد الحج لم يتعلق به حكم لأن إحرامه غير منعقد، و إن أحرم بإذن سيده و أفسد الحج لزمه القضاء و على سيده تمكينه منه.

و إذا أفسد العبد الحج، و لزمه القضاء على ما قلناه فأعتقه السيد فلا يخلو أن يكون بعد الوقوف بالمشعر أو قبله، فإن كان بعده كان عليه أن يتم هذه الحجه، و يلزمه حجه الإسلام فيما بعد و حجه القضاء، و يجب عليه البدأ بحجه الإسلام. ثم بحجه القضاء.

و كذلك حكم الصبي إذا بلغ و عليه قضاء و لا يقضى قبل حجه الإسلام فإن أتى

بحجه الإسلام بقي عليه حجه القضاء، وإن أحرم بالقضاء انعقد بحجه الإسلام، وكان القضاء في ذمته، وإن قلنا: إنه لا يجزى عن واحد منهما كان قويا، وإن أعتق قبل الوقوف بالمشعر فلا- فصل بين أن يفسد بعد العتق أو قبل العتق فإنه يمضى في فاسده ولا يجزيه الفاسده عن حجه الإسلام و يلزمه القضاء في القابل، ويجزيه القضاء عن حجه الإسلام لأن ما أفسده لو لم يفسده لكان يجزيه عن حجه الإسلام، وهذه قضاء عنها.

إذا أحرم العبد بإذن سيده فباعه سيده قبل الوقت بالمشعر صح بيعه فإن كان المشتري عالما بحاله فلا خيار له لأنه دخل على بصيره و يملك منه ما كان يملكه منه و لا- يجوز للمشتري أن يحلله كالبائع، وإن لم يعلم المشتري بذلك و كان إحرامه بإذن سيده كان له الخيار عليه لأنه لا- يقدر على تحليله، ويكون ذلك نقضا يوجب الرد، وإن كان إحرامه بغير إذن سيده صح البيع و لا خيار له، و لا حكم لإحرامه لأنه لم ينعقد على ما بيناه إذا أحرم بإذن مولاه فارتكب محظورا يلزمه به دم مثل اللباس، و الطيب، و حلق الشعر، و تقليم الأظفار، و اللمس بشهوه، و الوطء في الفرج أو فيما دون الفرج، و قتل الصيد أو أكله ففرضه الصيام، و ليس عليه دم، و لسيدة منعه منه لأنه فعله بغير إذنه فإن ملكه سيده هديا ليخرجه فأخرجه جاز و إن أذن له فصام جاز أيضا و إن مات قبل الصيام جاز لسيدة أن يطعم عنه و دم المتعه فسد بالخيار بين أن يهدى عنه أو يأمره بالصيام، و ليس له منعه من الصوم لأنه بإذنه دخل فيه.

فصل: في ذكر حكم الصبيان في الحج

الصبي الذي لم يبلغ قد بيناه أنه لا حج عليه و لا ينعقد إحرامه فإن كان طفلا لا يميز جاز أن يحرم عنه الولي، و إن كان مميزا مراهقا جاز أن يأذن له فيحرم هو بنفسه، و الولي الذي يصح إحرامه عنه و إذنه له: الأب و الجد و إن علا. فإن كان غيرهم مثل الأخ و ابن الأخ و العم و ابن العم، و إن كان وصيا أو له ولاية عليه وليها فهو بمنزلة الأب و إن لم يكن وليا و لا وصيا و يكون أخا و ابن أخ أو عما

و ابن عم فلا- ولايه له عليه، و هو و الأ-جنبي سواء. فإن تبرع به عنه انعقد إحرامه و الأم لها ولايه عليه بغير توليه، و يصح إحرامها عنه لحديث المرأه التي سئلت النبي صلى الله عليه و آله عن ذلك.

النفقه الزائده على نفقته في الحضر يلزم وليه دونه، و كلما أمكن الصبي أن يفعل من أفعال الحج فعليه و ما لم يمكنه فعلى وليه أن ينوب عنه.

أما الإحرام فإن كان مميزا أحرم بنفسه، و الوقوف بالموقفين يحضر على كل حال مميزا كان أو غير مميز.

و رمى الجمار إن ميز رماها بنفسه، و إن لم يميز رمى عنه وليه.

و يستحب أن يترك الحصى في كفه ثم يؤخذ منه.

و الطواف و إن كان مميزا صلاحهما، و إن لم يكن مميزا صلى عنه وليه، و من طاف به و نوى الطواف به عن نفسه أجزء عنهما.

و حكم السعي مثل ذلك.

و ركعتا الطواف إن كان مميزا صلاحهما، و إن لم يكن مميزا صلى عنه وليه.

و أما محظورات الإ-حرام فكل ما يحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبي، و النكاح إن عقد له كان باطلا، و أما الوطء فيما دون الفرج و اللباس و الطيب، و اللمس بشهوه، و حلق الشعر، و ترجيل الشعر، و تقليم الأظفار. فالظاهر أنه يتعلق به الكفاره على وليه، و إن قلنا: لا يتعلق به شيء لما روى عنهم عليهم السلام أن عمد الصبي و خطائه سواء، و الخطاء في هذه الأشياء لا يتعلق به كفاره من البالغين كان قويا، و قيل: الصيد يتعلق به الجزاء على كل حال لأن النسيان يتعلق به من البالغ الحر، و أما الوطء في الفرج فإن كان ناسيا لا شيء عليه، و لا- يفسد حجه مثل البالغ سواء، و إن كان عامدا فعلى ما قلناه: من أن عمدته و خطائه سواء لا يتعلق به أيضا فساد الحج، و إن قلنا: إن عمدته عمد لعموم الأخبار فيمن وطئ عامدا في الفرج من أنه يفسد حجه فقد فسد حجه و يلزمه القضاء، و الأقوى الأول لأن إيجاب القضاء يتوجه إلى المكلف، و هذا ليس بمكلف.

فصل: في ذكر حكم النساء في الحج

الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال و شرائط وجوبه عليهن شرائط وجوبه على الرجال سواء، وليس من شرط وجوبه عليهن وجود محرم ولا زوج ولا طاعه للزوج عليها في حجه الإسلام، ومعنى ذلك أنها إذا أرادت حجه الإسلام فليس لزوجها منعها من ذلك، وينبغي أن يساعدها على الخروج معها فإن لم يفعل خرجت مع بعض ذوى أرحامها. فإن لم يكن لها محرم خرجت مع بعض الثقات من المؤمنين.

فإن أرادت أن تحج تطوعاً لم يكن لها ذلك، وكان له منعها منه.

وإن نذرت الحج فإن كان بإذن زوجها كان حكمه حكم حجه الإسلام، وإن كان بغير إذنه لم ينقذ نذرها، وإن كانت في عده الطلاق جاز لها أن تخرج في حجه الإسلام سواء كان للزوج عليها رجعه أو لم يكن، وليس لها أن تخرج في حجه التطوع إلا في التظليقة البائنه. فأما عده المتوفى زوجها فإنه يجوز لها أن تخرج على كل حال فرضاً كان أو نفلاً.

وإذا حجت المرأة بإذن الزوج حجه الإسلام كان قدر نفقه الحضر عليه، وما زاد لأجل السفر عليها. فإن أفسدت حجها بأن أمكنت زوجها من وطئها مختاره قبل الوقوف بالمشعر لزمها القضاء، وكان في القضاء مقدار النفقه الحضر على الزوج، وما زاد عليه فعليها في مالها و يلزمها مع ذلك كفاره، وهي بدنه في مالها خاصة، وقد بينا كيفية إحرامها في باب الإحرام، وإن عليها أن تحرم من الميقات و لا تأخر فإن كانت حائضاً توضأت وضوء الصلاة و احتشمت و استسمرت و أحرمت إلا أنها لا تصلى ركعتي الإحرام فإن تركت الإحرام ظناً منها إنها لا يجوز لها ذلك حتى جازت الميقات فعليها أن ترجع إليه، و تحرم منه مع الإمكان، وإن لم يمكنها أحرمت من موضعها ما لم تدخل مكة فإن دخلتها خرجت إلى خارج الحرم و أحرمت من هناك فإن لم يمكنها أحرمت من موضعها، وإذا دخلت المرأة مكة متمتعة طافت بالبيت و سعت بين الصفا و

المروه و قصرت و قد أحلت من كل ما أحرمت منه مثل الرجل سواء. فإن حاضت قبل الطواف انتظرت ما بينها و بين الوقت الذي يخرج إلى عرفات فإن طهرت طافت و سعت و إن لم تطهر فقد قضت متعتها، و يكون حجه مفردة تقضى المناسك كلها. ثم تقضى عمره بعد ذلك مبتوله، و إن طافت بالبيت ثلاثه أشواط. ثم حاضت كان حكمها حكم من لم يطف فإذا طافت أربعة أشواط، ثم حاضت قطعت الطواف و سعت و قصرت. ثم أحرمت بالحج، و قد تمت متعتها فإذا فرغت من المناسك و طهرت تمت الطواف و إن تمت الطواف كله و لم تصل عند المقام. ثم حاضت خرجت من المسجد و سعت و قصرت و أحرمت بالحج و قضت المناسك ثم تقضى الركعتين إذا طهرت.

و إذا طافت بالبيت و سعت بين الصفا و المروه، و قصرت. ثم أحرمت بالحج، و خافت أن يجيئها الحيض فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيارة و طواف النساء جاز لها أن يقدم الطوافين معا و السعى. ثم تخرج فتقضى باقى المناسك و تمضى إلى منزلها فإن كانت طافت طواف الزيارة و بقى عليها طواف النساء فلا تخرج من مكة إلا بعد أن تقضيه، و إن كانت طافت منه أربعة أشواط و أرادت الخروج جاز لها الخروج و إن لم تتم الطواف.

و يجوز للمستحاضه أن تطوف بالبيت و يصلى عند المقام و تشهد المناسك كلها إذا فعلت ما تفعله المستحاضه لأنها يحكم الطاهر.

و إذا أرادت الحائض وداع البيت فلا تدخل المسجد بل تودع من أدنى باب من أبواب المسجد و تنصرف.

و إذا كانت المرأة عليه لا- تقدر على الطواف طيف بها و تستلم الأركان و الحجر فإن كان عليها زحمة كفها بالإشارة و لا تراحم الرجال، و إن كان بها عله تمنع من حملها و الطواف بها طاف عنها وليها و ليس عليها شىء، و إن كانت عليه لا تعقل عند الإحرام أحرم عنها وليها و جنبها ما تجنب المحرم، و تم إحرامها، و ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية، و لا كشف الرأس، و يجوز لها لبس المخيط و رخص لها فى تظليل المحمل، و ليس عليها حلق و لا دخول البيت فإن أرادت دخول البيت فلتدخله إذا لم يكن زحام، و لا

يجوز للمستحاضه دخول البيت على حال.

فصل: في حكم المصور و المصدود

الحصر عند أصحابنا لا يكون إلا بالمرض، و الصد يكون من جهة العدو، و عند الفقهاء الحصر و الصد واحد. و هما من جهة العدو، و المذهب الأول. فإذا أحرم بحج أو عمره فحصره عدو من المشركين و منعه من الوصول إلى البيت كان له أن يتحلل لعموم الآية. ثم ينظر فإن لم يكن له طريق إلا الذي حصر فيه فله أن يتحلل بلا خلاف، و إن كان له طريق آخر فإن كان ذلك الطريق مثل الذي صد عنه لم يكن له التحلل لأنه لا فرق بين الطريق الأول و الثاني، و إن كان الطريق الآخر أطول من الطريق الذي صد عنه. فإن لم يكن له نفقه يمكنه أن يقطع بها الطريق الآخر فله أن يتحلل لأنه مصدود عن الأول، و إن كان معه نفقه يمكنه قطع الطريق الأطول إلا أنه يخاف إذا سلك ذلك الطريق فاته الحج لم يكن له التحلل لأن التحلل إنما يجوز بالحصر لا يخوف الفوات، و هذا غير مصدود هاهنا فإنه يجب أن يمضى على إحرامه في ذلك الطريق فإن أدرك الحج جاز و إن فاته الحج لزمه القضاء إن كانت حجه الإسلام و إن كانت تطوعا كان بالخيار هذا في الحصر العام فأما الحصر الخاص فهو أن يحبس بدين عليه أو غير ذلك فلا يخلو أن يحبس بحق أو بغير حق. فإن حبس بحق بأن يكون عليه دين يقدر على قضائه فلم يقضه لم يكن له أن يتحلل لأنه متمكن من الخلاص فهو حابس نفسه باختياره، و إن حبس ظلما أو بدين لا يقدر على أدائه كان له أن يتحلل لعموم الآية و الأخبار لأنه مصدود، و كل من له التحلل فلا يتحلل إلا بهدى و لا يجوز له قبل ذلك.

من أحصر عن البيت و قد وقف بعرفه و المشعر و عن الرمي أيام التشريق فإنه يتحلل فإن لحق أيام الرمي و حلق و ذبح، و إن لم يلحق أمر من ينوب عنه في ذلك فإذا تمكن أتى مكة و طاف طواف الحج و سعى، و قد تم حجه و لا قضاء عليه إذا أقام على إحرامه حتى يطوف و يسعى، و إن لم يقم على إحرامه و تحلل كان عليه الحج من

قابل لأنه لم يستوف أركان الحج من الطواف و السعى.

فأما إذا طاف و سعى و منع من البيت و الرمي فقد تم حجه لأن ذلك من المسنونات دون الأركان.

و إن كان متمكنا من البيت و مصدودا عن الوقوف بالموقفين أو عن أحدهما جاز له التحلل لعموم الآيه و الأخبار. فإن لم يتحلل و أقام على إحرامه حتى فاته الوقوف فقد فاته الحج، و عليه أن يتحلل بعمل عمره و لا يلزمه دم لفوات الحج و يلزمه القضاء إن كانت حجه الإسلام، و إن كانت تطوعا كان بالخيار. و إذا كان مصدودا عن العمره جاز له أن يتحلل مثل الحج سواء، و متى لم يخف فوات الحج فالأفضل ألا يتحلل و يبقى على إحرامه. فإذا انكشف العدو مضى على إحرامه و تم حجه فإن ضاق الوقت و آيس من اللحوق تحلل فإذا أحصر فأفسد حجه فله التحلل، و كذلك إن أفسد حجه ثم أحصر كان له التحلل لعموم الآيه و الأخبار، و يلزمه الدم بالتحلل و بدنه بالإفساد و القضاء في المستقبل. فإن انكشف العدو و كان الوقت واسعا و أمكنه الحج قضى من سنته و ليس ههنا حجه فاسده يقضى في سنتها إلا هذه، و إن ضاق الوقت قضى من قابل، و إن لم يتحلل من الفاسد فإن زال الحصر و الحج لم يفت مضى في الفاسد و تحلل و إن فاته تحلل بعمل عمره و يلزمه بدنه للإفساد و لا شيء عليه للفوات و القضاء من قابل على ما بيناه.

و إن كان العدو باقيا فله التحلل فإذا تحلل لزمه الدم التحليل أو بدنه للإفساد و القضاء من قابل، و ليس عليه أكثر من قضاء واحد، و إذا لم يجد المحصر الهدى أو لا يقدر على ثمنه لا يجوز له أن يتحلل حتى يهدى، و لا يجوز له أن ينتقل إلى بدل من الصوم أو الإطعام لأنه لا دليل على ذلك، و أيضا قوله «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَيْدِي وَ لَا تَخْلُقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَيْدِيُّ مَحَلَّهُ» (١) فمنع من التحلل إلى أن يهدى و يبلغ الهدى محله و هو يوم النحر و لم يذكر البدل فإذا أراد التحلل من حصر العدو فلا بد فيه من نيه التحلل قبل الدخول فيه، و كذلك إذا أحصر بالمرض.

ص: ٣٣٣

و متى شرط في حال الإحرام أن يحله حيث حسبه صح ذلك، و يجوز له التحلل.

و لا بد أن يكون للشرط فايده مثل أن يقول: إن مرضت أو تفتى نفقتى أو فاتنى الوقت أيضا أو ضاق على أو منعنى عدو أو غيره. فأما إن قال: إن تحلنى حيث شئت فليس له ذلك. فإذا حصل ما شرط فلا بد له من الهدى لعموم الآية.

إذا أحرما و صدهم العدو لم يخل أن يكونوا مسلمين أو مشركين فإن كان العدو مسلما كالأكراد و الأعراب و أهل البادية فالأولى أن يتركوا قتالهم و ينصرفوا إلا أن يدعوهم الإمام أو من نصبه الإمام إلى قتالهم، و إن كان العدو مشركا لم يجب على الحاج قتالهم لأن قتال المشركين لا يجب إلا بإذن الإمام أو الدفع عن النفس و الإسلام و ليس هاهنا واحد منهما، و إذا لم يجب فلا يجوز أيضا سواء كانوا قليلين أو كثيرين أو المسلمون أكثر أو أقل، و متى بدأهم بالقتال جاز لهم قتالهم فإن لبسوا جنه القتال كالجباب و الدروع و الجواشن و المخيط فعلى من فعل ذلك الفديه لعموم الأخبار.

فإن قتلوا نفسا و أتلفوا أموالا فلا ضمان عليهم فى نفس و لا مال و إن كان هناك صيد قتلوه فإن كان لأهل الحرب ففيه الجزاء دون القيمة لأنه لا حرمة لمالكه، و إن كان لمسلم ففيه الجزاء و القيمة لمالكه. فإن بذل لهم العدو تخليه الطريق و كانوا معروفين بالغدر جاز لهم الانصراف، و إن كانوا معروفين بالوفاء لم يجز لهم التحلل و عليهم المضى فى إحرامهم.

فإن طلب العدو على تخليه الطريق مالا لم يجب على الحاج بذله قليلا كان أو كثيرا و يكره بذله لهم إذا كانوا مشركين لأن فيه تقويه المشركين فإن بذلوا ذلك لهم جاز لهم التصرف فيها لأنها كالفديه.

و إن كان العدو مسلما لا يجب البذل لكن يجوز أن يبذلوا و لا يكون مكروها و أما المحصور بالمرض و هو أن يمرض مرضا لا يقدر على النفوذ إلى مكة بعد إحرامه فإن كان قد ساق هديا بعث به إلى مكة و تجنب هو جميع ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى محله، و محله منى يوم النحر إن كان حاجا و إن كان معتمرا فمحله

مكة قبالة الكعبة.

فإذا بلغ الهدى قصر من شعر رأسه و حل له كل شيء إلا النساء و يجب عليه الحج من قابل إن كان ضروره، و إن لم تكن ضروره كان عليه الحج قابلا استحبابا و لم تحل له النساء إلى أن يحج في القابل أو يأمر من يطوف عنه طواف النساء إن كان متطوعا فإن وجد من نفسه خفه بعد أن بعث هديه فليلحق بأصحابه فإن أدرك مكة قبل أن ينحر هديه قضى مناسكه كلها، و قد أجزأه و ليس عليه الحج من قابل، و إن وجدهم قد ذبحوا الهدى فقد فاته الحج و كان عليه الحج من قابل، و إنما كان الأمر على ذلك لأن الذبح لا يكون إلا يوم النحر فإذا وجدهم قد ذبحوا فقد فاته الموقفان و إن لحقهم قبل الذبح يجوز أن يلحق أحد الموقفين فمتى لم يلحق واحدا منهما فقد فاته الحج، و إن لم يكن ساق الهدى بعث بثمنه مع أصحابه و يواعدهم وقتا بعينه أن يشتروه و يذبحوه عنه. ثم يحل بعد ذلك فإن ردوا عليه الثمن، و لم يكونوا وجدوا الهدى، و كان قد أحل لم يكن عليه شيء و يجب أن يبعث به في العام القابل و يمسك ما يمسك عنه المحرم إلى أن يذبح عنه، و إن كان المحصور معتمرا فعلى ما ذكرناه و كانت عمره في الشهر الداخل إن كان عمره الإسلام، و إن كانت نفلا كان عليه ذلك نفلا.

و المحصور إن كان أحرم بالحج قارنا لم يجز أن يحج في المستقبل متمتعاً بل يدخل بمثل ما خرج منه، و من أراد أن يبعث هديا تطوعا بعته و واعد أصحابه يوما بعينه و يجتنب جميع ما يجتنبه المحرم من الثياب و النساء و الطيب و غيره غير أنه لا يلبي فإن فعل شيئا مما يحرم عليه كانت عليه الكفاره مثل ما على المحرم سواء. فإذا كان اليوم الذي و أعدهم على نحوه أحل و إن بعث الهدى من أفق الآفاق يواعدهم يوما بعينه بإشعاره و تقليده فإذا كان ذلك اليوم اجتنب ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى محله ثم إنه أحل من كل شيء.

ص: ٣٣٥

فصل: في ذكر ما يلزم الممحر من الكفاره بما يفعله من الممظورات عمدا أو ناسيا

ما يفعله الممحر من ممظورات الإحرام على ضربين:

أحدهما: يفعله عامدا، و الآخر يفعله ساهيا. فكل ما يفعل من ذلك على وجه السهو لا يتعلق به كفاره و لا فساد الحج إلا الصيد خاصة فإنه يلزمه فدائه عامدا كان أو ساهيا، و ما عداه إذا فعله عامدا لزمته الكفاره، و إذا فعله ساهيا لم يلزمه شيء.

فمن ذلك إذا جامع المرأة في الفرج قبلا كان أو دبرا قبل الوقوف بالمشعر عامدا سواء كان قبل الوقوف بعرفه أو بعده قبل الوقوف بالمشعر فإنه يفسد حجه، و يجب عليه المضى في فاسده، و عليه الحج من قابل قضاء هذه الحجه سواء كانت حجه فرضا أو تطوعا و يلزمه مع ذلك كفاره و هي بدنه.

و المرأة إن كانت محلله لا يتعلق بها شيء، و إن كانت محرمة فلا يخلو أن يكون مطاوعه له أو مكرهه عليه. فإن طاوعته على ذلك كان عليها مثل ما عليه من الكفاره و الحج من قابل، و ينبغي أن يفترقا إذا انتھيا إلى المكان الذي فعلا فيه ما فعلا إلى أن يقضى المناسك.

و حد الافتراق ألا يخلو بأنفسهما إلا و معهما ثالث، و إن أكرهها على ذلك لم يكن عليها شيء و لا يتعلق به فساد حجها، و يلزم الرجل كفاره أخرى يتحملها عنها و هي بدنه أخرى. فأما حجه أخرى فلا يلزمه لأن حجتها ما فسدت، و إن كان جماعه فيما دون الفرج كان عليه بدنه و لم يكن عليه الحج من قابل، و إن كان الجماع في الفرج بعد الوقوف بالمشعر كان عليه بدنه و ليس عليه الحج من قابل سواء كان ذلك قبل التحليل أو بعده و على كل حال.

و إذا قضى الحج في القابل فأفسد حجه أيضا كان عليه مثل ما لزمه في العام الأول من الكفاره و الحج من قابل لعموم الأخبار.

و إذا جامع أمته و هي محرمة و هو محل فإن كان إحرامها بإذنه كان عليه كفاره يتحملها عنها، و إن كان إحرامها من غير إذنه لم يكن عليه شيء لأن إحرامها لم ينعقد

فإن لم يقدر على بدنه كان عليه دم شاه أو صيام ثلاثة أيام، وإن كان هو أيضاً محرماً تعلق به فساد حجه، والكفارة مثل ما قلناه في الحر سواء، وإذا وطئ بعد وطئ لزمته كفارة بكل وطئ سواء كفر عن الأول أو لم يكفر لعموم الأخبار، ومن أفسد الحج و أراد القضاء أحرم من الميقات، وكذلك من أفسد عمره أحرم فيما بعد من الميقات والمفرد إذا حج. ثم اعتمر بعده فأفسد عمرته قضاها وأحرم من أدنى الحل.

و المتمتع إذا أحرم بالحج من مكة ثم أفسد حجه قضاها وأحرم من الموضع الذي أحرم منه.

و متى جامع قبل طواف الزيارة كان عليه جزور. فإن لم يتمكن كان عليه بقره فإن لم يتمكن كان عليه شاه.

و متى طاف من طواف الزيارة شيئاً، ثم واقع أهله قبل إتمامه كان عليه بدنه وإعادته الطواف، وإن كان يبقى من سعيه شيئاً. ثم جامع كان عليه الكفارة، و بينى على ما سعى، وإن كان قد انصرف من السعى ظناً منه أنه تممه. ثم جامع لم تلزمه الكفارة و كان عليه تمام السعى لأن هذا في حكم الساهي، وإن جامع بعد قضاء المناسك قبل طواف النساء كان عليه بدنه فإن كان قد طاف من طواف النساء شيئاً فإن أكثر من النصف بنى عليه بعد الغسل و لم تلزمه الكفارة، وإن طاف أقل من النصف لزمته الكفارة و أعادت الطواف.

و متى جامع و هو محرم بعمره مبتوله قبل أن يفرغ من مناسكها بطلت عمرته و عليه بدنه و المقام بمكة إلى الشهر الداخل. ثم يقضى عمرته، و من عبث بذكره حتى أمني كان حكمه حكم من جامع على السواء في اعتبار ذلك قبل الوقوف بالمشعر في أنه يلزمه الحج من قابل، وإن كان بعده لم يلزمه غير الكفارة.

و من نظر إلى غير أهله فأمنى فعليه بدنه، وإن لم يجد فبقره فإن لم يجد فشاه.

و إذا نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى لم يكن عليه شيء إلا أن يكون نظر بشهوه فأمنى فإنه يلزمه الكفارة و هي بدنه فإن مسها بشهوه كان عليه دم يهريقه و إن لم ينزل، وإن مسها بغير شهوه لم يكن عليه شيء و إن أمني.

و من قبل امرأته من غير شهوه كان عليه دم شاه، و إن كان عن شهوه كان عليه جزور.

و متى لا لعب امرأته فأمنى من غير جماع كان عليه الكفاره و من يسمع لكلام امرأه أو استمع على من يجامع من غير رؤيه لهما فأمنى لم يكن عليه شيء، و يجوز له أن يقبل المحرمات عليه من الام و البنت.

و إذا أحرم بحجه التطوع فوطئ قبل الوقوف بالمشعر في الفرج أفسدها، و عليه الحج من قابل و بدنه على ما بيناه، و عليه المضى في فاسدها فإن حصر قبل الوقوف و تحلل منها بهدى و عليه القضاء، و يجزيه قضاء واحد عن إفساد الحج و عن الحصر.

و الحيوان على ضربين: مأكول و غير مأكول. فالمأكول على ضربين: إنسي و وحشي. فالإنسي هو النعم من الإبل و البقر و الغنم. فلا يجب الجزاء بقتل شيء منه و الوحشي هو الصيد المأكوله مثل الغزلان، و حمر الوحش، و بقر الوحش، و غير ذلك فيجب الجزاء في جميع ذلك على ما نبينه بلا خلاف.

و ما ليس بمأكوله فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: لاجزاء فيه بالاتفاق، و ذلك مثل الحيه و العقرب و الفاره و الغراب و الحدأه و الكلب و الذئب.

الثاني: يجب فيه الجزاء عند جميع من خالفنا، و لا نص لأصحابنا فيه، و الأولى أن نقول: لا جزاء فيه لأنه لا دليل عليه، و الأصل براءة الذمه و ذلك مثل المتولد بين ما يجب الجزاء فيه و مالا يجب فيه ذلك كالسباع، و هو المتولد بين الضبع و الذئب و المتولد بين الحمار الأهلي و حمار الوحشي.

و الضرب الثالث: مختلف فيه و هو الجوارح من الطير كالبازي و الصقر و الشاهين و العقاب، و نحو ذلك، و السباع من البهائم كالأسد و النمر و الفهد و غير ذلك.

فلا يجب الجزاء عندنا في شيء منه، و قد روى أن في الأسد خاصه كبشا (١).

ص: ٣٣٨

١- (١) روى في التهذيب باب الكفاره عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٦٦ الرقم ١٨٨ عن أبي سعيد المكارى قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قتل أسداً في الحرم. فقال: عليه كبش يذبحه. و في الكافي ج ٤ ص ٢٣٧ باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفاره الرقم ٢٦.

و يجوز للمحرم قتل جميع المؤذيات كالذئب و الكلب العقور و الفار و العقارب و الحيات. و ما أشبه ذلك، و لا جزاء عليه و له أن يقتل صغار السباع و إن لم يكن محذورا منها، و يجوز له قتل الذنابير و البراغيث و القمل إلا أنه إذا قتل القمل على بدنه لا شيء عليه و إن أزاله عن جسمه فعليه الفداء، و الأولى إلا يعرض له ما لم يؤذيه.

و الصيد على ضربين:

أحدهما: له مثل مثل النعامه و حمار الوحش و الغزال فهو مضمون بمثله من البدنه و البقره و الشاه.

و الثاني: لا- مثل له مثل العصافير، و ما أشبهها فهو مضمون بالقيمه. فما له مثل فظاهر القرآن يدل على أنه مخير بين ثلاثه أشياء: أحدها: إخراج المثل، و الثاني:

أن يقوم و يشتري بقيمته طعاما يتصدق به على كل مسكين نصف صاع.

و الثالث: أن يصوم عن كل مدين يوما، و الذي رواه أصحابنا أنه يلزمه المثل فإن عجز عنه أخرج الطعام بدله، و إن لم يقدر صام على ما بيناه (١) و الذي يقوم عندنا هو المثل دون الصيد نفسه.

و ما لا مثل له مخير بين شيئين: أحدهما: يقومه و يشتري به طعاما و يتصدق به، و الثاني: يصوم عن كل مد يوما و ماله مثل فمنصوص عليه بذكره.

و ما لا- مثل له على ضربين: أحدهما منصوص على قيمته، و الآخر لا- نص على قيمته فإنه يرجع إلى قول عدلين، و يجوز أن يكون أحدهما قاتل الصيد.

إذا قتل نعامه كان عليه جزور فإن لم يقدر قوم الجزاء و فض ثمنه على الحنطه و تصدق على كل مسكين نصف صاع على ما بيناه فإن زاد على إطعام ستين مسكينا لم يلزمه أكثر منه، و إن كان أقل منه فقد أجزاءه فإن لم يقدر على إطعام ستين مسكينا

ص: ٣٣٩

١- (١) روى في التهذيب باب الكفاره عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٤١ الرقم ٩٦ عن أبي عبيده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه لدى أصاب فيه الصيد قوم جزائه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما.

صام عن كل نصف صاع يوماً. فإن لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً.

فإن قتل بقره وحش أو حمار وحش فعليه دم بقره. فإن لم يقدر قومها وفض ثمنها على الطعام، وأطعم كل مسكين نصف صاع. فإن زاد على إطعام ثلاثين مسكيناً لم يلزمه أكثر منه، وإن نقص عنه لم يلزمه أكثر منه. فإن لم يقدر على ذلك صام عن كل نصف صاع يوماً، وإن لم يقدر صام تسعة أيام.

و من أصاب ظيباً أو ثعلباً أو أرنباً كان عليه دم شاه فإن لم يقدر على ذلك قوم الجزاء وفض ثمنه على البر، وأطعم كل مسكين منه نصف صاع. فإن زاد ذلك على إطعام عشرة مساكين لم يلزمه أكثر منه و إن نقص عنه لم يلزمه أكثر منه. فإن لم يقدر صام كفارة عن كل نصف صاع يوماً. فإن لم يقدر صام ثلاثة أيام.

و من أصاب قطاه، و ما أشبهها كان عليه حمل قد فطم و رعى من الشجر.

و من أصاب يربوعاً أو قنفذاً أو ضباً، و ما أشبهه كان عليه جدى، و من أصاب عصفوراً أو صعوه أو قبره و ما أشبهها كان عليه مد من طعام.

و من قتل حمامه كان عليه دم لا غير إذا كان في الحل.

فإن أصابها و هو محل في الحرم كان عليه درهم.

فإن أصابها و هو محرم في الحرم كان عليه دم و القيمة.

و إن قتل فرخاً و هو محرم في الحل كان عليه حمل.

و إن قتله في الحرم و هو محل كان عليه نصف درهم.

و إن قتله و هو محرم في الحرم كان عليه الجزاء أو القيمة.

و إن أصاب بيض الحمام و هو محرم في الحل كان عليه درهم.

فإن أصابه و هو محل في الحرم كان عليه ربع درهم.

و إن أصابه و هو محرم في الحرم كان عليه الجزاء أو القيمة سواء كان حمام الحرم أو حماماً أهلياً غير أن حمام الحرم يشتري بقيمته علف لحمام الحرم، و الأهل يتصدق بثمنه على المساكين.

و كل من كان معه شيء من الصيد و أدخله الحرم و جب عليه تخليته و زال ملكه عنه فإن أخرجه و هلك كان عليه فداؤه، فإن كان معه طير مقصوص الجناح تركه حتى ينبت ريشه ثم يخليه.

و لا يجوز صيد حمام الحرم، و إن كان في الحل و من نتف ريشه من حمام الحرم كان عليه صدقه يتصدق بها باليد الذي نتف بها، و لا يجوز أن يخرج شيء من حمام الحرم من الحرم، فإن أخرجه فعليه رده درهم فإن هلك كان عليه قيمته، و يكره شراء القمارى (١) و الدباسى (٢) بمكه و إخراجهما منها.

و من أغلق بابا على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض فهلكت فإن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فعليه بكل طير درهم و لكل فرخ نصف درهم، و لكل بيضه ربع درهم، و إن كان أغلق عليها بعد ما أحرم فعليه لكل طير شاه، و لكل فرخ حمل و لكل بيضه درهم.

و من نفر حمام الحرم فإن رجعت فعليه دم شاه، و إن لم ترجع فعليه لكل طير شاه.

و من دل على صيد فقتل كان عليه فداؤه.

و إذا اجتمع جماعه محرمون على صيد فقتلوه فعلى كل واحد منهم فداء.

و إذا اشتروا لحم صيد فأكلوه لزم أيضا كل واحد منهم فداء كامل.

و إذا رمى اثنان صيدا فأصاب أحدهما، و أخطأ الآخر لزم كل واحد منهما الفداء.

و إذا قتل اثنان صيدا أحدهما محل و الآخر محرم فى الحرم كان على المحرم الفداء أو القيمة، و على المحل القيمة، و من ذبح صيدا فى الحرم و هو محل كان عليه دم لا غير.

ص: ٣٤١

١- ١) القمارى: جمع قمرى بالضم، و هو طائر مشهور حسن الصوت أصغر عن الحمام، و قيل، هو الحمام الأزرق.

٢- ٢) الدباسى: بفتح الدال المهملة، و يقال له الدباسى أيضا بضم الدال طائر صغير منسوب إلى دبس الرطب، و هذا النوع قسم من الحمام البرى.

و إذا أوقد جماعه ناراً فوق وقع فيها طائر فإن قصدوا ذلك لزم كل واحد منهم فداء كامل، وإن لم يقصدوا ذلك فعليهم كلهم فداء واحد.

و في فراخ النعامه مثل ما في النعامه، وقد روى أن فيه من صغار الإبل (١) والأحوط الأول.

و كل ما يصيبه المحرم من الصيد في الحل كان عليه الفداء لا غير، وإن أصابه في الحرم كان عليه الفداء و قيمه معا.

و من ضرب بطير الأرض و هو محرم فقتله كان عليه دم، و قيمتان: قيمه لحرمه الحرم، و قيمه لاستخفافه به، و عليه التعزير، و من شرب لبن ظبية في الحرم كان عليه دم و قيمه اللبن معا.

و ما لا- يجب فيه دم مثل العصفور، و ما أشبهه إذا أصابه المحرم في الحرم كان عليه قيمتان و ما يجب فيه التضعيف هو ما لم يبلغ بدنه. فإذا بلغ ذلك لم يجز غير ذلك.

المحرم إذا تكرر منه الصيد لا يخلو أن يكون ناسياً أو متعمداً. فإن كان ناسياً تكررت عليه الكفاره، و إن كان عامداً فالأحوط أن يكون مثل ذلك، و قد روى أنه لا يتكرر ذلك عليه، و هو ممن ينتقم الله منه (٢) و المحرم إذا قتل صيداً في غير الحرم كان عليه فداء واحد فإن أكله كان عليه فداء آخر.

المحل إذا قتل صيداً في الحرم كان عليه فداؤه.

و إذا كسر المحرم قرني الغزال كان عليه نصف قيمته فإن كسر أحدهما فعليه ربع قيمه فإن فقأ عينيه فعليه قيمه. فإن فقأ إحداهما فعليه نصف قيمه. فإن انكسر

ص: ٣٤٢

١- ١) روى في التهذيب باب الكفاره عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٥٥ الرقم ١٤٧ عن علي بن جعفر قال: سألت أخى عليه السلام عن رجل كسر بيض نعام و في البيض فراخ قد تحرك فقال، عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره في النحر.

٢- ٢) روى في الاستبصار باب من تكرر منه الصيد ج ٢ ص ٢١١ الرقم ٣ عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزاءه، و يتصدق بالصيد على مسكين فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء، و ينتقم الله منه، و النقمه في الآخرة.

إحدى يديه فعليه نصف قيمته. فإن كسرهما جميعاً فعليه قيمته، وكذلك حكم الرجلين فإن قتله لم يكن عليه أكثر من قيمته واحده.

ومن رمى صيدا فأصابه، ولم يؤثر فيه و مشى مستويا لم يكن عليه شيء، وليستغفر الله فإن لم يعلم هل أثر فيه أم لا و مضى على وجهه لزمه الفداء، وإن أثر فيه بأن رماه أو كسر يده أو رجله. ثم رآه بعد ذلك، وقد صلح كان عليه ربع الفداء ولا يجوز لأحد أن يرمى الصيد و الصيد يؤم الحرم و إن كان محلا فإن رماه و أصابه و دخل في الحرم و مات فيه كان لحمه حراما و عليه الفداء.

و من ربط صيدا بجنب الحرم فدخل الحرم صار لحمه و ثمنه حراما، ولا يجوز له إخراجه منه، وقد روى أن من أصاب صيدا فيما بين البريد، و بين الحرم كان عليه الفداء فإن أصاب شيئا منه بأن فقأ عينه أو كسر قرنه فيما بين البريد إلى الحرم كان عليه صدقه (١).

و المحل إذا كان في الحرم فرمى صيدا في الحل كان عليه الفداء و إن وقف صيدا في الحل و بعضه في الحرم فقتله إنسان ضمنه، و كذلك إن كانت قوائمه في الحرم و رأسه في الحل إذا أصاب رأسه فقتله ضمنه، و كذلك إن كانت قوائمه في الحل و رأسه في الحرم فرماه من الحل، و أصاب رأسه فقتله ضمنه، و من كان معه صيد فلا يحرم حتى يخليه و لا يدخل معه الحرم فإن أدخله زال ملكه عنه و عليه تخليته. فإن لم يفعل و مات لزمه الفداء. هذا إذا كان معه حاضرا فإن لم يكن معه حاضرا، و كان في بلده لم يكن عليه شيء و لا يزول ملكه عنه.

إذا رمى صيدا فقتله، و نفذ السهم إلى صيد آخر لزمه جزاء أن لأنه قتلها.

و إن رمى طائرا فقتله فاضطرب فقتل فرخا له أو كسر بيضا كان عليه ضمانه لأنه السبب فيه.

ص: ٣٤٣

(١-١) روى في الكافي باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة ج ٥ ص ٢٣٢ الرقم ١ عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كنت حلالا فقتلت الصيد في الحل ما بين البريد إلى الحرم فعليك جزاؤه فإن فقأت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقه.

فإذا قتل صيدا مكسورا أو أعورا، فالأحوط أن يفديه بصحيح، وإن أخرج مثله كان جائزا.

إذا قتل ذكرا جاز أن يفديه بأنتى، وإن قتل أنثى جاز أن يفديه بذكر، والأفضل أن يفدى الذكر بالذكر و الأنتى بالأنتى.

جرح الصيد و إتلاف أعضائه مما لم يرد فيه نص معين فالذى نقوله: إنه مضمون بقيمته، و هو فضل ما بين قيمته صحيحا و معييا فيضمن ذلك من المثل مثال ذلك إذا جرح ظيبا قوم صحيحا و معييا فإذا كان بينهما عشر ضمن عشر المثل من الشاه.

و إذا جرح صيدا فلا- يخلو من ثلاثه أحوال: إما أن يجرحه جراحه تسرى إلى نفسه فيلزمه جزاء مثله. فإن جرحه جراحه لا تسرى إلى نفسه إلا أنه يصير غير متمتع بعد أن كان متمتعا مثل الطبى لا يقدر على العدو، و الطير لا يقدر على الطيران فهو مثل الأول يلزمه جزاء المثل، و إن كان متمتعا كما كان لزمه قيمته ما بين كونه صحيحا و معييا على ما بيناه.

و إن غاب عن عينه فلا يدري ما كان منه لزمه الجزاء على الكمال، و قد بينا أن المثل المقوم هو الجزاء دون الصيد فإذا أراد أن يقوم الجزاء لزمه قيمته يوم يريد تقويمه و لا يلزمه أن يقوم وقت إتلاف الصيد و ما لا مثل له ليس بمنصوص عليه لزمه قيمته حال الإتلاف لأنها حال الوجوب عليه.

إذا أصاب المحرم بيض نعام فعليه أن يعتبر حال البيض فإن كان قد تحرك فيه الفرخ كان عليه عن كل بيضه بكاره من الإبل، و إن لم يكن تحرك فعليه أن يرسل فحوله الإبل فى إنائها بعدد البيض فما خرج كان هديا لبیت الله. فإن لم يقدر فعليه عن كل بيضه شاه. فإن لم يقدر كان عليه إطعام عشره مساكين. فإن لم يقدر صام ثلاثه أيام.

و إذا اشترى محل لمحرم بيض نعام فأكله المحرم فعلى المحل عن كل بيضه درهم و على المحرم عن كل بيضه شاه.

و إذا أصاب المحرم بيض القطا أو القبج اعتبر حال البيض، و إن كان تحرك فيها

فرخ كان عليه عن كل بيضه مخاض من الغنم، وإن لم يكن تحرك فعليه أن يرسل فحوله الغنم في إناثها بعدد البيض فما نتج كان هديا لبيت الله. فإن لم يقدر كان حكمه حكم بيض النعام سواء، وقد بينا ما يلزم بكسر بيض الحمام، ويعتبر أيضا حاله فإن تحرك فيه الفرخ لزمته عن كل بيضه شاه، وإن لم يتحرك لم يكن عليه إلا القيمة حسب ما قدمناه، وما يجب على المحرم من جزاء الصيد فإن كان حاجا نحر أو ذبح بمنى بأى مكان شاء منه، وإن كان معتمرا نحره بمكة قبالة الكعبة بالجزوه، وإن نحر بمكة في غير هذا الموضع كان جائزا، وما لم يلزم المعتمر في غير كفارة الصيد جاز أن ينحره بمنى، وإن أخرج بدل ذلك الطعام فلا يخرج منه أيضا إلا بمنى أو مكة حسب ما قلناه في الجزاء، وإن أراد الصوم فيجوز أن يصومه حيث شاء.

و إذا كان المحرم راكبا فرمحت دابته أو رفست بيدها أو عضت صيدا أو غيره مما يجب فيه الجزاء أو القيمة لزمه ذلك لعموم الأخبار في أن الراكب يضمن ما يكون من الدابة.

و من قتل صيدا ماخضا و هو الحامل و جب عليه مثل من النعم، فإن أراد تقويمه قوم الماخض و تصدق بقيمته طعاما أو يصوم على ما قلناه.

و إذا ضرب صيدا حاملا- فالتقت جنينا حيا. ثم مات الجنين و ماتت الام بعد ذلك لزمه جزاء المثل عن الام، و جزاء المثل عن الجنين مثله أو إن ألت الجنين حيا و عاش و عاشت الام فلا شىء عليه في أحدهما فإن عاشت الام و مات الجنين فعليه مثل الجنين و لا شىء في الأم، و إن عاش الجنين و ماتت الام فعليه مثل الام و لا شىء عليه للجنين كل ذلك إذا لم يؤثر بضربه في الأم شيئا فإن أثر فيها جراحا لزمه بحسب ذلك، و إن ضرب بطنها فألقت جنينا ميتا فعليه من الجنين ما نقص من قيمه الأم ينظر كم قيمتها حاملا و قيمتها حائلا بعد الإسقاط فيلزم ذلك في المثل على ما قلناه.

إذا أمسك محرم صيدا فجاء محل فذبحه يجب على المحرم الجزاء، و المحل إن كان في الحل ليس عليه شىء لأنه ليس في الحرم فيلزمه قيمته و لا هو ملك للمحرم لأنه لا يملك الصيد فلا يلزمه قيمته على حال، و أما إذا جاء محرم آخر فذبحه فقتله

لزم كل واحد منهما القيمة، وإن أمسك محرم صيدا في الحرم فجاء محرم آخر فقتله لزم كل واحد منهما الجزاء و القيمة فإن قتله محل لزمته القيمة لا غير، وقد بينا أن الجماعه المحرمين إذا اشتركوا في قتل صيد أنه يلزم كل واحد منهم الفداء و إن اشترك جماعه محلون في صيد الحرم لزم كل واحد منهم القيمة، و إن قلنا: يلزمهم جزاء واحد كان قويا لأن الأصل براءة الذمه.

و إذا اشترك محلون و محرمون في قتل الصيد في الحل لزم المحرمين الجزاء، و لم يلزم المحليين، و إن اشتركوا في الحرم لزم المحرمين الجزاء أو القيمة، و المحليين جزاء واحد.

و إذا قتل المحرم صيدا مملوكا لغيره لزمه الجزاء و القيمة لصاحبه قد بينا أن في الحمام شاه و في فرخه ولد شاه.

و كلما هدر و عب الماء فهو حمام مثل الفاختات (١) و الورشان (٢) و النحام (٣) و غيرها من القمارى و الدباسى.

الع: أن يشرب الماء دفعه واحده و لا يقطعه.

و الهدر: أن يواصل الصوت، و العرب تسمى كل مطوق حماما، و ما كان أصغر من الحمام من العصفور و غير ذلك مضمون القيمة.

و البط و الوز و الكركى يجب فيه شاه و هو الأحوط، و إن قلنا فيه القيمة، لأنه لا نص فيه كان جائزا، كل ما لا يؤكل لحمه لا ضمان فيه من جوارح السباع و الطير إلا ما استثناه فإن رمى محل في الحل صيدا في الحرم فقتله لزمه جزاؤه، و إن رماه في الحرم فقتله في الحل لزمه مثل ذلك فإن رماه في الحل فدخل السهم في الحرم و خرج منه، و أصاب صيدا في الحل لزمه أيضا على الروايه التى قلناها: إن صيد

ص: ٣٤٤

١- (١) الفاخته قال الجوهري: و هى طير شؤم.

٢- (٢) و الورشان: الحمام الأبيض، و قال بعض الاعلام: الورشان: الحمام الأبيض، و القمارى: الأزرق، و الدباسى: الأحمر. مجمع.

٣- (٣) النحام: طائر طويل العنق و الرجلين اعقف المنقار أسود الجناحين، و سائره أحمر وردى.

الحرم مضمون فيما بين البريد و الحرم (١).

و إذا أمسك محل حمامه في الحل و لها فرخ في الحرم فماتت الحمامه في يده و مات فرخها في الحرم فعليه ضمان الفرخ، و لا شيء عليه في الأم لأن موت الفرخ كان سببه منه. فإن أمسك حمامه في الحرم و فراخها في الحل فماتت الحمامه و ماتت الفراخ لزمه ضمان الجميع لأنه مات بفعل منه في الحرم إذا أشلا المحرم كلبا معلما على صيد فقتله لزمه ضمانه سواء كان في الحل أو في الحرم. فإن كان في الحرم تضاعف عليه الفديه، و إن كان في الحل لزمه جزاء واحد، و إن كان محلا في الحرم مثل ذلك.

الشجره إذا كانت أصلها في الحرم و غصنها في الحل فحكم غصنها حكم أصلها في وجوب الضمان، و إن كان أصلها في الحل و غصنها في الحرم فمثل ذلك. فإن كان على غصنها الذي في الحرم طائر فقتله المحرم أو المحل لزمه ضمانه لأن الطير في الحرم، و إن كان أصل الشجره في الحرم و غصنها في الحل، و عليه طائر لزمه أيضا ضمانه.

إذا نفر صيدا فهلك من تنفيره أو أصابته آفه فأخذه جرح آخر لزمه ضمانه لأن الآفه كان بسببه.

صيد البحر كله لا ضمان فيه سمكا كان أو غيره، و يجوز أكله طريه و مالحة إذا كان مما يجوز أكله.

إذا اصطاد المحرم صيدا لم يملكه و جب عليه تخليته. فإن تلف كان عليه ضمانه و كذلك لا يملكه بالهبة فإن قبله و جب عليه تخليته. فإن تلف ضمنه، و لا يجوز ابتياع الصيد للمحرم، و لا معاوضته، و لا أخذه في الصداق، و لا جميع أنواع التمليك بكل حال.

إذا انتقل الصيد إليه بالميراث لا يملكه، و يكون باقيا على ملك الميت إلى أن يحل فإذا حل ملكه و يقوى في نفسى أنه إن كان حاضرا معه فإنه ينتقل إليه و يزول ملكه عنه. و إن كان في بلده يبقى في ملكه. إذا وهب محل لمحرم صيدا لم يملكه و لا له أن يقبله فإن قبله و تلف في يده من غير تفريط لزمه الجزاء، و لا قيمه عليه لصاحبه و عليه

ص: ٣٤٧

رده إلى صاحبه فإنه أحوط. فإن وهب محرم صيدا لمحل اصطاده في حال إحرامه لم يصح لأنه وهب ما لا يملكه فإن كان في ملكه. ثم أحرم و هو معه كان مثل ذلك.

و إن كان في بلده لم يزل ملكه و صحت هبته.

و إذا أحرم و معه صيد زال ملكه عنه، و لا يجوز له التصرف فيه، و يجب عليه إرساله. فإن لم يفعل و تلف ضمنه. و إن أتلّفه غيره عليه من المحلين لم يلزمه قيمته لأنه قد زال ملكه، و ما يملكه في بلده لا يزول ملكه عنه فمن أتلّفه كان ضامنا لقيّمته له.

إذا باع محل صيدا من محل. ثم أحرم البائع، و فليس المبتاع لم يكن له أن يختار عين ماله من الصيد لأن ذلك لا يملكه. في جراه تمره أو كف من طعام، و في الكثير منه دم، و في الدبا مثله لعموم الأخبار.

الراكب إذا وطئ دابته جرادا لزمه فداؤه و كذلك إذا كان سائقا أو قائدا، و إن كان الجراد منفردا في الطريق لا يمكن السلوك إلا بوطيه لا شيء فيه.

جراد الحرم لا يجوز أخذه للمحل فإن أخذه لزمه جزاؤه.

إذا كسر بيض ما يؤكل لحمه من الطيور غير ما ذكرناه من المنصوص عليه كان عليه قيمته.

إذا أخذ البيض و تركه تحت طير أهلي ففقصه و خرج الفرخ سالما و عاش لا شيء عليه و إن فسد فعليه قيمته، و إن أخذ بيضه طير أهلي فحضره تحت الصيد فإن خرج الكل صحيحا و عاش لا شيء عليه.

و إن فسد الجميع فعليه ضمانه.

و إن فسد بعضه فعليه ضمان ما فسد.

و إن باض صيد في الحرم في دار إنسان فنقل البيض من موضع إلى موضع فنفر الصيد فلم يحضره فعليه ضمانه.

فإن باض على فراشه فنقله فلم يحضره الصيد لزمه أيضا ضمانه لعموم الأخبار.

إذا كسر المحرم بيضا لم يجز له أكله و لا لمحل.

المتولد بين ما يؤكل لحمه، و ما لا يؤكل لحمه قد قلنا: إنه لا جزاء في قتله، و لا

يحل أكله، وإن كان متولداً بين شيئين مختلفين يؤكل لحمهما وجب فيه الجزاء.

إذا أراد تخليص صيد من شيء وقع فيه من شبكه أو حبل أو شق حائط أو غير ذلك فمات في التخليص لزمه الجزاء لعموم الأخبار.

إذا خرج الصيد وبقى في يده و مات حتف أنفه لزمه ضمانه، وكذلك إن قتله غيره لزمه ضمانه، وإن قتله جرح آخر لزمه ضمانه.

إذا جرح الصيد أو نتفه. ثم أخذه و سقاه و أطعمه فنبت ريشه و برأ جراحه و عاد إلى حال السلامة لزمه ما بين قيمته صحيحاً و منتوفاً

قد نبت ريشه، و مجروحاً قد اندمل جرحه، و إذا أطعمه حتى اندمل جرحه أو نبت ريشه و بقي غير متمتع لزمه ضمان جميعه.

إذا قتل المحرم ما شك في كونه صيداً و غير صيد لا تجب عليه الجزاء لأن الأصل براءة الذمه.

و كل صيد يكون في البر، و البحر معاً. فإن كان مما يبيض و يفرخ في البحر فلا بأس بأكله، و إن كان مما يبيض و يفرخ في البر لم يجز

صيده و لا أكله.

و من قتل زنبورا أو زنابير خطأ لا شيء عليه فإن قتل عمداً تصدق بما استطاع، و يجوز ذبح الدجاج الحبشى للمحرم، و في الحرم إذا

اضطر إلى أكل الميتة و الصيد أكل الصيد و فداه، و لا يأكل الميتة. فإن لم يتمكن من الفداء جاز له أكل الميتة إذا ذبح المحرم صيداً

في غير الحرم أو ذبحه محل في الحرم لم يجز أكله لأحد و كان بحكم الميتة.

من قلم ظفراً من أظفاره فعليه مد من طعام، و كذلك الحكم فيما زاد عليه فإذا قلم أظفار يديه جميعها كان عليه دم شاه، فإن قلم

أظفاره يديه و رجله جميعاً في مجلس واحد لزمه دم واحد، و إن كان في مجلسين فعليه دمان، و من أفتى غيره بتقليم ظفر فقلمه

المستفتى فأدمى إصبعه لزم المفتى دم شاه.

و من حلق رأسه لأذى فعليه دم شاه أو صيام ثلاثة أيام أو يتصدق على ستة

مساكين كل مسكين مد من طعام، و قد روى عشره مساكين، و هو الأحوط (١) و من ظلل على نفسه فعليه دم يهريقه، و من جادل مره أو مرتين صادقاً فليس عليه شيء و استغفر الله.

فإن جادل ثلاث مرات فصاعداً فعليه دم شاه، و إن جادل مره كاذباً فعليه دم شاه، و إن جادل مرتين كاذباً فعليه دم بقره، و إن جادل ثلاث مرات كاذباً لزمه بدنه.

و من نحى عن جسمه قمله فرمى بها أو قتلها كان عليه كف من طعام، و يجوز أن يحولها من موضع من جسده إلى موضع آخر و لا بأس بنزع القراد عن بدنه و عن بعيره.

و إذا مس المحرم لحيته أو رأسه فوقع منهما شيء من شعره كان عليه أن يطعم كفاً من طعام أو كفين. فإن سقط شيء من شعر رأسه أو لحيه لمسها لهما في حال الوضوء فلا شيء عليه.

إذا نتف إبطيه فعليه أن يطعم ثلاثه مساكين. فإن انتف إبطيه معاً لزمه دم شاه، و من لبس مخيطاً أو أكل طعاماً لا يحل له أكله لزمه دم شاه، و من قلع ضرسه كان عليه دم.

و إذا استعمل دهنًا طبيًا لزمه دم، و إن كان في حال الضروره من لبس الخفين أو الشمشك من غير ضروره لزمه دم.

الطيب ممنوع منه للمحرّم ابتداءً و استدامته و سواء كان مصبوغاً به كالزعفر و الممسك و المعتبر أو مغموساً فيه كما يغمس في ماء الكافور، و ماء الورد أو مبخراً به مثل الند و العود. فإن خالفه لزمه الفداء.

ص: ٣٥٠

١- ١) روى في التهذيب باب الكفاره عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٣٣ الرقم ٦١ عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله تعالى في كتابه (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتْدِيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صِدْقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرّم إذا كان صحيحاً فالصيام ثلاثة أيام و الصدقه على عشره مساكين يشبعهم من الطعام و النسك شاه يذبحها فيأكل و يطعم و إنما عليه واحد من ذلك.

فأما ما غمس في ماء الفواكه الطيبة كالأترج و التفاح و غير ذلك فلا بأس به، و ما ليس بطيب مثل المشق و هو المغره أو العصفر فإنه يكره، و لا- يتعلق به الفداء و لا- يجوز لبس السواد على حال فإن خالفه لزمه الفداء من خضب رأسه أو طيبه لزمه الفداء كمن غطاه بثوب بلا- خلاف، و إن غطاه بعصابه أو مرهم بحبر أو قرطاس مثل ذلك، فإن طلى جسده أو ألزق عليه قرطاساً أو مرهما لم يكن عليه شيء. فإن كان الدواء فيه طيب لزمه الفداء في أي موضع استعمله، و إن حمل على رأسه شيئاً غطى رأسه لزمه الفداء فإن غطاه بيده أو شعره لم يكن عليه شيء و إن ارتمس في الماء لزمه دم لأنه غطا رأسه.

إذا احتاج المحرم إلى لبس ثوب لا- يحل له لبسه لبرد أو حر أو يغطي الرأس لمثل ذلك فعل و فداء، و لا إثم عليه بلا خلاف. اللبس و الطيب و الحلق و تقليم الأظفار كل واحد من ذلك جنس مفرد إذا جمع بينهما لزمه عن كل جنس فديه سواء كان ذلك في وقت واحد أو أوقات متفرقة، و سواء كفر عن ذلك الفعل أو لم يكفر و لا يتداخل إذا ترادفت و كذلك حكم الصيد.

فأما جنس واحد فعلى ثلاثه أضرب:

أحدها: إتلاف على وجه التعديل مثل قتل الصيد فقط لأنه يعدل به، و يجب فيه مثله، و يختلف بالصغر و الكبير، فعلى أي وجه فعله دفعه أو دفعتين أو دفعه بعد دفعه ففي كل صيد جزاء بلا خلاف.

الثانية: إتلاف مضمون لا على سبيل التعديل، و هو حلق الشعر، و تقليم الأظفار فقط فهما جنسان. فإن حلق أو قلم دفعه واحده فعليه فديه واحده فإن جعل ذلك في أوقات حلق بعضه بالغداة، و بعضه الظهر و الباقي العصر فعليه لكل فعل كفاره.

الثالث: و هو الاستمتاع باللباس و الطيب و القبلة. فإن فعل ذلك دفعه واحده لبس كل ما يحتاج إليه أو تطيب بأنواع الطيب أو قبل و أكثر منه لزمه كفاره واحده. فإن فعل في أوقات متفرقة لزمته عن كل دفعه كفاره سواء كفر عن الأول أو لم يكفر.

يستحب للمحر إذا إنسى و تطيب أن يكلف محلا غسله و لا يباشره بنفسه. فإن باشره بنفسه فلا شيء عليه.

و الطيب على ضربين:

أحدهما: تجب فيه الكفاره، و هي الأجناس الستة التي ذكرناها: المسك و العنبر و الكافور و الزعفران و العود و الورد.

و الضرب الآخر: فعلى ثلاثة أضرب:

أولها: ينبت للطيب، و يتخذ للطيب مثل الورد، و الياسمين و الخبزي (١) و الكاذى (٢) و النيلوفر فهذا مكروه لا يتعلق باستعماله كفاره.

و ثانيها: لا- ينبت للطيب و لا يتخذ منه الطيب مثل الفواكه كالتفاح، و السفرجل و النارج، و الأترج (٣)، و الدارصيني، و المصطكى، و الزنجبيل، و الشيخ (٤) و القيصوم (٥) و الإذخر (٦) و حبق الماء (٧)، و السعد (٨) كل ذلك لا يتعلق به كفاره و لا هو محرم بلا خلاف، و كذلك حكم أنوارها و أورادها و كذلك ما يعتصر منها من المياه، و الأولى تجنب ذلك للمحر.

الثالث: ما ينبت للطيب مثل الريحان الفارسي لا يتعلق به كفاره، و يكره استعماله، و فيه خلاف.

ص: ٣٥٢

١- ١) الخبزي قال في مجمع البحرين: و الخباز بالضم: نبت معروف، و في لغة الخبازي بألف التأنيث كالخزامى.

٢- ٢) الكاذى: شجر كالنخلة له ورد يطيب به الدهن.

٣- ٣) و الأترج بضم الهمزة و تشديد الجيم: فاكهه معروفه الواحد أترجه، و في لغة ضعيفه: ترنج. المصباح.

٤- ٤) قال الجوهرى: الشيخ نبت

٥- ٥) و القيصوم- فيعول- من نبات البادية معروف.

٦- ٦) الإذخر بكسر الهمزة و الخاء: نبات معروف ذكى الريح و إذا جف أبيض.

٧- ٧) و الحبق بالتحريك: أى النعناع.

٨- ٨) و السعد بضم السين: طيب معروف بين الناس مجمع البحرين.

الدهن الطيب أو ما فيه طيب يحرم استعماله و يتعلق به الفديه، و ما ليس بطيب مثل الشيرج (١) و السمن و غيرهما يجوز أكله و لا يجوز الإدهان به لا في الرأس و لا في الجسد.

من أكل شيئاً فيه طيب لزمته الكفاره سواء مسته النار أو لم تمسه. الحناء ليس من الطيب.

إن مس طيباً متعمداً رطباً كالغاليه و المسك و الكافور إذا كان مبلولاً أو في ماء ورد أو دهن طيب ففيه الفديه في أى موضع من بدنه كان ظاهراً أو باطناً و كذلك لو سعط به (٢) أو حقن به، و إن كان يابساً غير مسحوق و علق ببدنه فعليه الفديه، و إن لم يعلق فلا شيء عليه.

خلق (٣) الكعبه لا يتعلق به فديه عامداً أو ناسياً.

يكره للمحرم القعود عند العطار الذى يباشر العطر. فإن جاز عليه أمسك على أنفه، و كذلك يكره الجلوس عند الرجل المتطيب إذا قصد ذلك غير أنه لا يتعلق به فديه، و لا يجوز أن يجعل الطيب في خرقه و يمسه. فإن فعل لزمته الفديه، و لا بأس بشراء الطيب.

و من حلق و تطيب لزمته فديتان. فإن حلق بمقدار ما يقع عليه اسم الحلق لزمته الفديه، فإن كان أقل من ذلك تصدق بما شاء.

يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحل، و لا- يجوز له أن يحلق رأسه المحرم، و لا- يجوز للمحل أن يحلق رأس المحرم. فإن خالفاً لم يلزمهما الفديه لأن الأصل برأيه الذمه سواء كان بأمره أو بغير أمره مكرهاً كان المحرم أو مختاراً ساكناً. فإن كان المحرم أمره أو أذن له فيه لزم المحرم الفداء.

ص: ٣٥٣

١- (١) الشيرج بفتح الشين كجعفر: دهن السمسم.

٢- (٢) سعطه الدواء: أدخله في أنفه.

٣- (٣) الخلق: قال في المصباح المنير: الخلق مثل رسول ما يتخلق به من الطيب، و قال بعض الفقهاء: و هو مائع و فيه صفرة.

يجوز للمحرم أن يحتجم أو يفتصد و يدخل الحمام، و يزيل عن نفسه الوسخ و يغتسل بعد أن لا يرتمس في الماء فإن سقط منه شعر عند الاغتسال لم يلزمه شيء.

شجر الحرم مضمون إلا- الإذخر فإن أنبته الله، و ما أنبته الآدميون من شجر الفواكه كلها غير مضمون، و ما أنبته الله تعالى في الحل إذا قلعه المحل و نقله إلى الحرم ثم قطعه فلا- ضمان عليه، و ما أنبته الله تعالى إذا نبت في ملك الإنسان جاز له قلعه، و إنما يجوز قلع ما ينبت في المباح.

و الضمان في الشجرة الكبيرة بقره، و في الصغيرة شاه، و في غصن من أغصانها القيمة و لا يجوز أن يأخذ من أغصان الشجر الممنوع منه و لا من ورقه، و من قلع شجرة من شجر الحرم و غرسها في غيره فعليه أن يردّها إلى مكانها. فإذا فعل نظر فإن عادت إلى ما كانت لم يلزمه شيء و إن لم تعد و جفت لزمه ضمانها.

و حشيش الحرم ممنوع من قلعه فإن قلعه أو شيئاً منه لزمته قيمته، و لا- بأس أن تخلى الإبل ترعى. و يجوز إخراج ماء زمزم من الحرم متبركاً به. صيد الحرم محرم ما صيد عنه بين الحرمين، و شجره ممنوع منه ما بين ظل عائر إلى ثور، و قيل: و غير غير أنه لا يتعلق بذلك كله ضمان.

صيدوج (١) بلد باليمن غير محرم و لا- مكروه و كذلك حرم الأئمة عليهم السلام و مشاهدهم لا- يحرم شيء من صيده و لا- قلع شجره، و إن كان الأولى تركه.

و حد الحرم بمكة الذي لا- يجوز قلع شجره بريد في بريد. إذا جن بعد إحرامه ففعل ما يفسد الحج من الوطاء لم يفسد لأنه مثل الناسي، و لقوله: رفع القلم عن المجنون حتى يفيق.

فأما الصيد خاصة فإنه يلزمه الجزاء لأن حكم العمد و النسيان فيه سواء، و ما عدا الصيد مما يتعلق به كفاره لا يتعلق عليه بها شيء.

ص: ٣٥٤

١- ١) قوله صيدوج قال محمد بن إدريس- عليه الرحمة- في السرائر: سمعت بعض مشايخنا يصحف ذلك و يجعل الكلمتين كلمة واحده. فيقول: صيدوج بالحاء المهملة. فأردت إيراده لثلاث يصحف. اعلم أن وجأ بالجيم المشدود بلد بالطائف لا باليمن. انتهى.

إذا جعل الرجل والمرأة في رأسه زيقا و هو حلال.

فقتل القمل بعد إحرامه لم يكن عليه شيء، وكذلك إن رمى صيدا، و هو حلال فأصاب الصيد و هو محرم لم يلزمه شيء، و متى جعل ذلك في رأسه بعد الإحرام فقتل القمل لزمه الفداء.

فصل: في ذكر دخول مكة و الطواف بالبيت

المتمتع يجب عليه أولا- دخول مكة ليطوف بالبيت و يسعى و يقصر. ثم ينشئ الإحرام بالحج من المسجد على ما بينته، و القارن و المفرد لا يجب عليهما ذلك لأن الطواف و السعي إنما يلزمهما بعد الموقفين و نزول منى و قضاء بعض المناسك بها لكن يجوز لهما أيضا دخول مكة و المقام على إحرامهما حتى يخرجوا إلى عرفات فإن أرادا الطواف بالبيت استحبابا فعلا غير أنهما كلما فرغا من طواف و سعي عقد إحرامهما بالتلبية على ما بيناه.

و لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرما إما بحج أو عمره، و قد روى جواز دخولها بغير إحرام للحطابه، و المرضى (١).

و من أراد دخول مكة استحباب له الغسل إن أمكنه ذلك فإن لم يتمكن أجزاءه إلى بعد الدخول ثم يغتسل إما من بئر ميمون أو فح (٢) فإن لم يتمكن اغتسل من منزله و من أراد الدخول إلى الحرم فليمضغ شيئا من الإذخر ليطيب الفم، و إذا أراد دخول مكة دخلها من أعلاها و إذا أراد الخروج خرج من أسفلها، و يستحب أن يدخلها حافيا ماشيا على سكينه و وقار.

و متى اغتسل لدخول مكة ثم نام قبل دخولها أعاد الغسل استحبابا، و إذا أراد دخول المسجد الحرام جدد غسلا آخر لدخول المسجد و ليدخله من باب بني شيبه حافيا على سكينه و وقار فإذا انتهى إلى الباب قال: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و

ص: ٣٥٥

١- ١) روى في الوسائل الباب ٥١ من أبواب الإحرام الحديث ٢ عن رفاعه بن موسى قال: قال أبو عبد الله (ع): إن الحطابه و المجتلبه أتوا النبي (ص) فسألوه فأذن لهم أن يدخلوا حلالا

٢- ٢) الفخ بفتح أوله و تشديد ثانيه: بئر قريب من مكة على فرسخ. مجمع

بركاته. إلى آخر الدعاء الذي ذكرناه في تهذيب الأحكام، و أول ما يبده به إذا دخل المسجد الحرام الطواف بالبيت إلا أن يكون عليه صلاة فائته فريضه فإنه يبده بالصلاة أو يكون قد دخل وقت الصلاة فإنه يبده أولاً بالصلاة أو وجد الناس في الجماعة فإنه يدخل معهم فيها، وكذلك إن خاف فوت صلاة الليل أو فوت ركعتي الفجر فإنه يبده بذلك أولاً فإذا فرغ من ذلك بدء بالطواف.

فإذا شرع في الطواف ابتداء من الحجر الأسود فإذا دنى منه رفع يديه و حمد الله و أثنى عليه و صلى على النبي صلى الله عليه و آله و سأله أن يتقبل منه و يستلم الحجر بجميع بدنه فإن لم يمكنه إلا ببعضه كان جائزاً فإن لم يقدر استلمه بيده فإن لم يقدر أشار إليه.

و قال: أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة اللهم تصديقا بكتابك. إلى آخر الدعاء. ثم يطوف بالبيت سبعة أطواف و يقول في طوافه: اللهم إني أسئلك باسمك الذي يمشى به على ظلل الماء كما يمشى به على جدد الأرض. إلى آخر الدعاء.

و كلما انتهى إلى باب الكعبة صلى على النبي صلى الله عليه و آله و دعا فإذا أتى مؤخر الكعبة و بلغ الموضع المعروف بالمستجار دون الركن اليماني في الشوط السابع بسط يده على الأرض و ألصق خده و بطنه بالبيت و قال: اللهم البيت بيتك و العبد عبدك. إلى آخر الدعاء، فإن لم يتمكن من ذلك لم يكن عليه شيء فإن جاز الموضع. ثم ذكر أنه لم يلتزم لم يكن عليه الرجوع و يتم طوافه سبعة أشواط و يختم بالحجر كما بدء به.

و يستحب استلام الأركان كلها و أشدها تأكيداً الركن الذي فيه الحجر، و بعده الركن اليماني فإنه لا يترك استلامهما مع الاختيار فإن كان مقطوع اليد استلم الحجر بموضع القطع. فإن كان مقطوعاً من المرفق استلمه بشماله، و قد روى أنه يدخل إزاره تحت منكبه الأيمن و يجعله على منكبه الأيسر و يسمى ذلك اضطباعاً.

و يستحب أن يرمل ثلاثاً و يمشى أربعاً في الطواف، و هذا في طواف القدوم فحسب اقتداء بالنبي صلى الله عليه و آله لأنه كذلك فعل رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن جده و ليس على النساء و المريضة رمل، و لا على من يتحمله أو يتحمل الصبي و يطوف به.

و الدنو من البيت أفضل من التباعد عنه، و ينبغي أن يكون طوافه فيما بين المقام و

البيت و لا يجوز. فإن جاز المقام و تباعد عنه لم يصح طوافه، و ينبغي أن يكون طوافه على سكون لا سرعه فيه و لا إبطاء، و يجب أن يطوف بالبيت و الحجر معا فإن سلك الحجر لم يجزه، و إن مشى على نفس أساس البيت فطاف لم يجزه، و إن مشى على حائط الحجر مثل ذلك لا يجزيه.

إذا طاف بالبيت مستدبر الكعبة لا- يجزيه، و كذلك إن طاف بالبيت مقلوبا لم يجزه و هو أن يجعل يساره إلى المقام لأنه يجب أن يجعل يمينه إلى المقام و يساره إلى البيت و يطوف به فمتى خالف لم يجزه، و من شرط صحه الطواف الطهاره. فإن طاف به جنبا أو على غير وضوء لم يجزه و عليه إعادة الطواف إن كان طواف فريضه، و إن كان طواف نافله تطهر و صلى و لا إعادة عليه، و إن أحدث في طواف الفريضه و قد طاف بعضه.

فإن كان قد طاف أكثر من النصف تطهر و تمم ما بقى، و إن أحدث قبل النصف أعاد الطواف من أوله.

و من ظن أنه على وضوء و طاف ثم ذكر أنه كان محدثا تطهر و أعاد الطواف.

و من زاد في طواف الفريضه حتى طاف ثمانية أشواط عامدا أعاد الطواف.

و إن شك فيما دون السبعه و لا يدري كم طاف أعاد الطواف من أوله، و كذلك إن شك بين الستة و السبعه و الثمانية أعاد.

و إن شك بين السبعه و الثمانية قطع و لا شيء عليه.

و من شك بعد انصرافه في عدد الطواف لم يلتفت إليه.

و من نقص طوافه، ثم ذكر تمم ما نقص إذا كان في الحال، و إن انصرف فإن كان طاف أكثر من النصف تمم، و إن كان طاف أقل من النصف ثم ذكر بعد انصرافه أعاد من أوله.

فإن لم يذكر حتى يرجع إلى أهله أمر من يطوف عنه، و من شك فيما دون السبعه في النافله بنى على الأقل، و إن زاد في الطواف في النافله تمم أسبوعين، و لا يجوز القران في طواف الفريضه، و يجزى ذلك في النافله، و ينبغي ألا ينصرف إلا على وتر مثل أن تمم ثلاثه أسابيع.

و من ذكر أنه نقص شيئا من الطواف في حال السعي قطع السعي و رجع فإن كان طاف أكثر من النصف تم الطواف و رجع فتم السعي، و إن كان أقل من النصف أعاد الطواف. ثم استأنف السعي.

و من زاد في الطواف ناسيا تم أسبوعين و صلى بعدهما أربع ركعات يصلي ركعتين عند الفراغ من الطواف لطواف الفريضة و يمضي و يسعي فإذا فرغ من السعي عاد فصلي ركعتين آخريتين.

و من ذكر في الشوط الثامن قبل أن يبلغ الركن أنه طاف سبعا قطع الطواف، و إن جاوزه. ثم ذكر تم أسبوعين على ما بيناه.

و من قطع طوافه بدخول البيت أو بالسعي في حاجه له أو لغيره فإن كان جاوز النصف بنى عليه، و إن لم يكن جاوز النصف، و كان طواف الفريضة أعاد و إن كان طواف نافله بنى عليه.

و من كان في الطواف فدخل وقت الصلاة قطعه و صلى ثم تم الطواف من حيث انتهى إليه، و كذلك من كان في الطواف و تضيق عليه وقت الوتر فإن قارب طلوع الفجر أو طلع عليه الفجر أوتر و صلى الفجر ثم بنى على طوافه.

و المريض على ضربين: أحدهما يقدر على إمساك طهارته، و الآخر لا يقدر عليه.

فالأول يطاف به و لا يطاف عنه، و الثاني: ينتظر به زوال المرض. فإن صلح طاف بنفسه، و إن لم يصلح طيف عنه، و صلى هو الركعتين و قد أجزأه.

و إذا طاف أربعة أشواط ثم اغتسل انتظر به يوم أو يومان فإن صلح تم طوافه و إن لم يصلح أمر من يطوف عنه ما بقي و يصلي هو الركعتين، و إن كان طوافه أقل من ذلك و برأ أعاد الطواف من أوله، و إن لم يبرأ أمر من يطوف عنه أسبوعا.

و من حمل غيره فطاف به و نوى لنفسه الطواف أجزأه عنهما.

و لا يطوف الرجل بالبيت إلا مختونا، و يجوز ذلك للنساء.

و لا- يجوز أن يطوف و في ثوبه شيء من النجاسة. فإن لم يعلم و رأى في خلال الطواف النجاسة رجع فغسل ثوبه. ثم عاد فتم طوافه. فإن علم بعد فراغه من الطواف

مضى طوافه و يصلى في ثوب طاهر، و حكم البدن و حكم الثوب سواء.

و يكره الكلام في حال الطواف إلا بذكر الله و قراءه القرآن، و يكره إنشاد الشعر في حال الطواف.

و من نسي طواف الزيارة حتى يرجع إلى أهله و واقع أهله كان عليه بدنه و الرجوع إلى مكة و قضاء طواف الزيارة، و إن كان طواف النساء، و ذكر بعد رجوعه إلى أهله جاز أن يستناب غيره فيه ليطوف عنه فإن أدركه الموت قضى عنه و ليه.

و من طاف بالبيت جاز له أن يؤخر السعى إلى بعد ساعه، و لا يجوز أن يؤخر ذلك إلى غد يومه.

و لا يجوز تقديم السعى على الطواف فإن قدم سعيه على الطواف فعليه أن يطوف ثم يعيد السعى.

المتمتع إذا أهل الحج لا يجوز له أن يطوف و يسعى إلا بعد أن يأتي منى و يقف بالموقفين إلا أن يكون شيخا كبيرا لا يقدر على الرجوع إلى مكة أو مريضا أو امرأه تخاف الحيض فيحول ذلك بينها و بين الطواف فلا بأس بهم أن يقدموا طواف الحج و السعى.

و أما المفرد و القارن فإنه يجوز لهما أن يقدموا الطواف قبل أن يأتيا عرفات.

و أما طواف النساء فلا يجوز إلا بعد الرجوع عن منى مع الاختيار. فإن كان هناك ضروره تمنعه من الرجوع إلى مكة أو امرأه تخاف الحيض جاز لهما تقديم طواف النساء، ثم يأتیان الموقفين و منا و يقضيان المناسك، و يذهبان حيث شاء.

و لا يجوز تقديم طواف النساء على السعى فمن قدمه عليه كان عليه إعادة طواف النساء، و إن قدمه ناسيا أو ساهيا لم يكن عليه شيء، و قد أجزأه.

و ينبغي أن يتولى الإنسان عدد الطواف بنفسه. فإن عول على صاحبه في تعداده كان جائزا، و متى شكنا جميعا أعاد الطواف من أوله، و لا يطوف الرجل و عليه برطله.

و يستحب للإنسان أن يطوف بالبيت ثلاث مائه و ستين أسبوعا بعدد أيام السنه.

فإن لم يتمكن طاف ثلاث مائه و ستين شوطا. فإن لم يتمكن طاف ما يتمكن منه.

و من نذر أن يطوف على أربع وجب عليه أسبوعان: أسبوع ليديه و أسبوع لرجليه.

و طواف النساء فريضه في الحج على اختلاف ضروره، و في العمره المبتوله، و ليس بواجب في العمره التي يتمتع بها إلى الحج على الأشهر في الروايات، و إن مات من وجب عليه طواف النساء كان على وليه القضاء عنه، و إن تركه و هو حي كان عليه القضاء فإن لم يتمكن من الرجوع إلى مكة جاز أن يأمر من ينوب عنه فيه فإذا طاف النائب عنه حلت له النساء.

و طواف النساء فريضه على الرجال و النساء و الصبيان و البالغين و الشيوخ و الخصيان لا يجوز لهم تركه على حال. فإذا فرغ من طوافه أتى مقام إبراهيم عليه السلام و صلى فيه ركعتين يقرأ في الأولى منهما الحمد و قل هو الله أحد، و في الثانية الحمد و قل يا أيها الكافرون.

و ركعتا طواف الفريضه فريضه مثل الطواف على السواء، و موضع المقام حيث هو الساعه.

و من نسي هاتين الركعتين أو صلاهما في غير المقام. ثم ذكرهما عاد إلى المقام و صلى فيه، و لا يجوز له أن يصلى في غيره. فإن خرج من مكة و قد نسي ركعتي الطواف فإن أمكنه الرجوع إليها رجع، و صلى عند المقام، و إن لم يمكنه الرجوع صلى حيث ذكره، و لا شيء عليه.

و إذا كان في موضع المقام زحام جاز أن يصلى خلفه. فإن لم يتمكن صلى بحياله.

و وقت ركعتي الطواف إذا فرغ منه أي وقت كان من ليل أو نهار سواء كان بعد العصر أو بعد الغداه إلا أن يكون طواف النافله فإن كان ذلك آخر ركعتي الطواف إلى بعد طلوع الشمس أو بعد الفراغ من المغرب.
و من نسي ركعتي طواف الفريضه و مات قبل أن يقضيهما فعلى وليه القضاء عنه.

من دخل إلى مكة على أربعة أقسام:

أحدها: يدخله بحج أو عمره فلا يجوز أن يدخلها إلا بإحرام بلا خلاف.

و الثاني: يدخلها لقتال عند الحاجة الداعية إليه جاز أن يدخلها محلا كما دخل النبي صلى الله عليه وآله عام الفتح و عليه المغفرة على رأسه بلا خلاف.

و الثالث: أن يدخلها لحاجة تتكرر مثل الرعاه و الحطابه جاز لهم أن يدخلوها عندنا بغير إحرام.

و رابعها: من يدخلها لحاجة لا تتكرر مثل تجاره و ما جرى مجراها و لا يجوز عندنا أن يدخلها إلا بإحرام.

فصل: في السعي و أحكامه

السعي بين الصفا و المروه ركن من أركان الحج من تركه عامدا فلا حج له، و الأفضل إذا فرغ من الطواف أن يخرج إلى السعي و لا يؤخره، و لا يجوز تقديم السعي على الطواف فإن قدمه لم يجزه، و كان عليه الإعادة.

فإذا أراد الخروج إلى الصفا استحب له استلام الحجر الأسود أولا، و أن يأتي زمزم فيشرب من مائها و يصب على بدنه دلوا منه، و يكون ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر، و ليخرج من الباب المقابل للحجر الأسود حتى يقطع الوادي. فإذا صعد إلى الصفا نظر إلى البيت و استقبل الركن الذي فيه الحجر و حمد الله و أثنى عليه، و ذكر من آلائه و بلائه و حسن ما صنع به ما قدر عليه.

و يستحب أن يطيل الوقوف على الصفا فإن لم يمكنه وقف بحسب ما تيسر له و يكبر الله سبعا و هلله سبعا، و يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك، و له الحمد يحيى و يميت، و يحيى و يميت، و هو حي لا يموت بيده الخير، و هو على كل شيء قدير ثلاث مرات ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله و آله و يدعو بما أحب.

و يستحب أن يدعو بما ذكرناه في الكتاب المقدم ذكره.

ثم ينحدر إلى المروه ماشيا إن تمكن منه. فإن شق عليه جاز له الركوب فإذا انتهى إلى أول الزقاق (١) جاز له عن يمينه بعد ما يتجاوز الوادي إلى المروه سعي فإذا انتهى إليه كف عن السعي و مشى ماشيا، و إذا جاز من المروه بدء من عند الزقاق الذي

ص: ٣٤١

(١-١) و الزقاق بضم: الطريق و السبيل و السوق، و منه زقاق العطارين. مجمع

وصفناه. فإذا انتهى إلى الباب قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادى كف عن السعى و مشى مشيا.

و السعى هو أن يسرع الإنسان فى مشيه إن كان ماشيا، و إن كان راكبا حرك دابته، و ذلك على الرجال دون النساء، و من ترك السعى ناسيا كان عليه إعادة السعى لا- غير. فإن خرج من مكة. ثم ذكر أنه لم يسع و جب عليه الرجوع، و السعى بين الصفا و المروه. فإن لم يتمكن من الرجوع جاز له أن يأمر من يسعى عنه.

و الرمل مستحب من تركه لم يكن عليه شىء.

و يجب البدأه بالصفا قبل المروه و الختم بالمروه. فإن بدء بالمروه قبل الصفا و جب عليه إعادة السعى.

فإذا طاف بين الصفا و المروه و لم يصعد عليهما أجزاءه و الصعود عليهما أفضل.

و السعى المفروض بين الصفا و المروه سبع مرات يبدأ بالصفا. فإذا جاء إلى المروه كان ذلك مره فإذا عاد إلى الصفا كان ذلك مرتين ثم هكذا حتى ينتهى فى السابع إلى المروه فيختم بها.

فإن سعى أكثر منه متعمدا و جب عليه إعادة السعى من أوله، و إن فعله ناسيا أو ساهيا أسقط الزيادة و اعتد بالسبعه، و إن شاء أن يتم أربعة عشر جاز و إن قطع و أسقط الزيادة كان أيضا جائزا إذا كان بدء بالصفا.

و إن سعى ثمان مرات و هو عند المروه أعاد السعى لأنه بدء من المروه، و إن سعى تسع مرات و هو عند المروه ساهيا فلا إعادة عليه.

و إن سعى أقل من سبع مرات ناسيا و انصرف. ثم ذكر أنه نقص منه شيئا رجح فتمم ما نقص منه. فإن لم يعلم كم نقص منه أعاد السعى، و إن وقع أهله قبل إتمام السعى فعليه دم بقره، و كذلك إن قصر أو قلم أظفاره كان عليه دم بقره، و إتمام ما نقص من السعى، و الأفضل أن يكون على وضوء، فإن سعى على غير وضوء كان مجزيا فإن دخل عليه وقت فريضه قطع السعى و صلى ثم عاد، و تمم السعى.

و يجوز أن يجلس بين الصفا و المروه للاستراحه، و لا بأس أن يقطعه لقضاء حاجه

له أو لبعض إخوانه. ثم يعود فيتم ما قطع عليه.

و إن نسي الرمل في حال السعي حتى يجوز موضعه. ثم ذكر رجوع القهقري إلى المكان الذي يرمل فيه. فإذا فرغ فيه من السعي قصر فإذا قصر فقد أحل من كل شيء أحرم منه، ولا يجوز في عمره التمتع الحلق بل يقتصر على التقصير. فإن حلق كان عليه دم إذا كان عامداً، وإن كان ناسياً لا شيء عليه، وفي الحج الحلق أفضل و التقصير مجز و الحلق إزالة الشعر سواء كان بموس أو النوره أو بالتف فإن كل ذلك حلق، و أدنى ما يكون به حالقا إذا أزال شيئاً من شعر رأسه قليلاً أو كثيراً.

و التقصير أن يقطع شيئاً من الشعر قليلاً كان أو كثيراً بعد أن يكون جماعه شعر و سواء كان من الشعر الذي على الرأس أو مما نزل من الرأس مثل الذوابه. فإن جميع ذلك تقصير، و الأصل يمر الموسى على رأسه استحباباً لا وجوباً يوم النحر و عند التقصير يأخذ من شعر لحيته أو حاجبيه أو يقلم أظفاره، و ليس على النساء حلق و فرضهن التقصير، و من حلق رأسه في العمره حلقه يوم النحر. فإن لم ينبت شعره أمر الموسى على رأسه، و من نسي التقصير حتى يهل بالحج كان عليه دم يهريقه، و قد تمت متعته و إن تركه متعمداً فقد بطلت متعته و صار حجته مفردة.

و يستحب للمتمتع ألا يلبس المخيط، و يتشبه بالمحرمين بعد إحلاله قبل الإحرام بالحج فإن لبسها لم يكن مأثوماً، و متى جامع قبل التقصير كان عليه بدنه إن كان موسراً و إن كان متوسطاً فبقره و إن كان فقيراً فشاه. فإن قبل امرأته قبل التقصير كان عليه دم شاه. فإن قصر فقد أحل من كل شيء أحرم منه من النساء و الطيب و غير ذلك من أكل لحم الصيد.

فأما الاصطياد فلا يجوز لأنه في الحرم. فأما ما صيد و ذبح في غير الحرم يجوز له أكله، و لا ينبغي للمتمتع بالعمرة إلى الحج أن يخرج من مكة قبل أن يقضى مناسكها كلها إلا لضروره. فإن اضطر إلى الخروج خرج إلى حيث لا يفوته الحج و يخرج محرماً بالحج فإن أمكنه الرجوع إلى مكة، و إلا مضى إلى عرفات. فإن خرج بغير إحرام، ثم عاد فإن كان عوده في الشهر الذي خرج فيه لم يضره إن لم يدخل مكة بغير

إحرام،و إن كان عوده إليها فى غير ذلك الشهر دخلها محرما بالعمرة إلى الحج و يكون العمرة الأخيره هى التى يتمتع بها إلى الحج.

و يجوز للمحرم المتمتع إذا دخل مكة أن يطوف و يسعى و يقصر إذا علم أنه يقدر على إنشاء الإحرام بالحج بعده،و الخروج إلى عرفات و المشعر و لا يفوته شىء من ذلك،فإن غلب على ظنه أنه يفوته ذلك أقام على إحرامه و جعلها حجه مفردة أى وقت كان ذلك.

و الأفضل إذا كان عليه زمان أن يطوف و يسعى و يقصر و يحل و ينشئ الإحرام يوم الترويه عند الزوال.فإن لم يلحق مكة إلا ليله عرفه أو يوم عرفه جاز أيضا أن يطوف و يسعى و يقصر ثم ينشئ الإحرام ما بينه و بين الزوال.فإن زالت الشمس من يوم عرفه فقد فاتته العمرة و يكون حجه مفردة هذا إذا غلب ظنه أنه يلحق عرفات على ما قلناه.فإن غلب على ظنه أنه لا يلحقها فلا يجوز له أن يحل بل يقيم على إحرامه على ما قلناه.

فصل:فى ذكر الإحرام بالحج و نزول منى و عرفات و المشعر

قد قلنا:إن الأفضل أن يحرم بالحج يوم الترويه،و يكون ذلك عند الزوال بعد أن يصلى الفرضين،و يكون على غسل.فإن لم يتمكن من ذلك فى هذا الوقت جاز أن يحرم بقيه نهاره أو أى وقت شاء بعد أن يعلم أنه يلحق عرفات،و ينبغى أن يفعل عند الإحرام للحج جميع ما يفعله عند الإحرام الأول من الغسل و التنظيف و إزالة الشعر عن جسده و أخذ شىء من شاربته و تقليم أظفاره،و غير ذلك.ثم يلبس ثوبى إحرامه،و يدخل المسجد حافيا على السكينة و الوقار،و يصلى ركعتين عند المقام أو فى الحجر،و إن صلى ست ركعات كان أفضل و إن صلى فريضه الظهر و أحرم عقيها كان أفضل.

و أفضل المواضع التى يحرم منها المسجد الحرام من عند المقام فإن أحرم من غير

المسجد جاز، و إذا صلى ركعتي الإحرام أحرم بالحج مفردا و يدعو بما دعا به عند الإحرام الأول غير أنه يذكر الحج مفردا لأن عمرته قد مضت. فإن كان ماشيا لبي من موضعه الذي صلى فيه، و إن كان راكبا لبي إذا نهض بعيره. فإذا انتهى إلى الردم و أشرف على الأبطح رفع صوته بالتلبية. ثم يخرج إلى مناهو يكون على تلبيته إلى زوال الشمس من يوم عرفه فإذا زالت قطع التلبية.

و من سها في حال الإحرام فأحرم بالعمرة مضى في أفعال الحج و ليس عليه شيء فإذا أحرم بالحج لم يجز له أن يطوف بالبيت إلى أن يرجع إلى منى فإن سها فطاف لم ينتقض إحرامه غير أنه يعقده بتجديد التلبية.

و من نسي الإحرام بالحج إلى أن يحصل بعرفات جدد الإحرام بها و لا شيء عليه فإن لم يذكر حتى يرجع إلى بلده فإن كان قد قضى مناسكه كلها لم يكن عليه شيء.

و يستحب إذا أراد الخروج إلى منى ألا يخرج من مكة حتى يصلى الظهر يوم الترويه بها و هو يوم الثامن من ذي الحجة و عشر ذي الحجة يسمى بالأيام المعلومات و المعدودات ثلاثة أيام بعدها، و تسمى أيام الذبح و التشريق، و أيام منى، و يوم الثامن يوم الترويه، و التاسع يوم عرفه، و العاشر يوم النحر، و هو يوم الحَجِّ الأَكْبَرِ و ليله الحادى عشر ليله القبر، و الثانى عشر يوم النفر الأول، و الثالث عشر يوم النفر الثانى، و ليله الرابع ليله التحصيب.

و يستحب للإمام أن يخطب فى أربعه أيام من ذى الحجة يوم السابع منه و يوم عرفه و يوم النحر بمنى، و يوم النفر الأول يعلم الناس ما يجب عليهم فعله من مناسكهم فإذا صلى الظهر يوم الترويه بمكة خرج متوجها إلى منى، و على الإمام أن يخرج من مكة حتى يصلى الظهر و العصر معا فى هذا اليوم بمنى، و يقيم بها إلى طلوع الشمس من يوم عرفه. فإذا طلعت غدا منها إلى عرفات فإن اضطر إلى الخروج بأن يكون عليلا- يخاف ألا يلحق أو يكون شيخا كبيرا، و يخاف الزحام جاز له أن يتعجل قبل أن يصلى الظهر. فإذا توجه إلى منى فليقل: اللهم إياك أرجو، و إياك أدعو فبلغنى

أملى و أصلح لى عملى فإذا نزل منى قال: اللهم هذه منى و هى مما مننت به علينا من المناسك فأستلك أن تمن على بما مننت به على أنبيائك فإنما أنا عبدك و فى قبضتك.

و حد منى من العقبة إلى وادى محسر. فإذا طلعت الشمس من يوم عرفه خرج الإمام منها متوجها إلى عرفات، و من عدا الإمام يجوز له أن يخرج بعد أن يصلى الفجر و متوسع له ذلك إلى طلوع الشمس، و لا يجوز له أن يخرج من وادى محسر إلا بعد طلوع الشمس.

و من اضطر إلى الخروج قبل طلوع الشمس [الفجر خ ل] جاز له أن يخرج و يصلى فى الطريق فإذا توجه إلى عرفات فليقل: اللهم إياك صمدت، و إياك اعتمدت و وجهك أردت أستلك أن تبارك لى فى رحلتى و أن يقضى لى حاجتى، و أن تجعلنى ممن يباهى به اليوم من هو أفضل منى، و يكون على تليته على ما ذكرناه إلى زوال الشمس. فإذا زالت اغتسل و صلى الظهر و العصر جميعا يجمع بينهما. ثم يقف بالموقف و يدعو لنفسه و لوالديه و لإخوانه المؤمنين بما أجرى الله على لسانه. فإن الأدعية المخصوصه فى هذا الوقت كثيره موجوده فى كتب العبادات.

و يستحب أن يضرب خبائه بنمره و هو بطن عرنة دون الموقف و دون عرفه، و حد عرفه من بطن عرنة و ثويه (١) و نمره إلى ذى المجاز، و لا يرتفع إلى الجبل إلا عند الضروره إلى ذلك، و يكون وقوفه على السهل و لا يترك خلا إن وجده إلا سده بنفسه و رحله و لا يجوز الوقوف تحت الأراك و لا فى نمره (٢) و لا فى ثويه و لا فى ذى المجاز، فإن هذه المواضع ليست من عرفات و إن وقف بها فلا حج له.

و لا بأس بالنزول بها غير أنه إذا أراد الوقوف جاء إلى الموقف فوقف هناك.

و الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج من تركه متعمدا فلا حج له، و من

ص: ٣٦٦

١- ١) ثويه بفتح الثاء و كسر الواو و تشديد الياء المفتوحه كما ضبطه أكثر الأصحاب، و ربما يظهر من كلام الجوهرى أنه بضم الثاء.

٢- ٢) نمره كفرحه: ناحيه بعرفات أو الجبل الذى عليه أنصاب الحرم على يمينك خارجا من المأزمين تريد الموقف و سبحة ها.

تركه ناسيا عاد إليها فوقف بها ما دام عليه وقت. فإن ضاق عليه الوقت و لحق المشعر الحرام فإنه يجزى به الوقوف بها عن الوقوف بعرفات.

و يجوز الوقوف بعرفه راكبا و قائما، و القيام أفضل لأنه أشق و لا يفيض من عرفات قبل غروب الشمس. فإن أفاض قبل الغروب عامدا لزمه بدنه فإن عاد إليه قبل الغيوبه سقط عنه، و إن عاد بعد غروبها لم يسقط عنه لأنه لا دليل على سقوطه.

و إن لم يقدر على البدنه صام ثمانية عشر يوما إما فى الطريق أو إذا رجع إلى أهله.

و البدنه ينحرها بمنى، و إن أفاض قبل الغروب ساهيا أو جاهلا بأنه لا يجوز لم يلزمه شىء فإذا أراد الإفاضه قال: اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف و ارزقنيه أبدا ما أبقيتني و اقلبنى اليوم مفلحا منجحا مستجابا لى مرحوما مغفورا لى بأفضل ما ينقلب به اليوم أحد من وفدك عليك، و أعطنى أفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير و البركة و الرحمة و الرضوان و المغفرة، و بارك لى فيما أرجع إليه من مال أو أهل أو قليل أو كثير، و بارك لهم فى.

و ينبغى أن يقتصد فى السير و يسير سيرا جميلا.

إذا بلغ إلى الكتيب الأحمر عن يمين الطريق قال: اللهم ارحم موقفى و زد فى عملى و سلم دينى و تقبل مناسكى.

و لا يصلى المغرب و العشاء الآخرة إلا بالمزدلفة و إن ذهب من الليل ربه أو ثلثه فإن عاقه عائق عن المجىء إليها إلى أن يذهب من الليل أكثر من الثلث جاز أن يصلى المغرب فى الطريق، و لا يجوز ذلك مع الاختيار.

و يجمع بين الصلاتين بالمزدلفة بأذان واحد و إقامتين و لا يصلى بينهما نوافل، و لا يؤخر نوافل المغرب إلى الفراغ من العشاء الآخرة فإن خالف و فصل بينهما بالنوافل لم يكن مأثوما و إن كان تاركا فضلا.

و المزدلفة تسمى المشعر الحرام، و تسمى أيضا جمعا، و حده ما بين المأزمين إلى الحياض و إلى وادى محسر.

و لا- ينبغي أن يقف إلا- فيما بين ذلك فإن ضاق عليه الموضع جاز أن يرتفع إلى الجبل. فإذا أصبح يوم النحر صلى الفجر و وقف للدعاء إن شاء قريبا من الجبل و إن شاء في موضعه التي بات فيه و ليحمد الله تعالى و يثنى عليه و يذكر من آلائه و بلائه ما قدر عليه و يصلى على النبي صلى الله عليه و آله، و يستحب للضرورة أن يطأ المشعر الحرام، و لا يتركه مع الاختيار، و المشعر الحرام جبل هناك مرتفع يسمى فراخ.

و يستحب الصعود عليه، و ذكر الله عنده فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه لأن رسول الله صلى الله عليه و آله فعل ذلك في روايه جابر.

و اعلم أن الوقوف بالمشعر ركن على ما مضى القول فيه، و هو أكد من الوقوف بعرفة لأن من فاته الوقوف بعرفة أجزاء الوقوف بالمشعر، و من فاته الوقوف بالمشعر لم يجزه الوقوف بعرفة و إلى أي وقت يلحق الوقوف سنيينه فيما بعد إنشاء الله تعالى.

فصل: في ذكر نزول منى بعد الإفاضه من المشعر و قضاء المناسك بها

لا- يجوز للإمام أن يخرج من المشعر إلا بعد طلوع الشمس و على من عدا الإمام أن يخرج قبل طلوعها بقليل، و يرجع إلى منى و لا يجوز وادى محسر إلا- بعد طلوع الشمس، و إن أخر من عدا الإمام الخروج إلى بعد طلوع الشمس لم يكن عليه شيء و لا- يجوز الخروج من المشعر قبل طلوع الفجر فإن خرج قبل طلوعه متعمدا لزمه دم شاه، و إن خرج ناسيا أو ساهيا لم يكن عليه شيء و مرخص للمرأة، و الرجل إذا خاف على نفسه أن يفيضا إلى منى قبل طلوع الفجر فإذا بلغ وادى محسر، و هو وادى عظيم بين جمع و منى، و هو إلى منى أقرب سعى فيه حتى يجوزه، و يقول: اللهم سلم عهدى و اقبل توبتى و أجب دعوتى و اخلفنى فيمن تركت بعدى فإن ترك السعى في وادى محسر رجع فيه إن تمكن منه. فإن لم يتمكن فلا شيء عليه.

و ينبغي أن يأخذ على الطريق الوسطى التي تخرج على الجمره الكبرى، و عليه بمنى يوم النحر ثلاثة مناسك: أوله: رمى الجمره الكبرى، و الثانى: الذبح، و

الثالث: الحلق أو التقصير.

و أما أيام التشريق فعليه كل يوم رمى الثلاث جمار على ما نرتبه، و يجوز أخذ حصاء الجمار من سائر الحرم سوى المسجد الحرام و مسجد الخيف، و من حصا الجمار و لا يجوز أخذ الحصى من غير الحرم، و لا يجوز أن يرمى الجمار إلا بالحصى.

و يستحب أن يكون الحصى برشا، و يكره أن يكون حمأ، و يكون قدرها مثل الأنمله منقطه كحليه، و يكره أن ينكسر شيئا من الحصى بل يلتقط بعدد ما يحتاج إليه.

و يستحب أن لا يرمى الجمار إلا على طهر. فإن رماها على غير طهر لم يكن عليه شيء. فإذا أراد الرمي فعليه أن يرمى الجمره العظمى يوم النحر بسبع حصيات يرميها خذفا يضع كل حصاه على بطن إبهامه و يدفعها بظفر السبابة و يرميها من بطن الوادى من قبل وجهها، و ينبغي أن يكون بينه و بين الجمره مقدار عشره أذرع إلى خمس عشره ذراعا، و يقول حين يريد أن يرمى: اللهم هؤلاء حصياتي فأحصهن على و ارفعهن فى عملى. و يقول مع كل حصاه: اللهم ادحر عنى الشيطان اللهم تصديقا بكتابك، و على سنه نبيك محمد صلى الله عليه و آله اللهم اجعله حجا مبرورا و عملا مقبولا و سعيا مشكورا و ذنبا مغفورا، و يجوز أن يرميها راكبا و ماشيا، و الركوب أفضل لأن النبى صلى الله عليه و آله رماها راكبا و يكون مستقبلا لها مستدبرا الكعبه و إن رماها عن يسارها جاز.

و جميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبله من الوقوف بالموقفين و رمى الجمار إلا رمى جمره العقبه يوم النحر فإن النبى - عليه أفضل الصلاه و السلام - رماها مستقبلا مستدبرا الكعبه. و لا يأخذ الحصى من المواضع التى يكون فيها نجاسه فإن أخذها و غسلها أجزاءه، و إن لم يغسلها ترك الأفضل و أجزاءه لأن الإثم يتناوله. إذا رمى فأصاب شيئا. ثم وقع على المرمى أجزاءه و إن رمى فوقه على عنق بعير فنقص عنقه فأصاب الجمره أو وقعت على ثوب إنسان فنفضه فأصاب الجمره لم يجزه، و إذا رمى فلا يعلم هل وقعت على الجمره أم لا؟ لا يجزيه. فإن وقعت على مكان أعلى من الجمره

ص: ٣٦٩

وقد حرجت إليها أجزاءه و إذا وضعها على الجمره وضعا لا- يجزيه، و إذا وقعت على حصاه أخرى طفرت الثانية إلى الجمره و بقيت التي رماها في مكان تلك فلم يجزه. فإذا فرغ من رمي جمره العقبه ذبح هديه و إن كان متمتعا فالهدى واجب عليه، و إن كان قارنا ذبح هديه الذي ساقه و إن كان مفردا لم يكن عليه شيء فإن تطوع بالأضحيه كان فيه فضل كثير.

و من وجب عليه الهدى و لا يقدر عليه. فإن كان معه ثمنه خلفه عند من يثق به حتى يشتري له هديا يذبح عنه في العام المقبل في ذى الحجه، و إن أصابه في مده مقامه بمكه إلى انقضاء ذى الحجه جاز له أن يشتري به و يذبحه، و إن لم يصبه فعل ما ذكرناه. فإذا لم يقدر على الهدى و لا- على ثمنه وجب عليه صيام عشره أيام ثلاثه في الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله فالثلاثه أيام يوم قبل الترويه و يوم الترويه و يوم عرفه. فإن فاته صوم هذه الأيام صام يوم الحصبه و هو يوم النفر و يومين بعده متواليات فإن فاته ذلك أيضا صامهن في بقيه ذى الحجه فإن أهل المحرم و لم يكن صام و جب عليه دم شاه و استقر في ذمته الدم و ليس له صوم. فإن مات من وجب عليه الهدى، و لم يكن معه ثمنه، و لا- يكون صام أيضا صام عنه و ليه الثلاثه أيام و لا يلزمه قضاء السبعه أيام بل يستحب له ذلك هذا إذا تمكن من الصوم فلم يصم. فأما إن لم يتمكن من الصوم أصلا لمرض فلا يجب القضاء عنه و إنما يستحب ذلك و إذا صام الثلاثه أيام و رجع إلى أهله صام السبعه أيام فإن جاور بمكه انتظر مده وصول أهل بلده إلى البلد أو شهرا ثم صام بعد ذلك السبعه أيام.

و لا- يجوز أن يصوم الثلاثه أيام بمكه و لا منا أيام التشريق و من فاته صوم يوم قبل الترويه صام يوم الترويه و عرفه ثم صام يوما آخر بعد أيام التشريق فإن فاته صوم يوم الترويه فلا يصم يوم عرفه بل يصوم الثلاثه أيام بعد انقضاء أيام التشريق متتابعات و قد رويت رخصه في تقديم صوم الثلاثه أيام من أول العشر (١) و الأحوط الأول لأنه

ص: ٣٧٠

١- (١) المرويه في الكافي باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدى ج ٤ ص ٥٠٧ الرقم ٢ عن زراره عن أحدهما، أنه قال: من لم يجد هديا و أحب أن يقدم الثلاثه الأيام في أول العشر فلا بأس.

ربما حصل له الهدى و من ظن أنه إن صام يوم الترويه و يوم عرفه أضعفه عن القيام بالمناسك أخرها إلى بعد انقضاء أيام التشريق، و من صام هذه الثلاثة أيام بعد أيام التشريق أو في أول العشر على ما بيناه من الرخصه فلا يصمهن إلا متتابعات، و من لم يصم الثلاثة أيام و خرج عقيب أيام التشريق صامها في الطريق، و إن لم يتمكن من ذلك صامهن مع السبعه أيام إذا رجع أهله إذا كان ذلك قبل أن يهل المحرم. فإن أهل المحرم استقر في ذمته الدم على ما بيناه، و لا بأس بتفريق صوم السبعه أيام، و من لم يصم الثلاثة أيام بمكه و لا في الطريق و رجع إلى بلده، و كان متمكنا من الهدى بعث به فإنه أفضل من الصوم.

و من صام ثلاثة أيام ثم أيسر و وجد ثمن الهدى لا يلزمه الانتقال إلى الهدى و يجوز أن يصوم ما بقى عليه، و الأفضل أن يشتري الهدى.

و المتمتع إذا كان مملوكا و حج ياذن مولاه كان المولى مخيرا بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم فإن أعتق العبد قبل انقضاء الوقوف بالموقفين كان عليه الهدى و لم يجزه الصوم مع الإمكان فإن لم يقدر عليه كان حكمه حكم الأحرار في الأصل على ما فصلناه، و إذا لم يصم العبد إلى انقضاء أيام التشريق. فالأفضل لمولاه أن يهدى عنه، و لا يأمره بالصوم، و إن أمره لم يكن به بأس، و إنما الخيار قبل انقضاء هذه الأيام و الصوم بعد انقضاء أيام التشريق يكون أداء لا قضاء.

و إذا أحرم بالحج و لم يكن صام ثم وجد الهدى لم يجزه له الصوم فإن مات و جب أن يشتري الهدى من تركته من أصل المال لأنه دين عليه، و لا يجوز أن يذبح الهدى الواجب في الحج إلا بمنى في يوم النحر أو بعده. فإن ذبح بمكه لم يجزه و ما ليس بواجب جاز ذبحه أو نحره بمكه، و إذا ساق هديا في الحج فلا يذبحه أيضا إلا بمنى فإن ساقه في العمره نحره بمكه قبالة الكعبه بالحزوره.

و أيام النحر بمنى أربعة أيام: يوم النحر و ثلاثة أيام بعده، و في غيره من البلدان ثلاثة أيام: يوم النحر و يومان بعده هذا في التطوع فأما هدى المتعه فإنه يجوز ذبحه طول ذى الحجه إلا أنه يكون بعد انقضاء هذه الأيام قضاء، و التطوع يكون قد

مضى وقته، ولا قضاء فيه، ولا يجوز في الهدى الواجب إلا واحد عن واحد مع الاختيار سواء كانت بدنا أو بقره، ويجوز عند الضرورة عن خمسة و عن سبعة و عن سبعين، وكلما قلوا كان أفضل، وإن اشتركوا عند الضرورة أجزأت عنهم سواء كانوا متفقين في النسك أو مختلفين، ولا يجوز أن يرتد بعضهم اللحم، وإذا أرادوا ذبحه أسندوه إلى واحد منهم ينوب عن الجماعة، ويسلم مشاعا اللحم إلى المساكين و إن كان تطوعا جاز أن يشتركوا فيه إذا كانوا أهل خوان واحد مع الاختيار، وإن لم يكونوا أهل خوان واحد جاز لهم مع الضرورة، ولا يجوز في الهدى ولا الأضحية العرجاء البين عرجها، ولا العوراء البين عورها و لا العجفاء (١) و لا الخرماء (٢) و لا الجذاء و هي المقطوعة الاذن و لا-العضباء و هي المكسورة القرن. فإن كان القرن الداخلة صحيحا لم يكن به بأس و إن كان ما ظهر منه مقطوعا فلا بأس به، وإن كانت أذنه مشقوقة أو مثقوبة إذا لم يكن قد قطع منهما شيء.

و من اشترى هديا على أنه تام فوجدها ناقصا لم يجز عنه إذا كان واجبا فإن كان تطوعا لم يكن به بأس.

و لا يجوز الهدى إذا كان خصيا و لا التضحية به. فإن كان موجوء لم يكن به بأس و هو أفضل من الشاه، والشاه أفضل من الخصى.

و أفضل الهدى البدن فإن لم يجد فممن البقر. فإن لم يجد ففحلا من الضأن.

فإن لم يجد فتيسا من المعزى، وإن لم يجد إلا شاه كان جائزا عند الضرورة، وأفضل ما يكون من البدن و البقر ذوات الأرحام و من الغنم الفحول، ولا يجوز من الإبل إلا من الثنى فما فوقه و هو الذي تم له خمس سنين، و دخل في السادسة، وكذلك من البقر لا يجوز إلا الثنى، و هو الذي تمت له سنة، و دخل في الثانية، و يجزى من الضأن الجذع لسنة.

ص: ٣٧٢

١-١) العجفاء: المهزول.

٢-٢) و الخرماء قال في المجمع: هي التي تقطع وتره أنفها قطعا لا يبلغ الجذع، و الاخرم أيضا، مشقوق الاذن.

و ينبغي أن يكون الهدى سميئا فإن كان من الغنم يكون فحلا- أقرن ينظر في سواد و يمشى في سواد. فإن اشترى أضحيه على أنها سميئه فخرجت مهزوله أجزأت عنه و إن اشترها على أنها مهزوله فخرجت سميئه كان جائزا أيضا و إن اشترها على أنها مهزوله فكانت كذلك لم يجزه، و حد الهزال الذي لا يجزى ألا يكون على كليته شيء من الشحم، و إذا لم يجد على هذه الصفه اشترها كما يتسهل و لا- يشترى إلا ما عرف به و هو أن يكون أحضر عرفات فإن ابتاعه على أنه عرف به فقد أجزأه و لا يلزمه أن يعرف به، و قد بينا أن الهدى لا يجوز أن يكون خصيا فإن ذبح خصيا و قدر على أن يقيم بدله لم يجزه، و عليه الإعادة، و إن لم يتمكن أجزء عنه.

و من اشترى هديا. ثم أراد أن يشترى أسمن منه اشتراه، و باع الأول إنشاء و إن ذبحهما كان أفضل، و لا يجوز أن يذبح ما يلزم الحاج على اختلاف ضروره من الهدى و الكفارات إلا بمنى، و ما يلزم منه في إحرام العمره فلا ينحره إلا بمكه.

و من اشترى هديه فهلك فإن كان واجبا و جب عليه إن يقيم بدله، و إن كان تطوعا فلا شيء عليه، و الهدى الواجب لا يجوز أن يأكل منه، و هو كلما يلزمه من النذور و الكفارات، و إن كان تطوعا فلا بأس بأكله منه.

و إذا هلك الهدى قبل أن يبلغ محله نحره أو ذبحه و غمر النعل في الدم و ضرب به صفحه سنامه ليعلم بذلك أنه هدى.

و إذا انكسر الهدى جاز بيعه و التصدق بثمنه و يقيم آخر بدله، و إن ساقه على ما به إلى المنحر فقد أجزأه.

و إذا سرق الهدى من موضع حصين أجزء عن صاحبه و إن أقام بدله كان أفضل و من وجد هديا ضالا عرفه يوم النحر، و الثاني و الثالث. فإن وجد صاحبه و إلا ذبح عنه، و قد أجزأ عن صاحبه إذا ذبح بمنى فإن ذبح بغيرها لم يجزه.

و إذا عطب في موضع لا يوجد فيه من يتصدق عليه نحر و كتب كتابا و يوضع عليه ليعلم من مر به أنه صدقه.

فإذا ضاع هديه و اشترى بدله ثم وجد الأول كان بالخيار إنشاء ذبح الأول

و إنشاء ذبح الأخير إلا أنه متى ذبح الأول جاز له بيع الأخير، و متى ذبح الأخير لزمه أن يذبح الأول، و لا يجوز له بيعه هذا إذا كان قد أشعره أو قلده فإن لم يكن أشعره و لا قلده جاز له بيع الأول إذا ذبح الثاني.

و من اشترى هديا و ذبحه فاستعرفه رجل، و ذكر أنه هديه ضل عنه، و أقام بذلك شاهدين كان له لحمه، و لا يجزى عن واحد منهما.

و إذا نتج الهدى كان حكم ولده حكمه في وجوب نحره أو ذبحه، و لا بأس بركوب الهدى و شرب لبنه ما لم يضر به و لا بولده. فإذا أراد نحر البدنه نحرها و هي قائمه من قبل اليمين و يربط يديها ما بين الخف إلى الركبة و يطعن في لبتها.

و يستحب أن يتولى الذبح أو النحر بنفسه فإن لم يحسنه جعل يده مع يد الذابح، و يسمى الله و يقول: وجهت وجهي. إلى قوله: و أنا من المسلمين. ثم يقول:

اللهم منك و لك بسم الله و الله أكبر اللهم تقبل مني. ثم يمر السكين، و لا ينخعه حتى يموت، و من أخطأ في الذبيحة فذكر غير صاحبها أجزاء عنه بالنيه، و ينبغي أن يبدأ بمني بالذبح قبل الحلق، و في العقيقة بالحلق قبل الذبح، فإن قدم الحلق على الذبح ناسيا لم يكن عليه شيء.

و من السنه أن يأكل من هديه لمتعته، و يطعم القانع، و المعتر يأكل ثلثه، و يطعم القانع و المعتر ثلثه، و يهدي للأصدقاء ثلثه.

و قد بينا أن الهدى المضمون لا يجوز أن يأكل منه و هو ما كان حيرانا فإن اضطر إليه جاز أن يأكل منه، و إن أكله من غير ضروره كان عليه قيمته، و يجوز أكل لحم الأضاحى بعد ثلاثه أيام، و اذخارها، و لا يجوز أن يخرج من منى من لحم ما يضحيه، و لا بأس بإخراج السنام منه، و لا بأس أيضا بإخراج لحم قد ضحاه غيره.

و يستحب أن لا يأخذ شيئا من جلود الهدى و الأضاحى بل يتصدق بها كلها و لا يجوز أن يعطيها الجزار فإن أراد أن يخرج شيئا منها لحاجته إلى ذلك تصدق بثمانه و لا يجوز أن يحلق رأسه و لا أن يزور البيت إلا بعد الذبح أو أن يبلغ الهدى محله، و هو أن يحصل في رحله. فإذا حصل في رحله بمني و أراد أن يحلق جاز له ذلك، و

الأفضل إلا يخلق حتى يذبح.

و متى حلق قبل أن يحصل الهدى في رحله لم يكن عليه شيء.

و من وجبت عليه بدنه في نذر أو كفاره و لم يجدها كان عليه سبع شياه فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً إما بمكة أو إذا رجع إلى أهله.

و الصبي إذا حج به متمتعا وجب على وليه أن يذبح عنه.

و من لم يتمكن من شراء الهدى إلا- ببيع ما يتجمل به من ثيابه لم يلزمه ذلك و أجزاء الصوم. و الهدى مجز عن الأضحيه و الجمع بينهما أفضل.

و من نذر أن ينحر بدنه فإن سما الموضع الذي ينحر فيه فعليه الوفاء به، و إن لم يسم الموضع لا يجوز أن ينحرها إلا بفناء الكعبه.

و يكره أن يذبح شيئاً تولى تربيته بل ينبغي أن يشتريه في الحال.

الهدى على ثلاثه أضرب: تطوع و نذر شيء بعينه ابتداء و تعيين هدى واجب في ذمته. فإن كان تطوعاً مثل أن خرج حاجاً أو معتمراً فساق معه هدياً بنيه أنه ينحره في منى أو بمكة من غير أن يشعره أو يقلده فهذا على ملكه يتصرف فيه كيف شاء من بيع و هبه و له ولده و شرب لبنه، و إن هلك فلا شيء عليه.

الثاني: هدى أوجبه بالنذر ابتداء بعينه مثل أن قال: لله على أن أهدي هذه الشاه أو هذه البقره أو هذه الناقه. فإذا قال هذا زال ملكه عنها و انقطع تصرفه في حق نفسه فيها، و هي أمانه للمساكين في يده و عليه أن يسوقها إلى المنحر فإن وصل نحر و إن عطب في الطريق نحره حيث عطب و جعل عليه علامه على ما قدمناه ليعرف أنها هدى للمساكين، فإذا وجدها المساكين حل لهم التصرف فيها، و إن هلكت فلا شيء عليه، و إن نتجت هذه الناقه ساق معها ولدها و هي و الولد للمساكين. فإن ضعف عن المشى معها حملته على امه و لبنها إن كان وفقاً لرى الفصيل و قدر حاجته. فالولد أحق به فإن شرب منه شيئاً ضمنه، و إن كان أكثر من حاجه الفصيل فالحكم فيه و في الفصيل إذا هلك واحد، و هو بالخيار بين أن يتصدق به، و بين أن يشربه و لا شيء عليه، و الأفضل أن يتصدق به.

الثالث: ما وجب في ذمته عن نذر أو ارتكاب محظور كاللباس و الطيب و الثوب و الصيد أو مثل دم المتعه فمتى عينه في هدى بعينه تعين فيه فإذا عينه زال ملكه عنه و انقطع تصرفه فيه و عليه أن يسوقه إلى المنحر فإن وصل نحره أجزاءه، وإن عطب في الطريق أو هلك سقط التعين و كان عليه إخراج الذي في ذمته.

و إذا نتجت فحكم ولدها حكمها، و كل هدى كان جبرانا أو نذرا مطلقا كان أو معينا لا يجوز الأكل منه، و ما كان تطوعا أو هدى التمتع جاز الأكل منه إذا وصل الهدى الواجب إلى المحل و المتطوع به قدم الواجب الذبح أولا- فإنه أفضل و أحوط. قد بينا أن الأفضل أن يتولى الذبح بنفسه فإن لم يفعل جعل يده مع يد الذابح فإن لم يفعل حضره.

و يستحب أن يفرق اللحم بنفسه و يجوز الاستنابه فيه فإن نحره و خلا- بينه و بين المساكين كان أيضا جائزا، إذا نذر هديا بعينه زال ملكه، و لا- يجوز له بيعه، و إخراج بدله على ما بيناه. فإذا فرغ من الذبح حلق بعده إن كان ضروره و لا يجزيه غير الحلق، و قد تقدم معناه، و إن كان حج حجه الإسلام جاز له التقصير، و الحلق أفضل.

فإن لبد شعره لم يجزه غير الحلق على كل حال و من ترك الحلق عامدا أو التقصير حتى يزور البيت كان عليه دم شاه، و إن فعله ناسيا لم يكن عليه شيء و عليه إعادة الطواف.

و من رحل من منى قبل الحلق رجع إليها و لا يحلق إلا بها مع الاختيار فإن لم يمكنه حلق رأسه مكانه و أنفذ شعره إلى منى ليدفن بها فإن لم يمكنه فلا شيء عليه، و يكفي المرأة التقصير و ليس عليها حلق و يجزيها من التقصير مثل أنمله.

و إذا أراد الحلق بدأ بناصيته من القرن الأيمن و حلقه إلى العظمين، و يقول إذا حلق: اللهم أعطني بكل شعره نورا يوم القيمة، و من لا شعر على رأسه أمر موسى عليه، و أجزاءه فإذا حلق رأسه أو قصر فقد حل له كل شيء أحرم منه إلا

النساء و الطيب، و هو التحلل الأول إن كان متمتعا و إن كان غير متمتع حل له الطيب أيضا و لا تحل له النساء.

فإذا طاف المتمتع طواف الزيارة حل له الطيب و لا- يحل له النساء و هو التحلل الثاني، فإذا طاف طواف النساء حلت له النساء، و هو التحلل الثالث الذي لا يبقى بعده شيء من حكم الإحرام.

و يستحب ألا يلبس المخيط إلا بعد الفراغ من طواف الزيارة و ليس ذلك بمحظور.

و كذلك يستحب ألا يمس الطيب إلا بعد طواف النساء و ليس ذلك بمحظور.

أيضا على ما فصلناه.

فإذا فرغ من مناسكه بمنى يوم النحر توجه إلى مكة لزياره البيت يوم النحر و لا يؤخره إلا لعذر فإن أخره لعذر زار من الغد و لا يؤخره أكثر من ذلك إذا كان متمتعا فإن كان مفردا أو قارنا جاز أن يؤخره إلى أى وقت شاء و الأفضل التقديم غير أنه لا يحل له النساء.

و يستحب الغسل لمن أراد زياره البيت قبل دخول المسجد و الطواف و تقليب الأظفار و أخذ الشارب. فإذا فعل ذلك زار، و يجوز أن يغتسل بمنى ثم يجيء إلى مكة فيطوف بذلك الغسل، و لا بأس أن يغتسل بالنهار و يطوف بالليل ما لم يحدث.

فإن أحدث أو نام أعاد الغسل استحبابا ليطوف على غسل.

و الغسل مستحب للمرأة أيضا قبل الطواف.

و إذا أراد أن يدخل المسجد وقف على بابه و قال: اللهم أعنى على نسكك.

إلى آخر الدعاء. ثم يدخل المسجد و يأتي الحجر الأسود فيستلمه و يقبله فإن لم يستطع استلمه بيده و قبل يده. فإن لم يتمكن من ذلك استقبله و كبر و قال: ما قال حين طاف يوم قدم مكة. ثم يطوف أسبوعا على ما مضى شرحه، و يصلى عند المقام ركعتين. ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيقبله إن استطاع و إلا استقبله و كبر. ثم يخرج إلى الصفا فيصنع عنده ما صنع يوم دخل مكة و يطوف بين الصفا و المروه سبعة أشواط. يبدأ بالصفا و يختم بالمروه على ما مضى وصفه. فإذا فعل ذلك فقد حل له

كل شيء أحرم منه إلا النساء. ثم يرجع إلى البيت فيطوف به طواف النساء أسبوعاً و يصلي ركعتين عند المقام و قد حلت له النساء فإذا فرغ من الطواف فليرجع إلى منى و لا يبيت ليالى التشريق إلا بمنى. فإن بات في غيرها كان عليه دم شاه، و إن بات بمكة ليالى التشريق مشغلاً بالطواف و العبادة لم يكن عليه شيء و إن كان بغير ذلك كان عليه ما ذكرناه، و إن خرج من منى بعد نصف الليل جاز له أن يبيت بغيرها غير أنه لا يدخل مكة إلا بعد طلوع الفجر، و إن تمكن ألا يخرج منها إلا بعد طلوع الفجر كان أفضل.

من بات عن منى ليله كان عليه دم شاه على ما قدمناه، و إن بات عنها ليلتين كان عليه دمان. فإن بات ليله الثالثة لا يلزمه شيء لأن له النفر في الأول، و النفر الأول يوم الثاني من أيام التشريق بلا- خلاف. و النفر الثاني يوم الثالث من أيام التشريق و قد روى في بعض الأخبار أن من بات ثلاث ليال عن منى فعليه ثلاث دماء و ذلك محمول على الاستحباب أو على من لم ينفر في النفر الأول حتى غابت الشمس فإنه إذا غابت الشمس ليس له أن ينفر فإن نفر فعليه دم.

و الأفضل إلا يبرح الإنسان من منى أيام التشريق فإن أراد أن يأتي مكة للطواف بالبيت تطوعاً جاز، و الأفضل ما قدمناه.

و الواجب عليه أن يرمى ثلاثه أيام التشريق الثاني من النحر و الثالث و الرابع كل يوم إحدى و عشرين حصاه ثلاث جمار كل جمرة منها سبع حصيات و يكون ذلك عند الزوال فإنه أفضل فإن رماها بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس فإذا أراد أن يرمى بدء بالجمرة الأولى و رماها عن يسارها من بطن المسيل بسبع حصيات يرميهن خذفاً على ما قدمناه، و يكبر مع كل حصاه و يدعو بما قدمناه. ثم يقوم عن يسار الطريق و يستقبل القبلة و يحمد الله و يثنى عليه و يصلي على النبي صلى الله عليه و آله ثم يتقدم قليلاً و يدعو و يسئله أن يتقبل منه. ثم يتقدم أيضاً و يرمى الجمرة الثانية و يصنع عندها كما صنع عند الأولى و يقف و يدعو. ثم يمضي إلى الثالثة فيرميها كما رمى الأولتين و لا يقف عندها فإن غابت الشمس و لم يكن رمى فلا يرميها ليلاً بل

يقضيها من الغد فإذا كان من الغد رمى ليومه مره قضاء لما فاتته و يفصل بينهما بساعه.

و يستحب أن يكون الذي يرمى لأمسه بكره و الذي ليومه عند الزوال فإن فاتته رمى يومين رماها كلها يوم النفر، و لا شيء عليه، و قد رخص للعليل و الخائف و الرعاه و العبيد الرمي ليلا.

و من نسي رمى الجمار إلى أن أتى مكة عاد إلى منى و رماها و لا شيء عليه.

و حكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل سواء. فإن لم يذكر حتى يخرج من مكة فلا شيء عليه فإن حج في العام المقبل أعاد ما كان فاتته من رمى الجمار فإن لم يحج أمر وليه أن يرمى عنه. فإن لم يكن له ولي استعان بمن يرمى عنه من المسلمين، و من فاتته رمى يوم قضاها من الغد على ما قلناه، و يبدأ بالفاتت أولاً فإن بدأ بالذي قضاها من الغد ليومه لم يجزه عن يومه و لا عن أمسه، و إن يرمى جمرة واحده بأربع عشره حصاه سبع ليومه و سبع لأمسه بطلت الأولى و كانت الثانية لأمسه.

و الترتيب واجب في الرمي يجب أن يبدأ بالجمرة العظمى. ثم الوسطى. ثم جمرة العقبة فمن خالف شيئاً منها أو رماها منكوسه كان عليه الإعادة و من بدء بالجمرة العقبة ثم الوسطى، ثم الأولى أعاد على الوسطى، ثم جمرة العقبة. فإن نسي فرمى من الجمرة الأولى بثلاث حصيات، ثم رمى الجمرتين الآخرتين على التمام أعاد الرمي عليها كلها و إن كان قد رمى من الجمرة الأولى بأربع حصيات و رمى الجمرتين على التمام أعاد على الأولى بثلاث حصيات، و كذلك إن رمى من الوسطى أقل من الأربعة أعاد عليها و على ما بعدها، و إن رماها بأربعة أتمها و لا إعادة عليه في الثانية و إن رمى الأولتين على التمام، و رمى الثالثة ناقصه تممها على كل حال لأنه لا يترتب عليها رمى آخر و من رمى جمرة بست حصيات و ضاعت عنه واحده أعاد عليها بحصاه و إن كان من الغد فإن لم يدر من أي الجمار ضاعت رمى كل جمرة بحصاه و لا- يجوز أن يأخذ من حصي الجمار فيرمى بها، فإن رمى بحصاه فوقع في محمله أعاد مكانها حصاه أخرى فإن أصابت إنساناً أو دابه. ثم وقعت على الجمرة أجزاءه.

و يجوز أن يرمى راكبا و ماشيا، و يجوز الرمي عن العليل و المبطون و المغمى

عليه و الصبى و لا بد من إذنه إذا كان عقله ثابتا.

و يستحب أن يترك الحصى فى كفه ثم يؤخذ و يرمى.

و ينبغى أن يكبر الإنسان بمنى عقيب خمس عشره صلوات من الفرائض يبدأ بالتكبير يوم النحر بعد الظهر إلى صلاة الفجر من يوم الثالث و فى الأمصار عقيب عشره صلوات يبدأ عقيب الظهر من يوم النحر إلى صلاة الفجر من اليوم الثانى من أيام التشريق و يقول فى التكبير: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر الله أكبر على ما هدانا و له الشكر على ما أولانا، و رزقنا من بهيمه الأنعام، و من أصحابنا من قال: إن التكبير واجب، و منهم من قال: إنه مسنون و هو الأطهر، و لا يكبر عقيب النوافل و لا فى الطرقات و الشوارع لأجل هذه الأيام خصوصا، و لا يكبر أيضا قبل يوم النحر فى شىء من أيام العشر بحال.

فصل: في ذكر النفر بمنى و وداع البيت و دخول الكعبة

النفر نهران: أولهما: اليوم الثانى من أيام التشريق، و هو الثالث من يوم النحر. و الثانى: يوم الثالث من التشريق، و هو الرابع من النحر و المقام إلى النفر الأخير أفضل، و لا يجوز النفر الأول إلا لمن أصاب النساء أو الصيد فى إحرامه فإنه لا يجوز لهما أن ينفرا فى الأول.

و يستحب للإمام أن يخطب لنفسه يوم النفر الأول و يعلم الناس جواز التعجيل و التأخير، و إذا أراد أن ينفر فى الأول فلا ينفر إلا بعد الزوال إلا لضروره من خوف و غيره فإن عند ذلك يجوز أن ينفر قبل الزوال و له أن ينفر بعد الزوال ما بينه و بين غروب الشمس فإذا غابت لم يجز له النفر، و عليه أن يبيت بمنى إلى الغد و إذا نفر فى النفر الأخير جاز له أن ينفر من بعد طلوع الشمس أى وقت شاء فإن لم ينفر و أراد المقام بمنى جاز له ذلك إلا الإمام خاصة فإن عليه أن يصلى الظهر بمكة.

من نفر من منى، و كان قد قضى مناسكه كلها جاز له أن لا يدخل مكة و إن كان قد بقى عليه شىء من المناسك و لا بد له من الرجوع إليها، و الأفضل الرجوع إليها لوداع البيت على كل حال و طواف الوداع.

و يستحب أن يصلى الإنسان فى مسجد منى و هو مسجد الخيف، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله مسجده عند المناره التى فى وسط المسجد و فوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعاً و عن يمينها و يسارها مثل ذلك فمن استطاع أن يكون مصلاه فيه فليفعل.

و يستحب أن يصلى الإنسان ست ركعات فى مسجد منى فإذا بلغ مسجد الحصى و هو مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله دخله و استراح فيه قليلاً، و استلقى على قفاه. فإذا جاء إلى مكة فليدخل الكعبة إن تمكن منه سنه و استحباباً، و الصروره لا يترك دخولها مع الاختيار فإن لم يتمكن من ذلك فلا شىء عليه. فإذا أراد الدخول إلى الكعبة اغتسل سنه مؤكده فإذا دخلها فلا يتمخط فيها و لا يبصق، و لا يجوز دخولها بحذاء و يقول إذا دخلها: اللهم إنك قلت: و من دخله كان آمناً فأمنى من عذابك عذاب النار. ثم يصلى بين الأسطوانتين على الزحامة الحمراء ركعتين يقرأ فى الأولى منهما حم السجده، و فى الثانية عدد آياتها. ثم يصلى فى زوايا البيت كلها. ثم يقول: اللهم من تهيأ و تعبأ. إلى آخر الدعاء. فإذا صلى عند الزحامة على ما قدمناه، و فى زوايا البيت قام و استقبل الحائط بين الركن اليمانى و الغربى و يرفع يديه عليه و يلتصق به و يدعو ثم يتحول إلى الركن اليمانى فيفعل به مثل ذلك. ثم يأتى الركن الغربى و يفعل أيضاً مثل ذلك ثم ليخرج.

و لا يجوز أن يصلى الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار. فإن اضطر إلى ذلك لم يكن به بأس.

و النوافل فيها مندوب إليها فإذا خرج من البيت و نزل عن الدرجة صلى عن يمينه ركعتين. فإذا أراد الخروج من مكة جاء إلى البيت و طاف به أسبوعاً طواف الوداع سنه مؤكده. فإن استطاع أن يستلم الحجر و الركن اليمانى فى كل شوط فعل و إلا افتتح به و ختم به و قد أجزأه. فإن لم يتمكن من ذلك أيضاً فلا شىء عليه. ثم

يأتي المستجار فيصنع عنده كما صنع يوم قدم مكة و يتخير لنفسه من الدعاء ما أراد.

ثم يستلم الحجر الأسود، ثم يودع البيت، ويقول: اللهم لا تجعله آخر العهد من بيتك. ثم يأتي زمزم فيشرب منه، ثم يخرج ويقول: آثبون تائبون لربنا حامدون إلى ربنا راجعون فإذا خرج من باب المسجد فليكن خروجه من باب الحنطين فيخر ساجدا و يقوم مستقبلا الكعبة فيقول: اللهم إني أنقلب على لا إله إلا الله.

و من لا يتمكن من طواف الوداع أو شغله شاغل عن ذلك حتى خرج لم يكن عليه شيء.

و إذا أراد الخروج من مكة اشترى بدرهم تمرًا و تصدق به ليكون كفاره لما لعله دخل عليه في الإحرام إنشاء الله تعالى.

فصل: في ذكر تفصيل فرائض الحج

قد ذكرنا فرائض الحج فيما تقدم في اختلاف ضروب الحج و فصلناه بين الأركان و ما ليس بركن، و نحن الآن نذكر تفصيل أحكامها إنشاء الله تعالى.

أما النية فهي ركن في الأنواع الثلاث من تركها فلا حج له عامداً كان أو ناسياً إذا كان من أهل النية. فإن لم يكن من أهلها أجزأت نية غيره عنه، و ذلك مثل المغمى عليه يحرم عنه و ليه و ينوي و ينعقد إحرامه، و كذلك الصبي يحرم عنه و ليه و على هذا إذا فقد النية لكونه سكراناً، و إن حضر المشاهد و قضى المناسك لم يصح حجه بحال.

ثم الإحرام من الميقات و هو ركن من تركه متعمداً فلا حج له و إن نسيه ثم ذكر و عليه الوقت رجوع فأحرم من الميقات فإن لم يمكنه أحرم من الموضع الذي انتهى إليه فإن لم يذكر حتى يقضى المناسك كلها روى أصحابنا أنه لا شيء عليه و تم حجه.

و التلبية الأربعة فريضه، و ليس بركن إن تركه متعمداً فلا حج له إذا كان قادراً عليه فإن كان عاجزاً فعل ما يقوم مقامها من الإشعار و التقليد، و إن تركها ناسياً لبي حين ذكر و لا شيء عليه.

و الطواف بالبيت إن كان متمتعا ثلاثه أطواف: أوله طواف العمره، و هو ركن فيها فإن تركه متعمدا بطلت عمرته، و إن تركه ناسيا أعاد على ما مضى القول فيه، و الثالث: طواف النساء فهو فرض، و ليس بركن فإن تركه متعمدا لم تحل له النساء حتى يقضيه، و لا يبطل حجه، و إن تركه ناسيا قضاه، و إن كان قارنا أو مفردا طوافان طواف الحج و طواف النساء، و حكمهما ما قلناه في المتمتع.

و يجب مع كل طواف ركعتان عند المقام و هما فرضان فإن تركهما متعمدا، قضاهما في ذلك المقام. فإن خرج سنل من ينوب عنه فيهما و لا يبطل حجه.

و السعي بين الصفا و المروه ركن فإن كان متمتعا يلزمه سعيان: أحدهما للعمره و الآخر للحج، و إن كان مفردا أو قارنا سعى واحدا للحج فإن تركه متعمدا فلا حج له، و إن تركه ناسيا قضاه أى وقت ذكره.

و الوقوف بالموقفين: عرفات و المشعر الحرام ركنان من تركهما أو واحدا منهما متعمدا فلا حج له. فإن ترك الوقوف بعرفات ناسيا وجب عليه أن يعود فيقف بها ما بينه و بين طلوع الفجر من يوم النحر. فإن لم يذكر إلا بعد طلوع الفجر و كان قد وقف بالمشعر فقد تم حجه و لا- شىء عليه، و إذا ورد الحاج ليلا- و علم أنه إن مضى إلى عرفات و وقف بها و إن كان قليلا. ثم عاد إلى المشعر قبل طلوع الشمس وجب عليه المضى إليها و الوقوف بها. ثم يعود إلى المشعر. فإن غلب في ظنه أنه إن مضى إلى عرفات لم يلحق المشعر قبل طلوع الشمس اقتصر على الوقوف بالمشعر، و تم حجه و لا شىء عليه و من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج و إن أدركه بعد طلوعها فقد فاتة الحج، و من وقف بعرفات.

ثم قصد المشعر الحرام فعاقه في الطريق عائق فلم يلحق إلى قرب الزوال فقد تم حجه و يقف قليلا بالمشعر. ثم يمضى إلى منى، و من لم يكن وقف بعرفات و أدرك المشعر بعد طلوع الشمس فقد فاتة الحج لأنه لم يلحق أحد الموقفين في وقته، و من فاتة الحج أقام على إحرامه إلى انقضاء أيام التشريق ثم يجىء إلى مكة فيطوف بالبيت و يسعى و يتحلل بعمره. فإن كان قد ساق معه هديا نحره بمكة و عليه الحج من قابل إن كانت حجه الإسلام، و إن كانت تطوعا كان بالخيار إنشاء حج و إنشاء لم يحج و لا يلزمه

لمكان الفوات حجه أخرى، و من فاته الحج سقطت عنه توابع الحج من الرمي، و غير ذلك، و إنما عليه المقام بمنى استحباباً و ليس عليه بها حلق و لا تقصير و لا ذبح، و إنما يقصر إذا تحلل بعمره بعد الطواف و السعي و لا يلزمه دم لمكان الفوات.

من كان متمتعاً بفاته الحج فإن كانت حجه الإسلام فلا يقضيها إلا متمتعاً لأن ذلك فرضه و لا يجوز غيره، و يحتاج إلى أن يعيد عمره في أشهر الحج في السنة المقبلة و إن لم يكن حجه الإسلام أو كان من أهل مكة حاضريها جاز أن يقضيها مفرداً و قارناً، و إن فاته القرآن و الأفراد جاز أن يقضيه متمتعاً لأنه أفضل.

المواضع التي يجب أن يكون الإنسان مفيقاً حتى يجزيه أربعة: الإحرام و الوقوف بالموقفين، و الطواف، و السعي. فإن كان مجنوناً أو مغلوباً على عقله لم ينعقد إحرامه إلا أن ينوى عنه و ليه على ما قدمناه، و ما عداه تصح منه.

و صلاة الطواف حكمه حكم الأربعة سواء، و كذلك طواف النساء، و كذلك حكم النوم سواء، و الأولى أن نقول: تصح منه الوقوف، و إن كان نائماً لأن الغرض الكون فيه لا الذكر.

فصل: في الزيارات من فقه الحج

من أحدث حدثاً في غير الحرم فالتجأ إلى الحرم ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد. فإن أحدث في الحرم ما يجب عليه الحد أقيم عليه فيه لا. ينبغي أن يمنع الحاج شيئاً من دور مكة و منازلها لأن الله تعالى قال «سَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ» و لا ينبغي لأحد أن يرفع بناء فوق الكعبة و من وجد شيئاً في الحرم لا يجوز له أخذه. فإن أخذه عرفه سنة فإن جاء صاحبه و إلا كان مخيراً بين شيئين: أحدهما يتصدق به عن صاحبه بشرط الضمان إن لم يرض بذلك صاحبه، و الآخر أن يحفظه على صاحبه حفظ الأمانة، و إن وجدته في غير الحرم عرفه سنة و هو مخير بين ثلاثة أشياء و بين أن يحفظ على صاحبه أمانه، و بين أن يتصدق عنه بشرط الضمان، و بين أن يملكه لنفسه و عليه ضمانه، و يكره الصلاة في طريق مكة في أربعة مواضع: البيداء و ذات الصلاصل، و ضجنان: و وادي الشقرة.

و يستحب الإتمام في الحرمين مكة و المدينة ما دام مقيما و إن لم ينو المقام عشره أيام و إن قصر فلا شيء عليه. فكذلك يستحب الإتمام في مسجد الكوفة، و في الحائر على ساكنه أفضل الصلاة و السلام— و قد رويت روايه أخرى في الإتمام في حرم حجه الله على خلقه أمير المؤمنين عليه السلام و حرم الحسين عليه السلام (١) فعلى هذه الروايه يجوز الإتمام في نفس المشهد بالنجف و خارج الحائر إلا أن الأحوط ما قدمناه.

و يكره الحج و العمره على الإبل الجلالات.

و يستحب لمن حج على طريق العراق أن يبدأ أولا بزياره النبي صلى الله عليه و آله بالمدينه فإنه لا يأمن إلا يتمكن من العود إليها فإن بدء بمكة فلا بد له من العود إليها للزياره.

و إذا ترك الناس الحج و جب على الإمام أن يجبرهم على ذلك، و كذلك إن تركوا زياره النبي صلى الله عليه و آله كان عليه إجبارهم عليها.

و يجوز أن يستدين الإنسان ما يحج به إذا كان من ورائه مال إن مات قضى عنه فإن لم يكن له ذلك كره له الاستدانه.

و يستحب الاجتماع يوم عرفه و الدعاء عند المشاهد، و في المواضع المعظمه، و ليس ذلك بواجب، و يستحب لمن انصرف من الحج أن يعزم على العود إليه، و يسئل الله تعالى ذلك.

و من جاور بمكة فالطواف له أفضل من الصلاة ما لم يجاور ثلاث سنين. فإن جاورها أو كان من أهل مكة كانت له الصلاة أفضل، و لا بأس أن يحج عن غيره تطوعا إذا كان ميتا فإنه يلحقه ثوابه إلا أن يكون مملوكا فإنه لا يحج عنه.

و يكره المجاوره بمكة، و يستحب إذا فرغ من مناسكه الخروج منها، و من أخرج شيئا من حصى المسجد الحرام كان عليه رده.

و يكره أن يخرج من الحرمين بعد طلوع الشمس و قبل أن يصلى الصلوتين.

فإذا صلاهما خرج إنشاء، و لا أعرف كراهيه أن يقال لمن لم تحج: ضروره بل روايه

ص: ٣٨٥

١ - ١) المرويه في الاستبصار باب أنه يستحب إتمام الصلاة في حرم الكوفه و الحائر ج ٢ ص ٣٣٤ الرقم ١ عن حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مخزون علم الله تعالى الإتمام في أربعة مواطن، حرم الله، و حرم رسوله صلى الله عليه و آله و حرم أمير المؤمنين و حرم الحسين عليهما السلام.

وردت بذلك، ولا- أن يقال لحجه الوداع: حجه الوداع ولا- أن يقال: شوط و أشواط بل ذلك كله في الأخبار ولا أعرف استحبابا لشرب نبيذ السقايه.

فإذا خرج الإنسان من مكة فليتوجه إلى المدينة لزياره النبي صلى الله عليه وآله. فإذا بلغ إلى المعرس دخله و صلى فيه ركعتين استحبابا ليلا كان أو نهارا فإن جاوزه و نسي رجوع و صلى فيه و اضطجع قليلا، و إذا انتهى إلى مسجد الغدير دخله و صلى فيه ركعتين.

و اعلم أن للمدينة حرما مثل حرم مكة وحده ما بين لبيتها و هو من ظل عائر إلى ظل وغير لا يعضد شجرها، و لا بأس أن يؤكل صيدها إلا ما صيد بين الحرمين.

و يستحب لمن أراد دخول المدينة أن يغتسل، و كذلك إذا أراد دخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله فإذا دخله أتى إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله و زاره فإذا فرغ من زيارته أتى المنبر فمسحه و مسح رماثيه.

و يستحب الصلاة بين القبر و المنبر ركعتين فإن فيه روضه من رياض الجنة، و قد روى أن فاطمه عليها السلام مدفونه هناك، و قد روى أنها مدفونه في بيتها (١)، و روى أنها مدفونه بالبقيع و هذا بعيد، و الروايتان الأولتان أشبه و أقرب إلى الصواب، و ينبغي أن يزور فاطمه عليها السلام من عند الروضه.

و يستحب المجاوره في المدينة و إكثار الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، و يكره النوم في مسجد النبي صلى الله عليه وآله و يستحب لمن له مقام بالمدينة أن يصوم ثلاثه أيام بها الأربعاء و الخميس و الجمعة، و يصلى ليله الأربعاء عند أسطوانه أبي لبابه، و هي أسطوانه التوبه و يقعد عندها يوم الأربعاء، و يأتي ليله الخميس الأسطوانه التي تلي مقام رسول الله و مصلاه و يصلى عندها و يصلى ليله الجمعة عند مقام النبي صلى الله عليه وآله و يستحب أن يكون هذه الثلاثه أيام معتكفا في المسجد و لا يخرج منه إلا للضرورة، و يستحب إتيان المساجد كلها بالمدينة و هي مسجد قبا و مشربه أم إبراهيم عليه السلام، و مسجد الأحزاب و هو مسجد الفتح و مسجد الفضيح و قبور الشهداء كلهم و يأتي قبر حمزه عليه السلام بأحد و لا يتركه إلا عند الضروره إنشاء الله تعالى.

ص: ٣٨٦

(١-٢) روى في الكافي باب مولد الزهراء عليها السلام ج ١ ص ٤٦١ الرقم ٩ عن محمد ابن أبي نصر قال: سألت الرضا عليه السلام عن قبر فاطمه عليها السلام فقال: دفنت في بيتها فلما زادت بنو أميه في المسجد صارت في المسجد.

كتاب الضحايا والعقيقة

فصل: في ذكر حقيقه الضحية و جعل من أحكامها

الضحايا جمع ضحية مثل هديه و هدايا. والأضاحى جمع أضحية مثل أمنيه و أمانى و أضحى جمع أضحاه مثل أرطاه و أرطا لضرب من الشجر. فإذا ثبت ذلك فهي سنه مؤكده و ليس بفرض و لا واجب و روى أنس عن النبى صلى الله عليه و آله أنه ضحا بكبشين أقرنين أملحين.

فالأقرن معروف و أما الأملح فقال أبو عبيد: ما فيه بياض و سواد و البياض أغلب، و روى أن رسول الله صلى الله عليه و آله أمر بكبش أقرن يطاءً فى سواد و ينظر فى سواد و يبرك فى سواد قأتى به فضحى به فأضجعه و ذبحه و قال: بسم الله اللهم تقبل من محمد و آل محمد، و من امه محمد و قال أهل اللغة: معنى السواد فى هذه المواضع: أى كان أسود اليدين و العينين و الركبتين و قال أصحاب التأويل: يطاءً فى سواد و ينظر فى سواد معناه لكثرة شحمه و لحمه ما يطاءً فى ظل نفسه و ينظر فيه و يترك فيه.

و من اشترى أضحية فى أول العشر لا يكره له أن يحلق رأسه، و لا يقلم أظفاره حتى يضحى بل فعله جائز و لا دليل على كراهيته.

يجوز ذبح الأضحية و نحرها فى منزله و غير منزله أظهرها أو سترها، و ليست كالهدايا التى من شرطها الحرم لأن النبى صلى الله عليه و آله ضحى بالمدينه على ما روينا، و عليه الإجماع قولاً و عملاً.

و الأضحية تختص بالنعم: الإبل و البقر و الغنم، و لا- يجوز فى غيرها بلا خلاف و الكلام فى أربعه فصول: فى أسنانها، و بيان الأفضل منها، و ألوانها، و صفاتها.

فأما السن فأقل ما يجزى الثنى من الإبل و البقر و الغنم، و الجذع من الضأن. فالثنى من الإبل ما استكمل خمس سنين و دخل فى السادسة، و الثنى من البقر و الغنم ما استكمل سنتين و دخل فى الثالثه. و الجذع من البقر و الغنم ما استكمل سنه واحده و دخل فى الثانيه، و من الضأن فإن كان بين شاتين أجدع لسته أشهر أو سبعة

و إن كان بين هرمين فإنه يجذع لثمانية أشهر، و أما الجذعه من المعز لا يجزى.

و أما الأفضل فالثنى من الإبل و البقر. ثم الجذع من الضأن. ثم الثنى من المعز هذا إذا أراد الانفراد بالبدنه فإن أراد الاشتراك فى سبع بدنه أو بقره فالانفراد بالجذع من الضأن أفضل.

و الألوان فأفضلها أن تكون بيضا فيها سواد فى المواضع التى ذكرناها فى الخبر فإن لم يكن فالعقرى (١) فإن لم يكن فالسواد.

و أما الصفات فإن تكون مع هذا اللون جيده السمن لقوله تعالى «وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (٢)» قال ابن عباس: يعنى استسمانها و استحسانها، و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لا تبع إلا مسنه و لا يتبع إلا سمينه فإن أكلت طيبا، و إن أطعمت أطعمت طيبا.

و أما العيوب فضربان:

أحدهما يمنع الإجزاء، و الثانى: ما يكره و إن أجزأ. فالتى تمنع الإجزاء ما رواه البراء بن عازب عن النبى صلى الله عليه و آله فى حديثه: العور البين عورها، و المريضه البين مرضها، و العرجاء البين عرجها، و روى البين ضلعها، و الكسير التى لا تنقى و فى بعضها، و العجفاء التى لا تنقى، و العجفاء الشديده الهزال، و كذلك الكسير يعنى تحطمت و تكسرت، و قوله التى: لا تنقى يعنى التى لا مخ لها، و النقى المخ، و العضاء لا تجزى، و هى التى انكسر قرننها الظاهر و الباطن، و لا يجوز الخصى و يجوز الموجوء.

و أفضل الأصاحى ذوات الأرحام إذا كان من الإبل و البقر و من الغنم فحلا و لا يجوز التضحية بالثور، و لا بالجمل بمنى، و يجوز ذلك فى الأمصار، فأما ما يكره و لا يمنع الإجزاء و الجلحاء، و هى التى لم يخلق لها قرن، و القصماء و هى التى قد انكسر عمد القرن الباطن فإن هذا القرن غلاف القرن الآخر، و من العيوب ما رواه على عليه السلام قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله أن نستشرف العين و الاذن و لا نضحى بعور و لا بمقابله و لا

ص: ٣٨٨

١- ١) قال فى المصباح. العقرة: وزان غرفه: بياض ليس بخالص

٢- ٢) الحج ٣٢.

مدابره و لا خرقاء و لا شرقاء قوله عليه السلام: أن نستشرف العين و الاذن معناه يشرف عليهما و يتأملهما، و المقابله: ما قطع من مقدم اذنها و بقى معلقا بها كالزئمه. و الشرقاء ما شق أذنها و بقيت كالشاخيتين. و المدابره: أن يصنع بمستدبر اذنها هكذا، و الخرقاء:

التي أثقبت أذنها من الكى. فكل هذا مكروه فإن ضحى بها جاز، و من العيوب ما روى عقبه بن عبد السلمى قال نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن المصفره، و المستأصله، و النجقاء و المشيعه و الكسراء. فالمصفره: التي يستأصل اذنها حتى يبدو صماخها. فهذه لا تجزى لأنها ناقصه عضو. و المستأصله: هي التي كسر قرنها و غضب من أصلها فقد بينا أنها لا تجزى. و النجقاء: هي التي قلعت عينها و هذه لا تجزى. و المشيعه: هي التي تتأخر عن الغنم و تكون أبدا في آخر القطيع، و إن كان هذا التأخير كسلا أجزأ، و إن كان لهزال و مرض لم يجزى، و الكسراء ذكرتها.

و وقت الذبح يدخل بدخول يوم الأضحى إذا ارتفعت الشمس و مضى مقدار ما يمكن صلاه العيد و الخطبتين بعدها أقل ما يجزى من تمام الصلاه و خطبتين خفيفتين بعدها.

و أما كيفية الذبح فلا تختص الأضحيه بل الأضحيه و غيرها سواء و موضعها الذبائح غير أنا نذكرها ههنا، و الكلام في الذكاه في فصلين: الكمال و الأجزاء. فالكمال بقطع أربعه أشياء: الحلقوم و المرء و الودجين، و الحلقوم: مجرى النفس و النفس من الرية. و المرء: تحت الحلقوم، و هي مجرى الطعام و الشراب. و الودجان: عرقان محيطان بالحلقوم، و عندنا أن قطع الأربعة من شرط الأجزاء، و فيه خلاف لأن عند قطعها مجمع على ذكاتها.

و السنه في الإبل النحر و فى البقر و الغنم الذبح بلا خلاف، و النحر أن يأخذ حربه أو سكينه فيغرزاها فى ثغره النحر و هي الوهده فى أعلا الصدر و أصل العنق، و الذبح فهو الشق و الفتح و موضعه أسفل مجامع اللحين و هو آخر العنق. فإن ذبح الكل أو نحر الكل لا يجوز عندنا، و لا يجوز تقطيع لحمها قبل أن تبرد فإن خولف و قطع قبل أن تخرج الروح لا يحل عندنا، و النخع مكروه بلا خلاف و هو الفرس، و هو

أن يبلغ بالذبح بعد قطع الحلقوم و غيره حتى يصل إلى النخاع و هو العرق الأبيض في جوف خرز الظهر، و هو من عجب الذنب إلى الدماغ هذا قول أبو عبيده، و قال:

أبو عبيد: النخع كما قال: هو الفرس، و الفرس هو الكسر يقال: فرست الشيء أي كسرت منه فريسه الأسد و هو مكروه بلا خلاف.

و يستحب أن يلي ذباحه أضحيته بيده لأن النبي عليه السلام كذا فعل فإن استناب الغير جاز، و ينبغي أن يكون النائب مسلماً عارفاً فإن كان بخلاف ذلك فإنه لا يجزى.

ذباحه المرأه جائزه بلا خلاف سواء كانت حاملاً، أو حائلاً أو طاهراً أو حائضاً أو نفساء، و روى أن النبي صلى الله عليه و آله أمر نسائه أن يلين ذبح هديهن.

و ذبيحه الصبي تؤكل مراهقاً كان أو غير مراهق إذا كان يحسن ذلك و الأخرس تؤكل ذبيحته و إن لم يسم لأنه من أهل التسميه.

و يكره ذباحه السكران و المجنون، لأنهم لا يعرفون موضع الذبح، و لا خلاف أن الأفضل أن يكون الذابح مسلماً بالغاً فقيهاً لأنه صحيح الاعتقاد و القصد عارف بوقت الذبح و محل الذكاه، و ما يحتاج أن يدكى و يدكى به فإن لم يكونوا رجالاً فالنساء لأنهن مكلفات فإن لم يكن فالصبيان فإن لم يكن فالسكران و المجنون و في أصحابنا من أجاز ذبائح أهل الكتاب، و الأحوط ألا يجوز.

استقبال القبلة بالذباحه مستحبه عند الفقهاء و عندنا شرط في الإجزاء.

و التسميه عندنا واجبه و هي شرط في الاستباحه و الدعاء مستحب.

و الذبح من القفا يقال له: القفيه فمتى ذبحها من غير المذبح من القفا أو من غير صفحه العنق فجز رأسها فإن كان فيها حيوه مستقره بعد قطع الرقبه و قبل قطع الحلقوم و المرء حل أكلها إذا ذبحت و إن لم يكن فيها حياه مستقره لم يحل أكلها، و إنما يعرف ذلك بالحركه فإن كانت الحركه قويه بعد قطع العنق قبل قطع المرء و الودجين و غيرهما حل أكلها، و إن لم يكن هناك حركه لم يحل أكلها.

إذا اشترى شاه تجزى في الأضحيه بنيه أنها أضحيه ملكها بالشرء و صارت أضحيه، و لا يحتاج أن يجعلها أضحيه بقول و لانيه مجدده و لا تقليد و إشعار لأن

ذلك إنما يراعى فى الهدى خاصه فإذا ثبت ذلك أو كانت فى ملكه فقال: قد جعلت هذه أضحية فقد زال ملكه عنها و انقطع تصرفه فيها فإن باعها فالباع باطل لأنه باع مال غيره فإن كانت قائمه ردها و إن ماتت فعليه ضمانها، وهكذا لو أتلّفها قبل وقت الذبح كان عليه ضمانها و الضمان يكون بقيمتها يوم أتلّفها فإن وجد بالقيمة شاتين يجزى كل واحد منهما فى الأضحيه فعليه إخراجهما، و إن لم يجد شاتين بل فضل ما لا يتسع لشراء شاه نظرت فإن كان يسيراً لا يمكن أن يشتري به سهم من حيوان يجزى فى أضحية يتصدق به، و إن أمكن أن يشتري به سهم من شاه فعليه أن يشتري بذلك سهماً من حيوان و يجزيه أن يتصدق بالفضل و إن كان الأفضل الأول.

و إن وجد بالقيمة شاه من غير أن يفضل منها شيء اشتراها و لا كلام فإن أتلّفها أجنبى فعليه قيمتها. فإن وجد بقيمتها فإن وجد بقيمتها وقت التلف فلا كلام، و إن فضل به فحكم ذلك ما مضى سواء، و إن اشتري شاه و جعلها أضحية زال ملكه على ما مضى فإن أصاب بها عيباً لم يكن له ردها لأنها خرجت من ملكه و له الرجوع بالأرش فإذا أخذ الأرش صرفه إلى المساكين على ما مضى، و إن وجد به أضحية أو سهماً من أضحية فعل و إلا تصدق به.

إذا اشتري شاه فجعلها أضحية فإن كان حاملاً تبعها ولدها، و إن كانت حائلاً فحملت فمثل ذلك لما روى عن على عليه السلام أنه رأى رجلاً يسوق بدنه معها ولدها فقال:

لا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها فإذا كان يوم النحر فأنحرها و ولدها عن سبعة فأمره بذبحها و ولدها، و أما اللبن فإن كان لها ولد يحتاج إلى لبنها فإن كان وفق كفايته لم يكن له الشرب منها لما تقدم من الخبر، و إن فضل عن ولدها شيء أو لم يكن لها ولد أو كان لها ولد فاستغنى عنه أو مات كان له أن يحلبها، و كذلك له أن يركبها ركوباً غير قادح فإذا ثبت أن له أن يحلبها فالأفضل أن يفرقه فى المساكين، و إن شربه كان له ذلك للخبر الذى قدمناه عن على عليه السلام و أما جز صوفها فإن كان لا يستضر ببقائه عليها لم يكن له جزه منها لأنه لا ضرر فى بقاءه، و إن كان فى بقاءه نفع لها بأن يدفع عنها شده الحر و البرد لم يكن له جزه، و إن كان فى جزه مصلحة كالربيع

الذى يستريح بجزه و يخف و يسمن كان له جزها. فإذا جزه تصدق به على المساكين استحباباً، وإن انتفع به هو كان جائزاً.

إذا أوجب على نفسه أضحية بعينها سليمة من العيوب ثم حدث بها عيب يمنع من جواز الأضحية كالعور و العرج و العجاف و نحوها على ما بها من العيب أجزاءه، و كذلك حكم الهدايا. إذا كانت الأضحية واجبه فى ذمته بالنذر بأن يكون نذر أضحية لزمته سليمة من العيوب فإن عينها فى شاه بعينها تعينت فإن عابت قبل أن ينحرها عيباً يمنع الإجزاء فى الأضحية لم يجزه عن التى فى ذمته، و عليه إخراج التى فى ذمته سليمة من العيوب.

إذا عين أضحية ابتداء و بها ما يمنع من الأضحية الشرعية كالصغر و العيب المانع منها من المرض و العور و العجاف أخرجها على عيبها لأنه قد زال ملكه عنها غير أنها لا يكون أضحية شرعية لخبر البراء فإذا ثبت أنها لا يكون أضحية فإنه ينحرها و يكون قربه يثاب عليها و تسمى أضحية مجازاً كما روى عن ابن عباس -رضى الله عنه- أنه اشترى لحماً بدرهمين و سماه أضحية. فإذا ثبت هذا فإن ذبحها و العيب قائم فلا كلام، و إن زال عيبها قبل الذبح مثل أن زال المرض و العرج و الهزال و العور فإنها لا تقع موقع الشرعية أيضاً لأنه أوجب ما لا يجرى فى الأضحية و زال ملكه عنها و انقطع تصرفه منها لأن الاعتبار بحال الإيجاب لأن الملك به يزول فإن كانت سليمة أجزاءً و لا يراعى حدوث عيب بها، و إن كانت معيبة لم يجزه، و إن زال عيبها إذا أوجب أضحية بعينها زال ملكه على ما بيناه فإن بقيت على ما هى عليه حتى نحرها فلا كلام فإن ضلت أو غصبت أو سرقتم لم يلزمه البدل بلا خلاف فإن عادت نظرت فإن كان وقت الذبح باقياً، و هو آخر التشريق ذبحها و كان أداء و إن فات الوقت ذبحها و كان قضاء إذا عين أضحية بالنذر. ثم جاء يوم النحر و دخل وقت الذبح فذبحها أجنبى بغير إذن صاحبها وقعت موقعها. ثم ينظر فإن نقصت بالذبح فعلى الذابح ما نقصت به فيقال: كم كانت تساوى حسنه قالوا عشرة، و بعد الذبح تسعه فقد نقصت درهما فعليه أن يرد الدرهم و يتصدق به مع اللحم على المساكين إلا أن يوجد بالأرش أضحية

أو سهم منها فإنه يفعل ذلك على ما بيناه.

يكره الذبح ليلا إذا كان غير الأضحيه و الهدايا لنهى النبي صلى الله عليه و آله عن ذلك و كذلك يكره التضحية و ذبح الهدى ليلا فإن خالف فقد وقعت موقعها.

إذا ذبح أضحيه مسنونه و هديا تطوعا يستحب أن يأكل منه لقوله تعالى «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُتَعَتِّرَ (١)» و روى عن النبي صلى الله عليه و آله أنه أهدي مائه بدنه فلما نحررت أمر أن يأخذ من كل واحده بضعه. ثم أمر فطبخت فأكل من لحمها و حسوا من مرقها (٢) و الأكل مستحب غير واجب و الكلام فى فصلين:

أحدهما: ما يجوز أكله، و الآخر ما يستحب منه، و أما الجواز فله أكل الكل إلا اليسير يتصدق به، و المستحب أن يأكل الثلث و يتصدق بالثلث و يهدى الثلث، و لو تصدق بالجميع كان أفضل فإن خالف و أكل الكل غرم ما كان يجزيه التصدق به و هو اليسير، و الأفضل أن يغرم الثلث و إن نذر أضحيه فليس له أن يأكل منها.

و الهدى على ضربين: تطوع و واجب. فإن كان تطوعا فالحكم فيه كالأضحيه المسنونه سواء، و إن كان واجبا لم يحل له الأكل منه و الحكم فى جلد الأضحيه كالحكم فى لحمها، و لا يجوز بيع جلدها سواء كانت واجبه أو تطوعا كما لا يجوز بيع لحمها و تحسى من مرقها: و فى خبر آخر أنه أمر عليا فأخذ من كل بدنه بضعه فطبخت فأكلا من لحمها (٣) فإن خالف تصدق بثمانه.

العبد القن و المدبر و أم الولد كل هؤلاء غير مخاطبين بالأضحيه لأنه لا ملك لهم فإن ملكه السيد مالا فإنه يملك التصرف فيه فإن كان تملكه مطلقا بجميع وجوه التصرف صح منه الأضحيه، و إن كان ملكه تصرفا مخصوصا لم يتجاوز ما ملكه إياه، و أما المكاتب فإن كان مشروطا عليه فإنه لا يضحى بغير إذن سيده لأنه بحكم المملوك، و إن كان مطلقا و قد تحرر منه شىء فإنه يضح أن يملكه بما فيه من الحرية فإذا ملك به شيئا كان ملكه صحيحا، و يجوز له أن يضحى كما يجوز أن يتصدق بما

ص: ٣٩٣

١- (١) الحج ٣٦.

٢- (٢) رواه فى الكافى باب الأكل عن الهدى الواجب ج ٤ ص ٤٩٩ الرقم ١ مع اختلاف يسير.

٣- (٣) رواه فى التهذيب باب الذبح ج ٥ ص ٢٢٣ الرقم ٧٥٢.

ملكه من الحريه.

يجوز للسبعه أن يشتركوا في بدنه أو بقره في الضحايا و الهدايا سواء كانوا مفترضين عن نذر أو هدايا الحج أو متطوعين كالهدايا و الضحايا المتطوعه سواء كانوا أهل خوان واحد أو بخلاف ذلك، والأحوط إذا كان فرضا إلا يجزى الواحد إلا عن واحد، وإنما الاشتراك يجزى في المسنون، وقد روى جواز الاشتراك من سبعين (١). فإذا ثبت هذا فمتى نحر سبعة بدنه أو بقره فإن كانوا مفترضين أو متطوعين أو منهما سلمت بعد النحر إلى المساكين يقتسمونها كيف أحبوا و أبروا، وإن تولى القسمه بنفسه كان أفضل فإن كان منهم من يريد لحما وإنما يجوز ذلك في التطوع بها دون المفترض، وإذا كان كذلك فلا بد من القسمه، فإن قسم و أعطى حقه جاز و إن سلم إلى المساكين فيقاسمهم صاحب اللحم جاز أيضا، وقد بينا أن الأيام المعلومات عشر ذى الحجه آخرها غروب الشمس يوم النحر، و الأيام المعدودات أيام التشريق و آخرها غروب الشمس من التشريق، و يوم النحر من أيام النحر بلا خلاف، و لا بأس بأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثه أيام و اذخارها، و لا يجوز أن يخرج من منى من لحم ما يضحيه و لا بأس بإخراج السنام منه، و لا بأس أيضا بإخراج لحم ضحاه غيره، و من لم يجد الأضحيه جاز أن يتصدق بثمنها فإن اختلف أثمنها نظر إلى الثمن الأول و الثاني و الثالث و جمعها.

ثم تصدق بثلتها و لا شيء عليه.

فصل: في ذكر العقيقه و أحكامها

العقيقه عباره عن ذبح شاه عند الولاده كما أن الوليمه طعام النكاح، و العقيقه في اللغه: شعر المولود إذا جمع و من شأنه و هو المستحب أن يحلق يوم السابع و يذبح عنه في يوم حلقه فسميت عقيقه لمجاورتها يوم الحلق كما قالوا للزوجه: ظعينه. و

ص: ٣٩٤

١- ١) روى في الكافي باب البدنه و البقر عن كم تجزى ج ٤ ص ٤٩٦ الرقم ٤ عن حمران قال: عزت البدن سنه بمنى حتى بلغت البدنه مائه دينار فسئل أبو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال: اشتركوا فيها قال: قلت: كم؟ قال: ما خف هو أفضل. قلت: عن كم تجزى؟ قال: عن سبعين، و التهذيب باب الذبح ج ٥ ص ٢٠٩ الرقم ٧٠٣.

الظعينه الناقه التى تحملها و تظعن عليها. فإذا ثبت ذلك فهى سنه مؤكده ثابتة و ليست بفرض و لا واجب. و الكلام فيها فى فصلين فى المقدار و الوقت:

فالمقدار أن يذبح عن الغلام بفحل، و عن الأنثى بأثى و يكون ذلك من الضأن لا غير.

و الوقت فالمستحب أن يعق يوم السابع لما روى عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال كل غلام رهينه بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه و يحلق و يسمى، و روى عنه صلى الله عليه و آله أنه عق عن الحسن يوم السابع، و لا ينبغى أن يمس رأسه بشيء من دمها، و متى لم يعق الوالد عن ولده و أدرك عق عن نفسه استحبابا و لا يقوم مقام العقيقه الصدقه بثمانها، و من لا يقدر عليها فلا شيء عليه فإن قدر فيما بعد قضاها.

و يستحب أن يتصدق بوزن شعر رأسه ذهبا أو فضه و يكون مع العقيقه موضعا واحدا و كل ما يجزى فى الأضحيه يجزى فى العقيقه و ما لم يجز هناك لم يجز عنها.

و متى لم يوجد الكبش و لا النعجه جاز حمل كبير، و يستحب أن يفصل الأعضاء تفصيلا و لا يكسر لها عظم تفألا بالسلامه بترك الكسر، و ينبغى أن يعطى القابله ربعها فإن كانت ذميه أعطيت ربع ثمنها، و إن لم يكن له قابله أعطيت امه ربعها تتصدق به، و لا تأكل منها. و إن كانت القابله أم الرجل أو من هو فى عياله لم يعط من العقيقه شيئا، و لا يجوز أن يأكل الأبوان منها شيئا على حال.

و يستحب أن يطبخ اللحم و يدعى عليه جماعه من المؤمنين، و كلما كثر عددهم كان أفضل، و إن فرق اللحم على الفقراء كان أيضا جائزا.

تعريف مركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرنا أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة إلكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتياب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW
WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

